

الكتاب المقدس

شرح

الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباقى الأندلسى

من أهل القرن الثالث عشر الهجرى

على

مختصر الأندلسى

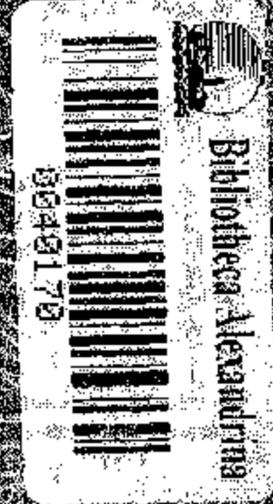
الشيخ

الشيخ محمد بن عبد الوهيد الأندلسى

رحمته الله تعالى آمين

والمطبعة: مطبعة الأميرية بالقاهرة

طبعة



الإمام أبو بكر الصديق

شرح

الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل

من أعيان القرن الثالث عشر الهجري

على

متممة الأجزومية

تأليف

الشيخ محمد بن محمد الرعيبي الشهير بالحطاب

رحمهما الله تعالى آمين

وبالهامش : متممة الأجزومية المذكورة

الجزء الأول

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ وَعَلِّمُوا النَّاسَ

(حديث شريف)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رافع حجب الغفلة عن قلوب أوليائه ، ومقيم شواهد الاعتبار لمن انخفض لكبريائه
نحمده على جزيل نعمه ، ونشكره على فواضل قسمه ، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة
منتصب لأداء واجب العبودية ، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي فتح الله به أعيننا عميا وآذانا
صما وجعله رحمة لكل البرية . اللهم صل وسلم على سيدنا محمد المتمم لمكارم الأخلاق ، وصحبه الذين
هم الهداة بالاتفاق .

و بعد : فانه سألني بعض حذاق الطلاب أن أشرح لهم متممة الآجرومية تأليف الشيخ العلامة
الزاهد (محمد بن محمد الرعيني الشهير بالخطاب) شرحا كافلا بحل المعاني وتصحيح المباني يعرب مثابها
ويفتح مقلها مجانبا فيه الألفار سالكا فيه سبيل الإيجاز ، فتأخرت عن إجابته وأحلته على شرح
العلامة عفيف الدين عبد الله بن أحمد الفاكري السمي « بالفواكه الجنية » لأنني لم أعلم أن أحدا شرح
الكتاب المذكور سواه ، ولا أظهر أحد من التأخرين غيره غيباء ، فلما رأيت الحاجة داعية إلى
الكشف عن أعاريب أمثلة الكتاب المذكور والشواهد ، بادرت للاشتغال بشرح عليه ينتفع به
المبتدئ ولا يستغنى عنه المنتهي ، وإن لم يكن مشتملا على كثير من فوائد زوائد ، وسميته :

الكواكب الدرية شرح متممة الآجرومية

أسأل الله أن ينفع به في الدنيا والآخرة إنه ذو المنة العظيمة والقدرة الباهرة ، وروايتي لهذا
الكتاب بالاجازة العامة عن شيعتي شرف الاسلام الحسن بن عبد الباري الأهدل عافاه الله تعالى
عن شيخه السيد العلامة مفتي الأنام وشيخ الاسلام الشيخ عبد الرحمن بن سليمان عن والده السيد
العلامة نفيس الاسلام سليمان بن يحيى بن عمر عن شيخه السيد العلامة ولي الله تعالى أحمد بن محمد
شريف مقبول عن شيخه وخاله السيد العلامة عماد الاسلام وخاتمة المحدثين يحيى بن عمر مقبول
الأهدل عن السيد العلامة أبي بكر بن علي البطاح الأهدل عن عمه السيد العلامة يوسف البطاح
الأهدل عن السيد العلامة ذي المؤلفات العديدة أبي بكر بن أبي القاسم الأهدل عن الشيخ العلامة
الزين بن الصديق الزجاجي عن الشيخ العلامة يحيى بن محمد الخطاب بالحاء المهملة عن والده الشيخ
المؤلف محمد بن محمد الخطاب رحمه الله تعالى . قال في العقيق الجماني : وبنو الخطاب بحاء مهملة
أهل بيت شهير بمكة المشرفة أهل عبادة وزهادة ومعارف وصلاح رحمهم الله الى .
وهذا أو ان الشروع في المقصود مستعينا بالله ذي الكرم والجود .

(بسم الله الرحمن الرحيم) افتتح المصنف بها كتابه اقتداء بالكتاب العزيز الذي هو القرآن بل وجميع الكتب السماوية افتتحت بسم الله الرحمن الرحيم كما يدل عليه خبر جبريل « بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب » وعملا بخبر « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع » أي ناقص غير تام فيكون قليل البركة ، وقد أغفل الفاكهي من شرحه البسملة وابتدأ المتن بالحمدلة فإن كان المصنف أغفلها من المتن فلعله اكتفى عنها بالحمدلة لأن الابتداء يحصل بكل منهما بل وبكل ذكر سواهما كالشهادتين والصلاة والسلام على سيدنا محمد إلا أنه قال بعضهم ينبغي لكل شارع في تصنيف أن يذكر ثمانية أشياء : البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم والشهادتين وتسمية نفسه وتسمية الكتاب والائتان بما يدل على المقصود ولفظ أما بعد والظن بالمصنف رحمه الله تعالى أنه لم يغفل البسملة لأن نسخ أصله الذي هو الأجرومية ثبتت البسملة في جميعها فلا يليق بالمصنف حينئذ حذفها . قال بعضهم : واعلم أن صاحب الأصل لم يبدأ بالحمدلة بعد البسملة وكذلك العلامة ابن هشام في القطر والشذور والجامع . قال العلامة العالوي في شرح الجامع : إن علم يذكر المصنف بعد البسملة الحمدلة إما لكونه ذكرها لفظاً حالة الابتداء كما هو الظن به واكتفاء في مقام الاختصار بحصولها معنى في البسملة إذ الحمد هو الوصف بالجمل على جهة التبجيل وناهيك بما اشتملت عليه البسملة من ذلك لا خصوص ماء ميم دال كما صرح بذلك غير واحد وتدل عليه رواية ذكر الله في الحديث كل أمر ذي بال أو هضما لنفسه بتخيل أن كتابه هذا من حيث إنه كتاب ليس كتب السلف حتى يتدأ به على سننها وليس ذابال حتى يكون بترك الحمد أجزم وهذا الوجه أشار إليه الهندي في حواشيه وليس بذلك اه وبمثله يعتذر عن صاحب الأجرومية (الحمد لله) أتى به الحديث أبي داود وحسنه ابن الصلاح « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أقطع » وفي رواية أجزم : أي ناقص البركة أو ذاهبها ، وهذا أول ما تم به المصنف الأجرومية فإنه لم يذكر فيها الحمد والصلاة والسلام . والحمد لغة الثناء باللسان على الجميل الاختياري سواء كان في مقابلة نعمة أم لا بخلاف الشكر لغة الحمد عرفاً فإن كل واحد منهما فعل ينبي عن تعظيم النعم من حيث إنه منعم فكل منهما ثناء بغير لسان في مقابلة الاحسان . وأما الشكر عرفاً فهو صرف العبد لجميع ما أنعم الله به عليه من السمع والبصر وغيرهما إلى ما خلق لأجله : أي يستعمل العبد أعضائه ومعانيه فيما يطلب الشارع منه استعمالها فيه من صلاة وصيام وسماع نحو علم . وأما المدح فهو لغة الثناء باللسان على الجميل الغير الاختياري كحسن الولولة وطول القد وضفاء الن على جهة التعظيم . وعرفاً ما يدل على اختصاص المدوح بنوع من الفضائل كدحت زيدا على رشاقة قده وحسن مبسمة . ثم جملة الحمد خبرية لفظاً إنشائية معنى إذ المراد بها إيجاد الحمد : أي الثناء على الله تعالى بأنه مالك لجميع الحمد من جميع الخلق المتضمن ذلك للثناء عليه بأنه المتصف بكل كمال والنزه عن كل نقص ، وكذا قوله فيما بعد والصلاة والسلام بل وكذا جملة البسملة فإنها خبرية لفظاً إنشائية معنى لأن القصد الثناء على الله بمضمونها من أنه لا يتدأ إلا باسمه الرحمن الرحيم (رب) أي مالك (العالمين) أي جميع الخلق من الانس والجن والملائكة وغيرهم فكل منها يطلق عليه عالم وغلب في جمعه بالياء والنون أولو العلم على غيرهم ، لأن المختار عند الجماهير كما قال النووي في شرح مسلم أن العالم أتم للخلاوقات كلها فهو اسم لمساوي الله تعالى ، والعالمين خاص بالعقلاء وهم الانس والجن والملائكة (والصلاة) أي الرحمة المقرونة بالتعظيم (والسلام) أي التحية كالتنان (على سيدنا) أي معاشر المخلوقين من إنس وجرن وملك إجماعاً ، ولقوله صلى الله عليه وسلم « أنا سيد ولد آدم ولا فخر »

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا

وإذا ساد ولد آدم ساد غيرهم بالأولى، والسيد من ساد قومه : أى فضل عليهم بعلم أو شرف أو رياسة ، وأصله سيود بفتح السين وسكون الياء اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وإطلاقه على غير الله جائز بلا كراهة سواء كان معرفاً أو منكرًا لقوله تعالى في حق يحيى - وسيدا وحصورا - وفي الحديث الصحيح « إن ابنى هذا سيد » والاتبان به في الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم أفضل من حذفه لما فيه من التنويه بعلو قدره صلى الله عليه وسلم على سائر العوالم ، ولا ينبغي حذف ذلك مراعاة لخلاف القائل بأن لفظ السيد لا يطلق إلا على الله تعالى لأن الخلاف إذا خالف سنة صحيحة لا يراعى .

﴿ تنبيه ﴾ أشرت بقولى كائنان إلى أن الصلاة مبتدأ والسلام عطف عليها وعلى سيدنا خبر المبتدأ متعلق بكائن فقول الفا كهى وعلى سيدنا متعلق بالسلام وهو مطلوب للأول معنى ولا يجوز تعلقه به وهم لأنه جعلها من باب التنازع وليس كذلك لأن الذى من باب التنازع إنما هو نحو قول القائل أما بعد حمد الله والصلاة والسلام على سيدنا كما في خطبة قواعد ابن هشام وصرح به الشيخ خالد الأزهرى في شرحه على القواعد المذكورة (محمد) بالجر عطف بيان أو بدل ولا يجوز أن يكون نعتا لأنه علم والعلم لا ينعى به وهو علم منقول من اسم مفعول الفعل المضعف للبالغه سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم لكثرة خصاله الحميدة وهذا هو اسمه في الأرض واسمه المشهور في السماء أحمد وعدة من تسمى باسم محمد قبل ولادته صلى الله عليه وسلم خمسة عشر ولم يتسم بأحمد أحد قبله صلى الله عليه وسلم وينبغي التسمية باسم من أسمائه صلى الله عليه وسلم للحديث القدسي الذى أخرجه أبو نعيم . قال الله تعالى « وعزتى وجلالى لأعذب أحدا تسمى باسمك بالنار » وفي رواية . قال تعالى « إني آليت على نفسي أن لا يدخل النار من اسمه أحمد أو محمد » ولا ينافى ما ذكرته قول بعضهم لم يصح في فضل التسمية به صلى الله عليه وسلم حديث لأنه إذا لم يصح كل ما ورد في ذلك بانفراده فمجموع ما ورد في ذلك يصلح مستندا لاستحباب التسمية به لاعتضاده حينئذ بمجيئه من طرق شتى بألفاظ مختلفة (وعلى آله) وهم أقارب المؤمنين من بنى هاشم وبنى المطلب ابنى عبد مناف وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه وأصله أهل ولكن قلبت الهاء همزة ثم الهمزة ألفا فصار آل ولا يستعمل لفظ الآل إلا في الأشراف فلا يقال آل الاسكافى بخلاف أهل فإنه يستعمل في الأشراف وغيرهم وإنما قيل آل فرعون لتصوره بصورة الأشراف (وصحبه) ويقال فيه أصحابه وصحابه وكل منها اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو من لقي النبي صلى الله عليه وسلم بعد نبوته في حياته مؤمنا ومات على ذلك ولو أعمى أو غير عيز أو ملكا أو جنيا على الأصح كما شملته من وهم أفضل من آل لاصحبه لهم وإنما قدم الآل لأن الصلاة وردت عليهم بالنص . وأما الصلاة على الصحب فبالقياس (أجمعين) أتى به تأكيذا ليفيد الاحاطة والشمول لجميع الآل والصحب من دون استثناء ففيه إشارة إلى أن الصحابة كلهم عدول وأن طعن الطاعن في بعضهم غير مرضى ولا مقبول وأن آل الله صلى الله عليه وسلم مستحقون للصلاة عليهم تبعاله صلى الله عليه وسلم كما علمناه في حديث « كيف نصلى عليك ؟ قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد » ولم يقل آل محمد الأتقياء أو السالمين من المعاصي والتبعات أو نحو ذلك ، فدل على أن ذلك حق لهم كيفما كانوا ، والله در الامام الشافعى حيث يقول :

يا أهل بيت رسول الله حبكم فرض من الله في القرآن أنزله

يكفيكم من عظيم القدر أنكم من لم يصل عليكم لاضلته

فظهر بهذا أن تارك الصلاة على الآل تارك لفضيلة عظيمة وسنة جسيمة (وبعد) هي كلمة

محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين . وبعد

يؤتى بها للانتقال من أسلوب في الكلام إلى أسلوب آخر والواو في أولها نائبة عن أما الشرطية فلذا لزم الفاء بعدها ، وقد يقال فيها أما بعد فتكون أما نائبة عن مهما الشرطية وفعله وبعد ظرف ملازم للاضافة لكنه لما حذف المضاف إليه ونوى معناه بنيت على الضم أي وبعد ما ذكر من الصلاة والسلام (فهذه) إشارة إلى محسوس إن تأخرت الخطبة عن فراغ المقدمة أو إلى معقول إن تقدمت عليه (مقدمة) بكسر الدال بصيغة اسم الفاعل لأن معرفتها تجعل الشارع في علم النحو على بصيرة فهي تقدمه على أقرانه وفتح الدال في لغة قليلة لأنها قدمت أمام المقصود لتسهيل للقاصد إليه المطالب وتبهي له ما يحتاج إليه من الفن في المآرب ، شبهت بمقدمة الجيش التي تتقدم أمامه تبهي له في المحل الذي ينزله ما يحتاج إليه ، وهذه المقدمة كذلك المشتغل بها قد يتوصل بها إلى مطولات كتب الأعراب ويدرك بها من مصطلح علم النحو ما يرشده إلى إعراب مشكل وإيضاح معنى غريب (في علم العربية) أي في علم اللغة العربية ، وعلوم العربية اثنا عشر علما : علم اللغة وعلم التصريف وعلم النحو وعلم المعاني وعلم البيان وعلم البديع وعلم العروض وعلم القوافي وعلم قوانين الكتابة وعلم قوانين القراءة وعلم إنشاء الرسائل والخطب وعلم المحاضرات ومنه التواريخ والراد بعلم العربية هنا علم النحو فقط إذ هذا الكتاب لا يشتمل إلا عليه فقط وهو أنفع العلوم العربية إذ به تدرك جميعا ، ومن ثم قال السيوطي : إن العلوم كلها مفتقرة إليه . وعرفوه بأنه لغة التصد واصطلاحا علم بأصول يعرف بها أحوال وأخبار الكلم إعرابا وبناء ، والراد بالأصول المذكورة الاسم والفعل والحرف وأنواع الإعراب والعوامل والتوابع ونحو ذلك ، وفائدة هذا العلم معرفة صواب الكلام من خطئه ليحترز به عن الخطأ في اللسان وغايته الاستعانة على فهم معاني كلام الله ورسوله الموصل إلى خيري الدنيا والآخرة ، ولهذا وجبت معرفته ليتوصل به إلى معرفتهما والأولى تقديمه في الطلب على سائر العلوم لأن الكلام بدون النحو لا يفهم حق الفهم وقد لا يفهم أصلا إلا به .

وحسب تسمية هذا العلم بالنحو ما روي أن عليا رضي الله عنه لما أشار على أبي الأسود الدؤلي أن يضعه قال له بعد أن علمه الاسم والفعل والحرف : الاسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى ، والحرف ما أنبأ عن معنى في غيره والرفع للفاعل وما اشبه به والنصب للفعول وما حمل عليه والجر للمضاف وما يناسبه أح هذا النحو يا أبا الأسود فسمى بذلك تبركا بلفظ الواضع له (متممة) أي هذه المقدمة (لمسائل الآجرومية) نسبة للشيخ العلامة محمد بن محمد بن داود الصنهاجي ويقال له ابن آجروم بفتح الهمزة ممدودة والجيم المخففة وضم الراء المشددة معناه بلغة البربر الفقير المتصوف ، كذا نقل بعضهم ضبطه عن خط الجمال المطيب ، وقال ابن عنقاء : إنه بفتح همزة ممدودة فضم جيم وراء مشددة فسكون واو فميم وقد كثر حذف همزته فلا أدري أي لغة أم هو من تلعب الناس وهي كلمة أعجمية بلغة البربر معناها الفقير الصوفي على ما قيل لكنني لم أجد البرابرة يعرفون ذلك ولا حذف همزتها ، وإنما في قبيلة البربر قبيلة تسمى بني آجروم اه وعلى ما قاله فقول الصنف هنا الجرومية (١) تقرأ بضم الجيم وعلى ضبط المطيب تقرأ بالفتح وفي بعض النسخ لمسائل الآجرومية فيقرأ بفتح الهمزة ممدودة و بضم الجيم وبتشديد الراء والجارى على الألسنة فتح الهمزة وإسكان الجيم وضم الراء مخففا والكل واسع ، لأن الاسم الأعجمي قد يتعسر النطق به فيتوسع فيه ما لا يتوسع في الاسم العربي . ولد صاحب الآجرومية سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة وتوفي بصفر سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة بمدينة فاس من بلاد المغرب (تكون) أي

فهذه مقدمة في علم العربية متممة لمسائل الآجرومية تكون .

(١) هكذا بالنسخة التي معنا وتتنظر اه مصححه

التممة (واسطة بينها) أي بين الأجرومية (وبين غيرها من المطولات) من كتب النحو لاشتغالها على ما يشتمل عليه أصلها من الفوائد فهي وإن قصرت عن المطولات بصفر حجمها ولكنها تباريها بفزارة علمها ومطولات علم النحو غير محصورة . ومن تتبع طبقات النحاة وجد شيئا كثيرا منها في الطروس مسطورة . ومن أنفعها شروح الألفية والتسهيل وشروح كافية ابن مالك وكافية ابن الحاجب . ومن أحسنها وضعا وأغزرها علما ، معنى اللبيب لابن هشام (نفع الله تعالى بها) أي هذه المقدمة الطالب لها ، ومعنى النفع في حقه سيأتي ، ونفع بها أيضا مؤلفها . ومعنى النفع في حقه في الدنيا اشتغال الناس بها ، وفي الآخرة أن تكون سببا لحلوله في دار النعيم (كما نفع) بفتح الفاء (بأصلها) يعني به الأجرومية ، فإن النفع بها مشاهد إذ قل ما شرع طالب في النحو إلا ويتبدى بها وتعود بركتها عليه ، فيسهل عليه بعد ذلك الأخذ في غيرها (في الحياة) متعلق بقوله نفع الله بها ، ومعنى نفع الطالب بها في الحياة : هو أن يلهمه الله الاعتناء بها ويمنّ عليه بإدراك علم العربية بسببها (وبعد المات) بالفوز بدار السلام (إنه) أي الله (قريب) أي بعلمه ممن سأله ودعاه لقوله تعالى - وإذا سألك عبادي عني فإني قريب - أما القرب بالذات فمحال في حقه تعالى (عجيب الدعوات) أي دعوات الداعي . قال صلى الله عليه وسلم « ما من رجل يدعو بدعاء إلا استجيب له ، فاما أن يعجل له في الدنيا ، وإما أن يؤخر له في الآخرة ، وإما أن يكفر عنه من ذنوبه بمقدار ما دعا ما لم يدع باثم أو قطيعة رحم أو يستجلب . قالوا يا رسول الله وكيف يستعجل ؟ قال : يقول دعوت فما استجاب » أخرجه الترمذي ، وقال حديث غريب . (الكلام) أي المصطلح عليه في عرف النحاة . قال فيه للعهد ، وهي عوض عن مضاف إليه محذوف تقديره : كلام النحويين كما قال ابن مالك رحمه الله في الخلاصة الألفية * كلامنا لفظ مفيد كاستقم * وقال العمري طي رحمه الله تعالى * كلامهم لفظ مفيد مسند * (هو) أي الكلام يطلق في اللغة على الكلام النفسي الخالي عن الحرف والصوت ، كقول الأخطل :

إن الكلام لفي القواد وإنما جعل اللسان على القواد دليلا

وعلى اللفظ مطلقا : أي أفاد أو لم يفد ولو مهملا لا معنى له ، وعلى الخط والاشارة ولسان الحال وكل ما أفهم المقصود : كالعقد والنصب ، وهو حقيقة لغوية فيها جميعا على الأظهر . وفي اصطلاح النحاة : ما جمع قيودا أربعة ، وهي التي أشار إليها المصنف بقوله (اللفظ) أي الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية التي أولها الألف وآخرها الياء ، حقيقة كان الاشتغال كزيد ، أو حكما كالضمير المستتر في فعل أمر الواحد ، نحو قم فإنه في حكم المفقوظ حقيقة ، وهذا هو معنى اللفظ اصطلاحا . وأما في اللغة : فهو الطرح والرمي ، كقولهم : أكلت التمرة ولفظت بالنواة (المركب) من كلمتين فأكثر تركيبا إسناديا (المفيد) أي المفهم معنى يحسن سكوت المتكلم عليه بحيث لا يبقى للسامع انتظار مفيد به ، فلا يضر احتياجه إلى المتعلقات من الفاعيل ونحوها (بالوضع) أي المفيد بالتقصد ، وهو أن يقصد المتكلم بما يلفظ به إفادة السامع فهذه قيود أربعة متى وجدت وجد الكلام النحوي ، وحيث انتفت أو انتفى واحد منها انتفى الكلام النحوي ، فخرج بالقيد الأول وهو اللفظ الخط والاشارة ونحوها مما سبق في الكلام اللغوي مما ليس بلفظ فهو مفيد . وخرج بالقيد الثاني وهو المركب المفرد كزيد . والمركب غير الإسنادي كالمركب الإضافي نحو ، عبد الله ، والمزجي كعطبك . والإسنادي المسمى به كتأبط شرابا لقب لرجل . وخرج بالقيد

واسطة بينها وبين غيرها من المطولات نفع الله تعالى بها كما نفع بأصلها في الحياة وبعد المات إنه قريب عجيب الدعوات . الكلام : هو اللفظ للركب المفيد بالوضع

الثالث ، وهو المفيد ما لا يفهم معنى يحسن سكوت المتكلم عليه بكلمة الصلة والصفة : والحال والخبر وجملة الشرط والقسم وحدها وجملة الجواب وحدها لأن النائدة إنما تحصل بجموع الجملتين ، فنحو إن قام زيد لا يسمى كلاما لعدم حصول الفائدة ويسمى كلما بفتح الكاف وكسر اللام كما سيأتي . وخرج بالقيود الرابع وهو الوضع : أي القصد اللفظ غير القصد كالمصدر من النائم والساهى والسكران . فالخارج بالقيود المذكورة لا يسمى كلاما في اصطلاح النحاة ، ودخل في الحد المعلوم بالضرورة كالسما فوقنا والأرض تحتنا والنار حارة (وأقل ما يتألف) أي يتركب الكلام (من اسمين نحو زيد قائم) فانهما اسمان الأول مبتدأ والثاني خبر وقد يقال في قائم ضمير مستتر فاعل به لأنه اسم فاعل فيصير المثال مما تركب فيه الكلام من ثلاثة أسماء فكيف جعله المصنف مثلا لما يتركب من اسمين . ويجب أن الوصف كما يسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مع مرفوعه المستتر كالإسم المفرد ولهذا لا يبرز في التثنية والجمع بخلاف نحو قم وتقوم فإن الضمير فيه كلمة برأسها بدليل أنه يبرز في التثنية والجمع (أو من فعل واسم) ظاهرين (نحو قام زيد) أو مقدرين كالمقدر بعد نحو نعم جوابا لمن قال هل قام زيد أي نعم قام زيد أو مقدر أحدهما فقط نحو قم وإنما يتألف من فعلين ولا من حرفين ولا من حرف واسم ولا من فعل وحرف لأن الكلام لا يتحقق بدون الاسناد وهو نسبة حكم إلى اسم إيجابا أو سلبا كقام زيد وما زيد قائما . والاسناد يقتضى مسندا ومسندا إليه لكونه نسبة بينهما وهما لا يكونان إلا اسمين أو اسما وفعل . وقد أشار المصنف بقوله : وأقل ما يتألف الخ إلى نفي اتلاف الكلام من أقل مما ذكر مع فهم جواز تحصيله بأكثر بطريق الأولى فقد يتألف من فعل واسمين نحو كان زيد قائما ومن فعل وثلاثة أسماء نحو ظننت زيدا قائما ومن فعل وأربعة أسماء نحو أعلنت زيدا قائما ومن فعل القسم وجوابه نحو أقسم بالله أن زيدا قائم أو الشرط وجوابه نحو إن قام زيد قمت . فان قيل : المنادى في نحو يازيد تحصل به الفائدة ولم يتألف مما ذكر بل هو مؤلف من حرف واسم . أجب بأنه مؤلف من فعل واسمين لأن تقديره : أنادى زيدا فيا نائية مناب الفعل لغرض الانشاء (والكلمة) بفتح الكاف وكسر اللام هذا هو الأوضح ، ويجوز فيها فتح الكاف وكسرها مع سكون اللام فيهما ونطلق لغة على الكلام المفيد . كقوله صلى الله عليه وسلم « أسدق كلمة قالها العرب كلمة ليبيد : * ألا كل شيء ما خلا الله باطل * » وعلى كل ما دل على معنى وليس بلفظ . وفي الاصطلاح (قول) وهو اللفظ الدال على معنى كزيد ، فما لم يدل على معنى كاللفظ المهمل نحو ديز فإنه لا يسمى قولا وبهذا يعلم أن اللفظ أعم من القول (مفرد) وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه كرجل فان كلاما من أجزائه أي حروفه الثلاثة إذا أفرد لا يدل على شيء مما دلت عليه جملة . فنخرج المركب وهو ما يدل كل واحد من جزئه على بعض معناه نحو غلام زيد فانك لو فككته لكان كل واحد من جزئه دالا على جزء المعنى الذي دلت عليه جملة غلام زيد وذلك لأن غلاما زيد دال على منسوب ومنسوب إليه فاذا فككته دل غلام على المنسوب ودل زيد على المنسوب إليه (وهي) أي الكلمة ثلاثة أنواع (اسم وفعل وحرف) لا رابع لها فهي منحصرة فيها كما يفيد سكوتهم على ذلك في مقام البيان ولو كان ثم نوع رابع لعثر عليه أئمة هذا الشأن . والاسم كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة . سمي بذلك لسموه : أي علوه على أخويه لاستغنائها عنهما واقتنارها إليه . ومن ثمة قدم عليهما . وقيل من الوسم وهو العلامة لأنه علامة على مسماه . والفعل كلمة دلت على معنى في نفسها واقتربت بأحد الأزمنة الثلاثة وهي الحال نحو يقوم . والاستقبال نحو قم . والماضي نحو قام ، سمي بذلك لدلالته على التضمن بالفعل اللغوي وهو الحدث لمشابهته له فان له مصدرا وهو المصدر الاصطلاحي

وأقل ما يتألف من اسمين نحو : زيد قائم أو من فعل واسم نحو قام زيد . والكلمة قول مفرد وهي اسم وفعل وحرف

كما أن للحدث مصدرا وهو الفاعل . والحرف كلمة لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها ولم تقترب
 بزمن . سمي بذلك لوقوعه حرفا : أي طرفا من حيث إنه لا يدل على معنى في نفسه وأنه لا يقع عمدة
 في الكلام بخلافهما فهما ، وكل من الثلاثة يصح إطلاق اسم الكلمة عليه وواو العطف وإن كانت
 لمطلق الجمع إلا أنها لا تقتضي أن تكون الكلمة مجموع الثلاثة لأنه ليس مرادهم بأنها للجمع أن
 المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حال واحد ، بل المراد أنهما يجتمعان في كونهما محكما
 عليهما بالنسبة التي تضمنتها الجملة التي قبل المعطوف عليه . وقوله (جاء لمعنى) قيد به الحرف لإخراج
 حروف التهجي ، فليس كل واحد منها كلمة لعدم دلالة على معنى . وقد عدل المصنف عن عبارة
 أصله ، فجعل الثلاثة أقساما للكلمة لا للكلام لأنه لا يصح جعلها أقساما له . لأن التقسيم إما قسمة
 الكلي إلى جزئياته بأن كانت ماهية القسوم قد توجد من جميع أقسامه ، وقد توجد من بعضها
 فيصح إطلاق اسم القسوم على كل واحد من أقسامه بأن يجعل كل قسم منها مبتدأ مخبرا عنه بالقسوم
 كقولك : الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة ، وإما قسمة الكل إلى أجزائه بأن كانت ماهية القسوم
 لا توجد إلا بوجود جميع أقسامه معا فلا يصح فيه إطلاق اسم القسوم على كل واحد من أقسامه كقوله
 السكنجيين عسل وخل وماء فإنه لا يصح أن يقال : العسل سكنجيين والماء سكنجيين لأن ماهية
 السكنجيين لا تقوم إلا بالثلاثة معا بحيث إنه إذا اتنى واحد منها اتنى كونه سكنجيينا ، وعلى كلا
 القسمين لا يصح جعل هذه الثلاثة أقساما للكلام . أما على قسمة الكلي إلى جزئياته فإنه لا يصح أن
 يقال الاسم كلام أو الفعل كلام أو الحرف كلام . وأما على قسمة الكل إلى أجزائه فإنه يقتضى أن نحو
 قام زيد وزيد قائم ليس بكلام لاتفاء الحرف في الأول والحرف والفعل في الثاني وأنه ليس الكلام إلا
 نحو قام زيد لاشتغاله على اسم وفعل وحرف وليس كذلك فإن ماهية الكلام توجد من الأسماء
 فقط ومنها ومن الأفعال كما تقدم .

جاء لمعنى فالاسم يعرف
 بالاسناد إليه

(تنبيه) ذكر المصنف حد الكلام والكلمة ولم يذكر حد الكلام ، وقد ذكره ابن مالك بقوله :
 اسم وفعل ثم حرف الكلام . قال ابن عنقاء : فهذا حده في الاصطلاح ، والصحيح أنه اسم
 جنس جمعي للكلمة لاجمع لها وأنه يطلق على الثلاثة فصاعدا وإن لم يفهم معنى يحسن السكوت
 عليه فينبه وبين الكلام عموم وخصوص من وجه ، فنحو قام زيد كلام فقط ، ونحو إن قام زيد
 كلم فقط ، ونحو قام زيد كلام وكلم . ثم شرع المصنف في ذكر ما يميز به كل واحد من الثلاثة عن
 قسيمه ، فقال (فالاسم يعرف) أي يميز عن الفعل والحرف بعلامات كثيرة أوصلها بعضهم إلى
 ثلاثين علامة . وذكر المصنف منها خمس علامات (بالاسناد إليه) أي إسناد شيء إليه . قال ابن
 هشام في شرح الشذور : وهو أن ينسب إليه ما تتم به الفائدة ، سواء كان المنسوب فعلا كقام زيد
 فقام فعل مسند وزيد مسند إليه أو اسما نحو زيد أخوك ، فالأخ اسم مسند وزيد مسند إليه أو جملة
 نحو أنا فقام فعل مسند إلى التاء وقام والتاء جملة مسندة إلى أنا . وقال ابن عنقاء : الاسناد أن
 ينسب إليه بعض الأحكام كنسبة البيع والتزويج إلى تاء بعثك وزوجتك فلانة والإيمان إلى أنا نحو
 أنا مؤمن . وهذه العلامة أنفع علامات الاسم ، وبه استدلل على اسمية التاء من قولك ضربت بضم
 التاء أو فتحها أو كسرها وعلى اسمية ما في قوله تعالى - ما عندكم ينفذ وما عند الله باق - لنسبة
 النقاد والبقاء إليها وعلى اسمية حتى وقال : في نحو قولك حتى حرف جر وقال فعل ماض لنسبة الحرفية
 إلى الأول والفعلية إلى الثاني ، وإنما يكون الأول حرفا والثاني فعلا إذا استعمل كل منهما فيما وضع
 له نحو - حتى مطلع الفجر - ، وقال رجلان . وأما في نحو حتى حرف جر وقال فعل ماض فانهما اسمان

معربان إعراباً تقديرياً منع من ظهور الحركة فيهما اشتغال آخرهما بحركة الحكاية خلافاً لابن الحاجب فإنه يجعلهما مبهينين ومثلهما نظائرهما نحو قولك رب حرف جرواًن حرف مصدرى ونصب ونحو ذلك وإنما خص الاسناد إليه بالاسم لأن الفعل وضع ليكون مسنداً فقط ولا يرد نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه لأنه على حذف أن المصدرية غير خبر عن المصدر المنسب من أن المحذوفة والفعل أو أن الفعل المذكور تزل منزلة المصدر وهو مما عكف فأخبر عنه كما يخبر عن المصدر (وبالحذف) ويعبر البصريون عنه بالجر وهو ما يحدثه عامل الحذف في آخر الكلمة من كسرة أو ما ناب عنها كالفتحة فيما لا ينصرف والياء في الجمع الصحيح والثني والأسماء الخمسة واختص بالاسم لكونه علامة للمضاف إليه والمضاف إليه لا يكون إلا اسماً لأنه في المعنى محكوم عليه والمحكوم عليه لا يكون إلا اسماً ولأن الأصل في الإعراب هو الاسم ، وإنما أعرب المضارع لشبهه به ، فأرادوا تمييز الأصل وهو الاسم بالجر لئلا يتساوى الأصل والفرع (وبالتنوين) وهو نون زائدة ساكنة تتبع آخر الاسم لفظاً وتفارقه خطاً ، وهو عشرة أقسام : تنوين تمكين ، وتنوين تنكير ، وتنوين عوض ، وتنوين مقابلة ، وتنوين ضرورة ، وتنوين زيادة ، وتنوين تكثير وسماه بعضهم تنوين الهمزة ، وتنوين حكاية ، وتنوين ترنم ، وتنوين غلو . فأما الثمانية فاختصاصها بالاسم ظاهر لما أن واحداً منها لا يكون في الفعل . وأما الأخران فتسميتهما تنويناً مجاز كما جزم به الفاكهي تبعاً لجمع محققين لعدم اختصاصهما بالاسم وثبوتهما خطاً ، ثم تنوين التمسكين ويسمى تنوين الصرف وهو اللاحق للأسماء العربية المنصرفة سمي بذلك لأنه يدل على مكانة الاسم ورسوخ قدمه في الاسم والاعراب فلم يشبه الحرف فينبى ولا الفعل فيمنع من الصرف وتنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الأسماء المبينة للفرق بين معرفتها ونكرتها نحو ممدت بسبويه فإن كسرت الهاء من غير تنوين كان معرفة علماً على الإمام المشهور في العربية وإن نوتته كان نكرة وكان المراد حينئذ شخصاً من يسمي بهذا الاسم ، وكذلك نحو صومه ونحوها من أسماء الأفعال والأصوات فأنهاتنون للفرق بين المبهم منها والمعين . وتنوين العوض وهو اللاحق لآخر الاسم المضاف عوضاً عن المضاف إليه سواء كان المضاف إليه حرفاً نحو جوار وعواش ، أو اسماً ككل وبعض ، أو جملة نحو - وأتم حينئذ تنظرون - يومئذ تحدث أخبارها - أي حين إذ بلغت الروح الحلقوم ، ويوم إذ زلزلت الأرض وأخرجت أبقالها . وتنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم في مقابلة تون جمع المذكر السالم . وتنوين الضرورة وهو اللاحق للجنادى المبني سواء كان باقياً على ضمه ، كقول الشاعر :

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

أو منصوباً كقول الشاعر : يا عديا لقد وقتك الأوقى * وتنوين الزيادة ويسمى تنوين المناسبة وهو اللاحق لغير المنصرف كقراءة نافع سلسلاً وأغلالاً بتنوين سلسلاً مع أنه على صيغة منتهى الجموع فهو في حال تنوينه على صورة المنصرف وليس بمنصرف حقيقة لأنه باق على مع صرفه . وتنوين التكثير السمي أيضاً بتنوين الهمز وهو اللاحق لبعض الأسماء المبينة لقصد التكثير نحو هؤلاء قومك يتنوين همزة آخره ، وتنوين الحكاية وهو اللاحق لبعض الأمثلة الموزون بها كقولك مضراب وزن مفعال وضاربة وزن فاعلة ففعال وفاعلة ممنوعان من الصرف لعامية الجنس والتأنيث ففهما أن لا ينونا وإنما نونا لمجرد حكاية موزونهما ، وتنوين الترتم وهو اللاحق للقوافي المطلقة أي التي آخرها ألف الإطلاق نحو قول الشاعر :

أقلى اللوم عادل والعتابن وقولى إن أصبت لقد أصابن

بالحذف والتنوين

أصله العتابا وأصاها بألف الاطلاق . وتنوين الغلو وهو اللاحق للقوافي المقيدة التي آخرها حرف صحيح ساكن كقول الشاعر * وقام الاعماق حاوي المختزن * وسمى غاليا لمجاورتها الحاء بكسر وزن الشعر ، وقد استوفيت أقسام التنوين بأصلها تكميلا للفائدة وإفانها كهي اقتصر في شرحه على ذكر الأربعة الأول منها وكذا محمد بن أبي بكر الحبيصي الكرماني اقتصر على الأربعة الأول للاتفاق على أنها هي المختصة بالاسم دون ما عداها من بقية الأقسام ، فانه مختلف في اختصاص الاسم به ولكن الأصح اختصاص ما عدا الأخيرين كما مر (وبدخول الألف واللام) أي بقبول دخولها عليه من أوله سواء كانت معرفة كالداخل على نكرة كالرجل والغلام ، أم زائدة كقوله : * رأيت الوليد بن يزيد مباركا * أم موصولة كالضارب والمضروب ولا تدخل الموصولة على الفعل إلا في ضرورة الشعر خلافا لابن مالك قاله الفاكهي وخالفه ابن عنقاء ، قال من علامات الاسم أل بأقسامها الآتية إلا الموصولة على الأصح واختصت بالأسماء لكونها لتعين المحكوم عليه ، وذلك إنما هو الاسم لاغير . ومثل الألف واللام ما ناب عنها وهو أم في لغة بعض العرب كقول الشاعر :

ذاك حبيبي وذو يواصلني يرمى ورأى بامقوس وامسلمه

ثم اعلم أن التعبير بأل وأم هو الذي ينبغي لأن اللفظ الثنائي فأكثر يجب فيه ذلك ، فلا يقال في هل الهاء واللام ، ولكن لما أكثر الخلاف في أداة التعريف ما هي فقيل أل وهمزتها قطع وصلت للتخفيف ، وعليه الخليل . وقيل أل وهمزتها وصل وعليه سيبويه . وقيل هي اللام وحدها والهمزة زائدة وعليه الجمهور . وقيل الهمزة وحدها وعليه البرد ساغ للمصنف التعبير عنها بالألف واللام ، ولا يجوز ذلك في غيرها كراهية الاطالة . قال ابن هشام في المغني : قولهم أل أقيس من قولهم الألف واللام . وقد استعمل التعبير بهما الخليل وسيبويه انتهى . وكذا قال المرادي في الجني الداني (وحروف الخفض) أي ويعرف الاسم أيضا بدخول حرف من حروف الخفض عنده من أوله نحو من البيت إلى المسجد ، ونحو عجبت من أن قت فأن قت وإن كان في الظاهر ليس باسم ، لكنه في التقدير اسم لأنه في معنى قيامك ، وإنما اختصت حروف الخفض بالاسم لأنها وضعت لتجر إلى الأسماء معاني الأفعال التي لا تتعدى بنفسها فامتنع أن تدخل إلا على الاسم بعد مجيء فعل لفظا نحو مررت بزيد أو تقديرا نحو بسم الله الرحمن الرحيم : أي ابتدئ (والفعل يعرف) أي يميز عن قسيميه بعلامات كثيرة ذكر المصنف تبعا لأصله منها ثلاثا وليس في الثلاث المذكورة ما هو علامة لفعل الأمر جريا على طريقة الكوفيين من أن الفعل قسمان : ماض ومضارع وأن الأمر داخل في المضارع لأنه مقطوع منه بدليل أنه يبنى على ما يعرب به مضارعه (بقد) وهي علامة مشتركة تارة تدخل على الماضي لافادة تقريره من الحال نحو قد قامت الصلاة أو تحقيقه نحو - ونعلم أن قد صدقتنا - وتارة على المنارع لافادة التحقيق نحو - قد يعلم الله - أو التقليل نحو إن الكذوب قد يصدق . ووجه اختصاصها بالأفعال أن هذه المعاني مختصة بالأفعال فلا يتصور وجودها في غيرها (والسين وسوف) ويختصان بالمضارع لتخليصه للاستقبال نحو سيقوم وسوف يقوم وإنما اختص به لأنها وضعا لتأخير معنى الفعل من الحال إلى الاستقبال . قال الفاكهي وفي سوف زيادة تأخير وتنفيس لأن كثرة الحروف تدل على زيادة المعنى . وقال ابن عنقاء ليس التنفيس بالسین كالتنفيس بسوف بل أقل خلافا لابن هشام (وتاء التأنيث الساكنة) وضعا وهذه خاصة بالماضي لدلالاتها على تأنيث الفاعل نحو : قامت هند ، وقد تكسر لالتقاء الساكنين ، كقالت امرأة العزيز . وأحترز بالساكنة عن التحركة أصالة فانها تلحق الأسماء كقائمة وفاطمة ، وقد تدخل تاء التأنيث في بعض الحروف نحو ربت وثمت ولات وهي فيها مجرد تأنيث اللفظ ، ثم التي

وبدخول الألف واللام وحروف الخفض والقفل يعرف بقصد والسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة

تدخل على لات تكون مفتوحة والتي تدخل على رب وثم يجوز فتحها وإسكانها (وهو) أي الفعل (ثلاثة أنواع) عند البصريين ، ونوعان عند الكوفيين بإسقاط الأمر كما سبق قريبا ، وإنما كانت الأفعال ثلاثة لأن الفعل الذي هو الحدث إما متقدم عن زمن الاخبار أو مقارن له أو متأخر عنه فالأول هو الماضي ، والثاني هو المضارع ، والثالث هو الأمر (ماض) أصله ماضى حذف منه الياء وعوض عنها التنوين وهو ما دل على حدث وجد في الزمان الماضي وضعا احتزوا بهذا عما قد يعرض له مما يصرفه للحال كصيغ العقود ، نحو بعث ووهبت ونحوها والنق بليس وما وقدمه لجيئه على الأصل وهو البناء إجماعا ولم يتبعه بالأمر مراعاة لقول الكوفيين إن أصله المضارع والأصل مقدم على الفرع (ويعرف) أي يميز عن المضارع والأمر (بناء التانيث الساكنة) الدالة على تانيث ما أسند إليه الفعل ، وهي أنفع علاماته لأنها تلحق المتصرف منه (نحو قامت وقعدت) مثل بذلك لسورة الفعل بعد دخولها عليه وهو أولى من أن يقول نحو قام وقعد وتلحق الفعل الجامد وهو المذكور في قوله (ومنه) أي ومن الفعل الماضي (نعم وبئس) لقبولهما التاء المذكورة نحو نعمت المرأة هند وبئست المرأة حمالة الحطب والاتصال ضمير الرفع بهما في لغة حكاها الكسائي عن بعض العرب كنعما رجلين ونعموا رجلا ونعمن نساء ونعم موضوع للمدح وبئس موضوع للذم ، وقد يقال في نعم نعميا بكسر النون والعين كقوله تعالى - إن الله نعميا يعظكم به - ، وفي بئس بئس بسكون الياء وفتح السين وهما فعلا على الأصح ولضعفهما لم يتصرفا تصرف الأفعال فلا يأتي منهما المضارع ولا الأمر لأنهما أزيلا عن موضوعهما وذلك لأن نعم منقول من قولك نعم الرجل إذا أصاب نعمة وبئس منقول من قولك بئس الرجل إذا أصاب بؤسا فنقلا إلى التثنية والذم فتشابه الحروف فلم يتصرفا ولا يعملان في المعارف إلا فيما عرف بالألف واللام وما أضيف إلى المعارف بهما وتنصب النكرة معهما على التمييز تقول نعم الرجل زيد ، وإعرابه نعم فعل ماض من أفعال المدح الرجل فاعل مرفوع وعلامة الرفع فيه ضم آخره وجملة الفعل والفاعل في محل الرفع خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر مخصوص بالمدح ، وإن شئت جعلت زيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا تقديره هو زيد وتقول بئس الرجل زيد . وإعرابه بئس فعل ماض من أفعال الذم الرجل فاعل وجملة الفعل والفاعل خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر مخصوص بالذم ، وإن شئت أعربت زيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا تقديره هو زيد ، وتقول في إعراب ما دخلت عليه تاء التانيث مثل ما قلت في إعراب المثاليين المذكورين غير أنك تقول نعم فعل ماض والتاء علامة التانيث ، فإن قدمت المخصوص بالذم أو المدح بأن قلت زيد بئس الرجل أو زيد نعم الرجل فترفع زيد بالابتداء وجملة نعم الرجل خبره والرجل حينئذ في موضع المضمرة العائد على زيد ولكنه جاء مظهرا ، فإن جاء بعدها نكرة قلت نعم رجلا زيد وبئس رجلا زيد بنصب النكرة على التمييز ، وفي نعم وبئس ضمير مرفوع فاعل بنعم وبئس وهو عائد على رجلا المنصوب ، والتقدير نعم الرجل رجلا زيد ، وإذا كان فاعلهما مؤنثا فإن شئت ألحقت بهما تاء التانيث ، نحو نعمت المرأة هند ، وبئست المرأة حمالة الحطب ، ومنه قول الشاعر :

نعمت جزاء المتقين الجنة دار الأمانى والننى والمنى

وإن شئت حذفتهما لأنهما لما يتصرفا ، أجازوا فيهما التذكير والتانيث . قال ابن مالك

في الخلاصة الألفية :

والحذف في نعم الفتاة استحسنوا لأن قصد الجنس فيه بين

وهو ثلاثة أنواع :
ماض ويعرف بتاء
التانيث الساكنة
نحو قامت وقعدت ،
ومنه نعم وبئس

وقد سمع من بعض العرب دخول حرف الجر عليهما كقول بعضهم وقد بشر بيئت : والله ما هي بنعم الولد ، وقول الآخر : نعم السير على بئس العير . وأجيب عنه بأن حرف الجر في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف ، والتقدير ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير (وليس وعسى) أى ومن الفعل الماضى أيضا عسى وليس (على الأصح) لقبولهما التاء الساكنة أيضا نحو عست هند أن تفلح وليست مفلحة ولا تصالهما بضمير الرفع نحو - ليسوا سواء - لست عليكم بوكيل - فهل عسيتم إن توليتم - وهما فعلا نعتين غير متصرفين كنعم وبئس ولتا توقفت إفاضة معناهما على خبرهما . واعراب المثال الأول عسى فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء علامة التأنيث هند اسمها وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره أن حرف مصدر ونصب تفلح فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره والمصدر المنسبك من أن وما بعدها منصوب على أنه خبر عسى وعبرة الخبيصى في شرح الكافية في الكلام على عسى زيد أن يقوم زيد هنا اسمها وأن مع المضارع في محل النصب بخبرتها وهى ههنا بمعنى قارب أى قارب زيد القيام انتهى وعلى هذا فقول بعضهم يلزم من دخول أن على نحو عسى وحرى كونه الحدث خبرا عن الذات لأن أن مع الفعل في تأويل مصدر فيصير التقدير عسى زيد القيام والحدث لا يكون خبرا عن الذات إذ لا يقال زيد القيام ، ويقال في الجواب عنه ان عسى حينئذ بمعنى قارب والتقدير قارب زيد القيام وهذا الجواب أحسن من قول من قال أن هنا زائدة لامصدرية لأنه فاسد من حيث إنها نصبت الفعل ومن قول ابن هشام في المغنى فرق بين المصدر وما يؤول به : أى فالمصدر لا يخبر به عن الذات . وأما المؤول بالمصدر كخبر عسى فإنه يخبر به عن الذات لأن في ذلك بعدا من حيث أنهم لم يفرقوا بينهما في مواطن وان كان قد ارتضى ما قاله ابن هشام الشريف الجرجاني والنلاعصام الدين . ومن قول ابن هشام أيضا في شرح السحرة والطف ما يقال في الجواب ما رأيت به بخط بعض طلبه ابن مالك ونقله عنه وهو أن يقدر الاخبار بالفعل مجردا عن أن ثم لما صح الاخبار به جىء بأن لتفيد الترجى لتفيد السبك انتهى لأن هذا خلاف ما عرف من حالها ومن قول بعض المحققين في ذلك إن تقدير المصدر على تقدير مضاف : أى قبل الاسم : أى عسى أمر زيد القيام أو قبل الخبر : أى عسى زيد صاحب القيام كقوله تعالى - ولكن البر من آمن - أى ولكن صاحب البر أو لكن البر من آمن اه لأن الدماميني اعترضه بأن فيه تكافؤ فهو بعيد ، ومن قول المنلاعصام الدين المصدر الحاصل في تأويل الوصف فإذا أولنا عسى زيد أن يقوم بقولنا عسى زيد القيام فهو في معنى عسى زيد قائما . قال ويرجحه ما جاء من قولهم عسيت صائما ويكون من باب زيد عدل ، ومثله قوله تعالى - وما كان هذا القرآن أن يفترى - اه لأن الاخبار بالمصدر الذى هو في تأويل الوصف الأصح أنه سماعى (ومضارع) وهو ما دل على معنى مقترن بأحد زمنى الحال نحو يقوم . والاستقبال نحو سيقوم ، ولا يتعين لأحدهما الا بقرينة ، فعند التجرد عنها يكون احتملاهما فيتعين للاستقبال إذا دخلت عليه السين أو سوف أو اللانائية أو أدوات الشرط أو أدوات النصب أو الترجى أو المصدرية ، ويتعين الحال إذا اقترن بنحو الآن أو الساعة أو آتفا أو بلام الابتداء نحو ليقوم زيد أو بالنفى بليس أو إن أو ما وقد يكون معناه ماضيا وذلك مع لم ولما ولولا الامتناعية سمي مضارعا لمضارعه : أى مشابهته الاسم من حيث إن كلا منهما تعرض له معان يقتضى التمييز بينها إلى الاعراب (ويعرف) أى يميز عن الماضى والامر (بدخول لم عليه) بأن يقع بعدها من غير فصل (نحو لم يقم) وهذه العلامة أنفع العلامات للفعل المضارع فلذا اقتصر عليها وقدم أنه يميز أيضا بدخول حرف التنفيس عليه فان دلت الكامة على معنى المضارع ولم تقبل لم فهى اسم : إما

وليس وعسى هي
الأصح . ومضارع ،
ويعرف بدخول لم
عليه نحو لم يقم

لوصف كضارب وإما لفعل كأوه بمعنى أنوجع أو أف بمعنى أنضجر (ولابد في أوله من إحدى الزوائد الأربع) سميت بذلك لأنها مزيدة على الماضي الذي هو الأصل وقد صار هذا الاسم عاما بالغلبة عليها فلا ينصرف عند الاطلاق إلا إليها وتسمى بأحرف المضارعة: أي المشابهة لأن زيادتها على الفعل الماضي يكتسب شيئا من الاسم فيعرب لأنه بها يوازن اسم الفاعل كيضرب فإنه موازن لضارب ويخرج فإنه موازن لخارج من حيث الحركات والسكنات (وهي الهمزة) الدالة على التسكيم وحده كأقوم (والنون) الدالة على التسكيم المحدث عن نفسه وغيره معا أو المعظم نفسه كنعوم (والياء) المثناة من تحت الدالة على الذكر الغائب مطلقا كيقوم ويقومان ويقومون وعلى الإناث نحو يقمن (والياء) المثناة من فوق الدالة على المخاطب مطلقا كنعوم ويقومان ويقومون ويقمن وعلى الغائبة كهند تقوم والغائبتين كهندان تقومان (بجمعها) أي يجمع تلك الزوائد الأربع (قولك نأيت) بمعنى عدت أو أنتت بمعنى أدركت أو أتيت أو نأتى فشكل كلمة من هذه تجمع الحروف الزوائد وإنما زادوها فرقائنه وبين الماضي فلا تحصل صيغة المضارع بدونها ولم يجعل المصنف هذه الحروف علامة للمضارع لأنها قد توجد في أول الماضي كما كرمت زيدا وتعلمت المسألة وترجست الدواء إذا وضعت فيه نرجسا ويرنأت الشيب إذا خضبت بالبرنأ وهو الجناء وإنما ذكرها تمهيدا لقوله (ويضم أوله) أي المضارع إجماعا: أي ينطق بحرف المضارعة منه مضموما (إن كان ماضيه على أربعة أحرف) ولا فرق في ذلك بين ما حروف ماضيه كلها أصول (كدحرج) فإنه ماض أصلى الحروف ووزنه فعلى فتقول في مضارعه (يدحرج) بضم أوله، وفي القاموس: تدحرج: أي تتابع في حذور والمدحرج المدور انتهى أو بعضها أصلى وبعضها زائد (و) ذلك نحو (أكرم) فإن الهمزة فيه زائدة بدليل أنها تحذف في المضارع فتقول فيه (يكرم) بضم أوله ولو جاء على الأصل لقليل فيه: يؤكرم (و) مما بعض حروفه زائد نحو (فرج) بتشديد الراء بعدها جيم فتقول في مضارعه (يفرج) بضم أوله لزيادة تكرير عين الكلمة: أي الراء في ماضيه (و) نحو (قاتل) مفتوح التاء فأنك تقول في مضارعه (يقاتل) بضم أوله بزيادة الألف في ماضيه (ويفتح) أي أول المضارع وجوبا على الأصل للخفة والضم في الرباعي للالتباس بغيره وتخصيصه لتعادل قلة الرباعي ثقل الضمة وكثرة غيره خفة الفتحة (فيما سوى ذلك) أي فيما سوى المضارع الذي ماضيه رباعي بأن كان ثلاثيا (نحو نصر) فتقول في مضارعه (ينصر) بفتح أوله أو خماسيا (و) ذلك نحو (انطلق) فتقول في مضارعه (ينطلق) بفتح أوله أيضا أو سداسيا (و) ذلك نحو (استخرج) فتقول في مضارعه (يستخرج) بفتح أوله أيضا، ثم ما ذكره المصنف من بيان حركة حرف المضارعة هو كالتسمة لتعريف المضارع لأنه يتضح به كمال الاتضاح، والاعتذار بمثل هذا عن النحويين أولى من قول بعضهم هذه المسئلة من التصريف لامن النحوذ كرت فيه استطرادا (وأمر) وهو فعل مقترن بزمن مستقبل أبدا لأن المطلوب به حصول مالم يحصل نحو قم فأنذر أو دوام ما حصل نحو - يا أيها النبي اتق الله - سمي به لاستعماله غالبا في الأمر الذي هو طلب التسكيم للفعل من المخاطب على سبيل الاستعلاء غالبا كقول السيد لعبدته اسقى (ويعرف) أي يميز عن الماضي والمضارع (بدلالته) وضعا فخرج به نحو - لينفق ذو سعة من سعته - ونحو يازيد فإن دلالاته على الطلب غير وصعية بل بواسطة (على الطلب) أي طلب التسكيم للفعل من المخاطب (وقبوله ياء المخاطبة) وهي ضمير على الأصح محلها رفع على الفاعلية وتختص بالفعل غير الماضي (نحو قومي واضربي) فإن الأول منهما دال على طلب القيام والثاني دال على طلب الضرب، من المخاطبة وقبل كل منهما ياء المخاطبة فتقول في إعراب الأول منهما

ولابد في أوله من
إحدى الزوائد الأربع
وهي الهمزة والنون
والياء والتاء يجمعها
قولك نأيت، ويضم
أوله إن كان ماضيه على
أربعة أحرف كدحرج
يدحرج وأكرم يكرم
وفرج يفرج وقاتل
يقاتل، ويفتح فيما سوى
ذلك نحو نصر ينصر
وانطلق ينسطلق
واستخرج يستخرج.
وأمر ويعرف بدلالته
على الطلب وقبوله ياء
المخاطبة نحو قومي
واضربي

قوى فعل أمر مبني على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل وتقول في إعراب الثاني مثل ماقلت في إعراب الأول فلو دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل الياء فهي اسم فعل كزال بمعنى أنزل وصه بمعنى اسكت أو مصدرا كضربا زيدا بمعنى اضرب زيدا أو قبلت الياء ولم تدل على الطلب فهي فعل مضارع نحو أنت ياهند تقومين (ومنه) أي من الأمر لامن غيره (هات) بكسر التاء إلا إذا اتصلت به واو الجماعة فيضم كقوله تعالى - هاتوا برهانكم - (وتعال) بفتح اللام مطلقا على الأصح فهما لدالاتهما على الطلب ومبولهما ياء المخاطبة ، ثم إن أمرت بهما مذكرا نحو هات يا زيد وتعال يا عمرو . قلت هات فعل أمر وكذا تعال تقول فيه فعل أمر وتقول في كل منهما مبني على حذف حرف العلة من آخره فالمحذوف من هات الياء كما في ارم ومن تعال الألف كما في اخش وإن أمرت بهما مؤنثا قلت هاتي ياهند وتعال ياهند ثم تقول في إعرابهما هاتي فعل أمر مبني على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل وكذا تقول في إعراب تعالي ياهند لأن الأمر مبني على مايجزم به مضارعه ، وزعم جماعة من النحويين أن هات وتعال اسمان فعلين الأول منهما اسم لتناول بكسر الواو والثاني اسم لا قبل (والحرف) وهو كلمة دلت على معنى في غيرها فقط فعلامته الميزة له عدمية ذكرها المصنف في قوله (مالايصلح معه دليل الاسم) أي واحد من علاماته (ولادليل الفعل) أي واحد من علاماته لأنه في نفسه علامة للأسماء وللأفعال فكان ترك العلامة له فإذا وردت عليك كلمة فاعرض عليها علامات الأسماء أولا فإن قبلت شيئا منها فهي اسم فإن لم تقبلها فاعرض عليها علامات الأفعال فإن قبلت منها شيئا فهي فعل فإن لم تقبلها فاحكم بحرفيتها (كهل وفي ولم) أشار بالتمثيل بالثلاثة إلى أن الحروف الثلاثة أنواع ما لا يختص بالاسم ولا بالفعل كهل، وما يختص بالاسم كفي، وما يختص بالفعل كهم . فإن قيل قد ذكر النحاة في باب الاشتغال أن هل تختص بالأفعال . قلت محل ما ذكره حيث كان في حيزها فعل فلا يجوز هل زيد قام بل تقول هل قام زيد لأن أصلها أن تكون بمعنى قد نحو - هل آتى على الإنسان حين من الدهر - وقد مختصة بالفعل فكذا هل لكنها لما كانت بمعنى همزة الاستفهام لم تختص بالفعل إلا إذا كان الفعل في حيزها .

ومنه هات وتعال على الأصح . والحرف ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل كهل وفي ولم . (باب الاعراب والبناء) الاعراب تغيير أو آخر الكلم لاختلاف

باب الاعراب والبناء

الذين لا يخلو آخر الكلمة عن أحدهما (الاعراب) قدمه على البناء لاصالته ولشرفه باندفاع الخطأ في اللفظ به وشرف محله الذي هو الاسم وهو يطلق في اللغة على معان كثيرة منها الابانة يقال أعرب فلان عما في نفسه إذا أبان عنه ، ومنها التحسين يقال أعربت الشيء : أي حسنته ، ومنها التغيير يقال أعرب الله المعدة : أي غيرها . قال في اللمع : والمناسب منها للمعنى الاصطلاحى هو الأول إذ التصد به إبانة المعاني المختلفة انتهى . وقال الفاكهي : وهذا المعنى : أي التغيير أنسب بالمعنى الاصطلاحى المشار إليه بقوله (تغيير أو آخر الكلم) أي الكلم العربية التي هي أنواع الاسم المتمكن : أي المعرب والفعل المضارع الخالي من نوني النسوة والتوكيد وتغيير الأواخر هو صيرورتها مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة سواء كان التغيير حقيقة كالدال من زيد أم حكما كالليم من دم وفم فإن أصلهما دم وفم وأوفى (لاختلاف العوامل) أي التغيير المذكور شرطه أن يكون بسبب اختلاف : أي تعاقب العوامل على الكلم واحدا بعد واحد والعوامل جمع عامل وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو جر أو جزم نحو ضرب زيد عمرا فإن ضرب موجب لاتصاف زيد بالرفع لأنه فاعله وعمرا بالنصب لأنه مفعوله وكذلك ضربت زيد فان الموجب لاتصاف زيد بالجر هو البناء وفي

قولك لم أضرب زيدا الموجب لاتصاف اضرب بالجزم هو لم ولا فرق بين أن يكون العامل لفظيا كهذه الأمثلة أو معنويا كالإبهام الرفع للبتداء والتجرد عن الناصب والجزم فإنه الرفع للضارع (الداخلة عليها) أي على الكلم سواء أكان التغيير المذكور (لفظا) وهو ما يظهر أثره في آخر الكلمة كما في آخر زيد من نحو جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وآخر يذهب من نحو زيد يذهب ولن يذهب ولم يذهب (أو تقديرا) وهو ما لا يظهر أثره في الآخر بل ينوي ويقدر كالحركات المقدرة في آخر الفتح من نحو جاء الفتح ورأيت الفتح ومررت بالفتح وآخر يرضى من نحو زيد يرضى ولن يرضى والسكون المقدرة في نحو - لم يكن الذين كفروا - فان علامة الجزم في يكن سكون مقدر في النون المكسورة لالتقاء الساكنين فخرج بالتغيير لزوم آخر الكلم حالا واحدا فإنه يسمى بناء وتغيير الأواخر غيره كتغيير الأوائل أو الوسط للتكسير كرجال في جمع رجل أو للتصغير كفليس في تصغير فلس وباختلاف العوامل تغييره بغير ذلك حركة النقل كقراءة ورش - قد افلح المؤمنون - بفتح الدال لنقل حركة الهجزة إليها فإنه لا يسمى إعرابا لأنه لم ينشأ عن عامل ، ثم الحد المذكور للإعراب فيبدأ أن الإعراب معنوي وهو الذي عليه كثيرون ، وعزى لظاهر كلام سيبويه واختاره أبو حيان وعليه فنكون الحركات علامات للإعراب لانفسه ، ومذهب الجمهور أن الإعراب لفظي ونسب إلى المحققين . قال المرادى : وهو أقرب إلى الصواب لقول المحققين أنواعه رفع ونصب وجر وجزم وعليه فيقال في حده الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة (وأقسامه) أي الإعراب : أي أنواعه (أربعة) لازائد عليها إجماعا (رفع) بحركة أو حرف وقدمه لأن الكلام لا يستغنى عنه (ونصب) بحركة أو حرف أو حذف (وخفض) بحركة أو حرف (وجزم) بسكون أو حذف (فلاسماء) السالبة من مشابهة الحرف (من ذلك) أي من تلك الأربعة (الرفع) لفظا أو تقديرا (والنصب) كذلك (والخفض) كذلك (ولا جزم فيها) أي في الأسماء (وللافعال) المضارعة الحالية مما يوجب بناءها (الرفع) لفظا كذهب أو تقديرا كيرضى (والنصب) لفظا نحو لن يذهب أو تقديرا نحو لن يرضى (والجزم) لفظا نحو لم يذهب أو تقديرا نحو - لم يكن الذين كفروا (ولا خفض فيها) أي في الأفعال وإنما اختص الخفض بالاسم والجزم بالفعل قصدا للتعادل فان الجر ثقيل يجبر خفة الاسم والجزم خفيف يجبر ثقل الفعل (والبناء) وهو لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت واصطلاحا ضد الإعراب وهو كما قال المصنف (لزوم آخر الكلمة) حالا واحدا (حركة) نحو هؤلاء فان آخره مكسور في جميع أحواله (أو سكونا نحو من وكم) فان النون في الأول واليم في الثاني ساكنة في الأحوال كلها، وهذا التعريف للبناء مناسب للقول بأن البناء معنوي ، وأما المناسب لما قاله ابن مالك وغيره من أن البناء لفظي فهو أن يقال في تعريفه البناء أثر ظاهر أو مقدر لازم لآخر الكلمة بكل حال (وأنواعه) أي البناء ويعبر عنها وعن أنواع الإعراب أيضا بالالقب قال بعض المحققين : والتعبير بالأنواع أولى من التعبير بالالقب والمراد بها الأسماء لان حق الالقب أن يطلق كل منها على ما يطلق عليه الآخر كأن يقال الرفع نصب والضم فتح وهذا ممتنع لان فيه إطلاق الشيء على مباينه وهو باطل (أربعة) لاختصاصها (ضم) كحيث وقبل وبعد (وفتح) كأبن وقام (وكسر) كأمس (وسكون) كمن وكم ويسمى وقفا فهذه الأنواع الأربعة مختصة بالمبنيات كما أن أنواع الإعراب السابقة مختصة بالمعربات ، وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فيجوزون كلامهما لكل من المعنيين فعلى قول البصريين لانقول في نحو حيث مرفوع بل تقول مبنى على الضم كاسيأتي (والاسم) بعد التركيب مع العوامل (صربان) أي قسمان الأول منهما

الداخلة عليها لفظا
أو تقديرا وأقسامه
أربعة رفع ونصب
وخفض وجزم فلاسماء
من ذلك الرفع والنصب
والخفض ولا جزم فيها
وللافعال من ذلك
الرفع والنصب والجزم
ولا خفض فيها. والبناء
لزوم آخر الكلمة حركة
نحو هؤلاء أو سكونا
نحو من وكم، وأنواعه
أربعة ضم وفتح
وكسر وسكون .
والاسم ضربان

(معرب وهو الاصل) أي الغالب في الاسماء ولهذا قدمه (وهو) أي المعرب (ما) أي الذي (تغير) (آخره) بأن يتصف الحرف الذي هو آخر المعرب بصفة أخرى (بسبب) اختلاف (العوامل الداخلة عليه) بأن يعمل الواحد منها خلاف ما يعمل الآخر (إما) أن يكون تغيرا (لفظا كزيد وعمرو) فإن كلا منهما إذا ركب مع عامله يتغير آخره لفظا كما في جاء زيد ورأيت زيدا وحررت يزيد (وإما) تغيرا (تقديرا) وذلك (نحو موسى والفتي) من كل اسم معرب يتعذر ظهور الاعراب في آخره فإن كلا منهما إذا ركب مع عامله يقدر أن آخره قد تغير وإن لم يوجد تغير في اللفظ لما منع يمنع من ظهوره لفظا ككون الالف لازمة للسكون لا تقبل الحركة (و) الثاني (مبنى) ولا واسطة بينه وبين المعرب (وهو الفرع) أي غير الغالب على الاسماء ومن ثم لا يبنى الاسم إلا إذا أشبه الحرف شيئا قويا إما في الوضع كتاء قبت فأنها تشبه باء الجر ونا من قمتا فأنها شبيهة بنحو قد أو في المعنى كهنا فإنه اسم إشارة للمكان وهو من المعاني التي حقها أن تؤدي بالحرف كالحطاب فأنهم وضعوا له كاف الحطاب والتشبيه فأنهم وضعوا له هاء التشبيه أو في الاستعمال كهيات فإنه اسم فعل نائب عن بعد ولا يدخل عليها عامل فأشبهه ليت النائية عن التني ولا يدخل عليها عامل (وهو) أي المبني (ملا يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه) أي لا يتأثر آخره باختلاف العوامل بل يلزم طريقة واحدة لأنه ضد الاعراب والضدان لا يجتمعان . قال بعضهم : التغير بالضد يشعر بثبوت واسطة بينهما لان الضدين يجوز ارتفاعهما ويخلفهما آخر كالقيام والقعود فأنهما قد يرتفعان ويخلفهما الاستلقاء . وأجيب بأنه لا محذور في هذا الاشعار لأنه قد حكي خلاف في الاسماء قبل التركيب ، فقل إنها مبنية . وعلمه ابن الحاجب ، وقيل معربة وعليه الزمخشري ، وقيل إنها واسطة لفقد موجب الاعراب والبناء والسكون آخرها وصلا بعد ساكن نحو قاف سين وليس في البنيات ما يكون كذلك وعليه أبو حيان . قال بعض المحققين : وهو المختار ، ثم ذكر المصنف أنواع البنيات من الاسماء في قوله (كالضممرات) فأنها مبنية كلها متصلها ومنفصلها لشبهها بالحروف لان منها ما هو على حرف واحد والحرف الواحد لا يصلح فيه الاعراب وتضمنها معاني حقها أن تؤدي بالحرف كالتكلم في أنا والحطاب في أنت والتبعية في هو (وأسماء الشرط) فأنها مبنية لشبهها بالحرف الذي هو إن الشرطية في المعنى (وأسماء الاستفهام) كمن وما وأين فأنها مبنية لشبهها بالحرف الذي هو همزة الاستفهام (وأسماء الإشارة) كذا وذى وهؤلاء فأنها مبنية لشبهها بالحرف في المعنى لأنها ضمنت معنى حقه أن يؤدي بالحرف (وأسماء الأفعال) كصه ومه وهيئات فأنها مبنية لشبهها بالحرف في الاستعمال لأنها استعملت استعمال الحروف . من حيث إنها نائية عن فعل ولا يدخل عليها عامل كليت ولعل (وأسماء الموصولات) كالذي والتي والذين واللاتي فأنها مبنية لشبهها بالحرف من حيث إنها مفتقرة إلى ما يتم معناها وهو الصلة فأشبهت الحروف في اقتقارها في إفادة معناها إلى ذكر متعلقها ويستثنى من الموصولات أي الموصولة فأنها مبربة إلا إذا أضيفت وحذف صدر صلتها كما سيأتي في الموصولات إن شاء الله تعالى . ثم إن المبني ينقسم إلى أربعة أقسام كما يستناد من قوله (فمنه ما يبنى على السكون) وقدمه على ما بعده لأصائه (نحو كم) استفهامية كانت نحو كم مالك أو خبرية نحو كم عبدا ملكت وبيت الاستفهامية لتضمنها معنى همزة الاستفهام والخبرية لمشابتها لاختها ، وإعراب المثال الأول كم اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مال خير وهو مرفوع ، وعلامة رفعه ضم آخره والجفاف مضاف إليه ، وإعراب الثاني كم خبرية في محل نصب مفعول مقدم مبنية على السكون عبدا تمييز وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ملكت فعل وفاعل

معرب وهو الأصل وهو ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه إما لفظا كزيد وعمرو وإما تقديرا نحو موسى والفتي ، ومبنى وهو الفرع وهو ملا يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه كالضممرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الإشارة وأسماء الموصولات فمنه ما يبنى على السكون

ملك فعل ماض والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل (ومنه ما يبنى على الفتح كأين) وهي اسم يسأل به عن المكان ، وأما بنى على الفتح لتضمنه حرف الاستفهام ان كانت استفهامية نحو أين زيد . واعرابه أين اسم استفهام مبتدأ مبنى على الفتح وزيد خبره ، وان كانت شرطية فلتضمنها حرف الشرط نحو أينما تجلس أجلس (ومنه ما يبنى على الكسر كأمس) وهو اسم لليوم الذي قبل يومك وأما بنى لتضمنه معنى لام التعريف ، ولذا صرح وصفه بالمعرفة نحو صمت أمس الدابر . واعرابه صمت فعل وفاعل صام فعل ماض والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل أمس ظرف زمان مبنى على الكسر ومحل نصب الدابر صفة والصفة تتبع الموصوف في إعرابه تنبعه في نصبه وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره (ومنه ما يبنى على الضم كحيث) وهو ظرف للمكان ، وقد يبنى على الفتح للخفة ، وقد يبنى على الكسر ، وقد يقال فيه حوث بالواو بدل الياء ، وأما بنيت لازوم اقتقارها إلى جملة تضاف إليها ، وهذا هو الأكثر من أحوالها نحو قوله تعالى - وامنوا حيث تؤمرون - واعرابه امنوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة فاعل حيث ظرف مكان مبنى على الضم ومحل نصب وهو مضاف وجملة تؤمرون بعد في محل جر بالاضافة وشد اضافتها إلى المفرد كقول الشاعر :

أما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضيء كالهلال ساطعا

فأضاف حيث إلى سهيل ، ومنهم من يروي سهيل بالرفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف تقديره حاصل (والأصل في المبنى) اسما أو غيره (أن يبنى على السكون) لحفته ولأن الأصل عدم الحركة فلا يعدل عنه إلا لسبب يقتضى العدول (والفعل ضربان: مبنى وهو الأصل) في الأفعال لأنها لم تعتبرها معان مختلفة فتقرر في تمييزها إلى إعراب لاختلاف صيغها باختلاف معانيها ، وان حصل لبس في بعض المواضع أمكن إزالته باظهار الناصب والجازم (ومعرب وهو الفرع) لجر يانه على خلاف الأصل (والمبنى) من الأفعال (نوعان أحدهما) الفعل (الماضي) وقدمه للاتفاق على بنائه (و بناؤه على الفتح) ثلاثيا كان كضرب أو رباعيا كدحرج أو خماسيا كأنطلق أو سداسيا كاستخرج ولا يزيد على ذلك ، وأما بنى على حركة لأنه يشبه المضارع من حيث إنه يقع شرطا وصله وصفة وخبرا وحالا ، وكانت فتحة لثقل الضم والكسر وثقل الفعل ، فعدلوا إلى الفتح لحفته سواء أكانت الفتحة ظاهرة كالأمثلة المذكورة أو مقدرة نحو عفا ورمى فان سكون آخرها عارض والفتحة فيهما مقدرة (إلا إذا اتصل به) أى الماضي (واو الجماعة فيضم) آخره (نحو ضربوا) فالياء هي آخر الفعل ، وحتها أن يبنى على الفتح ، ولكن ضمت لمنااسبة الواو وأما نحو اشتروا فالأصل فيه اشترىوا يياء مضمومة قبل الواو ولكنها قلبت ألفا ثم حذفت الألف لالتقائها ساكنة مع الواو (أو اتصل به ضمير رفع متحرك) ذلك الضمير (فيسكن) آخره تسكين بناء على الأصح لأنه الأصل في البناء ، وقال ابن هشام في الأوضح السكون فيه عارض أوجبه كراهة العرب توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة (نحو ضربت) مثل التاء (وضربنا) بإسكان الباء ومثله النسوة ضربن فان ضربن فعل ماض مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة فاعل شرج بضمير الرفع ضمير النصب كضربك وبالمتحرك ضمير الرفع الساكن نحو ضربا ، ففي هاتين الحالتين بنى على الفتح انتهى هو الأصل فيه (والثاني الأمر) فإنه مبنى على الأصح عند جمهور البصريين (و بناؤه على السكون) إذا كان صحيح الآخر (نحو اضرب) واعرابه اضرب فعل أمر مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوب تقديره أنت (و) نحو (اضربن) ياهنديات من كل فعل اتصل به نون النسوة . واعرابه اضربن فعل أمر مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة ضمير متصل في محل رفع فاعل وأما بنى الأمر على السكون

ومنه ما يبنى على
الفتح كأين ومنه
ما يبنى على الكسر
كأمس ومنه ما يبنى
على الضم كحيث
والأصل في المبنى أن
يبنى على السكون .
والفعل ضربان: مبنى
وهو الأصل ومعرب
وهو الفرع والمبنى
نوعان أحدهما الماضي
و بناؤه على الفتح إلا
إذا اتصل به واو الجماعة
فيضم نحو ضربوا أو
اتصل به ضمير رفع
متحرك فيسكن نحو
ضربت وضربنا .
والثاني الأمر و بناؤه
على السكون نحو
اضرب واضربن

في الحالتين المذكورتين لأن مضارعه يجزم فيهما بالسكون نحو لم تضرب والقاعدة أنه يبنى على ما يجزم به مضارعه البدوء بناء الخطاب (إلا إذا اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع مذكر أو ضمير المؤنثة المخاطبة فعلى حذف النون) يكون بناؤه لأن مضارعه بحذف النون ثم مثل للثلاثة مبتدئا بأولها فقال (نحو اضربا) مثال لما اتصل به ضمير تثنية. واعرابه اضربا فعل أمر مبني على حذف النون وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع فاعل (واضربوا) مثال لما اتصل به ضمير جمع مذكر. واعرابه اضربوا فعل أمر مبني على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل (واضربني) مثال لما اتصل به ضمير المؤنثة المخاطبة. واعرابه اضربني فعل أمر مبني على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل (والا المعتل) من فعل الأمر وهو ما آخره حرف من حروف العلة الثلاثة وهي الواو والألف والياء (فعلى حذف حرف العلة) يكون بناؤه لأن مضارعه يجزم بحذف حرف العلة (نحو اخش) واعرابه اخش فعل أمر مبني على حذف حرف العلة من آخره وهو الألف، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت (واغز) واعرابه اغز فعل أمر مبني على حذف حرف العلة من آخره وهو الواو وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت (وارم) واعرابه ارم فعل أمر مبني على حذف حرف العلة من آخره وهو الياء وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت (والعرب من الأفعال المضارع) واعرابه على خلاف الأصل لكن لا يعرب مطلقا بل (بشرط أن لا يتصل به نون الاناث) ويعبر عنها بنون النسوة فلا فرق بينهما غير أنها ان اتصلت بالأفعال كانت اسما مضمرًا مرفوعا على الفاعلية وان اتصلت بالأسماء كانت حرفا لا محل لها من الاعراب نحو هتن وايا كن (ولا نون التوكيد) وهي نون خفيفة ساكنة أو مشددة مفتوحة يوثى بها لتوكيد الفعل، وتختص بالفعل المستقبل الطلبي أمرا أو نهيا أو استفهاما إذ لا يؤكد ما لم يكن مطلوبا ولزمت في مثبت القسم أي في جوابه نحو والله ان زيدا ليقومن (المباشرة) أي المتصلة بآخر الفعل من غير فاصل بينهما لفظا ولا تقديرا ثم مثل المصنف للمضارع الخالي من النونين فقال (نحو يضرب) من كل فعل مضارع صحيح الآخر فانه يرفع بضمة ظاهرة في آخره (و) نحو (يخشى) من كل مضارع معتل الآخر فانه يرفع بضمة مقدرة على حرف العلة (فان اتصلت به نون الاناث بنى معها) لضعف شبهه بالاسم حينئذ، لأن هذه النون لا تتصل إلا بالفعل فلما اتصلت به رد إلى ما هو الأصل في الأفعال وهو البناء فيبنى (على السكون) كما بنى الماضي معها على السكون (نحو والوالدات يرضعن) واعرابه الواو حرف عطف والوالدات مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخره يرضعن فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة ضمير متصل في محل رفع فاعل وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر مبتدأ (فان اتصلت به نون التوكيد المباشرة له) لفظا وتقديرا (بنى) معها (على الفتح) ثقيلة كانت (نحو ليسجنن) واعرابه اللام داخلية في جواب قسم مقدر تقديره والله، يسجنن فعل مضارع مغير الضيغة مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو أو خفيفة نحو (وليسكونا) واعرابه اللام داخلية في جواب قسم مقدر تقديره والله يكونا فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وهو متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيه جوازا تقديره هو وخبرها جملة مع الضاغرين، وانما بنى الفعل معها على الفتح لأنه معها كالركب تركيب خمسة عشر، ولهذا لو فصل بين الفعل والنون ألف الاثنين أو واو الجمع أو ياء المؤنثة المخاطبة لم يحكم بينانه لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء واحترز المصنف بالمباشرة عن غير المباشرة لفظا أو تقديرا نحو لتباون ولا تتبعان فلما ترين فان الواو في الأول والألف في الثاني والياء في الثالث فاصلة بين آخر الفعل والنون فهو معرب لامبني وهذه

إلا إذا اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع مذكر أو ضمير المؤنثة المخاطبة فعلى حذف النون نحو اضربا واضربوا واضربني وإلا المعتل فعلى حذف حرف العلة نحو اخش واغز وارم والعرب من الأفعال المضارع بشرط أن لا يتصل به نون الاناث ولا نون التوكيد المباشرة نحو يضرب ويخشى فان اتصلت به نون الاناث بنى معها على السكون نحو والوالدات يرضعن فان اتصلت به نون التوكيد المباشرة بنى على الفتح نحو ليسجنن وليكونا

أمثلة غير المباشرة لفظا . وأما غير المباشرة تقديرا فتحو ولا يصدنك بضم الدال ، فان نون التوكيد وان باشرت آخر الفعل الذي هو الدال لفظا لكنها منفصلة عنه تقديرا ، لأن أصله يصدونك بواو الجماعة ، فلما حذفت النون للجازم ثم أكد بنون التوكيد التي ساكنان نون التوكيد وواو الجماعة حذفت واو الجماعة للدلالة ضمة الدال عليها حينئذ (وإنما أعرب المضارع) على خلاف الأصل (لمشابهته للاسم) من حيث إن كلا منهما تعرض له معان مختلفة يفتقر في التمييز بينها إلى الاعراب نحو لآكل السمك وتشرب اللبن فإنه لا يعرف أن القصد النهي عن كل منهما على انفراد أو عن الجمع بينهما أو عن الأول فقط إلا بالحركة فإذا جازمت تشرب عرف أن المراد النهي عن كل منهما وان نصبتة عرف أن المراد النهي عن الجمع بينهما ، وان رفعتة عرف أن المراد النهي عن الأول وإباحة الثاني (وأما الحروف فبنية كلها) لاحظ لشيء منها في الاعراب لفظا ولا تقديرا ولا محلا لأنها ليس فيها مقتض للاعراب إذ لا تصرف ولا يتعاقب عليهما من المعاني ما يحتاج معه إلى الاعراب .

باب معرفة علامات الإعراب

أصالة ونياية والمراد بالعلامات الحركات الثلاث والسكون وماناب عن ذلك ، وإنما تكون علامات إذا قلنا الاعراب معنوي وهو الذي مشى عليه المصنف والافهى الاعراب نفسه (الرفع) وهو ما يحدثه عامله في آخر الكلمة وبدأ بعلاماته لان الكلام لا يستغنى عن الرفع إذ لا يتصور كلام لامرفوع فيه ولهذا يسمى الرفع عمدة وغيره فضلة (أربع علامات) تدل عليه (الضمة وهي الأصل) ولهذا لا يقوم غيرها مقامها إلا عند تعذرهما (والواو والألف والنون وهي) فرع لأنها (ناتبة عن الضمة) أما الواو فلكونها متولدة عنها ، وأما الألف فلكونها أخت الواو أعطيت حكمها في القيام مقام الضمة وأما النون فلأنها تقارب الواو في المخرج فقامت مقام الضمة كالواو ، ثم أشار إلى مواضع كل واحدة من العلامات المذكورة مبتدئا بالأصل فقال (فأما الضمة فتكون علامة للرفع) طاهرا ومقدرا (في أربعة مواضع) لازائد عليها (في الاسم المفرد) وهو هنا ما ليس منى ولا مجموعا ولا من الاسماء الستة (منصرفا كان) وهو ما دخله الصرف الذي هو التثنية والجر بالكسرة (أو غير منصرف) وهو ما لا يدخله الصرف بسبب وجود علتين من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقام علتين كما سيأتي إن شاء الله تعالى (نحو قال الله) هذا مثال للمنصرف وإعرابه قال فعل ماض الله فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو اسم مفرد لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر ولا يثوث . واعلم أن المصنف رحمه الله تعالى كثيرا ما يمثل بالآيات القرآنية ولعل غرضه بذلك التبرك بالقرآن ، وقد قال السيوطي رحمه الله تعالى كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا كالقراآت السبع المشهورة أم أحادا كقراءة الثلاثة الذين هم تمام العشرة أم شاذ ، وهي ما وراء العشرة انتهى ، فان لم يجد مثلا لما يمثل له من القرآن عدل إلى كلام العرب لان ما ثبت منه عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم محتج به إجماعا وإنما لم يمثل بكلامه صلى الله عليه وسلم الوارد في السنة لان غالب الأحاديث مروى بالمعنى وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها في الكتب فرووها بما أدت إليه عبارتهم فبدلوا الألفاظ بألفاظ ، ومن ثم أنكر جماعة من المحققين على البدر ابن مالك اثبات القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث مع أن الواضعين لعلم النحو المستقرين لاحكامه من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد وسيبويه من أئمة البصريين والكسائي والقراء والاحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك وكذا من بعدهم من المتأخرين (وإذ قال إبراهيم) هذا مثال لغير المنصرف وإعرابه إذ ظرف

وإنما أعرب المضارع
لمشابهته للاسم وأما
الحروف فبنية كلها
(باب معرفة علامات
الاعراب)
للرفع أربع علامات
الضمة وهي الأصل
والواو والألف والنون
وهي ناتبة عن الضمة
فأما الضمة فتكون
علامة للرفع في أربعة
مواضع في الاسم المفرد
منصرفا كان أو غير
منصرف نحو قال الله
تعالى وإذ قال إبراهيم

الماضي من الزمان قال فعل ماض ابراهيم فاعل وعلامة رفعه ضم آخره (واذ قال موسى) هذا مثال لغير المنصرف أتى به المنصف للإشارة إلى أنه لا فرق بين كون الضمة ظاهرة كالمثاليين أو مقدره كهذا المثال. وإعرابه إذ ظرف لماضي من الزمان قال فعل ماض موسى فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور (وجمع التذكير) وهو ما تغير فيه بناء مفردة بزيادة كرجل ورجال أو نقص نحو كتاب وكتب أو تبديل شكل كأسد وأسد بفتح السين في الاول وضمها في الثاني سواء أكان التغير تحقيقيا كالأمثلة المذكورة أو تقديريا كفاك فإنه يستوي مفردة وجمعه لفتنا نقول هذا فلك ماخر وهذه فلك مواخر . وما يحتاج إليه الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي ولا بد من ذكر شيء هنا يكون وصلة للطالب إلى التمييز بين الثلاثة فأقول والله أعلم إن اللفظ الدال على ثلاثة فصاعدا ثلاثة أقسام الاول ما يدل على الآحاد المجتمعمة دلالة الأفراد المتعاطفة على ما ذكر ، وهو المسمى بالجمع صحيحا كان كسامين أو مكسرا كرجال فإنه دال على مسلم ومسلم ومسلم ورجل ورجل ورجل ، وهذا لا يعود الضمير إليه مفردا ولا يوصف إلا بوصف الجمع ولا يقع تمييزا لأحد عشر فصاعدا على الصحيح . الثاني ما يدل على الآحاد المجتمعمة الغير المتعاطفة باعتبار الكمية وهو المسمى باسم الجمع ، وهذا يخبر عنه اخبار الواحد ويوصف بوصف المفرد ويصح عطف مثله عليه ويقع تمييزا لأحد عشر وأخواته وهو نوعان فمنه مالا واحدا له من لفظه كقوم ورهط ونفر ومعشر وعصابة وزمرة وإبل وذود وجماعة وفريق وناس وقطيع ، ومنه ماله واحد من لفظه كصحب وركب وسفر وطير وخدم وأدم وغيب وأهب في جمع صاحب وراكب وسافر وطائر وخدام وأديم وغائب وإهاب. الثالث ما يدل على الآحاد باعتبار اطلاقه على المساهية المعراة عن الشخصات لا باعتبار الكمية ولا باعتبار التعاطف ولا باعتبارها وهو المسمى باسم الجنس الجمعي وهذا يصلح وقوعه على القليل والكثير ، وقيل لا يقع على أقل من ثلاثة وهو الاصح ومتى نفي لزم انتفاء مفردة ويقع تمييزا لأحد عشر وأخواته ، ولك وصفه والاخبار عنه كالمفرد وهو أنواع فمنه ما يمتاز عنه واحده بناء التانيث وهو الاكثر كخيل ونخلة ورطب ورطوبة وتمر وتمر وكرم وكريمة وعنب وعنبية وزبيب وزبيبة وسحاب وسحابة وغمام وغمامة وكلم وكلمة وهذا قد سمع تكسيه فيحفظ ولا يقاس كرطب وأرطاب ويجوز تكبيره وتأنيثه كهذه نخلة باسقة وهذا نخل بواسق . قال بعضهم والغالب عليه التكبير ، وقال غيره تكبيره وتأنيثه سواء في الاستعمال ومنه ما يمتاز عن واحده بالتاء عكس ما قبله وهو الاقل ككأاة بالتاء لاسم الجنس واحدها كم بدون تاء ومثل هذا يضعف تكبيره ولا يمتنع ومنه ما يمتاز واحده عنه بياء النسب وهو كثير كعرب وعربي وعجم وعجمي وروم ورومي ويهود ويهودي خلافا لابن مالك فإنه عده في اسم الجمع . قال الفارسي وقياس هذا أن يجري فيه التكبير على معنى الجمع والتأنيث على معنى الجماعة ونظر فيه أبو حيان وغيره بأن الروم والزنج وما أشبههما أمم عقلاء فهم كرجال وعبيد فتقول ذل أو ذلت اليهود أو اليهود ذلت أو ذلوا دون ذل بالتذكير كما تقول قام الرجال وقامت الرجال أو الرجال قامت أو قاموا ولا تقول الرجال قام وتقول الروم كثير أو كثيرة أو كثير ون أو كثرت أو كثروا ولا تقول الروم كثير هذا حاصل ما ذكره في الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعي ثم كل جمع مكسر يرفع بالضمة (منصرفا كان أو غير منصرف) فالمنصرف (نحو قال أصحاب موسى) وإعرابه قال فعل ماض أصحاب فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو جمع تكسير مفردة صاحب وهو مضاف وموسى مضاف إليه مجرور وعلامة جره كسرة متدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لانه اسم مقصور وغير المنصرف نحو

وإذ قال موسى وجمع
التكسير منصرفا كان
أو غير منصرف
نحو قال أصحاب موسى

قوله تعالى (ومساكن ترضونها) وإعرابه الواو حرف عطف على قوله تعالى - أبأؤكم الذي هو اسم كان من قوله - قل إن كان أبأؤكم وأبناؤكم - إلى آخره ومساكن معطوف على ما قبله، والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه تبعه في رفعه وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو جمع تكسير مفردة مسكن ولم ينون لأنه على صيغة منتهى الجموع ترضون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه تبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به وجملة الفعل والفاعل في محل رفع صفة لمساكن (ومن آياته الجوارى) أتى به للإشارة إلى أنه لا فرق في رفعه بالضميمة بين أن يكون الاعراب فيه ظاهرا كالمثالين السابقين أو مقدرا كهذا المثال . وإعرابه الواو ابتدائية من آيات جار ومجرور من حرف جر آيات مجرور بمن وعلامة جره كسر آخره وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة وجملة الجار والمجرور في محل رفع خبر مقدم الجوارى مبتدأ مؤخر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال لأنه اسم منقوص وهو جمع تكسير مفردة جارية ، والمراد بها في الآيات السفن التي تجرى في البحر (وفي جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين سالما كان نحو مؤمنات جمع مؤمنة أو مكسرا كبنات جمع بنت وأخوات جمع أخت فوصف المصنف الجمع المذكور بالسالم ، لأنه قد صار في عرف النحاة هذا اللفظ أعنى قولهم جمع المؤنث السالم كالعلم على ما جمع بالألف والتاء وان اختلفت أفراده تسمية للشيء باسم جزئه الأكثر (و) في (ما حمل عليه) من اسم جمع أو جمع مسمى به فمثال الجمع المؤنث (نحو إذا جاءك المؤمنات) وإعرابه إذا ظرف لما يستقبل من الزمان جاء فعل ماض والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به المؤمنات فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو جمع مؤنث سالم ولا يقدح فيه سقوط تاء مؤمنة لأنها ليست من بنية الكلمة لأن أصله مؤمن ، وكذا لا يقدح في جمع بنات وأخوات حذف تأنيها لأنها ليست من بنية الكلمة لأن أصلهما بنوة وأخوة بهاء تأنيث ثم حذف منها الواو فظهرت التاء وقيل بنت وأخت فلما جمعا حذفتاؤها كما حذف تاء مسامة ومؤمنة على أن قاعدة الجمع المؤنث أن تاء المفرد تحذف عند الجمع ومثال المحمول على الجمع المؤنث (وأولات الأحمال) فأولات اسم جمع لا واحد له من لفظه . وإعرابه أولات مبتدأ مرفوع بالابتداء وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف والأحمال مضاف إليه وخبر المبتدأ الجملة الاسمية بعده وهي قوله تعالى - أجلهن أن يضعن حملهن - فأجل مبتدأ مضاف إلى الهاء والنون علامة جمع الإناث وأن حرف مصدر ونصب . يضعن فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل نصب بأن المصدرية ونون النسوة ضمير متصل في محل رفع فاعل وحملهن مفعول به (وفي الفعل المضارع) سواء أكان صحيح الآخر أم معتله (الذي لم يتصل بآخره شيء) مما يوجب بناءه أو ينقل إعرابه (نحو نرفع درجات من نشاء) هذا مثال المضارع الصحيح الآخر . وإعرابه نرفع فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن درجات مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ومن اسم موصول في محل جر بالإضافة نشاء فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول لا عمل لها من الاعراب والعائد محذوف تقديره نشأوه (والله يدعو إلى دار السلام) هذا مثال المضارع المعتل الآخر . وإعرابه الواو حرف عطف الله مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخره يدعو

ومساكن ترضونها
ومن آياته الجوارى
وفي جمع المؤنث السالم
وما حمل عليه نحو إذا
جاءك المؤمنات وأولات
الأحمال وفي الفعل
المضارع الذي لم يتصل
بآخره شيء نحو نرفع
درجات من نشاء والله
يدعو إلى دار السلام

فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستئصال لانه فعل مضارع معتل الآخر بالواو وقاعله سسترفيه جوازا تقديره هو وإلى دار جار ومجرور وهو مضاف والسلام مضاف اليه والجار والمجرور متعلق بیدعو وجملة الفعل والفاعل وما تعلق به في محل رفع خبر ، فان اتصل بآخر المضارع نون التوكيد أو نون النسوة كان مبنيًا كما سبق ، وإن اتصل به ضمير تشبیه أو ضمير جمع المؤنثة المخاطبة كان علامة رفعه ثبوت النون كما سيأتي إن شاء الله تعالى (وأما الواو فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (في موضعين) لثالث لهما (في جمع المذكر السالم) وهو كل ما دل على أكثر من اثنين مع سلامة بناء واحده من التكسير وكان له مفرد من لفظه سواء أكان واحده غاما لمذكر عاقل كزبدون أو صفة لمذكر عاقل ككتائبون (و) في (ما حمل عليه) مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط في الجمع المذكر السالم وجملة ما ذكرناه من الشروط عشرة فالجمع (نحو ويومئذ يفرح المؤمنون) وإعرابه الواو حرف عطف يوم ظرف زمان مفعول فيه متعلق بيفرح وقدم الظرف للاهتمام به وهو مضاف وإذ ظرف لما مضى من الزمان في محل جر بالاضافة والتنوين فيه عوض عن الجملة المحذوفة كما مر يفرح فعل مضارع وعلامة رفعه ضم آخره المؤمنون فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم (وإن يكن منكم عشرون صابرون) هذا مثال المحمول على الجمع المذكر السالم وإعرابه إن حرف شرط جارم تجزم فعلين الاول فعل الشرط والثاني جوابه يكن فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون آخره ويكن متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر منكم جار ومجرور في محل نصب خبرها مقدم وعشرون اسمها مؤخر وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه محمول على جمع المذكر السالم وإنما لم يكن جمعا مع أنه على صورته لانه لا مفرد له من لفظه وليس مفرد عشرة كما سيأتي إن شاء الله تعالى وصابرون نعت لعشرون وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه جمع مذكر سالم وجواب الشرط قوله تعالى - بلغوا ما آتيتكم - (وفي الاسماء الستة) المضافة لغير ياء التكلم (وهي أبوك وأخوك وحموك) بكسر الكاف لا غير لان اللحم قريب زوج المرأة ، وأما الختن فهو قريب المرأة والصهر يجمعها (وفوك) أي فمك (وهنوك) بفتح الهاء والهمزة اسم يكنى به عما يستقبح التصريح بذكره كالفرج (وذو مال) أي صاحبه وكل منهما يرفع بالواو نيابة عن الضمة بالشروط الآتية في الفصل الذي بعد هذا (نحو قال أبرهم) وإعرابه قال فعل ماض أبو فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة واليم علامة الجمع ونحو (ليوسف وأخوه أحب إلى أينا منا) وإعرابه اللام لام الابتداء يوسف مبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره والواو حرف عطف أخو معطوف على يوسف والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه تبعه في رفعه وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة وأحب خبر المبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره وأحب أفعل تفضيل يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل لانه مصوغ من النعل المبني للفعول ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو إلى أينا جار ومجرور إن حرف جر أي مجرور بالي وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف وناضمير متصل في محل جر بالاضافة متعلق بأحب ، وهو معنى الفاعل لان أفعل التفضيل إذا بني من مادة الحب والبغض تعدى للفاعل المعنوي بالي والآية الكريمة جاءت على هذا فان الأب هو فاعل المحبة ومنا جار ومجرور من حرف جر وناضمير متصل في محل جر بمن متعلق

وأما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين في جمع المذكر السالم وما حمل عليه نحو ويومئذ يفرح المؤمنون وإن يكن منكم عشرون صابرون وفي الاسماء الستة وهي أبوك وأخوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال نحو قال أبرهم ليوسف وأخوه أحب إلى أينا منا

بأحب أيضا (وجاء حموك) بكسر الكاف. وإعرابه جاء قبل ماض نحو فاعل وهو مرفوع وعلامة
 رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر
 بالاضافة (وهذا فوك وهنوك) وإعرابه ها للتنيبه وذا اسم إشارة في محل رفع مبتدأ فو خبر وهو
 مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف والكاف ضمير متصل
 في محل جر بالاضافة والواو حرف عطف وهنوك معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه
 في إعرابه تبعه في رفعه وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من الاسماء الستة وهو مضاف
 والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة (وإنه لنوع علم) وإعرابه الواو حرف عطف إن حرف
 توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والماء ضمير متصل في محل نصب اسمها واللام داخله في خبر
 المبتدأ ويقال لها لام الابتداء وذو خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لانه من
 الاسماء الستة وهو مضاف وعلم مضاف اليه (وأما الالف فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة
 (في المثني) وهو كل اسم دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين وكان له مقرد من لفظه ولا فرق بين
 أن يكون مؤنثا أو مذكرا ولا بين كونه معرفة أو نكرة (و) في (ما حمل عليه) مما فقد فيه شرط
 من شروط المثني فالمثني (نحو قال رجلان) فرجلان فاعل قال وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة
 لانه مثنى (و) المحمول عليه نحو قوله تعالى (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا) إن حرف
 توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وعدة اسمها مضاف والشهور مضاف اليه وعند ظرف مكان
 مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره متعلق بعدة لانه مصدر كما قاله أبو البقاء ولفظ الجلالة مضاف
 اليه واثنا عشر إن وهو مرفوع وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة لانه محمول على المثني لانه لا مفرد
 له من لفظه فلا يقال أن واثنة وعشر نائب مناب النون لان أحدهما اثنا عشر ومثله اثنا عشرة
 أصله اثنتان وعشرة فحذفت نون المثني وواو العطف وصار اثنا عشر فأعرب اثنا إعراب المثني وأقيم
 عشر مقام النون وبنى على الفتح لتضمنه واو العطف ولا يصح أن يقال إنه مضاف اليه كما قاله
 الحضري وابن مالك والرضي وابن هطيل في شرح المفصل وغيرهم وشهرا تمييزا ونحو قوله تعالى
 (فانفجرت منه اثنا عشرة عينا) الفاء حرف عطف على جملة محذوفة ، والتقدير ففصرت فانفجرت
 انفجرت فعل ماض والتاء علامة التأنيث منه جار ومجرور متعلق بانفجرت اثنا فاعل وهو مرفوع
 وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة لانه محمول على المثني إذ لا واحد له من لفظه أيضا وعشرة نائب
 مناب النون وعينا تمييز (وأما النون فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (في الفعل المضارع إذا
 اتصل به ضمير ثنية) حاضرا كان نحو أتيا قائمان أو غائبا (نحو والنجم والشجر يسجدان) وإعرابه
 الواو ابتدائية النجم مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخره والشجر معطوف عليه يسجدان
 فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لانه من
 الافعال الخمسة وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع فاعله وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر
 المبتدأ ، والمراد بالنجم النبات الذي لاساق له كالبطيخ مأخوذ من نجم إذا ظهر ، والشجر ماله ساق
 يقوم عليه كالنخل ، والمراد بالسجود في حقهما الخضوع والانقياد له تعالى بما يريد منهما انقياد
 الساجد من المكلفين (أو) اتصل به (ضمير جمع) حاضرا كان (نحو أتيتون بكل ربيع آية تعبتون
 وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون) وإعرابه الهمزة للاستفهام وهو استفهام تقريري وتوبيخ ومحل
 التوبيخ جملة تعبتون ، وتبتون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه
 ثبوت النون لانه من الافعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل بكل جار ومجرور

وجاء حموك وهذا
 فوك وهنوك وإنه
 لنوع علم . وأما الالف
 فتكون علامة للرفع
 في المثني وما حمل عليه
 نحو قال رجلان ، وإن
 عدة الشهور عند الله
 اثنا عشر شهرا
 فانفجرت منه اثنا
 عشرة عينا . وأما
 النون فتكون علامة
 للرفع في الفعل المضارع
 إذا اتصل به ضمير
 ثنية نحو والنجم
 والشجر يسجدان أو
 ضمير جمع نحو أتيتون
 بكل ربيع آية تعبتون
 وتتخذون مصانع
 لعلكم تخلدون

وهو مضاف و ربيع مضاف اليه آية مفعول به و علامة نصبه فتح آخره تعبثون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع و علامة رفعه ثبوت النون لانه من الافعال الخمسة و و او الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل . قال أبو البقاء و جملة تعبثون حال من الضمير في تبثون وتتخذون إعرابه كإعراب تبثون مصانع مفعول به و علامة نصبه فتح آخره لعلمك لعل حرف ترج و نصب تنصب الاسم و ترفع الخبر والكاف ضمير متصل في محل نصب اسمها و جملة تتخذون من الفعل والفاعل في محل رفع خبر ، والآيتان المذكورتان خطاب من نبي الله هود لقومه مو بيا لهم على الامور المذكورة يقول لهم : أتبثون بكل ربيع ؟ أي محل مرتفع كجبل ونحوه ، وقال أبو عبيدة هو الطريق آية أي بناء كالعلم تهتدي به المارة ولا حاجة لكم اليه ، ولكن تعبثون : أي تعملون ما لا فائدة فيه لانهم كانوا يهتدون بالنجوم في أسفارهم ، أو تتخذونها على الطريق تجتمعون بها وتعبثون أي تسخرون بمن يمر بكم ، وتتخذون مصانع أي بركا وحياضا للماء تحت الارض يجتمع فيها ماء المطر وتسمى بالصهاريج ، فاعلون ذلك لعلمك تتخذون أي راجين الخلود في الدنيا لانكاركم البعث ، فاعل على بابها ، أو غائبا وهو مذكور في قوله (و) نحو (الذين يؤمنون بالغيب) أي بما غاب عنهم من أمور الآخرة كالبعث وما بعده ، وإعرابه الذين اسم موصول في محل جر صفة للثقتين من قوله تعالى - هدى للثقتين - ويؤمنون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم و علامة رفعه ثبوت النون لانه من الافعال الخمسة و و او الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل و جملة الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد الضمير وبالغيب جار ومجرور متعلق بيؤمنون (أو) اتصل به (ضمير المؤثثة المخاطبة نحو أتعجبين من أمر الله) أي قدرته . وإعرابه الهمزة للاستفهام الإنكاري تعجبين فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع و علامة رفعه ثبوت النون لانه من الافعال الخمسة و ياء المؤثثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل من أمر جار ومجرور وهو مضاف وهو مضاف اليه والجار والمجرور متعلق بتعجبين (وللنصب) وهو ما يحدثه عامله سواء كان اسما نحو هذا ضارب زيدا أو فعلا نحو رأيت زيدا أو حرفا نحو إن زيدا قائم (خمس علامات الفتحة وهي الاصل) لما مر في علامات الرفع (والالف والكسرة والياء وحذف النون وهي) فروع عن الفتحة لان كلا منها . لامة (ناتبة عن الفتحة) أما الالف فلائها نشأ عنها فقامت مقامها ، وأما الياء فلائها أخت الالف فقامت مقام الفتحة كأختها ، وأما الكسرة فلائها أصل الياء فأقيمت مقام الفتحة إلحاقا لها بحكم فرعها ، وأما حذف النون فلائها ثبوتها لما كان علامة للرفع لم يبق إلا أن يكون حذفها علامة للنصب (فأما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع) لازائد عليها (في الاسم المفرد) المتقدم تعريفه (منصرفا كان أو غير منصرف) والاول منهما مذكور في قوله (نحو واتقوا الله) فاتقوا فعل أمر مبني على حذف النون و و او الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل و لفظ الجلالة منصوب على التعظيم وهو منصوب و علامة نصبه فتح آخره ، وإنما كان لفظ الجلالة منصرفا لانه ليس فيه ما يمنع الصرف من العلل التسع ، وأصله الله بالتثوين فدخلت عليه الالف واللام ، وهي إنما تدخل على غير المنصرف . والثاني نحو (ووهبنا له إسحق ويعقوب) الواو حرف عطف لجملة فعلية على جملة اسمية وهي جملة وتلك حجتنا ووهبنا فعل و فاعل و هب فعل ماض و نا ضمير متصل في محل رفع فاعل له جار ومجرور متعلق بوهب إسحق مفعول به وهو منصوب و علامة نصبه فتح آخره ويعقوب عاطف ومعطوف و علامة النصب فيه فتح آخره ولم ينونا للعامة والعجبة فيهما فكانا غير منصرفين .

والذين يؤمنون بالغيب
أو ضمير المؤثثة المخاطبة
نحو أتعجبين من أمر
الله . وللنصب خمس
علامات الفتحة وهي
الأصل والالف
والكسرة والياء
وحذف النون وهي
ناتبة عن الفتحة ، فأما
الفتحة فتكون علامة
للنصب في ثلاثة مواضع
في الاسم المفرد منصرفا
كان أو غير منصرف
نحو واتقوا الله ووهبنا
له إسحق ويعقوب

(تنبيه) ما ذكرته من كون له متعلقا بوجه تبعت فيه الفاعل وهو الصواب ، ولا يقال إنه متعلق بواجب الحذف لأن عمله نصب على الحال من الضمير كما هو القاعدة أن الجار والمجرور بعده المعارف محله نصب على الحال ، والتقدير : وهبنا حال كون الموهوب له اسحق الى آخره ، لأن الجار والمجرور مفعول ثان لوجه لأنها بمعنى أعطى ، وإنما تعدت للمفعول الثاني باللام لأن وجه لا تنصب مفعولين إلا إذا كانت بمعنى صير نحو وهبني الله فداءك أي صيرني ، نعم في القاموس وهبه له ولا نقل وهبكه ، وحكاه أبو عمرو عن أعرابي له فعلى ما حكاه أبو عمرو تنصب مفعولين لفظا (وإذا وسنا موسى) أتى به المصنف للإشارة إلى أنه لا فرق بين كون الفتححة ظاهرة كالمثاليين الأولين أو مقدره كهذا المثال ، وإعرابه الواو حرف عطف إذ ظرف لما مضى من الزمان واعدنا فعل وفاعل واعد فعل ماض تنصب مفعولين ونا ضمير متصل في محل رفع فاعل موسى مفعولها الأول وعلامة نصبه فتحة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور والمفعول الثاني لواعدنا قوله تعالى - أربعين - على تقدير تمام أربعين ، أو على أنها الموعودة نفسها وليس ظرفا لأن الموعودة لم تقع في الأربعين قاله في المجيد (وفي جمع التكسير) المتقدم تعريفه (منصرفا كان أو غير منصرف) أتى بهذا هنا وفيما قبله لما سيأتي في علامات الحذف من التفريق فيها بين المنصرف وغيره فالأول (نحو وترى الجبال) وإعرابه الواو حرف عطف ترى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت الجبال مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره وهو جمع تكسير منصرف والثاني نحو (وعندكم الله مغنم) وإعرابه وعد فعل ماض تنصب مفعولين والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول أول الله فاعل مغنم مفعول ثان وعلامة نصبه فتح آخره وهو جمع تكسير غير منصرف ولذا لم ينون (وأنكحوا الأيامي) أتى به ليفيد أنه لا فرق بين كون الفتححة ظاهرة كالمثاليين الأولين أو مقدره كهذا المثال ، وإعرابه أنكحوا فعل أمر مبني على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل الأيامي مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وهو جمع تكسير مفرد أم وهي التي لا زوج لها بكرا كانت أو ثيبا (وفي الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر كالمثال الذي ذكره المصنف أم معتله نحو - لن تراني - لأن الألف فيه حرف علة والفعل منصوب بلن وعلامة النصب فيه فتحة مقدره على الألف لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف (إذا دخل عليه ناصب) من نواصب الفعل المذكورة في باب (ولم يتصل بآخره شيء) مما يوجب بناء أو ينقل إعرابه (نحو لن ينال الله لحومها ولا دماؤها) وإعرابه لن حرف نفي ونصب ينال فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتح آخره الله منصوب على التعظيم لحوم فاعل وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة ولا دماؤها الواو حرف عطف لا نافية دماء معطوف على ما قبله والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة (وأما الألف فتكون علامة للنصب في الأسماء الستة) المتقدم ذكرها في علامات الرفع (نحو ما كان محمد أبا أحمد من رجالكم) وإعرابه ما نافية كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر محمد اسمها مرفوع بها وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره أبا خبرها منصوب بها وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نياية عن الفتححة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف وأحد مضاف إليه من رجالكم جار ومجرور من حرف جر ورجال مجرور بمن وعلامة جره كسر آخر وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل

وإذا واعدنا موسى
وفي جمع التكسير
منصرفا كان أو غير
منصرف نحو وترى
الجبال عندكم الله
مغنم وأنكحوا
الأيامي وفي الفعل
المضارع إذا دخل
عليه ناصب ولم يتصل
بآخره شيء نحو - لن
ينال الله لحومها ولا
دماؤها . وأما الألف
فتكون علامة للنصب
في الأسماء الستة نحو
ما كان محمد أبا أحد
من رجالكم

جر بالاضافة ، وجملة الجار والمجرور في محل جر صفة لأحد فهو متعلق بمحذوف وجوبا تقديره كأن
 (وتحفظ أختانا) وإعرابه نحفظ فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه
 ضم آخره وفاعل مستتر فيه وجوبا تقديره نحن أيضا مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الألف
 نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف وتا ضمير متصل في محل جر بالاضافة (و)
 تقول في التمثيل لبقية الأسماء الستة (رأيت حماك) يكسر الكاف لما تقدم . وإعرابه رأيت فعل
 وفاعل هما مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة
 والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة ، ومنسله تقول في رأيت فالك (وهناك) بفتح الهاء
 وسقط من النسخ ذكر فالك ولا بد من ذكره لتمام أمثلة الأسماء الستة في حالة النصب (أن كان
 ذا مال) قرأ ابن عامر وحمزة وأبو بكر بهزتين الأولى منهما همزة الاستفهام التوبيخي والثانية
 همزة أن الصدرية ، وقرأ الباقر بهمزة واحدة . وإعرابه حينئذ على قراءة الباقرين أن حرف مصدر
 ونصب كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر في محل نصب بأن الصدرية واسمها مستتر
 فيها جوازاً تقديره هو ذا خبرها وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء
 الستة وهو مضاف ومال مضاف إليه والصدر المنسبك من أن وما بعدها مجرور بلام جر محذوف ،
 والتقدير كفر أو كذب لأن كان أي لكونه ذا مال وبنين أي لا ينبغي ولا يليق منه ذلك لأن
 المال والبنين من النعم فكان ينبغي له مقابلتهما بالشكر والتصديق لا بالكفر والتكذيب (وأما
 الكسرة فتكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (في جمع المؤنث السالم) والمراد به ما جمع
 بألف وتاء هزيتين سواء أكان جمعا لمؤنث كسمات أم لذكر كحمامات سمعت فيه بنية الواحد
 كالمالين المذكورين أم تسكرت كسجدات بفتح الجيم فان مفردة سجدة بسكونها (و) في
 (ما حمل عليه) أي ألحق به مما كان على صورته وليس بجمع . وضابط ما يعرف به الجمع القياسي
 من غيره أن الذي يجمع بالألف والتاء قياسا خمسة أنواع : أحدها ما فيه تاء التأنيث مطلقا سواء
 أكان علما لمؤنث كفاطمة أم لذكر كطلحة أم اسم جنس كتمرة أم صفة كفساية . الثاني علم
 المؤنث مطلقا سواء أكان فيه التاء كفاطمة أم لا كزينب لعائل أم لغيره . الثالث صفة المذكر
 الذي لا يعقل كجيل راسيات وأيام معدودات بخلاف صفة المؤنث كحائض وصفة العاقل كعالم فانها
 لا تجمع هذا الجمع . الرابع مضر المذكر غير العاقل كدرهميات . الخامس الجنس المؤنث بالألف
 سواء أكان اسما كبهى ومجرأ أو صفة كجبل وحلة سبراء ، وما عدا هذه الأنواع المذكورة شاذ
 مقصور على السباع . ثم مثل المصنف لجمع المؤنث بقوله (نحو خلق الله السموات) وإعرابه خلق
 فعل ماض الله فاعل والسموات مفعول به ، وقيل مفعول مطلق . قال ابن هشام في المغنى وهو الصواب
 واعترض وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم حملوا نصبه
 على جره كما فعلوا في أصله الذي هو جمع لما كرملا يكون للفرع منزلة على أصله . ومثال المحمول
 على الجمع للمؤنث نحو قوله تعالى (وإن كنن أولات حمل) وإعرابه إن حرف شرط جازم يحزم
 فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه كتن فعل وفاعل كان فعل ماض في محل جزم فعل الشرط
 وهو متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ونون النسوة ضمير متصل في محل رفع
 اسمها وأصل كتن ككون بفتح الكاف وضم الواو فاستقلت الضمة على الواو فنقلت إلى الكاف ثم
 حذفت الواو لالتقاء ساكنة مع نون النسوة فندغم فيها نون كتن أولات خبرها منصوب بها وهو
 منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه ملحق بجمع المؤنث السالم لأنه اسم جمع

وتحفظ أختانا ورأيت
 حماك وهناك أن كان
 ذا مال . وأنا الكسرة
 فتكون علامة
 للنصب في جمع المؤنث
 السالم وما حمل عليه
 نحو خلق الله السموات
 وإن كنن أولات حمل

لا واحد له من لفظه بل معناه وهو ذات بمعنى صاحبة وكتبت الواو بعد ألفه حملا على مد كره وهو أولو وهو مضاف وحمل مضاف إليه ، وبما ألحق بجمع المؤنث فيما ذكرنا سمي به كحرفات ، وخرج بقولنا بألف وتاء مزيدتين ما إذا كانت الألف أصلية نحو قضاة وغزاة فان ألفهما لأصلية لأنها منقلبة عن ياء في الأول وعن واو في الثاني إذ الأصل قضية وغزوة ، وكذا إذا كانت التاء أصلية نحو آيات وأموات كان نصبه بالفتحة نحو شكت آياتنا وحضرت أمواتنا (وأما الياء فتكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (في موضعين) لاثالث لهما (في المثني) المتقدم ذكره في علامات الرفع (و) في (ما حمل عليه) مما هو على صورته وقد فقد شرطا من شروطه ، فمثال المثني (نحو ربنا واجعلنا مسلمين لك) وإعرابه رب منادى مضاف وحذف منه حرف النداء تقديره يارب وهو مضاف وتنا ضمير متصل في محل جر بالإضافة ، واجعلنا الواو حرف عطف على الجملة قبلها اجعل فعل أمر مبني على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وتنا ضمير متصل في محل نصب مفعولها الأول ومسلمين مفعولها الثاني وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثني حملا نصبه على جره لأن كلا منهما فضلة مستغنى عنها والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد ولك جار ومجرور متعلق بمسلمين لأنه بمعنى متقادين أو مخلصين . قال أبو البقاء ويجوز أن يكون نعنا لمسلمين ، وعلى هذا فهو متعلق بمحذوف تقديره كائنين . ومثال ما حمل على المثني نحو (إذ أرسلنا إليهم اثنين) وإعرابه إذ ظرف لما مضى من الزمان أرسلنا فعل وفاعل أرسل فعل ماض وتنا ضمير متصل في محل رفع فاعل إليهم جار ومجرور إلى حرف جر والهاء ضمير متصل في محل جر بالي والياء علامة الجمع اثنين مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على المثني (ربنا أمتنا اثنين) هذا مثال آخر للمثنى بالمثنى . وإعرابه رب منادى مضاف حذف منه حرف النداء وهو مضاف وتنا ضمير متصل في محل جر بالإضافة أمت فعل وفاعل أمت فعل ماض والتاء المدغمة ضمير متصل في محل رفع فاعل وتنا ضمير متصل في محل نصب مفعول به اثنين صفة لمصدر محذوف تقديره إمامتين اثنتين وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على المثني ومثله وأحييتنا اثنين . قال في تفسير الجلالين أمتنا اثنين إمامتين وأحييتنا اثنين إحياء تين لأنهم كانوا نطقا أمواتا فأحيوا ثم أميتوا ثم أحيوا للبعث اه وأطلق الامتة على ما قبل نفخ الروح لأن المراد من ذلك جعل الشيء عادما الحياة ابتداء . قال في حواشي الجمل : قوله إحياء تين عبارة غيره أمتنا موتين وأحييتنا حياتين وهي أوضح اه (وفي جمع المذكر السالم) المتقدم ذكره في علامات الرفع (و) في (ما حمل عليه) مثال الجمع (نحو تنجي المؤمنين) وإعرابه تنجي فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستتقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن المؤمنين مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد ، ومثال ما حمل على الجمع نحو (وواعدنا موسى ثلاثين ليلة) وإعرابه الواو حرف عطف وواعدنا فعل وفاعل وواعد فعل ماض تنصب مفعولين وتنا ضمير متصل في محل رفع فاعل موسى مفعول أول وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ثلاثين مفعول ثان على تقدير مضاف محذوف : أي انقضاء أو تمام ثلاثين ، وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكر السالم إذ لا مفرد له من لفظه والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد ليلة تمييز وعلامة نصبه فتح آخره .

وأما الياء فتكون
علامة للنصب
في موضعين في المثني
وما حمل عليه نحو
- ربنا واجعلنا
مسلمين لك - إذ
أرسلنا إليهم اثنين -
ربنا أمتنا اثنين -
وفي جمع المذكر السالم
وما حمل عليه نحو
- تنجي المؤمنين -
وواعدنا موسى ثلاثين
ليلة

(وأما حذف النون فيكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (في الأفعال) المضارعة (التي رفعها بثبوت النون) إذا دخل عليها نصب وتسمى بالأمثلة الخمسة كما سيأتي (نحو إلا أن تكونا ملكين) وإعرابه إلا أداة حصر لتقدم النفي عليها في قوله تعالى - ما نها كار بكما عن هذه الشجرة - وهو استثناء مفرغ لأن ما بعد إلا مفعول لما قبلها أن حرف مصدر ونصب تكونا فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع اسمها وملكين خبرها وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه مشى والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد والمصدر النسب من أن وما بعدها مجرور بالإضافة لمقدر محذوف والتقدير ما نها كار بكما عن هذه الشجرة لشيء إلا كراهة كونكما ملكين والمقدر المحذوف منصوب على إنه مفعول لأجله ، والغامل فيه نها كما كما يفيد قول الجيد إلا أن تكونا استثناء مفرغ من المفعول من أجله : أي ما نها كار لشيء إلا كراهة أن تكونا ملكين اه (وأن تصوموا خير لكم) إعرابه أن حرف مصدر ونصب تصوموا فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون أو لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل والمصدر النسب من أن وما بعدها مبتدأ والتقدير صومكم وخير خبر البتداء ولصم جار ومجرور متعلق بخير (ولن تقوى) وإعرابه لن حرف نفي ونصب تقوى فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل (وللخفص) المتقدم بيانه في علاقات الاسم (ثلاث علامات) أصالة ونيابة لازائد عليها (الكسرة وهي الأصل) في الخفص فلا ينوب عنها غيرها مع امكانها ولهذا قدمها (والفتحة والياء وهما) فرعان لأنهما (نائبتان عن الكسرة) أما الياء فلائها تنشأ عنها فقامت مقامها . وأما الفتحة فلأن الكسرة نابت عنها في الجمع النون فتعاضتا في نيابة كل عن الأخرى (فأما الكسرة فتكون علامة للخفص) أصالة (في ثلاثة مواضع) لازائد عليها (في الاسم المفرد) المتقدم تعريفه (المنصرف) وهو ما دخله تنوين الصرف ، سواء أ كان الخفص بالحرف أو بالإضافة أو بالتبعية ويجمع الثلاثة (نحو بسم الله الرحمن الرحيم) وإعرابه بسم جار ومجرور الباء حرف جر واسم مجرور بالياء وعلامة جره كسر آخره متعلق بفعل محذوف وجوبا كما قال ابن علقماء وعلل ذلك بأن البسطة جارية مجرى التثنية . ومن قواعد النحاة أن الجاري مجرى التثنية يحذف متعلقه وجوبا وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه والإضافة فيه مقدرة باللام الرحمن الرحيم صفتان لله والصفة تتبع الموصوف في إعرابه تبعاه في جره وعلامة الجر فيهما كسر آخرها ويجوز أن يعرب الرحمن بدلا من لفظ الجلالة والرحيم نعتا للرحمن لأنه في الأصل علم استعمال الصفات لعلية الوصفية عليه ولا فرق بين أن يكون الإعراب فيه ظاهرا كهذا المثال أو مقدرًا نحو (أولئك على هدى) وإعرابه أولئك اسم إشارة في محل رفع مبتدأ على هدى جار ومجرور على حرف جر هدى مجرور بهلى وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة المعوض عنها التنوين منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وجملة الجار والمجرور في محل رفع خبر المبتدأ (وفي جمع التكسير) المتقدم بيانه (المنصرف) أي الذي دخله الصرف وهو التنوين والجر بالكسرة مذكرا كان أو مؤنثا (نحو للرجال نصيب مما اكتسبوا) وإعرابه للرجال جار ومجرور وعلامة الجرفيه كسر

وأما حذف النون فيكون علامة للنصب في الأفعال التي رفعها بثبوت النون نحو - إلا أن تكونا ملكين - وأن تصوموا خير لكم - ولن تقوى، وللخفص ثلاث علامات الكسرة وهي الأصل والفتحة والياء وهما نائبتان عن الكسرة فأما الكسرة فتكون علامة للخفص في ثلاثة مواضع في الاسم المفرد المنصرف نحو بسم الله الرحمن الرحيم أولئك على هدى وفي جمع التكسير المنصرف نحو - للرجال نصيب مما اكتسبوا -

آخره لأنه جمع تكسير منصرف وجملة الجار والمجرور في محل رفع خبر مقدم نصيب مبتدأ مؤخر وجملة - مما اكتسبوا - في محل رفع صفة لنصيب ، وقيد المصنف المفرد وجمع التفسير بكونهما منصرفين ليخرج غير المنصرف فإن جره بالفتحة نيابة عن الكسرة (وفي جمع المؤنث السالم) المتقدم بيانه ولا يكون إلا منصرفا وإن لم يدخله تنوين الصرف (و) في (ما حمل عليه) مثال الجمع (نحو قل للمؤمنات) وإعرابه قل فعل أمر مبني على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت للمؤمنات جار ومجرور اللام حرف جر والمؤمنات مجرور باللام وعلامة جره كسر آخره وهو جمع مؤمنة (و) مثال ما حمل على الجمع نحو (مررت بأولات الأحمال) وإعرابه مررت فعل وفاعل مر فعل ماض والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل بأولات جار ومجرور الباء حرف جر وأولات مجرور بالياء وهو مجرور وعلامة جره كسر آخره لأنه محمول على جمع المؤنث إذ لا واحد له من لفظه (وأما الياء فتكون علامة للخفض) نيابة عن الكسرة (في ثلاثة مواضع) لارابع لها (في الأسماء الستة) التي تقدم ذكرها وسيأتي شروط إعرابها بالحروف (نحو ارجعوا إلى أبيكم) وإعرابه ارجعوا فعل أمر مبني على حذف النون والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل إلى أبيكم جار ومجرور إلى حرف جر أبي مجرور بالياء وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة والياء علامة الجمع (كما أمنتكم على أخيه) وإعرابه الكاف حرف تشبيه وجر ماصدرية تسبك الفعل بعدها بمصدر أمنتكم فعل وفاعل ومفعول آمن فعل ماض والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به والياء علامة الجمع والمصدر المنسبك من ما وما بعدها مجرور بالكاف والتقدير كأمنى لكم على أخيه والجار والمجرور في موضع نصب على أنه نعت مصدر محذوف أو على الحال منه والتقدير إلا أمانا كأمنى إياكم على أخيه أو إلا أمانا كاتماني لكم على أخيه ، شبه اتمانه لهم على هذا باتمانه لهم على ذلك وعلى أخيه جار ومجرور على حرف جر وأخي مجرور بعلى وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والهاء مضاف إليه متعلق بأمنتكم وقوله من قبل جار ومجرور مبني على الضم ومحله النسب متعلق بأمنتكم والمضاف إليه محذوف : أي قبل هذا الزمان (ومررت بحميك) بكسر الكاف . وإعرابه مررت فعل وفاعل بحميك الباء حرف جر وهي مجرور بالياء وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة (وفيك وهنيك) معطوفان على حميك والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه تبعه في جره وعلامة الجر فيهما الياء نيابة عن الكسرة لأنهما من الأسماء الستة والكاف فيهما في محل جر بالاضافة (والجار ذي القربى) الواو حرف عطف على قوله تعالى - وبالوالدين إحسانا - والجار معطوف ، على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه تبعه في جره وهو مجرور وعلامة جره كسر آخره ذي صفة والصفة تتبع الموصوف في إعرابه تبعه في جره وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والقربى مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور (وفي الثنى وما حمل عليه) مما تقدم بيانه فمثال الثنى (نحو حتى أبلغ مجمع البحرين) وإعرابه حتى حرف غاية ونصب أبلغ فعل مضارع منصوب بأن مضرة وجوبا وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا مجمع مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف . والبحرين مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مشى والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم

وفي جمع المؤنث السالم
وما حمل عليه نحو - قل
للمؤمنات - ومررت
بأولات الأحمال . وأما
الياء فتكون علامة
للخفض في ثلاثة
مواضع في الأسماء الستة
نحو - ارجعوا إلى
أبيكم كما أمنتكم على
أخيه ومررت بحميك
وفيك وهنيك والجار
ذي القربى وفي الثنى
وما حمل عليه نحو
حتى أبلغ مجمع البحرين

المفرد (و) مثال الذي حمل على المثني (مررت باثنين) أي رجلين . وإعرابه مررت فعل وفاعل
 باثنين جار ومجرور الباء حرف جر اثنين مجرور بالباء وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة
 لأنه محمول على المثني والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد (واثنين)
 أي امرأتين وهو معطوف على ما قبله وعلامة جره الياء لأنه محمول على المثني (وفي جمع المذكر
 السالم وما حمل عليه) مما تقدم بيانه مثال الجمع (نحو قل للؤمنين) وإعرابه قل فعل أمر مبني
 على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت للؤمنين جار ومجرور اللام حرف جر المؤمنين
 مجرور باللام وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم والنون زيدت
 عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد ومثال الذي حمل على الجمع (فأطعام ستين
 مسكينا) وإعرابه الفاء داخلة في جواب الشرط من قوله تعالى - فمن لم يستطع فإطعام ستين -
 وإطعام مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وخبره محذوف تقديره فعليه إطعام ستين وإطعام
 مصدر يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وهو مضاف ومفعوله ستين مضاف إليه وهو
 مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على جمع المذكر السالم والنون زيدت عوضا
 عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد وفاعل المصدر ضمير محذوف والتقدير فأطعامه ستين
 ولا يقال في المصدر وفاعله مستتر لأنه لا يستتر فيه الضمير بل يحذف ويجوز أن يعرب قوله فأطعام
 مبتدأ وخبره محذوف والتقدير فأطعامه ستين واجب ومسكينا تمييز وعلامة نصبه فتح آخره (وأما
 الفتحة فتكون علامة للخفض) نيابة عن الكسرة (في الاسم الذي لا ينصرف) حملا للخفض
 على النصب (مفردا كان) ذلك الاسم الذي لا ينصرف (نحو وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل)
 وإعرابه الواو حرف عطف وأوحينا فعل وفاعل أوحى فعل ماض وناضير متصل في محل رفع فاعل
 إلى إبراهيم جار ومجرور إلى حرف جر إبراهيم مجرور بالي وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة
 لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف علتان فرعيتان من علل تسع وهي العلمية والعجمة
 وإسماعيل الواو حرف عطف إسماعيل معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه
 تبعه في جره وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والعجمة
 (غيا بأحسن منها) وإعرابه الفاء رابطة لجواب إذا من قوله تعالى - وإذا حييتم بتحية - حيوا
 فعل أمر مبني على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل بأحسن جار ومجرور الياء
 حرف جر وأحسن مجرور بالياء وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف
 والمانع له من الصرف علتان فرعيتان من علل تسع وهي الوصف ووزن الفعل وأحسن أفعل تفضيل
 يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هي لأن التقدير غيا
 بتحية أحسن منها ومنها جار ومجرور متعلق بأحسن (أوجع تكبير نحو من محارب) من قوله تعالى
 - يعملون له ما يشاء من محارب وتمائيل - وإعرابه يعملون فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب
 والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون والواو فاعل وله جار ومجرور في محل نصب على الحال من الواو وما
 اسم موصول في محل نصب مفعول به وجملة يشاء صلة الموصول لا محل لها من الأعراب والعائد محذوف
 والتقدير ما يشاؤه من محارب جار ومجرور من حرف جر محارب مجرور بمن وعلامة جره الفتحة نيابة
 عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف علة تقوم مقام علتين وهي صيغة منتهى الجموع
 وتمائيل عاطف ومعطوف وعلامة الجر فيه الفتحة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة
 منتهى الجموع ثم الضمير المرفوع في يعملون عائد على الجن المسخرة لسليمان والضمير المجرور في له عائد

ومررت باثنين واثنين
 وفي جمع المذكر السالم
 وما حمل عليه نحو قل
 للمؤمنين فأطعام ستين
 مسكينا . وأما الفتحة
 فتكون علامة
 للخفض في الاسم الذي
 لا ينصرف مفردا كان
 نحو - وأوحينا إلى
 إبراهيم وإسماعيل -
 - غيا بأحسن منها -
 أو جمع تكبير نحو
 من محارب

على سليمان ، والمحاريب أبنية مرتفعة يصعد إليها بدرج ، والتماثيل جمع تمثال وهي الصور من نحاس
وزجاج ورخام ، ولم يكن اتخاذ الصور حراما في شريعته ثم الجبر بالفتحة حكم مستمر فيما لا ينصرف
(إلا إذا أضيف) إلى ما بعده فانه يجز بالسكسة على الأصل لبعده حينئذ عن شبه الفعل (نحو في
أحسن تقويم) وإعرابه في أحسن جار ومجرور في حرف جر أحسن مجرور بفي وهو مجرور وعلامة
جره كسر آخره وهو مضاف وتقويم مضاف اليه (أو دخلت عليه أل) معرفة كانت أو موصولة أو
زائدة (نحو وأتم عاكفون في المساجد) وإعرابه الواو حرف عطف أتم ضمير منفصل في محل رفع
مبتدأ عاكفون خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم
وعاكفون اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه وجوب تقديره
أتم في المساجد جار ومجرور في حرف جر والمساجد مجرور بفي وعلامة جره كسر آخره متعلق
بعا كف (وللجزم علامتان) أصالة ونيابة ولانث لهما (السكون) وهو حذف الحركة (وهو الأصل)
في بابه ولهذا قدمه (والحذف) وهو سقوط حرف العلة أو نون الرفع للجزم (وهو نائب عنه) فيكون
فرعا عن السكون (فأما السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر) بكسر
الهاء وهو ما ليس آخره حرف علة (الذي لم يتصل بآخره شيء) مما يوجب بناءه أو ينقل إعرابه
(نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد) وإعرابه لم حرف نفي وجزم يلد فعل مضارع مجزوم بلم
وعلامة جزمه سكون آخره وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ولم يولد لم حرف نفي وجزم يولد
فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا
تقديره هو ولم يكن لم حرف نفي وجزم يكن فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره
متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر له جار ومجرور متعلق بكفوا كما قاله جمهور
المعربين ، وأجاز أبو البقاء أن يكون في محل نصب على الحال من كفوا متعلق بواجب الحذف تقديره
كائنا لأنه في الأصل صفة لكفوا فلما قدم عليه نصب على الحال كفوا خبرها مقدم أحد اسمها مؤخر
وأجاز بعضهم أن يعرب له جار ومجرور في محل نصب خبر كان وكفوا حال من أحد لتقدمه عليه
وأحد اسمها ، واعترضه أبو حيان بأن له ظرف ناقص فلا يصح جعله خبرا لكان بل هو متعلق
بكفوا وقدم عليه للاهتمام به إذ فيه ضمير الباري سبحانه (وأما الحذف فيكون علامة للجزم)
نيابة عن الكسرة (في الفعل المضارع المعتل الآخر) الذي اعتل آخره فاعتل اسم فاعل من اعتل
إذا مرض وإضافته إلى الآخر لفظية (وهو ما آخره حرف علة) وهذا في اصطلاح النحاة وأما أهل
التصريف فهو عندهم ما أحد أصوله حرف علة نحو وعد وقال (وحروف العلة) ثلاثة (الألف والواو
والياء) سميت بذلك لأن من شأنها أن ينقلب بعضها إلى بعض وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله
وتسمى أيضا حروف المد واللين إذا كان حركة ما قبلها من جنسها ، فإن لم تكن من جنسها سميت
حروف لين والتنصیل المذكور إنما هو في الواو والياء وأما الألف فخرف مد أبدا (نحو لم يخش إلا
الله) لم حرف نفي وجزم يخش فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره
وهو الألف وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو إلا أداة حصر الله منصوب على التعظيم وعلامة نصبه
فتح آخره (ومن يدع مع الله) وإعرابه الواو ابتدائية من اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل
الشرط والثاني جوابه في محل رفع مبتدأ يدع فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وهو مجزوم وعلامة
جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الواو وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة الفعل
والفاعل في محل رفع خبر من مع ظرف مكان مفعول فيه متعلق بیدع وهو مضاف ولفظ الجلالة

إلا إذا أضيف نحو في
أحسن تقويم أو دخلت
عليه أل نحو وأتم
عا كفون في المساجد
والجزم علامتان
السكون وهو الأصل
والحذف وهو نائب
عنه ، فأما السكون
فيكون علامة للجزم
في الفعل المضارع
الصحيح الآخر الذي
لم يتصل بآخره شيء
نحو لم يلد ولم يولد ولم
يكن له كفوا أحد
وأما الحذف فيكون
علامة للجزم في الفعل
المضارع المعتل الآخر
وهو ما آخره حرف
علة وحروف العلة
الألف والواو والياء
نحو لم يخش إلا الله
ومن يدع مع الله

مضاف اليه وجواب الشرط قوله تعالى - فانما حسابه عند ربه - (ومن يهد الله) وإعرابه من اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ يهد فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء الله فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر وجواب الشرط قوله تعالى - فهو المهتدي - فان قيل قد جاء في بعض القراءات ، وأشعار العرب إثبات حرف العلة مع الجازم . قلت أجابوا عنه بأن حرف العلة فيه تولد من إشباع الحركة التي قبله أو أنه عومل المعتل فيه معاملة الصحيح في جزمه بحذف الحركة لكنها في الصحيح حركة ملفوظة وفي المعتل حركة مقدرة (وفي الأفعال التي رفعها بثبوت النون) ويقال لها الأفعال الخمسة فان جزمها إذا دخل عليها الجازم يكون بحذف النون (نحو إن تتوبا) وإعرابه إن حرف شرط جازم تتوبا فعل مضارع مجزوم بان وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع فاعل وجواب الشرط محذوف تقديره إن تتوبا إلى الله تقبلا أو يقب الله عليكما وليس هو قوله تعالى - فقد صفت قلوبكما - كما قد يتوهمه بعض المعربين (وإن تصبروا وتتقوا) وإعرابه إن حرف شرط جازم تصبروا فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة فاعل وتتقوا معطوف على تصبروا وعلامة الجزم فيه حذف النون وجواب الشرط جملة قوله تعالى - فان ذلك من عزم الأمور - (ولا تخافي) وإعرابه لانهاية تخافي فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون لانه من الأفعال الخمسة وياء المؤنثة الخطابية ضمير متصل في محل رفع فاعل .

(فصل) في بيان حاصل الفصل المتقدم على عادة المتقدمين بذكر الشيء تفصيلا ثم إجمالا اعتناء بشأن ما يشتمل عليه هذا الفصل لأنه أساس العربية (جميع ما تقدم) ذكره (من المعربات) جمع معرب وهو شينان الاسم الذي لا يشبه مبنى الأصل والفعل المضارع الذي لم يتصل به نونا التوكيد ولانون الاناث (فسيان) لازائد عليهما بدليل الاستقراء (قسم يعرب بالحركات) الثلاث الضمة والفتحة والكسرة وبالسكون لأنه حذف الحركة (وقسم يعرب بالحروف) الأربعة الواو والألف والياء والنون أو بالحذف لها (فالذي يعرب بالحركات) إجمالا (أربعة أنواع) ثلاثة منها تختص بالاسماء (الاسم المفرد) كزيد وأحمد ويحيى (وجمع التكسير) كعبد ومساجد وأسارى (وجمع المؤنث السالم) ويقال له الجمع بالألف والتاء كسمات وفضليات (و) نوع يختص بالفعل وهو (الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء) نحو يذهب ويأتي ويرضى ويدعو فان اتصل به شيء مما يوجب بناءه أو ينقل إعرابه كالضائر البارزة لم يكن حكمه كذلك (وكلها) أي المذكورات أي مجموعها لاجتماعها لتختلف بعض الأحكام في بعضها (ترفع بالضمة) نحو يضرب زيد ورجال ومسلمات (وتنصب بالفتحة) محولن أضرب زيدا ورجالا (وتخفض بالكسرة) كمررت بزيدا ورجال ومسلمات (وتجزم بالسكون) نحو لم يصر بزيد (وخرج عن ذلك) أي عما أعرب في حالة النصب بالفتحة وفي حالة الجر بالكسرة وفي حالة الجزم بالسكون (ثلاثة أشياء الاسم الذي لا ينصرف مفردا كان) كأحمد (أو جمع تكسير) كساجد ومصاييح (فانه يخفض بالفتحة) الظاهرة كالأمثلة المذكورة أو المقدرة كمررت نأسارى وموسى وإعما يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة (مالم يصف) نحو مررت بأفضلكم (أو) لم (يدخل عليه أل) نحو - وأتم عاكفون في المساجد - ومررت بالأسارى فانه حيثئذ يجر بالكسرة كما علم مما تقدم (وجمع المؤنث السالم) وما حمل عليه (فانه ينصب بالكسرة) نيابة عن الفتحة لزوما مطلقا عند البصريين كرايت الهندات وأجاز أكثر الكوفيين فتحه مطلقا (والفعل

ومن يهد الله وفي الأفعال التي رفعها بثبوت النون نحو إن تتوبا وإن تصبروا وتتقوا ولا تخافي .
(فصل) جميع ما تقدم من المعربات قسمان : قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالحروف فالذي يعرب بالحركات أربعة أنواع الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء وكلها ترفع بالضمة وتنصب بالفتحة وتخفض بالكسرة وتجزم بالسكون وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء الاسم الذي لا ينصرف مفردا كان أو جمع تكسير فانه يخفض بالفتحة مالم يصف أو تدخل عليه أل وجمع المؤنث السالم فانه ينصب بالكسرة والفعل

المضارع المعتل الآخر فإنه يجزم بحذف آخره) نيابة عن السكون نحو لم يدع ولم يحش ولم يرم (وتقدمت أمثلة ذلك) أي فلاحجة إلى إعادتها (والذي يعرب بالحروف) نيابة عن الحركة (أربعة أنواع) أيضا ثلاثة منها خاصة بالأسماء (وهي المثني) كالزيدان والسلمان (وما حمل عليه) كائنان واثنتان (وجمع المذكر السالم) كالزيدون والسامون (وما حمل عليه) كأولو وعشرون (والأسماء الستة) وهي أبوك وأخوك وحموك وفوك وهنوك وذومال ، وهذا اللفظ علم عليها بالغلبة كلفظ العشرة وبالنسبة إلى الصحابة رضي الله عنهم (والأمثلة الخمسة) وهي تفعلان ويفعلان وتفاعون ويفعلون تفعلين ، وتسمى الأفعال الخمسة وكلا الاسمين علمان عليها بالغلبة والتعبير بالأمثلة الخمسة أولى من الأفعال الخمسة لماسيأتي إن شاء الله تعالى (فأما المثني) وهو كل اسم دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين بشروط تسعة منصوصة وزيادة في آخره مخصوصة إما ألف ونون أو ياء ونون وربما يسمى بالتثنية إطلاقا للمصدر على اسم مفعوله مجازا (فيرفع بالألف) نيابة عن الضمة كجاء الزيدان (وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها) نيابة عن الفتحة والكسرة كرأيت الزيدان ومررت بالزيدان ، وفيه لغة أخرى وهي لزوم الألف في الأحوال الثلاثة وتسمى لغة بلحرفث وعليها جاءت قراءة إن هذان احمران وأشار بقوله المكسور ما بعدها إلى أن النون في المثني مكسورة وهو الأشهر وفتحها لغة وقد تضم (وألحق به) أي بالمثني أي حمل عليه في إعرابه بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا ألفاظ كثيرة ذكر المصنف منها خمسة وذكر غيره أكثر من ذلك . وضابط ذلك أن كل اسم معرب اختل فيه شيء من شروط المثني وكان بصورته فهو ملحق به فدخل في ذلك أشياء منها ما أريد به التفسير لاحقيقة التثنية نحو لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك من المصادر الملزمة للنصب المضافة لمفعولها ونحو القوم حوالبك وحنانيك من الظروف الدالة على الإحاطة والشمول ونحو قوله تعالى - ثم ارجع البصر كرتين - أي كرات كثيرة ، ومنها ما اختلف لفظه كالقمرين للشمس والقمر والعمرين لأبي بكر وعمر أو اختلف معناه كقولهم القلم أحد اللسانين إذ اللسان حقيقة من العضو المعروف مجاز في التلم ، ومنها ما لا يستعمل إلا المثني كهبو بين ظهرانيهم أي وسطهم ، ومنها ما سمي به نحو عبدان لرجل والسبعان لموضع ، ومنها (ائنان) للذكريين (واثنتان) بالألف قبل المثنية وهي لغة أهل الحجاز للمؤنثين (وثنتان) بحذف الألف من أوله على لغة بني تميم للمؤنثين أيضا (مطلقا) أي سواء أضيفا إلى ظاهر أم إلى مضمير أم لم يضافا وذلك لأن وضعهما موضع المثني لفظا ومعنى وإن لم يكونا مثنيين حقيقة إذ لم يثبت لهما مفرد إذ لا يقال إن ولا أئنة ولا ثنت ولم يذكر المصنف مثال الاثنتين والاثنتين اكتفاء بالأمثلة السابقة (فائدة) لا يضاف اثنان واثنتان إلى ضمير مثني فلا يقال ائناها ويضافان إلى ضمير المفرد والجمع كما قاله ابن هشام في شرح الألفية (وكلا) للذكريين ولاينون لعدم ذكره من غير إضافة (وكلتا) للمؤنثين وهما مفردان لفظا مثنيان معنى وألف كلا من أصل الكلمة وألف كلتا للتأنيث كجلى وتاؤها بدل من الواو المبدلة ألفا في كلا ، والاكثر مراعاة لفظهما في الافراد وقد يراعى معناها وتجب إضافتهما إلى كلمة معرفة دالة على اثنين كقوله تعالى - كلتا الجنة أنت أكلاها - وإنما يعربان إعراب المثني (بشرط) إضافتهما إلى الضمير نحو جاءني كلاهما وكتاتهما) وإعرابه جاء فعل ماض والنون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به كلا فاعل وعلامة رفعها الألف نيابة عن الضمة لأنه محمول على المثني والمهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة والياء والألف حرفان دالان على التثنية وكتاتهما معطوف على ما قبله وعلامة الرفع فيه الألف لأنه محمول على المثني (ورأيت كليهما وكتاتهما) وإعرابه رأيت فعل وفاعل كليهما

المضارع المعتل الآخر فإنه يجزم بحذف آخره وتقدمت أمثلة ذلك والذي يعرب بالحروف أربعة أنواع: وهي المثني وما حمل عليه وجمع المذكر السالم وما حمل عليه والأسماء الستة والأمثلة الخمسة ، فأما المثني فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها وألحق به اثنان واثنتان وثنتان مطلقا وكلا وثنتان بشرط إضافتهما إلى الضمير نحو جاءني كلاهما وكتاتهما

مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لانه محمول على المثني وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة والميم والالف حرفان دالان على التثنية وكتيها معطوف على ما قبله وعلامة النصب فيه الياء لانه محمول على المثني (ومررت بكليهما وكتيها) واعرابه سررت فعل وفاعل مر فعل ماض والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل بكليهما جار ومجرور الياء حرف جر وكليهما مجرور بالياء وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لانه محمول على المثني والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة والميم والالف حرفان دالان على التثنية وكتيها عاطف ومعطوف (فان اضيفا إلى الظاهر كانا بالالف في الاحوال الثلاثة) أي في حال الرفع والنصب والجر (وكان إعرابهما كالمقصور بحركة مقدرة في تلك الالف) مراعاة لجانب لفظهما الذي هو الاصل وأعرابا في حالة الاضافة إلى الضمير بالحروف مراعاة لمعناها (نحو جاءني كلا الرجلين وكتا المرأتين) إعرابه جاء فعل ماض والنون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به وكلا وكتا فاعلان مرفوعان وعلامة رفعهما ضمة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر لان كلا منهما اسم مقصور وما بعدها مضاف إليه (ورأيت كلا الرجلين وكتا المرأتين) وإعرابه رأيت فعل وفاعل وكلا وكتا مفعولان منصوبان وعلامة نصبهما فتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر لان كلا منهما اسم مقصور وما بعدها مضاف إليه (ومررت بكلا الرجلين وكتا المرأتين) وإعرابه مررت فعل وفاعل والياء حرف جر وكلا وكتا مجروران بالياء وعلامة الجر فيهما كسرة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر لان كلا منهما اسم مقصور وما بعدها مضاف إليه (وأما جمع المذكر السالم) وهو كل اسم دل على أكثر من اثنين وكان اختصارا للتعاطفات لزيادة في آخره إما واو ونون أو ياء ونون وشرطه أن يكون مفردة إما عاما لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب وأما صفة لمذكر عاقل خالية من التاء قابلة لها أودالة على التفضيل ثم الأصح أن أقل الجمع ثلاثة وقيل أقله اثنان وهو رأى للقاضي أبي بكر الباقلائي وجماعة (فيرفع بالواو) نيابة عن الضمة كجاء الزيدون والسامون (وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها) نيابة عن الفتحة والكسرة نحو رأيت الزيدون والسامون ومررت بالزيدون والسامون وأما فتحوا ما قبل ياء المثني وكسروا ما قبل ياء الجمع لان المثني أكثر دورانا في الكلام من الجمع فخص بالفتحة لحقتها بخلاف الجمع، وأشار بقوله المفتوح ما بعدها إلى أن النون في جمع المذكر السالم مفتوحة وهو الأشهر وقد تكسر لضرورة الشعر وان كان آخر مفردة ياء قبلها كسرة كقاص ومصطفى اسمي فاعل حذف الياء في الجمع فتقول قاضون ومصطفون رفعا وقاضين ومصطفين نصبا وجرا وان كان مفردة مقصورا حذف الالف في الجمع لالتقاء الساكنين وبقى ما قبلها مفتوحا كمصطفى اسم مفعول وحلبى اسم رجل فتقول مصطفون وحلبون رفعا ومصطفين وحلبين نصبا وجرا .

(تنبيه) مما يجرى على السنة للعربين قولهم في نوني المثني والمجموع والنون زيدت عوضا عن التنوين وبعضهم يقول عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد وقد أفاد الحبيصي في شرح الحاجبية أن النون عوض عن الحركة والتنوين في نحو رجلين وعن الحركة وحدها في الرجلين وعن التنوين وحده في نحو غلامي زيد إذ هو الساقط في الاضافة دون الحركة ، وقال ابن علقمة في تشييف السمع وفي نونها أقوال: الأول لسبويه زائدة ليظهر فيها حكم الحركة التي تستعمل لهما تارة وحكم التنوين أخرى وليست عوضا ألبتة . الثاني لثعلب بدل من تنويني المثني ومن تنوينات الجمع . وثالثها للزجاج بدل من حركة المفرد . والرابع لابن كيسان بدل من تنوينه . والخامس للفارسي وابن ولاد ونسب إلى سبويه أيضا بدل منها انتهى ملخصا (والحق به) أي بالجمع المذكر السالم

ومررت بكليهما
وكتيها فان اضيفا
إلى الظاهر كانا بالالف
في الاحوال الثلاثة
وكان ر إعرابهما
كالمقصور بحركة
مقدرة في تلك الالف
نحو جاءني كلا الرجلين
وكتا المرأتين ورأيت
كلا الرجلين وكتا
المرأتين ومررت بكلا
الرجلين وكتا المرأتين
وأما جمع المذكر السالم
فيرفع بالواو وينصب
ويجر بالياء المكسور
ما قبلها المفتوح
ما بعدها وألحق به

في الاعراب بالواو والياء كل ما هو على صورة الجمع ولم يستوف شروط الجمع وهو أربعة أنواع: أحدها أسماء جموع لا واحد لها من لفظها منها (أولو) وهو اسم جمع لدو بمعنى أصحاب لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو ذو بمعنى صاحب ويكتب أولو يواو بعد الهمزة حملا لها على أولي وكتبت أولي بها لثلاث تنبس بالي الجارة (وعالمون) بفتح اللام وهو اسم جمع لعالم وهو ما سوى الله تعالى من الأجناس والعالم يمكن جمعا لعالم لأنه لا واحد له من لفظه إذ عالمون خاص بمن يعقل والعالم عام فيه وفي غيره والجمع لا يكون أخص من مفرده وذهب كثيرون إلى أنه جمع عالم ووجه كونه حينئذ ملحقا بالجمع أنه ليس بعلم ولا صفة (وعشرون وما بعده من العقود) كالثلاثين والأربعين والخمسين والستين وهكذا (إلى التسعين) بادخال الغاية أي فالتسعين من جملتها إذ كلها أسماء جموع وليس عشرون جمعا لعشرة ولا ثلاثون جمعا لثلاثة وهكذا وإلاصح إطلاق عشرين على ثلاثين لأنها ثلاثة مقادير العشرة وإطلاق ثلاثين على تسعة لأنها ثلاثة مقادير الثلاثة وهذا لا يقول به أحد ولأن هذه الكلمات تدل على معان معينة ولا تعيين في معاني الجموع .

(تنبيه) من هذا النوع أعني أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها أجمعون وتوابعه في التوكيد فتعربها إعراب الملحق بجمع المذكور السالم كما قاله ابن عنقاء (و) النوع الثاني جموع تكسير منها (أرضون) بفتح الراء وهو جمع تكسير لمونث لا يعقل لأن مفرده أرض بالسكون وهي مؤنث لا يعقل (وسنون) بكسر السين وهو جمع تكسير أيضا لمونث لا يعقل لأن مفرده سنة بفتح السين وأصلها سنو أو سنه بالواو أو بالهاء بدليل جمعها على سنوات وسنات والجمع يرد الأشياء إلى أصولها (وبابه) أي باب سنين وهو كل ما كان جمعا لثلاثي حذفت لامة و عوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر ولا مذكر له يجمع بالواو والنون . قال بعض المحققين ومعرفة ما كان بالصفة المذكورة موقوفة على السماع لا محالة وذلك نحو عضة وعضين وعزة وعزير وثبة وثبين فالعزة والعزة والثبة الجماعة من الناس (تنبيه) من هذا النوع بنون لأن قياسه ابنون جمع ابن فلما كسر قيل فيه بنون بحذف الألف وذو ومال ونحو ذوى القربى فإنه جمع تكسير على الأصح (و) النوع الثالث جموع تصحيح لم تستوف الشروط منها (أهلون) جمع أهل وليس بعلم ولا صفة ، وأما قولهم في وصف الله تعالى الحمد لله أهل الحمد فأهل فيه بمعنى المستحق وهو خلاف المجموع بالواو والنون لأنه بمعنى القرابة (ووابلون) جمع وابل وهو المطر الغزير وليس بعلم ولا صفة ومن هذا النوع الوارثون والقادرون والمجيبون في صفاته تعالى وساجدين وطائعين وماضين في صفات غير العاقل وكأبون وأخون وحمون وهنون من الأسماء الستة إذ لا يجمع منها هذا الجمع إلا هي وذو فيقال فيه ذوون (و) النوع الرابع ما يسمى به من هذا الجمع كزيدون والمناجشون من أعلام العاقل وفلسطين وديرون ومطرون من أسماء البلدان ونحو (عليون) فإنه في الأصل جمع على بكسر العين واللام المشددة والياء فنقل وسمي به أعلى الجنة وهو مكان في السماء السابعة تحت العرش وقيل هو ديوان الخير الذي دون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين (نحو ولا يأتل) أي لا يحلف (أولو) أي أصحاب (الفضل) أي الدين (منكم والسعة) هي ضد الضيق والراد بها هنا اليسار والغنى (أن يؤتوا) أي أن لا يؤتوا (أولى القربى) أي أصحاب القرابة. نزلت في أبي بكر حين حلف أن لا ينفق على مسطح بن أثانة وهو ابن خالته حين خاض في الأفك مع الذين خاضوا في عائشة رضي الله عنها. وإعرابه لا نهاية يأتل فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف الالة من آخره وهو الياء أولو فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه شحور على جمع المذكور السالم وهو مضاف والفضل مضاف

أولو وعالمون وعشرون
وما بعده من العقود
إلى التسعين وأرضون
وسنون وبابه وأهلون
ووابلون وعليون نحو
ولا يأتل أولو الفضل
منكم والسعة أن يؤتوا
أولى القربى

إليه منكم جار ومجرور في محل نصب على الحال متعلق بكائن والسعة الواو حرف عطف والسعة معطوف على الفضل أن حرف مصدر. ونصب يؤتوا فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل والمصدر المنسب من أن وما بعدها مجرور بحرف جر محذوف تقديره على أن لا يؤتوا أي على عدم إيتائهم أولى القرى وأولى مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكور السالم وهو مضاف والقرى مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور (إن في ذلك لذكرى لأولى الألباب) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر في ذلك جار ومجرور في محل رفع خبرها مقدم واللام لام الابتداء ذكرى اسمها مؤخر وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور لأولى جار ومجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على جمع المذكور السالم وهو مضاف والألباب مضاف إليه (والحمد لله رب العالمين) وإعرابه الحمد مبتدأ والله جار ومجرور في محل رفع خبر رب نعت لله وعلامة جره كسر آخره وهو مضاف والعالمين مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على جمع المذكور السالم (ولبئوا في كهفهم ثلاثمائة سنين) وإعرابه لبئوا فعل وفاعل لبث فعل ماض والواو فاعل في كهفهم جار ومجرور متعلق بلبئوا ثلاث ظرف زمان وهو مضاف ومائة مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره كسر آخره وسنين بدل من ثلاثمائة أو عطف بيان عليها إن نونت ثلاثمائة وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكور السالم وقرى بإضافة ثلاثمائة إلى سنين وهو حينئذ تمييز مجرور والاكثر في تمييز المائة الأفراد وكون تمييزها مجموعا قليل قال في الالفة :

ومائة والالف للفرد أضف ومائة بالجمع نورا قدردف

(الذين جعلوا القرآن غصين) وإعرابه الذين اسم موصول صفة للقسامين من قوله تعالى - كما أنزلنا على القسامين - قيل هم اليهود والنصارى ، وقيل قوم من مشركي العرب اقتسموا طرق مكة يصدون الناس عن الإسلام، وقال بعضهم في القرآن سحر و بعضهم شعر، جعلوا فعل وفاعل والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد الواو من جعلوا القرآن مفعول أول لجعلوا لأنها بمعنى صيروا وعضين مفعولها الثاني وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكور السالم أي جعلوا القرآن أجزاء حيث آمنوا ببعض وكفروا ببعض (شغلنا أموالنا وأهلونا) وإعرابه شغلنا فعل ومفعول شغل فعل ماض والتاء علامة التأنيث وتا ضمير متصل في محل نصب مفعول به أموال فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف وتا ضمير متصل في محل جر بالإضافة وأهلونا الواو عاطفة أهلوا معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه تبعه في رفعه وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه محمول على جمع المذكور السالم وهو مضاف وتا ضمير متصل في محل جر بالإضافة (من أوسط ماتطعمون أهليكم) وإعرابه من أوسط جار ومجرور متعلق باطعام من قوله تعالى - فكفارته اطعام عشرة مساكين - على أنه المفعول الثاني والمفعول الأول عشرة والمضاف إليه وهو من إضافة المصدر إلى مفعوله وقال الفاكهي من أوسط نعت لمفعول محذوف والتقدير قوتا من أوسط ولا يخالف في المعنى ما قاماه وما اسم موصول بمعنى الذي في محل جر بالإضافة تطعمون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون والواو فاعل وأهليكم مفعول به وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكور السالم والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة

إن في ذلك لذكرى
لأولى الألباب والحمد لله
رب العالمين ولبئوا في
كهفهم ثلاثمائة سنين
الذين جعلوا القرآن
غصين شغلنا أموالنا
وأهلونا من أوسط
ماتطعمون أهليكم

واليم علامة الجمع وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول لاجلها من الاعراب والعائد محذوف والتقدير
 نطمعونه اهلبيكم (الى اهلبيهم) واعرابه الى حرف جر اهلبيهم مجرور بالياء وعلامة جره الياء نيابة عن
 الكسرة لأنه محمول على جمع المذكر السالم وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة واليم
 علامة الجمع والجار والمجرور متعلق بينقلب من قوله تعالى - بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون
 الى اهلبيهم - (إن كتاب الأبرار لني عليين) واعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع
 الخبر كتاب اسمها وهو مضاف والأبرار مضاف إليه لني اللام لام الابتداء في حرف جر عليين مجرور
 بني وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه محمول على جمع المذكر السالم والجار والمجرور في محل
 رفع خبر إن متعلق بواجب الحذف تقديره كأنن (وما أدراك ما عليون) واعرابه ما اسم استفهام
 في محل رفع مبتدأ أدري فعل ماض تنصب مفعولين وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هو والكاف
 ضمير متصل في محل نصب مفعول أول ما اسم استفهام في محل رفع مبتدأ عليون خبره وعلامة رفعه
 الواو نيابة عن الضمة لأنه محمول على جمع المذكر السالم والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين
 اللذين كانا في الاسم المفرد وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لأدري وجملة أدري وفاعلها
 ومفعولها في محل رفع خبر (وأما الاسماء الستة) وهي أبوك وأخوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال
 (فترفع بالواو) نيابة عن الضمة (وتنصب بالالف) نيابة عن الفتحة (وتجر بالياء) نيابة عن الكسرة
 وإنما تعرب كذلك (بشروط) اجتماع أمور أربعة أحدها (أن تكون مضافة) لما بعدها سواء
 كانت اضافتها ملفوظة نحو هذا أخوك أو منووية كما قال ابن مالك تبعا للكوفيين كقوله :

صهبا خرطوما عقار قرقفا خالط من سلمى خياشيم وفا

إذ التقدير خياشيمها وفاها ، وقال البصريون إنه ضرورة وهذا الشرط معتبر فيما عدا إذا فاتها
 ملازمة للاضافة إلى اسم جنس ظاهر (فإن أفردت) أي الاسماء الستة (عن الاضافة أعربت بالحركات
 الظاهرة) لاتقاء الشرط (نحو) هذا أب وأخ وحم وهن وفوه كموق ونحو (وله أخ) واعرابه له
 جار ومجرور خبر مقدم أخ مبتدأ مؤخر وعلامة رفعه ضم آخره (و) نحو (إن له أبا) واعرابه إن
 حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر له جار ومجرور في محل رفع خبرها مقدم أبا اسمها مؤخر
 وعلامة نصبه فتح آخره (و) نحو (بنات الأخ) واعرابه الواو حرف عطف على أمهاتكم من قوله
 تعالى - حرمت عليكم أمهاتكم - والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه تبعه في رفعه وعلامة
 رفعه ضم آخره وهو مضاف والأخ مضاف إليه وعلامة جره كسر آخره (و) ثاني شروط إعرابها
 بما ذكر (أن تكون إضافتها لغيرياء التكلم) بأن نضاف إلى ظاهر نحو أخوزيد أو ضمير مخاطب
 نحو أخوك أو غائب نحو أخوه أو متكلم غير الياء نحو أخونا (فإن أضيفت إلى الياء) أي ياء التكلم
 قال ابن هشام في بعض كتبه تقييدها بياء التكلم حشو إذ ليس لنا ياء يضاف إليها سواها (أعربت
 بحركات مقدرة) في الأحوال الثلاثة (على ما قبل الياء) كغيرها مما يضاف إلى الياء (نحو إن هذا
 أخي) واعرابه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والهاء للتنبيه وذا اسم إشارة في
 محل نصب اسمها أخي خبرها وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل
 بحركة المناسبة لأن الياء لا يناسبها إلا كسر ما قبلها والياء ضمير متصل في محل جر بالاضافة ويجوز أن
 يعرب أخي بدلا من اسم الإشارة وجملة له تسع مبتدأ وخبر في محل رفع خبر إن (و) ثالث الشروط
 (أن تكون) أي الاسماء الستة (مكبرة) لا مصغرة (فإن صغرت أعربت بالحركات الظاهرة) في
 الاحوال الثلاثة (نحو هذا أيبك) بضم الهمزة وفتح الباء التوحدة وتشديد الياء ومثله أخيك

إلى اهلبيهم إن كتاب
 الأبرار لني عليين وما
 أدراك ما عليون. وأما
 الأسماء الستة فترفع
 بالواو وتنصب بالالف
 وتجر بالياء بشرط أن
 تكون مضافة فإن
 أفردت عن الاضافة
 أعربت بالحركات
 الظاهرة نحو وله أخ
 وإن له أبا وبنات الأخ
 وأن تكون إضافتها
 لغير ياء التكلم فإن
 أضيفت إلى الياء
 أعربت بحركات
 مقدرة على ما قبل
 الياء نحو إن هذا أخي
 وأن تكون مكبرة
 فإن صغرت أعربت
 بالحركات الظاهرة نحو
 هذا أيبك

وحريك وهنيك وذوى مال وتقول في تصغير فوه فوهيك برد الهاء فيه لان التصغير يرد الاشياء إلى أصولها وإعراب المثال المذكور الهاء للتثنية وذا اسم إشارة في محل رفع مبتدأ أي خبر وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة (و) رابع الشروط (أن تكون مفردة فان تثبت أو جمعت أعربت إعراب المثني) بالالف رفعاً وبالياء جراً ونصباً نحو جاءني أبوان وأخوان وحموان وهنان وثمان وذواميال ، فأبوان فاعل وعلامة رفعه الالف لانه مثني وما بعده عطف عليه وعلامة الرفع في كل منها الالف لأنه مثني (و) أعربت إعراب (المجموع) الذي هي على صورته فان كان جمع تكسير أعربت بالحركات على الاصل كجاءني أبواؤك وإخوانك أو جمع تصحيح أعربت بالواو رفعاً وبالياء جراً ونصباً كجاءني أبوان وأخون وحمون وهنون وذوومال ، وبقي على المصنف شرط خامس وهو أن تكون غير منسوبة للياء فلونسبتها فقلت هذا أبوي وأخوي أعربت بالحركات الظاهرة على ياء النسبة ، وإنما لم يذكره المصنف كأكثر النحويين لان شرط الاضافة مغم عن (والافصح في الهمز) إذا استعمل مضافاً لتعريف الياء (النقص) بالمعنى اللغوي وهو المفسر بقوله (أي حذف آخره) أي الواو والالف والياء لان كلامها هو لام الكلمة فإذا حذف صارت الكلمة ناقصة وبعد الحذف يجعل ما قبل المحذوف كأنه هو آخر الكلمة (و) يكون (الاعراب) للهن (بالحركات) الظاهرة (على النون) التي هي في الاصل عين الكلمة كغد ونحوه مما حذف آخره وجعل الاعراب على ما قبله (نحو هذا هنك) وإعرابه الهاء للتثنية وذا اسم إشارة في محل رفع مبتدأ هن خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة (ورأيت هنك) وإعرابه رأيت فعل وفاعل رأى فعل ماضٍ والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل هن مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة (ومررت بهنك) وإعرابه مررت فعل وفاعل مر فعل ماضٍ والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل بهنك جارٍ ومجرور الباء حرف جر وهن مجرور بالياء وعلامة جره كسر آخره والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة وإنما حسن النقص فيه لانه في حال الافراد منقوص عند جميع العرب والاصل فيما نقص في حالة الافراد أن يبقى على نقصه في حال الاضافة ولأنه المشهور في لسان العرب وإعرابه بالحروف قليل كما أشار إلى ذلك المصنف بقوله والافصح الخ حتى إن الفراء والزجاجي وجماعة من النحويين لم يطلعوا عليه فأنكروه وعدوا أسماء هذا الباب خمسة (ولهذا لم يعده صاحب الجرومية) وقدمت ترجمته (ولاغيره) أي كبعض من ألف في النحو (من هذه الأسماء وجعلوها خمسة) ويجوز النقص أيضا في الاب والاخ والحم نحو هذا أبك وأخك وحمك ورأيت أبك وأخك وحمك ومررت بأبك وأخك وحمك ومنه قول الشاعر :

بأبه اقتدى عدى في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم

وقصرهن أي إعرابهن إعراب المقصور أولى كقوله :

إن أباه وأبا أباه قد بلغا في المجد غاياتها

وعلى القصر تخرج لغة أهل حضرموت في قولهم بافلان فيقال قال باخرمة ورأيت باخرمة ومررت باخرمة ومثله بافضل وياوهاب ونحو ذلك من السكنى الجارية بينهم (وأما الأمثلة الخمسة) سميت بذلك لانها ليست أفعالا باعيانها كما أن الاسماء الستة أسماء باعيانها وإنما هي أمثلة يكتفى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فان تفعلان كناية عن نحو يذهبان وينطلقان ويستخرجان وغير ذلك وكذا البواقي وسعها خمسة نظرا إلى لفظها (فهي كل فعل) مضارع (اتصل به ضمير تثنية) أسند ذلك

وأن تكون مفردة فان تثبت أو جمعت أعربت إعراب المثني والمجموع والأفصح في الهمز النقص أي حذف آخره والاعراب بالحركات على النون نحو هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك ولهذا لم يعده صاحب الجرومية ولاغيره من هذه الأسماء وجعلوها خمسة . وأما الأمثلة الخمسة فهي كل فعل اتصل به ضمير تثنية

الفعل إليه على أنه فاعل به (نحو يفعلان) بالياء المثناة تحت للثنتين الغائبتين نحو الزيدان يفعلان (وتفعلان) بالتاء المثناة الفوقية للثنتين المخاطبتين نحو أنتما تفعلان وللغائبتين نحو الهندان تفعلان (أو) اتصل به (ضمير جمع) أسند ذلك الفعل إليه (نحو يفعلون) بالياء المثناة التحتية لجماعة المذكور الغائبتين نحو الزيدون يفعلون (وتفعلون) بالمثناة الفوقية لجماعة المذكور المخاطبتين نحو أتم تفعلون (أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة) أسند ذلك الفعل إليه (نحو تفعلين) بالمثناة فوق للواحدة المخاطبة لا غير نحو أنت تفعلين (فانها) أى المذكورات (ترفع بثبوت النون) الكسورة مع الألف غالبا المفتوحة مع أختيها نيابة عن الضمة (وتنصب وتجزم بحذف النون) نيابة عن الفتحة والسكون نحو - فان لم تفعلوا ولن تفعلوا - حملوا النصب على الجزم كما حملوه على الجر في الثنى وجمع المذكر السالم لأن الجزم نظير الجر في الاختصاص وتفعلان كالزيدان وتفعلون كالزيدون وتفعلين كالزيدين ، وأما نحو - أتجاجوني في الله - فأصله أتجاجوني بنونين إحداها نون الرفع والأخرى نون الوقاية فحذفت إحداها حالة الرفع تخفيفا والذي عليه أكثر المتأخرين وفاقا للاخفش أن المحذوفة نون الوقاية فالفعل على هذا مرفوع بثبوت النون والياء مفعول به ، وقال ابن مالك تبعا لسيبويه : المحذوفة نون الرفع وصححه في المعنى والتوضيح وعليه فيقال تجاجوني فعل مضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة تخفيفا والنون الموجودة نون الوقاية والياء مفعول به . قال ابن مالك : سميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل من التباسه بالاسم المضاف إلى ياء المتكلم ومن التباس أمر مذكره بأمر مؤنثه في نحو أكرمي بدل أكرمني إذ لو حذفت لم يفهم المراد ، وقال غيره سميت بذلك لأن الغرض منها وقاية ما لحقته من الكسر الذي هو أخو الجر ، وأما قوله تعالى - إلا أن يعفون - فالفعل فيه مبيى على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة ضمير متصل في محل رفع فاعل وليس هو كيتفعلون لأن وزنه يفعان كقولك النساء يخرجن والراوية ليست واو الجماعة بل هي لام الكلمة .

(تنبيه) هولعة الايقاظ للشيء واصطلاحا الاعلام بتفصيل ما علم إجمالا مما قبله (علم مما تقدم) في الباب السابق (أن علامات الاعراب) بحسب مواضعها وهي المرفوعات والنصبوبات والخفوضات (أربع عشرة) للرفع أربع علامات وللنصب خمس علامات وللخفض ثلاث علامات وللجزم علامتان ثم المذكورات منها (أربع أصول) وهي (الضمة للرفع) فالأصل في كل مرفوع من اسم أو فعل أن يكون رفعه بالضمة (والفتحة للنصب) فالأصل في كل منصوب من اسم أو فعل أن يكون نصبه بالفتحة (والكسرة للجر) فالأصل في كل اسم أن يكون جره بالكسرة (والجزم للسكون) فالأصل في كل فعل مضارع صحيح أن يكون جزمه بسكون آخره (و) من تلك العلامات الأربع عشرة (عشر فروع نائبة عن هذه الأصول) الأربعة وهي أربعة أقسام (ثلاث) منها (تنوب عن الضمة) وهي الواو والألف والنون (وأربع) منها تنوب (عن الفتحة) وهي الألف والكسرة والياء وحذفت النون (واثنتان) منها ينوبان (عن الكسرة) وهما الياء والفتحة (وواحدة) منها تنوب (عن السكون) وهي الواو كونها عشرا إنما هو بحسب مواضع نيابتها وأما بحسب ذواتها فهي سبع الواو والألف والياء والنون والفتحة والكسر وحذف الحرف (و) علم أيضا مما تقدم (أن النيابة) عند تلك الأصول (واقعة في سبعة أبواب) تسمى أبواب النيابة لأن الاعراب الواقع فيها نائب عن الأصل (الأول) منها باب (مالا ينصرف) فإنه يجر بالفتحة إلا إذا أضيف أو كان مقرونا بأل (الثاني) باب (جمع المؤنث السالم) والملحق به فإنه ينصب بالكسرة مطلقا إلا في حالة الاضطرار وهذا هو مذهب البصريين

نحو يفعلان وتفعلان
أو ضمير جمع نحو
يفعلون وتفعلون
أو ضمير المؤنثة المخاطبة
نحو تفعلين فانها ترفع
بثبوت النون وتنصب
وتجزم بحذف النون
(تنبيه) علم مما تقدم
أن علامات الاعراب
أربع عشرة أربع
أصول الضمة للرفع
والفتحة للنصب
والكسرة للجر والجزم
للسكون وعشر فروع
نائبة عن هذه
الأصول: ثلاث تنوب
عن الضمة وأربع عن
الفتحة واثنان عن
الكسرة وواحدة عن
السكون وأن النيابة
واقعة في سبعة أبواب
الأول مالا ينصرف
الثاني جمع المؤنث
السالم

وقال الكوفيون يجوز نصبه بالفتحة مطلقا على الأصل (الثالث) باب (الفعل المضارع المعتل الآخر) فإنه يجزم بحذف آخره على المشهور ، وعليه عامة العربيين تبعاً لابن السراج في زعمه أن الحركات الاعرابية لا تقدر فيه حالي الرفع والنصب فعنده لما دخل الجازم حذف الحرف نفسه والصحيح الذي عليه سيبويه والجمهور أن إعرابه بالحركات فتقدر فيه الضمة في نحو يدعو والفتحة في نحو يخشى كما يقدران في نحو موسى والقاضي ، وعلى هذا فجزمه بحذف الحركة المقدرة فقط وإنما حذف حرف العلة لثلاث تلبس صورة المجزوم بصورة المرفوع فكان القصد من حذف حرف العلة الفرق بينهما (الرابع) باب (المثني) وما حمل عليه فإنه يرفع بالالف وينصب ويجر بالياء (الخامس) باب (جمع المذكر السالم) وما حمل عليه فإنه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء وعلى ما ذكر من كون المثني والمجموع معربين بالأحرف الثلاثة تكون الأحرف الثلاثة هي نفس الاعراب ، وهذا هو مذهب جماعة من البصريين ، وجرى عليه جمع متأخرون كأبي حيان وناميذ بن عقيل ، واختاره ابن مالك وابن هشام ، وقيل انهما معربان بحركات مقدرة في الأحرف فهي أنفسها محال الاعراب كالدال من زيد والراء من بكر ، وهذا هو الذي ذهب إليه الخليل وسيبويه وجمهور البصريين وهو الأقوى والأصح عند المحققين (السادس) باب (الأسماء الستة) فإنه يرفع بالواو وينصب بالالف ويجر بالياء وهذا هو المشهور في إعرابها والذي عليه الجمهور وهو الأصح أن إعرابها بحركات مقدرة على حروف العلة الثلاثة (السابع) باب (الأمثلة الخمسة) فإنها ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها . واعلم أن ما ذكره المصنف من كون النيباء واقعة في سبعة أبواب مبنى على المذهب المشهور أن المثني والمجموع والأسماء الستة معربة بالحروف لا بالحركات المقدرة وأن الجزم في المعتل بحذف الحرف لا بحذف الحركة . وأما على المذهب الصحيح الذي مشى عليه سيبويه والجمهور فأبواب النيباء ثلاثة فقط بابان من الأسماء وهو ما جمع بألف وتاء من يديتين والثاني ما لا ينصرف . وباب من الأفعال وهو الأمثلة الخمسة لأن الاعراب بالحروف لا مدخل له عنده في الأسماء ألبتة .

(فصل) في بيان ما إعرابه تقديري (تقدر الحركات الثلاث) وهي الضمة والفتحة والكسرة (في الاسم) الذي ليس مقصوراً ولا منقوصاً ولا مثني ولا مجموعاً جمع مذكر سالماً (المضاف) المكسور آخره ليناسب الياء (إلى ياء التكلم) سواء كانت مفتوحة وهو الأصل فيها ككل ما كان على حرف واحد أم ساكنة للتخفيف وذلك (نحو غلامى وابنى) فتقول في إعراب نحو جاء غلامى وابنى جاء فعل ماض غلامى فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لا يناسبها إلا كسر ما قبلها وهو مضاف والياء ضمير متصل في محل جر بالإضافة وابنى معطوف عليه وتقول في نحو رأيت غلامى وابنى ، غلامى مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء إلى آخر ما ذكرنا في الذي قبله وتقول في نحو مررت بغلامى وابنى غلامى مجرور بالياء وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها الخ ، وإنما قدرت الحركة فيه لأن ياء التكلم تستدعي انكسار ما قبلها لأجل المناسبة والمحل الواحد لا يقبل حركتين وفيدت الاسم المضاف بكونه ليس مقصوراً الخ احترازاً عما إذا كان مقصوراً فإنه تثبت ألفه ويبقى إعرابه بحركات مقدرة عليها للتعذر وعما إذا كان منقوصاً فإن ياءه تدغم في ياء التكلم وتشدد نحو جاءنى فاضى ورأيت فاضى ومررت بقاضى ويبقى إعرابه بحركات مقدرة على الياء للاستئصال وعما إذا كان مثني فإنه في حالة الرفع يبقى ألفه ويكون رفعه بها نيباء عن الضمة نحو جاءنى مسلمى وفي حالة النصب والجر تدغم ياءه في ياء التكلم نحو رأيت غلامى ومررت بغلامى وعما إذا كان جمع مذكر

المثالث الفعل المضارع
المعتل الآخر الرابع
المثني الخامس جمع
المذكر السالم السادس
الأسماء الستة السابع
الأمثلة الخمسة .
(فصل) تقدر
الحركات الثلاث في الاسم
المضاف إلى ياء التكلم
نحو غلامى وابنى

سألا فإنه في حالة الرفع تقلب واؤه ياء وتدغم في ياء المتكلم ويكون رفعه بالواو المنقلبة ياء مدغمة وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه نحو جاءني مسلمي أصله مسلمون لي فلما أضيف إلى الياء حذفت التون لأجل الإضافة والواو قلبت ياء وأدغمت وفي حالي النصب والجر تدغم ياؤه في ياء المتكلم على نحو ما تقدم في المثني نحو رأيت مسلمي ومررت بمسلمي فعلامة نصبه وجره الياء نيابة عن الفتحة والكسرة وهو مضاف والياء مضاف إليه (و) تقدر أيضا جميع الحركات (في الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة) لتعذر تحريك الألف مع بقاء كونها ألفا فخرج بالألف ما آخره ياء وخرج باللازمة الأسماء الـثـمـة حالة النصب ولا فرق فيه بين أن يكون معرفة (نحو الفتي والمصطفى وموسى) أو نكرة كرحي وعصا (وحبلى) فانك تقول في كل منها حالة الرفع وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وفي حالة النصب وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وفي حالة الجر وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور . واعلم أن محل تقدير الحركات الثلاث فيه إذا كان منصرفا نحو الفتي ورحي فأما غير المنصرف كوسى وحبلى فالمقدر فيه الضمة حالة الرفع والفتحة في حالي النصب والجر ولا تقدر فيه الكسرة لعدم دخولها فيه ، وقيل بتقديرها أيضا لأنها إنما استقلت فيها لا ينصرف كأحمد للثقل ولا تقل مع التقدير ولعل المؤلف جرى على ذلك فإنه مثل بموسى وحبلى قاله الفاكهي (ويسمى) أي الاسم الذي آخره ألف لازمة (مقصورا) لأنه ضد الممدود أولاً لأنه مقصور أي ممنوع من ظهور الحركات فيه ، والله در القائل :

سلم على المولى البهاء وصف له	شوقى إليه واننى مملوكه
أبدا يحركنى إليه تشوقى	جسمى به مشطوره منهوكه
ولقد نحت لبعدى فكأننى	ألف فليس بممكن تحريكه

وقد يلحق المقصور التنوين فتسقط ألفه في اللفظ وذلك نحو هذه عصا ورحي وفتى ورأيت عصا ورحي وفتى ومررت بعصا ورحي وفتى . والمقصور والممدود على ضربين : ضرب منه يدرك بالقياس وضرب منه يدرك بالسمع وقد جاءت ألفاظ ممدودة ومقصورة وجميع ذلك يعرف من باب المقصور والممدود في مبسوطات علم النحو (وتقدر الضمة والكسرة) دون الفتحة (في الاسم الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها) مقرونا بأل (نحو القاضي والداعي والمرتقى) أولا كقاض وداع ومرتقى وإنما قدرتا لاستثقالهما على الياء فتقول في نحو جاء القاضي جاء فعل ماض والقاضي فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستئصال لأنه اسم منقوص وفي نحو مررت بالقاضي ، بالقاضي جار ومجرور الباء حرف جر والقاضي مجرور بالباء وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستئصال لأنه اسم منقوص (ويسمى) أي الاسم المذكور (منقوصا) لأنه نقص منه بعض الحركات ولأن لامة وهي الياء تحذف إذا نون كقاض فرارا من التقاء الساكنين (نحو يوم يدع الداع) وإعرابه يوم ظرف زمان متعلق بإذكر مضمرا أو بقوله تعالى بعده - يخرجون - وقيل غير ذلك يدع فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الاستئصال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو والداع فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة تخفيفا منع من ظهورها الاستئصال لأنه اسم منقوص ، والمراد بالداعي إسرائيل ، وقوله - إلى شئ بكر - أي منكر تنكره النفوس لشدة وهو الحساب وحذفت

وفي الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة نحو الفتي والمصطفى وموسى وحبلى ويسمى مقصورا وتقدر الضمة والكسرة في الاسم الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها نحو القاضي والداعي والمرتقى ويسمى منقوصا نحو يوم يدع الداع

الواو من يدع في الرسم تبعاً للنطق والياء من الداع تخفيفاً إجراء لآل مجرى التنوين المعاقب لها ، فكما تحذف الياء مع التنوين تحذف مع أل (مهطعين) أي مسرعين مادي أعناقهم (إلى الداع) وهو إسرافيل . وإعرابه مهطعين حال من الواو في بخرجون وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم والنون زبدت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد ومهطعين اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هم إلى الداع جار ومجرور إلى حرف جر الداع مجرور بالياء وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء (١) منع من ظهورها الاستئصال لأنه اسم منقوص (وتظهر فيه الفتحة) حالة النصب مالم يصف لياء التكلم كما مر وإنما ظهرت فيه الفتحة (لحقتها) عليه نحو - أجيئوا داعي الله - وهو محمد صلى الله عليه وسلم . وإعرابه أجيئوا فعل أمر مبني على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل داعي مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه .

مهطعين إلى الداع
وتظهر فيه الفتحة
لحقتها نحو - أجيئوا
داعي الله - وتقدر
الضمة والفتحة في
الفعل المضارع المعتل
وتقدر الضمة فقط في
في الفعل المضارع المعتل
بالواو والياء نحو
يدعو ويرى وتظهر
الفتحة نحو لن يدعو
ولن يرى ، والجزم في
الثلاثة بالحذف كما تقدم

(تنبيه) محل ما ذكر في الاسم المنقوص مالم يكن على صيغة منتهى الجموع ومالم يكن أول جزئين جعل مجموعهما اسماً واحداً فإن كان على صيغة منتهى الجموع فالمقدر فيه الضمة والفتحة وذلك نحو جوار وغواش فتقول هذه جوار ومررت بجوار . وإعرابه الهاء للتنبيه وهذه اسم إشارة في محل رفع مبتدأ جوار خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة المعوض عنها التنوين منع من ظهورها الاستئصال لأنه اسم منقوص ومررت فعل وفاعل بجوار جار ومجرور وعلامة جره فتحة مقدرة على الياء المحذوفة المعوض عنها التنوين منع من ظهورها الاستئصال لأنه اسم منقوص ، وأما في حالة النصب فتظهر فيه الفتحة نحو رأيت جوارى وإن كان المنقوص أول جزأين جعل مجموعهما اسماً واحداً وركبا تركيباً إضافياً وآخر أولهما ياء نحو رأيت معديكرب فإنه يقدر في آخر الجزء الأول منهما الفتحة في حالة النصب بلا خلاف إذ لم يسمع فيه الفتح في حالة النصب (وتقدر الضمة والفتحة) دون الكسرة (في الفعل المضارع المعتل) آخره بالألف لتعذر تحريكها كما مر بخلاف السكون فلا يقدر فيه نيابة حذف الألف عنه على ما مر وذلك نحو زيد يخشى ولن يخشى فيخشى في الأول مرفوع وفي الثاني منصوب بلن وعلامة رفعه في الأول ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف وعلامة نصبه في الثاني فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف (وتقدر الضمة فقط) أي دون الفتحة (في الفعل المضارع المعتل) آخره (بالواو والياء) فالأول (نحو) زيد (يدعو) وإعرابه زيد مبتدأ يدعو فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجزم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستئصال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر (و) نحو زيد (يرى) وإعرابه زيد مبتدأ يرى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجزم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستئصال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر (و) نحو زيد (يرى) وإعرابه زيد مبتدأ يرى فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتح آخره ومثله لن يرى (والجزم في الثلاثة) أي في الأفعال الثلاثة المعتلة إذا دخل عليها جازم (بالحذف) لأواخرهن (كما تقدم) بيان ذلك نحو لم يفر ولم يخش ولم يرم لأن أحرف العلة لضعفها بسكونها قريبة من الحركات فتسلط عليها العامل كما تسلط على الحركات فحذفها

(١) أي المحذوفة
تخفيفاً لأن لفظ القرآن
كذلك اه مصححه

كما تحذف الحركات ومحل حذف الحرف للجازم إذا كان أصليا فان كان بدلا من أصل فلا يحذف نحو
 يقرأ بفتح أوله مضارع قرأ ، فانك تقول فيه لم يقرأ بالألف ويمتنع حذفها لاستيفاء الجازم مقتضاه ،
 وهو حذف الحركة وهي الهمزة التي كانت موجودة قبل الإبدال ألفا .

فصل في موانع الصرف (الاسم الذي لا ينصرف) أي لا يدخله الصرف مفردا كان أو غيره
 (ما فيه علتان) فرعيتان مرجع إحداهما للفظ والأخرى للمعنى والعلتان المذكورتان (من علل تسع)
 لا عاشر لها بدليل الاستقراء نحو مررت بفاطمة وإبراهيم ، فكل منهما فيه علتان فرعيتان من
 علل تسع : الأول فيه العلمية والتأنيث . والثاني فيه العلمية والعجمة (أو) فيه علة (واحدة) من
 العلتين (تقوم) في الاستقلال بمنع الصرف (مقام العلتين) نحو مررت بصحراء وحلبى ومساجد ،
 فكل من الثلاثة ممنوع من الصرف لعله فرعية قائمة مقام العلتين : الأول لألف التأنيث المقصورة .
 والثاني لألف التأنيث الممدودة . والثالث لصيغة منتهى الجموع (والعلل التسع) على سبيل الاجمال
 والتعداد (هي الجمع) وهو فرع عن الواحد (ووزن الفعل) وهو فرع عن وزن الاسم لأن الأصل
 في كل نوع أن لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر ، فاذا كان فيه ذلك الوزن كان فرعاً لوزنه
 (والعدل) وهو فرع عن العدل عنه لأن الأصل بقاء الاسم على حاله (والتأنيث) وهو فرع عن
 التأنيث لأنك تقول قائم ثم تقول قائمة (والتعريف) وهو فرع عن التنكير لأنك تقول رجل ثم
 تقول الرجل (والتركيب) وهو فرع عن الافراد (والألف والنون الزائدتان) وزيادتهما فرع الزيد
 عليه (والعجمة) وهي في لسان العرب فرع العربية إذ الأصل في كل لسان أن لا يخاطبه لسان آخر
 (والصفة) وهي فرع الموصوف وهذه التسع (بجمعها) على الترتيب المذكور (قول الشاعر) وهو الامام
 العلامة النحوي بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبي رحمه الله تعالى :

فصل في الاسم الذي لا ينصرف ما فيه
 علتان من علل تسع
 أو واحدة تقوم مقام
 العلتين والعلل التسع
 هي الجمع ووزن الفعل
 والعدل والتأنيث
 والتعريف والتركيب
 والألف والنون
 الزائدتان والعجمة
 والصفة يجمعها قول
 الشاعر :

(اجمع وزن عادلا أنت بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كمل)

اجمع وزن عادلا أنت
 بمعرفة
 ركب وزد عجمة
 فالوصف قد كمل
 فالجمع شرطه أن يكون
 على صيغة منتهى
 الجموع وهي صيغة
 مفاعل نحو مساجد
 ودرهم وغنائم أو
 مفاعيل نحو مصايح
 ومخاريب

بتثليث ميم كمال وألفه للاطلاق ثم منها ما هو مذكور بصريح الاسم ، ومنها ما هو مذكور بطريق
 الاشتقاق فاذا اجتمع في الاسم علتان من هذه التسع أو واحدة تقوم مقامهما صار حينئذ مشابهاً للفعل
 من جهة أن في الفعل فرعيتين عن الاسم إحداهما من جهة اللفظ وهي الاشتقاق فان الفعل مشتق من
 المصدر وثانيتها من جهة المعنى وهي الافادة فان الفعل لا بد له من فاعل والفاعل لا يكون إلا اسماً فاذا
 أشبه الاسم في ذلك كان مثله في امتناع ما يمتنع فيه من الجر والتنوين ثم التعريف والوصف علتان
 معنويتان وبقية العلل التسع لفظية (فالجمع شرطه) في كونه يمنع الصرف (أن يكون على صيغة منتهى
 الجموع) أي على صيغة تنتهي الجموع في الكلمات العربية اليها لأن جمع التكسير قد يجمع فاذا انتهى
 إلى هذه الصيغة لم يجر جمعه جمع تكسير بحال ، وذلك نحو كلب مفرد وجمعه أكلب وجمع أكلب
 أكالب بوزن مفاعل ولا يجوز أن يجمع مرة أخرى وكاسم جمعه أسماء وجمع أسماء أسامى بتشديد
 الياء بوزن مفاعيل إذ الحرف المشدد يقوم مقام حرفين وهي أي الصيغة التي تنتهي إليها جموع جمع
 التكسير (صيغة مفاعل) من كل جمع أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها حرفان أولهما مكسور لفظاً
 (نحو مساجد ودرهم وغنائم) أو تقديراً نحو دواب أصله دواب (أو) صيغة (مفاعيل) من كل جمع أوله
 مفتوح . وثالثه ألف بعدها ثلاثة أحرف أولها مكسور وثانيتها ساكن (نحو مصايح ومخاريب)
 وقد أفهم تمثيله أنه لا يشترط في الصيغة أن يكون أولها ميم وهو كذلك ، لأن الاعتبار موافقة
 مفاعل ومفاعيل في الهيئة والوزن لا في الحروف ، وقد يقال لهذا الجمع التناهي والجمع الذي
 لا نظيره في الأحاد أي لا مفرد عربي على وزنه وإذ اسمي بهذا الجمع كضاجر علما للضبع وهو وزن

لقبيلة امتنع صرفه نظرا إلى الأصل . وأما سراويل فليل منصرف والأصح منع صرفه فقال
 سبويه أعجمي حمل على موازنه في العربية وهو مصايح ، وقال المبرد هو عربي جمع سروالة
 تقديرا لتحقيقا لأن مدلول سروالة مدلول سراويل لأن كلا منهما اسم جنس وأما نحو
 ملائكة مما كانت فيه الهاء زائدة فمنصرف (وهذه العلة) يعني الجمع الذي لانظيره في الآحاد (هي
 العلة الأولى من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) أي فلا يحتاج معها إلى علة
 أخرى بل نستقل بمنع الصرف (وتقوم مقام العلتين) وإنما قام الجمع مقامهما لأن كونه جمعا بمنزلة
 علة واحدة وهي راجعة إلى المعنى وكنه على صيغة لانظير لها في الآحاد بمنزلة علة أخرى وهي راجعة إلى
 اللفظ ، ولهذا لو لحقته الهاء انصرف لشبهه بالمفرد حينئذ (وأما وزن الفعل) أي الوزن الذي يكون
 للفعل الماضي أو المضارع أو الأمر (فالمراد به إما أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل) بحيث
 لا يوجد في اللغة العربية اسم على ذلك الوزن إلا منقولاً من الفعل مجرداً من فاعله وذلك (كشمر
 بتشديد الميم) فإنه علم لفرس للحجاج بن يوسف منقول من شمر يشمر تشميماً إذا أسرع في المشي
 وفعل بتضعيف العين مختص بالفعل فهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل (وضرب) بالتخفيف
 والتشديد كما قاله الخيصى (بالبناء للفعول) إذا جعل علماً لشيء فإنه منقول من الفعل الذي هو
 ضرب يضرب ضرباً فهو غير منصرف للعلمية ووزن الفعل واحترز بقوله بالبناء للفعول عما هو
 بصيغة العلوم فإنه غير مختص بالفعل (وانطلق ونحوه من الأفعال الماضية البدئية بهمزة الوصل)
 فإنه (إذا سمي بشيء من ذلك) كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل لأن هذا الوزن لا يوجد في غير
 الفعل ومثله ما كان مبدوءاً ببناء المطاوعة نحو تقائل وتصالح فإنه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل قال
 الأزهري وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع ، واحترز المصنف بقوله على وزن خاص بالفعل
 عما إذا كان على وزن لا يختص بالفعل فإن كان الاسم به أولى لكونه غالباً فيه كالذي على وزن فاعل
 ككاهل علماً أو كان مستعملاً في الاسم والفعل على السواء كالذي على وزن فاعل بفتح العين كضرب
 وشجر أو وزن فاعل نحو جعفر ودحرج فإنه منصرف وإن كان الفعل به أولى بأن يكون غالباً فيه
 كأعمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثناة بينهما وبالذال المهملة وهو علم جعل على حجر السكل فهو
 ممنوع من الصرف لأنه موازن لضرب أمر من الضرب (أو يكون) الاسم (في أوله زيادة كزيادة
 الفعل) المضارع أي بأن يكون في أوله حرف من حروف نأيت فإن الفعل أولى بهذه الزيادة من
 الاسم لأنها في الفعل تدل على معنى وفي الاسم لاتدل على شيء وذلك نحو أفكل بفتح الهمزة والكاف
 وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة يقال أخذته الأفكل إذا أصابته رعدة فإن الهمزة فيه لاتدل على
 معنى وهي في موازنه من الفعل نحو أذهب دالة على التسكلم ، فلذا كان المقتتح بهذه الزيادة من الأفعال
 أصلاً للمقتتح بها من الأسماء (وهو) أي الاسم مع تلك الزيادة (مشاركاً للفعل في وزنه) بشرط كون
 الوزن لازماً باقياً في اللفظ على حاله الأصلية غير مخالف لطريقة الفهم وذلك (كأحمد) مبدوءاً
 بالهمزة (وزيد) مبدوءاً بالياء علمين على شخصين (وتغلب) مبدوءاً بالتاء علماً على قبيلة (ونرجس)
 مبدوءاً بالنون علماً على نبت فكل من هذه الأربعة غير منصرف للعلمية ووزن الفعل فإن لم يكن
 الوزن لازماً نحو امرئ علماً فإنه منصرف لأنه في الرفع نظيراً كتب ، وفي النصب نظيراً ذهب ، وفي
 الجر نظيراً ضرب فلم يلزم وزناً واحداً في الأحوال الثلاثة وإن لم يكن الوزن باقياً على حاله الأصلية
 فهو منصرف أيضاً نحو ورد وقيل ويبيع مبنيات للفعول لأنها لم تبق على حالتها الأصلية فإن أصلها
 فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الإدغام والإعلال فصارت صيغة رد بمنزلة قفل وصيغة قيل

وهذه العلة هي العلة
 الأولى من العلتين
 اللتين كل واحدة
 منهما تمنع الصرف
 وحدها وتقوم مقام
 العلتين وأما وزن
 الفعل فالمراد به إما أن
 يكون الاسم على وزن
 خاص بالفعل كشمر
 بتشديد الميم وضرب
 بالبناء للفعول وانطلق
 ونحوه من الأفعال
 الماضية البدئية
 بهمزة الوصل إذا سمي
 بشيء من ذلك أو
 يكون في أوله زيادة
 كزيادة الفعل وهو
 مشارك للفعل في وزنه
 كأحمد وزيد وتغلب
 ونرجس

ويصح بمنزلة ديك فوجب صرفها لذلك، والترجس، قال الفاكهي: هو بفتح أوله وكسر ما قبل آخره اه وقال في القاموس: والترجس بكسر النون وفتحها نافع شمه للزكام والصداع الباردن وأصله يعني غروقه متقوعا في الحليب ليلتين يطلى به ذكر العين في قيمه ويفعل فعلا عجيبا اه (وأما العدل) الذي يمنع الصرف (فهو خروج الاسم) أي تحويله (عن صيغته الأصلية) أي صيغته التي كان ينبغي أن يكون عليها إلى صيغة أخرى مع اتحاد المعنى والسادة والخروج عن الصيغة الأصلية (إما تحقيقا) بأن يدل دليل غير منع الصرف على خروجه عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى، وذلك في أنواع منها آخر بضم الهمزة وفتح الحاء في نحو مررت بنسوة أخر فأخر صفة لنسوة وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعدل والصفة وذلك لأنه جمع لأخرى أتى آخر بفتح الحاء بمعنى مغاير فكان حق جمع المؤنث أن يقال فيه الآخر بالالف واللام. وأما آخر بضم الهمزة وفتح الحاء فلا عدل فيه ولكنه ممنوع من الصرف للوصف ووزن الفعل، ومنها فعل في التوكيد وهي جمع وكتع وبصع وتبع فانها ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل لأنها معارف بنية الاضافة إلى ضمير المؤكد، ومنها سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه وكان مجردا من ال والاضافة نحو اعتكف في يوم الجمعة سحر فهو ممنوع من الصرف للعلمية والعدل لأنها معرفة معدولة عن السحر، ومنها فعال بفتح الفاء علما لمؤنث كحذام وقطام في لغة تميم فانهم يمنعون صرفه قال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة، وقال البرد للعلمية والتأنيث المعنوي كزينب وأهل الحجاز يبنونه على الكسر، وعلى ذلك قول الشاعر:

إذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام

ومنها أمس إذا أريد به اليوم الذي قبل يومك فان بنى تميم بمنعونه أيضا من الصرف للعلمية والعدل لأنه معدول عن أمس والحجاز يبنونه على الكسر مطلقا، ومنها موازن فعال بضم الفاء ومفعل بفتح الميم والعين (كأحاد) بضم الهمزة (وموحد) بفتح أوله وثالثة (وثناء) بضم أوله (ومثنى) بفتح أوله (وثلاث) بضم أوله (ومثلث) بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه (ورباع) بضم أوله (ومربع) بوزن مثلث والأربعة مسموعة باتفاق وما زاد عليها كالخمسة (وهكذا إلى العشرة) أي مع العشرة على الأصح وقول البخاري في صحيحه وأبي عبيدة إن العرب لا تتجاوز الأربعة اعتراضه بأن غيرها سمع ما لم يسمعها (فانها) أي الأمثلة المذكورة (معدولة عن ألفاظ العدد الأصول) من واحد إلى العشرة حال كونها (مكررة) فأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد وثناء ومثنى معدولان عن اثنين اثنين وهكذا والدليل على أن أصلها ذلك أن معناها يكرر دون لفظها والأصل فيما إذا كان المعنى مكررا أن يكون اللفظ أيضا مكررا فعلم أن أصلها لفظ مكرر واحد واحد واثنان اثنان وثلاثة ثلاثة وهكذا (فأصل جاء القوم أحاد) وإعرابه جاء فعل ماض القوم فاعل أحاد حال من القوم وعلامة نصبه فتح آخره ولم يبنون لأنه ممنوع من الصرف للصفة والعدل (جاءوا واحدا واحدا) أي متفرقين فعلا من واحد إلى أحاد تخفيفا للفظ (وأصل جاء القوم مثنى) وإعرابه كأعراب الذي قبله غير أن النصب في مثنى بفتحة مقننة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور (جاءوا اثنين اثنين وكذا في الباقي) فأصل جاءوا ثلاث جاءوا ثلاثة وهكذا (وإما) أن يكون الخروج عن الأصل (تقديرا) بأن لا يدل دليل غير منع الصرف على وجود العدل في ذلك الاسم إلا أنه لما وجد غير منصرف ولم يكن فيه إلا العلمية قدروا فيه العدل حفظا لقاعدتهم عن الانحراف وذلك (كالأعلام التي على وزن فعل) بضم أوله وفتح ثانيه (كعمر) ونحوه مما

وأما العدل فهو خروج الاسم عن صيغته الأصلية إما تحقيقا كأحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وهكذا إلى العشرة فانها معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة فأصل جاء القوم أحاد جاءوا واحدا واحدا وأصل جاء القوم مثنى جاءوا اثنين اثنين وكذا في الباقي وأما تقديرا كالأعلام التي على وزن فعل كعمر

ليس بصفة في الأصل (وزفر) علم على الامام أبي خالد زفر من هذيل الكوفي صاحب أبي حنيفة مات
رحمه الله سنة خمسين ومائة (وزحل) علم على كوكب في السماء السابعة، سمي بذلك لأنه زحل أي بعد
(فإنها لما سمعت) أي الأعلام المذكورة ونحوها مما جاء من الأعلام على وزنها كجمع وقزح
وجشم (ممنوعة من الصرف) وجملة ما سمع من العرب من الأعلام المعدولة تقديرا أربعة عشر
الثلاثة المذكورة وجمع وقزح وجشم ومضر وعصم ومجا ودلف وهبل وبلغ وقثم وثعل وكالها
معدولة عن فاعل إلا الأخير فإنه معدول عن أفعل فهذه الأسماء التي سمعت أي نطقت بها العرب غير
منصرفة (وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية) وهي لا تستقل بمنع الصرف وأمكن العدل دون
غيره (قدروا فيها العدل) لأن الغالب في الأعلام النقل مع أن ضيغة فعل قد كثرت فيها العدل كزفر
معدول عن غادر وفسق معدول عن فاسق (وأما معدولة) عن فاعل غالبا فعمر (عن عامر و)
زفر (عن زافرو) زحل (عن زاحل) لأن عامرا وزافرا وزاحلا ثابتة في الأحاد النكرات بخلاف
عمر وزفر وزحل (وأما التانيث) المانع من الصرف (فهو على ثلاثة أقسام) الأول (تانيث
بالألف) أي المقصورة نحو حبلى أو الممدودة نحو صحراء (و) الثاني (تانيث بالتاء) المشناة من
فوق نحو حمزة وطلحة (و) الثالث (تانيث بالمعنى) نحو زينب وسعاد وقد يجتمع التانيث باللفظ
والمعنى في كلمة واحدة نحو فاطمة (فالتانيث بالألف يمنع الصرف) أي يستقل بمنع صرف ما هي فيه
(مطلقا) أي سواء كان نكرة أم معرفة مفردا أم جمعا اسما أم صفة (سواء كانت الألف مقصورة
كحبلى ومرضى وذكري) بلا همز بعد الألف فتقول في إعراب نحو مررت بحبلى، بحبلى جار ومجرور
وحبلى مجرور بالباء وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع
له من الصرف علة تقوم مقام علتين وهي ألف التانيث المقصورة (أو كانت ممدودة كصحراء وحمراء
وزكرياء) بهمزة بعد الألف فتقول في إعراب نحو مررت بصحراء جار ومجرور الباء حرف جر صحراء
مجرور بالباء وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من
الصرف علة تقوم مقام علتين وهي ألف التانيث الممدودة وإنما مثل المصنف للتانيث بالألف بأمثلة
متعددة للإشارة إلى أنها تمنع صرف ما هي فيه نكرة كان كذكري وحمراء أو معرفة كزكرياء أم
مفردا كهذه الأمثلة أو جمعا كمرضى اسما كما تقدم أو صفة كحبلى ومن المؤنث بالألف المقصورة رضوى
بتثنية الراء جبل بالمدينة الشريفة، وبالألف الممدودة أسماء لأن أصله كما قال سيبويه وصا بالواو وزعم
الفراء أنه جمع اسم فمنعه إذا كان علما لمؤنث للعلمية والتانيث المعنوي وإن كان علما لمذكر للعلمية
والتانيث الأصلي نظرا لكونه منقولا عنه ومن ذلك ما ذكره المصنف بقوله (وأشياء) وإنما أخرها
عما قبلها للخلاف فيها وما ذكره من إلحاقها بالمؤنث بالألف هو مذهب سيبويه لأن أصلها شيء
كحمراء كرهوا اجتماع هزتين بينهما ألف فنقلوا اللام وهي الهمزة الأولى إلى محل الفاء فقالوا أشياء
بزنة لفاء (وهذه العلة) يعني بذلك التانيث بالألف المتصورة أو الممدودة (هي العلة الثانية من
العتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) فلا تحتاج معها إلى علة أخرى بل تستقل
بمنع الصرف (فتقوم مقام العلتين) وذلك لأنها في نفسها علة لفظية ولزومها لما هي فيه بحيث
لا يصح حذفها منه بحال بمنزلة علة أخرى معنوية بخلاف تاء التانيث فإنها معرضة للزوال لأنها لم
توضع إلا للفرق بين المذكر والمؤنث ولهذا اشترط لمنع الصرف معها العلمية لأجل أن تنزى (وأما
التانيث بالتاء) ويقال له التانيث اللفظي (فيمنع الصرف) لما هي فيه (مع العلمية) أي إذا
كان الاسم الذي دخلت عليه علما ليصير التانيث حينئذ لازما لأنه بدون العلمية في معرض الزوال

وزفر وزحل
فإنها لما سمعت ممنوعة
من الصرف وليس
فيها علة ظاهرة غير
العلمية قدروا فيها
العدل وأنها معدولة
عن عامر وعن زافر
وعن زاحل . وأما
التانيث فهو على ثلاثة
أقسام تانيث بالألف
وتانيث بالتاء وتانيث
بالمعنى فالتانيث بالألف
يمنع الصرف مطلقا
سواء كانت الألف
مقصورة كحبلى
ومرضى وذكري أو
كانت ممدودة كصحراء
وحمراء وزكرياء
وأشياء. وهذه العلة هي
العلة الثانية من
العتين اللتين كل
واحدة منهما تمنع
الصرف وحدها فتقوم
مقام العلتين . وأما
التانيث بالتاء فيمنع
الصرف مع العلمية

فلا يقوى على منع الصرف فاشتراط العالمية فيه لتحصيله عن الزوال حتى لو سمي به مذكر لم تزل
 التاء نحو حمزة وقائمة في قولك مررت بامرأة قائمة منصرف وان كان فيه الصفة والتأنيث لأن تأنيثه
 معرض للزوال لأنك لو وصفت به مذكرا تقول مررت برجل قائم (سواء كان) أي ماهو مؤنث
 بالتاء (علما لمذكر كطلحة أو مؤنث كفاطمة) سواء كان متحرك الوسط أم ساكنا زائدا على
 ثلاثة أحرف أو غير زائد عليها (وأما التأنيث المعنوي) وهو كون الاسم موضوعا لمؤنث خاليا
 عن إحدى علامات التأنيث الثلاث، وهي التاء وألف التأنيث الممدودة وألف التأنيث المقصورة
 (فهو كالتأنيث بالتاء) في اشتراط العالمية فيه ولهذا قال (فيمنع) بفتح الياء: أي يمنع الاسم
 الصرف (مع العالمية) لأنها تحصن تأنيثه عن الزوال (لكن) لا يصير منع صرفه واجبا إلا
 بشرط أن يكون الاسم زائدا على ثلاثة أحرف كسعاد) بضم أوله علما لامرأة ومثله زينب ومريم
 لقيام الحرف الرابع مقام التاء (أو ثلاثيا محرك الوسط كسقر) علما للطبقة من طباق جهنم واشتقاقه
 من الساقور وهو الحر ومثلها لظي فإنه ممنوع من الصرف للعالمية والتأنيث المعنوي لأن تحرك الوسط
 قائم مقام الحرف الرابع فنقل الاسم فوجب منع صرفه بخلاف ساكن الوسط كهند فإن سكونه يوجب
 الخفة فيزول بذلك أحد السببين فلذلك لم يجب منع صرفه (أو) ثلاثيا ساكن الوسط (أعجميا)
 (كجور) بضم الجيم وسكون الواو اسم بلد بفارس لحصول الثقل بالعجمة في لسان العرب (أو)
 ثلاثيا ساكن الوسط (منقولا من المذكر إلى المؤنث كما إذا سميت امرأة يزيد) فإنه ينقله إلى المؤنث
 حصل له نقل عادل خفة اللفظ فمنع من الصرف (فإن لم يكن شيء من ذلك) بأن كان مؤنثا معنويا
 ثلاثيا ساكن الوسط غير أعجمي ولا منقولا من المذكر بأن كان في الأصل مؤنثا (كهند ودعد جاز
 الصرف) نظرا إلى خفة اللفظ بالسكون فقاوم ثقل إحدى العلتين (و) جاز (تركة) نظرا لوجود
 العلتين العالمية والتأنيث (وهو) أي ترك الصرف (الأحسن) عند الجمهور تحاشيا عن إلغاء
 العلتين وإن كان المؤنث المعنوي ثنائيا كيد علما جاز فيه الوجهان أيضا والمنع أرجح وإذا سمي
 مذكرا بمؤنث الأصل فإن كان ثلاثيا صرف سواء كان ساكن الوسط أم متحركه كعين وقدم علمين
 منقولين من اسم الجارحين وإن كان زائدا على الثلاثة كزينب منع، وأما أسماء القبائل والبلدان التي
 لا يظهر فيها سبب سوى العالمية فمنها ما سمع عدم انصرافه ومنها ما سمع انصرافه ومنها ما سمع فيه الأمران
 ومنها ما لم يسمع فيه شيء فعدم الانصراف باعتبار أنها اسم القبيلة أو القرية أو البقعة والانصراف
 باعتبار أنها اسم الحي أو المكان (وأما التعريف) المعتبر في منع الصرف (فالمراد به) هنا (العالمية)
 لأن تعريف المضمرات وأسماء الإشارة والموصولات لا يوجد إلا في المبنيات ومنع الصرف من أحكام
 المعربات والتعريف بأل والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا أو في حكمه فلا يتصور حينئذ كونها
 سببا لمنع الصرف فلم يبق إلا التعريف بالعالمية (و) تمنع (أي العالمية) (الصرف) إذا اجتمعت
 في اسم (مع وزن الفعل كأحمد ويزيد) فكل منهما في نحو مررت بأحمد ويزيد مجرور بالفتحة
 نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمنع له من الصرف علتان فرعيتان وهما العالمية ووزن
 الفعل (ومع العدل كعمر وزفر) فكل منهما في نحو مررت بعمر وزفر مجرور بالفتحة نيابة عن
 الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعالمية والعدل (ومع التأنيث) بغير الألف كالتقدم بيان ذلك (ومع
 التركيب المزجي) بل تتعين معه كما سيأتي (ومع الألف والنون كعثمان) فتقول في نحو مررت بعثمان
 عثمان مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعالمية وزيادة الألف
 والنون (ومع العجمة) بل تتعين معها (كما سيأتي) بيان ذلك، وأما الصفة فلا تمنع العالمية الصرف معها

سواء كان علما لمذكر
 كطلحة أو لمؤنث
 كفاطمة وأما التأنيث
 المعنوي فهو كالتأنيث
 بالتاء فيمنع مع العالمية
 لكن بشرط أن
 يكون الاسم زائدا
 على ثلاثة أحرف كسعاد
 أو ثلاثيا محرك الوسط
 كسقر أو أعجميا
 كجور أو منقولا من
 المذكر إلى المؤنث كما
 إذا سميت امرأة يزيد
 فإن لم يكن شيء من
 ذلك كهند ودعد جاز
 الصرف وتركة وهو
 الأحسن وأما التعريف
 فالمراد به العالمية وتمنع
 الصرف مع وزن الفعل
 كأحمد ويزيد ومع
 العدل كعمر وزفر ومع
 التأنيث ومع التركيب
 المزجي ومع الألف
 والنون كعثمان ومع
 العجمة كما سيأتي

لأنهما لا يجتمعان لما بينهما من التضاد لأن الصفة لا تكون إلا نكرة كأحمر وسكران (وأما التركيب) المعبر في منع الصرف (فالمراد به التركيب المزجي) وهو جعل اسمين اسما واحدا منزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث فخرج التركيب الإضافي كأمري القيس وعبد الله ونحوهما لأن الإضافة تجعل غير المنصرف منصرفا فلا تصلح سببا لمنع الصرف والتركيب الاسنادي كتأبط شرا وشاب قرناها لأن الأعلام المشتملة على الاسناد من قبيل الميديات على الأصح ولهذا يحكى اللفظ على ما كان عليه قبل العلمية . ثم قيد المصنف التركيب المزجي الذي يصلح أن يكون علة لمنع الصرف بقوله (المختوم بغيرويه) وذلك (كعبلك) علما على بلدة مركب من بعل وهو ضم وبك اسم صاحب هذه البلدة ثم جعل اسما واحدا ممنوعا من الصرف العلمية والتركيب المزجي (وحضرموت) وهو علم لقطر من اليمن مركب من حضر وموت ثم جعل اسما واحدا ممنوعا من الصرف العلمية والتركيب ويكون الاعراب على الجزء الأخير منه ، وأما الجزء الأول فيفتح آخره إذا لم يكن معتلا ولا نونا كالمثاليين المذكورين فإن كان آخره معتلا كعمديكرب أو نونا كباذنجانة فيسكن فيهما وقد سمع في المركب المزجي الغير المختوم بويه لغتان أخريان بناء الجزءين على الفتح وإضافة الأول للثاني فيعرب الأول بحسب العوامل ويجر الثاني بالإضافة مصروفا ما لم يكن فيه مانع آخر كالعجمة في رامهرمز فيمتنع ، وأما المركب المزجي المختوم بويه كسيبويه فإنه مبني على الكسر على الأشهر ويجوز منع صرفه لأنه قد سمع ، ويجوز إضافة الجزء الأول منه للثاني فيعرب الأول بحسب العوامل ويبني الثاني لأنه اسم صوت والمحدثون يقولون في حمويه ونظويه ودرستويه وحضرويه بسكون الواو وضم ما قبلها وفتح ما بعدها وبالتاء ممنوعا من الصرف وهو الموافق للغة الفارسية .

وأما التركيب فالمراد به التركيب المزجي المختوم بغيرويه كعبلك وحضرموت ولا يمنع الصرف إلا مع العلمية . وأما الألف والنون الزائدتان فيمنعان الصرف مع العلمية كعمران وعثمان ومع الصفة

(نبيه) الحق الفا كهى بالمختوم بويه ماركب من الأعداد خمسة عشر والظروف نحو هو يأنبنا صباح مساء والأحوال نحو جارى بيت بيت فإن ذلك كله من قبيل الميديات أيضا : أى فإن سمي بشيء من ذلك بقى على حاله مبني . قال ابن علقم : إذا سمي بشيء من ذلك فإنه يلزم عند سيبويه فكه واعرابه اعراب المتضامين وأجاز غيره بقاءه على تركيبه مبني . قيل وهو أحسن وقيل بل واجب وأجاز بعضهم منع صرفه انتهى (ولا يمنع) أى التركيب المذكور (الصرف الإمع العلمية) لأنه معها لازم فيقوى على منع الصرف ، بخلاف ما إذا لم يكن معها فهو في معرض الزوال فلا يكون معتبرا (وأما الألف والنون الزائدتان) لزيادتهما على أصل بنية الكلمة وقيل لكونهما من حروف الزيادة (فيمنعان) الاسم (الصرف مع العلمية) لتحقق شبههما حينئذ بالتأنيث من حيث امتناع دخول تاء التأنيث عليهما بخلاف ما إذا لم يكن الاسم علما نحو سعدان اسم لثبت ومرجان اسم لصغار اللؤلؤ كما في التاموس فإنه لا يمنع دخول التاء عليه ، فيقال فيه سعدانة ومرجانة وإذا دخلت مؤنثا التاء بعدته عن شبه النعل فينصرف . ثم مثل لما لا ينصرف من ذلك بقوله (كعمران وعثمان) أشار بالمثاليين المذكورين إلى أن زيادة الألف والنون في الأعلام لا تختص بوزن فعلان بفتح الفاء بل تكون فيها وفي غيرها مما هو مضموم الأول أو مكسوره بخلاف الصفة فإن زيادة الألف والنون تختص منها بما هو بوزن فعلان بفتح الفاء كما سيأتي وحينئذ سيكون نحو عمران وعثمان ممنوعين من الصرف العلمية وزيادة الألف والنون وعلامة زيادتهما أن يكون قبلهما أكثر من حرفين كهذه الأمثلة الثلاثة فإن كان قبلهما حرفان تأنيها مضعف فلك اعتباران إن قدرت أصالة التضعيف فزائدتان والاسم المضعف ممنوع من الصرف أو زيادته فالتون أصلية والاسم المضعف منصرف وذلك كحسان إن جعلته من الحسن فوزنه فعلان فلا ينصرف وإن جعلته من الحسن فوزنه فعال فينصرف وكذا حيان إن جعلته من الحياة فلا ينصرف أو من الحين : أى من الهلاك انصرف (و) بمنعان الصرف (مع الصفة)

بشرط أن يكون يوزن فعلان بفتح الفاء وأن لاتقبل تاء التأنيث إما لأنه لامؤنث له كرحمن لاسمه تعالى أو لأن مؤنثه فعلى (كسكران) وعطشان فان مؤنثه سكرى وعطشى وبنو أسد تؤنث باب سكران بالتاء فيقولون سكرانه وعطشانه فينصرف وهو قبيح (وأما العجمة) المانعة من الصرف (فالمراد بها أن تسكون الكلمة من أوضاع) غير العرب بأن تسكون من الأوضاع (العجمية) سواء كانت من أوضاع الفرس أو الروم أو الهند أو الأفرنج أو الحبشة أو البربر أو غير ذلك وتعرف عجمة الكلمة بنقل الأثمة لها وبخروجها عن أوزان الأسماء العربية نحو إبريسم ، فان مثل هذا الوزن غير مستعمل في اللسان العربي وبأن يجتمع فيها من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب : كالجيم والصاد نحو صولجان ، أو الجيم والقاف نحو منجنيق ، أو الجيم والكاف نحو سكرجة ، أو تكون فيه السين والذال نحو ساذج وأستاذ ، أو يكون في أوله نون بعدها راء نحو زرجس ، أو آخره زاي قبلها دال نحو مهندز لأن ذلك لا يكون في كلمة عربية أو بأن يكون عاريا من حروف الذلاقة وهو خماسي أو رباعي ، وحروف الذلاقة ستة : وهي الفاء والراء والميم والنون واللام والباء يجتمعها قولك مر بنفل (كأبراهيم وإسماعيل وإسحق) فانها ممنوعة من الصرف للعامة والعجمة (وجميع) بالرفع مبتدأ (أسماء الأنبياء) صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين (أعجمية) بالرفع خبر المبتدأ ، وإمما كانت جميع أسماء الأنبياء أعجمية لأنها من أوضاع غير العرب (إلا أربعة) منها ، وهم (محمد وصالح وشعيب وهود صلى الله) وسلم (عليهم أجمعين) فان هذه الأربعة عربية ولهذا صرفت وألحق بهذا في الصرف نوح ولوط وشيث لحقتها كما سيأتي ، ويجمعها قولك صن شمله ، ونظامها من قال :

ألا إن أسماء النبيين سبعة لها الصر ، في إعراب من يتشد

فشيث ونوح ثم هود وصالح شعيب ولوط والبي محمد

وشمل قوله وجميع أسماء الأنبياء أعجمية موسى فيسكون ممنوعا من الصرف للعامة والعجمة وآدم فيكون أعجميا كآزر على وزن فاعل تكلم ، وبه جزم الزمخشري في الكشاف ، رذهب في الفصل إلى أنه عربي على وزن أفعل والمانع له من الصرف العامة ووزن الفعل . واختلاف في عزيز فقال في الكشاف في الكلام على قوله تعالى - عزيز ابن الله - من لم ينونه جعله غير منصرف للعامة والعجمة ومن صرفه جعله عربيا وحكى السمين في البص قولين على أنه علم منقول من فعل مضارع والثاني أنه اسم أعجمي وأل فيه زائدة ، وذكر بعضهم أن أسماء الملائكة ممنوعة من الصرف إلا أربعة مالك ورضوان ومنكر ونكير ، ومن الأعلام العجمية فرعون وقارون وهامان وبأجوج ومأجوج على قراءة من قرأها بغير همز وهو من عدا عاصما من القراء السبعة وعلى قراءة عاصم بالهمز يكونان عربيين لاشتقاقهما حيثئذ من أوج الحر وهو توقده وشدته ولكنهما غير منصرفين أيضا في قراءته للعامة والتأنيث لأنهما جعلتا اسمين للقبيلتين (ويشترط) فيها أي في كون العجمة مؤنثة في منع الصرف أمران أحدهما (أن يكون الاسم) الذي فيه العجمة (علما في العجمية) أي بأن تسكون العجمة متحقة في ضمن العلم في لغة العجم إما حقيقة كأبراهيم أو حكما بأن نقلته العرب من لغة العجم إلى العامة من غير تصرف فيه قبل النقل كقائلون فإنه كان في لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد سمي به نافع رواية عيسى لجودة قراءته قبل أن تتصرف فيه العرب فكانه كان علما في اللغة العجمية (ولذلك) أي لاشتراط كون الاسم الأعجمي علما في العجمية (صرف لجام) وهو اسم لآلة تجعل في فم الفرس (ونحوه) مما هو اسم جنس أعجمي لأنه لعدم علميته في العجمية تصرف فيه العرب بالإضافة والتعريف بالحق لوجعل علما لشخص لكان منصرفا لعدم علميته في العجمية واستعملته

كسكران ، وأما العجمة فالمراد بها أن تكون الكلمة من أوضاع العجمية كأبراهيم وإسماعيل وإسحق وجميع أسماء الأنبياء أعجمية إلا أربعة محمد وصالح وشعيب وهود صلى الله عليهم أجمعين ، ويشترط فيها أن يكون الاسم علما في العجمية ولذلك صرف لجام ونحوه

العرب غير علم في ابتداء النقل فعلميته طارئة بعد النقل ، ومما ذكرته يعلم أن شرط تأثير العجمة في منع الصرف أن تستعمله العرب من ابتداء نقله إلى لغتها علما ، وإن كان غير علم في انعجية وهذا هو الذي مشى عليه الشاويين وأصحابه ونسبه بعضهم إلى الجمهور ورجحه الفاكهي وابن عنقاء وكلام المصنف يوصي إلى اشتراط أن تكون العجم استعملته علما فنقلته العرب كذلك إلى كلامها بلا تصرف ، وقد قيل إنه ظاهر كلام سيبويه وعليه فقالون وبنادار مصروفان لأنهما اسما جنس في لغة العجم ، وعلى الأول ممنوعان لأن العرب لم تستعملهما إلا علمين (و) ثانيهما (أن يكون زائدا على الثلاثة) أي على ثلاثة أحرف كإبراهيم لأن الاسم يصير حينئذ ثقيلًا ، فلو لم يكن زائدا على ذلك لم يمنع لأن خفته حينئذ تعارض أحد السببين (ولذلك صرف نوح ولوط) مع أن كلامهما اسم أعجمي استعملته العرب بعد نقله إلى لغتها علما وإنما وجب صرفهما لأن العجمة سبب ضعيف غير محققة الوجود في الاسم فلم يجز اعتبارها مع خفة الاسم وكالزائد على الثلاثة الثلاثي المحرك الوسط عند ابن الحاجب كشرع علم حصن في ديار بكر وكلام أكثر النحاة يأباه لأن العجمة سبب ضعيف فلا تؤثر في الثلاثي مطلقا لأن الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على الطول (وأما الصفة) المعتبرة في منع الصرف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود كأحمر فإنه دال على ذات باعتبار المعنى المقصود منها وهو الحمرة ، وشرطها في منع الصرف أن تكون أصلية فيما هي فيه بأن لم تستعمل إلاوصفا كثنى وثلاث أو تكون ثابتة له في أصل الوضع سواء كانت باقية فيه كأفضل وسكران أم لا كأدهم وأسود وأبطح وأجرع ، فإنها في الأصل صفات لكل ما فيه دهما أو سواد أو انبطاح وهو الاتساع أو جرع وهو الاستواء ثم اختصت بالقيود والحية والسكان المتسع والمكان المستوي ذي الرمل الذي لا يفت شينا وغلبت عليها الاسمية فيجب منعها ، وإن كانت اسما نظرا إلى أصلها بخلاف ماوضع اسما وعرضت فيه الوصفية كرجل أرب أي ذليل وممرت بنسوة أربع فيجب صرفه (قمتنع) أي الصفة (الصرف مع ثلاثة أشياء) الأول مع (العدل كما تقدم في مثنى) المعدول عن اثنين اثنين (وثلاث) المعدول عن ثلاثة ثلاثة فهما ممنوعان من الصرف للعدل عن العدد المكرر والصفة الأصلية ، لأن هذا المكرر لم يستعمل إلاوصفا فالوصفية لازمة له (و) الثاني (مع الألف والنون) الزائدين (بشرط أن تكون الصفة على وزن فعلان بفتح الفاء) لأن مضموم الفاء من الصفات كعريان مؤثته عريانة بدخول التاء فيكون منصرفا قطعا ومكسور الفاء لم يوجد في الصفات (ولا يصحكون مؤثته) أي فعلان (على وزن فعلانة) لتحقق مشابهة الألف والنون لألقى التأنيث حينئذ سواء كان مؤثته على فعلي (نحو سكران فإن مؤثته سكري) لا سكرانة أولم يكن له مؤثت أصلا نحو رحمن فإنه ممنوع من الصرف للصفة وزيادة الألف والنون وإن لم يكن له مؤثت على فعلي لأن وجود فعلي ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات (ونحو ندمان) منصرف بلاخلاف (لأن مؤثته ندمانة) بالتاء (إن كان) ندمان بمعنى نديم (من النادمة) في الشراب ، وفي القاموس: نادمه ندامة ونداما جالسه على الشراب ، وأما إذا كان بمعنى النادم من الندم فغير منصرف اتفاقا لوجود الشرط لأن مؤثته حينئذ ندمي لاندمانة (و) الثالث (مع وزن الفعل بشرط أن تكون) الصفة (على وزن أفعل) غالبا كأفضل وأبطح وأعمى أو بوزن أفعل قليلا كأفضل وأجمل مصفران فإنهما بوزن أبطح مضارع يبطر (وأن لا يكون مؤثته) بالتاء إما لأنه لا مؤثت له أصلا كما كمر لعظيم الكسرة وهي رأس الذكر وأدرلمن بخصيته انتفاخ أوله مؤثت على فعلي بضم أوله نحو أفضل فإن مؤثته فضلى أو على فعلاء بفتح أوله (نحو أحمر) فإنه غير منصرف

وأن يكون زائدا على الثلاثة ولذلك صرف نوح ولوط ، وأما الصفة قمتنع الصرف مع ثلاثة أشياء العدل كما تقدم في مثنى وثلاث ومع الألف والنون بشرط أن تكون الصفة على وزن فعلان بفتح الفاء ولا يكون مؤثته على وزن فعلانة نحو سكران فإن مؤثته سكري ونحو ندمان منصرف لأن مؤثته ندمانة إن كان من النادمة ومع وزن الفعل بشرط أن تكون على وزن أفعل وأن لا يكون مؤثته التاء نحو أحمر

للصفة ووزن الفعل (فإن مؤنثه حمراء) بهمزة ممدودة (ونحو أرمل منصرف) خلافا للأخفش (لأن مؤنثه) يقبل تاء التأنيث فيقال فيه (أرملة) وهي من لازوج لها وقد نطلق على المحتاجة كما يفيد قول القاموس ورجل أرمل وامرأة أرملة محتاجة أو مسكينة انتهى (ويجوز صرف غير المنصرف) أي جعله في حكم المنصرف بإدخال الكسرة والتنوين عليه لاجعله منصرفا حقيقة لأن ما لا ينصرف هو ما فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما وإدخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما (للتناسب) أي لتحصل المناسبة بينه وبين المنصرف عند اجتماعهما فإن رعاية المناسبة في الكلمات أمر مهم عندهم (كقراءة نافع سلاسا) بالتنوين لمصاحبه المنصرف الذي هو أغللا وسعيرا (وقواريرا قواريرا) بتنوينهما، صرف الثاني منهما لمصاحبه للأول، وصرف الأول لأنه آخر الآية فصرف ليوقف عليه بقلب تنوينه ألفا كما في آخر سائر الآيات، وأجاز أبو البقاء في نصب الأول وجهين: أحدهما أن يكون خبرا لكان. والثاني أن يكون حالا فكان تامة (وللضرورة) أي لضرورة وزن الشعر إما بأن لا يستقيم الوزن إلا بالتنوين كما في قول الشاعر:

ويوم دخلت الحدر حدر عنيزة فقالت لك الويلات إنك مرجلي

أو يستقيم لكن يحصل بمنعه زحاف يخرج عن السلامة كقوله:

أعد ذكر نعمان لنا إن ذكره هو المسك ما كررته ينضوع

فإن نعمان لو فتحت نونه من غير تنوين لاستقام الوزن لكن يحصل به زحاف.

(تنبيه) يجوز للضرورة منع المصروف على الأصح أي جعله بصورة الممنوع في حذف التنوين ونحوه لأمّنه حقيقة لاتفاء المانع وأجاز قوم منع المصروف مطلقا. قال الأخفش وكأنها لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليه في الشعر ففرت ألسنتهم عليه.

باب النكرة والمعرفة

قدم المصنف النكرة لأنها أصل المعرفة على ما قاله النحاة وعكس ذلك في الحاجبية والتسهيل فقدما المعارف (الاسم) بحسب التعريف والتنكير (ضربان أحدهما النكرة وهي الأصل) على ما عليه سيبويه والجمهور وهو الأصح لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ولأنها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج (وهي كل اسم شائع في) جميع أفراد (جنسه) الشامل له ولغيره بمعنى أنه يصلح إطلاقه على كل فرد منها (لا يختص به واحد) من أفراد جنسه (دون آخر) وذلك (كرجل) فإنه شائع في جنس الرجال لأنه يصدق على كل ذكر بالغ من بني آدم إذ لا يختص لفظ رجل بواحد من أفراد الرجال دون الآخر (وفرس) فإنه شائع في جنس الخيل لا يختص لفظه بواحد منها (وكتاب) فإنه شائع في جنس الكتب لا يختص لفظه بواحد من أفراد جنسه دون الآخر، فكل من الثلاثة صادق على كل فرد من أفراد جنسه لا على سبيل الشمول بل على سبيل البندل: يعني أنها تصدق على كل واحد بدلا من الآخر لا أنها تصدق على الجميع دفعة واحدة، ولا يشترط في النكرة كثرة الأفراد للدرجة تحتها كما يوهمه تمثيل المصنف بل الشرط أن يكون وضعها على الشبوع سواء كان لها أفراد في الخارج كالأمثلة الثلاثة أو لم يكن منها إلا فرد واحد كشمس وقمر فإنهما نكرتان لأنهما من باب الكلّي الذي لم يوجد منه إلا فرد واحد لكن لفظهما صالح لتناول أفراد كثيرة ولهذا جمعا في قول الشاعر: ما للشموس ثقلها الأغصان * وقول الآخر: وجوههم كأنها أقمار * وأيضا فباعبار تجدد الشمس كل يوم والقمر في كل شهر كأن أفرادها تعددت وإن كانت حقيقتهم واحدة (وتقريبها) أي النكرة والمراد تقريبا حدها

فإن مؤنثه حمراء ونحو
أرمل منصرف لأن
مؤنثه أرملة ويجوز
صرف غير المنصرف
للتناسب كقراءة نافع
سلاسا وقواريرا
قواريرا وللضرورة
(باب النكرة والمعرفة)
الاسم ضربان أحدهما
النكرة وهي الأصل
وهي كل اسم شائع في
جنسه لا يختص به
واحد دون آخر كرجل
وفرس وكتاب وتقريبها

(إلى الفهم) أي فهم المبتدئ (أن يقال النكرة كل) بالرفع خبر النكرة (ما) أي كل اسم موصوف بكونه (صالح) بفتح اللام وضمها (دخول الألف واللام) المؤثرين للتعريف (عليه) في فصيح الكلام ومثل ذلك أم في لغة حمير وذلك (كرجل وامرأة وثوب) فإن كلا منها صالح لدخول الألف واللام عليه بأن يقال الرجل والمرأة والثوب (أوكل ما وقع موقع ما يصلح دخول الألف واللام) المؤثرين للتعريف (عليه) وذلك (كذئ) في نحو مررت بذئ مال ورأيت ذامال وجاءني ذومال فإن هذا الاسم لا يقبل الألف واللام لسكنه وقع موقع شيء يقبل ذلك لأنه كما قال المصنف (بمعنى صاحب) وصاحب يقبلها وكذلك من في نحو رأيت من هو صاحب لك وقعت موقع إنسان وهو يقبل الألف واللام كالإنسان فذو ومن نكرتان لوقوعهما موقع ما يقبل الألف واللام المعرفة بخرج ما لا يصلح دخول الألف واللام عليه كزيد وعمرو وبكر أو يصلح ولكن لا تؤثر فيه تعريفا كفضل وحرث وعباس وحسن أعلما فإن آل إذا دخلت عليه كالفضل والحرث والعباس والحسن لاتفيده تعريفا فلا يكون نكرة عند حذفها وكذا الأسماء المتوعدة في الإبهام وأسماء الناعلين والمفعولين فإن آل وإن صلح دخولها عليه لكنها باقية على الإبهام فلانقيدها تعريفا وخرج بفصيح الكلام ما دخلت عليه الألف واللام من المعارف مثل يزيد في قول الشاعر :

رأيت الوليد بن يزيد مباركا شديدا بأعباء الخلافة كاهله

ومن علامات النكرة أيضا دخول رب عليها كرب شيخ رويت عنه ومنه قبولها لكم أو كآين الخبريتين نحو - وكم من قرية - وكآين من دابة ، ووقوعها حالا أو تمييزا بلا تأويل واسما أو خبرا للالنافية للجنس وهي أقسام متفاوتة الرتبة فأنكر النكرات معانوم لشموله للوجود والمعدوم ثم شيء وموجود ثم متجزئ وحادث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذورجلين ثم إنسان ثم ذكر ثم بالغ ثم رجل (والضرب الثاني المعرفة) وهو ما وضع يستعمل في واحد بعينه (وهي) في هذا الكتاب (سنة أنواع) وزاد بعضهم سابعا وهو المنادى النكرة المقصودة كيارجل وتعريفه بالتصد إليه ثم هذه الأنواع متفاوتة في التعريف كالنكرات (المضمر) ويقال له الضمير أيضا من أضمرت الشيء إذا أخفيته وسترته فاطلاقه حيثئذ على البارز مجاز والتعبير بالمضمر والضمير للبصريين ، والكوفيون يقولون الكناية والمكنى لأنه ليس بصريح والكناية تقابل الصريح . قال الشاعر :

فصرح بما هوى ودعنى من الكنى فلا خير في اللذات من دونها ستر

(وهو أعرفها) عند الجمهور وأعرف أنواعه ضمير التكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب (ثم العلم) يلي المضمر (ثم) اسم (الإشارة) ومثله المنادى المقصود عند من عدده منها ومن لم يعدده منها نظر لكونه داخلا في المحلى بالبناء على أن تعريفه بأل مقدر (ثم) اسم (الموصول ثم المعرفة بالأداة والسادس) من المعارف (ما) أي الاسم النكرة الذي (أضيف إلى واحد منها) أي هذه الخمسة إضافة تفيده تعريفا كغلام زيد وغلام هذا وغلام الذي في الدار وغلام الرجل بخرج ما لاتفيده الإضافة تعريفا كأسماء الناعلين والمفعولين والاسم المتوغل في الإبهام كغير ومثل لأنه لا يتعرف بالاضافة (وهو) بحسب التعريف غير متأخر عنها في الرتبة بل هو (في رتبة ما أضيف إليه) فالمضاف إلى العلم في رتبة العلم والمضاف إلى اسم الإشارة في رتبة اسم الإشارة وهكذا (إلا الاسم المضاف إلى الضمير) كغلامى (فانه) ليس في رتبة الضمير بل هو (في رتبة العلم) لأنه لو كان في رتبة الضمير لمصاح مررت يزيد صاحبك لأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل هي مساوية

إلى الفهم أن يقال :
النكرة كل ما صلح
دخول الألف واللام
عليه كرجل
وامرأة وثوب أو كل
ما وقع موقع ما يصلح
دخول الألف واللام
عليه كذئ بمعنى
صاحب . والضرب الثاني
المعرفة وهي ستة أنواع
المضمر وهو أعرفها ثم
العلم ثم الإشارة ثم
الموصول ثم المعرفة
بالأداة والسادس
ما أضيف إلى واحد منها
وهو في رتبة ما أضيف
إليه إلا الاسم المضاف
إلى الضمير فانه في رتبة
العلم

له في التعريف أو دونه فلما جعلنا المضاف إلى الضمير في رتبة العلم صار صاحبك مساويا لزيد (ويستثنى مما ذكر) قبل وهو أن المضمرة أعرف المعارف (اسم الله تعالى) الأعظم أعنى الجلالة الشريفة فانه علم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد (وهو) مع ذلك (أعرف المعارف) مطلقا (بالاجماع) لشدة تميزه وغلبة ظهوره ظهورا لا يحتمل الخفاء فهو بهذا المعنى أعرف من الضمير وغيره ثم الضمير العائد عليه ثم ضمائر غيره على الترتيب السابق وفي إعراب القرآن للشهاب الحلبي أن سيبويه رؤى في المنام فقيل له : ما فعل الله بك ؟ فقال أدخلني الجنة ، فقيل بماذا ؟ فقال بقولي إن اسمه تعالى أعزت المعارف انتهى .

﴿ فصل ﴾ في بيان المضمرة وأقسامه (المضمرة والضمير) مدلولهما واحد لأنهما (اسمان لما) أى لاسم (وضع لتكلم) أى لشخص متكلم : أى متلفظ بهذا اللفظ (كأنا أو) وضع لشخص (مخاطب كأنت أو) لشخص (غائب) ليس متكلم ولا مخاطبا (كهو) فخرج بقوله وضع الاسم الظاهر الذي أريد به متكلم أو مخاطب أو غائب كقول شخص اسمه زيد زيد قائم يريد نفسه وقولك يا زيد زيد قائم تريد شخصا غائبا فان لفظ زيد وإن أطلق في المثال الأول على المتكلم وفي الثاني على المخاطب وفي الثالث على الغائب إلا أنه ليس موضوعا لذلك بل الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب ويكنى عنها بضمير الغيبة وخرج بقوله المتكلم إلى آخره الياء من إياي والكاف من إياك والهاء من إياه فانها ليست ضمائر لأنها لا تدل على متكلم ولا مخاطب ولا غائب بل على تكلم وخطاب وغيبة فهي أحرف والذال على المتكلم والمخاطب والغائب إنما هو إيا وشمل التعريف الضمير المشترك بين المخاطب والغائب كالواو في نحو يفعلون ، ثم ضمير الغائب إما أن يكون مرجعه معلوما نحو - إنا أنزلناه أى القرآن أو متقدما لفظا ورتبة نحو - والقمر قدرناه - أو متقدما لفظا لرتبة نحو - وإذ ابتلى إبراهيم ربه - فأبراهيم الذي يرجع إليه الضمير المجرور وإن تقدم لفظا فهو متأخر رتبة لأنه مفعول ورتبة المفعول التأخير أو متقدما رتبة لالفاظا نحو - فأوجس في نفسه خيفة موسى - فموسى الذي يرجع إليه الضمير في نفسه متأخر عنه لفظا متقدم عليه رتبة لأنه فاعل ورتبة الفاعل التقديم ، أو متأخر لفظا ورتبة وهو ستة أنواع : الأول ما وقعت فيه الجملة مفسرة لضمير الشأن نحو - قل هو الله أحد - الثاني ما وقع فيه المفرد خبرا للضمير مفسرا له نحو - إن هي إلا حياتنا الدنيا - أى ما الحياة إلا حياتنا الدنيا . الثالث ما وقع المفرد فيه تمييزا للضمير المرفوع بنحو نعم وبئس نحو - بئس للظالمين بدلا - ساء مثلا القوم - وكبرت كلمة - وظرف رجال زيد كما في المعنى . والرابع ما وقع فيه المفرد تمييزا للضمير المجرور برب نحو ربه رجلا . والخامس ما وقع فيه المفرد المتنازع فيه معمولا للعامل الثاني وأعمل الأول المحتاج إلى مرفوع في ضميره العائد عليه نحو قاما وقعدا أخواك . والسادس ما وقع فيه المفرد بدلا من الضمير المفسر به كقولهم هي العرب تقول ماشاءت (وينقسم) أى الضمير (إلى مستتر وبارز) قيل هذه القسمة ناقصة لأنها لا تشمل الضمير المحذوف ، وجوابه أن يقال تفسير المستتر بما سيأتي شامل له ، والفرق بينه وبين المحذوف أن المستتر اصطلاحا مرفوع وعامله لفظي والمحذوف أعم من ذلك (فالمستتر ما ليس له صورة في اللفظ) أى لم تضع العرب له لفظا تعبر به عنه أصلا بل ينوى وأما قولهم المستتر في أقوم أنا وفي تقوم نحن وفي تقوم أنت وفي يقوم هو فهذا مجاز منهم لتعذر العبارة عنه وأما المستتر معنى ذلك ومرادفه لاهو بنفسه (وهو إما مستتر) في عامله (وجوبا) وهو الذي لا يمكن أن يحل الظاهر ولا الضمير البارز محله لكون عامله لا يرفع إلا الضمير المستتر (كالمستتر)

ويستثنى مما ذكر
اسم الله تعالى فانه علم
وهو أعرف المعارف
بالاجماع .
﴿ فصل ﴾ المضمرة
والضمير اسمان لما وضع
لتكلم كأنا أو مخاطب
كأنت أو غائب كهو
وينقسم إلى مستتر
وبارز فالمستتر ما ليس
له صورة في اللفظ وهو
إما مستتر وجوبا
كالمستتر

وفي نسخة كالمقدر (في فعل أمر الواحد) أي للفرد (المذكر كضرب وقم) وكذا الضمير المستتر في اسم فعله مطلقا كصه يازيد وصه يازيدان وصه يارجال ففي كل منها يقدر ضمير مستتر وجوبا مرفوع المحل على الفاعلية لا يظهر وجوبا وأما نحو - اذهب أنت وربك فقاتلا - فأنت تأكيد للمستتر فخرج بفعل الواحد المثنى والمجموع وأمر الواحدة فإنه يبرز في الجميع كقومي وقوما وقوموا وقمن (و) كالمقدر (في المضارع المبدوء بباء خطاب الواحد المذكر كتقوم) يازيد (وتضرب) بخلاف المبدوء بباء الغائبة كهند تقوم فإن استتاره جائز لا واجب وبخلاف المبدوء بباء خطاب الواحدة أو التثنية أو الجمع فإنه يبرز في الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمين (و) كالمقدر (في المضارع المبدوء بالهمزة) التي للتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (كأقوم وأضرب أو) في المضارع المبدوء (بالنون) التي للتكلم ومن معه أو المعظم نفسه مذكرا كان أو مؤنثا (كتقوم ونضرب) ومثل المضارع المبدوء بما تقدم اسم فعله مطلقا كأوه بمعنى أوجع أو توجع وفعل الاستثناء كقاموا خلا زيدا وليس زيدا ولا يكون زيدا وفعل التعجب كما أحسن زيدا والصدر الواقع بدلا من فعله كسقى لك : أي ستمك الله و - ضرب الرقاب - : أي اضربوا واكراما زيدا : أي أكرمه بناء على أنه يتحمل الضمير كاسم الفاعل وهو الأصح بخلاف المصدر المنحل إلى الحرف المصدرى والفعل ففاعله لا يستتر فيه على المشهور بل إن ظهر والافهوه محذوف ، وأضاف بعضهم إلى المستتر وجوبا فاعل اسم التفضيل . قال ابن عنقاء وفيه نظر لأن واجب الاستتار ما لا يرفع عامله إلا المستتر فقط واسم التفضيل يرفع الظاهر مطلقا على لغة وفي مسألة الكحل في كل لغة (وإما مستتر) في عامله (جوازا) وذلك فيما عدا ما تقدم كالفعل الماضي غير مأمور كالمقدر في الظروف والصفات حتى اسم التفضيل على الأصح و (كالمقدر في) الفعل المضارع السند إلى غائب أو غائبة (نحو زيد يقوم) وهند تقوم ففي كل من هذه يقدر ضمير مستتر جوازا لأن الظاهر يحل محله ، إذ لو قيل زيد يقوم أبوه أو هند تقوم أمها لكان الكلام صحيحا وقد يجب إبراز الضمير في نحو غلام زيد يضربه هو دفعا للباس الحاصل باستتاره كما بين في محله وظاهر كلامه كغيره جواز أن يقال قام هو على الفاعلية وبه صرح ابن مالك ونقل عن سيبويه (ولا يكون) الضمير (المستتر) إلا ضمير رفع إما فاعلا (نحو زيد قام) أو نائب الفاعل (نحو زيد ضرب وإنما اختص الاستتار بالمرفوع لأن المنصوب والمجرور فضلة لأنهما مفعولان والمرفوع فاعل أو نائب فاعل كما قال المصنف وهو كالجزء من عامله مجوزا في الضمائر المتصلة التي وضعها على الاختصار التخفيف باستتار الفاعل لأن الفاعل أصل في اختصار الضمير ولا سيما إذا كان ضميرا متصلا فاكثفوا بانمظ الفعل عنه (والبارز ماله صورة في اللفظ) أي الذي وضعت العرب له لنظا تعبر به عنه كماء قمت (وينقسم إلى متصل) بعامله وهو الأصل (ومنفصل) عنه لما منع يمنع من الاتصال (فالتصل هو الذي لا يفتتح به النطق) أي لا يمكن الابتداء به في أول الكلام بل لابد أن يتقدم عليه لفظ آخر بحسب الوضع العربي (ولا يقع بعد إلا) الاستثنائية إلا في ضرورة الشعر وذلك (كماء قمت وكاف أكرمك) فكل منهما ضمير متصل الأول مرفوع المحل والثاني منصوبه ولا يمكن الابتداء بكل منهما ، وكان ينبغي للمصنف أن يمثل أيضا للضمير المجرور المتصل وذلك نحو هاء غلامه ولعله اكتفى بكاف أكرمك لأنها كما تكون منصوبة تكون مجرورة نحو مهرت بك ولذا قال غيره ينقسم المتصل إلى مرفوع ومنصوب ومجرور وهي ضمائر النصب بلا فرق (والمنفصل ما يفتتح به النطق) أي ما يمكن الابتداء به من غير توقف اللفظ على كلمة أخرى (ويقع بعد إلا) في الاختيار

في فعل أمر الواحد المذكر كضرب وقم وفي المضارع المبدوء بباء خطاب الواحد المذكر كتقوم وتضرب وفي المضارع المبدوء بالهمزة كأقوم وأضرب أو بالنون كتقوم ونضرب وإما مستتر جوازا كالمقدر في نحو زيد يقوم ولا يكون المستتر إلا ضمير رفع إما فاعلا أو نائب الفاعل ، والبارز ماله صورة في اللفظ وينقسم إلى متصل ومنفصل فالتصل هو الذي لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد إلا كماء قمت وكاف أكرمك والمنفصل ما يفتتح به النطق ويقع بعد إلا

(نحو) أنا نقول إذا ابتدأت (أنا مؤمن و) يأتي بعد إلا نحو (ما قام إلا أنا) أو ما قام إلا هو أو ما قام إلا أنت وإعرابه ما نافية قام فعل ماضٍ إلا أداة حصر وما بعدها يقال فيه ضمير منفصل في محل رفع فاعل (وينقسم) الضمير (المتصل إلى مرفوع) محلا (ومنصوب) محلا (ومجرور) محلا (فالمرفوع) المتصل (نحو ضربت) بضم التاء للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤثنا (وضربنا) بسكون الباء ونا ضمير بارز للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه (وضربت) بفتح التاء للذكر المخاطب (وضربت) بكسر التاء للمخاطبة (وضربت) للثنى المخاطب مذكرا كان أو مؤثنا والميم والألف علامة التثنية (وضربتم) بضمها لجمع الذكور المخاطبين والميم علامة الجمع (وضربتن) بضمها لجمع الإناث المخاطبات والنون المشددة علامة جمع الإناث ، وبما قررناه علم أن التاء في الجميع هو الضمير ولا يقع إلا فاعلا أو نائباً عنه (وضرب) للذكر الغائب (وضربا) للثنى الغائبين (وضربوا) للجمع الغائبين. وإعرابه ضرب فعل ماضٍ مبني على الفتح تقديره وضم لمناسبة الواو وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل والألف زائدة في الخط . قال الجار بردي وغيره زادوا بعد واو الجمع المتطرفة في الفعل ألفا نحو - كلوا واشربوا - فرقا بينها وبين واو العطف بخلاف غير المتطرفة كضربوك وضربوه لأنه لا يلتبس بواو العطف التي تجيء بعد تمام الكامة وبخلاف الواو التي في المفرد نحو يدعو ويغزو فإنه لا يلتبس الواو فيه بواو العطف لأنه ليس الفعل فيه يدع ويغز بحذف الواو اه (وضربت) للمؤنثة الغائبة فالتاء فيه ساكنة علامة التأنيث وفيه ضمير متصل مستتر جوازا تقديره هي (وضربت) للثنى الغائبين . وإعرابه ضرب فعل ماضٍ والتاء فيه علامة التأنيث وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع فاعل (وضربن) لجمع الإناث الغائبات . وإعرابه ضربن فعل وفاعل ضرب فعل ماضٍ ونون النسوة ضمير متصل في محل رفع فاعل وما أفهمه كلامه من أن الضمير في ضرب وضربت متصل مع أنه مستتر لا يوافق ما قدمه من أن المتصل قسم من البارز الذي هو قسم المستتر بل يوافق كلام غيره الصريح في أن المستتر قسم من المتصل (والمنصوب) المتصل نحو (أكرمني) فإلياء فيه ضمير متصل بارز للمتكلم وحده مذكرا كان أو مؤثنا (وأكرمنا) بفتح الميم ونا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه (وأكرمك) بفتح الكاف ، وهي ضمير متصل بارز للذكر المخاطب (وأكرمك) بكسر الكاف للمؤنثة المخاطبة (وأكرمكما) بضمها للثنى المخاطب مذكرا كان أو مؤثنا والميم والألف علامتان للتثنية (وأكرمكم) بضمها لجمع الذكور المخاطبين والميم علامة جمع الذكور (وأكرمكن) بضمها لجمع الإناث المخاطبات والنون المشددة علامة جمع الإناث (وأكرمه) فالهاء ضمير بارز متصل للذكر الغائب (وأكرمها) للمؤنثة الغائبة (وأكرمهما) للثنى الغائب مطلقا والميم والألف علامتان للتثنية (وأكرمهم) لجمع الذكور والميم علامة جمعهم (وأكرمهن) لجمع الإناث الغائبات والنون المشددة علامة جمعهن ، وبما تقرر علم أن الكاف والهاء في الجميع هما الضميران ولا يقعان إلا في موضع نصب أو خفض (والمجرور) المتصل (كالمنصوب) أي في التفصيل السابق فيما هو للمتكلم وما هو للمخاطب وما هو للغائب وفي أن لفظ كل منهما كلفظ المنصوب ويحصل التمييز بينهما بالعامل كما قال (إلا أنه) يعني الضمير المتصل بالمجرور (دخل عليه عامل الجر) فتميز به (نحو مربي) فإلياء ضمير بارز متصل للمتكلم وحده وهو في محل الجر بالياء (ومر بنا) فنا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وهو في محل الجر بالياء (إلى آخره) نحو مربيك بفتح

نحو أنا مؤمن وما قام
إلا أنا، وينقسم المتصل
إلى مرفوع ومنصوب
ومجرور فالرفوع نحو
ضربت وضربنا
وضربت وضربت
وضربت وضربت
وضربت وضربت
وضربت وضربت
نحو أكرمني وأكرمنا
وأكرمك وأكرمك
وأكرمكما وأكرمكم
وأكرمكن وأكرمه
وأكرمها وأكرمها
وأكرمهم وأكرمهن
والمجرور كالمنصوب إلا
أنه دخل عليه عامل
الجر نحو مربي ومر
بنا إلى آخره ،

الكاف ومربك بكسرها ومربكاً ومربكم ومربكن ومربه ومربها وبهما وبهم وبهن (وينقسم)
الضمير (المنفصل إلى مرفوع) محلاً (ومنصوب) محلاً ولا يكون منه مجرور المحل لامتناع الفصل بين
الجار والمجرور قاله الفاكهي وقال ابن عنقاء وقد يستعمل المنفصل بنوعيه مجروراً كأننا كأنت ولا أنت
كإيى والمنصوب مرفوعاً كهم يأتي إلا إياك والمرفوع منصوباً كهم أكرم إلا أنت (فالرفوع اثنا عشر
كلمة وهي أنا) للتكلم وحده مذكراً كان أو مؤنثاً (ونحن) للتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه (وأنت)
يفتح التاء للمخاطب المذكور (وأنت) بكسرها للمخاطبة المؤنثة (وأنتا) للثنى مطلقاً (وأتم) لجمع الذكور
(وأنتن) لجمع الإناث المخاطبات وبعدها نون مشددة مفتوحة (وهو) للفرد المذكور الغائب (وهي)
للفردة المؤنثة الغائبة (وها) للثنى مطلقاً (وهم) بالميم لجمع الذكور (وهن) بالنون المشددة لجمع الإناث
(فكل واحد من هذه الضمائر) المنفصلة (إذا وقع في ابتداء الكلام فهو) مرفوع المحل على أنه
(مبتدأ) مخبر عنه بما يطابقه في المعنى إن كان مفرداً مذكراً فيمفرد مذكراً وإن كان مفرداً مؤنثاً
فيمفرد مؤنثاً وإن كان مثنى فبمثنى وإن كان جمعا فبجمع (نحو أنا ربكم) وإعرابه أنا ضمير منفصل
في محل رفع مبتدأ رب خبر وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل
جر بالإضافة (ونحن الوارثون) وإعرابه نحن ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ الوارثون خبر وهو
مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم (وأنت مولانا) وإعرابه أنت
ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ مولا خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع
من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وهو مضاف ونا ضمير متصل في محل جر بالإضافة (وهو على كل
شيء قدير) وإعرابه هو ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ على كل جار ومجرور وهو مضاف وشيء
مضاف إليه وقدير خبر وهو صفة مشبهة يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر
فيه جوازاً تقديره هو والجار والمجرور متعلق به (والمنصوب) المنفصل (اثنا عشر كلمة) كالتالي قبله
(إيى) للتكلم وحده (وإيانا) للتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه (وإياك) بفتح الكاف للمخاطب
المذكور (وإياك) بكسرها للمخاطبة المؤنثة (وإياكما) بضمها للثنى مطلقاً والميم والألف علامتان للثنى
(وإياكم) بضمها لجمع الذكور والميم علامة الجمع (وإياكن) بضمها لجمع الإناث والنون المشددة علامة
جمعهن (وإياه) للغائب المذكور (وإياها) للغائبة المؤنثة (وإياهما) للغائبين مطلقاً والميم والألف علامتان
للتثنية (وإياهم) لجمع الذكور الغائبين والميم علامة الجمع (وإياهن) لجمع الإناث الغائبات والنون
المشددة علامة جمعهن (فهذه الضمائر) المنفصلة (لا تكون إلا مفعولاً به) والحكم في الإعراب لمحلها
لما سيأتي من أن الضمائر كلها مبنية (نحو إياك نعبد) وإعرابه إياك ضمير منفصل في محل نصب مفعول
مقدم والكاف فيه حرف خطاب لما تقدم من أن الضمير إما هو إيا فقط ونعبد فعل مضارع
مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره
نحن (إياكم كانوا يعبدون) وإعرابه إياكم ضمير منفصل في محل نصب مفعول مقدم ليعبدون
وكان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع اسمها ليعبدون
فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال
الحمزة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان
(ومنى أمكن أن يؤتى بالضمير متصلاً) بعامله (فلا يجوز) في الاختيار (أن يؤتى به منفصلاً) لأن مبنى
الضمير على الاختصار والمتصل أخصر من المنفصل أى أقل حروفاً منه (فلا يقال في نحو قلت قام أنا)
لأنه يمكن أن يقال قلت (ولا في أكرمك أكرم إياك) لإمكان أن يقال أكرمك وأما قوله :

وينقسم المنفصل إلى
مرفوع ومنصوب
فالرفوع اثنا عشر
كلمة وهي أنا ونحن
وأنت وأنت وأنتا
وأتم وأنتن وهو
وهي وهما وهم وهن
فكل واحد من هذه
الضمائر إذا وقع في
ابتداء الكلام فهو
مبتدأ نحو أنا ربكم
ونحن الوارثون وأنت
مولانا وهو على كل
شيء قدير، والمنصوب
اثنا عشر كلمة إيى
وإيانا وإياك وإياك
وإياكما وإياكم
وإياكن وإياه وإياها
وإياهما وإياهم وإياهن
فهذه الضمائر لا تكون
إلا مفعولاً به نحو
إياك نعبد إياكم كانوا
يعبدون ومنى أمكن
أن يؤتى بالضمير
متصلاً فلا يجوز أن
يؤتى به منفصلاً فلا
يقال في نحو قلت قام
أنا ولا في أكرمك
أكرم إياك

أتتك عيس تقطع الأراكا إليك حتى بلغت إياكا
وقوله : بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير
فضرورة فإن لم يمكن الاتصال بأن تعزز، وذلك بأن تقدم الضمير على عامله نحو - إياك نعبد - أو حذف
عامله نحو إياك والشراؤ كان محصورا بكافا إما أنا وإما قام أنا أو واقعا بعد واو المعية كتمت وإياك
وغير ذلك مما هو مذکور في المبسوطات وقد أنهى ذلك بعض المتأخرين إلى تسعة عشر نوعا
(إلا نحو سلتيه وكنته) هذا مستثنى من قوله ومتى أمكن أن يوثق بالضمير إلى آخره : أى لا يبرز
الاتيان بالضمير المنفصل مع امکان المتصل إلا في نحو سلتيه وكنته مما عامل الضمير فيه عامل في ضمير
آخر أعرف منه مقدم عليه غير مرفوع سواء كان العامل ناسخا نحو كنته أو غير ناسخ نحو سلتيه
(فيجوز) في الهاء من المثاليين المذكورين (الفصل أيضا) مع إمكان اتصالها (نحو سلتى إياه) وإعرابه
سل فعل أمر مبنى على السكون متصرف من سأل تنصب مفعولين وفاعل مستتر فيه وجو بالتقديره
أنت والنون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعولها الأول إياه ضمير منفصل في محل نصب
مفعولها الثانى ومثله نحو ظننتك فيجوز أن نقول ظننتك إياه (وكنت إياه) وإعرابه كان فعل
ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء ضمير متصل في محل رفع اسمها إياه ضمير منفصل
في محل نصب خبرها، ومثله كان إياه زيد، والانفصال أرجح من الاتصال عند الجمهور إذا كان
العامل ناسخا ككان وظن لأنه الأكثر ومرجوح إذا كان غيره نحو سأل وأعطى لأنه لم يرد
في القرآن في مثله إلا الوصل نحو - فسيفيكم الله، إن يسألكموها، أنزكموها - (والفاظ الضائر
كأيا) متصلها ومنفصلها (مبنية) والحكم في الأعراب محلها إذ (لا يظهر فيها الأعراب) فلا يقال في
التاء من قمت فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره كما يقال في زيد من جاء زيد لأن الحركة
التي على التاء بنائية لإعرابية فاعراب الضائر كأعراب سائر المبنيات محلى أى منسوب إلى المحل
بأن يقال هو في محل رفع أو في محل نصب أو في محل جز ومعى ذلك أنه في محل لو كان فيه لفظ
معرب لكان مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا ومنه يعلم أن تسميته إعرابا مجاز علاقته حاوله محل المعرب
﴿فصل﴾ في بيان الاسم العلم وهو كما قاله ابن مالك : اسم يعين المسمى مطلقا (العلم) بفتح العين
واللام، قيل مشتق من العلم لأنه يعلم به مسماه، وقيل من العلامة لأنه علامة على مسماه، وينقسم إلى
أنواع متعددة باعتبارات مختلفة فهو باعتبار تشخيص مسماه وعدمه (نوعان) الأول علم (شخصى)
نسبة إلى الشخص بفتح الشين وسكون الخاء وهو كما في التاموس : سواد الانسان وغيره تراه من
بعد (وهوما) أى اسم (وضع لشيء بعينه) أى لشيء معين في الخارج (لا يتناول غيره) أى
لا يتناول غير ذلك الشيء الذى وضع له بمعنى أنه لا يستعمل في غيره بطريق الوضع له، فقوله ما وضع
لشيء شامل للنكرة والعرفة، وقوله بعينه قيد مخرج للنكرة لأنها لم توضع لشيء بعينه بل وضعها
على الاشتراك، وقوله لا يتناول غيره مخرج لبقية العارف فان الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب
وغائب واسم الاشارة صالح لكل مشار إليه وأل صالحة لأن يعرف بها كل نكرة والموصول صالح
لكل من قام به مدلول الصلة فكل منها موضوع على الاشتراك لكنها إذا استعمت في واحد
لم يشركه فيما أسند إليه أحد فهى كليات وضعا جزئيات استعمالا بخلاف العلم فإنه جزئى وضعا واستعمالا
ولا ينافى ذلك العلم العارض لأشتراك كعمرو مسمى به كل من جماعة لأن تناوله لكل واحد منهم
ليس بوضع واحد بل بوضعين أو أوضاع متعددة وكذا ما صار علما بالقلبة كابن عمر لأن غلبة
الاستعمال بمنزلة الوضع من وضع معين فهو كالوضع لتعيين مسماه في اختصاصه به (كزيد)

إلا نحو سلتيه وكنته
فيجوز الفصل أيضا نحو
سلتى إياه وكنت إياه
والفاظ الضائر كلها
مبنية لا يظهر فيها
الأعراب .
﴿فصل﴾ العلم نوعان:
شخصى وهو ما وضع
لشيء بعينه لا يتناول
غيره كزيد

وشبهه من أعلام الذكور العتلاء (وفاطمة) وشبهها من أعلام الاناث العتلاء (ومكة) ونحوها من أعلام البلدان، فان مكة علم على بلد الله الحرام المشهور بين الخاص والعام، ولها أسماء كثيرة أنهاها بعض المتأخرين إلى ألف اسم وكذلك المدينة الشريفة (وشذقم) ونحوه من أعلام الدواب، فان شذقم علم على حقل من الابل كان للنعمان بن المنذر وإليه تنسب الابل الشذقية وكلام القاموس يفيد أنه بالدال المهملة لأنه ذكره في مادة الشين مع الدال في حرف الميم . وقال ابن عنقاء في تشنيف السمع : وشذقم باعجام الدال كالشين علم لجل لهم . وأما شذقم باهمال الدال فمن أسماءه صلى الله عليه وسلم وعلم لكثير من الأشراف ، وهو كالأشديق بمعنى الخطيب البليغ . وأصله الواسع الفم وهو من لوازمه البلاغة والميم فيه زائدة فوزنه فعلم لافعلل اه . وقال الحضري في حواشي ابن عقيل : وشذقم قيل بالدال المعجمة ، وقيل بالمهملة اسم جمل للنعمان بن المنذر اه (وقرن) بفتح التاف والراء ونحوه من أعلام القبائل ، فان قرن اسم قبيلة من مراد أبوهم قرن بن رعاد بن ناجية بن مراد وإليه ينسب أويس القرني رضي الله عنه (و) الثاني علم (جنسى) نسبة إلى الجنس بكسر الجيم أعم من النوع وهو كل ضرب من الشيء فالابل جنس من البهائم قاله في القاموس (وهو) أى العلم الجنسى (ما) أى اسم (وضع لجنس من الأجناس) أى لحقيقة من الحقائق من حيث هي (كأسامة) فانه علم جنس وضع (للأسد) أى لحقيقته الذهنية : أى الأسمية المعقولة ذهنا فقط ولا يعقل لها وجود في الخارج عن الدهن بحال (و) كذا يقال في (ثعالة) علم جنس (لثعلب) أى لحقيقته المتعقلة في الدهن فقط التي بوجودها فيه صار ثعالة ويكنى بأبي الحسين (وذؤالة) بالدال المعجمة ثم همزة علم جنس (لذئب) أى لحقيقته الموجودة ذهنا لاخرجا ويكنى بأبي جعدة ، وفي القاموس الذئب بالكسر ويترك همزة كلب البر اه (وأم عريط) بكسر العين (للعقرب) وأم عامر للضبع وسائر كنى الحيوانات فانها كلها من مسمى علم الجنس ، ومنه أيضا أمور معنوية وضعت بازائها أسماء كيسار مثل حذام علما لليسرة بمعنى اليسر ، وفجار كذلك للفجرة بفاء فميم ساكنة بمعنى النجور ، وبرة للبرة بمعنى البروكشعوب للنية (وهو) أى علم الجنس (في المعنى كالنكرة) أى من حيث إن كلا منهما يصدق على متعدد (لأنه شائع في جنسه) أى في جميع أفراد جنسه لا يختص به واحد دون آخر كما أن النكرة نحو رجل كذلك فكل أسد يصدق عليه لفظ أسامة وكل ثعلب يصدق عليه لفظ ثعالة وكل ذئب يصدق عليه لفظ ذؤالة لوجود الماهية في ضمن أفرادها واستعمال علم الجنس في المفرد المعين من حيث اشتماله على الماهية حقيقة وإنما سمي علما لجر يانه مجرى العلم الشخصي في الاستعمال فيمتنع دخول آل عليه ولا يضاف ولا ينصرف إذا انضمت إليه علة من العال التسع كالتأنيث في أسامة وثعالة ويأتى منه الحال (فتقول) أنت لكل أسد رأيت (هذا أسامة مقبلا) فهذا مبتدأ وأسامة خبره ومقبلا حال من أسامة ، فالعلم الجنسى لما شارك العلم الشخصي في أحكامه ألحق به في الأحكام اللفظية فهو معرفة انظما نكرة معنى لأنه شائع في جنسه كالنكرة . قال في حواشي البهجة المرضية : والحق أنه ليس كالنكرة في الشيعوع وان كان فيه نوع عموم باعتبار ما ، فاسم الجنس النكرة ماوضع لمطلق الماهية : أى لما يعنى الدهنى والخارجى فهو أعم مطلقا ثم إن اعتبر فيه دلالاته عليها لامع قيد أصلا فهو اسم الجنس المطلق ومدلوله الماهية من حيث هي وعمومه شمولي كعموم كل أومع قيد الوحدة الشائعة فهو النكرة ومدلوله الوحدة فقط وعمومه بدلى كعموم أى ، وعلم الجنس ماوضع للماهية الحاضرة في الدهن فقط : أى التي لا يعقل لها وجود في الخارج فهو أخص مطلقا من اسم الجنس وعمومه بالنسبة إلى الأفراد الخارجية بدليل وبالنظر لها يثنى ويجمع وعمومه بالنسبة إلى ما في الدهن شمولي وبالنظر له لا يثنى ولا يجمع .

وفاطمة ومكة وشذقم
وقرن ، و جنسى وهو
ما وضع لجنس من
الأجناس كآسامة
للأسد و ثعالة للثعلب
وذؤالة للذئب وأم
عريط للعقرب وهو
في المعنى كالنكرة لأنه
شائع في جنسه فتقول
لكل أسد رأيت هذا
أسامة مقبلا ،

وحاصل هذا يرجع إلى أن اسم الجنس النكرة موضوع للحقيقة الذهنية من غير قيد معها ، وعلم الجنس موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص ضامع قطع النظر عن أفرادها ، وأما علم الشخص فهو ما وضع لمفرد معين من الأفراد الخارجية بحيث لا يتناول غيره إلا بوضع آخر وقد كثر خوض الفحول من أئمة النحو والأصول في الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس ولم يبرح لهم في ميدانها ركض ولم يزل يعترض فيها بعضهم على بعض وما ذكرناه كاف في تحقيق الفرق بينهما إن شاء الله تعالى (وينقسم العلم أيضا) من حيث هو ، وأيضا كلمة لانه تعمل لإمع شيئين بينهما توافق في المعنى ويمكن الاستغناء بكل منهما عن الآخر وهي منصوبة على أنها مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعا أوحال حذف عاملها وصاحبها والتقدير ارجع إلى تقسيم العلم رجوعا وإلى ذكره ثانيا وتوقف ابن هشام في عريبتها . قال السيوطي : وكأنه ظنها مولدة في لسان الفقهاء وليس كذلك فقد ثبتت في الكلام الفصيح (إلى اسم وكنية ولقب فالاسم) قد يقابله الفعل والحرف وهو الغالب وقد يقابله العلم كما في قولهم اسم الجنس وعلم الجنس وقد تقابله الكنية واللقب وهو المراد هنا ، ويستفاد من تعريفه للكنية واللقب بما سيأتي أن الاسم هنا ما وضع للذات بخصوصها من غير إشعار بمدح ولا ذم وإن تضمنها وذلك كالحسن والحسين و (كما) أي كالذي (مثلنا) أي فيما مر (كزيد) علم شخصي (وأسامة) علم جنسي فكل منهما يقال له اسم (والكنية) هي (ما) أي التي (صدرت بآب أو أم) وعبرة ابن هشام في الأوضح : فالكنية كل مركب إضافي صدره أب أو أم كأبي بكر وأم كلثوم اه ومنه يعلم أن الكنية مجموع الاسمين المتضامين لا ما بعد الأم والأب ثم لا فرق بين كون المكنى بها علما شخصيا (كأبي بكر) بن أبي قحافة رضي الله عنه (وأم كلثوم) بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم من الكائنة وهي اجتماع لحم الوجه أو جنسيا كأبي الحصين للنعاب (وأبي الحرث للأسد وأم عريبط) بكسر العين وسكون الراء وفتح الياء (للعقرب) وأبو خضير للبحر لحضرته ويقال له أبو خالد لطول مكنه وأبو طالب للحصان وأبو زياد للحمار وأبو المختار للبغل وأبو صفوان للجمل وأم جابر للهريسة وغير ذلك من الكنى ، والمقتضى للتكنية أمور : الأول الاخبار عن نفس كأبي طالب كنى بابنه طالب وهذا هو الأغلب . الثاني التفاؤل والرجاء كأبي الفضل لمن يرجو ولدا جامعا للفضائل . والثالث الإيماء إلى الضد كأبي يحيى لملك الموت . الرابع اشتهار الشخص بخصلة فيسكنى بها إما بسبب اتصافه بها أو انتسابه إليها بوجه قريب أو بعيد كأبي الوفاء لمن اسمه إبراهيم وأبي الذبيح لمن اسمه اسمعيل أو اسحق ، ومن هذا القبيل غالب كنى الحيوان وهي أعلام جنس ومن الكنية أيضا كإسماعيل الرضى والفخر الرازي ما صدر بابن أو ابنة كإبن دأية للغراب وإبن جلال لمن كان أمره منكشفا وإبن لبون وإبن آوى وإبن عرس و بنت الأرض للحصاة وابنة الجبل للصخرة و بنت مخاض . قال الفخر الرازي : والمصدر بابن أو ابنة يختص بعلم الجنس كالأمثلة المذكورة ، وقيل لا يختص بذلك فنما إبن عمر وإبن عباس ، وقيل ليس بكنية أصلا . قال الرضى : والكنية لا يعظم المكنى بها ورده الهماميني (واللقب ما أشعر) أي أعلم (برفعة مسماه) أي بمدحه (كزين العابدين) لقب السيد علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم (أو) أشعر (بضعته) بفتح الضاد وكسرها : أي ذمه والضعفة خلاف الرفعة في القدر (كبطة) بفتح الباء ، وفي القاموس البطة واحد البط للأوز وقيل بطه لقب اه (وأنف الناقة) لقب جعفر ابن قريع . وسبب جريان هذا اللقب عليه أن أباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فبعثته أمه إلى أبيه فلم يبق إلا رأس الناقة فقال له أبوه شأئك به فأدخل يده في أنف الناقة وجعل يحجره فلقب به .

وينقسم العلم أيضا إلى اسم وكنية ولقب فالاسم كما مثلنا كزيد وأسامة والكنية ما صدرت بآب أو أم كأبي بكر وأم كلثوم وأبي الحرث للأسد وأم عريبط للعقرب ، واللقب ما أشعر برفعة مسماه كزين العابدين أو بضعته كبطه وأنف الناقة

أو النعم لالتمنى المذكور فقط، وفي حواشي العبد للأبهرى: الفرق بين الاسم واللقب أن الاسم يقصد بدلالته الذات المعينة واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند إرادة التعظيم أو الإهانة اه (وإذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب) عنه (في الأفضح) لأنه غالباً منقول من اسم غير إنسان كبطية وقفة فتقدمه يوم السامع أن المراد معناه الأصلي ولأنه لا شعاره بالمدح أو النعم كان في معنى النعت والنعت لا يقدم فكذا شبهه ولأن فيه العامية وزيادة فلواتي به أولاً لأغنى عن الاسم وهذا كله في اللقب الخاص الذي ليس بصورة الكنية (نحو) قولك (جاء زيد زين العابدين) وإعرابه جاء فعل ماض زيد فاعل زين عطف بيان أو بدل والعابدين مضاف إليه وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم ومثله جعفر الصادق ومحمد الباقر وعلي الرضى وأبو بكر الصديق وعمر الفاروق وعثمان ذوالنورين وعلي المرتضى. أما اللقب العام كجمال الدين لكل من اسمه محمد وعفيف الدين لكل من اسمه عبد الله وشرف الدين لكل من اسمه حسن فيستوى تقديمه وتأخيره لفقدان كنة التأخير حال عمومته واشترائه لأنه إنما وضع للاسم مطلقاً لا للسمى بخلاف الخاص فإنه إنما وضع للسمى لا للاسم فافترقا. وأما اللقب بصورة الكنية كأبي الزناد لقب أبي عبد الرحمن عبد الله بن ذكوان وأم المساكين لقب أم المؤمنين زينب بنت خزيمة الهلالية رضى الله عنها فيجب تأخيره مطلقاً لدفع توهم أنه كنية على أصله وقوله في الأفضح أشار به إلى أنه قد سمع تقديم اللقب ولذا جعل بعضهم تأخيره عن الاسم غالباً لا واجباً وهو ما تقتضيه التعليلات المذكورة لأن النعت قد يقدم فيبدل منه منعوته ولأن الأبلغ أيضاً قد يقدم كما في الرحمن الرحيم ولأن السماع قد ورد به لكن في الشعر فيمكن حمله على الضرورة (ويكون اللقب) إذا آخر (تابعاً للاسم في الاعراب) بدلا منه أو عطف بيان عليه ويجوز أيضاً قطعه عن التسمية إما برفعه خبر مبتدأ محذوف أو بنصبه مفعولاً لفعل محذوف سواء كانا مركبين كعبد الله عفيف الدين أو الأول مفرد والثاني مركب كزيد زين العابدين وجعفر أنف الناقة أو عكسه كعبد الله بطية وتمنع إضافة الأول إلى الثاني لتعذرهما (إلا إذا كانا مفردين فيجب) أي عند جمهور البصريين (إضافة الاسم إلى اللقب) ما لم يمنع منها مانع (نحو سعيد كرز) بإضافة سعيد إلى كرز وكان القياس امتناع الإضافة لأن المسمى الأول والثاني واحد فلوأضفنا الأول إلى الثاني لزم من ذلك إضافة الشيء إلى نفسه إلا أنهم أجابوا عن ذلك بأنه من إضافة المسمى إلى الاسم فمعنى جاءني سعيد كرز بإضافة جاءني مسمى هذا الاسم وكرز بضم الكاف وسكون الراء المهملة وفي آخره زاي وهو في الأصل خرج الراعي قاله في التصريح فإن منع من الإضافة مانع كما إذا كان الاسم مقروناً بأل كالحارث كرز أو كان اللقب وصفاً في الأصل مقروناً بأل كإبراهيم الخليل وعمر الفاروق وهرون الرشيد وعبد المهدي وكالصادق والباقر فلا يضاف الأول إلى الثاني نص على ذلك ابن خروف وجوز ابن هشام وغيره من المحققين الاتباع أيضاً في المفردين والقطع كما في غيرها (ولا ترتيب بين الكنية والاسم) إذا اجتمعا فيجوز تقديم الكنية على الاسم نحو قال أبو بكر سعيد وتأخيرها عنه نحو قال سعيد أبو بكر. قال ابن عنقاء: والأصح أن تقدمها على الاسم حيث اجتمعا هو الراجح إن لم يجب ولا سيما إذا أشعرت بمدح أو ذم لئلا يتوهم أنها لقب فإن قصد الأشعار ابتداء بتعظيم المسمى وجب تقديمها لأنه مما يقصد به التعظيم ولا شيء فيها من معنى النعت فإذا صدرت علم أن المسمى معظم وأنها كنية لاللقب (ولابن الكنية واللقب) فيجوز تقديم الكنية عليه وتأخيرها عنه: قال ابن هشام في الأوضح: وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضى أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأبي عبد الله أنف الناقة وليس كذلك اه. قال الأزهرى في التصريح بل يجوز تقديم اللقب على الكنية وتأخيرها عنه كما تقدم اه وقد مشى المرادى

وإذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب في الأفضح نحو جاء زيد زين العابدين ويكون اللقب تابعاً للاسم في الاعراب إلا إذا كانا مفردين فيجب إضافة الاسم إلى اللقب نحو سعيد كرز ولا ترتيب بين الكنية والاسم ولا بين الكنية واللقب.

على ظاهر كلام الخلافة ، فقال إذا اجتمع اللقب مع غيره أخر اللقب وقدم الاسم والكنية ووافق
 ابن الصانع واختاره بعض المتأخرين . وقال ابن عنقاء تعليلات : تأخير اللقب عن الاسم تقتضى
 تأخيره عن الكنية ، نعم السموع تأخيره عن الاسم دون الكنية اه . قال الفاكهي وإذا اجتمعت
 الثلاثة قدمت الكنية على الاسم ثم جىء باللقب نحو قال أبو بكر سعيد عتيق ، فيظهر وجوب تأخير
 اللقب عن الكنية كما يؤخذ من كلامهم اه . قال ابن عنقاء ويجوز الاتباع والقطع فيما تأخر من
 اسم أو كنية أولقب هذا هو التحقيق اه والله التوفيق (وينقسم العلم أيضا إلى مفرد) عن التركيب
 (و) إلى (مركب ، فالمفرد كزيد وهند ، والمركب ثلاثة أقسام) الأول (مركب إضافي) وهو الغالب
 في الأعلام المركبة لأن الأكثر فيها الكنى وهي مضافة ، وضابطه كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين
 مما قبله (كعبد الله وعبد الرحمن وجميع الكنى) بضم الكاف جمع كنية وهي كما سبق ما صدر
 بآب أو أم فأنها كلها مضافة كآبى قحافة وأم كلثوم ، وحكمه أن يعرب الجزء الأول بحسب العوامل
 رفعا ونسبا وجرا ويخفض الجزء الثانى بالاضافة دائما (ومركب مزجى) وهو كل كلمتين نزلت
 ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها في أن ما قبله مفتوح الآخر كما يفتح ما قبل تاء التانيث ، وينقل
 الاعراب إلى الجزء الثانى فيعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتركيب المزجى إذا لم يكن محتوما
 بويه فإن كان محتوما بويه كسيبويه بنى على الكسر كما مر ثم مثل الصنف لذلك بقوله (كعبلك
 وحضرموت) علم على بلدين الأولى منهما بالشام والأخرى باليمن ، والأصل فيهما قبل التركيب بعل
 وبك وحضرموت فامتزجا وصارا كالكامة الواحدة . قال الجاهلي : بعلبك علم لبلدة مركب من
 بعل وهو اسم ، صنم وبك اسم صاحب هذه البلدة جعل اسمها واحدا . وقال أبو السعود في تفسيره :
 بعل اسم صنم لأهل بك من الشام وهو البلد المعروف الآن ببعلبك . قيل كان من ذهب طوله
 عشرون ذراعا وله أربعة أوجه فتشوا به وعظموه حتى أخدموه أر بعمانه سادن وجعلوهم أنبياء ،
 فكان الشيطان يدخل جوفه وينكلم بشرية الضلالة والسدنة يحفظونها ويعلمونها الناس .
 وقيل البعل الرب بلغة أهل اليمن اه . وفي القاموس : وحضرموت وتضم الميم بلد وقبيلة ويقال هذا
 حضرموت بضم الراء ويضاف وإن شئت لانتون الثانى اه (وسيبويه) لقب الامام الشهير في النحو
 رئيس البصرة بل رئيس البلدين البصرة والكوفة لأنه نقل أن الله تعالى أوحى الكسائى رئيس
 الكوفة فقرأ كتابه على تلميذه الأخفش واسمه عمرو بن عثمان بن قنبر الحرثى مولاهم وكنيته
 أبو بشر ولكن غلب اللقب عليه حتى إذا أطلق لم ينصرف إلا اليه ، وهو لفظ فارسي معناه رائحة
 التفاح ، قال البطليوسى في شرح الفصح الاضافة في لغة العجم مقولة والسبب التفاح وويه الرائحة
 والتقدير رائحة التفاح ، وقيل كانت أمه ترقصه بذلك في صغره ، وقيل كان كل من يلقاه يشم منه
 رائحة التفاح ، وقيل كان يعتاد شم التفاح ، وقيل لقب بذلك للطاقتة لأن التفاح من لطيف الفواكه ،
 وقيل لأنه كان أبيض مشربا بحمرة كأن حدوده لون التفاح أخذ النحو عن الخليل وجمع العلوم
 التى استفادها منه في كتابه الذى إذا أطلق في العربية لفظ الكتاب لا ينصرف إلا اليه جاء كتابه
 أحسن من كل كتاب صنف في النحو وإلى الآن لم يوضع نظيره ، والخليل بن أحمد أخذ النحو عن
 شيخه أبى عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة ، وأخذ أبو عمرو عن نلامذة أبى الأسود الدؤلى وهم
 عتبة بن معاذ وميمون الأقرن ويحيى بن يعمر العبدوانى وغيرهم ، وقد تطابقت الروايات أن
 أبى الأسود أخذ بعض أبواب النحو عن على بن أبى طالب رضى الله عنه ، ثم زاد فيه بعد ذلك أبوابا
 أحر (ومركب سنادى) وهو كل كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى (كبرى) بفتح الراء (سحره)

وينقسم العلم أيضا إلى
 مفرد ومركب ، فالمفرد
 كزيد وهند ، والمركب
 ثلاثة أقسام : مركب
 إضافي كعبد الله
 وعبد الرحمن وجميع
 الكنى ومركب مزجى
 كعبلك وحضرموت
 وسيبويه ، ومركب
 إسنادى كبرى (سحره)

لقب رجل قاله في القاموس ، وفي شرح هطيل للفصل كان نحر برق نحره له بریق فقيل برق نحره (وشاب قرناها) أي ذواتنا شعرها لقبت به امرأة لقول الشاعر في بنيتها :

كذبتهم وبيت الله لاتنكحوتها بنى شاب قرناها نصر وتحلب

أي بنى التي شاب قرنا رأسها في الصر والحلب ، وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية لأن المسمى بالجملة غرضه بقاء صورتها فتقول جاءني برق نحره وجاءني شاب قرناها ، وإعراب الأول جاء فعل ماض والنون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به برق نحره فاعل محكي على ما هو عليه . وإعراب الثاني جاء فعل ماض والتاء علامة التأنيث والنون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به شاب قرناها فاعل محكي على ما هو عليه ومثله تأبط شرا ونحوه من الجمل المسمى بها .

(تتمة) ينقسم العلم أيضا إلى مرتجل ومنقول ، فالمرتجل هو الذي لم يستعمل إلا عاميا وهو نادر كسعاد ، والمنقول وهو الذي وضع غير علم ثم استعمل عاما كفضل وحسن وزيد ونور ومنصور ومحمد ، ومن أقسام العلم الشخصي اتفاقا العلم بالغلبة وحقيقة الغلبة كون الاسم عاما في نفسه ثم يعرض له من حيث الاستعمال خصوصا في بعض من يستحقه فيشتهر به اشتهارا تاما يمنع الشركة فيه وتلزمه الاضافة كإبن عمر وإبن عباس أو آل كالكعبة والمدينة والنجم للثريا .

(فصل) في بيان أسماء الاشارة ، وتسمى المهمات لعمومها وصلاحتها للاشارة إلى كل جنس وإلى أشخاص كل نوع نحو هذا حيوان وهذا جماد وهذا رجل وهذا فرس (اسم الاشارة) حده المميز له عما عداه هو (ما) أي كل اسم (وضع لمشار اليه) أي لمسمى مع الاشارة اليه كقولك هذا مشيرا إلى زيد مثلا فتدل لفظة ذاعلى ذات زيد وعلى الاشارة لتلك الذات (وهو ذا) يشار به (للفرد المذكور) من أي جنس كان وألفه أصلية على الأصح . وقال الكوفيون الاسم هو الدال فقط والألف زيدت للتكسير بدليل سقوطها في التثنية نحو ذان ورد بأن ذان ليس تثنية ذا بل هي صيغة وضعت للتثنية كأتما وهما (وذى وذو) بإسكان الهاء وبكسرها بغير إشباع وهو معنى قول الفاكهي وبالاختلاس (وتى وته) بإسكان الهاء وبكسرها بالإشباع وتركه (وتا) بالقصر يشار بكل من هذه الخمسة (للفردة المؤنثة) ولا يثنى من لغات المفردة المؤنثة إلا تا وحدها لأنه لا يلزم معها كثير تغيير ، وقد تقع الاشارة للمؤنث بلفظ المذكور كقوله تعالى - فإنا رأى الشمس بازغة قال هذاري - وهو لارادة الجرم أو الكوكب ، وقيل لأنه حكاية قول إبراهيم ولم يكن من لسانه الفرق بين المذكور والمؤنث في الاشارة كما لا يفرق بينهما في ذلك الترك والفرس بل المذكور والمؤنث عندهم في ذلك على السواء قاله أبو حيان (ودان) بكسر النون مخففة ويجوز تشديدها (لثنى الذكر) يشار به اليه (في حالة الرفع) نحو جاءني ذان (وذين) يشار به اليه (في حالة النصب والجر) نحو رأيت ذين ومررت بدين (وتان) بتخفيف النون وتشديدها (لثنى المؤنث) فيشار به اليه (في حالة الرفع) نحو جاءني تان (وتين) يشار به اليه (في حالة النصب والجر) نحو رأيت تين ومررت تين وظاهر كلام المتألف أنهما مثنيان حقيقة وأنهما معربان كالإيدان والذي ذهب اليه المحققون أنهما مثنيان لوجود علة البناء فيهما ، وإنما جاء على صورة المثنى المرفوع في حالة الرفع وعلى صورة المثنى المنصوب والمجرور في حالة النصب والجر فليست الياء فيهما منقلبة عن الألف بل كل منهما أصل لأن وقوعهما على صورة المعرب اتفاقا ، فتقول في إعراب نحو جاءني ذان جاء فعل ماض ذان اسم إشارة في محل رفع فاعل ومثله تان ، وتقول في حالة النصب والجر ذين اسم إشارة في محل نصب مفعول به إن كان منصوبا ، وإن كان مجرورا نحو مررت بدين ، الباء حرف جر وذين اسم إشارة في محل جر بالياء ،

وشاب قرناها .
(فصل) اسم الاشارة
ما وضع لمشار اليه وهو
ذا للفرد المذكور وذى
وذو وتى وته وتا
للفردة المؤنثة وذان
لثنى الذكر في حالة
الرفع وذين في حالة
النصب والجر وتان
لثنى المؤنث في حالة
الرفع وتين في حالة
النصب والجر

(وللجمع مذكرا كان أو مؤنثا) عاقلا كان أو غير عاقل (أولاء بالمد) أى بهمزة مكسورة في آخره منونا نحو جاءنى أولاء أو هؤلاء وغير ممنون نحو جاءنى أولاء أو هؤلاء (عند الحجازيين) أى العرب النسويين للحجاز (وبالقصر) أى بلاهمزة في آخره (عند التميميين) أى العرب المشهورين بين تميم سكان بلاد نجد ورويت أيضا عن قيس وربيعة وأسد فيقولون جاءنى أولى وهولى بفتح الهاء وضم الهمزة وفتح اللام وقد يقال فيها هولى بفتح الهاء وسكون الواو وفتح اللام . قال الفاكهي وإذا كان مقصورا يكتب بالياء أى وإن كان ممدودا كتب بالألف (ويجوز دخولها التنبيه) بقصر ألفها قاله ابن عنقاء وفي الفواكه بألف غير مهموزة (على) أوائل (أسماء الإشارة) لتنبيه المخاطب على ما يلقى إليه وإزالة لغفلته (نحو هذا) فى الإشارة للذكر (وهذه) فى الإشارة للمؤنث (وهذان) للمثنى المذكور فى حالة الرفع (وهذين) له فى حالتى النصب والجر (وهاتين) له فى حالتى النصب والجر (وهؤلاء) للجمع مطلقا وهذه أمثلة المشار إليه إذا كان قريبا (وإذا كان المشار إليه بعيدا ألحقت) وجوبا آخر (اسم الإشارة كفا حرفية) أى لا موضع لها من الاعراب لأن اسم الإشارة لا يضاف بل هى حرف خطاب جىء به للدلالة على بعد المشار إليه غير أنها (تتصرف تصرف الكاف الاسمية) غالبا فتكون (بحسب المخاطب) لتدل على حالة من يخاطبه من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث (نحو ذاك) بفتح الكاف إذا كانت الإشارة إلى مفرد مذكر والخطاب لمفرد مذكر أيضا (وذاك) بكسر الكاف إذا كانت الإشارة إلى مفرد والخطاب لمؤنث (وذا كما) إذا كانت الإشارة لمفرد والخطاب لجمع الذكور (وذا كن) إذا كانت الإشارة لمفرد والخطاب لجمع الاناث ومن غير الغالب أن يفتح فى التذكير ويكسر فى التأنيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون هذا أن تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ويحملها قوله تعالى - ذلك يوعظ به - فى البقرة ، وقوله تعالى - ذلكم خير لكم - فى المجادلة .

(فائدة) قد تتصل هذه الكاف بأرأيت بمعنى أخبرنى لأن أرأيت تكون تارة بمعنى النظر أو العلم فتفيد الاستفهام وتسند للظاهر والضمير وتتصل بها الكاف مفعولا به فتقول فيها أرأيتك قائما أى أعلمت نفسك قائما وتارة بمعنى أخبرنى فلا تفيد استفهاما ولا تسند الى غير تاء المخاطب نحو أرأيت زيدا ما صنع أى أخبرنى عن زيد فإذا اتصلت بها هذه الكاف لزمت التاء الافراد والتذكير استغناء بلحوق العلامات للكاف فتقول أرأيتك أرأيتكما أرأيتكم أرأيتكن زيدا ما صنع أى أخبرنى عن زيد فالتاء فاعل والكاف حرف خطاب وقال الفراء بالعكس وقال الكسائى التاء فاعل والكاف مفعول وزيدا منصوب بنزع الخافض وجملة ما صنع بدل اشتغال من زيد أو مستأنفة (ويجوز) أى مع إلحاق الكاف (أن تزيد قبلها لاما) زيادة فى الدلالة على البعد (نحو ذلك) بفتح الكاف (ذلك) بكسرها (ذلكم ذلكم ذلكن) بحذف العاطف وتقول فى اعرابه ذا اسم إشارة واللام للبعد والكاف حرف خطاب لا محل له من الاعراب (ولا تدخل اللام فى) اسم الإشارة إذا كان على صورة (المثنى) مطلقا فلا يقال ذانلكما ولا تانلكما (ولا) إذا كان على صيغة (فى) صورة (الجمع فى لغة من مده) وهم الحجازيون كما تقدم فلا يقال على لغتهم أولاء لك وأما من قصره فمنهم من لا يأتى باللام أيضا ومنهم من يأتى بها (وإنما تدخل فيهما) أى فى المثنى والجمع فى لغة من مده (حالة البعد الكاف نحو ذانكما وتانكما وأولئك وكذلك) أى كما لا تدخل اللام على المثنى والجمع (لا تدخل على المفرد) المذكور أو المؤنث (إذا تقدمتها ها) بالقصر (التنبيه) وإلى هذا

واللجمع مذكرا كان
أو مؤنثا أولاء بالمبد
عند الحجازيين
وبالقصر عند
التميميين ويجوز
دخولها التنبيه على
أسماء الإشارة نحو
هذا وهذه وهذان
وهذين وهاتين
وهؤلاء وإذا
كان المشار إليه بعيدا
ألحقت اسم الإشارة
كفا حرفية تتصرف
تصرف الكاف
الاسمية بحسب المخاطب
نحو ذاك وذاك وذا كما
وذا كم وذاكن
ويجوز أن تزيد قبلها
لاما نحو ذلك ذلك
ذلكم ذلكم ذلكن
ولا تدخل اللام فى المثنى
ولا فى الجمع فى لغة من
مده وإنما تدخل فيهما
حالة البعد الكاف نحو
ذانكما وتانكما وأولئك
وكذلك لا تدخل على
المفرد إذا تقدمتها ها
التنبيه

أشار ابن مالك في الألفية بقوله ❦ واللام إن قدمت ها ممنعه ❦ (نحو هذا فيقال فيه حالة البعد ها ذلك) ولا يقال فيه هذا لك ، وكلام المصنف يفيد أنه ليس لاسم الإشارة إلا مرتبتان قرني وبعدي وهي طريقة ابن مالك ومن تبعه لكن الجمهور على أن له ثلاث مراتب: قرني وهي المجردة عن الكاف واللام نحو ذاء ، وبعدي وهي المقرونة بهما نحو ذلك ، ووسطى وهي التي بالكاف وحدها نحو ذاك لأن زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة (ويشار إلى المكان القريب) بلفظين لا يشار بهما إلى غيره بخلاف جميع ما تقدم من أسماء الإشارة فإنه يشار به إلى المكان وغيره (بهنا) بضم الهاء وتخفيف النون مجردة عن ها التنبيه (أو ههنا) بتقديم ها التنبيه عليها (نحو إنا ههنا قاعدون) وإعرابه ان حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ونا المدغمة ضمير متصل في محل نصب اسمها ههنا الهاء للتنبيه هنا اسم إشارة في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بقاعدون قاعدون خبر ان وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم وقاعد اسم فاعل يعمل عمل الفعل وقاعله مستتر فيه جوازا تقديره نحن (و) يشار (إلى المكان البعيد) بالفاظ (بهناك) بالكاف وحدها (أو ههناك) بالكاف مع ها التنبيه (أو هنالك) بالكاف واللام (أو هندا) بفتح الهاء وتشديد النون (أو هنا) بكسر الهاء وتشديد النون (أو ثم) بفتح المثناة وتشديد الميم ولا تلحقها كاف ولا لام وهنالك وما بعده إلى قوله أو ثم كلها يقال في إعرابها اسم إشارة في محل نصب على الظرفية والكاف حرف خطاب لا محل لها من الإعراب واللام للدلالة على البعد (نحو وإذا رأيت ثم) وإعرابه الواو حرف عطف على قوله تعالى - إذا رأيتهم حسبتهم لؤلؤا منثورا - إذا ظرف لما استقبل من الزمان رأيت فعل وقاعل ثم اسم إشارة في محل نصب على الظرفية لأنها ملازمة لها متعلقة برأيت وفي أجوبة ابن هشام (مسئلة) أين مفعول رأيت من قوله تعالى - وإذا رأيت ثم رأيت نعيما وملكا كبيرا - الجواب قال المحققون لامفعول لها ، وقال قوم لها مفعول ، واختلف هؤلاء فقيل موصول حذف وبقيت صلته والتقدير وإذا رأيت ما ثم ، قيل ومثله - لقد تقطع بينكم - أي ما بينكم - وهذا فراق بيني وبينك - أي ما بيني وبينك وقيل مذكور وهو نفس ثم ، ويرد الأول أن الموصول وصلته كالكلمة الواحدة فلا يحسن حذف أحدهما وبقاء الآخر . والثاني أن ثم لم تستعمل في العربية إلا ظرفا كقوله - وأزلقنا ثم الآخرين - أو مجرورة بمن أو إلى اه وجواب إذا قوله - رأيت نعيما - فوقف بعض القراء على ثم والابتداء بقوله رأيت نعيما غير حسن لما فيه من الفصل بين إذا وجوابها .

نحو هذا فيقال فيه حالة البعد هاذك ويشير إلى المكان القريب بهنا أو ههنا نحو - إنا ههنا قاعدون - وإلى المكان البعيد بهناك أو ههناك أو هنالك أو هندا أو ههنا أو ههنا أو ثم نحو - وإذا رأيت ثم - .
(فصل) الاسم الموصول ما افتقر إلى صلة وعائد

(فصل) في بيان الاسم الموصول وصلته . قال العلوي في شرح الجامع : والغرض من وضع الموصول وصف المعارف بالمثل ولهذا امتنع حذف الصلة . واختلفوا فيما تعرف به الموصول فقيل هو معرفة بالوضع لأن وضع الموصول على أن يطلقه التكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الموصول له وقيل بأل في نحو الذي والتي وبنيتها في نحو من وما ، وقيل بالصلة لأنها معهودة للمخاطب وأل في نحو الذي زائدة لازمة غالبا وهذا ما عليه الجمهور وهو الصحيح (الاسم الموصول) هو (ما) أي اسم (افتقر) أي احتاج في بيان مسماه (إلى صلة) تتصل به لتكامل معناه إما جملة خبرية أو ظرف أو جار ومجرور تامين أو وصف صريح (و) إلى (عائد) تشتمل عليه تلك الصلة والراد به ضمير يعود على الموصول لربط الصلة به ، وقد قيل إن شرف الدين محمد ابن عيسى مرض فكتب إلى الملك المعظم :

انظر إلى حسين مولى لم يزل يولى الندي وتلاف قبل تلاف

أنا كالدي أحتاج ما يحتاجه فأغتم دعائي والتناء الوان

بهاء الملك المعظم يعود ومعه ألف دينار وقال له أنت الذي وأنا العائد وهذه الصلاة ، واحترز
المصنف بالاسم الموصول عن الموصول الحرفي فإنه وإن اقتصر إلى صلة لا يحتاج إلى عائد . قال ابن
هشام : والموصول الحرفي كل حرف أول مع صلته بالمصدر . قال عبد الرموف المناوي : والأصح
أنها خمسة وقد نظمتها بقولي :

موصولنا الحرفي خمسة أحرف هي أن وأن وكى وما فاحفظ ولو

فإن الفتوحة المشددة ومثلها المخففة من النقبلة تؤول مع معموليها بمصدر فإن كان خبرها مشتقا
من اسم أو فعل متصرف فالمصدر المؤول من لفظه وإن كان جامدا اسما أو فعلا أول بالكون كلبني
أن زيدا أخوك أي كونه أخاك وإن كان ظرفا أو مجرورا أول بالاستقرار ونحوه (وهو) أي الاسم
الموصول (ضربان نص) في معناه لا يتجزأ إلى غيره (ومشترك) بين معان مختلفة بلفظ واحد
(فالنص ثمانية ألفاظ) وهي (الذي للفرد المذكر) العاقل وغيره (والتي للفردة المؤنثة) العاقلة
وغيرها ولك في ياء الذي والتي وجهان الأنياب والحذف وعند الحذف يكون الحرف الذي قبلها إما
مكسورا كما كان قبل الحذف وإما ساكنا (واللذان للمثنى المذكر واللذان للمثنى المؤنث في حالة الرفع
واللذين) للمثنى المذكر (واللتين) للمثنى المؤنث (في حالتى النصب والجرح) والأصح أنهما ليسا مثنيين
حقيقة وإنما جيء بهما على صورة المثنى الرفع في حالة الرفع وها صورة المثنى المجرور والنصب في حالتى
الجرح والنصب كما تقدم في ذان وتان والأصل فيهما اثبات النون مخففة ويجوز حذفها وإثباتها مشددة
(والأني) مقصور ويكتب بغير واو وقد يمد (والذين) حال كونه (بالياء مطلقا) أي في حالة الرفع والنصب
والجرح كل منهما يستعمل (لجمع المذكر) العاقل غالبا وقد يستعمل الأني بمعنى اللاتي كقول مجنون ليلى :

محاجبا حب الأني كن قبلها وحلت مكانا لم يكن حل من قبل

(وقد يقال اللذان بالواو في حالة الرفع) والذين بالياء في حالتى النصب والجرح لئلا يضم العين
قال الشاعر :

نحن اللذون مسبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحا

وطى هذه اللمعة يكتب بلامين بخلافه في لعة من الزمه الياء مطلقا فإنه يكتب بلام واحدة وإعراب
البيت المذكور نحن مبتدأ واللذون خبره والنخيل تصغير نخل بالنون والخاء المعجمة موضع بالشام
وغارة مفعول لأجله وهو اسم مصدر أغار والقياس إغارة والملاحح بكسر الميم من ألح السحاب دام
مطره قاله في التصريح (والأني واللاتي ويقال) أيضا (اللواتي) وكل منهما (لجمع المؤنث وقد تحذف
ياؤها) اجترأ بالكسر فيقال اللاء واللات واللوات (نحو الحمد لله الذي صدقنا وعده) وإعراجه الحمد
مبتدأ وجملة لله في محل رفع خبره الذي اسم موصول في محل جر صفة صدقنا فعل ومفعول وفاعله
مستتر فيه جوازا تقديره هو وعده مفعول ثان والماء في محل جر بالإضافة وجملة الفعل والفاعل والمفعول
صلة الموصول لأجل لها من الاعراب والعائد الضمير المستتر في صدقنا ، وقال في المجيد في قوله تعالى
- صدقناهم الوعد - من باب اختار يتعدى الفعل فيه إلى واحد بنفسه وإلى الآخر بحرف جر
ويجوز حذف الحرف أي في الوعد ولا ينقبس عند الجمهور اه وطى هذا فقوله هنا وعده منسوب
بزرع الخافض أي في وعده قال الخطيب في تفسيره الذي صدقنا وعده بالجنة في قوله - تلك الجنة التي
نورث من عبادنا من كان تقيا - (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها) وإعراجه قد حرف تحقيق

وهو ضربان : نص
ومشترك ، فالنص ثمانية
ألفاظ الذي للفرد
المذكر والتي للفردة
المؤنثة واللذان للمثنى
المذكر واللذان للمثنى
المؤنث في حالة الرفع
واللذين واللتين في
حالتى النصب والجرح
والأني والذين بالياء
مطلقا لجمع المذكر وقد
يقال اللذون بالواو في
حالة الرفع واللاتي
واللاتي ويقال اللواتي
لجمع المؤنث وقد تحذف
ياؤها نحو - الحمد لله
الذي صدقنا وعده -
قد سمع الله قول التي
تجادلك في زوجها

سمع فعل ماض الله فاعل قول مفعول به التي اسم موصول في محل جر بالاضافة تجادل فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هي وجملة في زوجها متعلقة بتجادل وجملة الفعل والفاعل وما تعلق به صلة الموصول والعائد المصير المستتر قال في تفسير الجلالين تجادلك تراجعك يا أيها النبي في زوجها المظاهر منها وهي خولة بنت ثعلبة وهو أوس بن الصامت (والذنان يأتيانها منكم) وإعرابه الذنان اسم موصول في محل رفع مبتدأ يأتيان فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع فاعل والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به منكم جار ومجرور في محل نصب على الحال من ألف التثنية متعلق بمحذوف تقديره كائنين وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد ألف التثنية (ربنا أرنا الذين أضلنا) وإعرابه رب منادى مضاف محذوف منه حرف النداء تقديره يارب وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف ونا ضمير متصل في محل جر بالاضافة أو فعل أمر مبني على حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ثم يحتمل أن تكون رأى هنا بصرية ونقلت بالهمزة من التعدى إلى واحد فعديت إلى اثنين ويحتمل أن تكون قلبية قاله في المجيد ونا ضمير متصل في محل نصب مفعولها الأول الذين اسم موصول في محل نصب مفعول ثان أضلنا فعل وفاعل ومفعول أضل فعل ماض وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع فاعل ونا ضمير متصل مفعول به وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد ألف التثنية (والذين جاءوا من بعدهم) الواو حرف عطف الذين اسم موصول في محل رفع مبتدأ وجملة جاءوا من بعدهم صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد الواو (واللآئي يئسن من المحيض) وإعرابه الواو حرف عطف اللآئي اسم موصول في محل رفع مبتدأ يئسن فعل وفاعل يئسن فعل ماض ونون النسوة ضمير متصل في محل رفع فاعل وجملة من المحيض متعلق بيئسن وجملة الفعل والفاعل وما تعلق به صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد نون النسوة قال في المجيد يئسن قال الجمهور ماضيا وقرئ يئسن مضارعا اه (واللآئي يأتيان الفاحشة) الواو حرف عطف اللآئي اسم موصول في محل رفع مبتدأ يأتيان فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة ضمير متصل في محل رفع فاعل الفاحشة مفعول به وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد نون النسوة (والمشترك) أي من الاسم الموصول وهو ضد النص السابق (سنة ألقاظ) وهي (من) بفتح الميم (وما وأي) بفتح الهمزة وتشديد الياء (وأل وذو) بمعنى الذي لا بمعنى صاحب (وذا فهذه السنة تطلق على المفرد والثني والجمع المذكور من ذلك كله والثؤث) فكل لفظ منها يأتي لمعنى من المعاني الستة ولكل منها كلام ينحصر (وتستعمل من) في أصل الوضع (للعاقل) لوقال للعالم بكسر اللام أي من قام به العلم لكان أولى لأنه يستعمل لله سبحانه وهو يطلق عليه عالم ولا يطلق عليه عاقل إما لأن أسماء الله تعالى توقيفية على الأصح ولم يرد الاذن باطلاقه عليه أو لما فيه من إيهام النقص بخلاف عالم في الأمرين (وما) في أصل وضعها (لغير العاقل تقول في من) إذا استعملتها بمعنى الجميع في المفرد المذكور (يعجبني من جاءك) أي الذي جاءك . وإعرابه يعجبني فعل ومفعول ومن اسم موصول في محل رفع فاعل جاءك فعل ومفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو والجملة صلة الموصول والعائد الضمير المستتر (و) في المفردة المؤنثة يعجبني (من جاءتك) أي التي جاءتك فمن اسم موصول بمعنى التي وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد الضمير المستتر تقديره هي (و) في الثني المذكور يعجبني (من جا آك) أي

والذنان يأتيانها منكم
ربنا أرنا الذين أضلنا
والذين جاءوا من بعدهم
واللآئي يئسن من
المحيض واللآئي يأتيان
الفاحشة، والمشارك ستة
ألقاظ : من وما وأي
وأل وذو وذا فهذه
السنة تطلق على المفرد
والثني والجمع المذكور
من ذلك كله والثؤث
وتستعمل من للعاقل
وما لغير العاقل تقول
في من يعجبني من
جاءك ومن جاءتك
ومن جا آك

الذيان حاكك ، فمن اسم موصول بمعنى الذان وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد ألف التثنية (و) في الثنى المؤنث يعجبنى (من جاءتاك) أى اللتان جاءتاك فمن اسم موصول بمعنى اللتان وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد ألف التثنية وأما التاء فهى علامة التأنيث (و) في المجموع المذكور يعجبنى (من جاءوك) أى الذين جاءوك فمن اسم موصول بمعنى الذين وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد واو الجماعة (و) في المجموع المؤنث يعجبنى (من جئتاك) أى اللاتي جئتاك ، فمن اسم موصول بمعنى اللاتي وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد نون النسوة (وتقول فى ما) الموصولة بمعنى الجميع (جوابا لمن قال لك اشتريت حمرا أو أتنا) وهى أنثى الحمر (أو حمارين أو أتانين أو حمرا) بضم الحاء والميم (أو أتنا) بضم الهمزة والتاء التثنية فوق فتقول فى الفرد المذكور من ذلك (يعجبنى ما اشتريته) أى الذى اشتريته فما اسم موصول بمعنى الذى والجملة بعدها صلة الموصول والعائد الهاء (و) فى المفردة المؤنثة يعجبنى (ما اشتريتها) أى التى اشتريتها فما اسم موصول بمعنى التى والجملة بعدها صلة الموصول والعائد الهاء (و) فى الثنى المذكور والمؤنث يعجبنى (ما اشتريتهما) أى اللتان اشتريتهما فما اسم موصول والجملة بعدها صلة الموصول والعائد الهاء والميم والألف حرفان دالان على التثنية (و) فى المجموع المذكور يعجبنى (ما اشتريتهم) أى الذين اشتريتهم فما اسم موصول بمعنى الذين والجملة بعدها صلة الموصول والعائد الهاء والميم علامة الجمع وفيه استعمال هم لغير العاقل (و) فى المجموع المؤنث يعجبنى (ما اشتريتهن) أى اللاتي اشتريتهن فما اسم موصول بمعنى اللاتي والجملة بعدها صلة الموصول والعائد الهاء والتون علامة جمع الاناث (وفديعكس ذلك) الأصل فى من وما (فتستعمل من لغير العاقل) فى ثلاث مسائل : الأولى ينزل ما وقعت عليه منزلة العاقل كقوله تعالى - ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له - وقول الشاعر :

أمرب القطا هل من يعبر جناحه لعلى إلى من قد هويت أطير

فدعاء الأصنام ونداء القطا سوغ وقوع من على ما لا يعقل لأنه لا يدعى ولا ينادى إلا العاقل . الثانية أن يجتمع غير العاقل مع العاقل فيما وقعت عليه من الموصولة نحو - ألم تر أن الله يسجد له من فى السموات ومن فى الأرض - فإنه شمل آدميين وغيرهم من الشجر والدواب والجبال . والثالثة أن يقترن غير العاقل بالعاقل فى عموم فصل بمن الموصولة (نحو فمنهم من يمشى على بطنه) ومنهم من يمشى على أربع لاقترانهما بالعاقل فى عموم كل دابة من قوله تعالى - والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على أربع - فأوقع من على غير العاقل لما اختلط بالعاقل فى عموم كل دابة لأنها لغة اسم لما يدب على الأرض عاقلا كان أو غيره . وإعرابه الفاء تفصيلية منهم جار ومجرور خبر مقدم ومن اسم موصول فى محل رفع مبتدأ مؤخر يمشى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستئصال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء وجملة على بطنه متعلقة بيمشى وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد الضمير المستتر قال الأزهرى ويحتمل عندى أن يكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم نوع يمشى على بطنه الخ (وتستعمل ما) على خلاف الأصل (للعاقل) قال السهلبى ولا تقع للعاقل إلا بقرينة التعظيم والابهام كقولهم سبحان ما يسبح الرعد بحمده و(نحو) قوله تعالى - ما منعك (أن تسجد لما خلقت بيدي) - أى لمن خلقته . وإعرابه ما اسم استفهام للتوبيخ فى محل رفع مبتدأ منع فعل ماض والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول أول أن حرف مصدر ونصب تسجد فعل

ومن جاءتاك ومن
جاءوك ومن جئتاك
وتقول فى ما جوابا
لمن قال لك اشتريت
حمرا أو أتنا أو حمارين
أو أتانين أو حمرا أو
أتنا يعجبنى ما اشتريته
وما اشتريتها وما
اشتريتها وما اشتريتهم
وما اشتريتهن وقد
يعكس ذلك فتستعمل
من لغير العاقل نحو
فمنهم من يمشى على
بطنه وتستعمل ما
للعاقل نحو - أن تسجد
لما خلقت بيدي -

مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والمصدر المنسب
من أن وما بعدها مفعول ثان لمنع، والتقدير أي شيء منعك السجود لما خلقت؟ اللام حرف جر وما
اسم موصول بمعنى الذي في محل جر باللام خلقت فعل وفاعل صلة الموصول والعائد محذوف والتقدير
خلقته، ويحتمل كما قال ابن عسقاء كون ما مصدرية مؤولة مع صلتها بمصدر مؤول باسم المفعول
أي بمخلوق على حد - وما كان هذا القرآن أن يفترى - أي افتراء أي مفترى، بيدي جار ومجرور بالباء
حرف جر ويدي مجرور بالباء وعلامة جره الياء المدغمة في ياء النفس نيابة عن الكسرة لأنه مثني
وهو مضاف وياء النفس مضاف إليه. قال أبو السعود والتثنية لابرار كمال الاعتناء بخلقته عليه
السلام المستدعي لاجلاله وتعظيمه اه. وقد تستعمل ما لأنواع من يعقل نحو - فانسكحوا ما طاب
لكم من النساء - أي أي نوع من أنواعهن أردتم لأن النوع لا يعقل. وقال بعضهم إنها في هذه
الآية لصفات من يعقل أي الطيبة منهن، وقد تستعمل للعقل مع غيره نحو - سبح لله ما في السموات
وما في الأرض - فإنه يشمل العاقل وغيره (والأربعة الباقية) وهي أي وأل وذو وذو (تستعمل للعاقل
وغيره) بطريق الاشتراك (تقول في أي) إذا استعملتها للفرد المذكر (يعجبي أي قام) أي الذي
قام. وإعرابه يعجب فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول به وأي اسم موصول بمعنى الذي مرفوع
على أنه فاعل وقام فعل ماض وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هو وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل
لها من الأعراب والعائد الضمير المستتر (و) إذا استعملتها للفردة المؤنثة (أي قامت) أي التي قامت
(و) للمثنى المذكر (أي قاما) أي اللذان قاما (و) للمثنى المؤنث (أي قامتا) أي اللتان قامتتا (و)
للجموع المذكر (أي قاموا) أي الذين قاموا (و) للجموع المؤنث (أي قمن) أي اللاتي قمن (سواء
كان القائم عاقلا أو حيوانا) لا يعقل نعم أي قاموا خاص بالعاقل لاختصاص الواو بجمع المذكر العاقل
وأما جمع المؤنث من غير العاقل، فقال في الهمع الأحسن فيه إن كان للكثرة أن يؤتى بالياء في الرفع
وبالهاء في غيره، وإن كان للقلة أن يؤتى بالنون كالجنود انكسرت وكسرتها أولى من انكسرن
وكسرتن والاجزاء بالعكس لأن الاجزاء جمع قلة بخلاف الجنود فإنه جمع كثرة، وقد قال الله
تعالى - منها أربعة حرم ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن أنفسكم - أي في الأربعة، فأتى فيه
بالنون لأن الأربعة جمع قلة، والأحسن في جمع المؤنث العاقل النون مطلقا، فالهنادات خرجن
وضربتهن أولى من خرجت وضربتها قال تعالى - والطلقات يتر بصن والوالدات يرضعن - ومن
الوجه الآخر قوله تعالى - وأزواج مطهرة - فهي على طهرت ولو كان على طهرون لقليل مطهرات وقال
الشاعر * وإذا العذارى بالدخان تلفعت * (وأما أل فإنها تكون اسما موصولا) مشتركا بين
المفرد والمثنى والجموع المذكر من ذلك كله والمؤنث ولا تكون كذلك إلا (إذا دخلت على اسم الفاعل
أو على اسم المفعول) مرادا به الحدوث وليست موصولا حرفيا لأن الضمير يعود إليها وهو لا يعود
إلا إلى الأسماء ولا حرف تعريف لأنها داخلة على الفعل تقديرا، لأن المشتق في تقدير الفعل والذات جاز
عطف الفعل على مدخولها نحو - فالنغيرات صبحا فأثرن به تقعا - أي فاللاتي أغرن فأثرن، وإنما
نقل الأعراب إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف، ويدل على كونها اسما أمران: الأول أن
الوصف معها يعمل بلا شرط ولو كانت حرفا لكانت مبعدة عن شبه الفعل، فلا يكون الوصف معها
عاملا. والثاني أن لا يتقدم عليها معمول مدخولها لا يقال جاء زيد الضارب وأما قوله تعالى - وكانوا
فيه من الزاهدين - فالجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره أعنى أو بزاهدين محذوف دل عليه
للمذكور فاسم الفاعل المراد به الحدوث (كالضارب و) اسم المفعول المراد به ذلك نحو (المضروب)

والأربعة الباقية
تستعمل للعاقل وغيره
تقول في أي يعجبي
أي قام وأي قامت
وأي قاما وأي قامتا
وأي قاموا وأي قمن
سواء كان القائم عاقلا
أو حيوانا، وأما أل فإنها
تكون اسما موصولا
إذا دخلت على اسم
الفاعل أو على اسم
المفعول كالضارب
والمضروب

واختصت بذلك لأن شأن الموصولات الدخول على الجملة وأل للموصولة تشبیه في الصورة أل المعرفة الداخلة على المفرد ، فسبکوا من الجملة مفردا يكون في معنى الجملة لتدخل عليه أل وهو اسم الفاعل والمفعول لأنه في المعنى جملة فعلية خبرية فان الضارب إذا فسرتة تقول فيه (أى الذى ضرب) بفتح الضاد والراء (و) المضروب إذا فسرتة تقول فيه أى (الذى ضرب) بضم الضاد وكسر الراء وخرج بقولنا مراداه الحدوث الصفة المشبهة ، فال داخلة عليها كالحسن وجهه ليست موصولة بل حرف تعريف على الأصح لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل ، ولذا كانت أل الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق وخرج بقولنا ولم يقصد بها عهد ما إذا قصد بأل العهد ونحوه فانها تكون معرفة باتفاق كما قال ابن عنقاء كرايت رجلا يضرب زيدا فأكرمت الضارب ، ولهذا كانت أل في الأسماء الحسنى للكمال كما نص عليه ابن حجر وغيره ، فالعالم والخالق والمصور والرزاق معناه الكامل في معنى العلم والخلق والتصوير والرزق (ونحوه) أى نحو ما ذكر من الضارب والمضروب مما جاء على وزنهما فنحو الضارب (إن المصدقين والمصدقات) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر المصدقين اسمها منصوب بها وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذکر سالم والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد ومصدقين اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هم وهو العائد على أل الموصولة والمصدقات معطوف على ما قبله وهو اسم فاعل وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هم وهو العائد على أل الموصولة ، والتقدير إن الذين تصدقوا واللاتى تصدقن ونحو المضروب قوله تعالى (والسقف الرفوع والبحر المسجور) وإعرابه الواو حرف عطف على قوله تعالى - والطور - والسقف معطوف على ما قبله مجرور وعلامة جره كسر آخره المرفوع نعت وهو اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو والضمير المذكور هو العائد على أل الموصولة ومثله - والبحر المسجور - قال في تفسير الجلالين والسقف المرفوع أى السماء والبحر المسجور أى المملوء اه . قال الجمل في حواشيه أى المملوء ماء . وفي تفسير الخازن المسجور أى الموقد المحمى كالنور المسجور ، وذلك ما روى من أن الله تعالى يجعل البحار كلها يوم القيامة نارا ويزاد بها في نار جهنم اه (وأما ذو) الموصولة التى تطلق على المفرد المذكور وفروعه (خاصة بلغة طي) وهم قبيلة من العرب تنسب إلى طي رجل من حمير . وقال في شفاء الصدور طي على مثال سيد أبو قبيلة من اليمن وهو طي بن داود بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير كذا في الصحاح ، وفي شرح مسلم للإمام النووي نقلا عن التحرير وأقره أن طي بهمز ولا بهمز لغتان ، والظاهر أن المراد بطي هنا الجميع على سبيل التغليب اه (تقول) فيها إذا استعملتها للمفرد المذكور (جاءنى ذو قام) أى الذى قام . وإعرابه جاء فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به ذو اسم موصول فى محل رفع فاعل قام فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد الضمير المستتر (و) إذا استعملتها للمفردة المؤنثة تقول جاءتنى (ذوقامت) أى التى قامت والعائد تقديره هى (و) للثنى المذكور جاءنى (ذوقاما) أى اللذان قاما (و) للثنى المؤنث جاءتنى (ذوقامتا) أى اللتان قامتا والعائد فيه وفى الذى قبله ألف التثنية (و) للجمع المذكور جاءتنى (ذوقاموا) أى الذين قاموا والعائد الواو (و) للجمع المؤنث جاءتنى (ذوقمن) أى اللاتى قمن والعائد نون النسوة سواء كان القائم عاقلا أو غيره ، والمشهور من لغة طي أفراد ذو وتذكيرها وبنائها على السكون لأنها حرفان الثانى منهما ساكن كما قاله الفاكهى فى شرح القطر . وقال فى الفواكه وقد تعرب

أى الذى ضرب والذى
ضرب ونحو - إن
المصدقين والمصدقات -
والسقف الرفوع
والبحر المسجور - وأما
ذو خاصة بلغة طي
تقول جاءنى ذو قام
وذوقامت وذوقامتا
وذوقامتا وذوقاموا
وذوقمن

إعراب ذو بمعنى صاحب أي لشبهها الصوري لنو بمعنى صاحب قال الشاعر :

فأما كرام موسرون لقيتهم فحسي من ذي عندهم ما كفانيا

وقد تؤنث فيقال جاءني ذات أكرمتك أي التي أكرمتك بضم تاء ذات ، وقد تنث وتجمع فيقال في تثنية المذكر جاءني ذوا قاما ورأيت ذوى قاما ومردت بذوى قاما وفي تثنية المؤنث ذواتا قامتا وتقول في الجمع المذكر جاءني ذوو قاموا ورأيت ذوى قاموا ومردت بذوى قاموا وفي الجمع المؤنث ذوات بضم التاء ، وقد تستعمل ذات معربة بمعنى صاحبة كقولهم جاءني ذات مال أي صاحبة مال (وأما ذا) فالأصل فيها أن تكون اسم إشارة وقد تستعمل اسما موصولا بمعنى الجميع وإذا خرجت عن معنى الإشارة (فشرط كونها موصولا) أمران مذكوران في قول المصنف (أن يتقدم عليها ما الاستفهامية) وهذا باتفاق من البصريين (نحو يسألونك ماذا ينفقون) أي ما الذي ينفقونه . وإعرابه يسألون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة فاعل ويسألون متصرف من سأل تنصب مفعولين والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعولها الأول وما اسم استفهام في محل رفع مبتدأ وذا اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر ينفقون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون وواو الجماعة فاعل وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد محذوف أي ما الذي ينفقونه وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لسأل . قال في المجيد جملة ماذا ينفقون في موضع المفعول الثاني ليسألونك وهو معلق في اللفظ عامل في المعنى ونظيرها في السؤال والتعليق :

ألا تسألان المرء ماذا يحاول أتحب فيقضي أم ضلال وباطل

(أو من الاستفهامية) على الأصح عندهم (نحو من ذا جاءك) أي من الذي جاءك . وإعرابه من اسم استفهام في محل رفع مبتدأ وذا اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر جاءك فعل ومفعول وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هو وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد الضمير المستتر فان لم يتقدمها استفهام بما أو من لم تكن موصولة بل هي حينئذ اسم إشارة (وأن لا تكون ذا ملغاة) ثم فسر الالغاء بقوله (بأن يقدر تركيبها) أي تركيب ذا (مع ما) الاستفهامية فيصير المجموع اسم استفهام (نحو ماذا صنعت) بفتح التاء (إذا قدرت ماذا اسما واحدا مركبا) بمعنى أي شيء صنعت فيكون ماذا حينئذ اسم استفهام في محل نصب مفعول لصنعت مقدما عليه والتقدير أي شيء صنعت فان لم تقدر إلغاء ذا بأن قدرت ما اسم استفهام مبتدأ وذا خبره فذا حينئذ موصولة لأنها لم تلغ ويظهر كون قصد التكلم الالغاء أو عدمه بالبدل من اسم الاستفهام وبجواب السائل فعلى الالغاء وهو كون ماذا كلمة واحدة في محل نصب تأتي بالبدل منصوبا ، فتقول ماذا صنعت خيرا أم شرا ؟ فذا ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فيعلم أنه مفعول مقدم لصنعت وعلى عدم الالغاء وهو كون ما اسم استفهام مبتدأ وذا اسم موصول خبره تأتي بالبدل مرفوعا فتقول ماذا صنعت خيرا أم شرا ، بالرفع فذا غير ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع فيعلم أنه مرفوع بالابتداء وذا خبره وقس على ذلك جواب السائل ، وقد جاء بالوجهين قوله تعالى - يسألونك ماذا ينفقون - قل العفو ينصب العفو على الالغاء أي قل ينفقون العفو أي الفاضل عن الحاجة ويرفعه على عدم الالغاء فيكون العفو خيرا حذف مبتدؤه : أي المنفق العفو أو هو العفو ، وسكت المصنف عن الالغاء مع من فيحتمل إلحاقه بماذا ، وهو ظاهر عبارة الألفية ومثني عليه جمع ويحتمل خلافه (وتفتقر) أي تحتاج (الموصلات) أي الاسمية لأن الكلام فيها (كلها) نصها ومشتركها (إلى صلة) مجهودة غالبا للمخاطب في اعتقاد التكلم : أي بأن يكون مضمونها حكما معلوما عند المخاطب وقوعه قبل الخطاب

وأما ذا فشرط كونها موصولا أن يتقدم عليها ما الاستفهامية نحو يسألونك ماذا ينفقون أو من الاستفهامية نحو من ذا جاءك وأن لا تكون ذا ملغاة بأن يقدر تركيبها مع ما نحو ماذا صنعت إذا قدرت ماذا اسما واحدا مركبا وتفتقر الموصلات كلها إلى صلة

في اعتقاد التكلم لأنك إنما تأتي بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه في اعتقادك قبل ذكر الموصول من اتصافه بضمون الصلة إلا في مقام التحويل والتفخيم فيحسن إبهامها فالأول نحو - ففسيهم من اليم ماغشيم - والثاني نحو - فأوحى إلى عبده ما أوحى - وأما غير ذلك فلا يجوز إبهامها ولذا لا يجوز أن تكون الصلة جملة إنشائية لأن الانشاء لا يعرف مضمونه إلا بإيراد صيغته فلا خارج له فضلا عن أن يكون معهودا فلا يصلح لبيان الموصول ولهذا امتنع الوصل بالتعجبية وإن كانت خبرية لما في التعجب من الإبهام النافي للبيان فهي مستثناة من الخبرية كما أن القسمية مستثناة من الانشاء فيجوز الوصل بها مطلقا نحو - وإن منكم لمن ليبطئن - (متأخرة عنها) أي عن الموصولات وجوبا لأنها منزلة منه منزلة جزئه المتأخر فلا يجوز تقديمها ولا شيء منها عليه (و) إلى (عائد) وهو ضمير يعود من الصلة إلى الموصول ليحصل الربط بينهما (والصلة جملة) اسمية أو فعلية (أو شبهها) في حصول الفائدة (فالجملة) شرطها أن تكون خبرية أي محتملة للصدق والكذب في نفسها من غير نظر إلى قائلها وهي (ما) أي قول (تركب من فعل وفاعل) أو من فعل ونائب الفاعل (نحو جاء الذي قام أبوه) وإعرابه جاء فعل ماض الذي اسم موصول في محل رفع فاعل قام فعل ماض أبوه فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة والماء مضاف إليه وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد الماء من أبوه (وقوله تعالى الحمد لله الذي صدقنا وعده) وقد مر إعرابه في أول الموصولات حيث سبق التمثيل به للفرد المذكور وأعاده هنا للتمثيل بالجملة المركبة من الفعل والفاعل (أو) ما تركب (من مبتدأ وخبر) أو من مبتدأ وساد مسد الخبر (نحو جاء الذي أبوه قائم) جملة أبوه قائم مبتدأ وخبر صلة الموصول والعائد الماء (وقوله تعالى الذي هم فيه مختلفون) وإعرابه الذي اسم موصول في محل جر صفة للنبا العظيم من قوله تعالى - عم ينساء لون عن النبا العظيم - وهم ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ فيه جار ومجرور متعلق بما بعده مختلفون خبر المبتدأ وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ومختلفون اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هم (وشبه الجملة ثلاثة أشياء: أحدها الظرف) المكاني وشرط وقوعه صلة أن يكون تاما بأن يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به (نحو جاءني الذي عندك) وإعرابه جاء فعل ماض الذي اسم موصول في محل رفع فاعل عند ظرف مكان وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة والظرف وما أضيف إليه شبه جملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد الضمير المستقر والتقدير جاء الذي استقر عندك (وقوله تعالى - ما عندكم ينقد) وما عند الله باق - وإعرابه ما اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع مبتدأ عند ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع والظرف وما أضيف إليه شبه جملة صلة الموصول والعائد الضمير المستقر تقديره هو ينقد فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر وما اسم موصول مبتدأ وعند الله ظرف ومضاف إليه صلة الموصول والعائد الضمير المستقر تقديره هو وباق خبر ما وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة المعوض عنها التنوين منع من ظهورها الاستئصال لأنه اسم منقوص وخرج بالظرف المكاني الظرف الزماني نحو جاء الذي اليوم فلا يصلح جعله ضمة لعدم حصول الفائدة به وبالتمام الظرف الناقص وهو الذي لا يكون في الوصل به فائدة نحو جاء الذي

متأخرة عنها وعائد
والصلة جملة أو شبهها
فالجملة ما تركب
من فعل وفاعل نحو
جاء الذي قام أبوه
وقوله تعالى - الحمد
لله الذي صدقنا
وعده - أو من
مبتدأ وخبر نحو جاء
الذي أبوه قائم وقوله
تعالى - الذي هم فيه
مختلفون - ، وشبه
الجملة ثلاثة أشياء :
أحدها الظرف نحو
جاءني الذي عندك
وقوله تعالى - ما عندكم
ينقد -

مكانا : أى يسكن مكانا فلا يصح الوصل به لأنه لا يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق به (والثانى الجار والمجرور) وهو كالتطرف فى اشتراط كونه تاما (نحو جاء الذى فى الدار) وإعرابه جاء فعل ماضى الذى اسم موصول فى محل رفع فاعل فى الدار جار ومجرور صلة الموصول والعائد الضمير المستقر تقديره هو (وقوله تعالى وألقت ما فيها) وإعرابه ألقت فعل ماضى والتاء علامة التانيث وفاعله مستتر جوازا تقديره هى عائد على الأرض من قوله تعالى - وإذا الأرض مدت - وما اسم موصول فى محل نصب مفعول به فيها جار ومجرور صلة الموصول والعائد الضمير المستقر تقديره هو فالثالثان المذكوران الجار والمجرور فهما تام بخلاف جاء الذى بك أو عنك فلا يوصل به لتقصانه (ويتعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقعا صلة بفعل محذوف وجوبا) وبذلك أشبهنا الجملة (تقديره استقر) أى أو نحوه من كل فعل عام كحصل فلا يجوز تقديره وصفا كاستقر وكائن لأن الوصف لا يكون مع موصوفه جملة إلا إذا كان صلة لآل أو قسما نانيا من البتداء (والثالث الصفة) وهى مادلت على ذات مبهمه مأخوذة من بعض صفاتها كالقائم والضارب (الصريحة) أى الخالصة للوصفية بأن لم تغلب عليها الاسمية لأن فيها معنى الفعل ولذلك صح عطفه عليها (والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول) دون اسم التفضيل كالأفضل ودون الصفة المشبهة كالحسن وجهه لأن آل حرف تعريف فهما إجماعا فى الأول وعلى الصحيح فى الثانى بل نقل فيه بعضهم الإجماع أيضا (وتختص) أى الصفة الصريحة (بالألف واللام) فلا يصح جعل الصفة صلة لغيرها فخرج الصفة غير الصريحة وهى ما صارت بكثرة الاستعمال مخصوصة بذات معينة ولا تجرى صفة على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا فال فيها حرف تعريف لا موصولة لعدم مشابهتها الفعل وذلك كالصفات التى غلبت عليها الاسمية كالأبطح فإنه فى الأصل المكان المنبسط من الوادى ثم غلب على الأرض المتسعة والأجرع فإنه فى الأصل المكان المستوى ثم غلب على الأرض المستوية ذات الرمل التى لا تنبت شيئا والصاحب فإنه فى الأصل ذو الصحبة مطلقا ثم غلب على من يصحب الملك ، وهو الوزير (والعائد) للموصول (ضمير) غائب غالبا وإلا فقد يكون العائد ضمير متكلم قياسا كقول على رضى الله عنه * أنا الذى سميتنى أمى حيدر * أو ضمير مخاطب قياسا أيضا كقول الفرزدق :

وأنت الذى تلوى الحياول رهوسها إليك ٧ والأيتام أنت تطعمها

لجعله العائد ضمير إليك حملا على المعنى وربما خلف الضمير العائد اسم ظاهر كقوله :

يا رب لى أنت فى كل موطن وأنت الذى فى رحمة الله أطمع

أى فى رحمة (مطابق للموصول فى الافراد والتنثية والجمع والتذكير والتانيث كما تقدم فى الأمثلة المذكورة) نعم إن كان الموصول متبوعا وما جاز فى العائد مراعاة المعنى نحو - ومنهم من يستمعون إليك - وقول الشاعر * نكن مثل من ياذب يصطحبان * وسراعاة اللفظ ، وهو الافراد والتذكير نحو - ومنهم من يستمع إليك ، ومنهم من ينظر إليك - رهو الأكثر فى كلامهم مالم يحصل لبس أو قبح فتتبعين مراعاة المعنى ثم الأصل فى العائد أن يكون مذكورا (وقد يحذف) مرفوعا ومنصوبا ومجرورا إذا دل عليه دليل وشرط جواز حذف العائد المرفوع أن يكون مبتدأ مخبرا عنه بمفرد (نحو لنزعن من كل شيعة أبهم أشد) وإعرابه اللام داخلية فى جواب قسم مقدر نزعن فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره

والثانى الجار والمجرور نحو جاء الذى فى الدار وقوله تعالى - وألقت ما فيها - ويتعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقعا صلة بفعل محذوف وجوبا تقديره استقر . والثالث الصفة الصريحة والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول وتختص بالألف واللام والعائد ضمير مطابق للموصول فى الافراد والتنثية والجمع والتذكير والتانيث كما تقدم فى الأمثلة المذكورة وقد يحذف نحو - لنزعن من كل شيعة أبهم أشد -

نحن، من كل جار ومجرور وهو مضاف وشيعة مضاف إليه : أي اسم موصول بمعنى الذي مبنى على الضم في محل نصب مفعول به وهو مضاف والماء ضمير متصل في محل جر بالإضافة والميم علامة الجمع وأشد خبر مبتدأ محذوف تقديره هو وجملة البتداء والخبر صلة الموصول والعائد محذوف تقديره كما قال المصنف (أي الذي هو أشد) وشرط حذف العائد المنصوب أن يكون متصلا وتاصبا، فعل تام أو وصف غير صلة أل فالتعل نحو (يعلم ما تسرون وما تعلنون) وإعرابه يعلم فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ما اسم موصول بمعنى الذي في محل نصب مفعول به تسرون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد محذوف، الواو حرف عطف وما اسم موصول بمعنى الذي في محل نصب معطوف على ما قبله تعلنون فعل مضارع وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد محذوف تقديره كما قال المصنف (أي الذي تسرونه والذي تعلنونه) وتحتل ما في الآية أن تكون مصدرية، والتقدير يعلم سركم وعلايتكم . وأما الوصف فنحو قول الشاعر :

ما الله موليك فضل فأحمدنه به فما الذي غيره نفع ولا ضرر

أي الذي الله موليكه فضل ، وشرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يجزئ بمثل ما جر به الموصول ويتحد معنى العامل نحو مررت بالذي مررت : أي به (ونحو يشرب مما تشربون) وإعرابه يشرب فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو مما جار ومجرور من حرف جر وما اسم موصول بمعنى الذي في محل جر بمن تشربون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة فاعل وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد محذوف مجرور بمثل ما جر به ما الموصولة وهي من التبعيضية، والتقدير : أي الذي تشربون منه وشذ حذفه مجرورا بما لم يجز به الموصول .

(فصل) في بيان المعرف بآلة التعريف (وأما المعرف بالأداة) المفيدة للتعريف (فهو المعرف بالألف واللام) كالرجل والغلام والتعريف بهما هو مذهب الخليل والهمزة عنده أصلية وهي همزة قطع حذفت في الوصل تخفيفا لكثرة الاستعمال ولم تحذف في الابتداء لأنه لا يتبدأ بساكن ومذهب سيبويه أن التعريف بهما أيضا إلا أن الهمزة عنده زائدة معتد بها في الوصل ، كذا قال ابن مالك والمشهور عن سيبويه أن التعريف باللام وحدها والهمزة وصلية جيء بها لتمكين من الابتداء بالساكن وفتحت على خلاف همزة الوصل تخفيفا لكثرة الاستعمال ، نقل أبو حيان هذا المذهب عن جميع النحويين إلا ابن كيسان وعزاه صاحب البسيط إلى المحققين ، وذهب المبرد إلى أن المعرف الهمزة وحدها وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام (وهي) أي الأداة (قسمان عهدية وجنسية) وكل منهما ثلاثة أقسام كما أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى بقوله (والعهدية إما للعهد الذكرى) بأن يذكر مصحوبها نكرة ثم يعاد بها. قال في المغنى وغيره : وهذه يسد الضمير مسددا مع مصحوبها (نحو في زجاجة الزجاج) إشارة إلى الزجاج المذكورة أولا . وإعرابه في زجاجة جار ومجرور في محل رفع خبر المصباح متعلق بواجب الحذف تقديره كأنه أو مستقر الزجاج مبتدأ وخبره جملة - كأنها كوكب - (أو للعهد الذهني) بأن عهد مصحوبها ذهنا (نحو إذها في الغار) وهو نقب في جبل نور وكان ذلك معلوما عندهم. وإعرابه إذ ظرف لما مضى من الزمان هما ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ في الغار جار ومجرور متعلق بكائن في محل رفع خبر (أو للعهد

أي الذي هو أشد يعلم
ما تسرون وما تعلنون
أي الذي تسرونه
والذي تعلنونه ونحو
ويشرب مما تشربون
(فصل) وأما المعرف
بالأداة فهو المعرف
بالألف واللام، وهي
قسمان: عهدية وجنسية
والعهدية إما للعهد
الذكرى نحو في زجاجة
الزجاج أو للعهد الذهني
نحو إذها في الغار أو
للعهد

الحضورى) بأن يكون مصحوبها حاضرا حال الخطاب (نحو اليوم أكلت لكم دينكم) أى اليوم الحاضر وهو يوم عرفة لأن الآية نزلت فيه. وإعرابه اليوم ظرف زمان متعلق بما بعده أكلت فعل وفاعل لكم جار ومجرور متعلق بأكلت دينكم مفعول به والكاف مضاف إليه واليم علامة الجمع (والجنسية إما لتعريف الماهية) من حيث هى: أى مع قطع النظر عن الأفراد وهى التى لم يخلفها كل لاحتية ولا مجازا وهى الدالة على مجرد الجنس ويعبر عنها بالتى لبيان الحقيقة وبالتى لبيان الطبيعة وذلك (نحو وجعلنا من الماء كل شىء حى) أى وجعلنا من حقيقة الماء المعروف لامن كل شىء اسمه ماء، وقيل من المنى. وإعرابه جعلنا فعل وفاعل بمعنى خالقنا فيتعدى لواحد من الماء جار ومجرور كل مفعول به وشىء مضاف إليه حى نعت لشىء. وقال أبو البقاء: جعلنا بمعنى صيرنا يتعدى لاثنتين ومفعوله الأول كل شىء والثانى من الماء انتهى (وإما الاستغراق الأفراد) أى أفراد الجنس بأن خلفتها كل حقيقة فيم الأفراد بخصائصها ويصح الاستثناء من مصحوبها نحو - إن الانسان لنى خسر إلا الذين آمنوا - أو اعتبار معناه فيما له من نعت ونحوه نحو - أو الطفل الذين لم يظهروا - ومثل لها المصنف بقوله (نحو وخلق الانسان ضعيفا) أى خلق كل واحد من جنسه ضعيفا. وإعرابه خلق فعل ماض مغير الصيغة الانسان نائب الفاعل ضعيفا حال (أو استغراق خصائص الأفراد) أى صفات أفراد الجنس مبالغة بأن خلفتها كل مجازا ومنه التى فى أسمائه تعالى غير العلم كما نص عليه البدر ابن قاضى شعبة وغيره وتسمى لام الكمال كما سبق نقله عن الشيخ ابن حجر رحمه الله (نحو أنت الرجل علما) أى أنت كل رجل علما بمعنى أنك اجتمع فيك ما تفرق فى غيرك من الرجال من جهة كالك فى العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لتصوره عن رتبة الكمال. وإعرابه أنت مبتدأ الرجل خبره وعلما تمييز وانظر للم يمثى شىء من الآيات مع أن دأبه الترام كون أمثله من القرآن المجيد ما أمكنه وقد مثل بعضهم بقوله تعالى - ذلك الكتاب - أى كل كتاب مبالغة فى مدحه لكونه حاويا لجميع خصائص الكتب المدوحة، ومن ذلك الحديث الذى أخرجه الرامهرمى وسنده جيد إلا أنه مرسل أنه صلى الله عليه وسلم قال لأبى سفيان « كل الصيد فى جوف الفرا » أى حمار الوحش قال له ذلك يتأفه على الاسلام: يعنى أنت فى الصيد كحمار الوحش وكل الصيد دونه، وقد تأتى أل زائدة لازمة فلا تفيد تعريفا كالتى فى علم قارنت وضعه كالكالات والعزى والبسع أو غلبت على بعض أفرادها كالبند ملكة والنجم للثريا وكالتى فى الآن على الصحيح وفى الذى وفروعه على الأصح وزائدة غير لازمة للمح الأصل المنقول عنه كالتى فى الحرث والحسن والعباس ومنه عند الجمهور اللام الداخلة على أسماء الأيام كيوم الأحد والسبت قالوا هى أعلام توهمت فيها الصفة فدخلتها أل، وقيل إنها نكرات دخلتها أل للتعريف (وتبديل لام أل) المعرفة (ميا فى لغة حمير) قبيلة من العرب وقد نطق بها النبي صلى الله عليه وسلم فقال « لبس من امير امصيام فى امسفر » كذا رواه الثمر بن تولى رضى الله عنه .

﴿فصل﴾ وأما المضاف إلى واحد من هذه المعارف (الحمسة) المتقدمة إضافة معنوية ولم يكن موعلا فى الابهام ولا واقعا موقع نكرة فخرج المضاف إضافة لفظية كإضافة الوصف إلى معموله والأسماء المتوعدة فى الابهام كغير ومثل والواقع موقع النكرة كواحدة فان إضافة كل واحد من هذه لانتفيد التعريف بل المضاف معها باق على تنكيره (نحو غلامى) مثال للمضاف إلى ضمير التكلم (وغلامك) مثال للمضاف إلى ضمير المخاطب (وغلامه) مثال للمضاف إلى ضمير الغائب (وغلام زيد) مثال للمضاف إلى العلم (وغلام هذا) مثال للمضاف إلى اسم الإشارة (وغلام الذى قام أبوه) مثال للمضاف إلى الوصول (وغلام الرجل) مثال للمضاف إلى المرف بآل، وقد تقدم فى أول المعارف أن المضاف

الحضورى نحو - اليوم أكلت لكم دينكم - والجنسية إما لتعريف الماهية نحو وجعلنا من الماء كل شىء حى وإما لاستغراق الأفراد نحو وخلق الانسان ضعيفا أو استغراق خصائص الأفراد نحو أنت الرجل علما، وتبديل لام أل ميا فى لغة حمير .

﴿فصل﴾ وأما المضاف إلى واحد من هذه الخمسة نحو غلامى وغلامك وغلامه وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذى قام أبوه وغلام الرجل

في رتبة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى الضمير فإنه في رتبة العلم .

باب المرفوعات من الأسماء

والرفوعات جمع مرفوع لامرفوعة لأنه صفة لمذكر لا يعقل وهو الاسم (المرفوعات) أي من الأسماء (عشرة) بالاستقراء كذا قاله الفاكهي ولعله يرى أن ما زاد عليها يرجع إليها وهو كذلك وبدأ بها لأنها عمدة والنصوبات فضلة وختم بالمجرورات لأنها منصوبة محلا فهي دون النصوبات لفظا (وهي الفاعل) نحو يهدي الله لنوره من يشاء (و) الثاني (المفعول الذي لم يسم فاعله) وهو المسمى بنائب الفاعل نحو إذا زلزلت الأرض زلزالها (و) الثالث والرابع (الابتداء وخبره) نحو الله ربنا (و) الخامس (اسم كان) نحو وما كان الله ليظلمهم (و) اسم (أخواتها) نحو ليسوا سواء (و) السادس (اسم أفعال المقاربة) نحو يكاد زيتها يضيء ، فعسى الله أن يأتي بالفتح (و) السابع (اسم الحروف المشبهة بليس) في أنها تعمل عملها في رفع الاسم ونصب الخبر وهي ما النافية الحجازية وأخواتها نحو ما زيد قائما ونحو تعز فلا شيء على الأرض باقيا ونحو ولات حين مناص ونحو إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية (و) الثامن (خبر إن و) خبر (أخواتها) نحو إن الله غفور رحيم (و) التاسع (خبر لا التي لئني الجنس) على سبيل الاستغراق وهي تعمل عمل إن نحو لا رجل أفضل من زيد (و) العاشر (التابع للمرفوع) بناء على أن رافعه التبعية والأصح أن عامل التابع هو عامل المتبوع بنفسه إلا البديل فعامله مقدر من جنس عامل ما قبله (وهو أربعة أشياء) أحدها (النعته) نحو جاء زيد العاقل (و) ثانيها (العطف) نحو جاء زيد وعمرو (و) ثالثها (التوكيد) نحو جاء زيد نفسه (و) رابعها (البديل) نحو جاء زيد أخوك .

باب الفاعل

قدمه لأنه أصل الرفوعات عند الجمهور (الفاعل) لغة من أوجد الفعل ، واصطلاحا (هو الاسم) الصريح نحو قام زيد أو المؤول من حرف مصدرى وصلته نحو - ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم - أي خشوع قلوبهم ، وقوله تعالى - أولم يكفهم أنا أنزلنا أي إنزالنا (المرفوع) لفظا أو تقديرا أو محلا بفعله التام الباقي على صيغته الأصلية أو شبه الفعل المذكور لأن الرفع علم الفاعلية (المذكور قبله) وجوبا (فعله) الرفع له (أوما هو في تأويل الفعل) كاسم الفاعل والصفة المشبهة به والمصدر واسم الفعل وأمثلة المبالغة واسم التفضيل ولا بد من اسناد الفعل أو ما هو في تأويله إلى ذلك الاسم على جهة قيامه به نحو مات زيد أو وقوعه منه نحو قام عمرو فخرج بالاسم الجملة فلا يجوز مجيئها فاعلا ، وأما نحو قوله تعالى - ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه - وقوله تعالى - وتبين لكم كيف فعلنا بهم - فالأصح أن الفاعل فيهما ضمير عائد إلى مصدرها المفهوم منهما أي بدا هو أي البداء وتبين هو أي التبيين والجملة من قوله ليسجننه وقوله كيف فعلنا ليست فاعلا بل هي مفسرة للضمير وخرج بالتام كان وأخواتها لأنها أفعال ناقصة وخرج بالباقي على صيغته الأصلية المبني للمفعول (وهو) أي الفاعل (على قسمين) لا ثالث لهما (ظاهر) وهو ما عدا الضمر نحو وجاء المعذرون ومنه المؤول نحو: ما كان ضرك لو مننت أي منك (ومضمر) وهو ما كنى به عن الظاهر اختصارا وهو قسمان متصل ومنفصل وقد مر بيان كل منهما (فالظاهر) ويكون رافعه تارة ماضيا وتارة مضارعا إذا أسند إلى غائب ولا يرفعه الأمر (نحو قال الله) وإعرابه قال فعل ماض الله فاعل (قال رجلان) وإعرابه قال فعل ماض رجلان فاعل وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى (وجاء المعذرون) وإعرابه جاء فعل ماض المعذرون فاعل

باب الرفوعات من الأسماء

المرفوعات عشرة ،

وهي: الفاعل والمفعول

الذي لم يسم فاعله

والمبتدأ وخبره واسم كان

وأخواتها واسم أفعال

المقاربة واسم الحروف

المشبهة بليس وخبر إن

وأخواتها وخبر لا التي

لئني الجنس والتابع

للمرفوع ، وهو أربعة

أشياء: النعت والعطف

والتوكيد والبديل .

باب الفاعل

الفاعل هو الاسم

المرفوع المذكور قبله

فعله أو ما هو في تأويل

الفعل ، وهو على قسمين:

ظاهر ومضمر فالظاهر

نحو - قال الله ، قال

رجلان وجاء المعذرون

وعلاوة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكراً سالم والمعدرون قراءة الجمهور بفتح العين وتشديد الدال وهو محتمل وجهين: الأول أن يكون وزنه فعل بتضعيف العين ومعنى التضعيف فيه التكلف أى التكلفون للعدو. الثانى أن يكون وزنه افتعل والأصل اعتذر فأدغمت التاء فى الدال بأن قلبت تاء الافتعال ذالاً ويدل على هذا قراءة سعيد بن جبير المعتذرون على الأصل (يوم يقوم الناس) وإعرابه يوم ظرف زمان متعلق بمبعوثون قبله يقوم فعل مضارع الناس فاعل (ويومئذ يفرح المؤمنون) وإعرابه يوم ظرف زمان قال أبو البقاء متعلق بيفرح وهو مضاف وإذ ظرف لما مضى من الزمان فى محل جر بالإضافة يفرح فعل مضارع المؤمنون فاعل وعلاوة رفعه الواو لأنه جمع مذكراً سالم (قال أبوهم) وإعرابه قال فعل ماض أبو فاعل وعلاوة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالإضافة والميم علامة الجمع (والمضمر) الذى يأتى فاعلاً إما متصل (نحو قولك ضربت) بضم التاء للمتكلم وحده. وإعرابه ضرب فعل ماض والتاء ضمير متصل فى محل رفع فاعل (وضربنا) بسكون الباء للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو - إنا أنزلناه - . وإعرابه ضربنا فعل وفاعل ضرب فعل ماض ونا ضمير متصل فى محل رفع فاعل وكذا حيث سكن ما قبلها وكان غير ألف فهى فاعلة وإن انفتح ما قبلها فهى مفعولة نحو ضربنا زيد وكذا إن سكن ما قبلها من آخر الفعل وكان ألفاً نحو وإذا مس الإنسان ضر دعانا ونحو الزيدان ضربانا والزيدون ضربونا وهذا كله مع الماضى . أماع المضارع والأمر فهى مفعولة مطلقاً نحو يضربنا زيد ونحو - ربنا لا تؤاخذنا - ونحو - وارحمنا أنت مولانا - .

(تنبيه) قال ابن عسقاء نأى نحو قمنا ضمير بارز للمتكلم المشارك لغيره أو المعظم نفسه وقد قاس الناس عليه الخطاب والنية فقالوا فى خطاب المعظم أتم فعلتم كذا وفى الأخبار عنه هم فعلوا كذا وكأنه لكأله قام مقام جماعة أو كأنه لجلالته ينبغى نكان الخبر عنه مع من يتبعه والظاهر امتناعه فى حقه تعالى لأنه لم يرد فى توقيف نعم سمع من كلامهم كقوله :

ألا فارحمونى ياإله محمد فان لم أكن أهلاً فأتى له أهل

وليس بحجة لعدم وروده فى الكتاب والسنة الثابتة عنه صلى الله عليه وسلم اه . قلت ولم أقف على كلام فى ذلك لغيره وفيما قاله نظر لأن مثل هذا لا يتوقف صحة إطلاقه على البارى سبحانه على توقيف وليس فيه ما يشعر بالاخلال بالأدب بل فى إطلاقه عليه كمال التعظيم والتبجيل بقدره العلى فالظاهر جواز ذلك والله أعلم (إلى آخره كما تقدم فى فصل المضمر) أى فلا حاجة إلى إعادته فتقول فى الخطاب ضربت بفتح التاء للمخاطب المذكور وبكسر هاءى الخطاب المؤنث إلى آخر ما تقدم، وإذا اجتمع مخاطب وناثب فالقياس تغليب المخاطب على الغائب نحو ضربت ما أى أنت وزيد وضربت ما أى أنت وزيد وعمرو قال أبو على الفارسى وقد تلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء نحواً كرمته فأكرم فعل ماض والتاء فاعل والهاء مفعول به والياء حرف زائد لا محل لها من الإعراب . وأما المضمر المنفصل فهو كالتصلى ولا يقع مع الفعل فى الاختيار إلا محصوراً بالآ أو إنجاء ولا يرفع الأمر ولا المصدر ولا اسم فعل الأمر ولا اسم فعل المضارع ويرفعه ما عدا ذلك كالفعل الماضى نحو ما قام إلا أنا . وإعرابه مانافية قام فعل ماض إلا أداة حصر أنا ضمير منفصل فى محل رفع فاعل والمضارع نحو لم يبق إلا أنا . وإعرابه لم حرف نفي وحزم يعم فعل مضارع مجزوم بلم وإلا أداة حصر وأنا ضمير منفصل فى محل رفع فاعل ومثلها الأسماء العاملة مماهما كاسم الفاعل وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة (والذى فى تأويل الفعل) وهو ما يعمل عمله (نحو أقام الزيدان) فإنه فى تأويل يقوم الزيدان . وإعرابه همزة للاستفهام قائم مبتدأ وعلاوة رفعه

- يوم يقوم الناس ،
ويومئذ يفرح
المؤمنون، قال أبوهم -
والمضمر نحو قولك
ضربت وضربنا إلى
آخره كما تقدم فى فصل
المضمر الذى فى تأويل
الفعل نحو أقام
الزيدان

ضم آخره ، وقام اسم فاعل يعمل عمله يرفع الفاعل وينصب المفعول الزيدان فاعل سد مسد الخبر وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى (وقوله تعالى مختلف ألوانه) فإنه في تأويل مختلف ألوانه . وإعرابه مختلف مبتدأ مؤخر وقوله تعالى قبله - ومن الناس - جار ومجرور خبر مقدم والدواب والأنعام عطف عليه ومختلف اسم فاعل يعمل عمله يرفع الفاعل وينصب المفعول وذلك لاعتماد على موصوف محذوف ، والتقدير ومن الناس والدواب والأنعام صنف مختلف ألوانه فاعل وعلامة رفعه ضم آخره والماء في محل جر بالاضافة (وللتفاعل أحكام) كثيرة (منها أنه لا يجوز حذفه لأنه عمدة) والعمد لا يجوز حذفها ولأنه منزل من فعله منزلة جزئه (فان ظهر في اللفظ) سواء كان اسما ظاهرا (نحو قام الزيدان) وإعرابه ظاهرا أو اسما مضمرا كقوله (والزيدان قاما) وإعرابه الزيدان مبتدأ وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى وقاما فعل وفاعل قام فعل ماض وألف التثنية فاعل وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر (فذلك) واضح (وإلا) أي وان لم يظهر في اللفظ (فهو ضمير مستتر) في فعله لأن الفعل لا يجوز خلوه من الفاعل ثم إما أن يعود ذلك الضمير على المذكور (نحو زيد قام) فني قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى زيد المذكور قبله وإما أن يعود لما دل عليه الفعل كقوله عليه الصلاة والسلام «ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن» أي ولا يشرب الشارب، وحسن ذلك تقدم نظيره في قوله «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» أو لما دل عليه الحال المشاهدة نحو - كلا إذا بلغت التراقي - فني بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى الروح الدال عليها سياق الكلام ، ومن ذلك قوله تعالى - كبرت كلمة - فالفاعل مستتر وكلمة تمييز منصوب وقد استثنى من قاعدة عدم جواز حذف الفاعل صور يجوز فيها حذفه: الأولى الاستثناء المرفوع نحو ما قام الإله إذ أصله ما قام أحد الإله لأن الاستثناء لا يتصور إلا من مستثنى منه. الثانية أفعال في التعجب إذا دل عليه مقدم مثله نحو أسمع بهم وأبصر أي بهم حذف بهم من الثاني لدلالة الأول عليه فالباء فيه زائدة وجوبا والماء ضمير متصل في محل رفع فاعل والميم علامة الجمع . الثالثة فاعل المصدر إذا لم يكن المصدر بدلا من فعله نحو - أو اطعام في يوم ذي مسغبة يتما - أي أو إطعامه ونحو لا يسأم الإنسان من دعاء الخير أي من دعائه بالخير حذف فاعل المصدر فيهما ولا يقال فيه ضمير مستتر على الأصح فان كان المصدر بدلا من فعله ففاعل مستتر فيه وجوبا نحو سقيالك . الرابعة نائب الفاعل نحو وقضى الأمر أي وقضى الله الأمر . الخامسة إذا حذف عامله في حذف معه وهو كثير جدا نحو قولك إياك لمن قال هل أكرمت أحدا أي أكرمت إياك (ومنها) أي ومن أحكام الفاعل (أنه لا يجوز تقديمه على الفعل) أو ما في تأويله لأنه كالجزء منه فلم يجوز تقديمه عليه كما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها وأجاز الكوفيون تقديمه على عامله فملا كان أو غيره (فان وجد) في اللفظ (مما ظاهره أنه فاعل مقدم) على الفعل (وجب) عند البصريين (تقدير الفاعل ضميرا مستترا) في الفعل عائدا على المقدم (ويكون المقدم إما مبتدأ نحو زيد قام) فني قام ضمير مرفوع مستتر مرفوع على الفاعلية عائدا على زيد وزيد مبتدأ والجملة بعده خبره (وإما فاعلا بفعل محذوف) وجوبا (نحو وان أحد من المشركين استجارك) فأحد فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور والتقدير وان استجارك أحد استجارك وان حرف شرط جازم وفعل الشرط هو الفعل المحذوف ومن المشركين متعلق به وجملة استجارك بعده لاجل لها من الاعراب لأنها مفسرة وجواب الشرط جملة فأجره في بقية الآية ، وإنما وجب حذفه لأن المذکور عوض عنه وهم لا يجتمعون بين العوض والعوض عنه وإنما لم يجعل أحد مبتدأ وجملة استجارك خبره من غير حذف (لأن أداة الشرط لا تدخل على المبتدأ) لأنها موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي مختصة بالجملة الفعلية على

وقوله تعالى مختلف ألوانه، والفاعل أحكام: منها أنه لا يجوز حذفه لأنه عمدة فان ظهر في اللفظ نحو قام الزيدان والزيدان قاما فذلك وإلا فهو ضمير مستتر نحو زيد قام ومنها أنه لا يجوز تقديمه على الفعل فان وجد ما ظاهره أنه فاعل مقدم وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا ويكون المقدم إما مبتدأ نحو زيد قام وإما فاعلا بفعل محذوف نحو وان أحد من المشركين استجارك لأن أداة الشرط لا تدخل على المبتدأ،

الأصح (ومنها أن فعلاً) أي فعل الفاعل ، ومثل الفعل مافى تأويله ، وإنما اقتصر على ذكر الفعل لأنه الأصل (يوجد) أي لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع على الأصح (مع تثنيته) أي الفاعل (وجمعها كما يوجد مع أفرادها) اتفاقاً (فتقول قام الزيدان وقام الزيدون) وقام نسوة بتوحيد الفعل (كما تقول) في حال إسناده إلى المفرد (قام زيد) بتوحيده وإما كان الأصح ترك علامة تثنية الفاعل وجمعه عكس علامة تأنيثه لأن تثنيته وجمعه يعلمان من لفظه دائماً ، بخلاف تأنيثه قد لا يعلم من لفظه ولأن في إلحاق علامة التثنية والجمع زيادة ثقل في بنية الكلمة بخلاف علامة التأنيث ولورود القرآن به (قال الله تعالى قال رجلان) وإعرابه قال فعل ماض رجلان فاعل وعلامة رفعه الألف لأنه مشى (وجاء المعذرون) وإعرابه جاء فعل ماض المعذرون فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم (وقال الظالمون) وإعرابه قال فعل ماض الظالمون فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم (وقال نسوة) هذا مثال للجمع أيضاً أتى به بعد الذي قبله إشارة إلى أنه لا فرق بين جمع المذكر والمؤنث والنسوة جمع تكسير واحدها امرأة من غير انظها فالنعل في هذه الأمثلة مجرد من علامة التثنية والجمع ، ومن العرب من يلحق النعل (علامة التثنية) وهي الألف (و) علامة الجمع) وهي الواو إن كان مذكراً والنون إن كان مؤنثاً . قال أبو جيان في الارتشاف : حكى اللغويون أن أصحاب هذه اللغة وهم طيء يلتزمون العلامة مطلقاً أبداً ولا يفارقونها (إذا كان الفاعل الظاهر مشى أو جمعا) كما تلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً (فتقول) يحتمل أنه بالتاء النوقية : أي أنت أيها العرب ويحتمل أنه بالثناة التحتية : أي يقول البعض المذكور من العرب إذا نطقوا بمثل هذا التركيب (قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات) فتام في الأمثلة الثلاثة فعل ماض والألف في الأول حرف دال على التثنية والواو في الثاني حرف دال على جمع المذكر والنون في الثالث حرف دال على جمع الإناث والزيدان في الأول والزيدون في الثاني والهندات في الثالث هي الفاعل ، وقد جاء نظير هذا في أشعار العرب كقوله :

تسج الربيع محاسنا أتحنها غر السحاب

وقوله : يلوموني في اشتراء النخيل أهلى وكاهم ألوم

(وتسمى) هذه اللغة في اصطلاح علماء العربية (لغة أكلوني البراغيث) جمع برغوث بضم أوله . وإعرابه أكل فعل ماض والواو علامة الجمع والنون للوقاية والياء مفعول به والبراغيث فاعل ، وفي القاموس : البرغوث معروف اه . ثم علل المصنف تسمية هذه اللغة بذلك بقوله (لأن هذا اللفظ) أي لفظ أكلوني البراغيث (سمع من بعضهم) أي العرب . قال ابن عنقاء : وهي لغة قليلة لطيء وأزدشنوءة وبنو الحرث اه وقال الفاكهي وهذا المثال فيه شذوذان : أحدهما إلحاق النعل العلامة . والثاني استعمال الواو لما لا يعتل اه قال في العباب كان حقه أن يقول أكلتني البراغيث لأن البراغيث ليس بمن يعقل لكن في المعنى لابن هشام أن الواو تستعمل لغير العقلاء إذا نزلوا منازلهم . قال أبو سعيد : نحو أكلوني البراغيث إذا وضعت بالأكل لا بالقرص وهذا سهو منه فإن الأكل من صفات الحيوان عاقلة كانت أو غير عاقلة . وقال ابن السجري : إن الأكل هنا بمعنى العدوان والظلم كقوله :

أكلت بنيك أكل الضب حتى وجدت مرارة الكلاء الوبيل

أي ظلمتهم ، فشبه الأكل المعنوي بالحقيقي اه (ومنه) أي من إلحاق النعل العلامة

(الحديث)

ومنها أن فعله يوجد مع تثنيته وجمعه كما يوجد مع أفرادها فتقول قام الزيدان وقام الزيدون كما تقول قام زيد قال الله تعالى - قال رجلان ، وجاء المعذرون ، وقال الظالمون ، وقال نسوة - ومن العرب من يلحق الفعل علامة التثنية والجمع إذا كان الفاعل مشى أو جمعا فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات وتسمى لغة أكلوني البراغيث لأن هذا اللفظ سمع من بعضهم ، ومنه

(الحديث) الصحيح (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) فملائكة فاعل يتعاقبون وقد لحق الفعل علامة الجمع مع أنه مسند إلى الظاهر وكان القياس يتعاقب بالافراد كقمام الزيدون . قال ابن عنقاء في غرر الدرر : والأوجه في الحديث أن ملائكة بدل من واو يتعاقبون ثم كونه مبتدأ خبره جملة يتعاقبون كافي - وأسروا النجوى الذين ظلموا - فالذين بدل من واو أسروا على الأرجح أو مبتدأ خبره جملة أسروا لأنها ليست من لغة قريش ولا الخطاب لبعض أهلها فيخطبه صلى الله عليه وسلم بلغته ولأنها لكثرتها نصوا على ضعفها فلا يخرج عليها القرآن والحديث ما أمكن اه . قال ابن هشام : وقد حمل قوم على هذه اللغة آيات من القرآن العظيم . منها قوله تعالى - وأسروا النجوى الذين ظلموا - والأجود تخريجها على غير ذلك ، وأحسن الوجوه فيها إنتراب الذين ظلموا مبتدأ وما قبله خبره . وأما قوله صلى الله عليه وسلم «أو مخرجي هم» فليس مما نحن فيه لأن مخرجي خبر مقدم وعلامة رفعه الواو المنقلبة ياء مدغمة وهو مضاف وياء النفس مضاف إليه ومخرجي اسم فاعل يعمل عمل الفعل وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هم وهم ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ مؤخر . وأما المفردان والمفردات المتعاطفات كقوله : تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسماه مبعود وحميم

الحديث يتعاقبون
فيكم ملائكة بالليل
وملائكة بالنهار ،
والصحيح أن الألف
والواو والنون أحرف
دالة على التثنية والجمع
وأن الفاعل ما بعدها
ومنها أنه يجب تأنيث
الفعل بناء ساكنة
في آخر الماضي وبتاء
المضارع في أول المضارع
إذا كان الفاعل مؤنثا
نحو قامت هند وتقوم
هند ويجوز ترك التاء
إن كان الفاعل مجازي
التأنيث نحو طلع
الشمس وقوله تعالى -
وما كان صلاتهم عند
البيت لإمكاه -

فالصحيح أن هذه اللغة لا تمنع معهما (والصحيح أن الألف والواو والنون) فيما سمع من ذلك (أحرف دالة على التثنية والجمع) المذكور والمؤنث كما أن التاء في نحو قامت دالة على التأنيث (وأن الفاعل) هو (ما بعدها) من المثنى والجمع وقيل إن هذه الواو ضمائر وأنها الفاعل وأن المرفوع بعدها إما مبتدأ مؤخر أو بدل منها ورد ذلك بأن أئمة اللغة نقلا أن اتصال هذه الأحرف بهذه الأفعال لغة لقوم معينين من العرب وتقديم الخبر والابدال من الضمير شائع عند الجميع وإن أدى إلى الاضمار قبل الذكر (ومنها) أي ومن أحكام الفاعل (أنه يجب) تذكير الفعل وما في تأويله إذا كان الفاعل مذكرا حقيقيا مفردا أو مؤنثا أو جمعا سالما بنوعيه صح مفردة كقمام زيد أو طلحة أو الزيدان أو الطلحان أو الزيدون أو الطلحات ولا نظر لتغييره بتحريك اللام فإن كان المذكر مجازيا وهو ما لا يقابله أنى كالقمر والفلك والكوكب والملاك عليه السلام جاز فيه التذكير والتأنيث ويجب (تأنيث الفعل) أي وما في تأويله ليبدل على تأنيث الفاعل ويكون تأنيثه (بناء ساكنة في آخر الماضي وبتاء المضارع في أول المضارع إذا كان الفاعل مؤنثا) حقيقيا وهو ماله فرج متصلا بفعله ولم يكن فعله نعم ولا بئس (نحو قلت هند) هذا مثال الماضي (وتقوم هند) هذا مثال المضارع وكذا يجب تأنيثه إذا أسند إلى ضمير متصل عائد إلى مؤنث غائب حقيقيا كان نحو هند قامت أو مجازيا كالشمس طلعت وتذكير الفعل مع المؤنث الحقيقي كقمام المرأة لغة قليلة تسمى لغة قال فلانة (ويجوز ترك التاء) من الفعل وإثباتها وهو أرجح (إن كان الفاعل) الظاهر حقيقي التأنيث منفصلا عن فعله بغير إلا نحو حضر القاضي امرأة أو متصلا به في باب نعم وبئس نحو نعم المرأة هند وبئس المرأة هند أو كان الفاعل (مجازي التأنيث) وهو ما لا فرج له فلا يقابله ذكر كالسما والأرض والشمس فلا يجب تأنيث الفعل معه اتصل بفعله أم لا (نحو طلع الشمس) بحذف التاء (وقوله تعالى وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء) واعرابه الواو حرف عطف على وهم يصدون عن المسجد الحرام ويجوز أن تكون استثنائية قاله في المحيد ما نافية كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر صلاة اسمها والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة عند ظرف مكان البيت مضاف إليه والظرف وما أضيف إليه في محل نصب على الحال إلا أداة حصر مكاء خبر كان وعلامة نصبه فتح آخره ، وقرأ عاصم بخلاف عنه صلاتهم بالنصب على الخبر

ومكاء وتصدية بالرفع على الاسم ، وخطأ أبو على الفارسي هذه القراءة بأن القاعدة جعل المعرفة اسما
والنسكرة خبرا ولا يجوز خلاف ذلك إلا في ضرورة الشعر كقوله * يكون مزاجها غسل وماء *
وخرجها أبو الفتح على أن المكاء والتصدية اسم جنس واسم الجنس تعريفه كتنكيره ، والمكاء
الصغير والتصدية التصفيق أى جعلوا الصغير والتصفيق موضع صلاتهم التى أمروا بها فى ذلك أعظم
ذم لهم (وحكم) الفاعل (الثنى) المذكر والمؤنث (والجموع جمع تصحيح) لمذكر أو مؤنث إذا أسند
اليهما فعل (حكم) الفاعل (المفرد) المذكر والمؤنث إذا أسند اليه الفعل (فتقول) فى الفعل الذى فاعله
مثنى مذكر (قام الزيدان و) فى الفعل الذى فاعله مجموع مذكر (قام الزيدون) بتذكير الفعل فقط
كما يذكر فى قام زيد (و) تقول فىهما للمؤنث المثنى (قامت المسلمان) وللمؤنث الجموع (قامت المسلمات)
بتأنيث الفعل وجوبا كما يجب ذلك فى نحو قامت مسلمة وإذا اجتمع متعاطفان مذكر ومؤنث ،
فالحكم للسابق منهما كما يؤخذ من كلامهم لأن الثانى تابع للأول فى الحكم فتقول قام زيد وهند
بترك التاء وقامت هند وزيد بالتاء نعم إن كان المؤنث السابق مجازى التأنيث ، فالأحسن ترك التاء
نحو - وجمع الشمس والقمر - (وأما جمع التكسير) إذا أسند اليه الفعل (حكيمه حكم) الفاعل
المفرد (المجازى التأنيث) فى جواز تأنيث الفعل وتذكيره لأن تأنيث الجموع مجازى يجوز إخلاء فعله
من العلامة ولم يعتبر ذلك فى الجمع الصحيح لسلامة نظمه ومن ثم جاز التأنيث فى جاء البنون والتذكير
فى نحو جاء البنات لتغير نظم الواحد فيهما (تقول قام الرجال) بالتذكير على تأويله بالجمع (وقامت
الرجال) بالتأنيث على تأويله بالجماعة ويجوز ترك التاء وإثباتها (وقام المنود وقامت المنود) أيضا فيما
إذا كان الفاعل اسم جمع كالنساء أو اسم جنس كالبنين تقول قام النساء وقامت النساء وجاءت البنين وجاء
البنين (ومنها) أى ومن أحكام الفاعل (أن الأصل) أى الغالب (فيه) أى فى الفاعل (أن يلى فعله) بأن
يتصل به نحو ضرب زيد عمرا لأنه كالجزم منه بدليل إسكان آخر الفعل إذا كان الفاعل ضميرا نحو
ضربت لكراهة توالى أربع متحركات ، وإنما يكرهون ذلك فى كلمة واحدة فدل ذلك على أنهما
كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول فإن الأصل فيه أن ينفصل عن الفعل ويتأخر عن الفاعل كما قال
(ثم تذكر المفعول) أو غيره من معمولات الفعل أى لأنه فضله حقه التأخير (نحو وورث سليمان داود)
وإعرابه الواو حرف عطف وورث فعل ماض سليمان فاعل وعلامة رفعه ضم آخره داود مفعول به
وعلامة نصبه فتح آخره والمفعول الثانى محذوف والموروث هو العلم والنسبة ، والذى دل على ذلك
قوله تعالى قبله - ولقد آتينا داود وسليمان علما - وتقديم الفاعل فى مثل هذا جائز وقد يكون واجبا
كأن خيف التباس أحدهما بالآخر لعدم ظهور الأعراب وعدم قرينة تميز أحدهما من الآخر بأن
كانا مقصورين أو اسمى إشارة أو موصولين أو مضافين لياء التكلم أو ضميرين نحو ضرب موسى
عيسى أو هذا ذاك أو من فى الدار من على الباب أو غلامى صديقى أو ضربتك فيتعين فى مثل هذا
كون الأول فاعلا والثانى مفعولا خلافا لابن الحاجب محتجا بأن الإجمال من مقاصد العقلاء (وقد
يتأخر الفاعل ويتقدم المفعول) عليه على خلاف الأصل (جوازا) توسعا فى الكلام (نحو ولقد جاء
آل فرعون النسر) وإعرابه اللام داخله فى جواب قسم مقدر تقديره والله قد حرف تحقيق جاء
فعل ماض آل فرعون مفعول مقدم والنذر فاعل مؤخر (ووجوبا) لعارض اقتضى ذلك بأن كان
المفعول ضميرا متصلا بفعله والفاعل اسما ظاهرا (نحو شغلنا أموالنا) وإعرابه شغل فعل ماض والتاء
علامة التأنيث ونا ضمير متصل فى محل نصب مفعول مقدم أموال فاعل مؤخر وعلامة رفعه
ضم آخره ونا ضمير متصل فى محل جر بالإضافة ، وإنما كان تقديم المفعول فيه واجبا لأنه لو قدم

وحكم المثنى والجموع
جمع تصحيح حكم
المفرد فتقول قام
الزيدان وقام الزيدون
وقامت المسلمان
وقامت المسلمات وأما
جمع التكسير حكمه
حكم المجازى التأنيث
تقول قام الرجال
وقامت الرجال وقام
المنود وقامت المنود
ومنها أن الأصل
فيه أن يلى فعله ثم
تذكر المفعول نحو -
وورث سليمان داود -
وقد يتأخر الفاعل
ويتقدم المفعول
جوازا نحو - ولقد
جاء آل فرعون النذر -
ووجوبا نحو - شغلنا
أموالنا -

الفاعل والحالة هذه لزم انفصال الضمير الواقع مفعولا مع إمكان اتصاله أو كان ضمير المفعول متصلا بالفاعل (و) ذلك (نحو وإذا ابتلى إبراهيم ربه) أي وإذا اختبر إبراهيم ربه بكلمات وهي أوامر ونواه كلفه بها. قيل هي مناسك الحج، وقيل الحتان والاستجداد وقلم الأظفار وغيرها من خصال الفطرة. وإعرابه إذ ظرف لما مضى من الزمان متعلق بمحذوف تقديره إذ ذكر ابتلى فعل ماض إبراهيم مفعول مقدم رب فاعل مؤخر وجوبا إذ لو أخر المفعول لزم عود الضمير من ربه على متأخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز (وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل) معا (جوازا) لعدم مقتضى اللوجوب (نحو فريقا كذبوا وفريقا يقتلون) وإعرابه فريقا مفعول مقدم كذبوا فاعل وفريقا مفعول مقدم ويقتلون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون وواو الجماعة فاعل (ووجوبا) كأن يكون المفعول متضمنا لماله صدر الكلام (نحو - فأى آيات الله تنكرون -) وإعرابه الفاء فصيحة أى اسم استفهام مفعول مقدم وعلامة نصبه فتح آخره آيات مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه تنكرون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وواو الجماعة فاعل، وإنما وجب تقديم المفعول في نحو المثال المذكور كقوله تعالى - أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى - (لأن اسم) الشرط و (الاستفهام له صدر الكلام) وتأخيره مفعولا ينافى الصدارة وليس تقديم المفعول على الفعل مخصصا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء إلا المفعول معه فلا يجوز تقديمه، وذلك لمراعاة أصل الواو إذ هي في الأصل للعطف لوضعها أثناء الكلام قاله الرضى .

ونحو وإذا ابتلى إبراهيم ربه ، وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل جوازا نحو - فريقا كذبوا وفريقا يقتلون - ووجوبا نحو - فأى آيات الله تنكرون - لأن اسم الاستفهام له صدر الكلام .

باب المفعول الذى لم يسم فاعله

وأقيم هو مقامه ، ولهذا ذكره عقب الفاعل حتى ذهب أكثر البصريين والجرجاني والزمخشري إلى أنه فاعل (وهو الاسم) الصريح أو المؤول به (المرفوع) لفظا كضرب زيد أو تقديره نحو ضرب موسى أو محلا نحو ضرب هذا (الذى لم يذكر معه فاعله) أى فاعل عام له من الفعل أو شبهه وإضافة الفاعل للمفعول لللابسة لكونه فاعلا لفعل متعلق به والمراد بفاعله فاعله في اصطلاح النحاة فلا يرد نحو أنبت الربيع البقل ، فإن البقل اسم حذف فاعله الحقيقي أى أنبت الله البقل في وقت الربيع (وأقيم هو) أى ذلك المفعول (مقامه) بضم اليم اسم مكان من أقام أى مقام الفاعل في أحكامه كلها كما أشار إلى ذلك المصنف بقوله فصار مرفوعا إلى آخره . ثم اعلم أن حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه إنما يكون لغرض من الأغراض المذكورة في قول بعضهم :

باب المفعول الذى لم يسم فاعله
وهو الاسم المرفوع الذى لم يذكر معه فاعله وأقيم هو مقامه فصار مرفوعا بعد أن كان منصوبا وعمدة بعد أن كان فضلة فلا يجوز حذفه ولا تقديمه على الفعل ويجب تأنيث الفعل إن كان مؤنثا

وحذفك الفاعل للنظام
والسجع والتخدير والاعظام
والخوف والابهام والايثار
والعلم والجهل والاختصار
تيسر الانكار واختبار
تفطن السامع أو مقدار
ذكاء أو تخييلك العدولا
منك إلى أقواها دليلا
ولا حترار ظاهر عن العبث
وللوقاي فاشكرون من نفت
ولا نظن الحصر في المذكور
بل ذاهو المعروف في المشهور

(فصار) بسبب إقامته مقام الفاعل متصفا بأحكامه من حيث إنه صار (مرفوعا بعد أن كان منصوبا) صار (عمدة) لا يتم الكلام بدونها (بعد أن كان فضلة) يتم الكلام بدونها (فلا يجوز حذفه) لكونه عمدة (ولا تقديمه على الفعل) لقيامه مقام الفاعل ، وقد كان قبل ذلك بجائز الحذف والتقديم (ويجب تأنيث الفعل) أو ما هو في تأويله (إن كان) نائب الفاعل (مؤنثا) حقيقيا

(نحو ضربت هند) وإعرابه ضرب فعل ماضٍ مغير الصيغة والتاء علامة التانيث هند نائب الفاعل والأصل ضرب زيد هندا حذف الفاعل إما للجهل به أو لغرض آخر من الأغراض السابقة وأقيم المفعول به مقامه في الاسناد إليه فصار مرفوعا وأنت الفعل له كما يؤثرت إذا كان الفاعل مؤنثا (ونحو إذا زلزلت الأرض) وإعرابه إذا ظرف لما استقبل من الزمان زلزل فعل ماضٍ مغير الصيغة والتاء علامة التانيث الأرض نائب الفاعل وعلامة رفعه ضم آخره والتانيث في هذا جائز لا واجب لأن الأرض من مجازي التانيث (ويجب أن لا يلحق الفعل) المبني للمفعول (علامة تثنية أو جمع إن كان) المفعول الذي لم يسم فاعله (مثنى أو جموعا) أو ما في معناها نحو اثنتان وعشرون كما يجب ذلك في الفاعل (نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون) بحذف علامتي التثنية والجمع ولا يقال ضربا الزيدان ولا ضربوا الزيدون ومن العرب من يلحقه ذلك كقوله :

ألفيتا عيناك عند القفا أولى فأولى لك ذواقيه

(ويسمى أيضا) المفعول الذي لم يسم فاعله (النائب عن الفاعل وهذه العبارة لابن مالك) قال أبو حيان : ولم أرها لغيره . قال المؤلف كابن هشام (وهي أحسن) لأنها أوضح في بيان المراد (وأخصر) من الأولى : أي والمعرب ينبغي له أن يختار الأوضح والأخصر كما قاله في المعنى فالتعريف بها أولى لأن نائب الفاعل يكون مفعولا وغيره . قال الفاكهي وتوسع فيه بأن الأولى يعني مفعول ما لم يسم فاعله صارت علما بالقلبة في عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من مفعول أو غيره بحيث لو أطلق فهم منه ذلك (ويسمى فعلة) الذي يبنى له وشرطه أن يكون متصرفا تاما فالجامد لا يبنى له بالاتفاق وكذا الفعل الناقص عند البصريين (الفعل المبني للمفعول) أي المبني على صيغة من حقها الاسناد إلى المفعول على جهة وقوعه عليه (و) يسمى أيضا (الفعل المجهول) أي المجهول فاعله ويسمى أيضا الفعل المبني للجهول والفعل المغير الصيغة (والفعل الذي لم يسم فاعله) ثم أشار المصنف إلى ما لا تتأني الانابة بدونه وهو تغيير الفعل المبني للمفعول عن صيغته الأصلية ، فقال (فإن كان الفعل ماضيا) مجردا كان أو مزيدا فيه (ضم) عند إرادة إسناده إلى المفعول (أوله وكسر ما قبل آخره) تحقيقا كضرب أو تقديرا كقيل وتبع لينفصل بذلك من المبني للفاعل فإن أصل صيغته فعل بفتح الفاء فغيروها إلى فعل بضم الأول وكسر الثاني (وإن كان مضارعا ضم) أيضا عند إرادة إسناده للمفعول (أوله) الذي هو حرف المضارعة (وفتح ما قبل آخره) تحقيقا نحو يضرب أو تقديرا نحو يباع ويقال وإنما فتح ما قبل الآخر في المضارع ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو أنقل من الماضي فإن كان ما قبل الآخر في الأصل مفتوحا بقي عليه نحو يسمع فتقول فيه إذا بنيت للجهول يسمع الكلام ببقاء فتح ما قبل الآخر وكذا إذا كان أوله مضموما في الأصل فإنه يبقى على حاله نحو يكرم فتقول فيه يكرم ببقاء ضمة الأصل في أوله (نحو ضرب زيد) مثال للماضي المبني للمفعول (ويضرب زيد) مثال للمضارع المبني للمفعول وسكت عن فعل الأمر لأنه لا يبنى للمفعول وقد يسند للمفعول لأقامته مقام الفاعل اسم مفعول فتغير صيغته إلى زنة مفعول بمعنى أنه يجعل على الوزن بعينه إن كان اسم فاعله من الثلاثي المجرد كضروب نحو زيد مضروب غلاماه أو إلى زنة المضارع المبني للمفعول مع وضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة إن كان اسم فاعله من غير الثلاثي ككرم فتقول زيد مكرم غلاماه (فإن كان الماضي مبدوءا بتاء زائدة) سواء كانت للطاوعة أولا (ضم أوله وثانيه) تبعا للأول (نحو تعلم) بضم التاء والعين وهذا مثال تاء الطاوعة ومعنى الطاوعة قبول الأثر فتقول تعلم العلم . وإعرابه تعلم فعل ماضٍ مغير الصيغة والعلم نائب الفاعل (وتضروب) بضم التاء والضاد وهذا مثال الفعل الذي

نحو ضربت هند ونحو إذا زلزلت الأرض ويجب أن لا يلحق الفعل علامة تثنية أو جمع إن كان مثنى أو جموعا نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون ويسمى أيضا النائب عن الفاعل وهذه العبارة لابن مالك وهي أحسن وأخصر ويسمى فعلة الفعل المبني للمفعول والفعل المجهول والفعل الذي لم يسم فاعله فإن كان الفعل ماضيا ضم أوله وكسر ما قبل آخره وإن كان مضارعا ضم أوله وفتح ما قبل آخره نحو ضرب زيد ويضرب زيد فإن كان الماضي مبدوءا بتاء زائدة ضم أوله وثانيه نحو تعلم وتضروب

فيه التاء لغير المطاوعة تقول تصورب في الدار فجعلته في الدار في محل رفع نائب الفاعل وأصله تضارب فقلبت الألف فيه واوا لوقوعها بعد ضم وإعاضم ثاني ما بدى بتاء زائدة لأنه لو بقي على فتحه لالتبس بمضارع علم وضارب المبني للفاعل (وإن كان) أي الماضي (مبدوءاً بهمزة وصل) وهي التي تثبت في الابتداء وتحذف في الدرج ولا تكون في المضارع والأصل فيها الكسر وقد تفتح وقد تضم (ضم أوله وثالثه) تبعاً لأوله ولا فرق بين كونه لازماً (نحو انطلق) يزيد (و) متعدياً نحو (استخرج) المال بضم أولهما وثالثهما لأن الثالث لو بقي على فتحه لالتبس في الدرج بفعل الأمر في مثل انطلق واستخرج . فان قلت قد ذكر الزجاجي في الجمل أنه لا يجوز أن يبنى الفعل اللازم للفعول عند أكثر النحويين . قلت خصه أبو البقاء بما لا يتعدى بحرف جر ومثله بقام وجلس وعاله بأنه لو بنى للفعول لبقى الفعل خبراً بدون خبر عنه وذلك محال ، وفي الإيضاح للفارسي الفعل الذي لا يتعدى لا يبنى للفعول نحو ذهب وجلس وقام ونام اه . فان قلت فلم كسروا ثالث انقيد واختير مع أمهما مبدوءاً بهمزة الوصل . قلت أصلهما اختير وانقود بضم القاف والتاء فهما من قبيل الماضي المعتل العين كقال وباع فاختير مثل بيع وانقيد مثل قيل (وإن كان الماضي معتل العين) بالياء وهو ثلاثي كقال وباع (فلك) فيه ثلاث لغات (كسرفائه) كسرا خالصاً وهذه هي اللغة المشهورة ونقلت عن قریش ومن جاورم (قتصير عينه ياء نحو قيل) مما عينه واو وإعلاله بالنقل والقلب لأن أصله قول نقلت حركة الواو إلى القاف بعد إسكانه ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (و) نحو (بيع) مما عينه ياء وإعلاله بالنقل فقط لأن أصله بيع نقلت حركة الياء إلى الباء بعد إسكانه وسلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها (ولك إشمام الكسرة الضمة) وهي لغة كثير من قيس وأكثر بني سعد ، وبها قرأ ابن عامر والكسائي في قيل وغيض ثم فسر المصنف الأشمام بقوله (وهو خلط الكسرة) أي كسرة فاء الفعل (بشيء من صوت الضمة) من غير تغيير للياء ، وهذا معنى قول بعض القراء الأشمام ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتي الضمة والكسرة هذا هو المعروف والمشهور المقروء به وينبغي أن يسمى روما . وقال المرادي : كيفية النطق به : أي الأشمام أن تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين جزء الضمة مقدم وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر ومن ثم تحضت الياء اه (ولك ضم الفاء) بإخلاص (قتصير عينه واوا ساكنة نحو قول وبوع) أصلهما قول وبيع حذف حركة العين فيهما وقلبت الياء واوا في الثاني لسكونها وانضمام ما قبلها وهذا اللغة وهي الضم الخالص لغة قليلة موجودة في كلام هذيل وحكيت عن قوم من ضبة وتميم وبني أسد ، ومن ذلك قول الشاعر :

ليت وهل ينفع شيئاً ليت ليت شباباً بوع فاشترت

فبوع مبني للفعول ونائب الفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره هو وجعلته الفعل ونائب الفاعل خبر ليت الأولى وشباباً اسمها وليت الأخيرة توكيد للأولى فلا اسم لها ولا خبر وليت الوسطى فاعل ينفع وشباباً مفعول مطلق : أي نفعاً ، قاله ابن هشام ، وقال العيني : شيئاً مفعول به (والنائب عن الفاعل على قسمين ظاهر ومضمر) كما أن الفاعل كذلك (فالظاهر) ويرفعه الماضي والمضارع إما بالضمة نحو (وإذا قرئ القرآن) وإعرابه إذا ظرف لما يستقبل من الزمان قرئ فعل ماضٍ مغير الصيغة القرآن نائب الفاعل (وضرب مثل) من قوله تعالى - يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له - وإعرابه ضرب فعل ماضٍ مغير الصيغة مثل نائب الفاعل ، وضرب المثل جعله ووضع وأصله وضع شيء على آخر قال السيوطي في خواشي البيضاوي : ضرب المثل هو ذكر شيء أثره يظهر في غيره وهو من ضرب

وإن كان مبدوءاً بهمزة وصل ضم أوله وثالثه نحو انطلق واستخرج وإن كان الماضي معتل العين فلك كسرفائه فتصير عينه ياء نحو قيل وبيع ولك إشمام الكسرة الضمة وهو خلط الكسرة بشيء من صوت الضمة ولك ضم الفاء فتصير عينه واوا ساكنة نحو قول وبوع . والنائب عن الفاعل على قسمين : ظاهر ومضمر ، فالظاهر نحو - وإذا قرئ القرآن وضرب مثل ،

الدرهم لتأثير السكة فيه اه (وقضى الأمر) وإعرابه قضي فعل ماضٍ مغير الصيغة الأمر نائب الفاعل أصله والله أعلم وقضى الله الأمر حذف الفاعل للعلم به وناب عنه المفعول (و) إما بالواو نحو (قتل الخراصون) أي لعن الكذابين. وإعرابه قتل فعل ماضٍ مغير الصيغة الخراصون نائب الفاعل وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والنون زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد (و) نحو (يعرف المجرمون) وإعرابه يعرف فعل مضارع مغير الصيغة المجرمون نائب الفاعل وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والنون زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد والمجرمون اسم فاعل جمع مجرم وهو من اكتسب الجرم بضم الجيم : أي الأثم أو الأثم العظيم ، والمراد بهم هنا الكفار فانهم يعرفون يوم القيامة بسهامهم وهي زرقة العيون وسواد الوجوه (و) النائب (المضمر) إما منفصل مرفوع نحو ما ضرب إلا أنا أو نحن أو أنت أو أتما أو أتم أو أنتن أو هو أو هي أو هما أو هم أو هنّ ولم يذكر المصنف اكتفاء عنه بالمتصل وإما متصل مرفوع أو مجرور ولم يذكر المصنف المجرور وذلك نحو سير أو يسار بي أو بنا أو بك أو بكما أو بكم أو بكن أو به أو بها أو بهما أو بهم أو بهنّ فسير فعل ماضٍ مغير الصيغة ويسار فعل مضارع مغير الصيغة وبي جار ومجرور وحيلة الجار والمجرور في محل رفع نائب الفاعل والمرفوع المتصل اثنا عشر كلمة على ما مر (نحو ضربت) بضم التاء والضاد وسكون الباء . وإعرابه ضرب فعل ماضٍ مغير الصيغة والتاء ضمير في محل رفع نائب الفاعل وأصل المثال ضرب بي زيد حذف الفاعل وأقيم المفعول وهو باء المتكلم مقامه فتعذر النطق به على هيئة الاتصال فعدل إلى ما يرادفه وهو تاء المتكلم وغيرت صيغة الفعل (وضربنا) بضم الضاد وسكون الباء الموحدة فنا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه في محل رفع على أنه نائب الفاعل (وضربت) بضم الضاد وسكون الباء وفتح التاء للخطاب فهي ضمير متصل بارز في محل رفع نائب الفاعل فهذه ثلاثة أمثلة ذكرها صريحاً لأنها أعرف الضمائر وأشار إلى البقية بقوله (إلى آخر ما تقدم) في فصل المضمر وهي ضربت بكسر التاء وضربتما وضربتم وضربتن وضرب وضربت وضرباً وضربوا وضربن كل ذلك بضم أوله وجميع ما تقدم من الضمائر يرفع الماضى والمضارع واسم المفعول (لكن) هذا استدراك لما قد يتوهم مما ذكره أول الباب من أنه لا ينوب عن الفاعل إلا المفعول فقط فبين هنا أنه قد ينوب عنه غير المفعول فقد (ينوب الفعل للمفعول) بأن يضم أوله ماضياً كان أو مضارعاً ويكسر ما قبل آخره في الماضي ويقطع في المضارع (وينوب عن الفاعل) بعد حذفه (واحد من أربعة) أمور بل خمسة الأربعة المذكورة والخامس الجملة لأن الأصح أنها تنوب عن الفاعل وإن كانت لا تقع فاعلاً على الصحيح إلا أن نيابة الجملة مختصة بباب القول دون مرادفه كالوحي والالهام وذلك نحو - وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم - جملة ماذا في محل رفع نائب الفاعل ونحو - قيل يأنوح اهبط - الآية ، جملة يأنوح اهبط إلى آخره في محل رفع نائب الفاعل لأنه مقول القول ، ولعل المصنف لم ينبه عليه لأنه في معنى المفعول فدخل تحت قوله المفعول به (الأول المفعول به كما تقدم) وهو النائب عن الفاعل بالأصالة ولهذا قدمه . نعم لا يجوز نيابة المفعول الثاني من باب ظن ولا الثالث من باب أعلم ولا الثاني من باب أعطى إن أوقع في لبس (الثاني) مما ينوب عن الفاعل (الظرف) زمانياً كان أو مكانياً بشرط أن يكون كل منهما متصرفاً : أي يستعمل ظرفاً تارة وغير ظرف آخرى فخرج نحو إذا وعد وهنا وثم وكل ملازم النصب على الظرفية فلا يجوز نيابته وأن يكون محتملاً : أي دالاً على معين فخرج اليهم نحو وقت وحين وناحية وجانب فلا يجوز نيابته (نحو

وقضى الأمر ، وقاتل الخراصون ، ويعرف المجرمون - والمضمر نحو ضربت وضربنا وضربت إلى آخر ما تقدم لكن ينوب الفعل للمفعول وينوب عن الفاعل واحد من أربعة الأول المفعول به كما تقدم الثاني الظرف نحو

جلس أمامك) وإعرابه جلس فعل ماضٍ مغير الصيغة أمام ظرف مكان نائب الفاعل وهو مرفوع
وعلاوة رفعه ضم آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة (وصيم رمضان) أي
شهر رمضان وحذف لفظ شهر جائز والذي مشى عليه أكثر النحويين جواز إضافة شهر إلى سائر
أعلام الشهور إلا أنه أكثر ذلك في ثلاثة منها ، وهي رمضان وربيع الأول وربيع الآخر حتى قال
بعضهم لم تستعمل العرب من أسماء الشهور مضافا إليه لفظ شهر إلا هذه الثلاثة . وقال
السعد التفتازاني : أطبقوا على أن العظم في ثلاثة أشهر هو مجموع المضاف والمضاف إليه شهر رمضان
وشهر ربيع الأول وشهر ربيع الآخر اهـ لكن قال أبو حيان هذا غير معروف ، وإنما اسمه
رمضان : أي بحذف لفظ شهر . وإعرابه صيم فعل ماضٍ مغير الصيغة رمضان ظرف زمان نائب
الفاعل وهو مرفوع . وعلاوة رفعه ضم آخره فأمام ورمضان ظرفان متصرفان لأنهما يخرجان عن
الظرفية إلى الفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها ومختصان بالإضافة في الأول والعامة في الثاني
(الثالث) مما ينوب عن الفاعل (الجار والمجرور) بشرط أن لا يكون الحرف الجار للتعليل وأن
لا يلزم وجها واحدا في الاستعمال كذا فإنها تختص بالزمان ورب فإنها تختص بالنكرة فمجروها
لا يصلح للنيابة عن الفاعل (نحو ولما سقط في أيديهم) أي ندموا على عبادة العجل ، وكل من
ندم فقد سقط في يده . وإعرابه لما رابطة لوجود شيء بوجود غيره وقول بعضهم لما ظرف زمان
بمعنى الحين مبتنى على أنها اسم بمعنى الحين وهو ما ذهب إليه بعض النحويين وذهب الجمهور إلى أنها
حرف رابط لوجود شيء بوجود غيره سقط فعل ماضٍ مغير الصيغة في أيدي جار ومجرور في حرف
جر أيدي مجرور بـي وعلاوة جره كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستئصال لأنه اسم منقوص
وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة واليم علامة الجمع وجملة الجار والمجرور في محل
رفع نائب الفاعل ومثله قوله تعالى - غير المغضوب عليهم - فمغضوب اسم مفعول يعمل عمل الفعل
يرفع نائب الفاعل ويتصب المفعول عليهم جار ومجرور في محل رفع نائب الفاعل . قال الفاكهي :
وظاهر كلامه أن النائب هو مجموع الجار والمجرور وهو اختيار ابن مالك والتحقيق أنه المجرور فقط
لأنه المفعول خفيفة والجار إنما جيء به لايصال معنى الفعل إلى الاسم اهـ وقال ابن علقمنا والصحيح
أن المحل للمجرور وحده لكن لا يتبع على محله خلافا للبديع والنهاية وقال ابن مالك لهما معا اهـ .
وعلى الصحيح تقول في إعراب الجار والمجرور إذا وقع في محل نائب الفاعل في نحو سقط في أيديهم
في حرف جر أيدي مجرور بـي في محل رفع نائب الفاعل وتقول في نحو غير المغضوب عليهم على حرف
جر والهاء ضمير متصل مجرور بـي في محل رفع نائب الفاعل وعلى هذا فالنائب اسم مفرد وهو
المجرور لا الجملة بأبهرها (الرابع) مما ينوب عن الفاعل (المصدر) أي المفعول المطلق فإنه يسمى
بذلك وشرط جواز نيابته أن يكون متصرفا : أي غير ملازم للنصب على المصدرية فلا يجوز نيابة
نحو معاذ الله وسبحان الله مختصا أي مفيدا لزيادة على معنى عامله إما بتحديد كضرب ضربتان أو
بإضافة كضرب ضرب الأمير أو بأل كسير السير أو بوصف ظاهر (نحو فاذا نفيخ في الصور نفخة
واحدة) وإعرابه الفاء عاطفة إذا ظرف لما استقبل من الزمان نفيخ فعل ماضٍ مغير الصيغة في الصور
جار ومجرور نفخة نائب الفاعل واحدة صفة أو بوصف مقدر نحو - فمن عقى له من أخيه شيء -
أي عفو ما من جهة أخيه نخرج غير المختص وهو ما لا يفيد زيادة معنى ويسمى بالمصدر المؤكد
فلا يجوز نيابته نحو ضرب ضرب (ولا ينوب غير المفعول به) مما ذكر معه (مع وجوده) بل
يتمين هو عند وجوده للنيابة لشدة شبهة بالفاعل في توقف فهم معنى الفعل عليه بخلاف سائر

جلس أمامك وصيم
رمضان الثالث الجار
والمجرور نحو - ولما
سقط في أيديهم -
الرابع المصدر نحو فاذا
نفيخ في الصور نفخة
واحدة - ولا ينوب
غير المفعول به مع
وجوده

المفاعيل فإذا قلت ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضربا شديدا في داره تعين في هذا المثال زيد
لنبيابة ومع عدم المفعول فالجميع سواء في جواز وقوعها موقعه من غير ترجيح لأحدها على الآخر
على الأصح لكن ما كانت عناية المتكلم بذكره أشد فهو أولى بالنبيابة (غالبا) أتى به إشارة إلى
ما أجازوه الكوفيون من نيابة غير المفعول به مع وجوده واختاره ابن مالك لورود السماع به كقراءة
أبي جعفر - ليجزى قوما بما كانوا يكسبون - ، وقول الشاعر :

أتيسح لي من العدا نذيرا به وقت الشر مستطيرا

وأجيب بأن القراءة شاذة والبيت ضرورة (وإذا كان الفعل) المبني للمفعول (متعديا لاثنين)
أصلهما المبتدأ والخبر تعين نيابة الأول على الأصح ونصب الثاني نحو ظن زيد قائما ولا يجوز ظن
زيدا قائم أو ليس أصلهما ذلك وذلك في باب أعطى وكسا (جعل أحدهما نائباً عن الفاعل) والأولى
نيابة المفعول الأول (وينصب الثاني منهما) أي الذي لم يجعل نائباً سواء الأول أو الثاني (نحو
أعطى زيد درهما) وإعرابه أعطى فعل ماضٍ مغير الصيغة زيد نائب الفاعل وهو مرفوع وعلامة
رفعه ضم آخره وهو المفعول الأول لأعطى ودرهما مفعول ثانٍ وهو منصوب وعلامة نصبه فتح
آخره ونحو كسى زيد ثوبا ، وقد تقدم أن الثاني من باب أعطى تمنع إقامته إن أوقع في لبس
كأعطيت زيدا عمرا فيتعين فيه إذا بني للمفعول نيابة الأول فتقول أعطى زيد عمرا ولا يجوز
نيابة الثاني سواء تقدم أو تأخر للإلباس لأن كلا منهما يصلح أن يكون معطى ولا يتبين المأخوذ
من الآخذ إلا بالاعراب ، فلو قيل أعطى عمرو زيدا أو أعطى زيدا عمرو لتوهم أن عمرا آخذ
وزيدا مأخوذ والفرض العكس قاله في التصريح .

باب المبتدأ والخبر

وهما النوع الثالث والرابع من المرفوعات وجمعهما في باب واحد لتلازمهما غالبا ، والتسمية
بالمبتدأ والخبر هي التسمية الشهيرة وسببها يقول المبني والمبني عليه ، والمنطقيون يقولون الموضوع
والمحمول ، وأهل العاني والبيان يقولون المسند والمسند إليه ، وأخرها عن الفاعل ونائبه لأن عاملهما
معنوي وعامل الفاعل لفظي وما كان عامله لفظيا أقوى مما عامله معنوي (المبتدأ هو الاسم) الصريح
نحو زيد قائم أو المؤول به كالمصدر المؤول من أن والنعل الآتي في كلامه (المرفوع) لفظا أو تقديرا
أو محلا (العاري) أي المجرد (عن العوامل اللفظية) وهي كان وأخواتها وان وأخواتها وظن
وأخواتها تخرج بالاسم الفعل والحرف والجملة . وأما قولهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه فالحق
أنه مؤول بالمصدر : أي سماعك وكذا قوله تعالى - سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم -
فإنه في تقدير سواء عليهم استغفارك وعدمه وبالرفوع المنصوب والمجرور بغير زائد . وأما نحو حبسك
درهم حبسك مبتدأ والباء فيه زائدة ودرهم خبر وبالعاري عن العوامل اللفظية الفاعل ونائبه واسم كان
وأخواتها وخبران وأخواتها الكون عاملها لفظيا وهو الفعل واحترز بالعوامل اللفظية عن العامل المعنوي
وهو الابتداء الذي هو مجرد الاسم للاستناد فان الصحيح أنه العامل في المبتدأ (وهو قسمان) بالاستقراء (ظاهر
ومضمرة) وقد تقدم بيان المراد بكل منهما ولا يجوز الابتداء بالضمير المتصل لأنه خلاف وضعه بل يجوز الابتداء
بالضمير المنفصل مع وجوب مطابقة الخبر له أفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنثا غالبا ومن غير الغالب
أنت بكسر التاء أفضل من عمرو وأنت أفضل من عمرو وأنت أفضل امرأة وأنت أفضل رجلين وأنت
وأنت أفضل رجال ونساء وأنت بفتح التاء صبور أو جريح وأنت بكسر التاء صبور أو جريح لأن
فغولا يستعمل للذكر والمؤنث فالمضمرة اثنا عشر ضميرا منفصلا (وهو أنا) للتكلم وحده مذكرا

غالبا وإذا كان الفعل
متعديا لاثنين جعل
أحدهما نائباً عن الفاعل
وينصب الثاني منهما
نحو أعطى زيد درهما .

(باب المبتدأ والخبر)

المبتدأ هو الاسم
المرفوع العاري عن
العوامل اللفظية وهو
قسمان ظاهر ومضمرة
وهو أنا

كان نحو أنا قائم أو مؤثنا نحو أنا قائم (وأخواته التي تقدمت في فصل المضمير) وهي نحن للتسكيم
 العظم نفسه أو معه غيره مذكرا كان نحو نحن قائمون أو مؤثنا نحو نحن قائمات وأنت بفتح التاء
 للمخاطب نحو أنت قائم وأنت بكسر التاء للمخاطبة نحو أنت قائمة وأنتا للمثنى المخاطب مذكرا نحو
 أنتما قائمان أو مؤثنا نحو أنتما قائمتان وأنتم لجمع المخاطب نحو أتم قائمون وأنتن لجمع المؤنث
 المخاطب نحو أنتن قائمات وهو للمذكر الغائب نحو هو قائم وهي للمؤنثة الغائبة نحو هي قائمة . قال
 الرضى والواو والياء في هو وهي عند البصريين من أصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير
 هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والأول هو الوجه وهما للمثنى الغائب مذكرا
 نحو هما قائمان أو مؤثنا نحو هما قائمتان وهم لجمع المذكر الغائب نحو هم قائمون وهن لجمع المؤنث الغائب
 نحو هن قائمات ، فالمبتدأ في هذه الأمثلة كلها مضمير مبني لا يدخله إعراب فتقول في نحو أنا قائم أنا
 ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ قائم خبر وهكذا تقول فيما بعده (و) المبتدأ (الظاهر قسمان) لثالث
 لهما (مبتدأ له خبر) وهذا هو الأكثر في كلامهم سواء كان خبره مذكورا أم محذوفا (ومبتدأ)
 لا خبر له بل (له مرفوع) فاعلا كان أو نائبه (سد مسد الخبر) أى استغنى به عن ذكر الخبر لا بمعنى
 أن الخبر حذف فسد هذا مسد ، وشرط هذا المرفوع أن يكون اسما ظاهرا كالأمثلة الآتية أو ضميرا
 منفصلا نحو ❖ خليلي ما واف بعهدى أتيا ❖ (فالأول) أى المبتدأ الذى له خبر (نحو الله ربنا)
 وإعرابه الله مبتدأ مرفوع بالابتداء . قال الأزهرى والابتداء عبارة عن الاهتمام بالشئ وجعله
 أولا لثان بحيث يكون الثانى خبرا عن الأول . وقال ابن هشام الابتداء هو التجرد عن العوامل
 اللفظية للاسناد ربنا خبر مرفوع بالمبتدأ على الأصح (ومحمد رسول الله) وإعرابه محمد مبتدأ رسول
 خبر ولفظ الجلالة مضاف إليه ، ثم اعلم أنه يتعين في المثالين المذكورين أن يعرب الأول منهما مبتدأ
 والثانى خبرا ولا يجوز العكس كما يفيد قول ابن الحاجب ، وإذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر
 الكلام مثل من أبوك ، أو كانا معرفتين أو متساويتين نحو أفضل منك أفضل منى أو كان الخبر فعلا له
 وجب تقديمه اه . وعلة منع إعراب الأول خبرا والثانى مبتدأ في نحو المثالين الالباس . وقال الدمامينى
 فى المنهل الصافى والأصل تقديم المبتدأ على الخبر وهو واجب إن تساويا تعريفا اتفقت رتبتهما فيه نحو
 الله ربنا أو اختلفت فيه نحو زيد الفاضل والفاضل زيد ، لأن فى جعل الأول خبرا مع صلوحه لأن
 يكون مبتدأ مخالفة للأصل الذى هو تقديم المبتدأ من غير فائدة هذا هو المشهور . وقيل يجوز تقدير
 كل منهما مبتدأ وخبر مطلقا وهو قول أبى على . وقيل إن اختلفت رتبتهما فى التعريف فأعرههما
 المبتدأ وإلا فالسابق . وقيل العاوم عند المخاطب مبتدأ والمجهول خبر وهو اختيار ابن هشام اه .
 (والثانى) وهو المبتدأ الذى لا خبر له (وهو) ما كان رافعا لمكتف به عن الخبر وصفا كان وهو
 (اسم الفاعل واسم المفعول) وستأتى أمثلتهما فى المتن والصفة المشبهة نحو ما أحسن وجهه واسم التفضيل
 فى لغة من يرفع به الظاهر مطلقا نحو ما أجمل منك أخوك وما أحسن منه أنت أو جامدا مؤولا بالمشق
 كالمنسوب نحو ما قرشى أنت وغير مكى زيد وما مدنى عمرو أى غير منسوب لقريش ومكة والمدينة
 ومثله نحو ما رجل أبوك أى غير كامل فى الرجولية وهل أسد أخوك أى شجاع (إذا تقدم عليهما
 نى) أى لا يرفعان مكتفى به إلا إذا تقدمهما نى بحرف كما سيأتى فى أمثلة المتن أو نى بفعل نحو ليس
 قائم العمران فقائم اسم ليس تعمل عمل كان وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل ويتصب
 المفعول والعمران فاعل به سد مسد خبر ليس أو باسم نحو غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقائم مضاف إليه
 والزيدان فاعل بقائم سد مسد الخبر لأن المعنى ما قائم الزيدان (أو استفهام) بحرف كما سيأتى فى المتن

وأخواته التي تقدمت
 فى فصل المضمير ،
 والظاهر قسمان :
 مبتدأ له خبر ومبتدأ له
 مرفوع سد مسد الخبر
 فالأول نحو الله ربنا
 ومحمد رسول الله .
 والثانى هو اسم الفاعل
 واسم المفعول إذا تقدم
 عليهما نى أو استفهام

أو اسم نحو كيف جالس العمران . وإعرابه كيف اسم استفهام في محل نصب على الحال من العمران
وقدم لأن الاستفهام له صدر الكلام جالس مبتدأ وهو اسم فاعل والعمران فاعل سد مسد الخبر
(نحو أقام زيد) هذا مثال اسم الفاعل المصحوب بالاستفهام . وإعرابه الهمزة للاستفهام قائم مبتدأ
وقام اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول زيد فاعل سد مسد الخبر (وما قام
الزيدان) هذا مثال اسم الفاعل المصحوب بالنفي . وإعرابه ما نافية حجازية تعمل عمل ليس ترفع
الاسم وتنصب الخبر قائم اسمها وعلامة رفعه ضم آخره وقام اسم فاعل الزيدان فاعل سد مسد خبر
ما الحجازية ، ويجوز أن تعرب مانافية تسمية فلا يكون لها اسم ولا خبر ويكون حينئذ قائم مبتدأ
والزيدان فاعل سد مسد الخبر وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى (وهل مضروب العمران) هذا مثال
اسم للمفعول المصحوب بالاستفهام . وإعرابه هل حرف استفهام مضروب مبتدأ وعلامة رفعه ضم
آخره ومضروب اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول العمران نائب
الفاعل سد مسد الخبر وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى (وما مضروب العمران) هذا مثال اسم المفعول
المصحوب بالنفي . وإعرابه ما نافية حجازية مضروب اسمها وعلامة رفعه ضم آخره ومضروب اسم
مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول العمران نائب الفاعل سد مسد خبر ما ،
ولما استغنى هذا النوع عن الخبر لأنه في معنى الفعل بدليل أنه لا يصغر ولا يوصف والفعل لا يخبر
عنه فكذا ما في معناه فلر كان المرفوع غير مكنتي به نحو أقام أبواه زيد لم يكن الوصف حينئذ
مبتدأ بل زيد مبتدأ مؤخر وأقام خبر مقدم وأبواه فاعل أقام ، وإذا لم يتقدم نفي أو استفهام نحو
قام الزيدان ومضروب العمران فالكوفيون والأخفش يجيزون وقوع الوصف مبتدأ والبصريون
يتمعون ذلك . قال في المغني وهل تقدم النفي والاستفهام شرط في العمل أو في الاكتفاء بالفاعل عن
الخبر قولان أرجحهما الثاني وتمثيل المصنف يفيد أن الرفع لما يبد مسد الخبر لا يرفع إلا الاسم
الظاهر وذكر في الفواكه أنه يرفع الاسم الظاهر والضمير المنفصل نحو ما قام أتما وما سروب أتما
وأقام أتما وهل مضروب أتما وفي ذلك خلاف ، وفي المنهل الصافي على قول المتن رافع غير مستر هذا
يشمل الظاهر نحو أقام الزيدان وهذه لا خلاف فيها والضمير المنفصل نحو أقام أنت وهذه فيها
خلاف ، فالبصريون يجيزون كون الضمير مبتدأ فيكون من القسم الأول وكونه فاعلا فيكون
مما نحن فيه والكوفيون يوجبون الابتدائية ، ووافقهم ابن الحاجب بل حكى في أماليه الاجماع على
ذلك ونسب إلى الوم في نقله له (ولا يكون المبتدأ نكرة) لأن الغرض من الاخبار الافادة وهي
متعمية إذا كان المبتدأ نكرة ، وعبارة الأزهرى ولا يبتدأ بنكرة لأنها مجهولة لا تفيد غالبا أي لأن
المبتدأ محكوم عليه بالخبر والحكم على المجهول لا يصح . وقال الدماميني القسم الأول من قسمي
المبتدأ وهو ما كان مسندا إليه . وأما القسم الثاني وهو ما رفع مكنتي به بعد نفي أو استفهام فذاك
لازم التنكير لا يعرف بوجه لشدة شبهه بالفعل ولذلك انعقدت الجملة منه ومن مرفوعه فلا مدخل له
إذا فيما نحن فيه اه (إلا) إذا أفادت تلك النكرة والغالب حصول الفائدة بها (بمسوغ) أي بسبب
موجب للابتداء بها لقلة الإبهام فيها عند وجود المسوغ فيصح الحكم عليها حينئذ (والمسوغات) لذلك
(كثيرة) أنها عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل في شرح الألفية إلى أربعة وعشرين وابن
عصفور في كتابه المقرب إلى نيف وثلاثين وابن علقم في الدرر البهية إلى أربعة وعشرين ، ثم قال
وقد فهم من التمثيل وغيره أنه ربما اجتمع في الشيء الواحد مسوغات وأنت إذا بسطتها على طريقة
ابن عقيل وغيره أربت على المائة فتأمل وقد قال جمع محققون كابن هشام والمرادى إن مرجع المسوغات

نحو أقام زيد وما قام
الزيدان وهل مضروب
العمران وما مضروب
العمران ولا يكون
المبتدأ نكرة إلا
بمسوغ ، والمسوغات
كثيرة :

إلى التعميم والتخصيص . وقال الفاكهي نبعا لابن الحاجب مرجعها إلى التخصيص بوجه ما اه .
 (منها) أي من السوغات (أن يتقدم على النكرة نفي أو استفهام) فيجوز الابتداء بها لأن النكرة
 إذا وقعت في حيز النفي أفادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت بذلك الشمول والاستفهام
 في معنى النفي . وقال ابن الحاجب الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة لأم نحو أرجل في الدار
 أم امرأة كما مثل به في الكافية وليس كما قال قاله في الغنى ، فمثال النفي (نحو ما رجل قائم) وإعرابه ما
 نافية رجل مبتدأ قائم خبره ولم يبال باحتيال كون ما عاملة عمل ليس لأن المقام قرينة ظاهرة في كونها
 مبهمة (و) مثال الاستفهام (هل رجل جالس) وإعرابه هل حرف استفهام رجل مبتدأ جالس
 خبره (وقوله تعالى - أإله مع الله -) وإعرابه الهمزة للاستفهام الإنكاري إله مبتدأ مع ظرف مكان
 ولفظ الجلالة مضاف إليه والظرف وما أضيف إليه شبه جملة متعلق بواجب الخذف تقديره كأن في
 محل رفع خبر المبتدأ (ومنها) أي من السوغات (أن تكون) أي النكرة (موصوفة) بصفة يحصل
 بها التخصيص مذكورة كانت (نحو ولعبد مؤمن خير) فان العبد يتناول المؤمن والكافر ، فاما
 وصف بالمؤمن تخصص وقرب من المعرفة فصح جعله مبتدأ . وإعرابه اللام لام الابتداء عبد مبتدأ
 مؤمن صفة خير خبر المبتدأ أو محذوفة نحو السمن منوان بدرهم . وإعرابه السمن مبتدأ منوان
 مبتدأ ثان وعامة رفعه الألف لأنه مثنى وهو نكرة لكنه تخصص بصفة محذوفة والتقدير منوان
 منه وجملة بدرهم في محل رفع خبر ، وفي معنى وصف النكرة تصغيرها نحو رجيل عندك لأنه بمعنى
 رجل حقيق عندك (ومنها أن تكون) أي النكرة المبتدأ بها (مضافة) إلى نكرة أخرى أو إلى
 معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة ، فالأول (نحو خمس صلوات كتبهن الله) أي فرضهن الله
 على المكلفين في اليوم والليلة : قال أعرابي : هل على غيرها يا رسول الله ؟ قال لا إلا أن تطوع قال
 والله لا أزيد على هذا ولا أنقص ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أفلح إن صدق ، أو قال دخل
 الجنة إن صدق . وإعرابه خمس مبتدأ وهو مضاف وصلوات مضاف إليه كتب فعل ماض والهاء
 ضمير متصل في محل نصب مفعول به والنون علامة جمع الاناث الله فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه
 ضم آخره ، والثاني نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود فمثل وغير كل منهما مبتدأ وهو نكرة لأن
 إضافته إلى الضمير لانفيده تعريفا لأنه عريق في التنكير ولكنه تخصص بالاضافة ومما لا يتعرف
 بالاضافة حسب نحو حسبنا الله وأي نحو أيكم زادته هذه إيمانا بخلاف نحو غلام زيد فإنه معرفة
 محضة لأن إضافته تفيد التعريف ثم ما ذكر من اعتبار كون النكرة المبتدأ بها مضافة إلى نكرة
 أخرى أو إلى معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة محله فيما إذا ذكر المضاف إليه ، فان لم يذكر
 المضاف إليه لم يشترط ذلك كسلام وصلاة على محمد أي سلام الله تعالى وصلاته أو سلامي وصلاتي وقوله
 تعالى - كل له قاتنون - أي الخلق ، وكل يموت أي كل أحد . واختلف في كل عند التجرد عن
 الاضافة ، فقال الأخفش والفارسي وابن درستويه إنها نكرة والذي عليه سيبويه ، والجمهور إنها
 حينئذ معرفة (ومنها) أي ومن السوغات (أن يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا) مما يصلح
 الاخبار به بشرط أن يكونا مختصين لصلاحيتهما للاخبار حينئذ بخلاف نحو عند رجل نمرة وفي
 دار رجل إذ لا فائدة في الاخبار بذلك (مقدمين على النكرة) فان تأخرا عنها نحو مال عندي
 ورجل في الدار لم يصح الابتداء بالنكرة . قال ابن عنقاء والحق ما قاله ابن هشام من أنه لا مدخل
 للتقديم في التسوية وإنما اشترط لتوهم الصفة فحيث التبس بالصفة وجب التقديم وحيث فهم المراد جاز
 التقديم كما صرح به الجرمي والواحدى نحو رجل بالباب اه (نحو عندك رجل) وإعرابه عند ظرف

منها أن يتقدم على
 النكرة نفي أو استفهام
 نحو ما رجل قائم وهل
 رجل جالس وقوله
 تعالى - أإله مع الله -
 ومنها أن تكون
 موصوفة نحو ولعبد
 مؤمن خير ، ومنها أن
 تكون مضافة نحو
 خمس صلوات كتبهن
 الله ، ومنها أن يكون
 الخبر ظرفا أو جارا
 ومجرورا مقدمين على
 النكرة نحو عندك
 رجل

مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره والسكاف في محل جر بالاضافة والظرف وما أضيف إليه في محل رفع خبر مقدم رجل مبتدأ مؤخر (وفي الدار امرأة) وإعرابه في الدار جار ومجرور خبر مقدم وامرأة مبتدأ مؤخر ولو عكس وقيل رجل عندك وامرأة في الدار لالتبس الخبر بالصفة لاحتمال كون عندك وفي الدار حينئذ في محل الخبر وكونه في محل الصفة وبالتقديم يتعين كونه خبراً (ونحو قوله تعالى ولدينا مزيد) وإعرابه لدى ظرف مكان مفعول فيه مبنى على فتحة مقدره على الألف المنقلبة ياء لأجل الاضافة ونا ضمير متصل في محل جر بالاضافة والظرف وما أضيف إليه في محل رفع خبر مقدم ومزيد مبتدأ مؤخر ، وفي القاموس ولدن بضمين ولدن ولدى ظرف زماني ومكاني كعنداه ، وفي الخبيصي ما حاصله: ومنها يعني من الظروف البنية لدى وقد جاء لده ولد ولدن، وهي بمعنى عند إلا أنها أخص. إذ عندي يتناول ما كان في ملكك حضرك أو لم يحضرك ولدى لاتناول إلا ما حضر وتقلب ألف لدى ياء مع الضمر كألف إلى وعلى غالباً وقد يستغنى عنه كقوله :

إلا لكم يا خفاعنة لا إلانا عز الناس الضراعة والموانا
فلو برئت عقولكم بصرتم بأن دواء دانتكم لدانا
وذلكم إذا وانقسمونا على قصر اعتمادكم علانا

أى إليكم لا إلينا ولدينا وعلينا اه (وعلى أبصارهم غشاوة) وإعرابه الواو ابتدائية على حرف جر أبصار مجرور بعلى والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة وجملة الجار والمجرور في محل رفع خبر مقدم غشاوة مبتدأ مؤخر .

(تنبيه) نقل الفاكهي عن بعضهم أن مدار صحة وقوع المبتدأ نكرة على حصول الفائدة فإذا حصلت فأخبر عن أي نكرة شئت من غير توقف على وجود مسوغ من المسوغات التي ذكرت إذ لا تخلو عن تكلف وضعف وهذا هو ظاهر عبارة الألفية فعليه يصح رجل على الباب وكوكب انقض الساعة إذا كان المخاطب لا يعرف ذلك قال ابن عنقاء بعد نقله لذلك وهذا هو التحقيق بل الحق الذي لا محيد عنه وهو النقول عن سيديوه فإنه لم يشترط في الابتداء بها سوى حصول الفائدة اه (وقد يكون المبتدأ مصدراً مؤولاً) أي بالاسم الصريح وتأويله (من أن والفعل) وان كان غير اسم في الصورة الظاهرة (نحو وأن تصوموا خير لكم) وإعرابه الواو حرف عطف أن حرف مصدر ونصب تصوموا فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مبتدأ والتقدير وصومكم وخير خبر وعلامة رفعه ضم آخره ولكم جار ومجرور وجملة الجار والمجرور في محل رفع نعت خير قاله أبو البقاء (أي صومكم خير لكم) ومثله قوله تعالى - ومن آياته أن تقوم السماء والأرض بأمره - أي قيام السماء والأرض بأمره وظاهر كلام المصنف أن المبتدأ لا يكون اسماً موصولاً إلا من موصول حرفي وصلته كإمثلة ولكن قال ابن عنقاء في الدر وقوله المؤول شمل المؤول بدون سابق معه يجعل الجملة قائمة مقام المصدر نظراً للمعنى نحو سواء عليكم أذعوتهم أم أتم صامتون فدعوتهم مبتدأ وأنتم صامتون معطوف عليه وسواء خبر مقدم أي دعاؤكم وصمتكم سواء ومثله - سواء علينا أجزعنا أم صبرنا ، سواء عابهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم - أي استغفارك وعدمه سواء وجزعنا وصبرنا سواء وقال الأخفش الجملة فاعل سواء وقال الفارسي خبر عن سواء (والخبر هو الجزء الذي تتم به الفائدة) مفرداً كان أو جملة أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً (مع مبتدأ) غير الرفع المكتفى به عن الخبر فخرج ما تمت به الفائدة مع غير المبتدأ كالفاعل ونائبه لأنه وان تمت به الفائدة لكن مع غير مبتدأ وخرج مرفوع المكتفى بما يسد مسد الخبر نحو

وفي الدار امرأة ونحو
قوله تعالى - ولدينا
مزيد ، وعلى أبصارهم
غشاوة - وقد يكون
المبتدأ مصدراً مؤولاً
من أن والفعل نحو
- وأن تصوموا خير
لكم - أي صومكم خير
لكم . والخبر هو الجزء
الذي تتم به الفائدة
مع مبتدأ

ما قائم الزيدان لأنه وإن تمت به الفائدة لكن رافعه لا خبر له لأنه في معنى الفعل والفعل لا يجر عنه (وهو) أي الخبر (قسمان) الأول (مفرد) وهو هنا ما يقابل الجملة وشبهها كالظرف والجرور وفي باب الاعراب ما يقابل المنى والمجموع ، وفي باب النداء ولا التبرئة ما يقابل المضاف وشبهه ، وفي باب العلم ما يقابل المركب (و) الثاني (غير مفرد) وهو الجملة وشبهها من الظرف والجرور (فالمفرد) ويجب مطابقته للمبتدأ حيث أمكن أفراداً وتنشئة وجمعاً وتذكيراً وتأنثاً (نحو زيد قائم) وإعرابه زيد مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضم آخره قائم خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وقائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو (والزيدان قائمان) وإعرابه الزيدان مبتدأ وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى قائمان خبر وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى وقائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هما (والزيدون قائمون) وإعرابه الزيدون مبتدأ وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم وقائمون خبر وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم وقائمون اسم فاعل وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هم (وزيد أخوك) وإعرابه زيد مبتدأ وأخوك خبره وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة هذا كله في المذكر ويقال في المؤنث هند قائمة والمهندان قائمان والمهندات قائمات وهند أختك وإذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر على المؤنث فيقال زيد وهند قائمان ولا يقال قائمتان ثم المفرد إن كان مشتقاً تحمل ضميره ما لم يرفع الظاهر نحو زيد قائم أبوه أو قائم أنت إليه وإن كان جامداً فلا يتحمل ضمير المبتدأ إلا إن أول بمشتق نحو زيد أسد بمعنى شجاع (وغير المفرد) ثلاثة أشياء (إما جملة) ولا بد من اقترانها برابط يربطها بالمبتدأ وإلا كانت أجنبية عنه فلا يصح الاخبار بها عنه نعم إن كانت الجملة عين المبتدأ جازخاؤها من الرابط وذلك بأن تقع خبراً عن مفرد يدل على جملة كالحديث والخبر والشأن والكلام والقول واللفظ والأمر والقصة والحكاية وضمير الشأن وخبر المضاف إلى مفرد كذلك تكثير الكلام لإله إلا الله ثم الأصل في الرابط كونه ضميراً مذكوراً كان أو محذوفاً نحو وكل وعد الله الحسنى أي وعده على قراءة من رفع كل وهو ابن عاصم وقد يأتي الرابط غير ضمير كاسم الإشارة نحو - ولباس التقوى ذلك خير - وإعادة المبتدأ بلفظه نحو - القارعة ما القارعة - أو بمعناه نحو الصديق سبق أبو بكر الأمة وعموم يشمل المبتدأ نحو - إن الدين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لانضيق أجر من أحسن عملاً - فإن من أحسن عملاً يشمل - الدين آمنوا - وكذلك زيد نعم الرجل إن كانت أل لعموم الجنس وأل النائية مناب الضمير نحو فأما من طغى وآثر الحياة الدنيا فإن الجحيم هي المأوى أي مأواه ثم الجملة إما (اسمية) وهي ما صدرت باسم (نحو زيد جاريتيه ذاهبة) وإعرابه زيد مبتدأ أول وجاريتيه مبتدأ ثان وذاهبة خبر المبتدأ الثاني وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول والرابط بين المبتدأ الأول وخبره الهاء من جاريتيه ، واعلم أن النحويين قسموا الجملة إلى صغرى وكبرى وشرح ذلك في قواعد النحو لابن هشام وشرحها للأزهري وغيره (وقوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير) إذا قدرت ذلك مبتدأ ثانياً فلباس مبتدأ وهو مضاف والتقوى مضاف إليه والاعراب فيه مقدر على الألف لأنه اسم مقصور وذلك مبتدأ ثان وخبر المبتدأ الثاني وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول والرابط اسم الإشارة ، وأما إذا قدرت ذلك بدلا من لباس التقوى أو عطف بيان عليه فالآية حينئذ لا شاهد فيها على كون الخبر جملة لكون الخبر حينئذ مفرداً (وقل هو الله أحد) وإعرابه هو ضمير منفصل في محل

وهو قسمان مفرد وغير مفرد فالمفرد نحو زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وزيد أخوك وغير المفرد إما جملة اسمية نحو زيد جاريتيه ذاهبة وقوله تعالى - ولباس التقوى ذلك خير ، وقل هو الله أحد -

رفع مبتدا أول الله مبتدا ثان أحد خبر المبتدأ الثاني وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول وهي نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج لرابط يربطها بالمبتدأ كما قال ابن مالك في الخلاصة # وان تكن آياه معنى اكتفى # بها ، وذلك لأننا اذا قدرنا هو ضمير شأن فجملة الله أحد عينه في المعنى لأنها مفسرة له والمفسر عين المفسر أي الشأن الله أحد وأما اذا قدرنا هو ضمير المستول عنه فخره مفرد وهو الله أحد خبر بعد خبر أو بدل قال الأزهرى ومما الجملة فيه نفس المبتدأ في المعنى قولهم هجيري أبي بكر لا إله الا الله أي عاداته ودأبه هذه التكلمات أي الاكثر من ذكرها (وإما جملة فعلية) وهي ما صدرت بضعل (نحو زيد قام أبوه) وإعرابه زيد مبتدأ قام فعل ماضٍ أبو فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ والرابط ينهيا الهاء من أبوه (وقوله تعالى وربك يخلق ما يشاء) وإعرابه الواو حرف عطف رب مبتدأ والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة يخلق فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ما اسم موصول بمعنى الذي في محل نصب مفعول به ما يشاء فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة الفعل من يشاء وفاعله المستتر صلة الموصول لا محل لها من الاعراب والعائد محذوف تقديره يشاء وجملة يخلق ما يشاء في محل رفع خبر المبتدأ والرابط بينهما الضمير المستتر في يخلق (والله يقبض ويبسط) وإعرابه الله مبتدأ يقبض فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر ويبسط الواو حرف عطف يبسط معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه تبعه في رفعه وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو (الله يتوفى الأنفس) وإعرابه الله مبتدأ يتوفى بفتح أوله فعل مضارع وعلامة رفعه ضمة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو الا بنفس مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ وتمثيلا بالجملة الخبرية قد يوم اشراط كون الجملة الخبر بها خبرية وليس كذلك بل يجوز الاخبار عن المبتدأ بالجملة الخبرية نحو زيد اضربه أو لا تضربه والقسمية نحو زيد والله لتكرمته والشرطية نحو زيد ان جاءك فأكرمه (وإما شبه الجملة) من حيث حصول الفائدة به كما تحصل بالجملة (وهو شيطان) الأول (الظرف) الزماني أو المكاني بشرط أن لا يكون من الغايات كقبل وبعده وفوق وتحت اذا حذف المضاف اليه ونوى معناه فانها تبنى حيثئذ على الضم فلا تقع جبرا ولا صفة ولا حالا ولا صلة كما نص عليه سيبويه وغيره من الأئمة قال ابن هشام لكن يشكل عليهم قوله تعالى كيف كان عاقبة الذين من قبل اه فقد وقع صلة (و) الثاني (الجازر والمجرور) ولو قال والمجرور لكان أولى لأن المحل للمجرور وحده على الأصح لا لهما معا خلافا لابن مالك ثم شرط كل من الظرف والمجرور أن يكون تاما بأن تتم به الفائدة اذا قرن بالمبتدأ نحو الحمد لله ولدينا مزيد بخلاف الناقص وهو ما لا تتم به الفائدة معه نحو بكر أمس وزيد عنك لعدم حصول الفائدة به (فالظرف) التام الواقع خبرا عن المبتدأ (نحو زيد عندك) وإعرابه زيد مبتدأ عند ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره والتكاف في محل جر بالاضافة والظرف وما أضيف اليه شبه جملة في محل رفع خبر المبتدأ متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أو مستقر (و) نحو (السفر غدا) وإعرابه السفر مبتدأ غدا ظرف زمان وعلامة نصبه فتح آخره والظرف شبه جملة في محل رفع خبر المبتدأ متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أو مستقر (وقوله تعالى والركب أسفل منكم) وإعرابه الركب مبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره أسفل ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره وهو شبه جملة في محل رفع خبر المبتدأ متعلق بواجب الحذف تقديره

وإما جملة فعلية نحو زيد قام أبوه وقوله تعالى - وربك يخلق ما يشاء ، والله يقبض ويبسط ، الله يتوفى الأنفس - وإما شبه الجملة وهو شيطان الظرف والجار والمجرور فالظرف نحو زيد عندك والسفر غدا وقوله تعالى والركب أسفل منكم

كائن أو مستقر ومنكم جار ومجرور في محل نصب صفة لأسفل، وفي حواشي الجلالين للجمل - والركب
 أسفل منكم - الواو عاطفة ما بعدها على أتم لأنها مبتدأ تقسيم أحوالهم وأحوال عدوهم، ويجوز
 أن تكون واو الحال وتكون الجملة حالا من الظرف وهو قوله تعالى - بالعدوة القصوى والركب -
 كما في القاموس ركبان الأبل، وهو اسم جمع لراكب أو جمع له وهم العشرة فصاعدا وقد يكون للخيل:
 أي والركب كائون بمكان أسفل منكم فأسفل منصوب على الظرف وهو في الحقيقة صفة لظرف مكان
 محذوف: أي والركب في مكان أسفل من مكانكم اه وفي المجيد أجاز الأحنس والكسائي والقراء
 أسفل بالرفع على تقدير محذوف من أول الكلام: أي وموضع الركب أسفل اه وقد أفهم تمثيله بالظرف
 الزماني والمكاني أنه يجوز الاخبار بكل منهما لكن الزماني لا يخبر به إلا عن اسم المعنى نحو السفر غدا
 والصوم يوم الخميس ولا يخبر به عن الذات كالمسياتي بخلاف المكاني فإنه يخبر به عن الذوات نحو زيد
 خلفك والمعاني نحو الخير أمامك (والجار والمجرور) التام الذي يخبر به عن المبتدأ (نحو زيد في
 الدار) وإعرابه زيد مبتدأ وفي الدار جار ومجرور شبه جملة في محل رفع خبر المبتدأ متعلق بواجب
 الحذف تقديره كائن أو مستقر (و) مثله (قوله تعالى الحمد لله) فالجار والمجرور شبه جملة في محل رفع
 خبر متعلق بواجب الحذف تقديره كائن أو مستقر (ويتعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبرا)
 أو صلة أو صفة أو حالا (بمحذوف) وجوبا فلا يجوز إظهاره في الكلام ولا بد من تقديره كونا عاما
 كالوصول والاستقرار والكون والثبوت والوجود والوقوع فيتعين تقدير واحد من هذه ثم الذي
 ذهب إليه ابن مالك أن الأرجح تقدير المتعلق في غير الصلة بصيغة الاسم، فلذا قال المصنف (تقديره
 كائن أو مستقر) لأن الأصح أن المحذوف المقدر بما ذكر هو الخبر وحده، وقيل الخبر هو المذكور
 دون المحذوف، وقيل هو مجموعهما أما في الصلة فيجب تقديره فعلا مطلقا ولا يجوز تقدير المتعلق
 كونا خاصا كقائم وجالس إلا للدليل يدل عليه وحينئذ يكون الحذف جائزا الواجبا وإذا قدرنا المتعلق
 المحذوف لفظ كائن فهو من كان التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة إليه لغو: أي غير متحمل
 للضمير ولو جعلناه من كان الناقصة لكان الظرف في موضع الخبر بتقدير كان أخرى وعند ذلك
 تتسلسل التقديرات، قاله في الدرر البهية (ولا يخبر بظرف الزمان عن الذات) والمراد به ما قام بنفسه
 ويقابها العرض وهو ما لا يقوم بنفسه ويقال له اسم المعنى (فلا يقال زيد اليوم) ولا عمرو غدا لعدم
 الفائدة إذ لا تختص الذات بزمن دون زمن، فإذا أفاد الاخبار به عن الذات بأن كان المبتدأ عاما
 والزمان خاصا كنحن في شهر رمضان والناس في زمان طيب جاز الاخبار به لحصول الفائدة بتخصيص
 الزمان. قال ابن علقم: والحق جواز نحو زيد في زمان طاب له وإن كان المبتدأ خاصا لوجود
 الفائدة فالمدار عليها اه (وإنما يخبر به) أي بظرف الزمان (عن المعاني) جمع معنى وهو ما عدا
 الذات من الأعراض كالصوم والسفر لأن الأحداث أفعال وحركات وغيرها فلا بد لكل حدث من
 زمان يختص به ففي الاخبار به عنها فائدة بخلاف الذوات فإن نسبتها إلى جميع الأزمنة على السواء
 فلا فائدة في الاخبار بالزمان عنها قاله الأزهرى (نحو الصوم اليوم) وإعرابه الصوم مبتدأ اليوم
 ظرف زمان وعلامة نصبه فتح آخره وهو شبه جملة في محل رفع خبر المبتدأ متعلق بواجب الحذف
 وكذا تقول في قوله (والسفر غدا) وأشار المصنف بالتمثيل بما ذكر إلى أن شرط الحدث الذي
 يخبر عنه بالزمان أن لا يكون مستمرا فإن الصوم والسفر كل منهما غير دائم الوقوع فإن كان الحدث
 مستمر الوقوع نحو طالع الشمس يوم الجمعة فلا فائدة فيه لأن طلوعها مستمر (وقولهم) أي
 العرب (الليلة الهلال) بنصب الليلة على أنه خبر مقدم والهلال مبتدأ مؤخر وقولهم اليوم خير ونحو

والجار والمجرور نحو
 زيد في الدار وقوله
 تعالى - الحمد لله -
 ويتعلق الظرف والجار
 والمجرور إذا وقعا خبرا
 بمحذوف تقديره كائن
 أو مستقر ولا يخبر
 بظرف الزمان عن
 الذات فلا يقال زيد
 اليوم وإنما يخبر به
 عن المعاني نحو الصوم
 اليوم والسفر غدا
 وقولهم الليلة الهلال

ذلك مما ظاهره أنه أخبر فيه بظرف الزمان عن الذات (مؤول) بتقدير مضاف إلى اسم الذات ليكون الظرف خبراً عن معنى لا عن ذات فيقدر في المثالين المذكورين رؤية الهلال وشرب خمر وما ذهب إليه المصنف من كون ذلك مؤولاً بما ذكره هو مذهب جمهور البصريين حيث قالوا ولا يخبر بالزمان عن الذات مطلقاً وأما على قول من قال إنه إذا كان اسم الذات مثل اسم المعنى في وقوعه وقتاً دون وقت نحو الورد في إيار والهلال الليلة والرطب شهري ربيع جاز الأخبار عنه بالزمان فإنه لا حاجة إلى تقدير في مثال المتن لشبه الهلال باسم المعنى من جهة أنه يحدث في وقت دون آخر ويجوز رفع الليلة على أنه خبر مقدم والهلال مبتدأ مؤخر والتقدير حينئذ الليلة ليلة الهلال (ويجوز تعدد الخبر) مع كون المبتدأ واحداً لأن الخبر كالنعت والشيء الواحد يجوز أن ينعت بنعوت متعددة ولأن الخبر محكوم به على المبتدأ ولا يمتنع أن يحكم على الواحد بأحكام متعددة (نحو زيد كاتب شاعر) أي ينثر الكلام وينظمه فالكاتب هنا النائر للكلام، والشاعر هو الناظم له. وإعرابه زيد مبتدأ كاتب خبر شاعر خبر ثان، وقونه تعالى (وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد) وإعرابه هو ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ الغفور خبر أول الودود خبر ثان ذو خبر ثالث وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة والعرش مضاف إليه المجيد خبر رابع فعال خبر خامس وهو من أمثلة المبالغة يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو لما يريد جار ومجرور اللام حرف جر وما اسم موصول في محل جر باللام متعلق بفعال وجملة يريد صلة الموصول والعائد محذوف تقديره يريد، وقد أفهم تمثيله أن الخبر إنما يتعدد إذا استقل بالخبرية فإن لم يستقل نحو هذا حلوا حامض فلا تعدد بل تقول هذا مبتدأ وحلوا حامض خبر لأنهما بمعنى خبر واحد: أي من ليس بتمام الحلاوة ولا بتمام الحموضة، ولا يجوز أن يعرب الثاني منهما بدلا ولاصفة ولا خبر مبتدأ محذوف لأن المراد أنه جمع الطعمين بخلاف الأخبار المتعددة كالمثالين السابقين فإنه يجوز أن يعرب ما بعد الخبر الأول خبر مبتدأ محذوف، والتقدير زيد كاتب هو شاعر هو الغفور هو الودود هو ذو العرش الخ. ثم اعلم أن المجيد في الآية قرئ بالرفع على أنه خبر وبالجر على أنه نعت للعرش والقراءتان سبعيتان (وقد يتقدم) أي الخبر (على المبتدأ) تقدما (جوازا) أي جازا وإلا فالأصل فيه أن يكون مؤخرا عن المبتدأ لأنه إنما يؤتى به لبيان حال المبتدأ والدال على حال الذات متأخر عنها طبعا (نحو في الدار زيد) فزيد مبتدأ وفي الدار جار ومجرور خبر مقدم وإنما قدم على خلاف الأصل لغرض التخصيص لأن غرض التكلم بالأخبار بأنه ليس في الدار غيره ولو قال زيد في الدار لما أفاد أنه ليس فيها غيره (و) يتقدم (وجوبا) أي واجبا وذلك في أربع مسائل: الأولى أن يكون الخبر بماله صدر الكلام كأسماء الاستفهام (نحو أين زيد) وإعرابه زيد مبتدأ مؤخر وأين اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم وجوبا لأن الخبر المفرد إذا تضمن ماله صدر الكلام كالاستفهام وجب تقديمه بخلاف ما إذا كان الخبر التضمن لما ذكره جملة فلا يجب تقديمه نحو زيد من أبوه لأن تأخيره لا يخرج عنه عما يستحقه من الصدارة لوقوعه صدر الجملة التي وقع فيها وظاهر أنه يتعين إعراب أين خبرا مقدما ولا يجوز أن يعرب مبتدأ وزيد خبرا لأن زيدا معرفة وأين ظرف نكرة (و) الثانية أن يكون المبتدأ محصورا نحو (إنما عندك زيد) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وما كافة لأن عن العمل عند ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة والظرف وما أضيف إليه في محل رفع خبر مقدم زيد مبتدأ مؤخر وقدم الخبر فيه وجوبا لغرض أن يكون المبتدأ محصورا لأن المعنى ما عندك إلا زيد ولو أخر لأوهم أن المحصور فيه هو الخبر

مؤول، ويجوز تعدد الخبر نحو زيد كاتب شاعر - وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد - وقد يتقدم على المبتدأ جوازا نحو في الدار زيد ووجوباً نحو أين زيد وإنما عندك زيد

(و) الثالثة أن يكون في المبتدأ ضمير متصل يعود على الخبر نحو (قوله تعالى أم على قلوب أبقاها) وإعرابه أم حرف عطف على قلوب جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم أفعال مبتدأ مؤخر والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة وإعما وجب تقديم الخبر لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز (و) الرابعة أن يقع تأخير الخبر في لبس ظاهر (نحو في الدار رجل) وإعرابه في الدار جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم رجل مبتدأ مؤخر، وإنما وجب تقديم الخبر لأنه لو قيل رجل في الدار لالتبس الخبر بالصفة إذ يحتمل حينئذ في الجار والمجرور أن يكون خبرا وأن يكون صفة لرجل لأن النكرة تطلب الظرف والجار والمجرور والجملة لتختص بها طلبا حينئذ فالنظم التقديم دفعا لهذا الالباس (وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر) حذفاً (جوازا) والأصل فيهما الثبوت لكن جوزوا حذف أحدهما عند وجود قرينة تدل على ذلك المحذوف وقد اجتمع حذف كل منهما وإبقاء الآخر فيما مثل به المصنف بقوله (نحو سلام قوم منكرون) وإعرابه سلام مبتدأ وهو نكرة ولكن المسوغ له الدعاء وخبره محذوف: أي عليكم وقوم خبر مبتدأ محذوف: أي أتم ومنكرون نعت لقوم وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ أو خبرا فقبل الأولى أن يكون المحذوف هو المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة، وقيل الخبر لأن التجوز في آخر الكلمة أسهل، وقيل بالتخير وقد مر المصنف المبتدأ والخبر المحذوفين في الآية بقوله (أي سلام عليكم أتم قوم منكرون) وقد يحذف كل منهما جوازا وذلك نحو قولك نعم في جواب أزيد قائم أي نعم زيد قائم وقد يجب حذف كل منهما فيجب حذف المبتدأ في أربع مسائل لم ينبه عليها المصنف اختصارا: الأولى إذا أخبر عنه بنعت مقطوع لغرض المدح كمررت بزيد الكريم برفع الكريم خبر مبتدأ محذوف وجوبا: أي هو الكريم، أو لغرض النهم كمررت بعمره اللثيم برفع اللثيم، أو لغرض الترحم كمررت بزيد المسكين برفع المسكين. الثانية إذا أخبر عنه بخصوص بمدح على أحد وجهين في إعرابه نحو نعم الرجل زيد برفع زيد خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا: أي هو زيد، أم ذم نحو بئس الرجل بكر برفع بكر خبرا لمبتدأ محذوف: أي هو بكر، والوجه الثاني يعرب كل من زيد وبكر مبتدأ والجملة قبله خبره وعليه مشي ابن هشام في شرح القطر في باب نعم وبئس. الثالثة إذا أخبر عنه بصريح القسم نحو في ذمّي لأفعلن في ذمّي خبر لمبتدأ محذوف وجوبا لسد جواب القسم مسده: أي في ذمّي يمين أو ميثاق أو عهد لأفعلن. الرابعة إذا أخبر عنه بمصدر جيء به بدلا من اللفظ بفعله: أي بدلا من تلفظهم بفعال المصدر نحو صبر جميل فصبر خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره صبري صبر جميل (ويجب حذف الخبر) في أربع مسائل أيضا وذلك حيث وجد مع القرينة الدالة على الحذف لفظ يسد مسده: الأولى (بعد لولا) الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره (نحو لولا أتم لكنا مؤمنين) وإعرابه لولا حرف امتناع لوجود أتم ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ اللام داخله في جواب لولا كذا فعل وفاعل كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ونا المدغمة ضمير متصل في محل رفع اسمها مؤمنين خبرها وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم وخبر المبتدأ محذوف وجوبا أشار المصنف إلى تقديره بقوله (أي لولا أتم موجودون) وإنما حذف لوجود القرينة الدالة على حذفه وهي كلمة لولا لدلالته على الوجود ووجب حذفه لقيام الجواب مقامه ثم تقدير المصنف الخبر المحذوف بموجودون أولى لأنه كونه عام فيوافق ما ذكره الفاكهي تبعا لابن هشام وغيره من أنه إنما يجب حذف الخبر إذا كان كونا مطلقا ويقال له الكون العام نحو لولا زيد لأكرمتك: أي لولا زيد موجود لأكرمتك فالأكرام ممتنع لوجود زيد لا معنى زائد على وجوده فان كان امتناع الجواب معنى زائد على وجود المبتدأ فالخبر كون مقيد ويقال له الكون الخاص كما إذا قيل هل زيد

وقوله تعالى - أم على قلوب أبقاها - ونحو في الدار رجل وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر جوازا نحو - سلام قوم منكرون - أي سلام عليكم أتم قوم منكرون ويجب حذف الخبر بعد لولا نحو - لولا أتم لكنا مؤمنين - أي لولا أتم موجودون

محسن إليك فتقول لو لا زيد هلكت تريد لولا إحسان زيد إلى هلكت فأهلك تمتنع لاحسان زيد فالخبر كونه مقيد بالاحسان فهو شئ زائد على وجود زيد ، فان دلت قرينة على حذفه كهذا المثال ، ونحو لولا أنصار زيد ماسلم : أي لولا أنصار زيد حموه ماسلم جاز حذفه ، إن فقدت القرينة تعين ذكره نحو لولا زيد سالنا ماسلم ونحو قوله صلى الله عليه وسلم « لولا قومك حديثو عهد بكفر لبليت الكعبة على قواعد إبراهيم » فقومك مبتدأ وحديثو خيره وإنما لم يحذف لكونه مقيدا بالحدائثة . قال الفاكهي : والظاهر أن الآية التي مثل بها المؤلف مما الخبر فيه كون خاص وأن تقديره لولا أتم صدقتمونا بدليل أنحن صدقنا كم نبه عليه ابن هشام وغيره اه . قلت لكن ابن هشام مثل في قطر النداء بالآية المذكورة لوجوب حذف الخبر بعد لولا ، واعترضه الفاكهي في شرحه وقال الأولى التمثيل بما يكون الخبر فيه كونا مطلقا اه والاعتراض مبني على ما ذهب إليه ابن مالك والرماني والشاويين وغيرهم من التفصيل بين ما إذا كان الخبر كونا مطلقا فيجب حذفه أو كونا مقيدا فيجب ذكره إلا عند قرينة تدل على حذفه فيحذف جوازا ، والذي عليه الجمهور أن الخبر بعد لولا لا يكون إلا كونا مطلقا فيجب حذفه دائما ويكون تقدير الخبر عندهم موجود أو كائن ، فعلى هذا ماسلكه المصنف من تقدير موجودون لا اعتراض عليه بل هو جرى على ما ذهب إليه الجمهور . فان قلت إذا أوجب الجمهور حذف الخبر بعد لولا دائما وأنه لا يذكر أصلا فما يجيبون به عما جاء فيه الخبر مثبتا نحو لولا زيد سالنا ماسلم . قلت أوجبوا في مثل هذا جعل الكون المقيد مبتدأ ، فيقال لولا مسألة زيد إيانا : أي موجودة ماسلم . وأما الحديث السابق فأجابوا عنه بأن هذه الرواية لم تثبت بهذا اللفظ من طريق صحيح والروايات المشهورة لولا أن قومك حديثو عهد بكفر ولولا حدنان قومك ولولا حدائثة قومك وعلى هذه الروايات الصحيحة لا إشكال في ذلك (و) المسئلة الثانية أن يكون الخبر واقعا (بعد القسم الصريح) وهو ما يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسما لكون ذلك اللفظ لا يستعمل إلا في القسم (نحو لعمرك إنهم) بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم إذا عاش زمنا طويلا ثم استعمل في القسم منادا به الحياة : أي وحياتك يا محمد إنهم : أي كفار قريش لني سكرتهم يعمهون ، وإعرابه اللام لام الابتداء عمر مبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة وهو صريح في القسم وخبره محذوف قدره المصنف بقوله (أي لعمرك قسمي) وإنما حذف لدلالة عمرك عليه ووجب لسد جواب القسم مسده ومن القسم الصريح أيمن الله لأفعلن : أي أيمن الله بيمينى أو قسمي نخرج غير الصريح نحو عهد الله لأفعلن فإنه لا يجب حذف الخبر بعده لأن عهد الله غير ملازم للقسم إذ يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم إلا بتدكير القسم عليه (و) الثالثة أن يكون الخبر واقعا (بعد واو المعية) أي العاطفة لام آخر على الابتدأ (نحو كل صانع وما صنع) وإعرابه كل مبتدأ وصانع مضاف إليه والواو حرف عطف دال على المعية وما مصدرية تسبك ما بعدها مصدرا معطوفا على كل صانع ، والتقدير كل صانع وضعته والخبر محذوف يقدر بعد المعطوف كما قاله المصنف (أي مقرونان) وإنما حذف لدلالة واو المعية على المقارنة ووجب لقيام المعطوف مقامه ، ومثل هذا التركيب ما شابهه مما أضيف فيه كل إلى تكرة معطوف عليه ما هو مقرون به كقولهم كل عمل وجزاؤه وكل ثوب وقيمته وكل رجل وضعته : أي تجارته وحرفته ، وقيل الواو نائبة عن باء المصاحبة عطفت لفظا فقط وتاليها معطوف لفظا خبر عن المبتدأ معنى والتقدير في المثال كل صانع بما صنع فان لم تكن

و بعد القسم الصريح
نحو - لعمرك إنهم -
أي لعمرك قسمي
و بعد واو المعية نحو
كل صانع وما صنع أي
مقرونان .

الواو نسا في المعية كما إذا قات زيد وعمرو وأردت الاخبار باقترانهما جاز حذفه اعتمادا على أن السامع يفهم من ذلك معنى الاقتران ويجوز ذكره اعدم التنصيص على المعية (و) الرابعة أن يكون الخبر واقعا (قبل الحال التي لاتصلح) أي لا يصح كما عبر به غير واحد (أن تكون خبرا) عن المبتدأ المذكور قبلها (نحو ضربني زيدا قائما) وإعراجه ضربني مبتدأ وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النسبة لأن الياء لا يناسبها إلا كسر ما قبلها وهو مضاف وياء النفس مضاف إليه وضرب مصدر يعمل عمل فعله يرفع الذاعل وينصب المفعول وهو مضاف وفاعله مضاف إليه وزيدا مفعول به وقائما حال من ضمير عائد على زيد مستتر في كان المحذوفة هي والخبر وما تعلق به وتقدير ذلك (أي) حاصل (إذا كان قائما) فحاصل خبر المبتدأ وإذا ظرف متعلق بحاصل وكان تامة وفاعلها ضمير يعود على زيد وقائما حال من الضمير في كان ثم حذف حاصل كما تحذف متعلقات الظروف العامة فبقى الظرف والحال فاستغنى بالحال عن الظرف لدلالته عليه فحذف الظرف وهو إذا والتزمت الحال وسدت مسد الخبر، ولم يصح جعلها خبرا لأن ضربني وصف في المعنى، والضرب لا يوصف بالقيام، فلا يقال ضربني قائم، ولا يجوز جعل كان ناقصة والنصب خبرها لأن هذا النصب ملتزم تنكيره ويقع موقع الجملة الخبرية مقترنة بالواو كحديث «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد» ثم ما ذكر من حذف الخبر قبل الحال الممتنع كونها خبرا ليس مخصوصا بهذا التركيب بل يلحق به ما في معناه مما صدر بمصدر مضاف إلى فاعله أو مفعوله بعده حال من أحدهما نحو قيامك محسنا أو صدر بمؤول بالمصدر من أفعال التفضيل مضاف إلى مصدر مذكور بعد ذلك المصدر حال مفردة نحو أكثر شرابي السويق متوترا وجملة نحو أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد: أي أقرب كون العبد من ربه حاصل إذا كان ساجدا، فلو صلحت الحال للاخبار بها عن المبتدأ لم يجب حذف الخبر نحو ضربني زيدا شديدا بل يتعين رفع الحال. أيكون هو الخبر أو يؤتى بالخبر.

باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

وهي على ضربين: أفعال وحروف (وتسمى) أي هذه العوامل (النواسخ) مطلقا من غير قيد (ونواسخ الابتداء) مقيدة بالاضافة إلى المبتدأ للاختصاص به لأنها تدخل عليه فترفع عنه عمل الابتداء فيه أخذا من النسخ وهو الرفع، وإنما نسخته لأنها عوامل لفظية، والابتداء عامل معنوي، والعامل اللفظي أقوى من المعنوي وكما تنسخ حكم المبتدأ تنسخ أيضا حكم الخبر لأن نسجها للابتداء نسخ لحكمه وهو رفع المبتدأ والخبر فقوله نواسخ الابتداء في قوة قوله نواسخ المبتدأ والخبر (وهي ثلاثة أنواع) والدليل على ذلك الاستقراء ولا ينافي ذلك عد بعضهم لها سبعة أنواع لأن ذلك باعتبار أفراد الأنواع الثلاثة فلا ينافي ما ذكره المصنف (الأول ما يرفع المبتدأ) غير الرفع الذي كان له (وينصب الخبر) الذي كان للمبتدأ وهذا النوع صنفان صنف من الأفعال (وهو كان وأخواتها) وتسمى الأفعال الناقصة لعدم اكتفائها بمفعولها عن منصوبها (و) صنف من الحروف، وهو (الحروف المشبهة بليس) في النبي والجحود والعمل وعبر بالحروف هنا على سبيل المجاز لأنها جمع كثرة والموضع موضع قلة لكونها أربعة وجمع القلة أحرف ولذا قال الفاكهي الأولى الأحرف (و) من الصنف الأول (أفعال المقاربة) سميت

وقبل الحال التي لا تصلح أن تكون خبرا نحو ضربني زيدا قائما: أي إذا كان قائما.
باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر وتسمى النواسخ ونواسخ الابتداء، وهي ثلاثة أنواع: الأول ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها والحروف المشبهة بليس وأفعال المقاربة.

بذلك لأنها تفي عن قرب حصول أمر لفاعلها (و) النوع (الثاني ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر) رفعا غير الرفع الذي كان لخبر المبتدأ (وهو إن) بكسر الهمزة وتشديد النون (وأخواتها) التي تعمل عملها (ولا التي لنفي الجنس) على سبيل الشمول ، بخلاف المحتملة لنفي الجنس ونفي الوحدة فأنها تعمل عمل ليس (و) النوع (الثالث ما ينصب المبتدأ والخبر جميعا وهو ظن وأخواتها) مما يفهم معناها ، وتسمى أفعال الشك واليقين وأفعال القلوب لتعلقها بالقوى الباطنية .

(فصل) في النوع الأول وبدأ به لأن النوع الثاني حروف ، والأصل في العمل أن يكون للأفعال ، والنوع الثالث وإن كان أفعالا إلا أن مفعوليه قد قيل إنه ليس أصلهما المبتدأ والخبر بل هما كمفعولي أعطى (فأما كان وأخواتها) أي مشابهاتها في العمل وفي الدلالة على تقدير الفاعل على صفة تنسب إليه لا يتم الفاعل إلا باعتبارها ، ولذلك سميت ناقصة قاله بعضهم . والذي ذكره المصنف منها ثلاثة عشر فعلا ، وسأنبه على زيادة على ذلك إن شاء الله تعالى (فأنها ترفع المبتدأ) ما لم يلزم التصدير كأسماء الشرط نحو من لم يقم أقم ولا الحذف كالخبر عنه بنعت مقطوع كالحمد لله الحميد بالرفع على تقدير هو الحميد ولا عدم التصريف نحو طوبى للمؤمن ولا الابتدائية بنفسه نحو أقل رجل يقول ذلك إلا زيدا أو غيره كصحوب إذا الفجائية (تشبيها بالفاعل) أي بفاعل الفعل المتعدي (ويسمى اسمها) حقيقة وفاعلها مجازا هذا في حال كونها ناقصة ، فإذا استعملت تامة نحو قد كان المطر فهو فاعل حقيقة ولا خبر لها حينئذ كما سيأتي (وتنصب الخبر) بشرط أن لا يكون جملة طلبية ولا إنشائية (تشبيها بالمفعول) في توقف تمام فهم الفعل عليه لأنها أشبهت الفعل التام المتعدي لواحد كضرب زيد عمرا (ويسمى خبرها) حقيقة ومفعولا مجازا (وهذه الأفعال) يعني كان وأخواتها (على ثلاثة أقسام : أحدها ما يعمل هذا العمل) الذي هو رفع الاسم ونصب الخبر (من غير شرط) بل يعمل سواء كانت مثبتة أم منفية صلة لما الظرفية أم لا (وهو) ثمانية أفعال (كان) الدالة على اتصاف اسمها بخبرها في الزمن الماضي ، إما مع الاستمرار نحو - كان الله غفورا رحيمًا - أي مازال غفورا ولا يزال كذلك ، أو مع الانقطاع نحو - لم يكن شيئا مذكورا - ثم كان بعد ذلك شيئا مذكورا ، وقد تكون محتملة لهما نحو كان زيد مبصرا (وأمسى) الدالة على ثبوت خبرها لاسمها مساء ، وهو من الزوال إلى نصف الليل (وأصبح) الدالة على ثبوته له صباحا وهو من نصف الليل إلى الزوال (وأضحى) الدالة على ثبوته له ضحي وهو من بعد ارتفاع الشمس كرمح إلى الزوال (وظل) الدالة على ثبوته له نهارا وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ، وقيل يختص بالوقت الذي للشمس فيه ظل وذلك من طلوع الشمس إلى غروبها ، وقيل من الصباح إلى الزوال وقد تأتي للدوام نحو ظل فلان عمره سفيها ، وتصريفها ظل يظل ظلولا قاله الرضي (وبات) الدالة على ثبوته له ليلا ومضارعها يبيت ويبات ومصدرها يبيتوتة ، وهذه الستة قد تأتي بمعنى صار فلا تكون حينئذ موضوعا لاقتران الجملة بأوقاتها بل تكون دالة على اتصاف الاسم بالخبر مطلقا لا تفيد الصباح ولا المساء ولا غيرها من أوقاتها السابقة نحو - فكانت هباء منبثا ، فأصبحتم بنعمته إخوانا - وقال الشاعر :

ثم أصبحوا كأنهم ورق جف فألوت به الصبا والديبور

وقوله تعالى - ظل وجهه مسودا - وقال الشاعر : أبيت كأنني أكرى بجمر : أي أصير من شدة الحرقة (وصار) الدالة على انتقال اسمها من صفة إلى صفة نحو صار زيد فقيها أو من حقيقة إلى حقيقة نحو صار الطين

والثاني ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو إن وأخواتها ولا التي لنفي الجنس . والثالث ما ينصب المبتدأ والخبر جميعا وهو ظن وأخواتها .

(فصل) فأما كان وأخواتها فأنها ترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها وتنصب الخبر تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها وهذه الأفعال على ثلاثة أقسام أحدها ما يعمل هذا العمل من غير شرط وهو كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار

خزفاً وتدل على زمان الوجود لاطى الماضى وفي معنى صار آض ورجع وعاد واستحال وقعد وحر
 يحور بالحاء والراء المهملتين وارند وتحول ونقى وآل بمد الهمزة وغدا وراح كحديث «تغدو خماساً
 وتروح بطاناً» وحديث «اغدا عالماً أو متعلماً» (وليس) الدالة على نفي الخبر عن الاسم حالاً في الحال
 مطلقاً وفي الماضى والمستقبل عند وجود القرينة الدالة على ذلك كقوله تعالى - ألا يوم يأتيهم ليس
 مصروفاً عنهم فان ذلك لئنى صرف العذاب عنهم في المستقبل، ثم ذكر المصنف بعض أمثلة الأفعال
 السابقة فقال (نحو وكان الله غفوراً رحيمًا) وإعرابه كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر
 الله اسمها مرفوع بها وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره غفوراً خبرها وعلامة نصبه فتح آخره رحيمًا
 نعت والنعت تابع للنعوت في إعرابه تبعه في نصبه وعلامة نصبه فتح آخره وكان في مثل هذا المثال للدوام
 والاستمرار كما تقدم وهكذا في جميع صفات الله تعالى نحو - وكان الله بما تعملون خبيراً، وكان الله
 سميعاً بصيراً - أى كان كذلك وهو الآن على ما عليه كان كما أجاب بنحو ذلك ابن عباس حين سأله
 نافع بن الأزرق رأس الخوارج (فأصبحتم بنعمته إخواناً) وإعرابه أصبح فعل ماض ناقص ترفع الاسم
 وتنصب الخبر والتاء ضمير متصل في محل رفع اسمها والميم علامة الجمع بنعمته جار ومجرور والماء
 مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بأصبح إخواناً خبر أصبح أى صرتم إخواناً متلبسين بنعمته تعالى
 أو بسبب نعمته على الخلفاء في كون الباء فيه للملابسة أو للسيببية ومثال أمسى نحو أمسى زيد فقيهاً
 ومثال أضحى نحو أضحى محمد رسول الله ويات نحو يات زيد مصلياً وصار نحو صار الطين إبريقاً
 وليس نحو (ليسوا سواء) وإعرابه ليسوا فعل وفاعل ليس فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر
 والواو ضمير متصل في محل رفع اسمها سواء خبرها وعلامة نصبه فتح آخره (ظل وجهه مسوداً)
 وإعرابه ظل فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر وجه اسمها والماء ضمير متصل في محل جر
 بالإضافة مسوداً خبرها منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره وهي في هذه الآية بمعنى صار كما تقدم
 (والثاني) من الأقسام الثلاثة (ما يعمل هذا العمل) أى رفع الاسم ونصب الخبر (بشرط أن يتقدم)
 عليه (نقى) بحرف أو اسم أو فعل موضوع للنقى كقوله :

ليس ينفك إذا غنى واعتزاز كل ذى عفة مقل قنوع

وقد يحذف حرف النقى لفظاً ويراد معنى نحو - تالله تفتؤ تذكرو سفس - أى لا تفتأ قال هيطل فان
 تجردت كلها عن النقى أى وما فى معناه من النهى والاستفهام لم تكن إلا تامة اه (أو نهى أو دعاء)
 لأنهما فى معنى النقى من حيث إن المطلوب بهما ترك الفعل وتركه نقى وقيد فى الارتشاف الدعاء بلا
 خاصة قال العصام وهو مبنى على عدم استعمال لن فى الدعاء والمختار خلافه اه (وهو) أربعة
 (زال) ماضى يزال بمعنى يستمر أما زال ماضى يزول بمعنى يتحول فإنه لا يعمل هذا العمل بل هو
 فعل قاصر غير متعد كقوله :

أزف الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد

وقوله تعالى - إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا - أى تتحولاً وتنتقلاً وكذا زال ماضى
 يزول بمعنى يتميز لأنه لا يعمل هذا العمل بل هو فعل متعد لواحد نحو زال زيد ضانه من معزه أى
 ييزه منه (وفقى) بفتح فكسر ثم همز كسمع يسمع وقتاً بفتحين كفتح يفتح فتأ وقتوا فيهما
 ويقال فيه أفتأ كأخرج وهي لغة تميمية (وبرح) بكسر الراء بوزن شرب (وانفك) وهي كبرج وفقى
 بمعنى زال باتفاق ويرادفها ونى ورام وفى شرح الكافية لابن مالك: أن ما كان من هذه الأفعال
 الأربعة بلفظ الماضى نقى بما أولاً أو إن، وما كان بلفظ المضارع نقى بكل ناف حتى ليس اه

وليس نحو - وكان الله
 غفوراً رحيمًا فأصبحتم
 بنعمته إخواناً ليسوا
 سواء ظل وجهه مسوداً
 والثانى ما يعمل هذا
 العمل بشرط أن يتقدم
 نقى أو نهى أو دعاء
 وهو زال وفقى و برح
 وانفك

(نحو ولا يزالون مختلفين) وإعرابه الواو حرف عطف ولا نافية يزالون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة متصرف من زال من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر والواو ضمير متصل في محل رفع اسمها مختلفين خبرها وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم والضمير في يزالون يعود على الناس في قوله قبله - ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة - أي لو شاء الله لجعل الناس كلهم أهل دين واحد وهو دين الإسلام : أي ولكن لم يجعل الكل على ذلك لعدم مشيئته ذلك الجعل - ولا يزالون مختلفين - أي في الدين على أديان شتى فمنهم اليهودي والنصراني والمجوسي والشرك والمسلم وكل دين من هذه الأديان قد اختلف أهله فيه اختلافا كثيرا (لن نبرح عليه عاكفين) وإعرابه لن حرف نفي ونصب نبرح فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتح آخره متصرف من برح من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره نحن عليه جار ومجرور عاكفين خبرها منصوب بها وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم وهذا الكلام صدر من قوم موسى خاطبوا به هرون عليه السلام حين نهام عن عبادة العجل وقال لهم إن ربكم الرحمن فاتبعوني وأطيعوا أمرى فاجابوه بقولهم لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى أي لن نزال عابدين للعجل حتى يرجع إلينا موسى جعلوا رجوع موسى غاية لتكوفهم على سبيل التعليل والتسويق ، وقول الشاعر :

(صاح شمر ولا تزال ذا كرمو ت فنسيانه ضلال مبین)

هو من الخفيف . اللفظة صاح قال الجوهري في الصحاح قولهم في النداء يا صاح معناه يا صاحبي ولا يجوز ترخيم المضاف إلا في هذا وحده لأنه سمع من العرب مرخما وشمر بكسر الميم المشددة أمر من التسمير ، والمراد به هنا الاستعداد للموت ولا تزال نهى من زال يزال وذا كرم من الذكر بضم الدال وكسرها ضد النسيان ، والموت أمر وجودي يخلق الله تعالى عند مفارقة الروح الجسد ، وقيل عرض بضاد الحياة ، وقيل عدم الحياة عما من شأنه الحياة ، والنسيان الذهول عن الشيء بحيث يزول عن القوة الحافظة ويطلق على مجرد ترك الشيء ولو عمدا . والضلال في الأصل الغيبة يقال ضل البعير بمعنى غاب ولم يظهر له أثر ، والمراد به هنا الزوال عن طريق الحق وعدم الاهتداء إليها ومبين من أبان اللازم بمعنى تبين أي انكشف وظهر . الاعراب صاح منادى مرخم صاحب على غير قياس مبنى على الكسر على لغة من ينتظر وعلى الضم على لغة من لا ينتظر شمر فعل أمر مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والواو حرف عطف لانهية وتزل فعل مضارع محروم بلا الناهية وعلامة جزمه سكون آخره متصرف من زال من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره أنت ذا كرم خبرها وعلامة نصبه فتح آخره والموت مضاف إليه والفاء تعليلية وسيان مبتدأ والماء مضاف إليه وضلال خبر مبین صفة . والمعنى اجتهد يا صاحبي واستعد للموت ولا تنس ذكره لأن نسيانه ضلال ظاهر والشاهد في قوله ولا تزال حيث تقدم على تزل شبه النفي وهو النهي (وقوله : ولا يزال منها بجزعائك القطر) هو من الطويل وصدده :

ألا يا أسلمى يادارى على البلا * وهو من قصيدة طويلة هو أولها ، ومنها :

لها بشر مثل الحرير ومنطق رخيخ الحواشي لاهراء ولا نزر
وعينان قال الله كونا فكاتنا فعولان بالألباب ما تفعل الحجر

اللفظة : اسلمى فعل أمر من السلامة وهي البراءة من العيوب ويقرأ بدرج الهمزة للوزن ، وهي اسم امرأة ولبس ترخيم مية كاقيل رطى للمصاحبة أي اسلمى مع بلائك وقيل بمعنى من أي سلمك الله

نحو - ولا يزالون
مختلفين ، لن نبرح
عليه عاكفين -
وقول الشاعر :
صاح شمر ولا تزال
ذا كرمو
ت فنسيانه ضلال مبین
وقوله :
ولا يزال منها بجزعائك
القطر

من البلى بكسر الباء وبالقصر مصدر بلى كتعب، ومعناه الاضمحلال والفتاء والاندراس، والمنهل يضم الميم وسكون النون وتشديد اللام المنسكب والسائل بشدة، والجرعاء بالمد تأنيث الأجرع رملة مستوية لاتنبت شيئا والقطر المطر. الاعراب الاحرف استفتاح ويا حرف نداء والمنادى محذوف أى باهذه كما هو القاعدة أن يا إذا دخلت على شيء لاينادى كالفعل نحو ألا يا اسجدوا والحرف نحو - يا ليتنى كنت معهم - ، والجملة الاسمية نحو قول الشاعر :

يا لعنة الله والأقوام كلهم . والصالحين على سمعان من جار

يضم لعنة مبتدأ كانت للنداء والمنادى محذوف قاله في القاموس اسامي فعل أمر ومعناه الدعاء مبنى على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل يا حرف نداء دار منادى مضاف وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف ومي مضاف اليه وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، وأعرابه بعضهم بكسرة ظاهرة في آخره على أنه منصرف وعلى البلا جار ومجرور وعلامة الجر فيه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ولا دعائية زال فعل ماض يعمل عمل كان منهلا خبرها مقدما والقطر اسمها مؤخرا كما قاله الفاكهي وبجرعائك جار ومجرور متعلق بمنهلا والكاف مضاف اليه ومنهلا اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو عائد على القطر والمعنى الدعاء لدارمي بالسلامة من العيوب مع كونها قد بليت وإذا كانت على بمعنى من فهو دعاء لها بالسلامة من صروف الدهر التي تبليها ودعاء لها باستمرار المطر منسكبا في جرعائها أى ما اكتنفها من الرمال حتى تصير خصبة رطبة ، والشاهد في قوله ولا زال حيث تقدم على زال شبه التني وهو الدعاء (والثالث) من الأقسام (ما يعمل هذا العمل) الذي هو رفع الاسم ونصب الخبر (بشرط أن يتقدم عليه ما المصدرية الظرفية) وتكون صلة لها (وهو دام) وهي لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها (نحو) قوله تعالى - وأوصاني بالصلاة والزكاة (مادمت حيا -) وإعرابه ما مصدرية ظرفية تسبكت الفعل بعدها مصدرا دمت فعل ماض تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء ضمير متصل في محل رفع اسمها حيا خبرها (وسميت ما هذه مصدرية لأنها تقدر) مع الفعل الذي بعدها ويقال له صلته (بالمصدر) قال الشنواني وعندى أن الذي يقدر بالمصدر إنما هو الصلة اه وكذا قال السيد في شرح الكافية قلت لكن لما كان تقديره بالمصدر إنما هو بواسطة ما المصدرية أسند التقدير إليها (وهو الدوام ، وسميت ظرفية) ويقال لها أيضا وقنية لدالاتها على الوقت وظرفية (لنيابتها) أى مع صلته (عن الظرف وهو المدة) فأصل مادمت حيا مدة مادمت حيا حذف المضاف وهو المدة وناب المضاف اليه وهو ما وصلته عنه في الانتصاب على الظرفية ثم سبكت مع دام بمصدر أضيف اليه المدة فصار التقدير مدة دوامى حيا ، ولكون مادام دالة على الوقت احتاجت إلى عامل يتقدم عليها إما جملة اسمية نحو زيد قائم مادمت قائما أو فعلية كالآية التي مثل بها التصنف ويمنع أن يقال ابتداء مادام زيد مقبلا ولو فقدت ما نحو دام زيد صحيحا كان المنصوب بها حالا لا خبرا وكذا إناء وجدت وكانت مصدرية غير ظرفية نحو عجبت مادام زيد صحيحا لأن المعنى عجبت من دوام زيد صحيحا (ويجوز في خبر هذه الأفعال) أن يكون مفردا وجملة ذات رابط يربطها بالمبتدأ وظرفا ومجرورا متعلقين بمحذوف وجوبا وأن يخبر عنها بخبر بعد خبر على نحو ماسبق في أحكام خبر المبتدأ (أن يتوسط بينها وبين اسمها) ما لم يمنع من التوسط مانع أو يطرأ موجب للتوسط وتقديم الاسم عليه هو الأصل ولكن لقوة عملها لكونها أفعالا جاز تقديم خبرها على اسمها فمثال ما يجوز فيه

والثالث ما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدم عليه ما المصدرية الظرفية وهو دام نحو مادمت حيا وسميت ما هذه مصدرية لأنها تقدر بالمصدر وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة ويجوز في خبر هذه الأفعال أن يتوسط بينها وبين اسمها

التوسط (نحو وكان حقاً علينا نصر المؤمنين) وإعرابه كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر حقاً خبرها مقدماً علينا جار ومجرور في محل نصب لصفة لاحقاً متعلق بواجب الحذف تقديره كأننا نصر اسمها مؤخر المؤمنين مضاف إليه وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم، والمراد الحق الثابت بمقتضى وعده الصادق سبحانه وتعالى لا أن ذلك واجب عليه :

وما على الله شيء يجب * (وقول الشاعر :

سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم . فليس سواء عالم وجهول)
هو من قصيدة من الطويل للسموئل اليهودي ، وأولها :

إذ المرء لم يدنس من اللؤم عرضه فكل رداء يرتديه جميل
وان هو لم يحمل على النفس ضيمها فليس إلى حسن الثناء سبيل

وقد كان هذا الشاعر خطب امرأة وخطبها غيره أيضاً ، فخطبها بهذه الأبيات . اللغة: سلى خطاب لمؤث من السؤال وهو الاستفهام والجهل خلاف العلم والناس اسم جمع كالقوم والرهط واحده إنسان من غير لفظه ويطلق على الجن والانس لسكن غلب استعماله في الانس وسواء يكون مصدراً ووصفاً بمعنى مستو . الاعراب سلى فعل أمر مبني على حذف النون والياء ضمير متصل في محل رفع فاعل متصرف من سأل نصب مفعولين إن حرف شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه جهلت فعل وفاعل جهل فعل ماض في محل جزم فعل الشرط والتاء فاعل وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله والتقدير إن جهلت فسلى عنا وعنهم الناس مفعول أول لسلى ومفعول جهلت محذوف أي إن جهلت حالنا وحالهم فسلى عنا وعنهم وعنا جار ومجرور وكذا قوله وعنهم والجار والمجرور في محل نصب مفعول ثان لسأل الفاء تعليلية ليس فعل ماض ناقص سواء خبرها مقدماً عالم اسمها مؤخراً ، والمعنى إن جهلت أيها المرأة حالنا وحالهم فسلى الناس عنا وعن هؤلاء الذين خطبوك حتى تعلمي حالنا وحالهم فليس العالم بشيء والجاهل به سواء . والشاهد فيه تقديم خبر ليس على اسمها فإن منع من التوسط مانع نحو كان موسى صديق لم يجوز أن يعرب الأول خبراً مقدماً للاتباس ولا قرينة تبين المراد ، فيتعين إعراب الأول اسمها والثاني خبرها وإن طرأ موجب التوسط كان حينئذ واجباً لاجتزا فيجب التقديم في هذه الصورة فإن كان الاسم المحصور أن وصلتها نحو ما كان حجتهم إلا أن قالوا - فالأحسن تقديمه ولكنه لا يجب فحجتهم خبر مقدم والمصدر المنسبك من أن وما بعدها اسمها مؤخراً ، والتقدير ما كان حجتهم إلا قولهم كذا قال ابن عنقاء ، وظاهر كلام الفاكهي أن خبر المحصور يجب تقديمه مطلقاً ويؤيده قول الألفية * وخبر المحصور قدم أبداً * ومثله يعجبني أن يكون في الدار صاحبها (ويجوز أن تقدم أخبارهن عليهن) لا فرق في ذلك بين ما شرط في عمله تقدم في أولاً ، وقد يكون تقدم أخبارهن عليهن واجباً بأن كان مما له صدر الكلام نحو كم كان مالك وقد يكون بمنعاً تكبر المنى بما إن قدم عليها فيمتنع قائماً كان زيد فان تقدم النتي على الخبر وكان جاز نحو ما قائماً كان زيد ، ثم استثنى المصنف من جواز تقديم أخبار هذه الأفعال عليهن قوله (إلا) خبر (ليس) فإنه يمتنع تقديمه على الأصح قياساً على خبر عسى بجامع أن كلا منهما فعل جامد ولأن معناها النتي ومعمول النتي يمتنع تقديمه عليه ، وعبارة العلووى في حواشى الكشاف : اعلم أن ما النافية لا يتقدم معمول ما بعدها عليها وكذا إن : أي لأن لهما صدر الكلام فيمتنع زيدا ما ضربت وزيدا إن أمسك عمرو بخلاف لم ولن ولا فيجوز زيدا لم أضرب ولن أضرب ولا أضرب أي لأنها ليست كما وإن في استحقاقهما صدر الكلام فلذا تحطأها العامل دون ما وإن النافيتين اه . ونقل كثيرون

نحو - وكان حقاً علينا
نصر المؤمنين - وقول
الشاعر :

سلى إن جهلت الناس
عنا وعنهم
فليس سواء عالم
وجهول

ويجوز أن يتقدم
أخبارهن عليهن إلا
ليس

عن البصريين وسيبويه والسيرافي والفارسي جواز تقديم خبر ليس لأنه فعل ومعمول الفعل يجوز تقديمه عليه (و) إلا خبر (دام) فإنه يمتنع تقدمه عليها اتفاقا في نحو أكرمك أميرا مادام زيد لما تقرر من أن الحرف المصدرى لا يعمل ما بعده فيما قبله وعلى الأصح في نحو أكرمك ما أميرا دام زيد لثلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته ، قال الساميني والقياس الجواز لأن ما حرف مصدرى غير عامل فلا يمتنع فيه ذلك إلا أن يثبت أن دام لا تصرف أى وهو الذى عليه الأكثر فيتجه المنع كذا في شرح ابن قاسم اه . قلت والمنع هو الذى جرى عليه ابن هشام وفي شرح القطر . قال الحريري في شرح الملحمة ومثل دام كل فعل قارنه حرف مصدرى كيعجبني أن تكون عالما اه : أى فيمتنع يعجبني عالما أن تكون أو يعجبني أن عالما تكون لثلا يلزم عليه ماسبق فيما دام (كقولك عالما كان زيد) مثال لتقدم الخبر على الناسخ . وإعرابه عالما خبر مقدم كان فعل ماض ترفع الاسم وتنصب الخبر زيد اسمها مؤخر (و) يثبت (لتصريف هذه الأفعال) الناسخة (من المضارع والأمر) وسيمثل لهما المصنف (والصدر) نحو أعجبني كون زيد صديقك . وإعرابه أعجب فعل ماض ونونه للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به كون فاعل وهو مصدر ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وهو مضاف إلى زيد وهو اسمه فمحل الرفع بكون وإن كان لفظه مخفوضا بالاضافة ومثله فانظر لكوني صاحباً مصاحباً فان كون مضاف إلى ياء التكلم وهي اسمها ومحلها الرفع به ، وإن كان لفظها مخفوضا بالاضافة قاله ابن عنقاء (واسم الفاعل) نحو زيد كائن أخاك . وإعرابه زيد مبتدأ كائن خبره وكائن اسم فاعل ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر واسمه مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على زيد وأخاك خبره وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة والسكاف في محل جز بالاضافة وأجاز سيبويه والكوفيون بناء ما تصرف من هذه الأفعال للجهول ونسب الجمهور البصريين وعلى هذا فيجوز بناء اسم المفعول منها . قال ابن عنقاء والأصح أنه لا يجوز بناء شيء منها للمفعول اه ، فلا يقال في كان زيد قائماً كين ولا في يكون زيد قائماً يكان (ما) ثبت (للماضى) منها من (العمل) فترفع الاسم وتنصب الخبر مثال المضارع (نحو حتى يكونوا مؤمنين) وإعرابه حتى حرف غاية ونصب ويكونوا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد حتى وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ويكونوا متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر والواو ضمير متصل في محل رفع اسمها مؤمنين خبرها وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم والنون زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد (و) مثال الأمر قل (كونوا حجارة) وإعرابه كونوا فعل أمر مبنى على حذف النون متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر والواو ضمير متصل في محل رفع اسمها حجارة خبرها وعلامة نصبه فتح آخره . ثم اعلم أن أفعال هذا الباب بالنسبة للتصرف وعدده ثلاثة أقسام : قسم لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام عند أكثر للتأخرين . وقسم يتصرف تصرفاً ناقصاً بمعنى أنه لا يستعمل منه أمر ولا مصدر وهو زال وأخواتها الثلاثة ؟ وقسم يتصرف تصرفاً تاماً ، وهو باقى الأفعال قاله الفاكهي وابن عنقاء (وتستعمل هذه الأفعال) الناقصة (تامة) على خلاف الأصل (أى مستغنية عن الخبر) مكثفة عنه برفوعها ، فتكون مع مرفوعها كلاماً تاماً لدلالاتها حينئذ على ثبوت الشيء في نفسه من غير نظر لحال آخر ، بخلاف ما إذا كانت ناقصة فانها ما لم تأخذ المنصوب مع المرفوع لم يكن الكلام تاماً لما تقدم من أن وضعها لتقرير الفاعل على صفة ، فاذا قطعها عن الصفة استعملتها في غير موضوعها ، فلم يستقم الكلام وما فسره به المصنف التام هو الأصح . وقيل معنى تمامها

ودام كقولك عالما
كان زيد، وتصاريف
هذه الأفعال من
من المضارع والأمر
والصدر واسم الفاعل
ما للماضى من العمل
نحو - حتى يكونوا
مؤمنين ، وكونوا
حجارة - وتستعمل
هذه الأفعال تامة أى
مستغنية عن الخبر

دالاتها على الحدث والزمان ، ومعنى نقصانها دلالتها على الزمان فقط : أى دون الحدث فلا يتعلق بها الظرف ولا الجار والمجرور في حال نقصانها قال الفاكهي وهذا ضعيف والأصح كما قال ابن مالك وغيره أن أفعال هذا الباب كلها في حال نقصانها تدل على الحدث والزمان وأنه يتعلق بها الظرف والجار والمجرور فإذا قلت كان زيد قائما دل كان على الحدث وهو الحصول المطلق ودل خبره على كون مخصوص وهو الحصول المقيّد بوقت ثم إذا استعملت هذه الأفعال تامة كانت بمعنى فعل لازم ويقدر في كل شيء ما يقتضيه المقام (نحو وان كان ذو عسرة) واعرابه ان حرف شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه كان فعل ماض في محل جزم فعل الشرط والأظهر أنها تامة بمعنى حصل أو حضر أو حدث وذو فاعل وعلامة رفعه الواو نياية عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وعسرة مضاف إليه وجواب الشرط قوله فنظرة الى ميسرة فالفاء رابطة لجواب الشرط ونظرة خبر مبتدأ محذوف أى فالأمر أو فالواجب نظرة ، وأجاز الكوفيون كون كان في الآية ناقصة وقدروا الخبر وان كان ذو عسرة غريما أو وان كان من غرمانكم ذو عسرة ، ورد بأن حذف خبر كان لا يجوز لا اختصارا ولا اختصارا (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون) وهما حينئذ بمعنى دخل في الصباح والمساء كما قال المصنف (أى حين تدخلون في الصباح وحين تدخلون في المساء) هكذا بخط المؤلف بتقديم الصباح على المساء . واعرابه الفاء حرف عطف سبحان قال البيضاوى مصدر كغفران ولا يكاد يستعمل إلا مضافا منصوبا باضمار فعله كعباد الله اه وفي التحفة سبحان مصدر جعل عاما للتسبيح وهو براءة الله من السوء أى اعتقاد تنزيهه عما لا يليق بجلاله منصوب على أنه بدل من اللفظ بفعله الذى لم يستعمل فيقدر معناه ولا يتصرف بل يلزم الاضافة وليس مصدرا لسبح بل سبح مشتق منه اه وفي حواشى الاقناع للجيرى نقلا عن غيره سبحان اسم مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا تقديره أسبحك أى أنزهك عما لا يليق بك أقيم مقام فعله ليدل على التنزيه البليغ فهو علم للتسبيح بمعنى التنزيه ولا يستعمل إلا فى الله ومضافا فيقصد تنكيه ثم يضاف لأن العلم لا يضاف ولا يثنى حتى يقصد تنكيه اه وفي شرح العصامى على شذور الذهب وشرح الدمامينى على التسهيل وغيرهما أن سبحان اسم مصدر وهو الأصح وحينئذ فالأحسن أن يقال فى اعرابه سبحان اسم مصدر وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه حين ظرف زمان وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره تمسون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وهو متصرف من أسى التامة وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل وحين تصبحون الواو حرف عطف وحين معطوف على ما قبله وتصبحون من أصبح التامة والواو ضمير متصل فى محل رفع فاعل .

نحو وان كان ذو
عسرة فسبحان الله
حين تمسون وحين
تصبحون - أى حين
تدخلون فى الصباح
وحين تدخلون فى
المساء الازال وفتى وليس
فانها ملازمة للنقص

(تبيينه) وإذا استعملت أضحي تامة فهى بمعنى دخل فى الضحى نحو أضحينا أى دخلنا فى الضحى وبات بمعنى عرس كقول عمر رضى الله عنه أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بمنى أى عرس بها وقد تكون بمعنى نزل يقال بات القوم أى نزل بهم ليلا وصار بمعنى انتقل نحو صار الأمر اليك أى انتقل وقد تآتى بمعنى رجع نحو - ألا إلى الله نصير الأمور - أى ترجع وظل بالظاء المشالة بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم أى دام ظله وبرح بمعنى ذهب نحو - وإذا قال موسى لفتاه لا أبرح - أى لا أذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك أى انفصل ودام بمعنى بقي نحو - مادامت السموات والأرض - أى ما بقيت (الازال) ماضى يزال لا ماضى يزيل ولا ماضى يزول فانهما تامان الأول منهما متعد لواحد ومصدره الزيل والثانى قاصر ومصدره الزوال (وفتى) بكسر التاء (وليس فانها ملازمة للنقص) فلا

تستغنى عن خبر يتم به الكلام ، وذهب أبو حيان في نكته إلى أن فتى تكون تامة بمعنى سكن قال الدماميني إذا أريد بفتناً بفتح التاء وأما مكسور التاء فلا يكون إلا ناقصا انتهى وذهب أبو علي النارسي في الحليات إلى أن زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه أى لم ينقل عنه، وفي شرح المرادى ما يؤم أن زال ورح وفتى وانفك في النقصان والتمام بمعنى واحد وهذا لا سبيل إليه لما قررناه من اختلاف معانيها، وذهب الكوفيون إلى أن ليس قد تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو: إنما يجزى الفتى ليس الجمل، وإنما كانت عاطفة لأنها بمعنى لا النافية التي يعطف بها بعد الانبات (وتختص كان) عن أخواتها بأمور (بجواز زيادتها) لفظا ومعنى فلا تفيد الدلالة على المضى ولا يسند إليها فاعل بل يكون وجودها كعدمها كالحرف الزائد ويبقى الكلام بعد حذفها على معناه قبله إلا في التأكيد قال هطيل في شرح المنفصل وهذا معنى الزائد في كل موضع اه وقال أبو بكر الخبيصي وقد تكون ملغاة في اللفظ دون المعنى كقولك زيد كان قائم فتدل كان على أن القيام كان فيما مضى اه وفي الرضى اعلم أن كان تزداد غير مفيدة لشيء إلا محض التأكيد كقوله تعالى - من كان في المهدي صبيا - وكذا إذا دلت كان على الزمن الماضي ولم تعمل نحو ما كان أحسن زيدا فعلم عملها حينئذ لعدم دلالتها على الحدث المطلق فبقيت كالظرف دالة على الزمن فقط اه وإنما تكون زائدة (بشرط أن تكون بلفظ الماضي) لحفته ولتعيين الزمان فيه دون المضارع ونادر زيادتها بلفظ المضارع كقول الشاعر:

وتختص كان بجواز
زيادتها بشرط أن
تكون بلفظ الماضي
وأن تكون في حشو
الكلام نحو ما كان
أحسن زيدا، وتختص
أيضا بجواز حذفها

أنت تكون ماجد نبيل إذا تهب شمال بليل

بفتح الباء بوزن قبيل بمعنى مبالغة (وأن تكون في حشو الكلام) بأن تقع بين شيئين متلازمين كالابتداء وخبره نحو زيد كان قائم والموصول وصلته نحو - كيف نكلم من كان في المهدي صبيا - قال أبو البقاء كان زائدة أى من هو في المهدي وصتبا حال من الضمير في الجار والمجرور وقال الصفدي وهذا أجود ما قيل في اعرابه قال الخبيصي وقوله تعالى - لمن كان له قلب - يتوجه على الخمسة اه أى فيجوز أن تكون كان فيه ناقصة وقلب اسمها وله خبرها وأن تكون بمعنى صار وأن يكون فيها ضمير الشأن والجملة خبرها أى كان الشأن له قلب وأن تكون تامة أى حصل له قلب فاعل فاعل وله متعلق بكان وأن تكون زائدة: أى لمن له قلب وشذ زيادتها بين الجار والمجرور ومنه قول الشاعر:

جواد بنى بكر تسمى على كان السومة العراب

أى على السومة وكان زائدة وكثرت زيادتها بين ما وفعل التعجب (نحو ما كان أحسن زيدا) واعرابه ما تعجبية بمعنى شيء مبتدأ كان زائدة لافاعل لها أحسن فعل تعجب مبنى على الفتح وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره هو زيدا مفعول به وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر فكان زائدة بين المبتدأ وخبره وقد أفهم كلامه أنها لا تزداد في صدر الكلام ولا في آخره وأن غيرها من أخواتها لا يزداد قال ابن مالك ور بما زيد أصبح وأمسى أى كقولهم ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها بمعنى ما أبردها وما أدفأها قال الدماميني وهذا عند البصريين نادر لا يقاس عليه اه (وتختص) أى كان (أيضا) بالنصب مفعول مطلق أو حال أى أرجع عن الاختصاص الأول رجوعا (بجواز حذفها) وحدها معوصا عنها ما في مثل قول الشاعر:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع

فأبا منادى مضاف وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة وخراشة مضاف إليه وإما مركبة من أن وما فإن حرف مصدر ونصب وما زائدة عوضا عن كان الناقصة وأنت ضمير منفصل في محل رفع اسم كان وذا خبر كان وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة

ونفر مضاف إليه ويجوز حذفها (مع اسمها) ضميرا كان أو ظاهرا (وإبقاء خبرها) على حاله منصوبا دالا عليهما (وذلك) أي جواز الحذف (كثير) في كلامهم (بعد لو وإن الشرطيتين) وبعد غيرها قليل وإنما أكثر بعدها لأنهما من الأدوات الطالبة لتعليق فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك بأن ولو دون بقية أدوات الشرط لأن إن أم أدوات الشرط الجازمة ولو أم أدوات الشرط الغير الجازمة وهم يتوسعون في الأمهات ما لا يتوسعون في غيرها (كقوله عليه الصلاة والسلام «التمس ولو خائما من حديد») أي ولو كان الذي تلمسه خائما من حديد لحذف كان مع اسمها وإعرابه التمس فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والواو حرف عطف لو حرف شرط جرى بها العقد السببية والمسببية بين جملي الشرط والجزاء في الزمن الماضي بخلاف إن فإنها لعقد السببية والمسببية في المستقبل ويقال فيها لو حرف امتناع لامتناع: أي حرف يقال على امتناع جوابها لامتناع شرطها وخائما خبر لكان المحذوف مع اسمها وجملة من حديد نعت لخائما (وقولهم) أي العرب قال الفاكهي ولو قال وقوله لكان أولى لأنه حديث اه قلت وهو حديث أخرجه (١) (الناس مجزئون بأعمالهم إن خيرا نخير وإن شرا فنشر) وإعرابه الناس مبتدأ مجزئون خبر وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ومجزى اسم مفعول ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هم بأعمالهم متعلق بمجزى إن حرف شرط تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه خيرا خبر كان المحذوف مع اسمها وهي فعل ماض في محل جزم فعل الشرط وقوله نخير الفاء فيه رابطة لجواب الشرط وخبر خبر مبتدأ محذوف والتقدير جزاؤهم خيرا وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط وقوله وإن شرا فنشر إعرابه كإعراب إن خيرا نخير، والتقدير إن كان عملهم خيرا جزاؤهم خيرا وإن كان عملهم شرا جزاؤهم شر، وهذا الذي ذكره من نصب الأول ورفع الثاني هو أرجح الأوجه في مثل هذا التركيب وإلا فيجوز رفع الأول ونصب الثاني ورفعهما ونصبهما كما بينت ذلك في حواشي شرح القطر (وتختص) أي كان (بجواز حذف نون مضارعها) ويقال له لام الكلمة ولذا عبر بعضهم بجواز حذف لام مضارعها وهو حذف غير واجب كما قال ابن مالك في الخلاصة: وهو حذف ما التزم أي ولكنه مجرد التخفيف في اللفظ لكثرة استعمال هذه الكلمة (المجزوم) أي بالسكون كذا قيد به بعضهم وهو احتراز عن المجزوم بحذف النون نحو لم يكونا ولم يكونوا ولم تكوني لأنها محرقة فتعاصت عن الحذف بخلاف الساكنة. قال العصامي في شرح الشذور: ولا حاجة إلى ذلك لأن المراد بمضارع كان مضارع هذا اللفظ بهذه الهيئة كما هو المتبادر فلا يكون صادقا على ما ذكرناه قلت ولعله لبيان الواقع: أي إذ لم يسمع الحذف إلا في المجزوم بالسكون، واحتراز المصنف بالمجزوم عن الرفع نحو - من تكون له عاقبة الدار - والنصب نحو - وتكون لكما الكبرياء في الأرض - فلا تحذف منهما النون لاتقاء الجزم فيهما وكذا لا تحذف في الموقوف عليه، فإذا قيل لك هل كان زيد قائما فقلت لم يكن لم يحذف نونه حينئذ لأن الفعل الموقوف عتبه إذا دخله الحذف حتى بقي على حرف أو حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت كقولك عه ولم يعه فلم يكن بمنزلة لم يعه فالوقف عليه بإعادة الحرف الذي كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن قاله ابن هشام في شرح القطر لكنه قال في التوضيح قال ابن مالك تجب هاء السكت في الفعل إذا بقي على حرفين أحدهما زائدا نحو لم يعه وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو ولم أكن ومن يتق بترك الهاء اه وما إلى العاصمي في شرح الشذور (إن لم يلها) أي كان أو النون (ساكن) فلا يحذف من المتصل بالساكن وهو لام التعريف نحو - لم يكن الله ليغفر لهم - فالنون مكسورة لأجله فهي

مع اسمها وإبقاء خبرها وذلك كثير بعد لو وإن الشرطيتين كقوله عليه الصلاة والسلام «التمس ولو خائما من حديد» وقولهم الناس مجزئون بأعمالهم إن خيرا نخير وإن شرا فنشر، وتختص بجواز حذف نون مضارعها المجزوم إن لم يلها ساكن

(١) لم يذكر المخرج اه
مصحة

متعاضية على الحذف لقرنها بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين خلافاً ليونس محتجاً بقول الشاعر :
 إذا لم تكن الحاجات من همة النبي فليس بمن عنه عقيد التأم
 وهذا محمول عند المانع على الضرورة وقد وافق ابن مالك في التسهيل يونس فقال ولا يمنع من ذلك
 ملافاة ساكن وفاقاً ليونس اه وكأنهما لم ينظرا للحركة لعروضها وعدم أصلتها (ولا ضمير نصب
 متصل بها) أي بكان أو بالنون فلا تحذف النون من مضارع كان المتصل به ضمير منصوب نحو
 إن يكن فلن تسلط عليه ، وقول الشاعر :

فإن لا يكنها أو تكنه فإنه أخوها غذته أمه بلبانها

وذلك لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها فإذا توفرت هذه الشروط جاز الحذف (نحو ولم أك
 بنياً) وإعرابه لم حرف نبي وجزم أك فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة
 تخفيفاً لأن أصله أكون فحذفت الضمة للجزم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف فالحذفان
 الأولان واجبان والثالث جائز وأك متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر
 فيها وجوبا تقديره أنا وبنياً خبرها (ولاتك في ضيق) في سورة النحل . أما التي في النمل فأنها
 باثبات النون . وإعرابه الواو حرف عطف على قوله ولا تحزن عليهم : أي على الكفار إن لم يؤمنوا
 ولا تهتم بمكرهم : أي فإن الله ناصرك يا محمد عليهم ولا ناهية تك فعل مضارع مجزوم بلا الناهية
 وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة تخفيفاً وهو متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب
 الخبر واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره أنت وجملة في ضيق في محل نصب خبرها (وإن تك حسنة)
 وإعرابه إن حرف شرط جازم تك فعل الشرط وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة تخفيفاً وهو
 من كان للتامة وحسنة بالرفع فاعل : أي وإن تحصل أو ثبت حسنة يضاعفها لصاحبها من عشر إلى
 سبعمائة ضعف ويضاعفها جواب الشرط ، وفي قراءة عاصم حسنة بالنصب واسم تك حينئذ ضمير
 مستتر فيها جوازا يعود على الذرة : أي وإن تكن الذرة حسنة يضاعفها حتى يوافقها صاحبها يوم
 القيامة وهي كالجبل العظيم ، وقد أشار المصنف بهذه الآية إلى أنه لا يختص الحذف بكان الناقصة بل
 التامة كذلك وبه صرح الفاكهي في شرح قطر الندى لكنه في التامة قليل كما قاله العصامي في شرح
 الشذور ، وأفاد الأزهرى أنه وقع حذف النون من مضارع كان في القرآن العظيم في ثمانية
 عشر موضعا .

(فصل) فيما ألحق بليس من رفع الاسم ونصب الخبر لمشابهتها لها في المعنى (وأما الحروف
 المشبهة بليس) في النفي والجمود والدخول على الجمل الاسمية (فأربعة : ما ولا وإن ولات) النافيات
 وأكثرها عملاً ما النافية وكان الأصل أن لا تعمل لأن قياس العوامل أن تختص بالقبيل الذي تعمل
 فيه من الاسم والفعل لكنها أعملت لقوة مشابهتها لليس لأن معنيهما في الحقيقة سواء (أما ما) أي
 النافية (فتعمل عمل ليس عند الحجازيين) وكذا عند التهاميين فيما حكاه الكسائي (بشرط)
 اجتماع أمور أربعة : الأول (أن لا تقترن) ما النافية (بان) الزائدة الكافية المكسورة المضمرة
 (و) الثاني (أن لا يقترن خبرها بالا) الحصرية المفيدة للاثبات المبطله لمعنى ما (و) الثالث (أن
 لا يتقدم خبرها) ولو ظرفاً على الأصح خلافاً لابن عصفور (على اسمها) لضعفها في العمل فلا تتصرف
 بأن تعمل نصب قبل الرفع (و) الرابع (أن لا) يتقدم (معمول خبرها على اسمها إلا إذا كان المعمول)
 خبرها (ظرفاً أوجاراً ومجروراً) فإنه يجوز حينئذ إعمالها مع تقدمه كاسياني فهذه الأربعة متى وجدت
 جاز إعمالها في معرفة ونكرة (فالمستوفية للشروط) الأربعة المذكورة (نحو ما زيد ذاهباً) وإعرابه

ولا ضمير نصب متصل
 بها نحو - ولم أك بنياً ،
 ولاتك في ضيق ، وإن
 تك حسنة -

(فصل) وأما الحروف
 المشبهة بليس فأربعة
 ما ولا وإن ولات أما ما
 فتعمل عمل ليس عند
 الحجازيين بشرط أن
 لا تقترن بان وأن
 لا يقترن خبرها بالا وأن
 لا يتقدم خبرها على اسمها
 ولا معمول خبرها على
 اسمها إلا إذا كان
 المعمول ظرفاً أو جاراً
 ومجروراً فالمستوفية
 للشروط نحو ما زيد
 ذاهباً

مانافية حجازية تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر زيد اسمها ذاهبا خبرها وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره (وكقوله تعالى ما هذا بشرا) وإعرابه مانافية حجازية والهاء للتنبيه وذا اسم إسمية في محل رفع اسمها وبشرا خبرها منصوب وعلامة نصبه فتح آخره (ماهن أمهاتهم) وإعرابه مانافية حجازية هن ضمير منفصل في محل رفع اسمها أمهات خبرها وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة. قال ابن هشام: ولم يقع إعمال مافي القرآن صريحا في غير هاتين الآيتين (فان اقترنت بان) أي الزائدة فلا يقال فيها نافية بل زائدة كافة لما عن العمل (بطل عملها) وجوبا عند البصريين لضعف عملها بالفصل بينها وبين معموليها بغير الظرف وزوال شبهها بليس من حيث إن ليس لاتليها إن فلا يقال ليس إن زيد قائما (نحو ما إن زيد قائم) وإعرابه مانافية حجازية بطل عملها إن زائدة كافة زيد مبتدأ وقائم خبر وعلى ذلك قول الشاعر:

بنى غدانة ما إن أتم ذهب ولا صرف ولكن أتم الحزف

قال الفاكهي وقد روى ذهباً وأول على أن إن نافية مؤكدة لما الزائدة، قال: وهذا يؤخذ منه أن تكرار ما لا يبطل عملها وهو اختيار ابن مالك اه وقال النمامي قال ابن مالك إن هذه لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل كما لم تغير العمل تكرار ما قال الراجز:

لا ينسك الأسي تأسيا فما مامن حمام أحد معتصما

اه وقال العصامي في شرح السذور وخرج بان الزائدة إن النافية فلا تبطل العمل كما في البيت المذكور على رواية ابن السكيت ذهباً وصريفا بالنصب وما الزائدة كان الزائدة في بطلان عمل مامعها عند عامة النحويين، ولا يرد ذلك على قضية كلام المصنف: يعني ابن هشام لأن المرضي عنده ما ذهب إليه ابن مالك من أنه لا أثر لها وقال إنه يشهد له السماع والقياس اه (وكذلك) يبطل عملها (إن اقترنت خبرها بالا) لأن عملها إنما هو لأجل النفي الذي شابهت به ليس وبالا يبطل النفي ويصير الكلام إثباتا فكيف تعمل مع زوال المشابهة. قال في البهجة: فان انتقض بها واجب الرفع (نحو وما محمد إلا رسول) وإعرابه مانافية بطل عملها محمد مبتدأ ورسول خبره وإلا أداة حصر فان انتقض بدون إلا من أدوات الاستثناء كغير وسوى جاز النصب عند الفراء ووجب عند البصري قوله اه عنقاء وقال الفاكهي بخلاف ما إذا انتقض بغيرها فانه يجوز عملها نحو ما زيد غير قائم اه حذر ابن مالك عن يونس جواز اعمالها حال اقتران خبرها بالا واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

وما الدهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معدنا

وأجيب عنه بأن المنصوب ليس خبرا لما وإنما هو مصدر على حذف مضاف، والتقدير وما الدهر إلا بدور دوران منجنون وما صاحب الحاجات إلا يعذب تعذيبا جزمه بالجواز يفيد اعتماد مذهب الفراء (وكذلك) يبطل عملها (إن تقدم خبرها على اسمها نحو ما قائم زيد) لضعف عملها لعدم تصرفها تصرف ليس فانها أصل في العمل وغن يونس جواز اعمالها عند تقدم خبرها مستشهدا عليه بقول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قرين وإذ ما مثلهم بشر

وأجيب عنه بأن بشر اسم ما والخبر محذوف: أي في الدنيا ومثلهم بالنصب على الحال وإضافته لاتفيد تعريفا كما سيأتي، وأجاز ابن عصفور عملها إذا كان الخبر المتقدم ظرفا أوجارا ومجرورا الكثرة التوسع فيه وتبعه على ذلك جمع محققون كالسعد التفتازاني، وفي حواشي البهجة للشريف ابن عنقاء والأظهر ما بحثه الشارح الأسيوطي وتبعه الفاكهي جواز اعمالها إذا كان الظرف المتقدم خبرها اه (أو

وكقوله تعالى - ما هذا بشرا - ماهن أمهاتهم - فان اقترنت بان بطل عملها نحو ما إن زيد قائم وكذلك إن اقترنت خبرها بالا نحو - وما محمد إلا رسول - وكذلك إن تقدم خبرها على اسمها نحو ما قائم زيد أو

تقدم معمول الخبر) على اسمها وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا (نحو ما طعامك) بفتح ميمه على أنه مفعول مقدم لا كل (زيد آكل) فإنه حينئذ يبطل عملها فيعرب زيد مبتدأ وآكل خبره لضعفها في العمل فلا يتصرف في خبرها ولا معمول خبرها بالتقدم ، ولذا قال الشاعر :

وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى أنا عارف

(فان كان) أى معمول الخبر (ظرفا نحو ما عندك زيد جالسا أوجارا ومجرورا نحو ما في الدار زيد جالسا لم يبطل عملها) لتوسعهم في الظرف والمجرور ما لم يتوسعوا في غيرها، فتقول في إعراب المثال الأول ما نافية حجازية عند ظرف مكان معمول لجالسا والكاف مضاف إليه زيد اسمها جالسا خبرها وتقول في المثال الثاني ما نافية حجازية في الدار جار ومجرور معمول لجالسا وزيد اسمها وجالسا خبرها قال الفاكهي : وأما تقديم الم معمول على الخبر فجائز اه أى نحو ما زيد عندك جالسا (وبنو تميم لا يعملونها وإن استوفت الشروط) المذكورة . قال الزمخشري في الفصل : ويقرون ما هذا بشر إلا من درى كيف هي في المصحف اه وفي المتن عن عاصم أنه رفع أمهاتهم على التيمية اه (وأما لا) أى النافية وهي عند عدم القرينة تنفي الجنس ظهورا والوحدة احتمالا وقد تكون ناصا في الأول كقول الشاعر :

تعز فلاشي على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

وفي الثاني كلارجل عندي بل رجلان إذ عطف المتن عليه يدل على أن المتن رجل واحد لا جنس الرجال إذ لو أراد نفي الجنس لعطف عليه جنسا آخر بأن يقول لارجل عندي بل امرأة (فتعمل عمل ليس أيضا) لكنها تخالف ليس من ثلاث جهات : أحدها أن عملها قليل حتى منعها الأخفش والبرد . الثانية أن ذكر خبرها قليل : الثالثة أنها لا تعمل إلا في النكرات كما سيأتي (عند الحجازيين فقط) أى دون بني تميم كما نص عليه الزمخشري وابن الحاجب وغيرها خلافا لمن ظن اتفاق العرب على إعمالها نخص الخلاف بما النافية (بالشروط المتقدمة في ما) النافية ما بعد الشرط الأول لأن النافية لا تقتصر بان الزائدة (وتزيد) يعني لا على ما (بشرط آخر) وإنما زيد في شروطها لأن شبهها بليس أضعف من شبه ما وإنما كان شبهها أضعف لأن ليس لنتي الحال ولالنتي المستقبل عند الأكثرين ونقله المرادى عن ظاهر كلام سيوييه وان قال ابن مالك تبعا للأخفش إنها قد تكون لنتي الحال وأما ما فاتنا إذا نفت المضارع فإنها تخلصه للحال كما قال الجمهور ورد عليهم ابن مالك بنحو قوله تعالى - قل ما يكون لي أن أبدله - وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه (وهو أن يكون اسمها وخبرها نكرتين) فلا تعمل في معرفة فلا يقال لازيد قائما . وأما قول الشاعر :

أنكرتها بعد أعوام مضين لنا لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا

فنادر قال ابن مالك : والقياس عندي على هذا شائع قال وقد قاس عليه المتنبي قوله :

إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

أى إن الاعطاء إذا لم يكن خالصا من اتباعه بالكاره فلا يفيد صاحبه اكتساب الثناء عليه وماله غير باق وهذا منه إشارة لقوله تعالى - لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى - وعلى هذا المعنى فيرزق بضم الياء مبني للجهول فما في شرحي على شواهد شرح القطر مما قد يخالف هذا مخالف لما يفيد كلام شرح ديوان المتنبي (نحو لارجل أفضل منك) وإعرابه لانافية حجازية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر رجل اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره أفضل خبرها منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره منك جار ومجرور متعلق بأفضل (وأكثر عملها في الشعر) بل قيل إنه لا يحفظ عملها في النثر

تقدم معمول الخبر نحو ما طعامك زيد آكل فان كان ظرفا نحو ما عندك زيد جالسا أوجارا ومجرورا نحو ما في الدار زيد جالسا لم يبطل عملها وبنو تميم لا يعملونها وان استوفت الشروط وأما لا فتعمل عمل ليس أيضا عند الحجازيين فقط بالشروط المتقدمة في ما وتزيد بشرط آخر وهو أن يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو لارجل أفضل منك وأكثر عملها في الشعر

قال الفاكهي ولا تختص به ، وهذا مخالف لما في القطر واللحة اه وقال ابن عنقاء في حواشي
 البهجة وعملها قليل جدا وخصه أكثر المغاربة بالشعر اه وقال العصامي في شرح الشذور صرح
 غير واحد بأنها لاتعمل إلا في الشعر بل ظاهر عبارة الرضي أنه رأى جميع النحاة ، وجزم بذلك
 المصنف في القطر وغيره ولا يرد ذلك على قضية كلامه هنا : يعنى في الشذور لأنه لم يذكر فيه
 اشتراط كون عملها في الشعر لاحتمال ذهابه إلى التعميم كما جرى عليه بعضهم انتهى (وأما إن
 النافية) وهي بكسر الهمزة وسكون النون (فتعمل عمل ليس) وعملها أقل من عمل لا كما
 قال ابن مالك وعكسه أبوحيان ، فقال : عمل إن أكثر من عمل لا ، والصواب الأول (في لغة) أهل
 (العالية) بالعين المهملة والياء المثناة من تحت ، وهي مافوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة
 وما والاها والنسبة إليها على ، ويقال أيضا علوى على خلاف القياس قاله في الصحاح . وأما غير
 أهل العالية فهملها على الأصل والقول بعملها هو رأى أكثر الكوفيين والفارسي وابن جني
 وابن مالك وصححه أبوحيان ونقله ابن هشام عن الكسائي والمبرد ومنعه أكثر البصريين والمغاربة
 ونقله ابن هشام عن سيويه والفراء : أى (بالشروط المتقدمة في ما) أى ما عدا الشرط الأول أيضا
 (سواء كان اسمها معرفة أو نكرة) فالأول نحو (إن زيد قائما) وإعرابه ان نافية تعمل عمل
 ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر زيد اسمها قائما خبرها ، ومما جاء فيه اسمها معرفة من القرآن العظيم
 قوله تعالى - إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم - في قراءة سعيد بن جبير بتخفيف
 ان وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب عبادا بالخبرية وأمثالكم بالنصب أيضا نعت لعبادا وتكون
 المثلية المنفية في هذه القراءة هي المائلة في الانسانية : أى ما الذين تدعون أيها المشركون من دون
 الله عبادا مماثلين ومشابهين لكم في الانسانية بل هم أحجار منحوتة ، والمائلة المثبتة في القراءة
 المشهورة المائلة في العبودية : أى فهم وإن شابهوكم في العبودية لكنهم لا يشابهونكم في الانسانية
 بل هم جماد وأتم عقلاء فكم عليهم مزية فكيف تعبدونهم ، فلا تنافي بين القراءتين في المعنى ،
 فكان الأولى للمصنف التمثيل بهذه الآية جريا على عادته في إشار التمثيل بالآيات القرآنية (و)
 الثانى ، وهو ما إذا كان اسمها نكرة (سمع من كلامهم) أى أهل العالية كما قاله الحريري
 في شرح مجيب النداء (إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية) أى السلامة من المضار . وفي القاموس
 العافية : دفاع الله عن العبد ، عافاه الله من المكروه معافاة وعافية وهب له العافية من العلل والبلاء
 كأعفاه ، والمعافاة : أن يعافيك الله من الناس ويعافيهم منك اه . وإعرابه ان نافية تعمل
 عمل ليس أحد اسمها خيرا خبرها ومن أحد متعلق بخير إلا أداة حصر بالعافية جار ومجرور ،
 وما أنشده الكسائي شاهدا على إعمال ان عمل ليس قول الشاعر :

إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين

وقد يكون اسمها وخبرها معرفتين سمع من كلام أهل العالية إن ذلك نافعك ولا ضارك (وأما لات)
 وأصلها لا زيدت عليها التاء لتأنيث الكلمة أو للبالغة في النني ، كما في علامة وسابة ، أو لهما معا
 وحركت لالتقاء الساكنين بالفتح على المشهور لأنه أخف الحركات وبالكسر على أصل التقاء
 الساكنين وبالضم جبرا لما يلحقها من الوهن بحذف أحد معموليها لزوما ويوقف عليها
 بالهاء وبالتاء (فتعمل عمل ليس) باجماع العرب فهي أقوى الحروف الأربعة في استحقاق
 العمل لاختصاصها بالاسم إذ لم يحفظ نفيها الفاعل (بشرط أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين)
 فلا تعمل في غيره وإن رادفه وذلك لقلتها في الكلام ، وهذا ما عليه سيويه والجمهور وتبعهم

وأما ان النافية فتعمل
 عمل ليس في لغة العالية
 بالشروط المتقدمة
 في ما سواء كان اسمها
 معرفة أو نكرة نحو
 إن زيد قائما ومع
 من كلامهم ان أحد
 خيرا من أحد إلا
 بالعافية . وأما لات
 فتعمل عمل ليس
 بشرط أن يكون اسمها
 وخبرها لفظ الحين

المصنف ، وقيل لا تختص بالحسين بل تعمل فيه وفيما رادفه كالساعة والأوان وهو ظاهر كلام التسهيل ، وفي الشذور ولا تعمل إلا في الحين بكثرة وفي الساعة والأوان بقلة انتهى ، وفي شرح العمريطية لابن عتقاء لات بشرط كون اسمها وخبرها زمانا فان لم تدخل على الزمان كانت مهمله انتهى . ومثال دخولها على غير الحين من أسماء الزمان قول الشاعر :

ندم البغاة ولات ساعة مندم والبنى مرئع مبتغيه وخيم

وقوله : طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبنا أن ليس حين بقاء

أصله ليس الحين أوان صلح أو ليس الأوان أوان صلح فحذف اسمها وما أضيف إليه خبرها وقدر تنوينه فبناءه كما بينى قبل وبعد إلا أن أوان يشبه نزال وزنا فبناءه على الكسر ونونه للضرورة (و) بشرط أن لا يجمع بين اسمها وخبرها (بأن يحذف اسمها) ويذكر خبرها (أو) بأن يحذف (خبرها) أى ويذكر اسمها فلا يجتمعان لأنه لم يسمع (والغالب) أى المسموع بكثرة في كلامهم (حذف الاسم) لكونه في موضوع التاء المجرولة كالعوض عن أحد الجزأين أو لأن الخبر محط الفائدة فلا يحسن حذفه (نحو فنادوا ولات حين مناص) وإعرابه التاء حرف عطف نادوا فعل وفاعل نادى فعل ماض وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ولات الواو للحال لات نافية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر وحين خبرها وعلامة نصبه فتح آخره ومناص مضاف إليه واسمها محذوف والتقدير فنادوا والحال أنه ليس الحين حين فرار وتأخر كما قال المصنف (أى ليس الحين حين فرار) فمناص بمعنى فرار (وقرى) أى فى الشواذ ، وهى ما وراء السبع ، وقيل ما وراء العشر (ولات حين مناص) برفع حين (على) أنه اسمها وعلى (أن الخبر محذوف أى ليس حين فرار حيناهم) أى حيننا موجودا لهم عند تناديهم ونزول العذاب بهم .

﴿فصل﴾ فى بيان حكم أفعال المقاربة (وأما أفعال المقاربة) أى القرب : أى الأفعال الدالة على قرب حصول الخبر ودنوه فالمقاربة مفاعلة ، ولكن المراد بها هنا أصل الفعل وهو القرب وهى مصدر قارب الشيء يقاربه مقاربة ، وتسمية أفعال هذا الباب كلها أفعال المقاربة من باب التغايب كالتعمرين للشمس والقمر لأن بعضها للرجاء وبعضها للشروع كما يفيد قول المصنف فهى ثلاثة أقسام الخ ، وقد حدها ابن الحاجب فى الكافية بما يفيد اشتراكها فى إفادة المقاربة ، فقال : أفعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء أو حصولا أو أخذ فيه . فالمدال منها على الرجاء موضوع لمقاربة الخبر على سبيل الرجاء والطمع فى حصوله نحو عسى الله أن يشفى مريضك تريد أن قرب شفائه مرجو من عند الله مطموح فيه . والمدال منها على المقاربة موضوع لمقاربة الخبر على سبيل وجود القرب وحصوله لا على رجائه نحو كادت الشمس تغرب تريد أن قربها من الغروب قد حصل . والمدال منها على الشروع موضوع لمقاربة الخبر على سبيل الأخذ فيه تقول : طفق الثالج يذوب إذا قلت ذلك فى حال أخذه فى السيالان عند طوع الشمس عليه فالشكل من أفعال هذا الباب بهذا التقرير من باب واحد باعتبار أصل المقاربة فلا حاجة حينئذ لجعل إطلاق لفظ المقاربة عليها من باب التغليب كما قاله جمع ولا من باب تسمية الشكل باسم الجزء كما قاله جمع آخر (فهى ثلاثة أقسام) لأربع لها والذكور هنا أحد عشر : الأول من الأقسام الثلاثة (ما وضع للدلالة) أى ليدل (على قرب الخبر) أى على أنه قريب الحصول فنحو كاد زيد يخرج معناه اثبات مقاربة

وبأن يحذف اسمها
أو خبرها ، والغالب
حذف الاسم نحو
- فنادوا ولات حين
مناص - أى ليس
الحين حين فرار وقرى
ولات حين مناص على
أن الخبر محذوف أى
ليس حين فرار حيناهم
﴿فصل﴾ وأما أفعال
المقاربة فهى ثلاثة
أقسام ما وضع للدلالة
على قرب الخبر

الخروج وان لم يخرج فهو غير دال على نفي الخروج كاسياني تحقيقه في آخر الباب إن شاء الله تعالى (وهو) أي هذا القسم الدال على قرب الخبر ألفاظ كثيرة ذكر المصنف منها ثلاثة (كاد) قال الدماميني وهي أشهر أفعال المقاربة وتتصرف تصرف الأفعال فيقال كاد يكاد ويكود كيدا وكودا ومكادا ومكادة فهو كائد (وكرب بفتح الراء وكسرها والفتح أفصح) كما قال الدماميني وغيره فيقال كرب كروبا فهو كارب (وأوشك) هو في الأصل بمعنى أسرع وتستعمل كذلك فيقال أوشك فلان في السير أي أسرع فيه وتتصرف فيقال أوشك يوشك فهو موشك وأوشك يازيد وهو أوشك منه (و) الثاني (ماوضع للدلالة على رجاء الخبر) أي على رجاء المتكلم لحصول مضمون الخبر سواء كان رجاء حصوله عن قرب أو بعد (وهو) ثلاثة (عسى) بفتح السين كقضى وقد تكسر سينها إذا اتصل بها ضمير متكلم نحو عسيت وعسينا أو ضمير مخاطب نحو - فهل عسيتم - والمشهور في كتب العربية أنها فعل جامد فلا يأتي منها إلا الماضي وعبارة التسهيل ويلزم من معنى أفعال هذا الباب جميعها لفظ الماضي إلا كاد وأوشك وجعل اه ، وعبارة الحاجية فالأول عسى غير متصرف قال الحبيصي أي لا يجي منه مضارع أو اسم فاعل أو أمر أو نهي لتضمنه معنى الانشاء ومشابهته بذلك الحرف لكون الانشاء بالحروف اه وعبارة الرضى عسى لا يأتي منه إلا الماضي لتضمنه معنى الحرف أي انشاء الطمع والرجاء كعمل والانشآت في الأغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها اه قال الأندلسي ، وأما قولهم عسى يعسو عسوا فهو بمعنى صلب وأنشد قول عدى :

لولا الحياء وأن رأسي قد عسى فيه الشيب لزرت أم القاسم

وكلام المصنف يفيد أن عسى للرجاء فقط وليس كذلك ولكن الرجاء هو الغالب وقد يأتي لغيره ففي الرضى قال الجوهري عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق اللذين يكونان في الخلق عليه تعالى إلا في قوله تعالى - عسى ربه إن طلقكن - وأقول إن عسى في الآية للتخويف لا للخوف والاشفاق اه وفي القاموس عسى فعل مطلقا أو حرف مطلقا أي على الخلاف فيها للترجي في المحبوب والاشفاق في المكروه واجتمعا في قوله تعالى - وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم - الآية وللشك واليقين وقد تشبه بكاد ومن الله للايجاب وبمنزلة كان في المثل السائر عسى الغوير أبؤسا اه (وحري) بفتح الحاء والراء المهملتين كذا في التصريح والفواكه وغيرها من كتب التأخرين وفي الرضى قد تستعمل حري زيد أن يفعل كذا بكسر الراء استعمال عسى بلفظ الماضي فقط ومعناه صار حريا أي خليقا وجديرا اه قلت كلام القاموس يفيد أنها تستعمل كرضى ورمى أي بفتح الراء وكسرها وقد ذكرها بفتح الراء أصحاب كتب الأفعال من اللغويين كما نبه على ذلك الأزهرى والعصامي (واخلوق) بفتح اللامين (و) الثالث (ماوضع للدلالة على الشروع) أي شروع الاسم في الخبر (وهو) أي هذا القسم (كثير) وقد أنهاها بعضهم إلى نيف وعشرين فعلا ذكر المصنف منها خمسة (نحو طفق) بفتح الفاء وكسرها قال في التوضيح حكى الأخفش طفق يطفى كضرب يضرب وطفى يطفى كعلم يعلم ، وحكى مصدر طفق بالفتح طفوقا ومصدر طفق بالكسر طفقا اه والمشهور أنها لا تتصرف كعسى قال الدماميني وحكى أيضا طبق بكسر الباء الموحدة (وعلق) بكسر اللام قال الدماميني وهي غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر :

أراك علققت نظم من أجرنا وظلم الجار إذلال المجير

(وأنشأ) بالهمز أوله وآخره نحو أنشأ السائق يحدو الأبل وقول الشاعر :

✽ أنشأت أعرب عما كان مكتوما ✽ (وأخذ) كقوله :

وهو كاد وكرب بفتح الراء وكسرها والفتح أفصح وأوشك وما وضع للدلالة على رجاء الخبر وهو عسى وحري واخلوق وما وضع للدلالة على الشروع وهو كثير نحو طفق وعلق وأنشأ وأخذ

فأخذت أسأل والرسوم تجيبني وبالاختبار إجابة وسؤال
(وجعل) بفتح عينه ، وفي القاموس وجعل يفعل كذا أقبل وأخذ وتكون بمعنى صمى ، ومنه
- وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إنانا - وبمعنى التبیین نحو - إناجعلناه قرآنا عربيا - وجعلت
زيدا أخاك نسبه إليك اه (وهذه الأفعال) المترجم لها بأفعال المقاربة (تعمل عمل كان) وأخواتها
وتسمى نواسخ ونواقص أيضا وإنما أفردت باب لاختصاص خبرها بأحكام ليست لخبر كان
(فترفع المبتدأ وتنصب الخبر) على المشهور ويدل لذلك ورود خبرها مفردا منصوبا في بعض
الآحيان وسيبويه يجعل المقرون بأن مفعولا منصوبا على إسقاط الخافض ويجعل الفعل بمعنى قرب
فالتقدير عنده في نحو عسى زيد أن يقوم قرب زيد من القيام ، ومن أحكام هذه الأفعال أن
خبرها لا تقدم عليها وقد يتوسط وقد يحذف (إلا أن) اسمها لا يخلو غالبا من اختصاصه إما بتعريف
نحو - فعسى الله أن يأتي بالفتح - أو بوصف نحو عسى سائر ذو حاجة أن يفتح الله عليه وقد يأتي
نسكرة محضة غير مختصة كقول الشاعر :

عسى فرج يأتي به الله إنه له كل يوم في خليقته أمر

وإلا أن (خبرها) يختص بأمور : منها أنه قد يحذف كقول عنتره :

همت ولم أفعل وكدت وليثني تركت على عثمان تبكي حلاله

ومنها أنه (يجب أن يكون فعلا مضارعا) قال العصامي في هذه العبارة مسامحة ، والمراد أنه يجب أن
يكون خبرها جملة ونادر بحيث مفردا بعد كاد وعسى كقوله :

وأبت إلى فهم وما كدت آيبا وكم مسيا فارقها وهي نصر

وقولهم في المثل : عسى الغوير أبؤسا أي عسى الغوير يأتي بأبؤس : أي شدة وعذاب فأبؤسا خبر
عسى وهو مفرد وليس من الأخبار عنها بالمفرد قوله تعالى - فطفق مسحا - بل هو من حذف الخبر
ومسحا مفعول مطلق والتقدير فطفق يمسح مسحا لحذف الخبر وترك المصدر دالا عليه وهو محجىء
الجملة الاسمية بعد جعل كقوله :

وقد جعلت قلوب بني مهيل من الأكوار مرئعها قريب

الجملة مرئعها قريب خبر جعل ومن الأكوار متعلق بقريب وهو جمع كور بضم الكاف الرجل
بأداته، أو جمع كور بفتحها الجماعة الكثيرة من الأبل، وشذ الأخبار بالماضي عن جعل نحو قول ابن
عباس فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا فجعله أرسل خبر جعل وإذا منصوبة بأرسل
فأول الجملة أرسل لأن التقدير جعل الرجل أرسل رسولا إذا لم يستطع أن يخرج. ومنها أنه يجب أن
يكون خبرها (مؤخرا عنها) فلا يجوز تقديمه عليها لضعفها وعدم تصرف أكثرها وظاهر كلامه
جواز توسط الخبر بينها وبين اسمها مطلقا وهو مذهب المبرد والسيرافي والفارسي وصححه ابن عصفور
وجزم به في المغني والنسبيل. ومنها أنه يجب في خبرها أن يكون (رافعا لضمير اسمها) أي عاملا فيه
الرفع على أنه فاعله أو نحوه وذلك أنها إنما جيء بها لتدل على شروع اسمها في الخبر أو قربه منه
أو ترجى حصوله كما مر فلا بد فيه من ضمير يعود عليه غالبا أي إن وجوب رفع خبرها لضمير اسمها
إنما هو باعتبار أن ذلك الحكم لغالب أفعال هذا الباب وإلا فيجوز في خبر عسى خاصة أن يرفع
الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على اسمها كقول الفرزدق حين هرب من الحجاج :

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده إذا نحن جاوزنا حفير زياد

يرفع جهده على أنه فاعل يبلغ مضاف إلى الضمير العائد على اسم عسى. قال الفاكهي وعنه احترز

وجعل، وهذه الأفعال
تعمل عمل كان فترفع
المبتدأ وتنصب الخبر
إلا أن خبرها يجب أن
يكون فعلا مضارعا
مؤخرا عنها رافعا
لضمير اسمها

المؤلف بقوله غالباً اه وقد يتوهم عود قوله غالباً للأحكام الأربعة الفعلية والمضارعية والتأخير والرفع للضمير وليس كذلك بل الواقع على خلاف الأحكام الثلاثة الأولى شاذ والواقع على خلاف الحكم الرابع مسموع بكثرة فليس شاذاً (و) منها أنه (يجب اقترانه) أي خبر أفعال هذا الباب (بأن) بالمصدرية (إن كان الفعل حري واخلولق) لأن الفعل المرجح وقوعه يتراخي حصوله فاحتيج إلى أن المشعرة بالاستقبال (نحو حري زيد أن يقوم) فلا يجوز حري زيد يقوم. وإعرابه حري فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر زيد اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره أن حرف مصدر ونصب يقوم فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره والمصدر المنسبك من أن وما بعدها خبر حري والتقدير قارب زيد القيام (واخلولقت السماء أن تمطر) بفتح التاء وضمها لأنه يقال مطرت وأمطرت ، وفي القاموس مطرهم السماء مطرا ويحرك أصابتهم بالمطر وأمطرمهم الله لا يقال إلا في العذاب ولا يجوز اخلولقت السماء تمطر بحذف أن. وإعرابه اخلولق فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان والتاء علامة التانيث السماء اسمها وعلامة رفعه ضم آخره أن حرف مصدر ونصب تمطر فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره والمصدر المنسبك من أن وما بعدها خبر اخلولق والتقدير قاربت السماء المطر أو الامطار وسيأتي إن شاء الله تعالى في إعراب مثال عسى الكلام على الاخبار بهذا المصدر (ويجب تجرده) أي الخبر (من أن بعد أفعال الشروع) لأنها للحال وأن تخلص الفعل للاستقبال فيبينها تناف (نحو وطفقا يخصفان عليهما) أي شرع آدم وحواء يلزقان عليهما من ورق الجنة ليسترا به. وإعرابه طفق فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع اسمها يخصفان فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع فاعل وعليهما متعلق بيخصفان وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر طفق (والأكثر في خبر عسى وأوشك الاقتران بأن) لأن عسى من أفعال الترجي وكان القياس وجوب اقتران خبرها بأن ولذا ذهب جمهور البصريين إلى أن تجرد خبرها من أن خاص بالشعر فهو ضرورة شعرية لكن ظاهر كلام سيبويه خلافه والذي سهل حذف أن من خبرها حملها على كاد لا اشتراكهما في أصل معنى المقاربة وإن اختلفا في وجوه المقاربة فلذلك دخلت أن في خبر كاد وحذفت من خبر عسى. وأما أوشك فأنها تستعمل في اللفظ استعمال عسى واستعمال كاد فتدخل أن في خبرها إلحاقاً بعسى وتحذف منه إلحاقاً بكاد لمشاركتها لهما في أصل الباب، والقياس فيها حذف أن كما في كاد لمشاركتها لها في المعنى إذ ليس فيها معنى رجاء ولا إنشاء ويكون الأكثر معها الاقتران بأن إنما يظهر حيث جعلت للترجي أختاً لعسى لا إذا جعلت للمقاربة أي فإنه يوجب معها حذف أن (نحو عسى الله أن يأتي بالفتح) أي بالنصر لتبنيه باظهار دينه. وإعرابه عسى فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر الله اسمها أن حرف مصدر ونصب يأتي فعل مضارع منصوب بأن وفاعله مستتر فيه حوازا تقديره هو وبالفتح متعلق به والمصدر المنسبك من أن وما بعدها خبر عسى التقدير قارب الله الاتيان بالفتح هذا ما يقتضيه عبارة الخبيصي فإنه قال في إعراب عسى زيد أن يقوم فزيد هنا اسمها وأن مع المضارع في محل نصب بخبريتها وهي هنا بمعنى قارب أي قارب زيد القيام اه واحترز بقوله هنا عن نحو عسى أن يخرج زيد فإن المصدر المنسبك حينئذ مرفوع المحل بالفاعلية بعسى مستغنياً به عن الخبر لأنها تامة ومعناها حينئذ قرب والتقدير قرب خروج زيد قال الدماميني في عسى زيد أن يخرج عسى

ويجب اقترانه بأن
ان كان الفعل حري
واخلولق نحو حري
زيد أن يقوم
واخلولقت السماء أن
تمطر، ويجب تجرده
من أن بعد أفعال
الشروع نحو - وطفقا
يخصفان عليهما -
والأكثر في خبر عسى
وأوشك الاقتران بأن
نحو - عسى الله أن
يأتي بالفتح -

فعل ماض ناقص وزيد اسمها وأن يخرج خبرها هذا مذهب الجمهور ولا يخفى أن الحدث لا يكون خبراً عن الجنة ، فلا بد حينئذ من تقدير مضاف إما في الاسم أي عسى حال زيد أن يخرج أو في الخبر أي عسى زيد صاحب أن يخرج وفيه تكلف اه . وعبارة التصريح نحوه إلا أنه لم يذكر قوله وفيه تكلف (وقوله عليه الصلاة والسلام) من حام حول الحمى (يوشك أن يقع فيه) وإعرابه من اسم شرط جازم حام فعل ماض في محل جزم فعل الشرط وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو حول ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره والحمى مضاف إليه ويوشك جواب الشرط وعلامة جزمه سكون آخره متصرف من أوشك من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيها جوازا تقديره هو أن حرف مصدر ونصب يقع فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو والمصدر المنسب من أن وما بعدها خبر أوشك والتقدير قارب الوقوع فيه (والأكثر في خبر كاد وكرب تجرده من أن) لأنهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومدامته وذلك يقرب من الشروع في الفعل والأخذه فلم يناسب اقتران خبرها بأن غالباً واقترانه بها قليل وليس بكثير فمثال تجرد خبر كاد من أن (نحو وما كادوا يفعلون) وإعرابه الواو واو الحال ما نافية والجملة بعده في محل الحال كاد فعل من أفعال المقاربة تعمل عمل كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع اسمها يفعلون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل ومفعول يفعلون محذوف تقديره وما كادوا يفعلون الذبح الذي أمروا به وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر كاد واعلم أنه قد اشتهر بين النحويين أن كاد إثباتها نفي ونفيها إثبات حتى جعله المقرئ لغزا فقال :

أخوى هذا العصر ما هي لفظة جرت في لساني جرهم ومؤود
إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت وإن أثبتت قامت مقام جحود

قال الفاكهي وغيره والصحيح أنها كسائر الأفعال نفي وإثباتها إثبات وقوله تعالى - فذبحوها - لا ينافي قوله - وما كادوا يفعلون - لأن معنى الكلام أنهم ذبحوها ولم يكونوا قبل الذبح قريبين إلى الذبح بناء على التعنتات الصادرة عنهم اه . وحاصله أن انتفاء مقاربتهم إلى الذبح إنما كان قبل زمان الذبح ، فلما انقطعت تعللاتهم وانتهت سؤالاتهم فعلاؤه كالمضطر الملجأ إلى الفعل ، ومن فروع المسئلة ما لو قال لزوجته ما كدت أن أطلقك فهل يكون إقرارا بالطلاق ؟ قال في التحفة قال البغوي ولو قال ما كدت أن أطلقك كان إقرارا بالطلاق فكأنه إنما لم ينظر للقول المرجح عند كثيرين أن نفي كاد ليس إثباتاً لأنه ضعيف عنده وفاقا لكثيرين أيضا أو رعاية للعرف فإن أهله يفهمون منه الإثبات اه (و) مثال تجرد خبر كرب من أن (قول الشاعر :

كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب)

قاله كالحبة البر بوعى وقيل رجل من طيء وهو من الخفيف ، اللغة : الجوى الحارقة وشدة الوجد من عشق أو حزن يقال منه جوى الرجل بالكسر فهو جو والدوبان الاضمحلال والوشاة جمع واش من وشى به إذا نم عليه وغضوب فعول بمعنى فاعل كصبور يستوى فيه المذكور والمؤنث . الاعراب كرب فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم وتنصب الخبر القلب اسمها من جوى جار ومجرور وعلامة الجز فيه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور والهاء في محل جر بالإضافة متعلق بما بعده يذوب فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر كرب حين ظرف زمان في محل نصب على الظرفية متعلق

وقوله عليه الصلاة
والسلام « يوشك أن
يقع فيه » والأكثر في
خبر كاد وكرب تجرده
من أن نحو وما كادوا
يفعلون وقول الشاعر:
كرب القلب من جواه
يذوب
حين قال الوشاة هند
غضوب

بيذوب قال فعل ماض الوشاة فاعل هند مبتدأ غضوب خبره . والمعنى كاد القلب يذوب ويضمحل
من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون محبوبتك هذه غضوب عليك ، والشاهد فيه تجرد خبر
كرب من أن الصدرية .

(فصل) في النوع الثاني من التواسخ (ولما إن) بكسر الهمزة وفتح النون المشددة (وأخواتها)
أي مشابهاتها في العمل بالأصالة والتعبير بالأخوات دون الاخوة للملاحظة بعنوان السكيمات دون
الحروف وتسمى الحروف المشبهة بالفعل لأنها عملت النصب والرفع معا كالفعل المتعدي ولأن معانيها
معاني الأفعال فإن وأن معانها أكثرت ولكن معانها استدركت ولعل معانها ترجبت وليت معانها
تمت وكان معانها شبهت ولما صدر الكلام ، إلا أن المفتوحة فلا يجوز تصديرها على الصحيح
(فتنصب المبتدأ) بشرط كونه مذكورا لم يخبر عنه بمفرد طلي ولم يلزم التصدير أو الابتدائية أو عدم
التصرف كما مر في باب كان (ويسمى اسمها) بعد أن كان يسمى مبتدأ (وترفع الخبر) خبر الرفع
الأول (ويسمى خبرها) بعد ما كان يسمى خبر المبتدأ ولذا تسمى هذه الحروف أيضا بالتواسخ
(وهي ستة أحرف) عملها متحد ومعانيها مختلفة (إن) بكسر الهمزة وتشديد النون (وأن) بالفتح
والتشديد ويقال فيها عن بالعين المهملة بدل الهمزة وهي لغة بني تميم (وهما) موضوعان (لتوكيد
النسبة) بين الجزأين إذا كان المخاطب عالما بها كقولك لمن هو عالم بتمام زيد إن زيدا قائم (و)
لتوكيد (نفي الشك عنها) أي عن النسبة بين الجزأين إذا كان المخاطب شاك فيها ومتريدا في وقوعها
كقولك لمن سمع بقيام زيد ممن لا يوثق بخبره إن زيدا قائم فإنه يزول عنه بذلك التردد في النسبة
وهي قيام زيد ويصير متحققا عنده ويوثق بها أيضا لتوكيد نفي الإنكار عن النسبة إذا كان المخاطب
جاحدا لها كقولك لمنكر قيام زيد إن زيدا قائم ، والمثالان اللذان ذكرهما المصنف يمكن التمثيل
بهما لكل من توكيد النسبة وذلك في حق العالم باتصافه تعالى بالمغفرة والرحمة وتوكيد نفي الشك
عنها وذلك في حق المتردد في ذلك وتوكيد نفي الإنكار عنها وذلك في حق المنكر لذلك (نحو قوله
تعالى - فإن الله غفور رحيم -) وإعرابه الفاء رابطة لجواب الشرط من قوله تعالى - فإن فاعوا -
إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر الله اسمها منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره
غفور خبرها وعلامة رفعه ضم آخره رحيم نعت (وقوله تعالى - ذلك بأن الله هو الحق -) وإعرابه
ذلك اسم إشارة في محل رفع مبتدأ والباء حرف جر أن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع
الخبر الله اسمها منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره هو ضمير فصل لا محل له من الإعراب الحق
خبرها والصدر المنسبك من أن وما بعدها مجرور بالباء والجار والمجرور متعلق بواجب الحذف في
محل رفع خبر المبتدأ والتقدير ذلك كائن بحقة الله أي وجوبه في القاموس والأمر يحق ويحق حقة
بالفتح وجب أو تقديره ذلك بكون الله هو الحق ، فقد قال ابن عنقاء أن بفتح الهمزة وتشديد
النون حرف مصدر ثوول مع معموليها بمصدر مؤول من الخبر إن كان مشتقا ومن الاستقرار
المحذوف إن كان ظرفا أو من السكون إن كان جامدا كعامت أن هذا زيد أي كونه زيدا فعلم أنه
لا بد أن يتقدمها عامل يطلبها اه . وفي الفواكه إن المكسورة لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه بخلاف
أن المفتوحة فاتها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد ولهذا لا بد أن يتقدم عليها عامل اه . (وكأن)
بفتح الهمزة وتشديد النون وهي حرف بسيط على الأصح لامر ك قاله ابن عنقاء . وقال الفاكهي
إنها حرف مركب من كاف التشبيه وإن للتوكدة وقدمت الكاف على أن لافادة التشبيه وفتح
همزة أن لفظا أي لدخول الجار فصارت كلمة واحدة ، ولهذا لا تتعلق الكاف بشيء اه . وقال

(فصل) وأما إن
وأخواتها فتنصب
المبتدأ ويسمى اسمها
وترفع الخبر ويسمى
خبرها ، وهي ستة
أحرف : إن وأن وهما
لتوكيد النسبة ونفي
الشك عنها نحو قوله
تعالى - فإن الله غفور
رحيم - وقوله تعالى
- ذلك بأن الله هو
الحق - وكان

العصامي هي حرف مركب عند أكثرهم حتى حكى ابن هشام الاجماع عليه وليس كذلك ، وعلى هذا فالأكثر على أنه لا موضع لأن وما بعدها لأن الكاف وأن صار بالتركيب كلمة واحدة وفيه نظر لأن ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطارئ ، فالملخص من الأشكال أن تدعى أنها بسيطة وهو قول بعضهم واختاره أبو حيان لأن التركيب خلاف الأصل ، فالأولى أن يكون حرفا بسيطا (للتشبيه المؤكدم) بفتح الكاف نعت للتشبيه وهو الدلالة على مشاركة أمر وهو المشبه بفتح الباء لأمر وهو المشبه به في معنى جامع بينهما (نحو قولك كأن زيدا أسد) وإعرابه كأن حرف تشبيه ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر زيدا اسمها وأسد خبرها . قال الأزهرى وكأن ملازمة للتشبيه ولا تكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في قولهم :

فأصبح بطن مكة مقشعرا كأن الأرض ليس بها هشام

لأنه محمول على التشبيه فإن الأرض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون ولا للظن فيما إذا كان خبرها فعلا أو ظرفا أو صفة من صفات أسمائها نحو كأن زيدا قعد أو يقعد أو في الدار أو عندك أو قاعد خلافا لابن السيد ولا للتقريب نحو كأنك بالدينا ولم تكن خلافا لأبي الحسن الأنصاري ولا للتقريب نحو كأنك دال عليها أي ما أنت دال عليها خلافا للفارسي اه ، وما جزم به من ملازمة كأن للتشبيه هو الذي يفيد كلام الجمهور وهو الأصح ومال إليه ابن علقمة في شرح العمريطية وحكى وقوعها للشك والظن والتحقيق بلفظ قيل ، وخالف العصامي فقال أطلق الجمهور هذا المعنى لكأن وزعم جماعة منهم ابن السيد أنها لا تكون للتشبيه إلا إذا كان خبرها اسما جامدا نحو كأن زيدا أسد بخلاف كأن زيدا قائم أو في الدار أو عندك أو يقوم فانها في ذلك كله للظن . وقال الرضى والأولى أن يقال في ذلك للتشبيه أيضا ، والمعنى كأن زيدا شخص قائم حتى يتغير الاسم والخبر حقيقة فيصح التشبيه اه ، والوجه ما قاله ابن السيد وما ذكره من توجيه كلام الجمهور ضعيف اه . قلت وقد ذكر ابن هشام في شرح القطر مجيها للظن نحو كأن زيدا كاتب ، ولعله بناء على قول ابن السيد وهو ضعيف خلافا لما قاله العصامي وهي في ذلك للتشبيه فاذا قلت كأن زيدا قائم كنت قد شبهت زيدا وهو غير قائم به قائما قاله ابن ولاد حكاه عنه المرادى (ولكن) بتشديد النون وهي حرف بسيط على الصحيح ، وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من لا وان والكاف زائدة بينهما للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا (للاستدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم نبوته أو نفيه ، فمثال الأول (نحو زيد شجاع) بضم الشين فهذا يوم نبوت الكرم لأن من شيمة الشجاع الكرم فرفعت ذلك اليوم بقولك (لكنه بخيل) وإعرابه زيد مبتدأ شجاع خبره لكن حرف استدراك ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والهاء ضمير متصل في محل نصب اسمها بخيل خبرها وعلامة رفعه ضم آخره ، ومثال الثاني وهو ما توهم نفيه قولك ما زيد عالما لكنه صالح لأن قولك ما زيد عالما يوم عدم صلاحه لأن الغالب على الجهال عدم الصلاح فرفعت ذلك اليوم بقولك لكنه صالح . قال الأزهرى وغيره ولكونها للاستدراك لا بد أن يتقدم عليها كلام ثم لا يخاو إما أن يكون نقيضا لما بعدها نحو ما هذا متحركا لكنه ساكن أو ضدا له نحو ما هذا أسود لكنه أبيض أو خلافا له نحو ما قام زيد لكن عمرا يشرب أو مثاله نحو ما زيد قائما لكن عمرا قائم إذا كان بينهما ملازمة أو مناسبة فقول أبي حيان في النكت الحسان في امتناع تقدم المثل محمول على ما لا مناسبة فيه ، وقد تأتي للتوكيد نحو لوجاءني زيد أكرمه لكنه لم يجيء فأكدت ولكن ما أفادته لو الامتناعية من انتفاء الجيء لأن لو إذا دخلت على مثبت نفته . وإن دخلت على منق أثبتته على تفصيل فيه مذكور في محله

للتشبيه المؤكد نحو
قولك كأن زيدا أسد
ولكن للاستدراك
نحو زيد شجاع
لكنه بخيل

(وليت) ويقال فيها لت بتشديد التاء لادغام الياء فيها (للتعنى) وهو طلب ما لا مطمع في حصوله إما لتعسر كقول الضعيف عن الكسب المنقطع الرجاء ليت لى مالا فأحجج أو لتعذره لعدم إمكان حصوله (نحو ليت الشباب عائد) لأن عوده بعد المشيب مستحيل عادة فلا يطمع في حصوله . وإعرابه ليت حرف تمن ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر الشباب اسمها عائد خبرها قال الفاكهي ويمتنع ليت غدا يجيء فإنه واجب المجيء (ولعل) ويقال فيها عل . قال العصامي في لعل ست عشرة لغة وذكرها وهي (الترجي) وهو ارتقاب الشيء المحبوب (نحو لعل زيدا قائم) وإعرابه لعل حرف ترج ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر زيدا اسمها قائم خبرها ، ولم يمثل بقوله تعالى - لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا - لأنه قد قيل إن لعل فيها للتعليل أو للاستفهام بدليل أنها معلقة لتدرى قبلها عن عمل النصب ، ولكن الأصح كما عليه البصريون أنها في الآية للترجي ولذا مثل بها في الأوضح حيث قال لعل للترجي في المحبوب نحو لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا (والتوقع) أي الاشفاق والخوف وهو ارتقاب الشيء المكروه (نحو) - لعلك باخع نفسك على آثارهم - ونحو (لعل عمرا هالك) وإعرابه لعل حرف توقع ونصب وإن شئت قلت حرف ترج ونصب لأن أصل معانيها الترجي وعمرا اسمها وهالك خبرها . قال الفاكهي ولو عبر بالتوقع أي بأن قال ولعل للتوقع ولم يذكر الترجي لكان أولى لأن التوقع صادق بهما اه . وأقول تعبيره بالترجي أولى لأنه أصل معانيها وأشهرها لکن كان الأولى له التعبير بالاشفاق بدل التوقع بأن يقول ولعل للترجي والاشفاق ، لکنه تبع عرف المغاربة في مؤلفاتهم . قال الرضي وقد اضطربت أقوالهم في لعل الواقعة في كلامه سبحانه وتعالى لاستحالة ترقب غير الوثوق بحصوله عليه سبحانه وتعالى ، فقال قطرب وأبو علي معناها التعليل ، فعنى - افعلوا الخير لعلكم تفلحون - أي تفلحوا ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى - وما يدريك لعل الساعة قريب - إذ لا معنى فيه للتعليل . وقال بعضهم هي لتحقيق معنى الجملة التي بعدها ولا يطرده ذلك في قوله تعالى - لعلك يتذكر أو يخشى - إذ لم يحصل من فرعون التذكر وأما قوله - آمنت أنه لا إله إلا الله آمنت به بنو إسرائيل - فتوبة يأس لا معنى تحتها ولو كان تذكرا حقيقيا لقبول منه ، والحق ما قاله سيبويه وهو أن الرجاء أو الاشفاق يتعلق بالمخاطبين وإنما نصرنا مذهبه لأن الأصل في الكلمة أن لا تخرج عن معناها بالكيفية فعمل منه تعالى حمل لنا على أن نرجو ونشفق كما أن المفيدة للشك إذا وقعت في كلامه تعالى كانت للتشكيك والابهام لا للشك تعالى الله عنه . وقيل إن لعل تجيء للاستفهام تقول لعل زيدا منطلق أي هل هو كذلك اه . قيل ومن مجيئها للاستفهام التوبيخي قوله تعالى - وجعلها كلمة باقية في عقبه لعلهم يرجعون . قال ابن علقمة وقد تأنى للتحقيق والوجوب كقوله صلى الله عليه وسلم «لعل الله اطلع على أهل بدر ، فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» . واعلم أنه لا يؤتى بلعل إلا في الشيء الممكن أي الجائز وقوعه وقول فرعون - لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات - إلى آخره جهل منه أو مخرفة وإفك قاله ابن علقمة (ولا يتقدم خبر هذه الحروف عليها) ولو ظرفا ومجرورا ، فلا يقال قائم إن زيدا ولا عندك إن زيدا ولا في الدار إن زيدا لضعفها في العمل لعدم تصرفها ، ولأن عملها بالقياس على الأفعال فلم تقو قوتها ، وكما يمتنع تقديم خبرها عليها يمتنع تقديم معموله فلا يقال اليوم إنى ذاهب (ولا يتوسط بينها وبين اسمها) فلا يقال إن قائم زيدا لضعفها بالحرفية (إلا إذا كان) أي الخبر (ظرفا أو جارا ومجرورا) أي فإنه يجوز حينئذ توسطه بينها وبين اسمها لأنهم توسعوا في الظرف والمجرور ما لم يتوسعوا في غيرها (نحو إن لدينا أنكالا) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر لدى ظرف مكان وهو مضاف وناضمير متصل

وليت للتعنى نحو ليت
النسياب عائد ولعل
للترجي نحو لعل زيدا
قائم والتسوق نحو
لعل عمرا هالك ولا
يتقدم خبر هذه
الحروف عليها ولا
يتوسط بينها وبين
اسمها إلا إذا كان ظرفا
أو جارا ومجرورا نحو
- إن لدينا أنكالا -

في محل جر بالاضافة والظرف وما أضيف إليه في محل رفع خبر مقدم أنكالا اسمها مؤخرا (إن في ذلك لعبرة) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب في ذلك جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم لعبرة اللام لام الابتداء عبرة اسمها مؤخرا . قال العصامي : وتسامح المصنف : يعني ابن هشام في الشذور في جعله الخبر الظرف والمجرور فان الخبر في التحقيق إنما هو متعلق الظرف والجار والمجرور دونهما كما مر . قال : وفي التمثيل بالآيتين إشارة إلى أن التوسط يكون جائزا كما في الآية الأولى ، وقد يكون واجبا كما في الآية الثانية ، إذ لو أخر الخبر لزم إيلاء لام الابتداء لان وهو ممنوع اه وقد يجب توسط الخبر نحو إن في الدار صاحبها ولعل عند هند بعلمها وليت عندي عبدا ويجوز حذف اسمها لدليل مطلقا وكذا خبرها للعلم به كان غيرها إيلا وشاء : أي إن لنا غيرها ، وإيلا وشاء تمييز ، ومنه ليت شعري ما صنعت فشعري اسم ليت وهو قلمي معلق والجملة بعده في محل المفعول به والخبر محذوف : أي ثابت ونحوه . وقيل الجملة مفعول شعري وسلت مسند خبر ليت والرابط محذوف (وتعيينه) أي يجب (إن المكسورة) الهزمة (في الابتداء) أي إذا وقعت في ابتداء الكلام هي ومعمولاها نحو - إنا أعطيناك الكوثر ، ألا إنهم هم المفسدون - وسواء كانت في أول كلام التكلم نحو إن زيدا قائم أو كانت في وسط كلامه إذا كان ابتداء كلام آخر نحو أكرم زيدا إنه فاضل ، فقولاك إنه فاضل كلام مستأنف وقع علة لما تقدم . ثم مثل المصنف بمثالين : الأول منهما لوقوع ان في ابتداء الكلام حقيقة (نحو إنا أنزلناه) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر ونا الدغمة ضمير متصل في محل نصب اسمها أنزلناه فعل وفاعل والماء ضمير متصل في محل نصب مفعول به وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبره . والثاني لوقوع ان في ابتداء الكلام حكما (و) ذلك (بعد ألا التي يستفتح بها الكلام) وهي حرف بسيط على الأصح . وقيل إنها مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية . قال السيوطي تقلا عن غيره هي حرف بسيط مشترك بين التثنية والاستفهام اه (نحو ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم) أي في الآخرة . وإعرابه ألا حرف استفهام ، وإن شئت قلت حرف تبيينه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر أولياء اسمها ولفظ الجلالة مضاف إليه لا نافية للجنس بطلن عملها خوف مبتدأ وجملة عليهم في محل رفع خبر المبتدأ وجملة المبتدأ والخبر في محل رفع خبر إن (و) تعيين إن المكسورة أيضا في أول الجملة الواقعة (بعد حيث) ونحوها مما هو ملازم للاضافة إلى الجملة كاذ باتفاق وإذا عند الجمهور وبيننا وبيننا عند كثيرين (نحو جلست حيث إن زيدا جالس) وإعرابه جلست فعل وفاعل جلس فعل ماض والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل حيث ظرف مكان مبني على الضم وعمله النصب إن حرف توكيد ونصب زيدا اسمها جالس خبرها والجملة في محل جر بالاضافة ، وإنما تعين الكسر بعد ما ذكر لأن حيث لاتضاف إلا إلى الجملة ، فلو فتحت ان بعدها لأدى ذلك إلى إضافتها إلى المفرد لأن المفتوحة مع معموليها في تأويل المفرد كما مر . قال ابن هشام وغيره : وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح ان بعد حيث وهو لحن فاحش اه . قال الفاكهي : وقضية كلام ابن الحاجب في كافيته وجوب الفتح ، وبه صرح صاحب التوسط . وجوز بعض العلماء الوجهين بعدها الكسر باعتبار كون المضاف إليه جملة والفتح باعتبار كونه في معنى المصدر ولزوم إضافتها إلى الجملة لا يقتضي وجوب الكسر لأن الأصل في المضاف إليه أن يكون مفردا ، وامتناع إضافتها للمفرد إنما هو في اللفظ دون المعنى . على أن الكسائي جوز إضافتها إليه . وعلى ذلك ينبغي جوازها أيضا بعد إذا اه . وقال السامري : قلت

- إن في ذلك لعبرة -
وتعيين إن المكسورة
في الابتداء نحو - إنا
أنزلناه - وبعد ألا
التي يستفتح بها
الكلام نحو - ألا إن
أولياء الله لا خوف
عليهم - وبعد حيث
نحو جلست حيث إن
زيدا جالس

الفتح بعدها صحيح لأن حيث تضاف إلى الجملة وتضاف إلى المنرد كقوله :
 ويطعمهم تحت السكلى بعد ضربهم يبيض المواضى حيث لي العمائم
 بجر لي ، وكقوله : أما ترى حيث سهيل طالعا : بجر سهيل فيجوز إذا في ان الواقعة بعدها
 الوجهان اه فالمانعون من إضافتها إلى المفرد يرفعون سهيل على أنه مبتدأ محذوف الخبر والتقدير
 حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ بعد حيث غير قليل (و بعد القسم) إذا وقعت في أول جوابه
 لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة سواء أوجدت اللام في خبرها نحو - والعصر إن الانسان لني
 خسر - أولا (نحو - حم - والكتاب المبين . إنا أنزلناه -) وإعرابه حم الله أعلم بمراده به الواو
 حرف قسم وجر والكتاب مقسم به مجرور بالواو وعلامة جره كسر آخره المبين نعت للكتاب
 إن حرف توكيد ونصب ونا المدغمة ضمير متصل في محل نصب اسمها أنزلناه فعل وفاعل
 والجملة في محل رفع خبر ان نخرج ما إذا وقعت في أثناء الجواب نحو والله اعتقادي أن زيدا فاضل
 فانها مفتوحة لأنها وقعت خبرا للمبتدأ (و بعد القول) إذا وقعت في أول الجملة المحكية به لأن
 المحكي بالقول لا يكون إلا جملة أو ما يؤدي معناها (نحو قال إني عبد الله) وإعرابه قال فعل
 ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو إن حرف توكيد ونصب والياء ضمير متصل في محل
 نصب اسمها عبد خبرها ولفظ الجلالة مضاف إليه وجملة ان مع اسمها وخبرها في محل نصب مقول
 القول ونحو - وإذا قيل إن وعد الله حق - فقيل فعل ماض ضمير الصيغة وجملة إن مع اسمها وخبرها
 في محل رفع نائب الفاعل ، ويجوز أن تقول نائب الفاعل ضمير القول والجملة مفسرة له كما قاله
 ابن عنقاء بل هو أولى لأن الاعراب الأول مخرج على رأى الكوفيين الجوزين ليجيء الجملة فاعلا
 مخرج الواقعة في أثناء الجملة المحكية بالقول فانها تفتح نحو قال زيد اعتقادي أن عمرا فاضل
 (وإذا دخلت اللام) أي لام الابتداء (في خبرها) فانه يجب كسرها مطلقا لأن لام الابتداء
 لا تجتمع إلا مع إن المكسورة لأن وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما
 سواء في المعنى (نحو - والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون -) وإعرابه الواو
 واو الحال الله مبتدأ يعلم فعل مضارع مرفوع وعلامة الرفع فيه ضم آخره وفاعله مستتر فيه
 جوازا تقديره هو إن حرف توكيد ونصب والكاف اسمها واللام لام الابتداء رسول خبر والماء
 ضمير متصل في محل جر بالاضافة ومثله - والله يشهد إن المنافقين لكاذبون - غير أن علامة النصب
 في المنافقين الياء وعلامة الرفع في لكاذبون الواو لأنهما جمع مذكرا سالم وجملة إن مع اسمها وخبرها
 في محل نصب سادة مسد مفعولان علم وشهد لأن اللام منعت فعل العلم والشهادة من التسلط على العمل
 في لفظ ما بعدها فصلا لما بعدها حكم الابتداء فلذلك وجب الكسر ولولا اللام لوجب الفتح .
 ﴿ تنبيه ﴾ بقي على المصنف مواضع يتعين فيها كسر ان لم يدكرها : أن تقع بعد كلا نحو - كلا
 إن الانسان ليطغى - أو بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه ، وفي أول الصلة نحو
 جاء الذي إنه فاضل ، وقوله تعالى - وآتينا من الكنوز ما إن مفاتيحه لتنوء بالعصبة أولى القوة - لأن
 الصلة لا تكون إلا جملة ، أو في أول الصفة نحو جاءني رجل إنه فاضل لأن الفتح يؤدي إلى وصف
 أسماء الأعيان بالمصادر وهي لا يوصف بها إلا بتأويل وذلك مفقود مع إن أو في أول الجملة المخبر بها
 عن اسم عين نحو زيد إنه فاضل أو في أول الجملة الحالية نحو - كما أخرجك ربك من بيتك بالحق
 وإن فريقا من المؤمنين لكارهون - أو في أول الجملة المستأنفة نحو - ولا يحزنك قولهم إن العزة
 لله - أو في أول الجملة التابعة لمفرد نحو زيد كريم . وإنه فاضل إذا جعلت الواو عاطفة على الخبر أو التابعة

وبعد القسم نحو
 - حم والكتاب المبين
 إنا أنزلناه - وبعد
 القول نحو - قال إني
 عبد الله - وإذا
 دخلت اللام في خبرها
 نحو - والله يعلم إنك
 لرسوله والله يشهد إن
 المنافقين لكاذبون -

لشيء مما تقدم نحو - وإني صميتها مريم وإني أعيدها بك - قال العلامة ابن علقمة بعد أن ذكر
المواضع التي يجب فيها كسر ان ثم تعين الكسر فيما ذكر إنما هو على الراجح المقرر وإلا فغالبا أوكلها
يجوز فيه على الضعيف الفتح بنوع تأويل كحذف المبتدأ أو الخبر (وتعني أن) المفتوحة الهمزة
(إذا حلت محل الفاعل) لوجوب كون الفاعل مفردا ولهذا أوجبوا الفتح بعد الواو الشرطية لأنه لا يكون
بعدها إلا الفعل نحو - ولو أنهم صبروا - أي ولو وجد صبرهم (نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا) وإعرابه
الهمزة للاستفهام التوبيخي الواو حرف عطف لم حرف نفي وحزم يكف فعل مضارع مجزوم بلم وعلائق
جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به واليم علامة
الجمع أن حرف توكيد ونصب ونا المدغمة ضمير متصل في محل نصب اسمها أنزلنا فعل وفاعل أنزل فعل
ماض ونا ضمير متصل في محل رفع فاعل وجملة أنزلنا من الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن والمصدر
المنسب من أن وما بعدها فاعل يكف ، والتقدير أولم يكفهم إنا أنزلنا إليك الكتاب (أو) حلت
(محل نائب الفاعل) لوجوب كون النائب مفردا وأما نحو - وإذا قيل لهم لا تفسدوا - فالنائب
ضمير مستتر في قيل يعود على الفساد المفهوم من لا تفسدوا جملة لا تفسدوا مفسرة له فلا موضع لها
وقيل النائب جملة لا تفسدوا على أنه من باب الاسناد اللفظي : أي قيل هذا القول فالجملة حينئذ
في حكم المفرد وكان النائب مفردا لاجملة وهذا هو المشهور على السنة للعربين (نحو قل أوحى إلى
أنه استمع نقر من الجن) وإعرابه قل فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت أوحى فعل ماض
مغير الصيغة إلى جار ومجرور أن حرف توكيد ونصب والهاء اسمها استمع فعل ماض نرفاعل وجملة
من الجن نعت لنقر وجملة استمع نقر في محل رفع خبر أن والمصدر المنسب من أن وما بعدها
نائب الفاعل ، والتقدير قل أوحى إلى استماع نقر من الجن (أو) حلت (محل المفعول) غير
محكية بالقول فإنه يجب فتحها لوجوب كون المفعول مفردا (نحو ولا تخافون أنكم أشركتم بالله)
وإعرابه الواو واو الحال لاناوية تخافون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال
الجمسة وواو الجماعة فاعل أن حرف توكيد ونصب والكاف ضمير متصل في محل نصب اسمها واليم
علامة الجمع أشركتم فعل وفاعل واليم علامة الجمع وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن والمصدر
المنسب من أن وما بعدها مفعول لتخافون وعلامة نصبه فتح آخره والتقدير ولا تخافون إشراركم
بالله (أو) حلت (محل المبتدأ) لوجوب كون المبتدأ مفردا ولهذا أوجبوا الفتح بعد الواو الامتناعية
لأنه لا يأتي بعدها إلا المبتدأ نحو لولا أنك منطلق ماخرج زيد ولا فرق بين كونه مبتدأ في الأصل نحو
كان عندي أنك فاضل أو في الحال (نحو ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة) أي من دلائل
قدرته أنك ترى الأرض خاشعة : أي يابسة لأنبات فيها مستعار من الخشوع وهو التذلل - فإذا
أنزلنا عليها الماء اهتزت - أي تحركت - وربت أي انتفخت وعلت والخطاب في قوله أنك لسكل
عاقل كما قاله القرطبي ، وإعرابه من حرف جر وآيات مجرور بمن والهاء ضمير متصل في محل جر
بالإضافة والجار والمجرور شبه جملة في محل رفع خبر مقدم أن حرف توكيد ونصب والكاف اسمها
ترى فعل مضارع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع
معتل الآخر بالألف وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت الأرض مفعول به خاشعة حال إذا جعلنا
الرؤية بصرية وإن جعلناها قلبية خاشعة مفعول ثان ، وفي تفسير الخطيب أنك ترى الأرض أي بعضها
بحاسة البصر وبعضها بعين البصيرة قياسا على ما أبصرت اه وهو يفيد ماقلناه من جواز الوجهين
في الإعراب والمصدر المنسب من أن وما بعدها مبتدأ مؤخر ، والتقدير ومن آياته رؤيتك

وتعني أن إذا حلت
محل الفاعل نحو
- أولم يكفهم أنا أنزلنا -
أو محل نائب الفاعل
نحو - قل أوحى إلى
أنه استمع نقر من
الجن - أو محل
المفعول نحو - ولا
تخافون أنكم أشركتم
بالله - أو محل المبتدأ
نحو - ومن آياته أنك
ترى الأرض خاشعة -

الأرض خاشعة (أو دخل عليها حرف الجر) لأن حرف الجر لا يدخل إلا على مفرد (نحو ذلك بأن الله هو الحق) وإعرابه ذلك اسم إشارة مبتدأ الباء حرف جر وأن حرف توكيد ونصب ولفظ الجلالة اسمها والحق خبرها وهو ضمير فصل لا محل له من الإعراب. والمصدر المنسب من أن وما بعدها مجرور بالباء، والتقدير ذلك بحق الله أي بثبوته ووجوبه، وفتح وجوبا أيضا إذا كانت مجرورة بالاضافة نحو - إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون - فإصلة ومثل مضاف إلى أنكم تنطقون، والتقدير مثل نطقكم قاله الأزهرى أو وقعت بعد لا بد أو لا محالة نحو لا محالة أنك ذاهب أو لا بد أنك جالس أي لا محالة في ذهابك ولا بد من جلوسك فيكون من قبيل المجرور بالحرف أو وقعت خبرا عن اسم معنى غير قول نحو اعتقادي أنه فاضل أي اعتقادي فضله أي معتقدي ذلك أو وقعت معطوفة على شيء مما تقدم أو بدلا منه فالأول نحو - اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم - والثاني نحو - وإذا يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم - (ويجوز الأمران) أي كسر همزة إن وفتحها والكسر أرجح وذلك في المحل الصالح للفرد والجملة وهو كثير، من ذلك ما إذا وقعت (بعد فاء الجزاء) أي الفاء المقترنة بالجواب (نحو من عمل منكم سوءا بجهالة إلى قوله فانه غفور رحيم) وإعرابه من اسم شرط جازم عمل فعل ماض في محل جزم فعل الشرط وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وقوله فانه الفاء رابطة لجواب الشرط وإن قرأها ابن عامر وعاصم بالفتح على جعل أن مع معموليها مبتدأ أو خبر مبتدأ محذوف، والمعنى فالغفران والرحمة حاصلان أو فالخصل الغفران والرحمة وقرأ غيرهما بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة والمعنى فهو غفور رحيم. قال السامري وينبغي أن يكون ما يشبه الجواب مساويا له في هذا الحكم فيجوز الوجهان بعد فانه نحو - واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه - قرئ بفتح الهمزة وكسرها فن فتحها فأن وصلتها خبر محذوف والجملة خبر أن ومن كسرها فالكلام تام لا خلاف فيه وعليهما فإصوله وعاندها محذوف ومن شيء حال أي واعلموا أنما اغنمتموه قليلا أو كثيرا فالحكم أن لله خمسه أو لله خمسه اه (و بعد إذا الفجائية) نسبة إلى الفجاءة بضم الفاء والمد والمراد بها الهجوم والبغته والغرض من الاتيان بها الدلالة على أن ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة أي البغته وإنما يجوز الوجهان بعدها إذا لم يكن معها لام الابتداء (نحو خرجت فإذا ان زيدا قائم) وإعرابه خرجت فعل وفاعل الفاء عاطفة إذا فجائية إن حرف توكيد ونصب وزيدا اسمها قائم خبرها فمن فتح أن فعلى تأويلها بمصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف أي فإذا قيامه حاصل والكسر على عدم التأويل أي فإذا هو قائم. قال ابن مالك وهو أولى لأنه لا يحوج إلى تأويل أي ولأن الكسر هو الأصل أما إذا كان معها اللام فانه يجب كسرها نحو خرجت فإذا إن الشمس لطالعة (وإذا وقعت في موضع التعليل نحو ندعوه انه هو البر الرحيم) وإعرابه ندعوه فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستتقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به إن حرف توكيد ونصب والهاء اسمها والبر خبرها والرحيم نعتة وهو ضمير فصل وإن قرأها نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة أي لأنه وقرأها باقي السبعة بالكسر على أنه تعليل مستأنف استثنافا بيانيا فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فكأنهم لما قالوا إنا كنا من قبل ندعوه قيل لهم لم فعلتم ذلك فقالوا أنه هو البر الرحيم فهو تعليل جملي مثل وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم ومثله (ليبيك ان الحمد والنعمة لك) وإعرابه ليبيك مصدر مثنى وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على المثنى وليس بمثنى حقيقة لأن المراد به التكثير أي أجيبك إجابة بعد إجابة أو أنا مقيم على طاعتك

و دخل عليها حرف
الجر نحو ذلك بأن الله
هو الحق ويجوز
الأمران بعد فاء
الجزاء نحو - من عمل
منكم سوءا بجهالة
إلى قوله فانه غفور
رحيم - وبعد إذا
الفجائية نحو خرجت
فإذا أن زيدا قائم
وإذا وقعت في موضع
التعليل نحو - ندعوه
أنه هو البر الرحيم -
ليبيك ان الحمد
والنعمة لك

إقامة بعد إقامة إن حرف توكيد ونصب الحمد اسمها والنعمة عاطف ومعطوف وجملة لك في محل رفع خبر إن . قال الأزهرى يروى بكسر أن وفتحها والفتح على تقدير لام العلة والكسر على أنه تعليل مستأنف والكسر أرجح لأن الكلام حينئذ جملتان لاجمة واحدة وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطاوب والكسر اختيار أرى حنيفة والفتح اختيار الشافى قاله في الكشف ويجوز الأمران أيضا إذا وقعت خبرا عن قول وعبرا عنها بقول وفاعل القولين واحد نحو قولى إني أحمد الله فالكسر على معنى قولى هذا اللفظ فلا يصدق على حمد بغير هذا اللفظ والفتح على معنى قولى حمد الله فيصدق على أى قول تضمن حمدا أو وقعت بعد فعل قسم للام بعده على الأصح كخلفت إنك كريم فالكسر على الجواب والفتح على تقدير على جارة للمصدر المؤول من أن وما بعدها أو وقعت بعد ما يضاف للجملة جوارزا لا وجوبا كآية بمعنى علامة وقول ومارادفه كحديث وخبر ولدى وورث وهو مصدر راث إذا أبطأ وعمول معاملة اسم الزمان في الإضافة إلى الجملة . قال الشاعر :

* خليلي رفقاريت أفضى لبانة * أو وقعت بعد لاجرم . قال الرضى والغالب بعد لاجرم الفتح قال تعالى - لاجرم أن لهم النار - فلا إما رد للكلام السابق على ما هو مذهب الخليل وإما زائدة كما في لا أقسم لأن في جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل ، وقال سيبويه معنى جرم حق فإن فاعله واستشهد بقوله :

ولقد طعنت أبا عيينة طعنة جرمت فزارة بعدها أن يغضبوا

وتدخل لام الابتداء .
بعد إن الكسورة
فقط

برفع فزارة وأن يغضبوا بدل اشتغال منها أى حق غضب فزارة بعدها ، وقال الفراء هي كلمة كانت في الأصل بمعنى لا بد ولا محالة والجرم القطع أى لا قطع من هذا فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتأكيد الذى فيها فلذلك يجاب بما يجاب به القسم فيقال لاجرم لا يترك ولا جرم لقد أحسنت ولا جرم أنك قائم فمن فتح نظر إلى أصل لاجرم فيكون مثل لا بد أن تفعل أى من أن تفعل ومن كسر فاعنى القسم العارض اه كلام الرضى ، وقال السامى - لاجرم أن لهم النار - عند سيبويه ان جرم فعل معناه حق ولا نافية رد على الكفرة وتحقيق خسراهم ، وقيل فعل بمعنى كسب ولا زائدة أى كسب لهم عملهم الندامة وأن وما فى خبرها على هذا القول فى موضع نصب وعلى الأول فى موضع رفع وقيل لاجرم كلمتان ركبتا وصارتا بمعنى حقا وكثيرا ما يقتصر المفسرون على ذلك وقيل لاجرم معناه لا بد فإن الواقعة بعدها فى موضع نصب باسقاط حرف الجر اه أى فلا جرم على هذا القول بمنزلة لارجل كما قاله العسائى ومعناها لا بد ومن بعدها مقدره (وتدخل لام الابتداء) ونسمى اللام المزحلقة والمزحلقة بالقاف والفاء . قال الأزهرى وغيره سميت لام الابتداء لأنها تدخل على المبتدأ وسميت اللام المزحلقة والمزحلقة لأن أصل إن زيدا لقائم لأن زيدا قائم فكرهوا اجتماع حرفى توكيد فزحلقوا اللام دون إن لئلا يتقدم معمولها عليها (بعد إن الكسورة) تزداد الجملة بها تأكيدا ويخلص المضارع للحال إذا دخلت عليه نحو إن زيدا ليقوم (فقط) فلا تدخل بعد أن المفتوحة لأن وضع اللام المذكورة لتأكيد الجملة وأن المفتوحة تصير الجملة معها فى تأويل مفرد فلو جامعها اللام لزم خلاف وضعها ولا بد لبيت ولعل وكأن باجماع ولا بعد لكن على الصحيح أما الثلاثة الأولى فلا يغيرن معنى الكلام الذى كانت اللام تدخل عليه وأما لكن فإن ما بعدها مطاوب لما قبلها وما بعد لام الابتداء منقطع عما قبلها فزال التشابه بينهما اه قال سيبويه وانما دخلت بعد إن لأنها شبيهة بالقسم فى التأكيد اه فلا تقول لعل زيدا قائم وأجاز الكوفيون دخولها فى خبر لكن المشددة وأنشدوا ولا أعرف قائله :

ولم أسل مذ بانث وشط منارها ولكننى من حبا لعبيد

قال ابن مالك ولا حجة لهم في ذلك لامكان كون اللام زائدة ولا تكون لام الابتداء كما زيدت في خبر
للبتداء المجرد كقول الشاعر :

أم الحليس لعجوز شهر به ترضى من اللحم بعظم الرقبه

وأجاز البرد دخولها في خبر أن المفتوحة ، وقرأ سعيد بن جبير - إلا أنهم ليأكلون الطعام - بفتح
الهمزة . قال الرضى : وقرئ في الشواذ - وأن الله لسميع عليم - بالفتح وتخرج أيضا على زيادة
اللام . قال الزمخشري : وما يروى من جراءة الحجاج على الله أن لسانه سبق به في مقطع والعاديات
إلى فتحة إن فأسقط اللام اه قال هطيل قد اشتهر الحجاج بعظم الجراءة على الله وكان له من الاحتراس
عن اللحن وشناعته ما ربما حمله على ما لا يفعله مسلم اه وقال ابن مالك في التسهيل وربما دخلت على
خبر كان الواقعة خبرا لأن . قال الدماميني في شرحه : كقول أم حبيبة رضى الله عنها : إني كنت
عن هذا الغنية كذا هو في بعض نسخ البخارى ، واعتمده المصنف في إثبات هذا الحكم على عادته
في الاستدلال بالآثار وسيجيء فيه كلام في باب الفاعل إن شاء الله تعالى اه وقد صوب في باب الفاعل
صنيع ابن مالك في استدلاله بالأحاديث النبوية على إثبات الأحكام النحوية قال : لأن اليقين ليس
بمطلوب في هذا الباب فالظن في ذلك كاف ويغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل
لأن الأصل عدم التبديل إلى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى (على) واحد من (أربعة أشياء)
الأول (على خبرها بشرط كونه مؤخرا) عن الاسم فلو قدم نحو - إن لدينا أنكالا - لم تدخله
اللام لثلاثي التوالى حرفا توكيدا (مبثتا) فلو كان مع تأخره منفيا نحو إن زيدا لم يقم لم تدخل عليه
لثلاثي جمع بين متماثلين في نحو لم ولن ولا ولما وحمل الباقي عليه ، وشذ قول الشاعر :

وأعلم أن تسليما وتركيا للامتشابهان ولا سواء

ولا فرق بين كون الخبر ظرفا نحو إن زيدا عندك أوجارا ومجرورا نحو - وإنك لعلى خلق عظيم -
أو جملة اسمية نحو إن زيدا لأبوه قائم أو فعلية مصدرية بمضارع نحو - إن ربك ليحكم بينهم -
أو بماض غير متصرف نحو إن زيدا لعسى أن يقوم أو بماض متصرف مقرون بقدر نحو إن زيدا
لقد مما ، أو اسما مقردا (نحو - إن ربك لسريع العقاب وإنه لغفور رحيم -) وإعرابه إن حرف
توكيد ونصب رب اسمها والكاف في محل جر بالإضافة اللام لام الابتداء سريع خبرها والعقاب مضاف
إليه وباقيه ظاهر (و) الثانى (على اسمها) أى على اسم إن المكسورة (بشرط أن يتأخر) أى
الإسم إما (عن الخبر) الذى هو ظرف أوجار ومجورور (نحو إن في ذلك لعبرة) وإعرابه إن
حرف توكيد ونصب في ذلك جار ومجورور في محل رفع خبرها مقدم واللام لام الابتداء وعبرة اسمها
مؤخر ونحو إن عندك لزيدا وإما أن يتأخر عن معمول الخبر إذا كان معمول ظرفا نحو إن عندك
لزيدا مقيم أوجارا ومجورورا نحو إن في الدار لزيدا جالس وما ذكر من جواز تقديم معمول خبر
إن على اسمها إذا كان ظرفا أوجارا ومجورورا هو الذى اختاره ابن هشام وتبعه الفاكهى ومنعه ابن
عقيل وحكى عن بعضهم أنه أجازاه . قال الفاكهى وإنما اشترط ذلك : أى تأخر الاسم إذا دخلت
عليه اللام لثلاثي جمع بين حرفي توكيد اه (و) الثالث (على ضمير الفصل) وهو لفظ بصيغة
الضمير المرفوع المنفصل يقع بين البتداء والخبر أو بين ما أصلهما ذلك ، وأجاز الأخفش والمدنيون
وقوعه بين الحال وصاحبها وقرئ شذوذا - هؤلاء بناتى هن أظهر لكم - بنصب أظهر ، وأجاز
الفراء وقوعه في أول الكلام ، وجعل منه قوله تعالى - وهو محرم عليكم إخراجهم - مى بذلك

على أربعة أشياء على
خبرها بشرط كونه
مؤخرا مبتدئا نحو - إن
ربك لسريع العقاب
وإنه لغفور رحيم -
وعلى اسمها بشرط أن
يتأخر عن الخبر نحو
- إن في ذلك لعبرة -
ر على ضمير الفصل

لفصل الخبر عن احتماله الصفة وذلك فيما صلح لهما ثم اتسع فيه فدخل فيما لا يلبس فيه وأكثر الكوفيين تسميه عمادا لأنه يعتمد عليه في معرفة الخبر من غيره ولأن الكلام يعتمد عليه : أي يتقوى به وبعض الكوفيين يسميه دعامة بضم الدال لأنه يدعم الكلام : أي يقويه ويشترط فيه كونه بصفة المرفوع فيمتنع كنت إياه الفاضل بصيغة الضمير المنصوب وكونه مطابقا لما قبله أفرادا وتذكيرا وتكلما وفروعها فيمتنع كان زيد هي القائمة جاريته خلافا للكسائي ويشترط فيما قبله كونه مبتدأ في الأصل وكونه معرفة خلافا لجماعة أجازوا كونه نكرة نحو ليس رجلا هو القائم وفيما بعده كونه خبرا لمبتدأ ولو في الأصل وكونه اسما معرفة أو كالمعرفة في عدم قبول ال كاسم التفضيل في نحو - تجدوه عند الله هو خيرا ، إن ترن أنا أقل منك مالا - وأجاز جماعة كونه مضارعا ، وجعلوا منه قوله تعالى - إنه هو يبدي ويعيد - والسهيلي كونه ماضيا وبعض الكوفيين وقوعه بين نكرتين مطلقا ، وأهل المدينة والجزولي وقوعه بين نكرتين قريبتين من المعرفة كما ظننت أحدا هو خيرا منك ، ومن فوائد ضمير الفصل الاعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع والاختصاص : أي الحصر كذا قاله السهيلي وجمع ، والتأكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل (نحو إن هذا هو القصص الحق) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب هذا الماه للتنيبه وذا اسم إشارة في محل نصب اسمها واللام لام الابتداء هو ضمير فصل لا محل له من الاعراب والقصص خبر إن والحق نعت للقصص وما ذكرته من أن ضمير الفصل لا موضع له من الاعراب هو الأصح فهو بمثابة كاف الخطاب ومن النحويين من يقول بأنه بدل ومنهم من يقول بأنه تأكيد لما قبله ولا يلزم اختلافه باختلاف التبوع إذ ذلك في التأكيد بالظاهر . وأما التأكيد بالضمير فلا يشترط فيه ذلك فأنك تقول مررت بك أنت ومهرت به هو ومهرت نأ نحن ونحو ذلك بتأكيد المجرور بالمرفوع فكذا تقول إن زيدا هو المنطلق وظننت زيدا هو الفاضل وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره والمجموع خبر عن المبتدأ الأول وقرئ في غير السبعة - ولكن كانوا هم الظالمون - إن ترن أنا أقل منك مالا - برفع أقل ولا يخفى أنه قد يحتمل بعض هذه الأعراب في بعض المواضع دون بعض فيحتمل في نحو - كنت أنت الرقيب ، إن كنا نحن الغالبيين ، تجدوه عند الله هو خيرا ، إن ترن أنا أقل - الفصل والتأكيد والبدل دون الابتداء لا تصاب ما بعده ، وفي - وإنا لنحن الصافون وإنا لنحن المسبحون - الفصل والابتداء دون التأكيد والبدل لدخول اللام ، وفي نحو - إن كان هذا هو الحق من عندك - بالنصب الفصل والبدل دون الابتداء لا تصاب ما بعده ودون التأكيد لأن الظاهر لا يؤكّد بالمضمر ولا العكس ، وفي نحو زيد هو العالم وإن عمرا هو القائم الفصل والابتداء والبدل دون التأكيد لأن الضمير لا يؤكّد الظاهر ، وفي أنت أنت الفاضل - إنك أنت علام الغيوب - الفصل والتأكيد والبدل والابتداء ، وقس على هذا تصب إن شاء الله تعالى (و) الرابع بما يدخل عليه لام الابتداء (على معمول الخبر بشرط تقدمه على الخبر نحو إن زيدا لعمرا ضارب) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر زيدا اسمها واللام لام الابتداء عمرا مفعول مقدم لضارب وضارب خبر إن وهو اسم فاعل وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو فلو تأخر عن الخبر لم يجوز دخولها عليه نحو إن زيدا جالس لي الدار ولا إن زيدا آكل لطعامك لثلاث تأخر عن جزأى الكلام إذ حقها التقديم لكونها للابتداء لكن لسكراهة الجمع بينها وبين إن لكونهما متفتحين في معز الأ كيد آخرها عنها ، ويشترط أن لا يكون المعمول المتقدم حالا فلا يجوز إن زيدا لرا كبا يأتيك وأن لا يكون الخبر مما لا يصلح لدخول اللام عليه كالفعل الماضي فلا يجوز إن عمرا

نحو - إن هذا هو القصص الحق - وعلى معمول الخبر بشرط تقدمه على الخبر نحو إن زيدا لعمرا ضارب

تخالفا ضرب ولا إن زيدا طعامك أكل خلافا للأخفش (وتتصل ما) الحرفية (الزائدة) وتسمى ما الكافة لكفها ما اتصلت به عن العمل ولو عبر المصنف بالكافة بدل الزائدة لكان أولى لأن من يجوز عمل هذه الحروف عند اتصالها بها يسميها في حال إعمالها زائدة وعند إلغائها يسميها كافة (بهذه الأحرف) أي الستة المتقدمة (فيبطل عملها) فلا تنصب الاسم ولا ترفع الخبر لأن بدخول ما هذه زال اختصاص الأحرف المذكورة بالجملة الاسمية وتهيأت للدخول على الجملة الفعلية ، ولذا تسمى ما هذه أيضا المهيئة لأنها هيأت هذه الحروف للدخول على الأفعال وهي لا تدخل عليها فلما دخلت عليها خرجت عن شبه الفعل الذي هو بناء آخره على الفتح واتصال الضائر بها كاتصالها بالفعل ، ولذلك ابتدئ بعدها الكلام وصح محي ، الجملتين بعدها الاسمية والفعلية كما سيمثل به المصنف (نحو إنما الله إله واحد) هذا مثال لاهمال إن الكسورة ودخولها على الجملة الاسمية . وإعرابه إن حرف توكيد ونصب بطل عملها ما كافة الله مبتدا إله خبر واحد نعت وتفيد أن مع ما إذا كانت كافة ما يفيد النقي والاثبات ، فاذا قلت إنمار بد قائم فعناه ما زيد إلا قائم بخلاف ما لو كانت زائدة فان قولك إنمار زيدا عالم بنصب زيد لا يفيد الحصر (و) نحو (قل إنما يوحى إلى) هذا مثال لدخول إن الكسورة بعد إعمالها على الجملة الفعلية . وإعرابه قل فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت إن حرف توكيد ونصب وما كافة يوحى فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم . وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف وإلى جار ومجرور متعلق بيوحى ونائب الفاعل المصدر المنسبك من قوله - إنما الحكم إله واحد - والتقدير قل إنما يوحى إلى وحدانية الإله : أي لا تعدده فالحصر نسبي ، واستفيد من هذا أن ما الكافة إذا دخلت على أن المفتوحة لا تخرجها عن المصدرية نبه عليه أبوالبقاء وغيره (و) نحو (أما) بفتح الهمزة (إلهك إله واحد) هذا مثال لاهمال أن المفتوحة ودخولها على الجملة الاسمية . وإعرابه أن حرف توكيد ونصب وما كافة وإله مبتدا والكاف مضاف إليه والميم علامة الجمع وإله خبر المبتدأ وواحد صفة ومثال دخولها على الجملة الفعلية - أحسبتم إنما خلقناكم عبنا (و) نحو (كأنما زيد قائم) هذا مثال لاهمال كأن ودخولها على الجملة الاسمية . وإعرابه كأن حرف تشبيه ونصب وما كافة زيد قائم مبتدا وخبره ومثال دخولها على الجملة الفعلية - كأنما يساقون إلى الموت (و) نحو (لكنا زيد قائم) هذا مثال لاهمال لكن ودخولها على الجملة الاسمية . وإعرابه لكن حرف استدراك ونصب ما كافة زيد قائم مبتدا وخبره ومثال دخولها على الجملة الفعلية - قول الشاعر :

ولكنما أسى مجد مؤئل وقد يدرك المجد المؤئل أمثالي

(و) نحو (لعلما زيد قائم) هذا مثال لاهمال لعل ودخولها على الجملة الاسمية ومثال دخولها على الجملة الفعلية قول الشاعر :

أعد نظرا ياعبد قيس لعلماء أضاءت لك النار الحمار المقيد

(الإليت) فأنها مستثناة من قوله وتتصل ما الزائدة بهذه الأحرف فيبطل عملها (فيجوز فيها الاعمال) عند دخول ما الزائدة عليها لأنها مع دخولها عليها باقية على اختصاصها بالأسماء فلا يقع بعدها الفعل خلافا لابن أبي الربيع (و) يجوز فيها (الاهمال) إلحاقها بأخواتها (نحو ليتما زيد قائم بنصب زيد) على أنه اسم ليت وما زائدة لا كافة وقائم خبرها (ورفعه) على أن ما كافة وزيد مبتدا وقائم خبره ، وقد روى بنصب الحمام ورفع قول النابغة في الزرقاء :

وتتصل ما الزائدة بهذه الأحرف فيبطل عملها نحو - إنما الله إله واحد وقل إنما يوحى إلى ، وأما الحكم إله واحد - وكأنما زيد قائم ولعلما زيد قائم إلا ليت فيجوز فيها الاعمال والاهمال نحو ليتما زيد قائم بنصب زيد ورفع

واحكم حكم فتاة الحى إذ نظرت إلى حمام شرع وأرد التمد
 يحفه جانباً نيق وتبعه مثل الزجاجة لم تكحل من الرمذ
 قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد
 فسيبوه فألفوه كما حسبت تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد
 فكملت مائة فيها حمامتها وأسرعت حسبة في ذلك العدد

ومن النحاة من جوز أعمال البقية قياساً على ليت لأن الأعمال لم يسمع إلا فيها . قال بعض شراح
 الألفية : ولا يصح القياس في شيء من ذلك لبقاء اختصاص ليت بالاسم دون غيرها والكلام كله فيها
 إذا اتصلت بهن ما الزائدة أما إذا اتصلت بهذه الأحرف ما الموصولة فإنها لا تبطل عملها كقوله تعالى
 - أيحسبون أننا نمدم به - وقوله تعالى - إنما صنعوا كيد ساحر - ومن ذلك قول الشاعر :
 فوالله ما فارقتم قالبا لكم ، ولكن ما يقضى فسوف يكون

أى ولكن الذى يقضى ومثل الموصولة ما المصدرية نحو أعجبنى إنما فعلت حسن : أى أن فعلك
 حسن ففعل اسم أن وحسن خبرها وفاعل أعجبنى المصدر المنسب من أن وما بعدها ، والتقدير أعجبنى
 حسن فعلك (وتخفف إن المكسورة) الهمزة لثقلها بالتشديد مع كثرة استعمالها (فيكثر إعمالها)
 أى فلا تعمل عمل إن المشددة لزوال اختصاصها بالأسماء ويصير ما بعدها مرفوعين على أنهما مبتدأ
 وخبره (نحو إن كل نفس لما عليها حافظ) أى كاتب يحفظ عليه ما عمله أو ملائكة يحفظونه من
 أمر الله ، وفي الحديث «وكل بالمؤمن من الملائكة مائة وستون ملكاً يذبون عنه الشياطين كما يذب
 عن قصعة العسل الذباب ولو وكل العبد إلى نفسه لا احتفظته الشياطين» أو المراد بالحافظ الله سبحانه
 وتعالى وعدى حافظ يعلى لتضمنه معنى القيام . وإعرابه إن مخففة من الثقيلة بطل عملها كل مبتدأ
 ونفس مضاف إليه واللام فارقة بين المخففة والنافية وما صلة عليها جار ومجرور خبر مقدم وحافظ
 مبتدأ مؤخر وجملة البتدأ الثانى وخبره خبر البتدأ الأول والرابط الضمير في عليها ويجوز أن يكون
 حافظ خبر كل نفس وعليها متعلق به ، وقرأ عاصم وغيره بتشديد لما على أنها إيجابية بمعنى إلا وإن
 نافية ، والتقدير ما كل نفس إلا عليها حافظ يحفظها أو يحفظ عليها ما عمله (ويقل إعمالها) ويجاز
 استصحاباً للحكم الأصلى فيها (نحو وإن كلا لما ليوفينهم) وإعرابه إن مخففة من الثقيلة تعمل
 عمل إن الثقيلة تنصب الاسم وترفع الخبر كلا اسمها واللام في لما لام الابتداء وما اسم موصول بمعنى
 الذين في محل رفع خبر إن وليوفينهم اللام داخلة في جواب قسم مقدر يوفين فعل مضارع مبنى على
 الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة والماء ضمير متصل في محل نصب مفعول به رب فاعل وعلامة
 رفعه ضم آخره والكاف في محل جر بالاضافة وأعمال مفعول ثانى ليوفى وجملة القسم . وجوابه صلة
 الموصول لا عمل لها من الاعراب كقوله تعالى - وإن منكم لمن ليبطئن - فمن موصولة اسم إن وجملة
 ليبطئن صلة الموصول وهي جملة قسمية ، وقيل ما نكرة موصوفة بمعنى خلق في محل رفع خبر إن
 وجملة القسم . وجوابه قامت مقام الصفة ، والتقدير وإن كلا لخلق أو جمع موفى عمله (في قراءة من
 خفف إن ولما في الآيتين) أى هذه والتي قبلها والذي قرأ بالتخفيف فيهما هو ابن كثير ونافع ، وقرأ
 ابن عامر وحمزة وعاصم بتشديد لما في الآيتين وتخفيف إن فلما إيجابية بمعنى إلا وإن نافية وكلا في
 الثانية منصوب باضمار أرى (وتلزم) أى تجب (اللام) أى لام الابتداء (في خبرها) أى في خبر إن
 المكسورة إذا خففت ولكن إنما تجب (إذا أهملت) إن ولم يظهر المعنى لأنها لما أهملت صارت
 صورتها صورة إن النافية ، فاذا قلت إن زيد منطلق وإن قام زيد احتمل أن يكون المعنى ما زيد

وتخفف إن المكسورة
 فيكثر إعمالها نحو - إن
 كل نفس لما عليها
 حافظ - ويقل إعمالها
 نحو - وإن كلا لما
 ليوفينهم - حتى قراءة
 من خفف إن ولما في
 الآيتين ، وتلزم اللام
 في خبرها إذا أهملت

منطلق وما قام زيد وأن تكون إن هي الخففة وأن المعنى زيد منطلق وقام زيد فلاجل هذا الالتباس يجب الاتيان باللام فاذا جئت باللام تعين حينئذ أن تكون إن هي الخففة وأن المعنى على الاثبات ولأجل هذا سميت هذه اللام فارقة لأنها فرقت بين النفي والاثبات . قال الساماني : فان قلت ما هذه اللام ؟ قلت هي لام الابتداء أفادت مع إفادتها لتوكيد النسبة وتخليص المضارع للحال إذا دخلت عليه نحو إن زيد ليقوم الفرق بين إن الخففة وإن النافية كما مر ، وذهب الفارسي وتلميذه ابن جنى وجماعة إلى أنها لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق وتظهر فائدة الخلاف في نحو قد عامنا إن كنت لمؤمننا فعلى قول الجماعة تكسر إن لأن لام الابتداء تعلق . وأما على قول الفارسي وموافقيه فتفتح إذ لا موجب للتعليق اه . أما إذا أعملت إن الخففة نحو إن زيدا منطلق بتخفيف إن ونصب زيد أو أهملت وظهر المعنى لوجود قرينة رافعة لاحتمال النفي لم تنزم اللام لحصول الفرق بالعمل والقرينة الدالة على أن القصد من الكلام الاثبات لا النفي كقول الشاعر :

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن

فان مخففة بطل عملها ومالك مبتدأ وجملة كان مع اسمها وخبرها خبره ، وهذا هو مذهب ابن مالك وهو الصحيح . وأما ابن الحاجب فانه يوجب اللام بعدها مطلقا أهملت أو أعملت وهي في الأول للفرق وفي الثاني ردا للباب على سنن واحد (وإذا خففت أن) المفتوحة الهمزة (بقي إعمالها) وجوبا لتحقيق مقتضاها وهو إفادة معناها في الجمل الاسمية لأنها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة وقد سمع إهمال المكسورة الخففة ولم يسمع إهمال المفتوحة الخففة فأوجبوا إعمالها (ولكن يجب) في الأعم الأغلب (أن يكون اسمها ضمير الشأن) لأن المكسورة الخففة ثبت إعمالها في الظاهر دون المفتوحة فقدرها عملها في المضمرة لثلاث ينحط الأقوى عن الأضعف وقدره ضمير شأن لتكون داخلية على جملة اسمية فتجري على السنن السابق وما ذكره المصنف من أنه يجب أن يكون ضمير شأن هو مذهب الجمهور وذهب سيبويه إلى أنه لا يجب كون اسمها ضمير شأن ، فجوز في قوله تعالى - وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا - أن تكون مخففة واسمها ضمير المخاطب : أي إنك يا إبراهيم ، وفي التصريح للأزهري يجب في اسمها كونه مضمرا لامظهر اسواء كان للشأن أم لا اه .

(تنبيه) ضمير الشأن هو ضمير مفرد غائب غير مجرور وضع لغرض التعظيم والاجلال ويكون متصلا ومنفصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل كقوله تعالى - وأنه لما قام عبد الله - ونحو هو زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف إلامع أن المفتوحة إذا خففت فانه لازم وهو يخالف قياس غيره من بقية الضمائر ، وذلك أنه لا يعود إلا على متأخر عنه وجوبا لفظا ورتبة ولا يكون مرجعه إلا جملة مفيدة ولا يخبر عنه إلا بجملة وهي مرجعه ولا يتقدم عليه شيء من خبره أصلا ولا يتبع بتابع ألبتة ولا يعمل فيه إلا الابتداء أو ناسخه ما عدا علم وأخواتها على ما استثناه أبو حيان ويلزم الأفراد فاذا أنت قيل له ضمير القصة أو القضية أو الحكاية أو الخطبة ، نحو - فانها لا تعمي الأبصار - وإن ذكر قيل ضمير الأمر أو الخبر أو الحديث أو الشأن . نحو - قل هو الله أحد - والصحيح أنه يسمى ضمير الشأن مذكرا كان أو مؤنثا بلا فرق (محذوفا) لامذكورا لأن المفتوحة قد أثرت في المعنى التغيير من الجملة إلى المفرد فأوجبوا تغييرها في اللفظ لأجل أن يطابق اللفظ المعنى قاله الفاكهي قال ابن هشام فأما قوله :

بأنك ربيع ونغيث مريع وأنتك هناك تكون الشمالا

فضرورة (ويجب أن يكون خبرها جملة) اسمية أو فعلية لتكون الجملة مفسرة لضمير الشأن

وإذا خففت ان بقى
إعمالها ولكن يجب
أن يكون اسمها ضمير
الشأن محذوفا ويجب
أن يكون خبرها جملة

ثم الجملة الواقعة خبرا إن كانت اسمية نحو - وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين - أو فعلية مبدوءة
 بفعل جامد نحو - وأن ليس للإنسان إلا ما سقى - أو بفعل متصرف متضمن للدعاء نحو - والخامسة
 أن غضب الله عليها - في قراءة من خفف أن وكسر الضاد لم يحتج إلى فاصل بين أن والجملة فان فصل
 جاز وإن كانت الجملة فعلية متصرفة غير متضمنة للدعاء وجب فصلها من أن بنى نحو - وحسبوا
 أن لا تكون فتنة - أو قد نحو - ونعلم أن قد صدقنا - أو لو نحو - أن لو نشاء أصنام - أو حرف
 تنفيس (نحو علم أن سيكون منكم مرضى) وإعرابه علم فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره
 وعلم نصب مفعولين وأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره أنه والسين حرف
 تنفيس يكون فعل مضارع وعلامة رفعه ضم آخره متصرف من كان الناقصة ومرضى اسمها مؤخر
 وجملة منكم خبرها مقدم والمصدر المنفك من أن وما بعدها شد مسند مفعولى علم، والتقدير علم كون
 مرضى منكم ويجوز أن يكون هنا تامة بمعنى يحصل أو يوجد ، والتقدير علم أن سيحصل أو
 سيوجد منكم مرضى (وإذا خففت كأن بقي إعمالها) وجوبا استصحابا للأصل وجوز الزمخشري
 وابن الحاجب إلغاءها (ويجوز) كون خبرها مفردا وكونه جملة ولا يلزم كون اسمها ضمير الشأن بل
 يجوز كونه ظاهرا ويجوز (حذف اسمها) وهو الأكثر كقوله تعالى - كأن لم تكن بالأمس -
 وذكره في اللفظ ولكنه قليل (كقوله كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم) هو من الطويل وهو
 للأرقم بن علي الشكري ، وقيل لغيره وصدده * ويوما توافينا بوجه مقسم * اللغة : توافينا
 بضم المثناة من الموافاة وهي الاتيان والمقابلة بالاحسان والقسم المحسن وكذلك القسم وتعطو أى عمد
 يديها إلى أغصان الشجرة فتملئها وتأكل منها والوارق اسم فاعل من ورق الشجر مثل أ ورق أى صار
 ذا ورق ويروى إلى ناضر بالضاد العجمة من النضرة وهي الحسن والرونق والسلم ورق شجر عظيم
 وله شوك . الاعراب الواو عاطفة على ما قبلها ويوما ظرف زمان مفعول فيه متعلق بتوافينا ويروى
 ويوم بالجر على أن الواو واو رب توافى فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع
 من ظهورها الاستئصال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هي وتا
 ضمير متصل في محل نصب مفعول به بوجه جار ومجرور ومقسم نعت كأن مخففة من الثقيلة تعمل
 عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر ظبية يروى بالنصب على أنه اسم كأن ، ولذا استشهد به المصنف
 وجملة تعطو في محل نصب صفة والخبر محذوف والتقدير كأن ظبية عاطية هذه المرأة ، فيكون من
 عكس التشبيه لأنه شبه الظبية بالمرأة للبالغة أو كأن مكانها ظبية فيكون مكانها ظرفا في محل
 رفع خبر مقدم وظبية اسمها مؤخر وهو على حقيقة التشبيه ويروى برفع الظبية على أن اسم كأن
 ضمير محذوف أى كأنها ظبية وجملة تعطو صفة لظبية أيضا ولا يجوز أن تكون جملة تعطو خبرا
 لكأن خلافا لمن وهم فيه ويروى بجرها على أن الكاف حرف جر وإن زائدة أى كظبية وتعطو
 فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستئصال لأنه فعل مضارع
 معتل الآخر بالواو وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هي والجملة في محل جر صفة أيضا لظبية وإلى
 وارق متعلق بتعطو والسلم مضاف إليه ، والمعنى كما في الاسعاف ويوما توافينا مع وجه حسن وكان
 المحبوبة هذه ظبية تتناول أطراف الشجر وترعاها حتى تميل إلى المعانقة والشاهد في كأن المخففة
 حيث ذكر اسمها ولم يحذف ، ثم اعلم أن خبر كأن هذه إن كان مفردا أو جملة اسمية لم يحتج إلى
 فاصل وإلا وجب الفصل بل أو قد (وإذا خففت لكن وجب إعمالها) لزوال اختصاصها بالأسماء ولأنها

نحو - علم أن سيكون
 منكم مرضى - وإذا
 خففت كأن بقي إعمالها
 ويجوز حذف اسمها
 كقوله :
 كأن ظبية تعطو إلى
 وارق السلم *
 وإذا خففت لكن
 وجب إعمالها .

أضعف من كأن في مشابهة الفعل وإذا خففت جاز دخول الواو العاطفة عليها للفرق بينها وبين لكن العاطفة فإن هذه لا يجوز دخول الواو عليها .

(فصل) في الكلام على لا العاملة عمل إن ونسعى لا التبرئة ولا النافية للجنس ولا المحمولة على إن . قيل والأولى التعبير بذلك لأن لا العاملة عمل ليس قد تكون نافية للجنس ، وقد يجاب عنه بأن النافية للجنس في اصطلاحهم لا تطلق إلا على التبرئة والاصطلاح يعتبر في مقام التخاطب فالتعبير به لا اعتراض عليه (وأما لا التي لنفي الجنس فهي التي يراد بها نفي جميع الجنس على سبيل التنصيص) بحيث لا يبقى فرد من أفرادها يخرج بها العاملة عمل ليس ، وتسمى لا النافية الحجازية لأنها وإن نفت الجنس غالباً لكن لا على التنصيص بل على سبيل الاحتمال والظهور ، وخرج لا النافية فأنها تختص بالمضارع وتجزمه والزائدة فلا تعمل شيئاً لعدم اختصاصها بالأسماء نحو - مامنعك أن لا تسجد بدليل سقوطها في آية ص ، وشذ إعمالها كقول الشاعر :

لوم لم يكن غطفان لا ذنوب لها إذ اللام ذوو أصحابها عمرا

أى لو لم يكن لها ذنوب وجملة ما ذكره النحويون من أقسام لا النافية ستة : الأول نافية للجنس وهي المذكورة في هذا الباب . الثاني حجازية وهي المذكورة في باب الحروف المشبهة بليس . الثالث العاطفة كأعط زيداً لأخاه وستأتي في باب العطف . الرابع الواقعة حرف جواب مناقضا لنعم ، ويكثر حذف الجمل بعدها كسائر حروف الجواب يقال جاء زيد فتقول لا والأصل لا لم يجيء . الخامس المعارضة بين الجار والمجرور في نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء وتسمى من حيث إن العامل تحطها زائدة وإن اختلف المعنى باسقاطها والكوفي يراها اسماً بمعنى غير مضافاً لما بعده ، والمعارضة بين الواو ومعطوفها نحو ما جاء زيد ولأخوه ويسمونها زائدة أيضاً وليست بزائدة ألبتة ، إذ لو قيل ما جاء زيد وأخوه احتمل نفي مجيئهما مطلقاً في كل حال ونفي مجيئهما في حال اجتماعهما فقط ومع هذا لا يصير الكلام نصاً في المعنى الأول بخلاف قوله تعالى - وما يستوى الأحياء ولا الأموات - ولا اختصم زيد ولا أخوه فإنها فيهما زائدة لمجرد التأكيد لأن الاستواء والخصومة ونحوهما من الأمور النسبية التي لا تتصور إلا من اثنين فأكثر . القسم السادس الواقعة في غير ذلك فإن تلاها مستقبل في المعنى كقول الشاعر * والله لأعذبتهن بعدها سقر * أو مضارع نحو لا يقوم زيد لم يجب تكرارها وإن تلاها فعل ماضٍ لفظاً ومعنى أو جملة اسمية صدرها نكرة ولم تعمل فيها لا أو معرفة وجب تكرارها على الأصح نحو - فلا صدق ولا صلي ، لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون ، لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار - ويجب تكرارها أيضاً إن دخلت على خبر مطلق نحو زيد لا شاعر ولا كاتب وبكر لا عندك ولا في الدار أو على نعت أو حال مفردين نحو - من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية وجاء زيد لا ضاحكاً ولا باكيًا ولا الثانية في جميع ذلك زائدة (وتعمل عمل إن) لمناسبتها لها في إفادة المبالغة في النفي كما أن إن للمبالغة في الإثبات ، فيكون من باب حمل النظير على النظير والنقيض على النقيض (فتنصب الاسم) الذي هو المبتدأ لفظاً أو محلاً (وترفع الخبر) الذي كان خبر المبتدأ ويسمى خبرها على الأصح . وقال سيبويه والجمهور إن كان اسمها معرباً رفعت الخبر أيضاً أو مبنيًا نحو لا حول ولا قوة فهي واسمها حينئذ مبتدأ والخبر له لأنها لما ضعفت بالتركيب لم تعمل إلا في اسمها فقط ، وكان القياس أن لا تعمل أصلاً لأنها مشتركة بين الاسم والفعل والأصل في كل حرف مشترك أن لا يعمل شيئاً لكنهم أخرجوها عن الأصل وأعمالها (بشرط) اجتماع أمور أربعة (أن يكون اسمها وخبرها نكرتين) أما تنكير الاسم فلاجل أن تدل بوقوعه في سياق النفي على العموم ، وأما تنكير الخبر فلاجل أن لا يخبر بالمعرفة عن النكرة فلو دخلت على معرفة

(فصل) وأما لا التي لنفي الجنس فهي التي يراد بها نفي جميع الجنس على سبيل التنصيص وتعمل عمل إن فتنصب الاسم وترفع الخبر بشرط أن يكون اسمها وخبرها نكرتين

وجب إعمالها وكذا تكرارها كما مر نحو لازيد في الدار ولا عمرو ، وأما عجي ، اسمها معروفة في لاهيتم
للطي ولا أمية في البلاد ولا كسرى بعد اليوم ولا قيصر بعده وقول عمر رضى الله عنه قضية ولا
أبا حسن لها يعني عليا رضى الله عنه فقول ينكرة على حذف مضاف لا يتعرف أى لا مثل هيتم
ولامثل أمية ولا مثل كسرى ولا مثل قيصر وهذه قضية ولا مثل أبى حسن لها لأن مثل لتوغله
في الإبهام لا يتعرف بالاضافة إلى المعرفة ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وأما عجي ، خبرها معرفة
في نحو لا رجل أنت ولا موضع صدقة أنت فأنت فيهما ليس خبرا لالا وإنما هو خبر مبتدأ محذوف
تقديره هو والجملة خبر لا (وأن يكون اسمها متصلا بها) خلافا للرماني أجاز إعمالها مع الفصل وأن
يكون مقاما على خبرها لضعفها في العمل لأن عملها على خلاف القياس ، فإن تقدم خبرها على اسمها
وجب إلغاؤها ، ومن شروط عملها أن لا يدخل عليها جار فيجب الجر في نحو جئت بلا زاد وسمع
إعمالها حينئذ في اسمها المفرد كجئت بلا زاد بينائه على الفتح (فإن كان اسمها مضافا) إلى نكرة
كالثال الذي سيذكره المصنف أو إلى معرفة وهو لا يتعرف نحو لامثلك أجد (أو مشبها بالمضاف)
في تعلقه بشيء هو من تمام معناه ويقال له الطويل والمطول (فهو معرب) لأن الاضافة
ترجح جانب الاسم فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل وهو الاعراب (منصوب) لفظا أو
تقديرا كسائر الأسماء العربية المنصوبة (نحو لا صاحب علم محقوت) هذا مثال الاسم المضاف .
وإعرابه لا نافية للجنس تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر صاحب اسمها منصوب بها وعلامة
نصبه فتح آخره وعلم مضاف إليه محقوت خبرها وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره محقوت
اسم مفعول من المقت وهو البغض ، ومن أمثلة الاسم المضاف عند الجمهور قولهم لا أبالك ولا أبا
لك ولا يدى له لأن الأصل لا أباك ولا أباك ولا يدى له فزيدت اللام بين المتضامين لإفادة الاختصاص
ولا متعلق لها فهي معارف مؤولة بالنكرات (ولا طالعا جبلا حاضر) هذا مثال الاسم المشبه
بالمضاف . وإعرابه لا نافية للجنس تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر طالعا اسمها منصوب بها
وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وطالع اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول
وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هو جبلا مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره حاضر خبرها مرفوع بها
وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره (والمشبه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه) أى شيء يترجم به معنى
المشبه بالمضاف وذلك كالثال المذكور فإن جبلا تعلق بطالعا بحيث لا يتم معنى طالعا بدونه كما أن المضاف يتعلق
بالمضاف إليه بحيث لا يتم معناه بدونه والشئ التصل قد يكون منصوبا بالمشبه كهذا المثال وقد يكون
مرفوعا نحو لاحسنا وجهه مذموم وقد يكون مجرورا نحو لا خيرا من زيد عندنا وجملة من زيد
نعت وخبر لا الظرف بعده . وأجاز البغداديون بناء المشبه بالمضاف إن عمل في ظرف أو شبهه
وخرج عليه « لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت » وخرجه بعض المحققين كالفاكهى وابن علقم
على أن مانع اسمها وأنه مفرد والجار والمجرور خبره (وإن كان اسمها مفردا بنى) فلا ينون وبنائه
(على ما ينصب به) المفرد من فتحة أو كسرة أو ياء ليكون البناء على ما يستحقه المنى قبل البناء (لو
كان معربا) وهل له محل من الاعراب أولا الظاهر أن له محلا على قول من يجعلها عاملة في الخبر
ومحل حينئذ نصب بها كما قاله ابن علقم وغيره (ونعني) أى معاشر النحاة (بالمفرد هنا) أى في
باب لا النافية للجنس (وفي باب النداء) كما سيأتى إن شاء الله تعالى (ما ليس مضافا ولا شبيها بالمتعلق)
وإن كان مثنى أو مجموعا فإنه في هذا الباب يعبر عنه بالمفرد ، وخرج بما ذكره المفرد في باب الاعراب
فإنه كما مر ما ليس مثنى ولا مجموعا وفي باب العلم ما ليس مركبا وفي باب المبتدأ والخبر ما ليس جملة ولا شبه

وأن يكون اسمها
متصلا بها فإن كان اسمها
مضافا أو مشبها
بالمضاف فهو معرب
منصوب نحو لا صاحب
علم محقوت ولا طالعا
جبلا حاضر ، والشبه
بالمضاف هو ما اتصل به
شيء من تمام معناه
وإن كان اسمها مفردا
بنى على ما ينصب به
لو كان معربا ونعني
بالمفرد هنا وفي باب
النداء ما ليس مضافا
ولا شبيها بالمضاف وإن
كان مثنى أو مجموعا

جملة كالظرف والمجرور (فان كان مفردا) أي موجودا لفظا ومعنى نحو لارجل في الدار أو لفظا فقط نحو لاقوم لنا (أو جمع تكسير) لمذكر نحو لارجا، أو مؤنث نحو لاهنود (بنى على الفتح) الظاهر أو المقدر وإنما بنوه لتضمنه معنى الحرف لأن قولك لارجل في الدار متضمن معنى من والتقدير لامن رجل في الدار لأن من تؤكد النفي فوجب تقديرها ليكون قولك لارجل بالفتح أبلغ في إفادة النفي من قولك لارجل في الدار بالتنوين والرفع ولبس رجل في الدار وبنوه على حركة تنبيهها على عروض ذلك فيه وإنما خص بالفتح طلبا للتخفيف (نحو لارجل حاضر) وإعرابه لانافية للجنس تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر رجل اسمها مبنى معها على الفتح حاضر خبرها مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره (ولا رجال حاضر) وإعرابه لانافية للجنس تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر رجال اسمها حاضر وخبرها وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم (وان كان مثنى أو جمع مذكر سالما) أو ملحقا بهما (بنى على الياء) نيابة عن الفتحة (نحو لارجلين في الدار) هذا مثال المثنى، وإعرابه لانافية للجنس ورجلين اسمها مبنى على ما ينصب به لو كان معربا وهو الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى وجملة في الدار في محل رفع خبرها (ولا قائمين في السوق) هذا مثال الجمع وإعرابه كاعراب الأول إلا أنك تقول لأنه جمع مذكر سالم (وان كان) اسمها (جمع مؤنث سالما بنى على الكسر) بلا تنوين استصحابا للأصل وكان القياس وجوب الكسر وقد قال ابن جنى ليجز أصحابنا يعني نحة البصرة الفتح إلا شيء فاسه أبو عثمان يعني المازني والصواب الكسر بغير تنوين اه (نحو لامسامات حاضرات) وإعرابه لانافية للجنس مسلمات اسمها مبنى على ما ينصب به لو كان معربا وهو الكسر حاضرات خبرها وعلامة رفعه ضم آخره (وقد بينى على الفتح) نظرا إلى الأصل في بناء المركبات. قال ابن هشام في المغني وهو أرجح والتزمه ابن عصفور اه وقال الفاكهي وابن عنقاء بناؤه على الفتح أولى للفرق بين حركته معربا وحركته مبنيا وقد روى بالوجهين قول الشاعر:

إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب

(وإذا تكررت لا) النافية للجنس مع مفرد نكرة (نحو لاحول ولا قوة) أي لاحول لي عن معصية الله ولا قوة لي على طاعة الله إلا بالله العلي العظيم كما في رواية وفي رواية أخرى العزيز الحكيم بدل العلي العظيم وهذه السكامة لها شأن عظيم والاشتغال بها سبب جلب الخير ودفع الضر وقد ورد أنها كنز من كنوز الجنة (جاز في النكرة الأولى الفتح والرفع فان فتحها) أي النكرة الأولى (جاز في) النكرة (الثانية ثلاثة أوجه: الفتح) على إعمال لا الثانية كالأولى وتقدر لكل خبرا فالكلام حينئذ جملتان كل جملة على حيالها أو الثانية معطوفة على الأولى عطف مفرد على مفرد والكلام حينئذ جملة وخبر لا محذوف والتقدير لاحول ولا قوة موجودان لنا إلا بالله أو عطف جملة على جملة أي لاحول إلا بالله ولا قوة إلا بالله حذف من الأول استغناء عنه بالثاني (والنصب) على جعل لازائدة لتأكيد النفي وعطف ما بعدها على محل اسم لا قبلها فان محله نصب بلا والبناء عارض أو على لفظه وان كان مبنيا لمشابهة حركته الاعراب بل قال كثيرون في المفرد المبنى على الفتح إنه منصوب لفظا ومحلا غير أنه حذف تنوينه للتخفيف وفي هذه الحالة يكون الكلام جملة واحدة لأن الثاني معطوف على الأول عطف مفرد على مفرد وهذا الوجه هو أضعف الوجوه الخمسة (والرفع) على تقدير لازائدة وعطف ما بعدها على محل لا الأولى مع اسمها لأن محلهما رفع بالابتداء فهو جملة ان كان العطف قبل استكمال الخبر وجملتان ان كان بعد استكمالهما أو باعمال الثانية عمل ليس أو

فان كان مفردا أو جمع تكسير بنى على الفتح نحو لارجل حاضر ولا رجال حاضر وان كان مثنى أو جمع مذكر سالما بنى على الياء نحو لارجلين في الدار ولا قائمين في السوق وان كان جمع مؤنث سالما بنى على الكسر نحو لامسامات حاضرات وقد بينى على الفتح وإذا تكررت لا نحو لاحول ولا قوة جاز في النكرة الأولى الفتح والرفع فان فتحها جاز في الثانية ثلاثة أوجه الفتح والنصب والرفع

بالغائها فما بعدها حينئذ يكون مبتدأ وعلى الوجهين الأخيرين فالكلمتان جملتان (وان رفعت النكرة الأولى) بالابتداء والغيت لا لتكررها أو على إعمالها عمل ليس (جاز) لك (في النكرة الثانية وجهان الرفع) بأعمال لا الأولى عمل ليس وتقدير لا الثانية زائدة وعطف ما بعدها على ما قبلها والكلام حينئذ جملة واحدة ويجوز أن تقدر لا الثانية حجازية عاملة عمل ليس أو ملغاة وما بعدها مبتدأ والكلام حينئذ جملتان (والفتح) بأعمال لا الأولى عمل ليس وأعمال لا الثانية عمل إن وتكون جملة لامع اسمها وخبرها عطف على الجملة قبلها فالكلام جملتان وعند رفع النكرة الأولى يمتنع النصب في النكرة الثانية لعدم نصب المعطوف عليه لفظا ومجلا (وان عطفت على اسم لا ولم تتكرر لا) النافية للجنس مع المعطوف (وجب فتح النكرة الأولى) لأن المجوز لا عملها هو تكرارها وقد اتقى فوجب المصير إلى الأصل وهو البناء (وجاز في النكرة الثانية الرفع) بالعطف على محل لا الأولى مع اسمها لأن محلها رفع بالابتداء (والنصب) بالعطف على محل اسم لا أو على لفظه على مامر (نحو لا حول) بالبناء على الفتح (وقوة) بالرفع عطف على محل لامع اسمها (وقوة) بالنصب عطف على محل اسم لا، ويمتنع الفتح على الأفتح لعدم تكرار لا قال ابن عنيق والأصح أن فتحه لغة ضعيفة فإن كان المعطوف معرفة نحو لأغلام لك ولا العباس تعين رفع المعطوف لأن لا النافية لو باشرت المعرفة لم يجز فيها إلا الرفع فهي إذا كانت تابعة أولى. بأن تكون مرفوعة (وإذا نعت اسم لا) المبني معها على الفتح (نعت مفرد) احترز به عن النعت المضاف نحو لا رجل حسن الوجه فليس فيه إلا الاعراب كما سيذكره (ولم يفصل بين النعت والنعت فاصل) بأن كان متصلا به فإن فصل بينهما نعت آخر نحو لا رجل ظريفا عاقلا فالنعت الأول تجوز فيه الأوجه الثلاثة الآتية والنعت الثاني ليس فيه إلا الاعراب (نحو لا رجل ظريف جالس) هذا مثال ما جمع الشروط والظريف من الظرف بالتحريك، وفي القاموس: والظرف إنما هو في اللسان، أو هو حسن الوجه والهيئة، أو يكون في الوجه واللسان أو البراعة وذكاء القلب أو الخلق أو لا يوصف به إلا الفتيان الأزوال والفتيات الزولات لا الشيوخ ولا السادة اهـ (جاز في النعت) ثلاثة أوجه (الفتح) على تقدير أن الصفة والموصوف ركبا تركيب خمسة عشر ثم أدخلت لاعليهما بعد أن صارا كاسم واحد فتقول لا رجل ظريف جالس بفتح رجل وظريف بغير تنوين. وإعرابه لانافية للجنس تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر رجل ظريف اسمها مبني معها على الفتح جالس خبر فالنعت وان انفصل عن لا النافية بالاسم المبني إلا أنه متصل بها في المعنى لأن النعت في الحقيقة داخل عليه إذ المقصود في مثل لا رجل ظريف نبي الظرافة عن الرجل لانفي الرجل قاله الدماميني (والنصب) على أنه نعت لمحل اسم لا فإن محله نصب بلا النافية ويجوز أن يكون نعتا لاسم لا على لفظه وان كان مبنيًا لأن حركة نحو لا رجل عارضة في هذا الموضع فأشبهت لعروضها حركة الاعراب فلذلك جاء النعت عليها فتقول لا رجل ظريفا جالس. وإعرابه لانافية للجنس ورجل اسمها مبني معها على الفتح ظريفا بالنصب منونتا نعت لمحل اسم لا بعد دخول لا عليه جالس خبرها (والرفع) على أنه نعت لمحل لامع اسمها لأن محلها رفع بالابتداء ليصير ورثتها بالتركيب كشيء واحد فتقول لا رجل ظريف جالس. وإعرابه لانافية للجنس رجل اسمها مبني معها على الفتح ظريف نعت لمحل لامع اسمها لأن محلها رفع بالابتداء جالس خبرها وكالنت في الوجوه الثلاثة المذكورة عطف البيان والتوكيد اللفظي المتصل وكذا البدل إن كان نكرة وان كان معرفة فالرفع كالنسق المعرفة (فان فصل بين النعت والنعت) الذي هو اسم لا (فاصل) مانع من التركيب (أو كان النعت)

وان رفعت النكرة الأولى جاز في النكرة الثانية وجهان الرفع والفتح وان عطفت على اسم لا ولم تتكرر لاوجب فتح النكرة الأولى وجاز في النكرة الثانية الرفع والنصب نحو لا حول وقوة وقوة وإذا نعت اسم لا بنعت مفرد ولم يفصل بين النعت والنعت فاصل نحو لا رجل ظريف جالس جاز في النعت الفتح والنصب والرفع فان فصل بين النعت والنعت فاصل أو كان النعت

الذي نعت به اسم لا (غير مفرد) بأن كان مضافاً أو شبيهاً به أو كان النعت مفرداً ولكن المنعوت غير مفرد (جاز) في النعت وجهان (الرفع) إتباعاً لمحل لامع اسمها (والنصب) إتباعاً لمحل اسم لا ولفظه على ما مر (فقط) أي دون الفتح فلا يجوز فيه لتعذره لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء ويجعلونها كشيء واحد (نحو لارجل جالس ظريف) بالرفع (وظريفاً) بالنصب وهذا مثال النعت المفصول (و) نحو (لارجل) بالبناء على الفتح (طالعا) بالنصب (وطالع) بالرفع (جبلًا) مفعول لطلع (حاضر) بالرفع خبر لا وهذا مثال للنعت بغير المفرد (وإذا جهل خبر لا) بأن لم يعلم بعد حذفه (وجب ذكره) عند جميع العرب فلا يجوز حذفه عند أحد لأنه يلزم على حذفه حينئذ عدم الفائدة من الكلام والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه (كما مثلنا) من نحو لاصحاب علم بمقوت ولا طالعا جبلاً حاضر (وكقوله عليه الصلاة والسلام) فيما رواه البخاري رحمه الله (لا أحد أغير من الله) وإعرابه لانافية للجنس تعمل عمل إن أحد اسمها مبنى معها على الفتح أغير خبرها مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره وجملة الجار والمجرور في قوله من الله متعلقة بأغير أي لا أحد من الناس أو من جميع الخلق يعتريه من الغيرة عند مشاهدة ما يفضيه أغير من الله تعالى عند انتهاك محارمه فأغير أفعال تفضيل من الغيرة وهي في اللغة تغير يحصل من الحمية والأنفة وهو محال على الله لأنه منزّه عن كل تغير ونقص فتعين تأويله عند المنزهين على أن المراد بالغيرة في حقه تعالى شدة المنع والحماية فهو من مجاز الملازمة وبمعناه قول ابن فورك معنى الحديث لا أحد أكثر زجراً عن الفواحش من الله تعالى (وإذا علم) خبر لا بأن دلت عليه قرينة أو أرشد إليه سياق الكلام (فالأكثر حذفه) جوازاً استغناءً عن ذكره بالعلم به (نحو) قوله تعالى - ولو ترى إذ فرغوا - (فلا فوت) هذا يقوله الله محضاً عن حال الكفار في الآخرة لأن المعنى ولو ترى يا محمد إذ فرغوا عند البعث لرأيت أمراً عظيماً فلا فوت لهم منا أي لا يفوتوننا ولا يقدرون على الفرار من بأسنا وأخذوا من مكان قريب وهو القبور التي كانوا بها. وإعرابه لانافية للجنس وفوت اسمها مبنى معها على الفتح وخبرها محذوف للعلم به تقديره (أي لهم) ولو ذكر لجاز إلا بنى تميم فأنهم يوجبون حذفه عند العلم به (و) من أمثلة حذف الخبر المعالوم قوله تعالى قالوا (لاضير) وإعرابه لانافية للجنس وضير اسمها وخبرها محذوف والتقدير (أي علينا) وهذا قاله السحرة بعد إيمانهم مجيبين به فرعون حين قال لهم لأصلبكم أجمعين فقالوا له لاضير أي لا ضرر علينا في ذلك إنا إلى ربنا أي بعد موتنا بأي وجه كان منقلبون أي راجعون في الآخرة فيجاز بنا بالفران والنعيم الأبدى المقيم (ولاحول ولاقوة) وإعرابه لانافية للجنس وحول اسمها ولاقوة كذلك وخبرها محذوف تقديره (أي لنا) جملة الجار والمجرور في محل رفع خبر لا الأولى ولا الثانية مع اسمها معطوفة على الأولى عطف مفرد على مفرد فتسكون لافي حكم الزائدة ويجوز أن تكون لا الثانية عاملة كالأولى ويقدر لكل منهما خبر فيكون التقدير لاحول لنا ولاقوة لنا ويكون عطف الثانية على الأولى من عطف جملة على جملة ثم ما قاله المصنف من كون الخبر المحذوف تقديره لنا غير متعين فقد قال جماعة منهم الخبيصي في لاحول ولاقوة إلا بالله لافي كل منهما نافية ولاقوة معطوف على لاحول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف أي موجودان أو بالله أي كائنان بالله أو عطف جملة على جملة أي لاحول إلا بالله ولاقوة إلا بالله فحذف من الأول استغناءً بالثاني اه واختلّفوا في إعراب كلمة لا إله إلا الله قال أبو حيان أكثر ما يحذف خبر لا مع إلا نحو لا إله إلا الله أي لا إله لنا أو في الوجود أو نحو ذلك إلا الله اه وقال غيره إله اسم لا وخبرها محذوف، والتقدير لا إله موجود أو في الوجود إلا الله واسم الله الجليل مرفوع على أنه بدل من اسم لا حملاً على محله البعيد الذي هو الرفع بالابتداء

غير مفرد جاز الرفع والنصب فقط نحو لارجل جالس ظريف وظريفاً ولارجل طالعا وطلع جبلاً حاضر وإذا جهل خبر لا وجب ذكره كما مثلنا وكقوله عليه الصلاة والسلام لا أحد أغير من الله وإذا علم فالأكثر حذفه نحو - فلا فوت - أي لهم ولاضير أي علينا ولاحول ولاقوة أي لنا

أو من الضمير العائد إلى اسم لا المستتر في الخبر المحذوف ، وعلى التقديرين هو بدل بعض من كل من قبيل بدل الجزئي من الكلّي فلا حاجة إلى ضمير فيه للربط والأولى كونه بدلا من الضمير المستتر في الخبر المقدر لأنه الأقرب فالابدال منه أولى ويجوز رفع اسم الله على أنه خبر للا تبرئة . قال ناظر الجيش القول بالخبرية في الاسم المعظم قد قال به جماعة ويظهر أنه أرجح من القول بالبدلية اه وما قاله غير صحيح لما يلزم عليه من كون خبر لا معرفة وهي لا تعمل في المعارف بل لا تعمل إلا في النكرات المنفية واسم الله الجليل معرفة موجبة ، وقد أطل الملا ابراهيم بن حسن الكردي الكلام في إعراب هذه الكامة الشريفة في مؤلف له سماه : انباء الأنباة بإعراب كلمة لا إله إلا الله ومثلها في التركيب والاعراب « لا عيش إلا عيش الآخرة ، لا شافي إلا أنت » وسكت المصنف عن حذف الاسم وقد صرح ابن الحاجب وغيره بجواز حذفه تخفيفا إذا دلت عليه قرينة نحو لا عليك أي لا بأس عليك ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لأصحابه حين سألوه عن العزل عن السبايا « لا عليكم أن تفعلوا » تقديره لا بأس عليكم في أن تفعلوا : أي في فعلكم فلا فيه زائدة (وإن دخلت لا على معرفة أو) على نكرة ولكن (فصل بينها وبين اسمها فاصل واجب) في صورتين (إهملها) أما في الأول فلأنها لا تعمل في المعارف لأنها إنما وضعت على النكرات ، وأما في الثاني فزيادة ضعفها في العمل لما حصل من الفصل بينها وبين اسمها الذي حقها أن تتركب معه (ووجب رفع ما بعدها على أنه مبتدأ وخبر) وتنوينه حيث قبل التنوين (ووجب) أيضا في حالتى التعريف والفصل (تكرارها) أي تكرار لا بأن يذكر معرفة أخرى أو نكرة أخرى معطوفة على الأولى بأن يكرر اللفظ الأول بعينه . أما وجوب التكرير في المعرفة فلكونه كالعوض كما في التيسير من معنى تني الأحاد لما في التكرير من إفادة التعدد ووجوبه في النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من قول السائل أفي الدار رجل أم امرأة (نحو لا زيد في الدار ولا عمرو) هذا مثال لتكرارها مع المعرفة . وإعرابه لا نافية للجنس بطل عملها زيد مبتدأ وجملة في الدار في محل رفع خبر والواو حرف عطف ولا نافية للجنس بطل عملها وعمرو معطوف على الضمير المستتر في متعلق الجار والمجرور الذي هو كائن أو مستقر وسوغ ذلك في رأى الجمهور فصله بلا . وقيل مبتدأ حذف خبره والكلام على هذا جملتان وعليه ابن السراج والفارسي . وقيل معطوف على المبتدأ وأفرد الخبر لأنه للأول فقط ودخل الثاني في معناه والكلام جملة واحدة وعليه سيبويه وقوم وهذا الخلاف جار فيما يشبه المثال المذكور كزيد قائم وأخوك . واختلف في نحو - والله ورسوله أحق أن يرضوه - وزيد وعمرو قائم هل حذف خبر الأول لدلالة الثاني عليه وعليه ابن عصفور أو عكسه وعليه ابن السراج أو مخير بين الوجهين وعليه الفارسي أو الخبر للأول ودخل الثاني في معناه وعليه سيبويه وأصحابه وهذا حيث لا قرينة وإلا عمل بها نحو زيد وهند قائمة فالخبر في هذا المثال للثاني بدليل تاء التأنيث وفي نحو زيد وهند قائم الخبر للأول لأنه مذكر (ولا في الدار رجل ولا امرأة) مثال لتكرارها مع النكرة ، وإعرابه كإعراب المثال الذي قبله ، هذا وقد سبق الجواب عما جاء اسمها فيه معرفة كقوله صلى الله عليه وسلم « إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده » وكقول أبي سفيان قل إسلامه : إن لنا العزى ولا عزى لكم ، وقولهم لا بصرة لكم ، وقول الشاعر : لا هيم الليلة للطي * وإنه على تقدير مثل مضاف إلى المعرفة : أي ولا مثل كسرى ولا مثل عزى ولا مثل بصرة ولا مثل هيم الليلة للطي يحدوها وهو اسم لحاد مشهور ، وأما ولا سيبا زيد فبمعنى مثل اسم لا وإذا كانت ما زائدة

وإن دخلت لا على معرفة أو فصل بينها وبين اسمها فاصل واجب إهملها ووجب رفع ما بعدها على أنه مبتدأ وخبر ووجب تكرارها نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة

فسم لا تتعرف بالاضافة إلى زيد لأن مثل التي بمعناها لا تتعرف بالاضافة لتوغلها في الإبهام ،
وبقية الكلام عليها يأتي في الاستثناء إن شاء الله تعالى .

(فصل) في الكلام على النوع الثالث من النواسخ وهو أفعال القلوب وما أُلحق بها مما
يصح جعل مفعوليه بعد حذفه مبتدأ وخبراً (وأما ظن وأخواتها) العاملة عملها (فانها تدخل
بعد استيفاء) أى أخذ (فاعلها على المبتدأ والخبر) لبيان أن النسبة الواقعة بينهما ناشئة من
العلم أو الظن فانك إذا قلت زيد قائم احتمل أن يكون الحكم منك عن علم وأن يكون عن
ظن . فاذا قلت علمت زيدا قائماً علم أنه عن علم أو ظننت زيدا قائماً علم أنه عن ظن وكذا
سائر أخواتهما (فتنصبهما) ظن وأخواتها (على أنهما مفعولان لها) قال هطيل هذه الأفعال
كلها اشتركت في أنها موضوعة لحكم البهين على متعلق بشيء على صفة فلذلك اقتضت مفعولين
وهذا النوع ليس من الرفوعات ، وإنما ذكر تكميلاً لأقسام النواسخ لحكم المبتدأ والخبر
(وهي) أى أفعال هذا الباب (نوعان) فقط بإدخال رأى الحلمية كما سيأتى ، وقد أفاد
ابن هشام وغيره أن ما يتعدى لاثنين أنواع : الأول ما يتعدى إليهما بنفسه تارة ولا يتعدى إليهما
تارة أخرى كمنقص وزاد يقال نقصت زيدا دينارا وزدت زيدا دينارا ونقص المال وزاد المال .
الثاني ما يتعدى إليهما دائماً ولكنه يصل إلى المفعول الثاني تارة بنفسه ، وتارة بحرف الجر كما
مر واستغفر وزوج وسعى ودعا إذا كان بمعنى ممي وكال ووزن ، يقال : أمرت زيدا الخير
وبالخير واستغفرت الله ذنباً ومن ذنب وزوجت زيدا هنداً وبهند وسميت الولد محمداً وبمحمد
ودعوت الرجل زيدا وبزيد وكنت زيدا طعاماً ولزيد طعاماً ووزنت زيدا درهما ولزيد درهما
فزيد فيها هو المفعول الثاني لا الأول ولذا نص العربون على أن المحذوف في قوله تعالى - وإذا
كالوهم أو وزنوهم - هو المفعول الأول وأن أصل التركيب وإذا كالوا الطعام لهم ، ثم توسع
بحذف الجار . الثالث ما يتعدى لاثنين وأولهما فاعل في المعنى كأعطى وكما يقال أعطيت زيدا
درهما وكسوت زيدا ثوباً فالأول فيهما آخذ ولا يس فهو فاعل في المعنى ، وهذا النوع سماه
لا يقاس عليه وأفعاله كثيرة وقد جمعها عصام الدين إلى شيتين قال وأرجو أن أضبطها في رسالة
مفردة . الرابع ما يتعدى لاثنين وهما مبتدأ وخبر في الأصل وهو النوعان المذكوران في كلام
المصنف في هذا الباب (أحدهما) أى النوعين (أفعال القلوب) سميت بذلك لأن معانيها من
العلم والظن ونحوهما قائمة بالقلب ومتعلقة به من حيث إنها صادرة عنه لاعتن الجوارح والأعضاء
الظاهرة وتسمى أفعال الشك واليقين لأن منها ما يفيد الشك ومنها ما يفيد اليقين والعلم والمراد
بالشك مطلق التردد الشامل للظن وليس كل فعل قلبي يتعدى لاثنين بل القلي ثلاثة أنواع : ما
لا يتعدى بنفسه بل بحرف الجر نحو فكر وتفكر تقول فكر زيد في كذا وتفكر فيه وما يتعدى
لواحد وهو عرف وفهم ، وما يتعدى لاثنين وإليه الإشارة بقوله (وهي) أربعة عشر فعلاً
(ظننت) وهي تفيد في الغالب رجحان الوقوع كالمثال الذي ذكره المصنف . وقد ترد لليقين نحو
- يظنون أنهم ملاقوا ربهم - (وحسبت) وهي للرجحان غالباً وقد تستعمل لليقين كقوله
حسبت التقي والجود خير تجارة # البيت الآتي في كلام المصنف (وخت) ماضى يخال
لاماضى يخول بمعنى يتكبر وهي للرجحان ، وقد تستعمل لليقين قليلاً كما قال ابن مالك ، كقوله :

ماخلتني زلت فيكم ضمناً أشكو إليكم حموة الألم

(ورأيت) والغالب استعمالها لليقين ، وقد ترد للرجحان وقد اجتمعا في الآية التي مثلها

(فصل) وأما ظن
وأخواتها فانها تدخل
بعد استيفاء فاعلها
على المبتدأ والخبر
فتنصبهما على أنهما
مفعولان لها ، وهي :
نوعان أحدهما أفعال
القلوب وهي ظننت
وحسبت وختورت

المصنف (وعامت) وهي لليقين غالباً نحو - فاعلم أنه لا إله إلا الله - وقد ترد للرجحان كآلية التي مثل بها المصنف (وزعمت) بفتح العين، وهي للرجحان فقط والأكثر وقوعها على أن بالتخفيف وأن بالتشديد وصلتهما فيسدان مسدّ مفعولها كما قاله سيبويه والجمهور. وقال الأخفش إن المفعول الثاني محذوف. قال السيرافي: والزعم قول يقسرن به اعتقاد صح أو لم يصح اه وبمعناه قول غيره: الزعم قول يطلق على الحق والباطل، وأكثر ما يقال فيها شك فيه، ولم يستعمل في القرآن إلا للباطل، وقد استعمل في غيره للصحيح كقول هرقل لأبي سفيان زعمت وكقول أبي طالب في مدح النبي صلى الله عليه وسلم:

ودعوتني وزعمت أنك ناصحي ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

قال السبكي: ولكن إذا تأملتته وجدته يستعمل حيث يكون للتكلم شا كما فهو كقول لم يقم الدليل على صحته وإن كان صحيحاً في نفس الأمر اه (وجعلت) بمعنى اعتقدت وظننت، وهي تفيد الرجحان في الخبر كزعم (وحجوت) بفتح الحاء أوله ثم جيم مفتوحة أيضاً ثم واو ساكنة بمعنى ظننت واعتقدت (وعددت) بمعنى ظننت فإنها من أفعال هذا الباب على ما ذهب إليه الكوفيون وابن أبي الربيع واختاره ابن مالك فإن كانت بمعنى حسبته بالفتح أحسبه بالضم: أي عدده تعدت إلى مفعول واحد فقط (وهب) بسكون الباء بصيغة الأمر، ولا تستعمل في غيرها وهي للرجحان بمعنى حسب والغالب تعدتها إلى صريح المفعولين ووقوعها على أن وصلتها قليل وليس بلحن لقول بعض العرب هب إن أبانا كان حماراً. وفي الصحاح: وهبني فعلت ذلك أي احسبني ولا يقال هب أي اه ويوجد فيها وقفت عليه من نسخ هذا الكتاب بلفظ وهبت وهو غلط فإن وهب ستأتي في أفعال التصيير (ووجدت) وهي تفيد في الخبر اليقين كقوله تعالى - وإن وجدنا أكثرهم لفاستقن - ومصدرها الوجدان كما قال الأخفش. وقال السيرافي مصدرها الوجود فإن كانت بمعنى الإصابة كقول النبي:

والظلم من شيم النفوس فإن تجد ذا عفة فلعله لا يظلم

تعدت إلى مفعول واحد أو بمعنى الاستغناء لم تعد نحو وجد زيد من الوجد بمعنى الاستغناء أو بمعنى حزن أو حقد بفتح القاف وقد تكسر تعدت على كعزنت على زيد وحقدت عليه وفي فتح الباري مانصه ومادة وجد متحدة الماضي والمضارع مختلفة المصادر بحسب اختلاف العاني يقال في الغضب موجودة وفي المطلوب وجودا وفي الضالة وجدانا وفي الحب وجدنا بالفتح وفي المال وجدنا بالضم. وفي الفنى جدة بكسر الجيم وتخفيف الدال المفتوحة على الأشهر في جميع ذلك وقالوا أيضاً في المکتوب وجادة وهي مولدة اه (وألفيت) بمعنى وجدت التي تعدت إلى اثنين أما التي بمعنى أصاب نحو ضاع مالي ثم ألفيته فتعدت إلى واحد (ودريت) بمعنى علمت وأكثر ما تستعمل معداة بالباء لواحد فإذا دخلت عليها همزة النقل تعدت إلى واحد بنفسها وإلى ثان بالباء كقوله تعالى - قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أدراكم به - (وتعلم) بصيغة الأمر ولذا قال المصنف (بمعنى اعلم) وفي التسهيل وشرحه للتماميني وتعلم بمعنى اعلم غير متصرف فلا يستعمل منه غير صيغة الأمر وهذا الذي ذهب إليه الأعمى، والصحيح أنها تتصرف. حكى ابن السكيت تعلمت أن فلانا خارج اه وفي شرح الشذور للعصامي وهي متصرفة بلا خلاف والغالب فيها وقوعها على أن وصلتها اه وقوله بلا خلاف مردود فإن الخلاف فيها مشهور. ثم شرع المصنف في ذكر مثل الأفعال التي ذكرها مقدماً للأول فالأول على الترتيب الذي ذكره فقال (نحو ظننت زيدا قائماً) وإعرابه ظننت

وعامت وزعمت
وجعلت وحجوت
وعددت وهب
ووجدت وألفيت
ودريت وتعلم بمعنى
اعلم نحو ظننت زيدا
قائماً

فعل وفاعل ظنّ فعل ماضٍ تنصب مفعولين والثاء ضمير متصل في محل رفع فاعل زيدا مفعول أول لظننت وقائما مفعول ثانٍ (وحسبت زيدا عالما) وإعرابه حسب فعل وفاعل حسب فعل ماضٍ من أخوات ظنّ تنصب مفعولين والثاء فاعل زيدا مفعولها الأول وعالما مفعولها الثاني ، (وقول الشاعر :

حسبت التقي والجود خير تجارة) رباحا إذا ما المرء أصبح ناقلًا

قاله لبيد بن ربيعة العامري ، وهو من قصيدة من الطويل . اللغة : حسبت بمعنى تيقنت لا بمعنى صرت ذا حسب والتقي مصدر اتقى إذا اجتنب النواهي وامتنل الأوامر ، والجود الكرم ، والتجارة تليب المال لغرض الربح ، والمراد بها هنا المكتسب ، وخير ههنا للتفضيل فلذا استوى فيه المذكر والمؤنث والافراد وضداه ، والرباح بفتح الراء والريح بكسرها واحد . وفي القاموس : ربح في تجارته كعلم استشف ، والربح بالكسر والتحريك ، وكسحاب اسم ما ربحه اه ، والمرء مثلث الميم الانسان أو الرجل ولا يجمع من لفظه وسمع مرءون قاله في القاموس . والثاقل من ثقل كفزع فهو ثقیل وثاقل اشتد مرضه ، وقد أثقله المرض والنوم واللثوم فهو مستثقل قاله في القاموس . وفي العيني ناقلًا أراد ميتا ، لأن الأبدان تخف بالأرواح ، فإذا مات الانسان يصير ناقلًا كالجماد . الاعراب حسبت فعل وفاعل حسب فعل ماضٍ بمعنى تيقنت من أخوات ظنّ تنصب مفعولين والثاء ضمير متصل في محل رفع فاعل التقي مفعولها الأول وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور والجود معطوف على التقي وخير مفعول ثانٍ وهو مضاف وتجارة مضاف إليه رباحا تمييز كما قاله الأزهرى . وقال العيني رباحا تمييز : أى من حيث الربح والفائدة إذا ظرف لما استقبل من الزمان وما زائدة الراء مبتدأ أصبح فعل ماضٍ ناقص واسمها مستتر فيه جوازا تقديره هو ناقلًا خبرها وعلامة نصبه فتح آخره . وجملة أصبح مع اسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ . والمعنى تيقنت التقي والجود خير تجارة رباحا إذا أصبح المرء ميتا . والشاهد في حسبت حيث جاءت عاملة عمل ظنّ تنصب مفعولين (وختت عمرا شاخصا) وإعرابه خلت فعل وفاعل خال فعل ماضٍ من أخوات ظنّ والثاء فاعل وعمرا مفعولها الأول وشاخصا بمعنى مسافرا مفعول ثانٍ (وقوله تعالى - إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا -) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر والهاء ضمير متصل في محل نصب اسمها يرون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون متصرف من رأى بمعنى ظنّ تنصب مفعولين والواو فاعل والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول أول وبعيدا مفعول ثانٍ ونرى فعل مضارع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف متصرف من رأى بمعنى تيقن من أخوات ظنّ تنصب مفعولين وفاعلها مستتر فيه وجوبا تقديره نحن والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعولها الأول قريبا مفعول ثانٍ (وقوله تعالى - فإن علمتموهن مؤمنات -) وإعرابه الفاء باعتبار ما قبلها إن حرف شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه تم فعل ماضٍ في محل جزم فعل الشرط من أخوات ظنّ تنصب مفعولين والثاء ضمير متصل في محل رفع فاعل والميم والواو علامة الجمع والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول أول والنون علامة جمع الاناث مؤمنات مفعول ثانٍ وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم (ونحو زعمت زيدا صديقا) وإعرابه زعمت فعل وفاعل زعم فعل ماضٍ من أخوات ظنّ والثاء فاعل زيدا مفعولها الأول وصديقا مفعولها الثاني (وقول الشاعر :

و بيت زيدا عالما
وقول الشاعر :
حسبت التقي والجود
خير تجارة
وختت عمرا شاخصا
وقوله تعالى - إنهم
يرونه بعيدا ونراه
قريبا - وقوله تعالى
- فإن علمتموهن
مؤمنات - ونحو
زعمت زيدا صديقا
وقول الشاعر :

زعمتني شيخا ولست بشيخ إنما الشيخ من يدب دينيا

قاله أبو أمية الحنفي واسمه أوس، وهو من قصيدة من الخفيف . اللغة: زعمتني من الزعم ، وهو القول بأن الشيء على صفة قولاً غير مستند إلى وثوق والشيخ من استبانته فيه السن أو من خمسين إلى أواخر عمره . قاله في القاموس ودب يدب دبا ودينبا مشى على هيئته قاله في القاموس وقوله يدب بكسر الهمزة كما ضبطه بذلك ابن علان في شرح الرياض . الاعراب: زعم فعل ماض من أخوات ظن تنصب مفعولين والتاء علامة التأنيث والنون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول أول شيخا مفعول ثان الواء حرف عطف لست فعل وفاعل ليس فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء ضمير متصل في محل رفع اسمها بشيخ جار ومجرور خبر ليس في محل نصب وهو مجرور بحرف الجر الزائد حركة النصب فيه مقدرة والمناخ من ظهورها حركة المناسبة لحرف الجر الزائد إن حرف توكيد ونصب وما كافة ، ويصح أن تقول إنما أداة حصر الشيخ مبتدأ من اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر يدب فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو دينيا مفعول مطلق وعلامة نصبه فتح آخره والمعنى ظاهر ، والشاهد في قوله زعمتني حيث جاء بمعنى الظن وإنما نصب مفعولين (وقوله تعالى - وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا -) وإعرابه الواء حرف عطف جعلوا فعل وفاعل جعل فعل ماض بمعنى اعتقد تعمل عمل ظن تنصب مفعولين والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل الملائكة مفعولها الأول وإناثا مفعولها الثاني والذين اسم موصول في محل نصب نعت للملائكة وهم ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ عند ظرف مكان مفعول فيه وهو مضاف والرحمن مضاف إليه والظرف شبه جملة في محل رفع خبر وجملة المبتدأ والخبر صلة الموصول لا عمل لها من الأعراب والعائد هم .

زعمتني شيخا ولست
بشيخ
إنما الشيخ من يدب
دينيا
وقوله تعالى - وجعلوا
الملائكة الذين هم عباد
الرحمن إناثا - وقول
الشاعر :

قد كنت أحجو أبا عمرو
أخا ثقة
حتى ألت بنا يوما ملعات

(تنبيه) تمثيل المصنف بالآية المذكورة لجعل بمعنى اعتقد تبع فيه ابن هشام في الشذور ووقع في الكشف أن جعل في الآية بمعنى صبر ، واعترضه أبو حيان فقال إنه غير صحيح لأنهم لم يصبر وهم إناثا ، وإنما ذكر بعض النحويين أنها هنا بمعنى سبي . وأجاب عنه الشمني أنه ليس المراد التصيير بالفعل بل المراد التصيير بالقول ، قال وقد نص الزمخشري على ذلك (وقول الشاعر :
قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة حتى ألت بنا يوما ملعات)

قاله تميم بن أبي مقبل، وقيل أبو سنبيل الأعرابي، وهو من البسيط . اللغة: حجوت فلانا بمعنى ظننته والثقة المؤمن وألم بي الشيء يلم بالما إذا نزل والملعات النوازل جمع ملعة . الأعراب قد حرف تحقيق كنت فعل وفاعل كان فعل ماض ناقص والتاء ضمير متصل في محل رفع اسمها أحجو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستئصال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان أبا مفعول أول وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف وعمرو مضاف إليه أذا مفعول ثان وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وثقة مضاف إليه ولا يصح أن ينون أذا على أنه مفعول ثان وعلامة نصبه فتح آخره وثقة نعت له بمعنى موثوق به أو ذا ثقة ولأن المصدر لا ينعى به إلا بالسباع نحو هذا الرجل عدل أو رضا حتى حرف غاية بمعنى إلى ألم فعل ماض والتاء علامة التأنيث بنا جار ومجرور في محل نصب على المفعولية متعلق بألم ويوما ظرف زمان وعلامة نصبه فتح آخره ملعات فاعل ألت وعلامة رفعه ضم آخره . والمعنى كنت أظن أبا عمرو أذا موثوقا به أرجح إليه عند احتياجي إليه إلى أن نزلت في النوازل العظام

فلم يكن كما ظننته ، والشاهد في أحجوه حيث جاء بمعنى أظن فذلك نصب مفعولين ولم يذكر أحد من النجاة أن حجا يحجو يتعدى إلى مفعولين غير ابن مالك (وقول الآخر :

فلا تعدد للمولى شريكك في الغنى ولكن المولى شريكك في العدم)

قاله النعمان بن بشير الأنصاري رضي الله عنهما ، وهو من قصيدة من الطويل . اللغة : المولى هنا بمعنى صاحب والحليف والغنى بالكسر والقصر غنى المال ، وأما بالكسر والمد فهو الصوت المطرب والفتح والقصر النفع ، والعدم بضم العين وسكون الدال الفقر . الاعراب الفاء عاطفة لانهية تعدد فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين وفاعله مستتر فيه وجو بانقيده أنت متصرف من عد من أخوات ظن تنصب مفعولين المولى مفعول أول وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور شريك مفعول ثان وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف والكاف مضاف إليه في الغنى جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور متعلق بشريك لأنه فعيل بمعنى مشارك اسم فاعل ولكن الواو حرف عطف لسكن حرف استدراك ونصب وما كافة المولى مبتدأ وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور شريك خبر والكاف في محل جر بالإضافة وفي العدم متعلق بشريك . والمعنى فلا تظن صاحبك وحليفك شريكك في المال ولكنه شريكك في الفقر والحاجة ، والشاهد في تعدد حيث جاء بمعنى الظن فذلك نصب مفعولين (وقوله :

فقلت أجرني أبا مالك والافهني امراً هالكا)

قاله ابن همام السلولي ، وهو من التقارب ويروى بدل قوله أبا مالك بلفظ أبا خالد . اللغة : أجرني بفتح الهمزة وكسر الجيم من أجاره إذا أمنه ، والهالك الميت . الاعراب الفاء حرف عطف قلت فعل وفاعل أجر فعل أمر والنون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به أبا منادى مضاف حذف منه حرف النداء تقديره يا أبا وهو منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف ومالك مضاف إليه وإلا الواو حرف عطف إن حرف شرط جازم وفعل الشرط محذوف لأن أصله وان لاتفعل فأدغمت إن في لا النافية وحذف فعل الشرط والفاء رابطة لجواب الشرط هب فعل أمر مبني على السكون من أخوات ظن تنصب مفعولين والنون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعولها الأول امراً مفعول ثان هالكا نعت له . والمعنى قلت يا أبا مالك أجرني وأغثنى وان لم تجرنى فظنني من الهالكين ، والشاهد في هب حيث جاء بمعنى ظن فذلك نصب مفعولين (وقوله تعالى - تجدوه عند الله هو خير -) وإعرابه تجدوه جواب الشرط المتقدم في قوله تعالى - وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه - وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل عند ظرف مكان مفعول فيه متعلق بتجدوه وهو مضاف والفظ الجلالة مضاف إليه هو ضمير فصل لا محل له من الاعراب خيرا مفعول ثان (وقوله تعالى - إنهم ألفوا آباءهم ضالين -) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب والهاء ضمير متصل في محل نصب اسمها ألفوا فعل وفاعل ألقى فعل ماض ينصب مفعولين والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل آباء مفعول أول وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة والميم علامة الجمع ضالين مفعول ثان وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم (ودريت) بفتح الدال مبني للفاعل (زيدا قائما) وإعرابه درى فعل ماض بمعنى علم من أخوات ظن والتاء فاعل وزيدا مفعول أول وقائما مفعول ثان (وقول الشاعر :

وقول الآخر :
فلا تعدد المولى
شريكك في الغنى
ولكن المولى شريكك
في العدم
وقوله :
فقلت أجرني أبا مالك
والافهني امراً هالكا
رقوله تعالى - تجدوه
عند الله هو خير -
وقوله تعالى - إنهم
ألفوا آباءهم ضالين -
ودريت زيدا قائما
وقول الشاعر :

دريت الوفي العهد يا عروفا غتبط فان اغتباطا بالوفاء حميد

هو من الطويل . اللغة : دريت مبنى للجھول من درى إذا علم وله استعمالان أحدهما بالباء نحو - ولا أدراكم به - ويتعدى إلى الضمير بالهمزة وأندرها أن يتعدى إلى اثنين بنفسه كما في البيت قاله العيني والوفى بمعنى الوافى يقال وفى فلان بالعهد وفاء ضد غدر والعهد الميثاق وعرو مرخم عروة واغتبط أمر من الاغتباط . والنبطة : هو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه بخلاف الحسد وحميد بمعنى محمود . الاعراب دريت فعل و نائب الفاعل درى فعل ماضٍ مغير الصيغة من أخوات ظن تنصب مفعولين والتاء ضمير متصل فى محل رفع نائب الفاعل وهى المفعول الأول لدرى والوفى مفعولها الثانى وهو صفة مشبهة تعمل عمل الفعل ترفع الفاعل وتنصب المفعول والعهد بالرفع فاعل ويجوز نصبه على التشبيه بالمفعول به وجره بالاضافة وفاعل الصفة المشبهة حينئذ ضمير مستتر جواز تقديره هو . قال العيني وأرجحها نصب وأضعفها الرفع اه . والمراد بالرجحان والضعف من جهة المعنى كما يفيد كلامهم فى باب الصفة المشبهة يا عرو يا حرف نداء عرو منادى مرخم مبنى على الضم على لغة من لا ينتظر وعلى الفتح على لغة من ينتظر والفاء فصيحة ، ويقال فيها داخلة فى جواب شرط مقدر إذ التقدير إذا دريت الوفى العهد فاغتبط فان الفاء حرف تعليل إن حرف توكيد ونصب اغتباطا اسمها بالوفاء جار ومجرور نعت لاغتباطا متعلق بواجب الحذف تقديره كائنا حميد خبر إن . قال العيني بالوفاء متعلق بالخبر أعنى حميد أى بوفاء العهد . والمعنى يا عروة قد علمت حال من يقى بالعهد فتعمن أنت مثل ذلك لأن النبطة بمثل ذلك محمودة ، والشاهد فى قوله درى حيث جاءت بمعنى علم فلذلك نصبت مفعولين (وقول الشاعر :

تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف فى التحيل والمكر

قاله زياد بن يسار، وهو من الطويل . اللغة : تعلم أمر بمعنى اعلم والشفاء بكسر الشين المعجمة والمد السواء والبراء من السقم والقهر الغلبة والعدو ضد الصديق واللطف ضد العنف والتحيل كالاختيال الحذق وجودة النظر والمكر الحديعة . الاعراب تعلم فعل أمر مبنى على السكون يعمل عمل ظن ينصب مفعولين وفاعل مستتر فيه وجوبا تقديره أنت شفاء مفعول أول وعلامة نصبه فتح آخره قهر مفعول ثان وهو مضاف وعدو مضاف اليه وهو مضاف والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة وقوله فبالغ الفاء حرف عطف على تعلم بالغ فعل أمر وفاعل مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وما بعدها ظاهر . والمعنى اعلم شفاء النفس قهر العدو وذلك بأن تبالح فى خديعته والاختيال فى دفعه بالممكن ، والشاهد فى تعلم بمعنى اعلم حيث نصب مفعولين (وإذا كان ظن بمعنى اتهم ورأى بمعنى أبصر وعلم بمعنى عرف) وحجا بمعنى قصد ووجد بمعنى حزن أو حقد وزعم بمعنى كفل أو بمعنى قال ، وتأتى هذه الأفعال وبقية أفعال الباب لمعان آخر غير قلبية وحينئذ (لم تعد إلا إلى مفعول واحد) لأن تعدىها إلى مفعولين إنما كان بالنظر لاقتضائها للجزأين المتبدل والخبر فاذا كانت قد وضعت لمعنى آخر لا تقتضى إلا أمرا واحدا وجب أن لاتعدى إلا إلى واحد لأن التعدى أمر معنوى فتعدد متعلقه وإفراده إنما هو بحسب المعنى (مخووظنت زيدا بمعنى اتهمته) لأن الاتهام لا يقتضى إلا متبعا واحدا، ومعنى الاتهام أن تجعل شخصا موضع الظن السئ تقول ظننت زيدا أى ظننت به أنه فعل سيئا وكذا اتهمته قاله السامى ومن مجىء ظن بمعنى اتهم قوله تعالى - وما هو على الغيب بظنين - بالظاء المشالة فى قراءة الأكثر أى بمتهم وقرأها نافع بضنين بالضاد الساقطة أى بخيل (ورأيت زيدا بمعنى أبصرته) وذلك لأن الابصار إنما يقتضى واحدا . واختلفوا فى رأى الحلمية فألحقها الأكثرون

دريت الوفى العهد
يا عروفا غتبط
فان اغتباطا بالوفاء
حميد
وقول الشاعر :
تعلم شفاء النفس قهر
عدوها

فبالغ بلطف فى
التحيل والمكر
وإذا كان ظن بمعنى
اتهم ورأى بمعنى
أبصر وعلم بمعنى عرف
لم تعد إلا إلى مفعول
واحد مخووظنت زيدا
بمعنى اتهمته ورأيت
زيدا بمعنى أبصرته

برأى العلمية في التعدي لاثنين من جهة أن كلامهما إدراك بالباطن كقول الشاعر :

أراهم رفقتي حتى إذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا

فهم مفعول أول ورفقتي بضم الراء وكسرها مفعول ثان ومصدرها الرؤيا ولا تختص الرؤيا بمصدر الحامية بل تقع مصدر البصرية كقوله تعالى - وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس - قال ابن عباس : هي رؤيا عين والأكثر في مصدر البصرية الرؤية (وعلمت المسئلة بمعنى عرفت) ومنه قوله تعالى - والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئا - أي لاتعرفون شيئا ، وذلك لأن لفظ المعرفة وضع للتعلق بالشيء نفسه فبمعنى قولك علمت زيدا عرفت في نفسه ومعنى علمت زيدا قائما عرفته باعتبار كونه على صفة قاله ابن الحاجب في شرح المفصل وخالفه الرضي فقال لا يتوهم أن بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فإن معنى علمت أن زيدا قائم وعرفت أن زيدا قائم واحد إلا أن عرف لا تنصب جزأى الاسم كما تنصبها علم لالفرق معنوي بل هو موكول إلى اختيار العرب فانهم قد يخصون أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر اه - قال العصامي قال بعضهم وهذا بناء على أن العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض أهل الأصول والميزان ، ولبعثهم قول آخر وهو أن العلم يتعلق بالكليات والمركبات والمعرفة تتعلق بالجزئيات والبسائط . قال في شرح المطالع : ومن هنا تسمع النحويين يقولون علم تعدى إلى مفعولين وعرف تعدى إلى واحد فتأمل اه .

وعلمت المسئلة بمعنى عرفت .

(النوع الثاني) أفعال التصيير نحو جعل وردة واتخذ وصير ووهب

(النوع الثاني) من الأفعال الناصبة للبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها (أفعال التصيير)

سميت بذلك لدلالاتها على تحويل الشيء من حالة إلى حالة أخرى وفي كون مفعولي هذه الأفعال مبتدأ وخبرا في الأصل كما يفيد كلام ابن مالك وابن هشام والرضي وغيرهم بحث لأن مفعولها متغايران مفهومًا وخارجا فلا يصح ادعاء كونهما مبتدأ وخبرا لوجوب اتحاد المبتدأ والخبر في الخارج وإن اختلفا في المفهوم ، ويتبين ذلك أنك تقول صيرت الغني فقيرا والمعدوم موجودا وصدق الأول على الثاني في المثالين متمتع . وأجاب بعض المحققين عن هذا بأنه لا نزاع في أن الأفعال الناقصة من دواخل المبتدأ والخبر ولا نزاع في صحة قولهم صار الغني فقيرا والمعدوم موجودا مع جريان ما ذكر فيه ، فما كان جوابا عن هذا فهو جواب عن ذلك فتأمل (نحو جعل) ومنه قوله تعالى - ويجعلون لله ما يكرهون - وقوله تعالى - وجعل منهم القردة والخنازير - فالجور فيهما مفعول ثان وما بعده مفعول أول وقس به ما أشبهه وإنما لم يقدر الجور مفعولا أول لأن المفعول الأول في محل المبتدأ والمفعول الثاني في محل الخبر والمبتدأ لا يكون جارا ومجرورا (وردة) كقول الشاعر :

فردت شعورهن السود بيضا وردت وجوههن البيض سودا

(واتخذ) ويقال فيه اتخذ نحو - اتخذت عليه أجرا - وفي قراءة لاتخذت (وصير) ومنها : أصاروها منقولان من صار إحدى أخوات كان نقل الأول بالتضعيف والثاني بالهمزة كقول الشاعر :

ولعبت طيرهم أبابيل فصيروا مثل كعصف ما كول

(ووهب) غير متصرف فلا يستعمل إلا بصيغة الماضي كالمثال الآتي وإتيان المصنف بنحو في أولها للإشارة إلى عدم انحصارها فيما ذكر فقد عد بعضهم منها ترك ، نحو قوله تعالى - وتركهم في ظلمات لا يبصرون - قال في المنى : إن فسر ترك بصير فالظرف مفعول (١) ولا يبصرون مفعول ثان تكرر كما ينسكرر الخبر والظرف مفعول ثان والجملة بعده حال اه وقال ابن عنقاء : زاد بعضهم في أفعال التصيير ضرب مع المثل نحو ضربت هذا الكلام مثلا ، وفي نحو ضربت الفضة خاتما والطين خزفا وبعضهم خلق وحزم به السيوطي في شرح النقاية نحو - وخلق الانسان ضعيفا - وفي الارتشاف

(١) هكذا بالأصل ولعل الكلام فيه حذف تقديره إن فسر ترك بصير فمفعوله الأول الضمير والظرف يعني الجار والمجرور مفعوله الثاني الخ والواو في قوله بعد والظرف بمعنى أو ليكون وجها ثانيا في الاعراب اه مصححه

لا أعلم نحوياً ذهب إلى أن خلق تنعدي إلى اثنين فلا يكون من هذا الباب . قال جمع متأخرون :
وقد يضمن المتعدي لواحد معنى ضمير وتعمل من أفعاله فتقول حفرت وسط . الدار ثرا و بنيت الدار
مسجدا وقطعت الثوب قيصا وصنعتة عمامة : أي صيرت في كلها . قال ابن عنقاء : وهو قوي ، وقد
أشار المصنف رحمه الله تعالى إلى أمثلة ما ذكره من أفعال التصيير على الترتيب بقوله (قال الله تعالى
- فجعلناه هباء منثورا -) وإعرابه الفاء باعتبار ما قبلها جعل فعل ماض من أفعال التصيير تنصب
مفعولين وثا ضمير متصل في محل رفع فاعل والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول أول هباء مفعول
ثان منثورا نعت (وقال تعالى - يردونكم من بعد إيمانكم كفارا -) وإعرابه يردون فعل مضارع
مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل
متصرف من ردة من أفعال التصيير تنصب مفعولين والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول أول
واليم علامة الجمع وكفاراً مفعولها الثاني وجملة من بعد إيمانكم في محل نصب على الحال من الواو في
يردون متعلق بواجب الحذف (وقال الله تعالى - واتخذ الله إبراهيم خليلاً -) وإعرابه الواو حرف
عطف اتخذ فعل ماض من أفعال التصيير تنصب مفعولين الله فاعل إبراهيم مفعول أول خليلاً مفعول
ثان (ونحو صيرت الطين خزفاً) وإعرابه ظاهر ، وفي القاموس الحزف محرّكة الجرار وكل ما عمل من
طين وشوى بالنار حتى يكون نغارا (وقالوا) أي في الدعاء (وهبني الله فداءك) أي صيرني فداء
لك أتيك السوء بنفسي ، وفي القاموس فداء يفديه فداء وفداً ويقترح والفداء ككساء وكعلي والى اه
فأفاد كلامه أن قوله فداءك بالمد والقصر .

(تنبيه) بعض أفعال التصيير قد تأتي لمعان آخر غير التصيير كاتخذ بمعنى خلق أو صنع فنصب
مفعولاً واحداً فقط كقوله تعالى - وقالوا اتخذ الله ولداً - وقيل إنها في الآية بمعنى صير وأن المفعول
الثاني محذوف : أي اتخذ الله بعض الموجودات ولداً تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً (واعلم أن لأفعال
هذا الباب ثلاثة أحكام) تختص بها بل أربعة الثلاثة للذكورة . والرابع أنه يجوز في الأفعال القلبية
التصرف ورأى الحلبي والبصري أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدين : أي بأن
يكون مرجع الضميرين شيئاً واحداً مثل علمتني منطلقاً وعلمتني منطلقاً وقوله تعالى - إن الإنسان
ليظنى أن رآه استغنى - أي أن رأى نفسه ، وقوله تعالى - إني أراني أعصر خمراً ، إني أراني
أحمل فوق رأسي خبزاً - وقوله تعالى - رأيتم لي ساجدين - وقول عائشة رضي الله عنها « لقد
رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومألنا من طعام إلا الأسودان » قال الزمخشري وغيره :
وأجرت العرب عدمت وفقدت مجرى أفعال هذا الباب لأنهما ضد وجدت فحملت على ضدها ولا بعد
في حمل الشيء على ضده ، وذلك كقول الشاعر :

تدمت على ما كان منى فقدتني كما يسلم المعبون حين يبيع

وقول الآخر :

خذنا حذراً يا جارتى فأنى زأيت جران العود قد كاد يصلح

لقد كان لي عن ضربتين عدمتني وعماً ألقى منهما مترحزح

بخلاف سائر الأفعال فلا يقال ضربتني بل يعدل فيها إلى لفظ نفس مضاف إلى ذلك الضمير فتقول
ضربت نفسي والفرق بين الأفعال القلبية وغيرها أن علم الشخص بنفسه أكثر فساغ فيها ذلك
بخلاف غيرها لتعلق فعل الفاعل فيها بغيره إذ قل ما يضرب الشخص نفسه (الأول الاعمال) وهو
نصبها للجزأين (وهو الأصل وهو واقع في الجميع) أي في جميع أفعال هذا الباب الجامد منها

قال الله تعالى - فجعلناه
هباء منثورا - وقال
تعالى - يردونكم من
بعد إيمانكم كفارا -
وقال الله تعالى - واتخذ
الله إبراهيم خليلاً -
ونحو صيرت الطين
خزفاً وقالوا وهبني الله
فداءك .

واعلم أن لأفعال هذا
الباب ثلاثة أحكام :
الأول الاعمال وهو
الأصل وهو واقع
في الجميع .

والتصرف القلبي والتصويري ويختص الحكمان الآتيان كالحكم الذي زدته بالقلبي التصرف وقد
يعرض الحكم الأخير: أعنى التعليق لكل فعل يدل على الشك أو يتضمن معنى العلم وإن كان قاصرا
كما ستأتي الإشارة إليه إن شاء الله تعالى (الثاني الإلغاء وهو إبطال العمل لفظا ومجلا) فيبقى
مدخولها على إعرابه قبل دخولها وتبقى هي على معناها في إفادة الظن أو العلم وذلك (لضعف العامل)
القلبي التصرف عن العمل (بتوسطه) بين المبتدأ والخبر أو تأخره عنهما (نحو زيد ظننت
قائم) هذا مثال لتوسطه. وإعرابه زيد مبتدأ وقائم خبره وظننت فعل وفاعل (وزيد قائم ظننت)
وهذا مثال لتأخره. وإعرابه زيد مبتدأ وقائم خبره وظننت فعل وفاعل والفعل الملقى وفاعله حينئذ
بمنزلة الظرف إذ معناه زيد قائم في ظني ولا عمل للمنى أصلا قاله ابن عنقاء (وهو) أي الإلغاء (جائز
لا واجب) لأن سببه لا يقتضي ذلك ولا يمنع لأنه أمر اختياري راجع إلى التكلم وجعل أبو حيان
لجواز الإلغاء شرطين: الأول أن لا تدخل لام الابتداء على الاسم نحو زيد ظننت قائم ولزيد قائم
ظننت فإنه حينئذ لا يجوز الإلغاء ولا يجوز الاعمال. الثاني أن لا ينفى نحو زيداً منطلقاً لم أظن وزيداً
لم أظن منطلقاً فإنه لا يجوز فيه إلا الاعمال ولا يجوز الإلغاء لأنه يتعين بناء الكلام على الظن المتق
(والإلغاء) العامل (التأخر) عن المفعولين (أقوى من إعماله) بلا خلاف لضعفه بالتأخر
(والتوسط) أي والعامل التوسط بين المفعولين نحو زيد ظننت قائم (بالعكس) أي فاعماله أقوى
من الغائه لأنه عامل لفظي فهو أقوى من الابتداء لأنه عامل معنوي، وهذا ملجزم به ابن هشام في
التوضيح والشذور وهو الأصح، وقيل لها في التوسط سواء وجزم به في شرح القطر وصححه المرادي
(ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم) على مفعوليه لأن المقتضى للعمل إذا تقدم كان أقوى منه إذا تأخر
(نحو ظننت زيدا قائماً) فلا يجوز أن يقال ظننت زيد قائم برفعهما (خلافاً للكوفيين) والأخفش
في إجازة الإلغاء مع تقدم العامل مستدلين بنحو قول الشاعر:

كذلك أدبت حتى صار من خلقي أتى رأيت ملاك الشيمة الأدب

وقول كعب بن زهير:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل

وأجيب بأن ذلك على تقدير ضمير الشأن بعد الفعل وهو الأقرب الأصح كما قال النحوي وغيره فهو
مفعول أول والجملة مفعول ثان. أو على تقدير لام الابتداء المعلقة عن العمل كما قال سيبويه أو من
الإلغاء على قبح كما قاله الخبيصي وابن مالك وقضية كلام المصنف وجوب الاعمال عند تقدم العامل
وإن تقدم على الفعل شيء كمتي، وهو رأي لبعضهم والجمهور على أنه متى تقدم على الفعل الملقى
السابق على المفعولين ما يتعلق بثنائهما فالإلغاء جائز وإن كان أضعف من الاعمال (الثالث) من
أحكام أفعال هذا الباب (التعليق) للعامل القلبي التصرف وألحق به في التعليق على الأصح لكن
مع الاستفهام خاصة أبصر نحو - فستبصر ويبصرون - وتفكر كقوله تعالى - أولم يتفكروا
ما بساحبهم من جنة - وسأل نحو - يسألون أيان يوم الدين - وزاد ابن خروف نظر نحو
- فلينظر أيها أركي طعاما - ووافقه ابن مالك وابن عصفور بل قال ابن مالك ما قارب المذكورات
مما له تعلق بفعل القلب يجوز تعليقه (وهو إبطال العمل) وجوبا كما سيأتي (لفظا) فلا يظهر
النصب في مفعولها بل يكونان مرفوعين لفظا على أنهما مبتدأ وخبر (لا محلا) أي فلا يبطل
العمل مع التعليق في المحل بل تكون الجملة المعلق عنها العامل في محل نصب بإسقاط حرف الجر إن
تعدي بالحرف نحو - أولم يتفكروا، ويسألون أيان يوم الدين - لأنه يقال فكرت فيه وسألت

الثاني الإلغاء وهو
إبطال العمل لفظا
ومجلا لضعف العامل
بتوسطه نحو زيد
ظننت قائم وزيد قائم
ظننت وهو جائز
لا واجب وإلغاء التأخر
أقوى من إعماله
والتوسط بالعكس
ولا يجوز إلغاء العامل
المتقدم نحو ظننت زيدا
قائما خلافا للكوفيين
الثالث التعليق وهو
إبطال العمل لفظا ومجلا

عنه وفي موضع المفعول به إن تعدى العامل إلى واحد نحو عرفت من أبوك وسادة مسد مفعوليه إن تعدى إلى اثنين كالأمثلة الآتية في كلام المصنف و بدل اشتغال من المتوسط بينه وبينها إن تعدى إلى واحد نحو عرفت زيدا أبو من هو فإن قدرته بدل كل جاز ولكن على حذف مضاف : أي عرفت أمره وفي موضع الثاني إن تعدى لاثنين ووجد الأول نحو علمت زيدا أبو من هو بناء على أن ذلك يسمى تعليقا وفيه خلاف سأذكره على قول المتن فالتعليق واجب إلى آخره ويجوز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب كقول الشاعر :

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت

روى بنصب موجعات بالكسر عطفًا على محل ما البكا لأن العامل إنما ألغى لفظًا لا محلاً ، فلهذا سمي تعليقا أخذًا من المرأة المعلقة ، وهي التي أساء زوجها عشرتها فلا هي مزوجة ولا مطلقة . قال العصامي وإنما يعطف على محل الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة فتقول علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره ولا تقول علمت لزيد قائم وعمرا لأن مطلوب هذه الأفعال إنما هو مضمون الجملة فإذا كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح أن يتعلق به وإلا فلا قاله في التصريح اهـ (لجبيء ماله صدر الكلام بعده) أي بعد العامل (وهو) أي الذي له صدر الكلام (لام الابتداء) فإن لها صدر الكلام إلا في باب إن لأنها فيه مؤخره من تقديم ، ولذا تسمى المرحلة بالقاف والفاء كما مر (نحو) ظننت لزيد قائم) وإعرابه ظننت فعل وفاعل اللام لام الابتداء زيد مبتدأ قائم خبره والجملة في محل نصب سادة مفعول ظنن وإنما لم يظهر النصب في الجزأين لأن لام الابتداء لصداقتها لا يتخطاها العامل فمن حيث اللفظ روعي ماله الصدر ومن حيث المعنى روعي العامل فكأنه باق على عمله لأن معنى ظننت لزيد قائم ظننت قيام زيد وهذا هو معنى ظننت زيدا قائما .

(تنبيه) ألحق جماعة منهم ابن مالك وابن هشام في القطر والتوضيح لام القسم بلام الابتداء في إيجاب تعليق العامل نحو علمت والله ليقومن زيد (وما النافية كقوله تعالى - لقد علمت ما هؤلاء ينطقون -) وإعرابه اللام داخلة في جواب قسم مقدر قد حرف تحقيق علمت فعل وفاعل ما نافية ها للتنبيه أولاء اسم إشارة في محل رفع مبتدأ ينطقون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب سادة مفعول علمت (ولا النافية نحو علمت لزيد قائم ولا عمرو) وإعرابه ظاهر وجملة لزيد قائم من المبتدأ والخبر في محل نصب سادة مفعول علمت (وإن النافية نحو علمت ان زيد قائم) فإن نافية زيد مبتدأ قائم خبره والجملة في محل نصب وقضية صنيع المصنف أن ما وإن ولا النافيات يعلق بها العامل مطلقا من غير تقييد بكون كل منها واقعا في جواب القسم وهذا هو الذي عليه الجمهور كما قال ابن علقم وشروط ابن هشام في لا وإن أن يكونا في جواب القسم ولو مقدرًا كقوله تعالى - وتظنون إن لبثتم إلا قليلا - وعلمت لارجل قائم ، وقد علل الرضى كون كل من حروف النفي الثلاثة معلقا للعامل بقوله أما ما وإن فللزوم وقوعهما في صدر الجمل وضعا وأما لا النافية الداخلة على الجملة الاسمية فإنها لا التبرئة المشابهة لان المكسورة اللزوم دخولها على الجملة اهـ (وهمزة الاستفهام نحو علمت أزيد قائم أم عمرو) وإعرابه علمت فعل وفاعل وهمزة للاستفهام زيد مبتدأ قائم خبره أم حرف عطف عمرو معطوف على ما قبله واستشكل تعليق العامل بالاستفهام في نحو هذا المثال من حيث أن العلم بالشيء يناق ما يقتضيه الاستفهام من الجهل به ، وأجاب عنه ابن هشام في الغني بأنه على

لجبيء ماله صدر الكلام بعده وهو لام الابتداء نحو ظننت لزيد قائم وما النافية كقوله تعالى - لقد علمت ما هؤلاء ينطقون - ولا النافية نحو علمت لزيد قائم ولا عمرو وإن النافية نحو علمت إن زيد قائم وهمزة الاستفهام نحو علمت أزيد قائم أم عمرو

تقدير مضاف : أى جواب أزيد عندك أم عمرو والتحقيق ما قال بعضهم إن متعلق العلم هنا هو النسبة ومتعلق الجهل طرفها والعلم بالنسبة يجامع الجهل بطرفها ضرورة فلا حاجة إلى تقدير ، بل التحقيق أن متعلق العلم هو النسبة إلى أحدهما مبهما ومتعلق الجهل النسبة إليه معينا وشتان ما بينهما اه (وكون أحد المفعولين) الأول أو الثانى (اسم استفهام نحو علمت أيهم أبوك) وإعرابه علمت فعل وفاعل علم فعل ماض والتاء فاعل أى اسم استفهام مبتدأ وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف والهاء مضاف إليه واليم علامة الجمع أبوك خبره وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب سادة مسد مفعولى علم ، ومثل ذلك ما إذا كان اسم الاستفهام فضلا نحو - وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون - فأى منصوب على الصدرية والناصب له ما بعده : أى ينقلبون أى انقلاب ولا يصح أن يكون منصوبا بما قبله لأن الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله ، ومن الملاحظات للعامل كم وكأين الخبريتان نحو - ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون - ولعل نحو - وإن أدرى لعله فتنة لكم - وكأن بنشديد النون علمت كأن زيدا أسد ورب كعلمت رب مولود بلا أب وليت حيث تركب معها كلام صحيح وإن المكسورة المشددة على رأى سيبويه لكنها إنما تعلق جوارزا لا وجوبا على الصحيح والجمهور يقترون بعدها لام الابتداء وأدوات الشرط لها الصدر فيجب معها التعليق نحو ظننت لولا زيد لم تنجح وحسبت من يكرمنى تكرمه وعلمت إذا جاء زيد جاء أبوه وكل حرف يلتقى به القسم فله الصدر فيكون من الملاحظات (فالتعليق) للعامل (واجب إذا وجد شىء من هذه الملاحظات) المتقدمة بخلاف الالغاء فانه جائز ، وقد تبين مما قدمناه أن الفرق بين الالغاء والتعليق من جهة أن العامل اللتى لا عمل له ألبتة لافى اللفظ ولا فى المحل وأن العامل المعلق له عمل فى المحل لافى اللفظ ، وقضية كلامه أن التعليق واجب مطلقا ، واستثنى بعضهم صورة يجوز فيها التعليق ولا يجب وهى ما إذا كان الاستفهام فى المفعول الثانى نحو علمت زيدا من هو فان النصب فى ذلك جائز بل هو الأجود ، ولهذا جزم الزمخشري بمنع تسمية مثل هذا تعليقا فقال فى تفسير قوله تعالى - ليبلوكم أيكم أحسن عملا - إن هذا لا يسمى تعليقا وإنما التعليق أن يقع بعد الفعل ما يستد مسد المفعولين معا اه (ولا يدخل التعليق ولا الالغاء فى شىء من أفعال التصيير) لأنها إنما جاء فى أفعال القلوب لضعفها من حيث إنه لم يظهر تأثيرها المعنوى إذ هى أفعال باطنة بخلاف أفعال التصيير فانه يظهر أمرها فى الأغلب وكذلك الجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول فانه لا يجىء فيها (ولا فى قلبى جامد) لعدم تصرفه (وهو انان هب وتعلم) بمعنى اعلم (فانها ملازمان صيغة الأمر) فلا يأتى منهما غيرها (وما عداها من أفعال الباب) قلبية وتصيرية (يتصرف) بالياء التحية أوله (يأتى منه المضارع والأمر وغيرها) من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول (الإلهب من أفعال التصيير فانه ملازم لصيغة الماضى) فلا يأتى منه مضارع ولا غيره ، واحتز بقوله من أفعال التصيير عن وهب بمعنى أعطى وملاك فانه يأتى منه المضارع نحو يهب والمصدر نحو هبة واسم الفاعل نحو واهب واسم المفعول نحو موهوب (و) ثبت (لتصاريفهن) التى هى المضارع وما بعده (ما) ثبت (هنن مما تقدم من الأحكام) فان كان الفعل قلبيا ثبت لتصرفاته الاعمال والالغاء والتعليق وإن كان من أفعال التصيير ثبت لتصرفاته العمل فقط (وتقدمت بعض أمثلة ذلك) أى بعض أمثلة تصريف هذه الأفعال فمما تقدمت بعض أمثلة المضارع ومثال أعمال المصدر نحو أعجبنى ظنك زيدا قائما واسم الفاعل نحو أنا ظان زيدا عالما ومثال الالغاء نحو زيد ظنى قائم وزيد قائم أنا ظان والتعليق نحو أنا ظان ما زيد قائم وأعجبنى ظنك ما زيد قائم (ويجوز

وكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو علمت أيهم أبوك فالتعليق واجب إذا وجد شىء من هذه الملاحظات ولا يدخل التعليق ولا الالغاء فى شىء من أفعال التصيير ولا فى قلبى جامد وهو انان هب وتعلم فانها ملازمان صيغة الأمر وما عداها من أفعال الباب يتصرف يأتى منه المضارع والأمر وغيرها إلا وهب من أفعال التصيير فانه ملازم لصيغة الماضى وتصاريفهن ما هنن مما تقدمت من الأحكام وتقدمت بعض أمثلة ذلك ويجوز

حذف المفعولين) وكذا حذف أحدهما في باب أعطى وكما مما تغاير مفعولاه ولو لم يدل على ذلك دليل تقول أعطيت درهما ولا تذكر من أعطيته وذلك لأنه لا ربط بين مفعوليهما بخلاف أفعال القلوب فإنه يجوز فيها حذف المفعولين بالاجماع (أو) حذف (أحدهما) الأول أو الثاني مع بقاء الآخر كجمهور رأي الجمهور لكنه قليل، ولذا منعه ابن ملكون ولكن إنما يجوز حذف المفعولين أو أحدهما (لدليل) يدل على المحذوف فيكون الحذف حيثما اختصارا، أما غير دليل ويقال له الحذف اختصارا بالقاف بدل الحاء فلا يجوز حذف مفعولي أفعال القلوب ولا حذف أحدهما مع بقاء الآخر فلا تقول حسبت زيدا ولا تذكر منطلقا مثلا وتسكت لفقدها ما عقدت عليه حديثك وذلك لأن المفعولين في المعنى مبتدأ وخبر وكلا لا يصح قطع المبتدأ عن الخبر ولا الخبر عن المبتدأ فكذلك هذان المفعولان ولأنهما بمنزلة اسم واحد لأن مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة (نحو - أين شركائي الذين كنتم تزعمون -) هذا مثال حذف المفعولين لدليل . وإعرابه أين اسم استفهام في محل رفع مبتدأ شركائي خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الناسبة لأن الياء لا يناسبها إلا كسر ما قبلها وهو مضاف وياء النفس مضاف إليه الذين اسم موصول في محل رفع صفة كنتم كان واسمها وجملة تزعمون في محل نصب خبر كان ومفعولا تزعمون حذف لدليل والتقدير كما قال المصنف (أي تزعمونهم شركاء) هكذا في نسخ هذا المتن بحذف ياء النفس وهكذا رأيت في التصريح على التوضيح . قال في المعنى : والأولى أن يجعل التقدير أنهم شركاء لأن الغالب في زعم أن لا تدخل على صريح المفعولين ولأنها لم تستعمل في القرآن إلا داخلية على أن وصلتها اه (وإذا قيل لك من ظننته) بفتح التاء للخطاب (قائما فتقول) في جوابه (ظننت زيدا) هذا مثال حذف أحد المفعولين وهو المفعول الثاني لدليل فزيدا مفعول أول والمفعول الثاني محذوف تقديره كما قال المصنف (أي ظننت زيدا قائما) حذف قائما للدلالة السؤال عليه ومثال حذف المفعول الأول قوله تعالى - ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم - غيرا بالنصب مفعول ثان لتحسبن والمفعول الأول محذوف تقديره لا تحسبن بخلمهم هو خيرا (وعد صاحب الجرومية) وقد مر ذكر اسمه وضبط الجرومية في صدر الكتاب فليرجع إليه (من هذه الأفعال الناصبة للمبتدأ والخبر سمعت) إذا دخلت على ما لا يسمع كالأمثلة الآتية أما إذا دخلت على ما يسمع فإنها إنما تعدى إلى واحد فقط بخلاف نحو سمعت القرآن وسمعت الحديث وسمعت الكلام (تبعيا للأخفش) وهو سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه ، وهو المراد إذا أطلق وإلا فهو لقب لأحد عشر نحويا كما في المزهري للسيوطي (ومن وافقه) على ذلك كآبي على الفارسي (ولا بد أن يكون مفعولها الثاني جملة مما يسمع) واشترط ما ذكر منقول عن أبي حيان (نحو سمعت زيدا يقول كذا) فإن قوله يقول كذا مما يسمع بخلاف ما لو كان مفعولها الثاني مما لا يسمع نحو سمعت زيدا يخرج إذا الخروج لا يسمع . وإعراب المثال سمعت فعل وفاعل سمع فعل ماض والتاء فاعل وزيدا مفعول أول يقول فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هو كذا جار ومجرور والكاف حرف جر وذا اسم إشارة في محل جر بالكاف وجملة الفعل والفاعل في محل نصب مفعول ثان لسمعت بناء على أنها ملحقة بأفعال القلوب (وقوله تعالى - سمعنا فتى يذكرهم -) وإعرابه سمعنا فعل وفاعل فتى مفعول أول والفتحة فيه مقدرة على الألف لأنه اسم مقصور وجملة يذكرهم من الفعل والفاعل المستتر جوازا والمفعول وهو الهاء في محل نصب مفعول ثان لسمعنا ، وهذه الآية هي التي احتج بها الأخفش ومن

حذف المفعولين أو أحدهما لدليل نحو - أين شركائي الذين كنتم تزعمون - أي تزعمونهم شركاء وإذا قيل لك من ظننته قائما فتقول ظننت زيدا أي ظننت زيدا قائما وعد صاحب الجرومية من هذه الأفعال الناصبة للمبتدأ والخبر سمعت تبعيا للأخفش ومن وافقه ولا بد أن يكون مفعولها الثاني جملة مما يسمع نحو سمعت زيدا يقول كذا وقوله تعالى - سمعنا فتى يذكرهم -

تبعه ولا حجة لهم فيها كما استعرفه (ومذهب الجمهور) من النحاة (أنها فعل متعد إلى) مفعول (واحد) لأنها من أفعال الحواس وهي لا تتعدى إلا إلى واحد (فإن كان) أى ذلك الواحد الذى تعدت إليه (معرفة كالمثال الأول فالجملة التى بعدها) وهى جملة تقول (حال) أى فى محل نصب على الحال من ذلك المفعول الواحد لأن الجمل بعد المعارف أحوال (وإن كان نكرة) كفى الآية التى احتج بها الأخفش (فالجملة) وهى جملة يذكرونها فى محل نصب على أنها (صفة) لأن الجمل بعد النكرات صفات (والله أعلم) وما ذهب إليه الجمهور هو الصحيح .

(تمة) يحكى بالقول وفروعه من الماضى والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول الجملة الفعلية عند جميع العرب نحو - قالوا سمعنا فتى ، والقائلين لاخوانهم هم إلينا - وكذا الاسمية عند بعضهم نحو قولك الله ربنا إقرارا بالربوبية فلا يعمل فى جزأها شيئا كما يعمل الظن بل تكون الجملة فى محل نصب مفعول به وينصب به المفرد المؤدى معنى الجملة كالحديث والقصة والشعر والخطبة والكلام نحو قلت كلاما حقا أو شعرا حسنا والمفرد المراد به مجرد اللفظ نحو قلت كلمة : أى هذا اللفظ ، وعلى هذا بنى الزجاجى قوله فى كتابه المسمى بالجمل وإنما قلنا الكل والبعض ، وأجاز الزجاجى فى قوله له إبراهيم أن يكون إبراهيم مفعول مالم يسم فاعله . قال ابن مالك : رجح الزجاجى هذا الاعراب على إعرابه منادى أو خبرا : أى هذا إبراهيم لسلامته من دعوى الحذف اللزوم على كل منهما وألحقت سليم القول فى العمل بظن مطلقا وغيرهم يخصه بما إذا كان بلفظ المضارع المخاطب الحاضر بعد الاستفهام المتصل به أو المنفصل بظرف أو مجرور فان عدم شرط رجوع إلى الحكاية وفى ذلك يقول ابن مالك فى الألفية .

وكتظن اجعل تقول إن ولى مستفهما به ولم ينفصل
بغير ظرف أو ظرف أو عمل وان بعض ذى فصلت يحتمل
وأجرى القول كظن مطلقا عند سليم نحو قل ذا مشفقا

ولا يلحق فى الحكاية بالقول ما فى معناه كاللغاء والنداء والاختيار ونحوها فإذا قلت دعوت زيدا عجل وناديت به أقبل وأخبرته زيد قائم فليست جملة عجل وأقبل وزيد قائم فى محل نصب على أنها محكية بدعوت وناديت وأخبرت بل ينوى معها القول فتكون تلك الجمل محكية بقول محذوف : أى دعوت زيدا قلت عجل وناديت به قلت له أقبل وأخبرته قلت له زيد قائم والكوفيون يميزون الحكاية بما فى معنى القول ولا يقدررون معه قولاً . قال ابن مالك : والصحيح مذهب البصريين . واعلم أنه قد تدخل همزة النقل على علم ذات المفعولين ورأى أختها فينصبان ثلاثة مفاعيل أولها الذى كان قبل دخول همزة النقل فاعلا والأخيران أصلهما المبتدأ والخبر فإذا قلت علم زيد عمرا فأضلا ثم أتيت بهمزة النقل وقلت أعلمت زيدا عمرا فأضلا ونصبت بالفعل ثلاثة مفاعيل صار أولها الذى كان فاعلا وهو زيد فى هذا المثال مفعولا أول فيجوز حذفه والاختصار عليه ، وأما الثانى والثالث فحكيمهما بعد النقل فكلمتهما قبله من جواز الحذف اختصارا وعدمه اقتصارا والتعليق والالغاء والحق بأعلم وأرى أنبا ونبا وخبر وأخبر وحدث وأدرى على الأصح ، ومنه قوله تعالى - وما أدراك ما الحاقة - لكنها علقت عن الأخيرين .

ومذهب الجمهور أنها فعل متعد إلى واحد فإن كان معرفة كالمثال الأول فالجملة التى بعدها حال وإن كان نكرة فالجملة صفة والله أعلم .

تم الجزء الأول ، ويليه الجزء الثانى ، وأوله : باب النصبوات

الأجرومية

شرح

الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل
من أعيان القرن الثالث عشر الهجري

على

متن الأجرومية

تأليف

الشيخ محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب
رحمهما الله تعالى آمين

وبالهامش : متن الأجرومية المذكورة

الجزء الثاني

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ وَعَلَّمُوها النَّامِ

(حديث شريف)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب المنصوبات

جمع منصوب أى اسم منصوب لاجمع منصوبة وجمع بالألف والياء لأنه صفة لذكر لا يعقل ، وقيل إنه جمع منصوبة أى كلمة منصوبة ، وهى كل ما اشتمل على علم الفعولية ، وهو الفتحه والكسرة والألف والياء (من الأسماء) خاصة أما المنصوبات من الأفعال فذكرها فى غير هذا الباب (المنصوبات) أى من الأسماء كثيرة أوصلها بعضهم إلى ستة وعشرين والمذكور هنا (خمسة عشر) منصوبا (وهى) على سبيل الاجمال والتعداد (المفعول به) نحو ضربت زيدا - وخلق الله السموات - (ومنه) مفعولا ظن ومفاعيل أعلم و (النادى) بجميع أقسامه حتى المبني على الضم لأنه فى محل نصب (كما سيأتى بيانه) فى محله (و) ثانيها (المصدر) المنصوب على الفعولية المطلقة (ويسمى المفعول المطلق) لعدم تقييده بحرف الجر بخلاف بقية المفاعيل نحو ضربت ضربا ونحو - ولا تضروه شيئا أى نوعا من أنواع الضرر (و) ثالثها (ظرف الزمان) نحو صمت يوما (وظرف المكان) نحو اعتسفت أمامك ، وقوله تعالى - فلما رآه مستقرا عنده - وليس المراد بالاستقرار السكون العام خلافا لابن عطية بل عدم التحرك فهو كون خاص فالظرف متعلق به ومستقرا حال من الضمير (و) كل من الطرفين (يسمى مفعولا فيه) بوقوع الفعل فيه (و) رابعها (المفعول من أجله) نحو قوله تعالى - ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله - (و) خامسها (المفعول معه) نحو قوله تعالى - فأجمعوا أمركم وشركاءكم - أى معهم (و) سادسها (المشبه بالمفعول به) وهو منصوب الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهه بنصب وجهه أصله بالرفع ولكن حول الاسناد عنه إلى ضمير المضاف إليه فصار هو الفاعل واسترجوازا فى الصفة وأجاز بعضهم نصب المشبه بالفعل نحو سفه زيد نفسه ووجع زيد بطنه والأصح أنه منصوب على المفعول به بالتضمن (و) سابعها (الحال) نحو جاء الأمير راكبا وقوله تعالى - ولا تمس فى الأرض مراحا - (و) ثامنها (التمييز) فى بعض أحواله نحو طاب محمد نفسا (و) تاسعها (الاستثنى) فى بعض أحواله أيضا نحو - فشر بوا منه إلا قليلا - (و) عاشرها (خبر كان وأخواتها) نحو كان زيد قائما ، وقوله تعالى - ليسوا سواء - (و) حادى عشرها (خبر الحروف المشبهة بليس) نحو قوله تعالى - ما هذا بشرا ، ولات حين مناص - ، وقول الشاعر :

* تعز فلاشى على الأرض باقيا * وقولهم ان أحد خيرا من أحد إلا بالعافية (و) ثانى عشرها (خبر أفعال المقاربة) نحو - وما كادوا يفعالون - وعصيت صائما (و) ثالث عشرها (اسم إن وأخواتها) كقوله تعالى - إن الله يرى من المشركين - (و) رابع عشرها (اسم لالتى لثنى الجنس) نصاب نحو

(باب المنصوبات)

من الأسماء

المنصوبات خمسة

عشر وهى المفعول

به ومنه النادى كما

سيأتى بيانه والمصدر

ويسمى المفعول المطلق

وظرف الزمان وظرف

المكان ويسمى مفعولا

فيه والمفعول من أجله

والمفعول معه والمشبه

بالمفعول به والحال

والتمييز والمستثنى وخبر

كان وأخواتها وخبر

الحروف المشبهة بليس

وخبر أفعال المقاربة

واسم إن وأخواتها

واسم لالتى لثنى الجنس

لاصاحب علم محقوت ولاإله إلا الله (و) خامس عشرها (التابع للنصب وهو أربع أشياء كما تقدم) أي في المرفوعات النعت والعطف والتوكيد والبديل سواء أكان تابعا للنصب لفظا أو محلا حقيقة أو حكما كالرجل ظريفا حاضر ولا رأيت من أب ولا ابنا ويا هؤلاء العاملين ورأيت رجلا ياكل وشاربا ولم يذكر مفعولى ظن وأخواتها لاندراجهما في المفعول به كالمنادى، ثم ذكر للصنف تفاصيل الأبواب السابقة على الترتيب المذكور فقال :

باب المفعول به

بدأ به لأنه أحوج إلى الاعراب لأنه الذى يلتبس بالفاعل من المفاعيل الخمسة ولأنه أكثر استعمالا ولايراد عند الاطلاق إلا هو (وهو الاسم الذى يقع عليه الفعل) أى فعل الفاعل والمراد به ما ينصبه الفعل التعدي أو شبهه (نحو ضربت زيدا) فزيدا مفعول به لوقوع الفعل الذى هو الضرب عليه قال فى المحصول الضرب اساس جسم حيوان بعنف . قال القرافي فى شرحه الظاهر أنه لا يشترط فى المضروب كونه حيوانا لقوله تعالى - أن اضرب بعصاك الحجر - والظاهر أن هذا حقيقة لأن الأصل عدم المجاز (وركبت الفرس) فالفرس مفعول به لوقوع الفعل الذى هو الركوب عليه وليس المراد بوقوع الفعل الوقوع الحسى إذ ليس كل الأفعال التعديية واقعة على مفعولها حساب المراد ما يشمل الحسى كما فى هذين المثالين والمعنوى فقط نحو قوله تعالى (واتقوا الله) وإعرابه اتقوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة فاعل الله منصوب على أنه مفعول به ويقال فيه أديا منصوب على التعظيم ومثله (وأقيموا الصلاة) والمراد بالوقوع المعنوى تعلق فعل الفاعل بشئ هو المفعول به من غير واسطة بحيث لا يعقل الفعل بدون تعقل ذلك الشئ كالضرب فإنه لا يتحقق بدون مضروب والتقوى لا تتحقق بدون من يتقى والاقامة لا تتحقق بدون شئ يقام سواء أنسب الفعل إليه بطريق الاثبات كما مثل أو بطريق النفي نحو لم أضرب زيدا فزيدا فى نحو هذا المثال مثله فى ضربت زيدا لأنه إما كان مفعولا باعتبار أن ذكر الفعل معه دال على من وقع عليه وهو كذلك أثبت أو نفي وهكذا الفاعل باعتبار كونه فاعلا قاله هطيل وعلامة المفعول به هو الذى يصح أن يخبر عنه باسم مفعول تام مصوغ من لفظ فعله فتقول فى الأمثلة زيد مضروب والفرس مراكوب والله متقى والصلاة مقامة والفعل بالنسبة للمفعول به أقسام : الأول ما يتعدى إليه أصلا كالدال على حدوث نحو حدث المطر ونبت لنا الزرع . الثانى ما يتعدى إلى واحد بالحرف كفضبت من زيد ومررت عليه وهذا كالى قبله يسمى لازما وقاضرا ولا يسمى متعديا اصطلاحا وقد تتصل بالفعل القاصر أمور فيتعدى وهى عشرة ذكرت فى الطولات . والثالث ما يتعدى لواحد بنفسه كأفعال الحواس نحو شممته وأبصرته وسمعته . والرابع ما يتعدى لواحد تارة بنفسه وتارة بالحرف نحو شكرته فيجوز فيه شكرت له . والخامس ما يلزم تارة ويتعدى لاثنتين بنفسه مرة أخرى نحو زدته ديناراً وزاد الدينار ونقصته شيئا ونقص الشئ . والسادس ما يتعدى لواحد بنفسه ولآخر بنفسه تارة وبالحرف أخرى وهوتانى مفعوليه كوزته الدراهم أو وزنت له الدراهم وكتته الطعام أو كتلت له الطعام وزوجته هنداً أو بها وسميت أو دعوت ابنى محمداً أو بمحمد وكتبتة أباطي أو بأبي على . والسابع ما يتعدى بنفسه لاثنتين أو لهما فاعل فى المعنى وهو باب أعطى وكسا . والثامن ما يتعدى لاثنتين أصلهما المبتدأ والخبر وهو باب ظن والتاسع ما يتعدى لثلاثة مفاعيل أصل الأخيرين منها المبتدأ والخبر والأول أجنبي عنها وهو باب أعلم وأرى (وهو على قسمين ظاهر ومضمر) كما أن الفاعل كذلك (فالظاهر ما تقدم ذكره)

والتابع للنصب
وهو أربعة أشياء
كما تقدم .
(باب المفعول به)
وهو الاسم الذى يقع
عليه الفعل نحو
ضربت زيدا وركبت
الفرس - واتقوا الله
وأقيموا الصلاة - وهو
على قسمين : ظاهر
ومضمر ، فالظاهر
ما تقدم ذكره

من الأمثلة (والضمر قسمان) أحدهما (متصل) بعامله لا يستقل بنفسه (نحو أكرمني) للتكلم وحده والضمير الياء وحدها والنون للوقاية وتلزم اختيارا قبل الياء في الفعل بخلافها في اسمه وفي من وعن وتقل في لعل وفي قد وقط بمعنى حسب اسمي فعل وتكثر في ليت ولين وتجاوز في إن وأن ولكن وكان (وأخواته) وهي أكرمتنا للتكلم ومعه غيره أو للعظم نفسه وأكرمك بفتح الكاف للذكر المخاطب وأكرمك بكسرهما للثنية المخاطبة وأكرمكما للثنى المخاطب مذكرا أو مؤنثا وأكرمكم للجمع المذكور المخاطب وأكرمتكم للجمع المؤنث المخاطب وأكرمه للغائب وأكرمتها للغائبة وأكرمتها للثنى من ذلك مطلقا وأكرمتهم للجمع المذكور الغائب وأكرمتهم للجمع المؤنث الغائب والصحيح أن الضمير الكاف أو الهاء وحدها وما حرف تثنية واليم حرف جمع وتذكير والنون للشددة حرف جمع وتأنيث (و) ثانيهما (منفصل) وهو ما يستقل بنفسه (نحو إياي) أكرمت للتكلم. وإعرابه إياي ضمير منفصل في محل نصب مفعول مقدم أكرمت فعل وفاعل (وأخواته) وهي إيانا إياك بفتح الكاف إياك بكسرهما إيا كما إياكم إياكن إياه إياها إياها إياهم إياهن، والأصح أن الضمير إيا وحدها وضع مشتركا فيز بالواحق وهي حروف فالياء ونا حرفا تكلم والكاف حرف خطاب والهاء حرف غيبة وما واليم والنون على ما مر (وقد تقدم ذلك) كله (في فصل الضمر) بما ينفي عن إعادته :

وكل قسم منهما قد انحصر ما جاء من أنواعه في اثني عشر (والأصل فيه) أي للمفعول به (أن يتأخر عن الفاعل) بأن يذكر بعده لأنه فضلة (نحو وورث سليمان داود) وإعرابه ورث فعل ماض سليمان فاعل مرفوع وداود مفعول به منه وب والذى ورثه سليمان من داود هو العلم والنبوة لالمال فلا ينافي حديث «إنما عاشر الأنبياء لا نورث» أخرجه بهذا اللفظ النسائي في الكبرى وما يرويه بعضهم بلفظ «نحن معاشر الأنبياء» الخ. قال الحفاظ هو بلفظ نحن غير موجود (وقد يتقدم) أي للمفعول (على الفاعل) بأن يتوسط بينه وبين الفعل (جوازا) نحو ولقد جاء آل فرعون النذر (ووجوبا) إن كان للمفعول وحده ضميرا منفصلا نحو - شغلنا أموالنا وأهلونا - أو اتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو - وإذا ابتلى إبراهيم به - أو كان الفاعل محصورا نحو - إنما يخشى الله من عباده العلماء - فإن كان للمفعول هو المحصور نحو إنما أكرم زيد إياك أو كان الفاعل ضميرا متصلا نحو بصرت زيدا أو خيف لبس كأن لم تظهر فيهما الحركة كأن كانا مقصورين ولا قرينة وجب تقديم الفاعل (وقد يتقدم) أي للمفعول (على الفعل والفاعل) جوازا نحو - فريقا هدى - ووجوبا نحو - أيما تدعو - (كما تقدم في باب الفاعل) وذكره هنا زيادة إيضاح. قال الفاكهي ويجوز إدخال اللام عليه عند تقدمه نحو - إن كنتم للرؤيا تعبرون، والذين هم لربهم يرهبون - وتسمى هذه اللام مقوية لأنها قوت العامل حتى وصل إلى للمفعول المتقدم لأنه يتقدمه عليه ضعف عن الوصول إليه والناصب للمفعول به إما فعل متعد كما تقدم أو وصف نحو - إن الله بالغ أمره - أو مصدر نحو - ولولا دفع الله الناس أو اسم فعل نحو - عليكم أنفسكم - والأصل في ناصبه أن يكون مذكورا وقد يضمير كإقال (ومنه) أي من المفعول به (ما) أي شيء (أضمر) أي قدر (عامله) الناصب له ثم الاضمار قد يكون (جوازا) بأن قامت قرينة حالية أو مقالية تدل على خصوصية الفعل المحذوف وليس موضع الفعل لفظ يقوم مقامه ولا كثرة بلغت مبلغا يستغنى بها عن الفعل فمثال القرينة المقالية (نحو) قوله تعالى - وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم (قالوا خيرا) - أي أنزل خيرا خفف العامل الذي هو أنزل للقرينة المقالية التي هي السؤال ومثال القرينة الحالية نحو قولك لمن علمت أنه يريد مكة مكة ورب الكعبة أي تريد مكة ولستم حين إذا كبروا والحلال

والضمر قسمان متصل
نحو أكرمني وأخواته
ومنفصل نحو إياي
وأخواته وقد تقدم
ذلك في فصل الضمر
والأصل فيه أن يتأخر
عن الفاعل نحو - وورث
سليمان داود - وقد تقدم
على الفاعل جوازا
ووجوبا وقد يتقدم على
الفعل والفاعل كما تقدم
في باب الفاعل ومنه ما
أضمر عامله جوازا نحو
- قالوا خيرا -

والله : أي أبصروا حذف العامل لدلالة الحال عليه (و) قد يكون الاضمار (وجوبا) بأن قامت فيه قرينة تدل على خصوصية الفعل المحذوف وفي موضع الفعل لفظ يقوم مقامه كما في باب الاشتغال والنادى أو كثرة نفي عنه كما جاء في التحذير والاعراء إذا كرر كالطريق الطريق والأسد الأسد وأخاك أخاك ونحوها لأن أحد الاميين قد صار كالثائب عن العامل وهل هو الأول أو الثاني . قال الأندلسي : والأشبه أن يكون الأول لأنه في موضع الفعل وإن أفرد لم يجب إضمار العامل بل يكون إضماره حيثنذ جائزا ووجوب الاضمار (في مواضع) سبعة ذكر المصنف منها موضعين فقط الاشتغال والنادى . والثالث المنصوب على الاختصاص وهو منصوب بأخص مقدرًا بعد ضمير المتكلم وحده أو ومع غيره ويكون إما بال نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف ، وإما مضافا إضافة معنوية لإضافة لفظية نحو «نحن معاشر الأنبياء لا نورث» . والرابع المنصوب على الاعراء وهو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله وهو منصوب بتقدير الزم واجب الحذف إن كرر كالصلاة الصلاة أو عطف عليه نحو السيف والرمح وإلا جاز ذكره كقوله تعالى - عليكم أنفسكم - ودونك زيدا . والخامس المنصوب بالتحذير وهو تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليجتنبه وهو منصوب بنحو اتق واجب الحذف إن كرر كالأسد الأسد أو عطف عليه كناية الله وسقياها أو كان بلفظ إياك نحو إياك من الأسد ، إذ الأصل باعد نفسك من الأسد ثم حذف باعد وفاعله والمضاف وهو نفس فاتفصل الضمير الذي هو الكاف فصار إياك ونحو إياك والأسد والأصل احذر تلاقى نفسك والأسد بنصب الأسد عطفا على تلاقى محذوف احذر ثم تلاقى ثم نفس فانتصب الضمير وانفصل . السادس المثل الوارد بحذف المفعول كالكلاب على البقر : يعني بقر الوحش بنصب الكلاب بفعل محذوف تقديره أرسل . والسابع شبه المثل في الاستعمال ، ومثله قوله تعالى - انتهوا خيرا لكم - أي وآتوا خيرا وكأهلا ومهلا ومرحبا : أي صادفت أهلا وأنتب مكانا لنا ومكانا رحبا : أي واسعا ، ويجوز كونها مفعولا مطلقا : أي أهلت أهلا وسهلت سهلا ورحب منزلك مرحبا (منها) أي من المواضع السبعة التي يكون فيها حذف عامل المفعول واجبا .

ووجوبا في مواضع
منها .
(باب الاشتغال)
وحقيقته أن يتقدم
اسم ويتأخر عنه فعل
أو وصف مشتغل
بالعمل في ضمير الاسم
السابق أو في ملامسه
عن العمل في الاسم
السابق نحو زيدا
أضربه

باب الاشتغال

أي اشتغال العامل عن نصب الاسم السابق (وحقيقته أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل) متصرف (أو وصف) وهو ما يعمل عمل الفعل كاسم الفاعل لأنه في معنى الفعل (مشتغل) أي الفعل أو الوصف (بالعمل) أي عمل النصب (في) محل (ضمير الاسم السابق أو) مشتغل بالعمل (في ملامسه) أي في اسم يلابس الضمير إما بأن يضاف إليه نحو زيدا ضربت غلامه ويكون موصوفا بعامل ذلك الضمير أو موصولا به نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه . قال الرضي : وضابط الملامسة أن يكون ضمير المنصوب من تمة المنصوب بالمفسر (عن العمل في الاسم السابق) أي في لفظه نحو زيدا ضربته أو في محله نحو هذا ضربته ولولا اشتغاله بالعمل في الضمير لعمل في ذلك الاسم السابق (نحو زيدا أضربه) هذا مثال لما اشتغل فيه الفعل بالعمل في ضمير الاسم السابق . وإعرابه زيدا مفعول لفعل محذوف وجوبا والتقدير أضرب زيدا لأنه لا يجوز لك إبراز الفعل استغناء عنه لتفسيره ، ولا يصح أن يكون منصوبا بما بعده لأن الفعل لا يمكن إعماله إعمالين من جهة واحدة واضرب فعل أمر وفاعله

مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والهاء مفعول به والجملة لا محل لها من الاعراب (وزيدا أنا ضاربه الآن أو غدا) هذا مثال لما اشتغل فيه الوصف بالعمل في الضمير . وإعرابه زيدا مفعول لوصف محذوف وجوبا يفسره ما بعده والتقدير أنا ضارب زيدا ، وجملة أنا ضاربه مبتدأ وخبر مضاف إلى ضمير الاسم السابق وضارب اسم فاعل وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا وهو مضاف ومفعوله مضاف إليه ، وأشار بقوله الآن أو غدا إلى أن الوصف لا يعمل إذا كان مجردا من أل إلا إذا كان للحال أو الاستقبال كما سيعلم من باب اسم الفاعل إن شاء الله تعالى فخرج زيدا أنت ضاربه أمس فلا يجوز فيه نصب زيد لأن الوصف غير عامل (وزيدا ضربت غلامه) هذا مثال لما اشتغل فيه الفعل بالعمل في الملابس لضمير الاسم السابق . وإعرابه زيدا مفعول لفعل محذوف ، والتقدير أهنت زيدا ضربت غلامه ، ولا يصح أن يقدر ضربت زيدا لأنك لم تضرب زيدا أشار إليه ابن هشام وغيره ، ولم يذكر المصنف مثالا لما اشتغل فيه الوصف بالعمل في ملابس ضمير الاسم السابق وذلك نحو زيدا أنا ضارب غلامه الآن أو غدا ويكون تقدير العامل في الاسم السابق حينئذ أنا مهين زيدا (و) من اشتغال الفعل بالعمل في الضمير قوله تعالى (كل إنسان أزمانه طأره في عنقه) أي ما من مولود يولد إلا وهو مقرون بعمله وما قدر له من خير وشر وسعادة وشقاوة ويلزمه ذلك لزوم الطوق في عنقه فلا ينفك عنه أبدا . وإعرابه الواو حرف عطف كل مفعول لفعل محذوف وجوبا تقديره أزمانا كل إنسان أزمانه فعل وفاعل أزم فعل ماض بمعنى صيرناه لازما له تنصب مفعولين ونا ضمير متصل في محل رفع فاعل والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول أول وطائر مفعول ثان والهاء مضاف إليه ، وجملة في عنقه حال من طائر متعلق بكائن أو مستقر (فالنصب في ذلك كله) أي في جميع الأمثلة المذكورة (بمحذوف) أي بعامل محذوف فعلا كان أو وصفا (وجوبا) فلا يجوز إظهاره ، ويشترط كون المحذوف المقدر مماثلا للذكور : أي مناسبا له في المعنى كتقدير ضربت في زيدا ضربته أو مستلزما له كتقدير أهنت في زيدا ضربت غلامه فإن ضرب الغلام يستلزم إهانة سيده بحسب العادة (يفسره ما بعده) فلا يجوز إظهاره لأن من عادتهم أنهم لا يجمعون بين مفسر ومفسر . ثم اعلم أنه يشترط كون المحذوف المقدر مماثلا للذكور : أي مناسبا له في المعنى أو مستلزما له ولذا قال (والتقدير) للعامل المحذوف في الأمثلة السابقة مختلف فالتقدير في المثال الأول (اضرب زيدا اضربه و) في الثاني (أنا ضارب زيدا أنا ضاربه) وهذان المثالان المقدر فيهما مماثل للذكور (و) التقدير في المثال الثالث (أهنت زيدا ضربت غلامه) وهذا المثال المقدر فيه مستلزم للذكور لأن ضرب الغلام يستلزم إهانة سيده بحسب العادة (و) التقدير في المثال الرابع (أزمانا كل إنسان أزمانه) وهذا المثال المقدر فيه مماثل للذكور ، وإذا قلت زيدا ضربت به فالتقدير جاوزت زيدا ضربت به وهذا مما المقدر فيه مستلزم للذكور لأن المجاوزة مستلزما للزور والجملة الفسرة في الأمثلة كلها لا محل لها من الاعراب .

وزيدا أنا ضاربه
الآن أو غدا وزيدا
ضربت غلامه حوكل
إنسان أزمانه طأره
في عنقه - فالنصب
في ذلك كله بمحذوف
وجوبا يفسره ما بعده
والتقدير اضرب زيدا
اضربه وأنا ضارب
زيدا أنا ضاربه وأهنت
زيدا ضربت غلامه
وأزمانا كل إنسان
أزمانه

(تنبيه) إنما يجب النصب في باب الاشتغال إن وقع الاسم المنصوب بعد أداة تختص بالفعل كأدوات الشرط نحو إن زيدا لقيته فأكرمه أو أدوات التحضيض نحو هلا زيدا أكرمه أو أدوات الاستفهام نحو متى زيدا رأيت وإلا فلا يكون النصب واجبا بل قد يجب رفعه بالابتداء وذلك إذا ولى ما يختص بالابتداء كذا الفجائية نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو أو كان لا يصلح عمل ما بعده فيه نحو - وكل شيء فعلوه في الزبر - فكل مبتدأ ولو نصب بتقدير فعلوا كل شيء لفسد المعنى إذ لم يفعلوا شيئا في الزبر : أي كتب الحفظه وإنما التقدير وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر

(ومنها) أي من المواضع التي يضم فيها العامل وجوبا (النادي) بجميع أنواعه وهو المطلوب إقباله بحرف من حروف النداء الثمانية . الأول الهمزة نحو أزيد وهي للقريب . والثاني أي بالقصر والسكون نحو قوله صلى الله عليه وسلم لعنه أبي طالب : أي عم قل لا إله إلا الله وهي للقريب أيضا . والثالث يا وهي أم الباء وهي لنداء البعيد حقيقة أو حكما كالنائم والساهي ، وقد ينادى بها القريب توكيدا . والرابع أيان نحو أيازيد وهي للبعيد . والخامس هيا للبعيد وهاؤها بدل من همزة أيا وقيل هي أصل . والسادس أي بالمد والسكون نحو آي زيد بمعنى يازيد . والسابع وا وهي عند الجمهور مختصة بالندبة وحكي استعمالها في غير الندبة قليلا كقول عمر رضي الله عنه واعي بك يا ابن عباس . والثامن آ بالمد بأن يوتى بعد الهمزة بالألف ، وإنما يظهر نصب النادى إذا كان مضافا (نحو يا عبد الله) ويارسول الله أو شبيها بالمضاف نحو ياطالعا جبلا أو نكرة غير مقصودة نحو قول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه ، وفيما عدا ذلك لا يظهر نصبه وإنما يكون منصوبا محلا لأنه مفعول به من حيث المعنى (فإن أصله) أي أصل نحو يا عبد الله (أدعو) أو أطلب أو أنادى (عبد الله حذف الفعل وأنيب ياعنه) أي وعوض عنه حرف النداء للتخفيف وليلد على الانشاء وإنما وجب حذف العامل وهو أدعو لامتناع الجمع بين العوض والعوض عنه ، وظاهر كلامه أن انتصاب النادى منذهب سيويه . وقال المبرد الناصب له حرف على أنه مفعول به وأن ناصبه فعل مقدر وهذا النداء لسده مسد الفعل (والنادى خمسة أنواع) على المشهور (المفرد العلم) وهو ما كان تعريفه سابقا على النداء كيازيد وهو باق بعد النداء على تعريفه السابق بالعلمية استصحابا له بعد النداء غير أن الخطاب أحدث فيه نوعا من التخصيص على جهة التأكيد كما تخصصه الصفة (والنكرة المقصودة) وهي ما عرض تعريفها بالنداء بأن قصد بها معين كقولك يارجل تريد به شخصا معينا (والنكرة غير المقصودة) بالنداء وإنما المقصود واحد من أفرادها نحو يا إنسانا أنتذني (والمضاف) إلى غيره إضافة لفظية نحو يا ضارب غلامه أو إضافة معنوية نحو يا غلام زيد (والشبهه بالمضاف) وهو كل اسمين أحدهما مرتبط بالآخر على ماسيأتي (فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبينان) لفظا أو تقديرا (على ما يرفعان به في حال الاعراب) لفظا أو تقديرا أو محلا من غير تنوين إلا في الضرورة (فيبينان على الضم إن كانا مفردين نحو يازيد) وإعرابه يا حرف نداء زيد منادى مفرد مبنى على الضم (ويارجل) وإعرابه يا حرف نداء رجل منادى نكرة مقصودة مبنى على الضم لأن المقصود به معين ، ومثل ذلك العرب تقديرا نحو يا موسى فإنه منادى مفرد مبنى على ضمة مقترنة على الألف منع من ظهورها التعذر والعرب محلا كالمتوصل نحو يا من لا إله إلا هو واسم الإشارة نحو يا هذا القائم والضمير نحو يا أنت ويا إياك ويا هو في ندائه تعالى ويمتنع نداء غيره به كما قال بعض المحققين وألف فيه مؤلفا حافلا ، فالنادى في جميع ذلك مبنى المحل على الضم (أو) كانا (جمع تكسير) لذكر أو مؤنث (نحو يازيد) هذا مثال للنادى المفرد المجموع جمع تكسير لذكر (ويارجل) هذا مثال للنادى النكرة المقصودة المجموع جمع تكسير ، ومثال النادى المفرد المجموع جمع تكسير لمؤنث ياهنود لأنه جمع هند جمع تكسير ومثال للنادى النكرة المقصودة المجموع جمع تكسير البنية على ضمة مقترنة يا أسارى فيا في جميع ذلك حرف نداء ، وما بعدها منادى مبنى على ضمة ظاهرة كالثلاثة الأول وعلى ضمة مقترنة كالمثال الرابع (أو) كانا (جمع مؤنث سالما) بالنصب نعت لجمع (نحو يا مسلمات) وإعرابه يا حرف نداء ومسلمات منادى نكرة مقصودة مبنى على الضم ، ومثال النادى المفرد المجموع جمع مؤنث سالما ياهندات (أو) كانا (مركبا) تركيبيا (مزجيا نحو يا معدى كرب) بضم الباء .

ومنها النادى نحو يا عبد الله فإن أصله أدعو عبد الله حذف الفعل وأنيب ياعنه والنادى خمسة أنواع: المفرد العلم والنكرة المقصودة والنكرة غير المقصودة والمضاف والمشبهه بالمضاف ، فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبينان على ما يرفعان به في حال الاعراب فيبينان على الضم إن كانا مفردين نحو يازيد ويارجل أو جمع (١) تكسير نحو يازيد ويارجل أو جمع مؤنث سالما نحو يا مسلمات أو مركبا مزجيا نحو يا معدى كرب

(١) قوله أو جمع الخ معطوف على قوله مفردين فكان الواجب عريية أن يقول أو جمى تكسير وكذا يقال في قوله أو جمع مؤنث وقوله أو مركبا اه مصححه .

وإعرابه يا حرف نداء ومعنى كرب منادى مفرد مبني على الضم ومعناه فيما قال أحمد بن يحيى ثعلب
 عداء الكرب أي تجاوزه . حكى ذلك أبو الفتح عن الفارسي ومن المركب المزجي نحو سيبويه
 فنقول فيه يا سيبويه بالبناء على الكسر كما تقول يا حذام وقطام ونحوها من الأعلام البقية قبل
 النداء فانك تبنيتها بعد النداء على ما كانت عليه قبله وتقدر فيها الضمة كما تقترها في المعتل كالفتى
 والقاضي ويظهر أثر ذلك في التابع فنقول يا سيبويه العالم برفع العالم مراعاة للضمة المقدره في آخر
 سيبويه ، وإن كان مبنيًا لفظًا على الكسر ونسبه مراعاة لمحلّه كما يفعل في تابع المنادى والعلم المركب
 الإسنادي المحكي كما هو عليه كالمبني في تقدير الضمة في آخره فنقول يا تابط شرا ويا برق نحره .
 وإعرابه يا حرف نداء وتابط شرا منادى مفرد مبني على ضمة مقدره في آخره منع من ظهورها
 الحكاية ومثله برق نحره وتقول في إعراب يا سيبويه يا حرف نداء وسيبويه منادى مفرد مبني على
 ضمة مقدره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء وفي نحو القاضي منع من ظهورها الاستئصال
 وفي نحو الفتى وموسى منع من ظهورها التعذر ومعنى تابط شرا جعل السلاح تحت إبطه (ويبنيان
 على الألف في التثنية) أي المثني نيابة عن الضمة (نحو يازيدان) هذا مثال المنادى المفرد (ويارجلان)
 هذا مثال النكرة المقصودة وتقول في إعراب الأول يا حرف نداء وزيدان منادى مفرد مبني على
 ما يرفع به لو كان معربا وهو الألف نيابة عن الضمة لأنه مثني وفي إعراب الثاني يا حرف نداء ورجلان
 منادى نكرة مقصودة مبني على ما يرفع به لو كان معربا وهو الألف نيابة عن الضمة لأنه مثني (و
 يبنيان (على الواو في الجمع) المذكور السلام نيابة عن الضمة (نحو يازيدون) هذا مثال المنادى المفرد
 وتقول في إعرابه يا حرف نداء وزيدون منادى مفرد مبني على ما يرفع به لو كان معربا وهو الواو
 نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ومثال النكرة المقصودة يأسامون فتعرب به كاتعرب يازيدون
 غير أنك تقول فيه منادى نكرة مقصودة لأن مفرده وهو مسلم نكرة بخلاف زيدون فان مفرده
 وهو زيد معرفة ، وبهذا يتبين الفرق بين المفرد والنكرة المقصودة ولم يذكر المصنف مثالا للنكرة
 المقصودة في المركب المزجي بل اقتصر على معدى كرب وهو مثال للمفرد العلم .

ويبنيان على الألف في
 التثنية نحو يازيدان
 ويارجلان وعلى الواو
 في الجمع نحو يازيدون

(تنبيه) إعراب المفرد المعرفة والنكرة المقصودة مع أن أصلهما الإعراب لمشابهتهما لكاف
 أدعوك في الأفراد والتعريف وتضمن معنى الخطاب وهذه الكاف تشبه كاف ذلك لفظا ومعنى فصار
 كل منهما مشابها لشبه الحرف ، فلهذا قال هطيل البناء ههنا عارض لشبه بعيد وبنيا على الحركة
 ليعلم أن لهما أصلا في الإعراب وكانت ضمة إثارته بأقوى الحركات إذ كان معربا في الأصل والفرق
 بينهما وبين المنادى الضاف وإذا اضطر إلى تنوينها جاز أن ينونا مضمومين نحو قول الشاعر :

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

ومنصوبين كقول الآخر :

ضربت صدرها إلى وقالت يا عديا لقد وقتك الأواق

وإذا وصف المنادى للمفرد العلم بابن أو ابنة مضافين لعلم نحو يازيد بن سعد ويا فاطمة ابنة محمد جاز
 ضمه وفتح ولا أثر للوصف ينت عند جمهور العرب فنحو يا هند بنت عمرو واجب الضم كالوصف
 بالعم والعمة ونحوها نحو يا صفية عممة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه واجب الضم وممتنع الفتح
 وإذا وصفت النكرة المقصودة بمفرد اختير نصبها نحو يارجلان كريما أقبل ويجوز يارجلان كريم وإذا
 وصفت بجملة أو شبهها وجب عند البصريين نصبها كالحديث «يا عظيمًا يرجى لسكل عظيم» ومنه
 قول الأبو صيري :

كيف ترقى رقيق الأنبياء يا سماء ما طاولتها سماء

وكقول الشاعر: ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام

فنخلة واجب نصبها لأنها نكرة مقصودة موصوفة بالظرف كجمهور رأى البصريين . وقال الكوفيون إنها نكرة غير مقصودة ولذا جاز وصفها بالظرف (والثلاثة الباقية) وهي المضاف والمثبه بالمضاف والنكرة الغير المقصودة (منصوبة) لفظا (لا غير) لقصورها عن المفرد المعرفة في الشبه بالكاف الاسمية .

(تنبيه) قول المصنف لا غير بالبناء على الضم تشبيها له بقبل وبعد أى لا غير ذلك جاز قال ابن هشام في شرح الشذور ولا يجوز حذف ما أضيف إليه غير إلا بعد ليس ، وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم لا غير فلم يتكلم به العرب فاما أنهم قاسوا لا على ليس أو قالوا ذلك سهوا عن شرط المسئلة . وقال في المعنى قولهم لا غير لحن واتقد عليه ذلك غير واحد من الأئمة ، فمن كلام بعضهم ليس الأمر على ما قاله فهذا ابن الحاجب قد ذكر وقوعها بعد لا أيضا بل لم يذكر في الكافية سواء ، وقد ذكر وقوعها بعد لا أيضا ابن السراج والسيرافي وأبو حيان والزحشرى وغيرهم . قال الرضى لا يحذف منها المضاف إلا مع لا التبرئة وليس لكثرة استعمالها بعدها وما ورد فيه وقوعها بعد لا قوله :

جوابا به تنجوا عتيد فور بنا لعن عمل أسلفت لا غير نسل

انتهى (وهي النكرة غير المقصودة كقول الأعمى) ومثله الفريق الذى يخاف الهلاك (يار جلا خذ بيدي) وإعرابه يا حرف نداء رجلا منادى نكرة غير مقصودة وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره حذف فعل أمر مبني على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت بيدي جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النسبة لأن الياء لا يناسبها إلا كسر ما قبلها وهو مضاف والياء مضاف إليه (والمضاف) سواء كانت الاضافة معرفة للمضاف وتسمى محضة (نحو يا عبد الله) وإعرابه يا حرف نداء عبد منادى مضاف وعلامة نصبه فتح آخره ولفظ الجلالة مضاف إليه وعلامة جره كسرها تأدبا أم غير معرفة له وتسمى غير محضة نحو يا حسن الوجه (والشبه بالمضاف) في توقف فهم معناه على ما بعده كتوقف المضاف إلى المضاف إليه فهو ما اتصل به شيء من تمام معناه سواء كان مرفوعا به (نحو يا حسنا وجهه) وإعرابه يا حرف نداء حسنا منادى شبيه بالمضاف وعلامة نصبه فتح آخره وحسن صفة مشبهة باسم الفاعل تعمل عمل الفعل ترفع الفاعل وتنصب المفعول وجه فاعل وعلامة رفعه ضم آخره وهو مضاف والماء ضمير متصل في محل جر بالاضافة ، أو منصوبا به نحو يا صار بازيدا (ويا طالعا جبلا) وإعرابه يا حرف نداء طالعا منادى شبيه بالمضاف وعلامة نصبه فتح آخره وطالع اسم فاعل وفاعله مستتر فيه جوازا جبلا مفعول به ، أو مجرورا متعلقا به (و) ذلك نحو (يار حيا بالعباد) وإعرابه يا حرف نداء رجيا منادى شبيه بالمضاف وعلامة نصبه فتح آخره ورجيا صفة مشبهة باسم الفاعل وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة (١) بالعباد متعلق برجيا (وقد تقدم في باب لا التي لئى الجنس بيان المشبه بالمضاف) وهو أنه ما لا يتم معناه إلا بانضمام شيء آخر إليه (و) تقدم أيضا (بيان المراد بالمفرد في هذا الباب) وأنه ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف فيدخل فيه المركب المزجي والاسنادى والثنى والمجموع كما تقدم (والله أعلم) كذا رأيت في نسخ وهو حسن لما فيه من كمال الأدب لاشعاره بالاعتراف بالتصور .

(تنبيه) لم يذكر المصنف المنادى للرحم مع أن كل واحد من هذه الأنواع الخمسة يجوز ترخييمه أى حذف آخره تخفيفا نحو قولك في عائشة يا عائش وفي صاحب بإصاح وفي مروان يا مرو ، وتقول في إعرابه يا حرف نداء عائش منادى مرخم مبنى على الضم على لغة من لا ينتظر وعلى الفتح

والثلاثة الباقية منصوبة لا غير وهي النكرة غير المقصودة كقول الأعمى يار جلا خذ بيدي والمضاف نحو يا عبد الله والمثبه بالمضاف نحو يا حسنا وجهه ويا طالعا جبلا ويارحما بالعباد وقد تقدم في باب لا التي لئى الجنس بيان المشبه بالمضاف وبيان المراد بالمفرد في هذا الباب والله أعلم .

(١) لعل قوله جملة زائد اللهم إلا أن يريد منها معنى غير الاصطلاحى اه مصححه .

على لغة من ينتظر وفي ياصح منادى مرخم مبنى على الضم على لغة من لا ينتظر وعلى الكسر على لغة من ينتظر وتقول يا مرو مبنى على الضم على لغة من لا ينتظر وعلى الفتح على لغة من ينتظر وهكذا .

(فصل) في ذكر شيء من أحكام المنادى المضاف لياء التكلم (وإذا كان المنادى الصحيح الآخر (مضافاً إلى ياء التكلم) إضافة محضة (جاز فيه ست لغات) لكثرة استعماله وكثرة ذلك نستتبع فيه التخفيف فإن كانت إضافته غير محضة نحو يا مكرمي وياضاري فليس فيه إلا لغتان إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة (أحدها حذف الياء والاجتزاء) بالمد: أي الاكتفاء (بالكسرة) الدالة عليها (نحو يا عباد) وإعرابه يا حرف نداء عباد منادى مضاف وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء المحذوفة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لا يناسبها إلا كسر ما قبلها وهو مضاف والياء المحذوفة مضاف إليه (و) مثله (يا قوم) بكسر الهمزة (وهي) أي هذه اللغة (الأكثر) في كلامهم والأفصح عندهم ويلبها اللغة الثانية وهي (إثبات الياء ساكنة نحو يا عبادي) وإعرابه يا حرف نداء عبادي منادى مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وهو مضاف وياء النفس مضاف إليه ويلبها اللغة (الثالثة) وهي (إثبات الياء مفتوحة) على الأصل لأنها اسم على حرف واحد فيجب أن يبنى على حركة كالكاف في نحو ضربك وما أشبهه والسكون في اللغة التي قبلها إنما هو للتخفيف وهذه الياء يوقف عليها بهاء السكت حفظاً للفتحة ، فيقال يا عباديه نحو (يا عبادي الذين أسرفوا -) وإعرابه يا حرف نداء عبادي منادى مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والياء مضاف إليه الذين اسم موصول في محل نصب صفة وجملة أسرفوا صلة الموصول ويلبها في الفصاحة اللغة (الرابعة) وهي (قلب الكسرة) التي تليها (فتحة وقلب الياء ألفا) للخفة (نحو يا حسرتا) وإعرابه يا حرف نداء وحسرتا منادى وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء المنقلبة ألفا لأن أصله يا حسرتي ففعل به ما ذكر . والحسرة الاغتمام والحزن على ما فات . قال سيديويه : ومعنى نداء الحسرة والويل هذا وقتك فأحضرى ، وقوله في الآية - على ما فرطت - ما فيه مصدرية : أي على تفريطي في جنب الله : أي طاعته وحقه وأمره (الخامسة) أي اللغة الخامسة من اللغات الست (حذف الألف والاجتزاء بالفتحة) الدالة عليه وذلك وإن كان وارداً لكنه ضعيف شاذ (نحو يا غلام) بفتح الهمزة ، وإعرابه يا حرف نداء غلام منادى مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء المنقلبة ألفا محذوفة مجتزأ عنها بالفتحة (السادسة) حذف الألف) أي والياء اكتفاء عن الإضافة بنيتها (وضع الحرف الذي كان مكسوراً) لأنهم لما حذفوا الألف شابه المنادى المفرد فجعلت حركته كحركته (كقول بعضهم) أي العرب (يا أم لاتفعلى بضم الهمزة) (وقرى) أي خارج السبع وقد قرأ بها أبو جعفر من العشرة - قل رب احكم بالحق - (رب السجن) بضم الباء وإعرابه رب منادى مضاف حذف منه حرف النداء وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء المحذوفة المنقلبة ما قبلها ضمة السجن مبتدأ وخبره أحب إلى (وهي) أي هذه اللغة (ضعيفة) بل أضعف اللغات الست (فإن كان المنادى للمضاف إلى الياء أبا أو أمًا جاز فيه مع هذه اللغات) أربع لغات (أربع لغات أخرى) وجملة ذلك عشر لغات (إحداها) أي الأربع (إبدال الياء) المضاف إليها المنادى (تاء) مفيدة للتأنيث (مكسورة)

(فصل) وإذا كان المنادى مضافاً إلى ياء التكلم جاز فيه ست لغات : أحدها حذف الياء والاجتزاء بالكسرة نحو يا عباد ويا قوم وهي الأكثر الثانية إثبات الياء الساكنة نحو يا عبادي الثالثة إثبات الياء مفتوحة نحو يا عبادي الذين أسرفوا . الرابعة قلب الكسرة فتحة وقلب الياء ألفا نحو - يا حسرتا - الخامسة حذف الألف والاجتزاء بالفتحة نحو يا غلام . السادسة حذف الألف وضم الحرف الذي كان مكسوراً كقول بعضهم يا أم لاتفعلى بضم الهمزة وقرى - رب السجن - وهي ضعيفة فإن كان المنادى المضاف إلى الياء أبا أو أمًا جاز فيه مع هذه اللغات أربع لغات أخرى . إحداها إبدال الياء تاء مكسورة

وهو الأكثر في كلامهم لأن الكسر عوض من الكسر الذي كان يستحقه ما قبل ياء التكلم لمناسبة الياء وزال حين جاءت تاء التانيث إذ لا يكون ما قبل التاء إلا مفتوحا (نحو يا أبت) وإعرابه يا حرف نداء أبت منادى مضاف وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء المنقلبة تاء مكسورة (و) مثله (يا أمت) بضم الهمزة وتشديد الميم وكسر التاء أي أمي (وبها) أي بهذه اللغة (قرأ السبعة غير ابن عامر) أحد القراء السبعة (في يا أبت) حيث وقعت في القرآن (الثانية) من اللغات الأربع (فتح التاء) وهو الأقيس لأن التاء بدل من ياء حركتها الفتحة فتحريكها بحركة أصلها هو الأصل في القياس (وبها قرأ ابن عامر) وإعرابه يا حرف نداء أبت منادى مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء المنقلبة تاء مفتوحة (الثالثة) من الأربع اللغات (الجمع بين التاء والألف) فيقال يا أبتا ويا أمتا بالتاء والألف جمعا بين العوضين (وبها قرئ شاذا) أي خارج القراءات السبع ، وعليه قول الشاعر :
يا أبتا علك أو عساكا
وإعرابه يا حرف نداء أبتا منادى مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء المنقلبة ألفا قبلها تاء وإذا وقف على ذلك جرى بهاء السكت فيقال أمتاه (الرابعة يا أبتى) ويا أمتي (بالياء) التحية قبلها مثناة فوقية . وإعرابه يا حرف نداء أبتى منادى مضاف وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لا يناسبها إلا كسر ما قبلها والياء مضاف إليه وهي أضعف اللغات المتقدمة ولذا أخرها لما فيها من الجمع بين العوض والمعوض وهما لا يكادان يجتمعان والأولى أسهل من هذه لنهاب صورة المعوض عنه الذي هو الياء ، وأما قول الشاعر :

أيا أبتى لا زلت فينا فأبنا لنا أمل في العيش ما دمت عايشا

فهو ضرورة خلافا لكثير من الكوفيين .

(تنبيه) لا يجوز تعويض تاء التانيث عن ياء التكلم إلا في النداء خاصة ، ولا يجوز جأني أبت ولا رأيت أبت (وإذا كان المنادى مضافا إلى مضاف إلى الياء) الدالة على التكلم (مثل يا غلام غلامي لم يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة) ولا يجوز حذفها بعدها عن المنادى (إلا إذا كان) أي المنادى (ابن عم أو ابن أم) أو ابنة عم أو ابنة أم (فيجوز فيهما أربع لغات حذف الياء مع كسر الميم) (فتحها) بفتحها وبها قرئ في السبعة في قوله تعالى - يا ابن أم - وإثبات الياء كقول الشاعر :

فهي ضرورة خلافا لكثير من الكوفيين .
(تنبيه) لا يجوز تعويض تاء التانيث عن ياء التكلم إلا في النداء خاصة ، ولا يجوز جأني أبت ولا رأيت أبت (وإذا كان المنادى مضافا إلى مضاف إلى الياء) الدالة على التكلم (مثل يا غلام غلامي لم يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة) ولا يجوز حذفها بعدها عن المنادى (إلا إذا كان) أي المنادى (ابن عم أو ابن أم) أو ابنة عم أو ابنة أم (فيجوز فيهما أربع لغات حذف الياء مع كسر الميم) (فتحها) بفتحها وبها قرئ في السبعة في قوله تعالى - يا ابن أم - وإثبات الياء كقول الشاعر :

نحو يا أبت ويا أمت
وبها قرأ السبعة غير
ابن عامر في يا أبت .
الثانية فتح التاء وبها
قرأ ابن عامر . الثالثة
الجمع بين التاء والألف
وبها قرئ شاذا .
الرابعة يا أبتى بالياء
وإذا كان المنادى مضافا
إلى مضاف إلى الياء مثل
يا غلام غلامي لم يجز
فيه إلا إثبات الياء
مفتوحة أو ساكنة إلا
إذا كان ابن عم أو
ابن أم فيجوز فيهما
أربع لغات حذف
الياء مع كسر الميم
وفتحها وبها قرئ
في السبعة في قوله تعالى
- يا ابن أم - وإثبات
الياء كقول الشاعر :

يا ابن أمي ويا شقيق نفسي أنت خلقتني لدهر شديد)

قاله أبو زيد الطائي ، واسمه حرمة بن المنذر من قصيدة من الخفيف يرثي بها أخاه . اللغة : شقيق . قال السنواني : تصغير شقيق ، و خلقتني : أي جعلتني خايفة بعد موتك ، ويروي خلتني أي أسأمتني ، والدهر قال في الصحاح : الزمان ، والشديد بين الشدة . الاعراب يا حرف نداء ابن منادى مضاف وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف وأي مضاف إليه وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل وهو مضاف وياء النفس مضاف إليه وشقيق منادى مضاف إلى نفس وباقيه ظاهر . والمعنى يا ابن أمي ويا أبا نفسي خلقتني لدهر شديد أكابده وحدي وقد كنت لي ظهيرا عليه وركنا أسند اليه فأوحشني فقدك وأتلفني موتك . والشاهد في اثبات الياء في أمي . والأصل اثبات الياء في المضاف إلى ياء المتكلم إلا في يا ابن أم ويا ابن عم لسكرة الاستعمال فيهما وذلك للضرورة (و) رابعها (قلب الياء ألفا كقوله :

يا ابنة عما لا تلومي واهجبي فليس يخلو عنك يوما مضجبي)

قاله أبو النجم العجلي ، واسمه الفضل بن قدامة من قصيدة مرجزة أولها :

قد أصبحت أم الخيار تدعي * على ذنبا كله لم أصنع * من أن رأيت رأسي كراس الأصلع
ومضى في شعره حتى انتهى إلى ذكر هذا البيت ، و بعده * وأني كما ينبغي خضاب الأشجع *
ويروي * لا يخرق النوم حجاب مسمى * اللغة ابنة تاؤه للتأنيث وتقلب هاء للوقف وأما التاء المتطرفة في بنت وأخت فهي تاء أصلية تثبت في الوصل والوقف وليست للتأنيث على الحقيقة لأن تاء التأنيث يكون ما قبلها مفتوحا كالميم في فاطمة والراء في شجرة إلا أن تكون ألفا كالألف في قطة وقناة قاله الحريري ، واللوم مصدر لومه يلومه إذا عزله ، واهجبي أمر من هجع بهجع هجوعا بمعنى نام بالليل فهو خاص بنوم الليل ولعل المراد هنا لازمه وهو السكوت فإن النوم يلزمه السكوت وذلك لأن مقصوده نهى ابنة عمه وهي امرأته أم الخيار عن لومها إياه على صلح رأسه وهو ذهاب شعره ، والمضجع موضع الاضطجاع قاله في القاموس . الاعراب يا حرف نداء ابنة منادى مضاف وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف وعمما مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل الياء المنقلبة ألفا وهو مضاف والياء المنقلبة ألفا مضاف إليه لانهية تلومي فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل والواو حرف عطف اهجبي فعل أمر مبني على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل والفاء تعليلية ليس فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره هو يخلو فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الاستثقال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالواو عنك جار ومجرور يوما ظرف زمان مضجع فاعل يخلو وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس ويجوز أن يكون مضجع اسم ليس وفي يخلو ضمير مستتر جوازا يعود على مضجبي لأنه من باب التنازع بناء على أن شرط الاعمال صلاحية كل من العاملين للعمل في التنازع فيه وهو ما جرى عليه ابن مالك . والمعنى كما في الاسعاف أن الشاعر يقول إن زوجتي هذه أصبحت تدعي على ذنبا وهو الكبر والشيخوخة والحال أنني لم أصنع شيئا من ذلك الذنب فهو ينهاها عن لومه على صلعه كأنه يقول لها لا تلوميني على هذا فإني لو لم أصلع لشاب رأسي والشيب عند النساء قريب من الصلع في الكراهية وقوله : كله لم أصنع ،

يا ابن أمي ويا شقيق
نفسى
أنت خلقتني لدهر شديد
وقلب الياء ألفا كقوله :
يا ابنة عما لا تلومي
واهجبي
فليس يخلو عنك يوما
مضجبي

يروى بنصب كل على أنه مفعول اصنع مقبلا و يروى برفعه مبتدأ خبره جملة لم اصنع وهو أولى لأنه يفيد عموم السلب وهو مراد الشاعر . والشاهد في اثبات الألف في عما وابدالها من الياء إذ أصله يا ابنة عمي .

(تبيينه) يجوز حذف حرف النداء وهو يا خاصة إلا في مسائل: الأولى المنادى البعيد مطلقا الثانية الاستغاثة وهي نداء من يخلص من شدة أو يعين على مشقة ويجر المستغاث به بلام مفتوحة تتعلق بفعل النداء بعد تضمينه معنى الالتجاء ويجر المستغاث لأجله بلام مكسورة مع الاسم الظاهر يتعلق بفعل النداء أيضا نحو يا لله للسامين . وإعرابه يا حرف نداء لله جار ومجرور اللام حرف جر ولفظ الجلالة مستغاث به مجرور باللام وعلامة جره كسر الهاء تأديبا وللسامين جار ومجرور وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم ومن الاستغاثة المنادى للتعجب منه نحو يا للعجب لزيد ، ومنه الحديث «واعجبا لك يا ابن الخطاب» الثالثة الندبة وهي نداء المتفجع عليه باسمه بياء أو بواو وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى إن كان معرفة مفردا يبنى على الضم وإن كان مضافا أو شبيها به ينصب نحو وازيد واعدالله واضاربا زيدا . وإعرابه را حرف نداء زيد منادى مندوب مبنى على الضم ولك زيادة الألف في آخره نحو وازيدا وهو حينئذ مبنى على ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للألف الرابعة اسم الإشارة فلا يجوز حذف حرف النداء منه عند البصريين نحو هذه وهؤلاء ، وأما قوله تعالى - ثم أتم هؤلاء - فهؤلاء خبر أتم وجملة تقتلون حال أو بدل وجملة تقتلون هو الخبر وليس من قبيل المنادى المحذوف منه حرف النداء .

باب المفعول المتعلق

أى الذى لم يقيد بالجار لصحة اطلاق المفعول عليه من غير تقييد لأنه المفعول الحقيقي الذى فعله فاعل الفعل بخلاف بقية المفاعيل إذ لا يصح اطلاق ذلك عليها إلا بعد تقييدها بالصلة بأن يقال مفعول به أو مفعول له أو مفعول فيه أو مفعول معه (وهو المصدر) لأنه اسم مفعله فاعل فعل مذكور أو مقدر والمراد بفعل الفاعل إياه قيامه به بحيث يصح اسناده إليه لأن يكون موجدا إياه فلا يرد نحو مات موتا (الفضلة) وهى التى لا تكون عمدة فى الكلام لا أنها التى لا يحتاج إليها فخرج نحو جد جده وركوعك ركوع حسن وضربك ضرب شديد فان المصدر فى جميع ذلك عمدة فلا يجوز نصبه (المؤكد لعامله) بأن لم يزد مدلوله على مدلول عامله إذا كان عامله مصدرا وإلا فالصدر المفهوم منه (أو المبين لنوعه) أى نوع عامله بأن دل على هيئة صورة الفعل فيفيد زيادة على التأكيد (أو عدده) أى عدد العامل بأن دل على مرات صدور الفعل فهو حينئذ ثلاثة أقسام (فالمؤكد لعامله) نحو أعجبنى ضربك لزيد ضربا فضريا مفعول مطلق مؤكدا لضرب ومثال المؤكد للمصدر المفهوم من العامل (نحو - وكلم الله موسى تكليما -) وإعرابه كلم فعل ماضى الله فاعل موسى مفعول به والفتحة فيه مقدرة تكليما مفعول مطلق مؤكدا لمضمون كلم وهو التكليم لا للعامل نفسه لأنه بصيغة الفعل (وضربت ضربا) وإعرابه ضربت فعل وفاعل ضربا مفعول مطلق مؤكدا لمضمون ضرب وهذا النوع لا يجوز تثنيته وجمعه لأن مدلوله معنى واحد فهو بمثابة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع (والمبين لنوع عامله) إما بإضافة (نحو - فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر -) وإعرابه الفاء باعتبار ما قبلها أخذناهم فعل وفاعل ومفعول أخذ مفعول مطلق مبين لنوع عامله وعزيز مضاف إليه مقتدر نعت أو بلام العهد نحو ضربت الضرب أى الذى تعرفه أو بصفة مع ثبوت الوصوف نحو جلست جلوسا حسنا أو مع حذفه

(باب المفعول المطلق)
وهو المصدر الفضلة
المؤكد لعامله أو مبين
لنوعه أو عدده
فالمؤكد لعامله نحو
وكلم الله موسى تكليما
وضربت ضربا والمبين
لنوع عامله نحو
- فأخذناهم أخذ
عزيز مقتدر -

نحو - أن أعمل صالحاً - أى عملاً صالحاً (وقولك ضربت زيدا ضرب الأمير) أى ضرباً مثل ضربه أو باسم خاص نحو رجح القهقري فالقهقري مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، وهذا النوع يجوز تثنيته وجمعه باختلاف أنواعه كسرت سيرى زيد الحسن والتبيح (والمبين لعدد عامله) مثاله (نحو - فدكتنا دكة واحدة -) وإعرابه دكتنا فعل ونائب الفاعل دك فعل ماضٍ مغير الصيغة والتاء علامة التأنيث وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع نائب الفاعل دكة مفعول مطلق واحدة صفة . قال المفسرون - وحملت الأرض والجبال - أى حملتها الريح أو القدرة أو اللائكة فدكتنا أى دكتنا أى ضربت إحداها بالأخرى دكة واحدة أى ضربة واحدة وقتنا حتى صارت كشيء مهيلاً فلم يتميز شيء من أجزائها عن الآخر . قال الفراء ولم يقل فدككن لأنه جعل الجبال كلها كالجلمة الواحدة والأرض كالجلمة الواحدة (وقولك ضربت زيدا ضربتين) فضربتين مفعول مطلق مبين لعدد عامله ، وهذا النوع يجوز تثنيته وجمعه بلا خلاف (وهو) أى المفعول المطلق (قسمان) كما قاله ابن الحاجب وابن مالك تبعاً للكوفيين بناء على أن المعنوي منهما منصوب بالفعل المذكور المتوافق له في المعنى وإن كان مخالفاً له في اللفظ . قال الرضى وهو أولى ، لأن الأصل عدم التقدير ومذهب سيويه والجمهور أن المعنوي منصوب بعامل مقدر من لفظه فنحو قمت وقوفاً الناصب لو قوفاً فعل مقدر من لفظه كأنك قلت قمت ووقفت وقوفاً (لفظي) أى مسوب للفظ إن وافق عامله في لفظه (ومعنوي) أى منسوب للمعنى إن وافق عامله في معناه (فان وافق) أى المصدر المسمى بالمفعول المطلق (لفظ فعله) أى عامله فعلاً كان كالأمثلة المذكورة أو وصفاً نحو - والصفات صفاً - أو مصدراً نحو سيرك السير الحثيث متعب ، والمراد بالموافقة أن تتحد مادته ومادة فعله سواء اتفقا في المعنى كالأمثلة المذكورة أم لم يتفقا نحو (١) (فهو لفظي) أى يسمى المصدر اللفظي (كما تقدم) من الأمثلة (وان وافق معنى فعله) دون لفظه بأن اختلفت مادته ومادة فعله (فهو معنوي) أى يسمى بالمصدر المعنوي لتوافقهما في المعنى فقط (نحو جلست قعوداً وقمت وقوفاً) فالجالوس والقعود بمعنى واحد وكذا القيام والوقوف ولكن المادة مختلفة وهذا إنما يصح بناء على أن معنى الجالوس والقعود واحد وهو المشهور ، وفي شرح المصباح أن القعود من الاضطجاع والجالوس من القيام . وقال الامام الراغب : القعود إنما يقابل به القيام والجالوس إنما يقابل به الاتكاء ، فيقال للقائم أقعد والنائم اجلس فقد بان تباينهما وافتراقهما اه كذا قال ، وفي القاموس القعود الجالوس أو هو من القيام والجالوس من الضجعة ومن السجود اه وأشار بقوله أو إلى آخره إلى الخلاف في ذلك ومن قاعدته أن المشهور المعروف في اللغة هو الذي يصدر به كلامه ثم يعطف عليه ما دونه من الأقوال بأو (والمصدر) حده الذي يميزه عن غيره أنه (اسم الحدث) أى اسم يدل على الحدث كالضرب ، والمراد بالحدث المعنى القائم بغيره زاد بعضهم بعد قوله اسم الحدث الجارى على الفعل أى المشتمل على جميع حروفه لفظاً نحو ضرب وإكرام أو تقديراً نحو قتال فإنه مشتمل على حروف قاتل تقديراً بدليل أنه قد ورد بلفظه قيتالا بكسر القاف فخرج بذلك اسم المصدر فإنه وإن دل على الحدث إلا أنه غير جارٍ على الفعل لحاوه عن بعض حروف الفعل كالغسل والوضوء والعطاء لحاوه كل من الثلاثة عن بعض حروف فعله فالمصدر الاغتسال والتوضؤ والاعطاء لجرانها على الفعل بخلاف عطاء فإنه خال عن همزة أعطى والغسل خال عن الهمزة والتاء من اغتسل والوضوء فإنه خال من التاء من نوضاً فكل من الثلاثة يقال له اسم مصدر وفسر بعضهم جريان المصدر على الفعل بقوله وهو إيراد اسم الحدث بعد ما اشتق منه منصوباً به على أنه مفعول مطلق (الصادر) نعت للحدث (من

وقولك ضربت زيدا
ضرب الأمير والمبين
لعدد عامله نحو
- فدكتنا دكة واحدة -
وقولك ضربت زيدا
ضربتين، وهو قسمان:
لفظي ومعنوي ، فان
وافق لفظ فعله فهو
لفظي كما تقدم وان
وافق معنى فعله فهو
معنوي نحو جلست
قعوداً وقمت وقوفاً ،
والمصدر اسم الحدث
الصادر من

(١) هكذا بياض
بالأصل ، ويصح أن
يكون المثال ضربت
ضرباً إذا كان المراد
بالمصدر السفر للتجارة
وبالفعل الضرب بنحو
يد أو عصا اه مصححه

الفاعل) نحو فعلت قعودا أو القائم بذاته نحو مات موتا ومرضا مرضا (وتقريبه) أي حد المصدر إلى فهم مبتدئ (أن يقال هو الذي يحىء) حال كونه (ثالثا في تصرف الفعل) جريا على عادتهم من تقديم الماضي وتأخير المضارع والتثنية بالمصدر وإلا فلا بعد أن يتكلم الشخص بالمصدر بعد الماضي ثم أشار المصنف إلى كيفية التصريف تعليما للمبتدئ فقال (نحو ضرب) فعل ماض (يضرب) فعل مضارع (ضربا) مصدر لأنه وقع ثالثا في تصرف الفعل والصحيح أن المصدر هو الأصل وما عداه مشتق منه وسيأتي تمام الكلام على أحكام المصدر مع الأفعال بشئ من أحكام اسم المصدر في أواخر الكتاب إن شاء الله تعالى (وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق وإن لم تكن مصدرا) لدلالتها عليه (وذلك على سبيل النيابة عن المصدر) وقد أوصل بعضهم عدة ما ينوب عن المصدر إلى أحد وعشرين واقتصر المصنف على ثلاثة منها إشارة إلى ما ينوب عن المصدر وينصب على الفعولية المطلقة لا يخرج عن الأقسام الثلاثة التأكيد والتبيين للنوع والتبيين للعدد (نحو كل وبعض) مما دل على كناية أو بعضية حال كونهما (مضافين للمصدر نحو - فلا تميأوا كل الميل -) وإعرابه الفاء حرف عطف لانهية تميأوا فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل كل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف ، والأصل فلا تميأوا ميلا كل الميل (ولو تقول علينا بعض الأقاويل) وإعرابه الواو حرف عطف لو حرف امتناع لامتناع تقول فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو علينا جار ومجرور على حرف جر ونا ضمير متصل في محل جر بعلى بعض مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والأصل ولو تقول علينا أقاويل قليلة حقيرة وهذا مثال المبين لنوع عامله ، ومنه قوله تعالى - ولا تضروه شيئا - أي بنوع من أنواع الضرر (وكالعدد) المميز بمصدر (نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة) وإعرابه الفاء رابطة للشرط المفهوم من الوصول في قوله - والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء - اجلدوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة فاعل والهاء مفعول به ثمانين مفعول مطلق وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكور السالم جلدة تمييز (فثمانين مفعول مطلق) نائب عن المصدر المحذوف والأصل فاجلدوهم جلدا ثمانين ثم حذف جلدا وجعل تمييزا لغرض الإبهام ثم التفسير كما قال المصنف (وجلدة تمييز) أي للعدد (وكأسماء الآلات) المعهودة للفعل كالأمثلة التي ذكرها المصنف ، قال المرادى فلو قلت ضربته خشبة لم يجز لأنه لم يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل انتهى (نحو ضربته سوطا) وهي العصا الصغيرة (أو عصا) معروف والحركة فيه مقدرة على الألف المحذوفة العوض عنها التنوين لأنه اسم مقصور (أو مقرعة) وهي العصا القصيرة الضخمة فكل من سوطا وعصا ومقرعة منصوب على الفعولية المطلقة نائب عن المصدر والأصل ضربته ضربا بسوطا أو عصا أو مقرعة ثم توسع في الكلام حذف المصدر وأقيمت الآلة مقامه وهذا والذي قبله مما ناب عن المبين لعدد عامله ، وأما النائب عن المؤكد للعامل فلم يمثل له وذلك نحو اغتسل غسلا - والله أنبتكم من الأرض نباتا - ومنه قول النووي في النهاج وما ضرب بذهب أفضة ضبة ولا ينوب عن المصدر صفته نحو سرت أحسن السير وقوله تعالى - أن أعمل صالحا ، وكلامها رغدا - فأحسن وصالحا ورغدا أحوال من المصدر المفهوم من الفعل أي سرت حال كون السير أحسن وحالة كون العمل صالحا وحالة كون الأكل رغدا هذا ماجرى عليه ابن هشام في شرح القطر والذي عليه الجمهور وجرى عليه في المعنى واقتصر عليه في الكشف أن كلاما من الثلاثة صفة مصدر محذوف إذ الأصل سرت سيرا أحسن السير أن أعمل عملا صالحا وكلا أ كلا رغدا قال في الكشف جعله صفة مصدر محذوف أقوى في المدح

الفاعل وتقريبه
أن يقال هو الذي
يحىء ثالثا في تصرف
الفعل نحو ضرب
يضرب ضربا وقد
تنصب أشياء على
المفعول المطلق وإن لم
تكن مصدرا وذلك
على سبيل النيابة عن
المصدر نحو كل وبعض
مضافين للمصدر نحو
- فلا تميأوا كل الميل -
ولو تقول علينا بعض
الأقاويل وكالعدد نحو
فاجلدوهم ثمانين جلدة
فثمانين مفعول مطلق
وجلدة تمييز وكأسماء
الآلات نحو ضربته
سوطا أو عصا أو مقرعة

وليس المعنى على تقدير الأمر بالأكل حال كونه رغدا فإنه لا يكون أكل الجنة إلا رغدا وأسعارها انتهى . ثم المصدر إن لم يفهم زيادة على معنى عامله بأن كان مجرد التأكيد صي مبهما ويمتنع حذف عامله وإن أفهم زيادة على معناه وهو المبين للعدد أو النوع وناب عنهما صي مختصا ويجوز حذف عامله لدليل نحو سير زيد لمن قال أي سير سرت ، وقد يجب حذف العامل وذلك فيما إذا وقع بدلا من فعله سمعا في نحو حمدا وشكرا لله وسأفعله وحبا وكرامة ولييك وسعديك وحنانيك ومعاذ الله وغفرانك أي اغفر وقيل تقديره أسألك غفرانك فهو مفعول به وسبحان الله وربحانه أي أسترزاقه وقياسا في مواضع : منها أن يكون المفعول المطلق خبرا عن البتداء نحو ما أنت إلا سيرا . ومنها أن يقع المصدر تفصيلا لمضمون جملة نحو - فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء - ومنها أن يقع تأكيدا لمضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو على ألف درهم اعترافا .

باب المفعول فيه

(وهو المسمى) عند البصريين (ظرف الزمان وظرف المكان) لوقوع الفعل فيه أي لا بد له من زمان ومكان يقع فيه ، ونسب إليه الكوفيون مفعولا فيه ومحلا وصفة ، وقد عرفه ابن هشام في الشذور بقوله : المفعول فيه وهو ما ذكر فضلة لأجل أمر وقع فيه من زمان مطلقا أو مكان مبهم أو مفيد مقدارا أو مادته مادة عامله (وظرف الزمان) وقدمه لأنه الأصل لشدة احتياج الفعل إليه (هو اسم الزمان المنصوب) باللفظ للدال على المعنى الواقع فيه كصمت في نحو صمت يوم الخميس فإنه لفظ يدل على الصيام الواقع في الظرف فعلا كان ، ومنه قوله تعالى - اطرحوه أرضا ، وجاءوا أباهم عشاء - أو شيئا بالفعل من مصدر أو صفة أو غيرها نحو أبو بكر أفضل عندنا من علي والشيخان خير لدينا من الخنتين أو مؤولا بشبه الفعل نحو علقم عندك وحظلك لديك فالظرفان متعلقان بعلقم وحظلك لتأويلهما بصعب وشاق فإن لم يكن شيء مما ذكر موجودا قدر به نحو زيد في الدار أي كائن ومنه نحو قوله - واذكروا إذ كنتم قليلا - أي اذكروا نعمة الله عليكم الكائنة في وقت قلتم حذفت العامل وهو الكائنة وموصوفه الذي هو مفعول اذ كر . وقيل إذ في الآية ونحوها مفعول به لاذ كر فلاحذف ومثل الظرف المحرور في جميع ما ذكر ويجب حذف متعلقهما إن وقع أحدهما صفة أو صلة أو حالا أو خبرا أو ورد بلا متعلق كالسملة ويجوز في غير ما ذكر حذفه لدليل لفظي أو غيره نحو من لي بكذا أي من يتكفل لي وقوله تعالى - وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس - أي النفس مقتولة أو تقتل بالنفس والعين مفقوءة أو تفتأ بالعين والأنف مجدوعة أو تجدع بالأنف والأذن مصلومة أو تصلم بالأذن والسن مقموعة أو تفلح بالسن وقس على هذا (بتقدير في) الدالة على الظرفية وهي استقرار الشيء في الشيء حقيقة نحو الماء في الكوز أو مجازا نحو نظرت في المصحف وتفكرت في كذا فخرج عن ذلك ما نصب بتقدير في ولم يكن اسم زمان ولا مكان نحو - وترغبون أن تسكحوهن - إذا قدر بني فإنه ليس باسم زمان فلا يكون ظرفا وخرج ما نصب لا بتقدير في نحو - يخافون يوما - فإنه مفعول به لافيه وما كان منه مرفوعا أو محموضا فإنه ليس بظرف .

(تنبيه) مرادهم بقولهم تقدير في أي تقدير معناها لالفظها لأنه قد لا يصح تقديرها قبل الظرف وذلك في نحو سرت قبله وضليت معه ونحوها ، وقد ذكر المصنف عدة من طرق الزمان يصدق عليها التعريف وذلك (نحو اليوم) وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس تقول صمت اليوم أو يوما أو يوم الخميس . وإعرابه صمت فعل وفاعل اليوم ظرف زمان مفعول فيه وهو منصوب وعلامة

﴿ باب المفعول فيه ﴾
وهو المسمى ظرف
الزمان وظرف المكان
وظرف الزمان هو اسم
الزمان المنصوب بتقدير
في نحو اليوم

نصبه فتح آخره ، وقد يراد باليوم مطلق الزمان نحو يوم الطائف يوم الحرّة يوم الخندق مراداً به أيام القتال الكائن في ذلك الوقت (والليلة) وهي من غروب الشمس إلى طلوع الفجر الصادق على الصحيح وقيل إلى طلوع الشمس تقول اعتكفت الليلة أوليلة أوليلة الجمعة . وإعرابه اعتكفت فعل وفاعل الليلة ظرف زمان مفعول فيه وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره (وغدوة وبكرة) وهما علمان جنس على وقتها وهو من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس فيمتنع صرفهما لعامة الجنس والتأنيث بالتاء ولا تدخلهما أل ولا الإضافة فتتوניהما ضرورة . وقيل إن أريد بهما غدوة وبكرة يوم معين منعاً لعامة الشخص والتأنيث وإلا صرفاً فتتوניהما للصرف وهما نكرتان وهذا هو الأصح تقول أزورك غدوة أو غدوة يوم الاثنين أو بكرة أو بكرة النهار (وسحرا) وهو آخر الليل قبيل الفجر بالتثوين إذا لم ترد به سحر يوم بعينه نحو جئتك سحرا أي من الأسحار وبلاتنوين إذا أردت به ذلك نحو جئتك يوم الجمعة سحر فيوم ظرف زمان وعلامة نصبه فتح آخره وسحر بدل منه منصوب ببلاتنوين لأنه ممنوع من الصرف للعامة والمعدل (وغدا) وهو اسم اليوم الذي بعد يومك الذي أنت فيه تقول أكرمك غدا (وعتمة) بفتح التاء وهو ثلث الليل الأول تقول آتيتك عتمة أو عتمة ليلة الخميس . وإعرابه آتى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستئصال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء والكاف مفعول به وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا عتمة ظرف زمان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره (وصباحا) وهو عند الفقهاء من نصف الليل إلى الزوال وقديراد به أول النهار من بعد طلوع الفجر إلى الزوال تقول انتظرنى صباحا أو صباح يوم الجمعة (ومساء) بالمد وهو من الظهر إلى نصف الليل تقول أجيئك مساء أو مساء الخميس ومثل ذلك آتيتك صباح مساء بينهما على الفتح أي كل صباح ومساء أو يوم يوم بينهما أيضا أي كل يوم (وأبدا) وهو الزمان المستقبل الذي لا نهاية لنتهاه تقول لا أكلم زيدا أبدا وكان حقه أن لا ينفي ولا يجمع إذ لا يتصور حصول أبد آخر ينضم إليه فينفي ولكن سمع جمعه على آباء وآبدين بعد الهمزة فيقال لأفعله أبد الآبدين فهو من الملحق بجمع المذكر السالم ومعناه الزمان الطويل الذي لا نهاية له (وأمدًا) وهو اسم لزمان مستقبل تقول لا أكلم زيدا أمدًا وأمد الدهر وأمد الدهرين جمع داهر وهو ما يبقى على وجه الأرض والداهرين ملحق بجمع المذكر السالم ويقال دهر الدهرين (وحينا) وهو اسم لزمان مبهم تقول قرأت حينا وحين إذ جاء الشيخ . قال ابن عنقاء واتصابه على جهة التأكيد المعنوي لأنه لا يزيد على دلالة عامله وأما غيره فنصبه بتقدير نيابته عن المصدر لأن قولك سرت يومين أو صباحا معناه سرت سيرا مقدار يومين أو سيرا واقعا في الصباح (وعاما) تقول سرت عاما وهو مرادف للسنة وهي ثلاثة : الأولى شمسية ولها شهور العجم من رومية وفارسية وقبطية وغيرها وعليها حساب أعياد كفار العجم كالنيروز والمهرجان والنصح بكسر التاء فمهلتين وهي ثلاثمائة وخمسة وستون يوما وربع على الصحيح في غير الفارسية . وأما الفارسية فلا كسر فيها سميت شمسية لأنها عبارة عن دورة من دورات الشمس في الأبراج الاثني عشر . والثانية قمرية ويقال لها عربية أولها المحرم وآخرها ذوالحجة وهي ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوما وخمسة يوم وسدسه فهي دون الشمسية بأحد عشر يوما تسمى أيام البين أي التفاوت بين السنين سميت قمرية لأن شهورها على حساب رؤيته في عرف الشرع وحساب سيره في منازلها في عرف الفلك . والثالثة عادية ولها الأشهر العديدة وهي ثلاثمائة وستون يوما بلا كسر (وشهرا) تقول لا أكلمك شهرا وجمعه أشهرسى بذلك لشهرته وظهوره ، وهو قمرى ويسمى الهلالى والعربى وأيامه ثلاثون أو تسعة وعشرون

والليلة وغدوة وبكرة
وسحرا وغدا وعتمة
وصباحا ومساء وأبدا
وأمدًا وحينا وعاما
وشهرا

منوط في عرف الشرع برؤية الهلال وأهل الفلك يبدعون بالمحرم فيجعلون كل وتر ثلاثين وكل شفع تسعة وعشرين إلا إذا الحججة ، ففي سنة الكبيسة ثلاثين وفي غيرها تسعة وعشرين وخمسا وسدسا ، وشمسي وله الأشهر الرومية أولها تشرين فشكل وتر واحد وثلاثون وكل شفع ثلاثون إلا الكانون فأحد وثلاثون مطلقا وشباط باهال سينه وإجماعها ، ففي سنة الكبيسة تسعة وعشرون وفي غيرها ثمانية وعشرون وربيع ، وعددي وأيامه ثلاثون مطلقا وليس له شهر مخصوصة بعينها (وأسبوعا) نحو اعتكفت أسبوعا ، ويقال سبت تسمية له باسم أول أيامه على الأصح ، ويقال له جمعة تسمية له بأخر أيامه (وساعة) نحو سرت ساعة وهي تطلق على الفلكية وعلى قدر حلب شاة وعلى اللحظة اللطيفة ، ومثل هذه المذكورات ما أشبهها . واعلم أن هذه الأمثلة منها ما هو ثابت التصرف والانصراف كيوم وليلة ومنها ما هو مني التصرف والانصراف نحو سحر إذا كان ظرفا ليوم بعينه فإنه لا ينون لعدم انصرافه ولا تفارقه الظرفية لعدم نصرفه ، ومنها ما هو ثابت التصرف مني الانصراف نحو غدوة وبكرة علمين . قيل وكذا عتمة إذا أريد بها معين فانها تصير علما فيمتنع صرفها . قال ابن عنقاء وهو رجيح ، ومنها ما هو ثابت الانصراف مني التصرف نحو صباحا ومساء وبقى قسم خامس وهو الظرف المبني الذي لا تصرف له كاذ وإذا ، وقد يضاف إلى إذ اسم زمان نحو يومئذ وبعد إذ هديتنا وكصباح مساء بالتركيب ويوم يوم وقط للزمان الماضي وعوض للمستقبل غالبا والماضي قليلا ويلازمان التني ومنذ ومنذ والآن وأمس إن كان ظرفا لليوم الذي قبل يومك ، والمراد بالتصرف ما يستعمل ظرفا وغير ظرف كأن يقع مبتدأ أو فاعلا أو مفعولا أو مضافا إليه كيوم وشهر وغير التصرف ما لزم الظرفية أو شبهها وهو الجر بمن (وظرف المكان) مفعول من الكون (هو اسم المكان المنسوب) بالرفع نعت لاسم ونصبه باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه على نحو ما مر في ظرف الزمان (بتقدير) معنى (في) الدالة على الظرفية ، وقد ذكر منه المصنف أيضا عدة أمثلة (نحو أمام) بفتح الهمزة وهو بمعنى قدام تقول جلست أمام الشيخ . وإعرابه جلست فعل وفاعل أمام ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره والشيخ مضاف إليه (وخلف) وهو ضد أمام تقول صليت خلف اللقمان (وقدام) وهو مرادف لأمام تقول مشيت قدام الأمير (ووراء) وهو بمعنى خلف تقول قعدت وراء الحجر وقد تأتي بمعنى قدام نحو قوله تعالى - وكان وراءهم ملك (وفوق) وهو المكان العالي نحو جلست فوق المنبر (وتحت) وهو ضد فوق نحو جلست تحت اليزاب (وعند) وهو لما قرب من المكان تقول جلست عند زيد أي قريبا منه وفي شرح بانث سعاد لابن هشام ما لفظه عند اسم لمكان حاضر أو قريب . فالأول نحو - فلما رآه مستقرا عنده - والثاني - ولقد رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى - وقد يكون الحضور والقرب معنويين نحو - قال الذي عنده علم من الكتاب - ونحو - رب ابن لي عندك بيتا في الجنة - وقد تفتح فأؤه وقد تنضم ولا تقع إلا المنصوبة على الظرفية أو مخفوضة بمن وعنهما ألغز الحريري بقوله: وما منصوب أبدا على الظرف ولا يخفزه شيء سوى حرف

وقول العامة ذهبت إلى عنده لحن انتهى وقد ترد بمعنى الزمان كقوله صلى الله عليه وسلم «إنما الصبر عند الصدمة الأولى» (ومع) بفتح العين ورابعة تسكنها وهو اسم لمكان الاجتماع نحو جلست مع زيد أي مصاحبا له ، ولهذا يخبر بها عن الدوات نحو - والله معكم - وقد تأتي لزمان الاجتماع نحو جئتك مع العصر ، وهي من الظروف العادمة التصرف (وإزاء) بكسر الهمزة ، وهو بمعنى مقابل نحو جلست إزاء الحجر الأسود بمعنى مقابله (وحداء) بكسر الحاء المهملة وبعدها ذال معجمة بمعنى مقابل أيضا

وأسبوعا وساعة
وظرف المكان هو اسم
المكان المنسوب
بتقدير في نحو أمام
وخلف وقدام ووراء
وفوق وتحت وعند
ومع وإزاء وحداء

وقيل بمعنى قربت منه نحو جلست حذاء زيد : أى مقابله أو قريبا منه (وتلقاء) بكسر التاء بمعنى
مقابل نحو قوله تعالى - ولما توجه تلقاء مدين - أى مقابل مدين (وهذه الثلاثة) أى الأخيرة
(معناها واحد) وهو مقابل (وتم) بفتح التاء الثلاثة اسم إشارة للكان البعيد في محل نصب على
الظرفية كما مر في باب اسم الإشارة (وهنا) بضم الهاء اسم إشارة للكان القريب وفتحها وكسرها
مع تشديد النون للكان البعيد كما مر وقد تأتى للزمان، وبما يأتى للزمان والمكان من الظروف قبل
و بعد (وجميع أسماء الزمان) معرفة كانت أو نكرة محدودة كيوم وشهر أو غير محدودة كحين
وزمان (تقبل النصب على الظرفية) بتقدير في مطلقا من غير تقييد بشئ (لا فرق في ذلك) أى
في قبولها النصب (بين المختص منها) بوصف أو إضافة أو تعريف بأل (والمعدود) وهو ما دل على
عدد (والمبهم) قال الرضى وهو ما لا حد له يحصره معرفة كان أو نكرة كحين وزمان والحين والزمان
ثم بين المصنف كل واحد من الثلاثة فقال (ونعنى بالمختص) من الظروف الزمانية (ما يقع جوابا
لمتى) الاستفهامية نحو يوم الخميس أو اليوم ونحوها فانك إذا سئلت متى تسير صلح أن تقول أسير
يوم الخميس أو اليوم أو الليلة ونحو ذلك (ونعنى بالمعدود) منها (ما يقع جوابا لكم) الاستفهامية
فقط (كالأسبوع والشهر) فانه إذا قيل لك كم اعتكفت فانك (تقول) مجيبا له (اعتكفت
أسبوعا) أو شهرا أو عاما (ونعنى بالمبهم) منها (ما لا يقع جوابا لشيء منهما) ويدل على قدر من
الزمان غير معين (كالحين والوقت تقول) ابتداء من غير سبق استفهام بمتى ولا بكم (جلست
حيناً) وساعة ووقتا، وقد مر أن نصبه على جهة التوكيد المعنوي لأنه لا يزيد على دلالة الفعل وقضية
عطف المؤلف المعدود على المختص أن المعدود ليس بمختص وهو ظاهر كلامهم، وجزم المرادى بأنه
من قبيل المختص وهو الصحيح لأنه إن دل على قدر غير معين ولم يصلح جوابا لمتى ولا لكم فمبهم كحين
وزمان وإلا فمختص معدودا كان أو غيره إذ التخصيص يكون بالعدد كما يكون بالصفة وغيرها مما مر
قريبا، وعبارة ابن هشام في جامعه ما صلح من الزمان جوابا لمتى كشهر رمضان فمختص أولكم كيومين
فمعدود أولهما فمختص معدود كأسماء الشهور وغيرها أضيف إليه شهر وهو الربيعان ورمضان وغيرهن
مبهم كحين اه وكلام سيبويه وجماعة كالصريح في جواز إضافة شهر إلى سائر أعلام الشهور كشهر صفر
وشعبان ونحوه بعضهم بـ رمضان والربيعين كما جزم به ابن هشام وكثيرون. فان قيل لك متى صمت أو كم
صمت فانه يصح أن تقول في جوابها صمت الريح أو الحرم أو صفر أو رمضان أو ربيعا ومثل
ذلك الصيف والشتاء. قال ابن عنقاء : فان قلت شهر رمضان بزيادة شهر لم يصلح إلا في جواب
متى اه (وأما أسماء المكان فلا ينتصب منها على الظرفية) بتقدير في (الإثلاثة أنواع الأول المبهم)
وهو ما لا يختص بمكان بعينه ولا تعرف حقيقته إلا بجماعه من مضاف إليه أو إشارة ونحوها ويقال
فيه أيضا هو ما افتقر إلى غيره ببيان صورة السمي ويقال فيه أيضا هو ما كان غير معدود (كأسماء
الجهات الست) إذ ليس لها حد ونهاية معينة (وهي فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف) الأولى
قراءتها بضم أمجازها بلاتنوين كقبل و بعد مبنية على الضم ومحلها النصب على الظرفية فأمامك مثلا
في نحو جلست أمامك يتناول أمام وجهك إلى منقطع الأرض وخلفك في نحو جلست خلفك يتناول
ما وراء ظهرك إلى انقطاع الأرض وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فانه له ست
حالات (وما أشبهها) في الإبهام كأرض ومكان وعند ولدى ودون وسوى ووسط وناحية وجهة
وجانب كما ذكره في المغنى خلافا لما يفيد كلام الرضى من أنه لا يقال زيد جانب عمرو وكتفه بل
في جانبه وكتفه (والثاني أسماء المقادير) الدالة على مسافة معلومة (كالليل) وهو أربعة آلاف

وتلقاء وهذه الثلاثة
معناها واحد وتم وهنا
وجميع أسماء الزمان
تقبل النصب على
الظرفية لافرق في ذلك
بين المختص منها
والمعدود والمبهم، ونعنى
بالمختص ما يقع جوابا
لمتى ونعنى بالمعدود ما يقع
جوابا لكم كالأسبوع
والشهر تقول اعتكفت
أسبوعا ونعنى بالمبهم
ما لا يقع جوابا لشيء
منهما كالحين والوقت
تقول جلست حيناً .
وأما أسماء المكان فلا
ينتصب منها على الظرفية
إلا ثلاثة أنواع الأول
المبهم كأسماء الجهات
الست وهي فوق وتحت
ويمين وشمال وأمام
وخلف وما أشبهها
والثاني أسماء المقادير
كالليل

خطوة (والفرسخ) وهو ثلاثة أميال (والبريد) وهو أربعة فراسخ (نحو سرت ميلا) وإعرابه سرت فعل وفاعل ميلا ظرف مكان عند جمهور النحاة ، وقيل إنه منصوب على المصدر ومثله سرت فرسخا وسرت نصف ميل أو بعضه أو جميع الفراسخ أو كله أو بريدا ، وظاهر عبارته أن أسماء المقادير قسم مفرد ليس بمبهم ولا مختص وهذا هو الأصح لأن الحق أن فيه شوبا منهما فهو مختص لدلالته على كمية معينة مبهم لعدم اختصاصه بمكان معين (والثالث ما كان مشتقا من مصدر عامله) سواء أ كان عامله فعلا أم اسما وإنما يكون بصيغة اسم مفعوله إلا في الثلاثي فعلى مفعول بفتح ميمه وعينه مالم نعتل فاؤه وحدها أو تكسر عين مضارعه فتكسر عينه كموضع ومجلس وشذ ماخالف ذلك وهو قياسي (نحو جلست مجلس زيد) وإعرابه جلست فعل وفاعل مجلس ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره وزيد مضاف إليه ، وفي الحواشي التي علقها على شرح القطر مجلس بكسر اللام لأن المراد به المكان وكذا تكسر إذا أريد به الزمان فإن أريد به المصدر فتحت كما يعلم من فن الصرف اه (وقال الله تعالى - وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع -) وإعرابه أن حرف توكيد ونصب ونا المدغمة ضمير متصل في محل نصب اسمها كنافعل وفاعل كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر ونا ضمير متصل في محل رفع اسمها نقعد فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن منها جار ومجرور متعلق بنقعد ومقاعد ظرف مكان مفعول فيه وعلامة نصبه فتح آخره وللسمع جار ومجرور في محل نصب نعت لمقاعد وجملة نقعد وما بعده في محل نصب خبر كان فإن كان مشتقا من غير ما اشتق منه عامله نحو ذهب في مرمى زيد ورمى في مذهب عمرو لم يجز في القياس نصب شيء منه على الظرفية بل يجب جره بنى وشذ قولهم في تمثيل العرب والبعد هو منى بقعد القابلة : أي من النفساء ، ومزجر الكلب : أي من الزاجر ، ومنزلة الولد : أي من أبيه ومناط الثريا : أي من التناول ، فهذا يحفظ ولا يقاس عليه والظرف فيها هو الخبر فيتعلق بالاستقرار ومعنى متعلق بما تعلق به الخبر من غير أن يكون خبرا ثانيا ويجوز أن يكون خبرا ثانيا .

(تنبيه) ما أفاده المصنف من أن المشتق قسيم للبهيم لا قسم منه هو الذي جزم به ابن هشام في الشذور والأوضح وهو الظاهر لأنه يكون مختصا بجلست مجلسك ومبهما بجلست مجلسا ، وهذه الثلاثة الأنواع يطرد اتصافها على الظرفية المكانية (وما عدا هذه الثلاثة الأنواع من أسماء المكان لا يجوز اتصافها على الظرفية) وكذلك كل ما كان من الظروف المكانية مختصا وهو ماله اسم من جهة نفسه وله أقطار تحويه كالدار والبيت والقصر والطريق والسوق والمسجد والجامع والقرية والمدينة والبلد والشام واليمن والعراق ومكة وطيبة ، فهذا كله لا ينقاس نصبه (فلا تقول جلست البيت ولا صليت المسجد ولا قلت الطريق) بالنصب فهين (ولكن حكمه أن تجره بنى) الظرفية مصرحا بها قاله الفاكهي وقال العصامي إن أراد بقوله يجر بنى الجربها حقيقة ورد عليه أنه يجوز أن يجر بالباء الظرفية وإن أراد بالجربها حقيقة أوحكا ورد عليه أنه لا يجوز جره بغيرها مما يزيد الظرفية كما أفهمه كلام أبي حيان وغيره فتأمل اه (وقولهم) أي العرب فيما سمع منهم (دخلت المسجد وسكنت البيت) والعراق وذهبت الشام وقالا خيمتي أم مغيد من القياولة وعسل الطريق الثعلب : أي جرى فيها باضطراب (منصوب) كل ما ذكر (على التوسع باسقاط الخافض) لاجراء العامل القاصر الذي يتعدى بحرف الجر مجرى التعدى بنفسه من حيث إسقاط الواسطة ونصبه فهو على هذا من قبيل المفعول به على الاتساع باسقاط في الأصل دخلت في المسجد وسكنت في البيت فحذف الجار كما حذف في قوله تمرن الديار ونصب ما بعده وهذا هو مذهب الفارسي وطائفة واختاره ابن مالك وعزاه لسيبويه ،

والفرسخ والبريد
نحو سرت ميلا
والثالث ما كان مشتقا
من مصدر عامله نحو
جلست مجلس زيد
وقال الله تعالى - وأنا
كنا نقعد منها مقاعد
للسمع - وما عدا هذه
الثلاثة الأنواع من أسماء
المكان لا يجوز اتصافه
على الظرفية فلا تقول
جلست البيت ولا
صليت المسجد ولا قلت
الطريق ولكن حكمه
أن تجره بنى وقولهم
دخلت المسجد وسكنت
البيت منصوب على
التوسع باسقاط الخافض

وفيل إنه منصوب على الظرفية تشبيهاً بالمبهم وهو مذهب الشاويين وعزاه لسبويه واختاره ابن الحاجب ، وقيل مفعول به وعليه الأخفش وجماعة وقضية تمثيل المصنف بسكنت البيت أن حذف الخافض يطرد بعد سائر الأفعال ، وقال بعضهم : إنه لا يطرد بعد سائر الأفعال فلا يقال صليت الدار ولا نمت الدار . فان قلت لم استأثر ظرف الزمان مطلقاً بصلاحيته للنصب على ظرف المكان ؟ . قلت لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام وعلى المكان بالالتزام فلما كانت دلالاته على الزمان قوية تعدى إلى المبهم وغيره ، ولما كانت دلالاته : أي الفعل على المكان ضعيفة اختص بما ذكره المؤلف لأن في الفعل دلالة عليه في الجملة ، وهذا والمنصوب بنزع الخافض هو الاسم المنصوب بفعل حتمه أن يتعدى بالحرف لكنه حذف عند تعيينه استغناء عنه سماعاً أو قياساً ، وقد شرحت هذا الحد في نحو ورقة ، وسميته : تعريف من انتصب لتلقي الوهب الفائض بحد المنصوب من الأسماء بنزع الخافض .

باب المفعول من أجله ويسمى المفعول لأجله

أي الذي يفعل له فعل ويوقع من أجله (ويسمى المفعول له) فله ثلاثة أسماء بل أكثر من ذلك إذ يقال له المنصوب على العلة والمصدر المعلن لما قبله (وهو الاسم) الفضلة كالأمثلة الآتية تُفْرَج نحو حصل لي رغبة في الخير (المنصوب) بما في الجملة من فعل كالأمثلة التي ذكرها المصنف أو شبهه نحو قصدت لك محبة وأنا زائرُك ابتغاءً تفعلك (الذي يذكر) علة و (بياناً لسبب وقوع الفعل) الصادر من الفاعل والمفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل وعلامته وقوعه في جواب لم فعلت وصحة تقديره بلام العلة كما أن المفعول به مقدر بالباء والمفعول فيه مقدر بـ (نحو) قام زيد إجلالاً لعمرو) وإعرابه قام فعل ماض زيد فاعل إجلالاً مفعول لأجله وعلامة نصبه فتح آخره لعمرو جار ومجرور متعلق بواجب الحذف في محل نصب نعت لإجلالاً ، والتقدير إجلالاً كاتنا لعمرو (وقصدتُك ابتغاءً معروفك) وإعرابه قصدتُك فعل وفاعل ومفعول ابتغاءً مفعول لأجله ومعرفك مضاف إليه ، ومن ذلك قولهم فعلت كذا مخافة الشر وفعلت ذلك أجل كذا ، وقوله تعالى - يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت - وكرر المصنف المثال إشارة إلى أن المفعول لأجله وإن كان علة لكن يكون نكرة كالمثال الأول ومعرفة كالمثال الثاني فإن ابتغاءً بإضافته إلى معروف المضاف إلى الضمير اكتسب التعريف وفي المفضل وشرحه لهطيل ويكون : يعني المفعول لأجله معرفة ونكرة : أي على الصحيح ، وذهب الجرمي إلى أنه لا يكون معرفة وليس بشيء لأنه لا مانع من ذلك ولأنه قد سمع عنهم ، وقد جمعتهما العجاج في قوله يصف ثورا وحشياً أفلت من الصائد :

يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهول الهبور

وفيه دليل على أنه قد يكون معرفة بالإضافة كقوله وزعل المحبور وبالألف واللام كقوله والهول . والعاقر الرملة التي لا تنبت ، والجمهور الجماعة المجتمعمة ، والزعل : أي القلق من النشاط ، والمحبور المسرور النعم ، والهول الفزع ، والتهول عظم الشيء في العين ، والهبور الظمئن من الأرض اه ملخصاً (ويشترط) لجواز نصب المفعول لأجله ثلاثة أشياء لأن معنى التعليل يقوى بهذه الثلاثة التي سيذكرها فيصح معها حذف الحرف الدال على التعليل ، ووجه القوة فيما حصلت فيه هذه الأمور أن أكثر ما يكون التعليل كذلك فكان فيها تنبيه عليه فصح حذف اللام . الأول من الثلاثة

باب المفعول من أجله
ويسمى المفعول لأجله
ويسمى المفعول له وهو
الاسم المنصوب الذي
يذكر بياناً لسبب
وقوع الفعل نحو قام
زيد إجلالاً لعمرو
وقصدتُك ابتغاءً
معرفك ، ويشترط

(كونه) أى المفعول لأجله (مصدرا) وهل يشترط مع ذلك كونه قلبيا أم لا ؟ فيه خلاف ، والأصح اشتراط كونه قلبيا : أى من أفعال النفس الباطنة كالرغبة والرغبة والتعظيم والاجلال لأن أفعال الجوارح لا تجتمع فى الزمان مع الفعل المعلن ، فلا يجوز جئتك ضرب زيد : أى لتضربه خلافا للفارسي فإنه أجزه . قال ابن عنقاء : وظاهر الارتشاف موافقته ، والمراد بالمصدر ما يعنى المصدر واسمه ، وأجاز يونس كونه غير مصدر كقولهم : أما العبيد فذو عبيد بنصب العبيد بمعنى مهما يذكر شخص من أجل العبيد فالمدكور ذو عبيد لا غير ، وأنكر سيبويه نصب العبيد ، وقال : إنه لغة خبيثة قليلة وأوجب الرفع ، وأوله الزجاج على حذف المصدر : أى أما تملك العبيد ، والذى عليه أكثر محققى التأخرين كابن هشام على أن العبيد ونحوه مما جاء من هذا التركيب منصوب على أنه مفعول به : أى مهما ذكرت العبيد ، ونحو قولهم : أما البصرة فلا بصرة لكم : أى مهما ترى البصرة وهذا هو الراجح (و) الثانى (اتحاد زمانه وزمان عامله) بأن يكون زمن العلة والمعلول واحدا وذلك بأن يقع الحدث الذى هو مضمون العامل فى بعض زمن المصدر كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جينا فالجىء وقع فى بعض أزمنة الطمع والعود عن الحرب وقع فى بعض أزمنة الجبن ، أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك أو بالعكس نحو شهدت الحرب إيقاعا للصلح بين الفريقين (و) الثالث (اتحاد فاعلهما) بأن يكون فاعله وفاعل عامله واحدا ، وما ذكره المصنف من اشتراط الاتحاد فى الوقت والفاعل هو رأى الأعم والتأخرين ، ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدمين ، والمعتمد ما قاله المصنف تبعا للتأخرين وذلك (كما تقدم فى المثالين) فإن إجلالا وابتغاء مصدران وزمنهما وزمن عاملهما واحد ، وكذا فاعلهما وفاعل عاملهما (وكقوله تعالى - ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق -) وإعرابه الواو حرف عطف لانهية تقتلوا فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل أولاد مفعول به والكاف فى محل جر بالاضافة واليم علامة الجمع خشية مفعول لأجله وهو مصدر ذكر علة للقتل المفهوم من قوله تعالى - ولا تقتلوا - مشارك له فى الوقت والفاعل . ومعنى الآية ولا تقتلوا أولادكم مخافة الفاقة . قال البيضاوى وقتلهم أولادهم هو وأدم بناتهم مخافة الفقر فهام عنه وضمن لهم أرزاقهم ، فقال - نحن نرزقهم وإياكم - اه وقال غيره : الواد دفن البنات فى حالة الحياة ، كانت العرب تفعل ذلك مخافة الفقر والعبية والسبي والعار اه (وقوله تعالى - ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله -) وإعرابه ينفقون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل أموال مفعول به وهو مضاف والماء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة واليم علامة الجمع ابتغاء مفعول لأجله ، وهو إما مصدر ذكر علة للانفاق المفهوم من ينفقون وهو متحد به وقتنا وفاعلا . فان قلت فما تصنع فى نحو قوله تعالى - هو الذى يرىكم البرق خوفا وطمعا - فان فاعل يرى هو ضميره سبحانه وفاعل الخوف والطمع هم المخاطبون . قلت : الخوف والطمع اسما مصدر بمعنى التخويف والتطميع أو الاخافة والاطماع لا مصدران فيتحد الفاعل حينئذ لأن فاعل التخويف والتطميع هو الله وكذلك نحو - إذ يفتشكم الناس أمنة منه - فان فاعل الأمنة والفتشية هو البارى سبحانه فهو مفعول لأجله ويجوز أن يكون حالا (ولا يجوز تأهبت السفر) بنصب السفر مفعول لأجله (لعدم اتحاد الزمان) فان زمن التأهبت سابق على زمن السفر وإن كان فاعلهما واحدا . والتأهبت مأخوذ من الأهبة بضم الهمزة ، وهى العدة التى يحتاجها المسافر فى سفره

كونه مصدرا واتحاد
زمانه وزمان عامله
واتحاد فاعلهما كما
تقدم فى المثالين وكقوله
تعالى - ولا تقتلوا
أولادكم خشية إملاق -
وقوله تعالى - ينفقون
أموالهم ابتغاء مرضات
الله - ولا يجوز تأهبت
السفر لعدم اتحاد الزمان

كالزاد ونحوه كما يفيد كلام القاموس (ولا) يجوز أيضا نحو (جتتك محبتك إياي) بنصب محبتك على أنه مفعول لأجله مضاف لفاعله وإياي مفعول به وإعمال يجوز نصبه (لعدم اتحاد الفاعل) فإن فاعل المحبة هو التكلم وفاعل المصدر هو المخاطب، فلا يجوز نصبه وإن كان زمنهما واحدا (بل يجب جره) أي المصدر في المثالين المذكورين لعدم استيفائه لشروط جواز نصبه ويكون جره (باللام) التعليلية، وعلى هذا (تقول تأهبت للسفر) وإعرابه تأهبت فعل وفاعل للسفر جار ومجرور في محل نصب على الحال من ضمير التكلم (وجتتك لمحبتك إياي) وإعرابه جتتك فعل وفاعل ومفعول لمحبتك اللام حرف جر محبتك مجرور باللام ومحبة مصدر مضاف إلى فاعله وإياي ضمير منفصل في محل نصب مفعول به، وجملة الجار والمجرور في محل نصب على الحال من التاء في جئت، ويجوز أن يجر بكل ما يفيد التعليل وهي الباء نحو - فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وصدتم - وفي نحو - لمسكم فيما أفضتم فيه - أي بسببه وعن نحو إلا عن موعدة وعدّها إياه - والكاف نحو - واذكروه كما هداكم - وعلى نحو - وتكبروا الله على ما هداكم - وكى نحو زرتكم كما تكرموني . وقد استثنى ابن مالك في العمدة من المعلن الفاعل شرطا المصدر المؤول من أن وأن وصلتهما فلا يجب معه اتحاد الزمان والفاعل بل يجوز نصبه وإن اختلف فاعله وفاعل عامله أو زمنه وزمن عامله نحو زرتك أن تكرمي أو أنك تكرمي .

(تنبيه) ما استوفى الشروط الثلاثة لا يتعين نصبه بل يجوز جره بلام التعليل وما ناب عنها في إفادة التعليل من الحروف السابقة فيجر بكثرة إن كان بال كضربته للتأديب وبقلة إن كان مجردا منها ومن الإضافة كقوله :

من أتمكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصريه يتصر
وإستواء إن كان مضافا نحو - وإن منها لما يهبط من خشية الله . ينفقون أموالهم ابتغاء
مرضات الله - وفي حال جره يكون مفعولا به بواسطة حرف الجر كما يفيد قول بعضهم : قضية
الحدان نحو قمت لاجلالك مفعول له وذلك رأى ابن الحاجب والقوم على أنه مفعول به بواسطة
حرف الجر ولا مشاحة في الاصطلاح اه .

باب المفعول معه

هذا الباب هو خاتمة الفاعيل وجعل آخرها لتكون العامل لا يصل إليه إلا بواسطة ظاهرة وهي الواو وللخلاف في كونه قياسيا أو سماعيا وإن كان المختار كما قاله العصامي أنه قياسي مطلقا وعبارة بعضهم قال ابن مالك والصحيح استعمال القياس فيه على الشروط المذكورة واختار ابن عصفور عدم القياس اه وقوله معه نائب الفاعل أسند إليه المفعول كما أسند إلى المجرور في المفعول به والمفعول فيه والمفعول له والضمير المجرور عائد على أل كذا قال العصامي وخالفه بعض المتأخرين فقال نائب الفاعل هو الضمير العائد إلى المصدر المفهوم من مفعول كاقبل في قوله تعالى - وحيل بينهم وبين ما يشتهون - لأن مع لازم النصب على الظرفية كبين فلا يصح نيابته عن الفاعل اه (وهو الاسم) الفضلة (المنصوب) بما قبله من فعل أو شبهه مما فيه حروفه ومعناه وهو في المعنى كالمفعول به فنحوسرت والنيل معناه سرت بالنيل بباء المصاحبة قاله ابن علقم (الذي يذكر بعد واو بمعنى مع) أي مفيدة للعية جيء بذلك الاسم المنصوب بعد واو بمعنى مع (ليبان من فعل مع الفعل) لاعلى جهة المشاركة كما تفيد الأمثلة بل على جهة المصاحبة والمراد

ولا جتتك محبتك
إياي لعدم اتحاد الفاعل
بل يجب جره باللام
تقول : تأهبت للسفر
وجتتك لمحبتك إياي .
(باب المفعول معه)
وهو الاسم المنصوب
الذي يذكر بعد واو
بمعنى مع لبيان من فعل
معه الفعل

بها أن تكون مع الفاعل في صدور الفعل عنه وذلك في نحو سرت وزيدا أو مع المفعول في وقوع الفعل عليه في زمن واحد نحو تركت الناقة وفصيلها (مسبوقة) أي ذلك الاسم (بجملة فيها فعل أو) فيها (اسم فيه معنى الفعل) الذي تضمنه وهو الحدث (وحروفه) أي الأصلية (نحو جاء الأمير والجيش) أي مع الجيش ، وهذا المثال والذي بعده مثالان للسبوق بجملة فيها فعل . وإعرابه جاء فعل ماض مبني على فتحة ظاهرة الأمير فاعل الواو والعلية الجيش مفعول معه وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره (واستوى الماء والخشبة) أي مع الخشبة . وإعرابه استوى فعل ماض مبني على فتحة مقدره على الألف كما تقول في صلي وسمى ونحو ذلك مما آخره ألف ، الماء فاعل والخشبة الواو والعلية الخشبة مفعول معه وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ، وعدد المصنف المثال ليفيد أن ما بعد الواو قد يكون صالحا لمشاركة ما قبله في حكمه فيصح عطفه عليه وذلك كالمثال الأول فإن نسبة المجهى في المعنى إلى الجيش ممكنة إمكانها إلى المخاطب بأن تقول جاء الأمير وجاء الجيش وقد لا يكون ما بعد الواو صالحا لمشاركة ما قبله في حكمه فيمتنع عطفه عليه وذلك كالمثال الثاني فإن الخشبة غير مشاركة للماء في الاستواء إذ الاستواء هنا بمعنى الارتفاع والاعتلاء لا بمعنى الاعتدال الذي هو ضد الاعوجاج فيمتنع عطفها على الماء لفساد المعنى بذلك ويجب نصبها مفعولا معه والخشبة مقياس ولو من حديد ونحوه أو حجر منحوت يركز في الأنهار غالبا وفي البرك الكبيرة وفيه علامة يعرف بها وزن الماء وقدره زيادة ونقصا . والمعنى أن الماء لم يزل يزداد حتى صار مصاحبا للخشبة في استوائه أي ارتفاعه (وأنا سائر والنيل) أي معه وهذا المثال للسبوق بجملة فيها اسم فيه معنى الفعل وحروفه فإن سائر بمعنى يسير وحروفه هي حروف الفعل وهذا المثال يمتنع فيه العطف ويجب فيه النصب أيضا لأنه لا يصح فيه مشاركة ما بعد الواو لما قبلها لأنه لا يقال سار النيل بل يقال جرى فعنى المثال حينئذ أنا سائر مصاحب في السير النيل لأنه سار وسار النيل معه ، وقد علم من هذا المثال والذي قبله فساد قول الأخفش لا يجوز النصب إلا حيث يجوز العطف في المعنى نحو جاء الأمير والجيش فلا يقال جلس زيد والسارية ولاضحك زيد وطاوع الشمس لأن الجلوس لا يسند إلى السارية والضحك لا يسند إلى الشمس .

مسبوقة بجملة فيها
فعل أو اسم فيه معنى
الفعل وحروفه نحو
جاء الأمير والجيش
واستوى الماء والخشبة
وأنا سائر والنيل

(تنبية) علم مما ذكره من الحد والأمثلة أن المفعول معه لا يكون فعلا فلم يدخل نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب لأنه وإن كانت الواو فيه للعية لكنه ليس باسم بل هو فعل فالواو في مثله عاطفة كاسيأتي في نواصب الفعل إن شاء الله تعالى ، وقيل إنه مفعول معه حقيقة وصححه حفيد ابن هشام وعلى هذا فالمراد بالاسم أعم من أن يكون صريحا أو مؤولا من أن والفعل ولا تكون الواو في مثله حينئذ عاطفة وهو خلاف الراجح ولا يكون جملة نحو سرت والشمس طالعة فقولنا والشمس مبتدأ وطالعة خبره والجملة حالية وهذه الواو يقال لها اعتراضية وتشتهر بين العرب بين بواو الحال ولا عمدة فلا يجوز النصب في نحو اشترك زيد وعمرو لأنه وإن كان الاشتراك فعل اثنين إلا أنه ليس واحد منهما فضلا لأنهما فاعلان فلا يصح الاكتفاء بأحدهما عن الآخر فلا يقال اشترك زيد ولا يقع بعد غير الواو نحو جئت مع زيد وبعثك العبد بثيابه ولا بعد غير الواو المعية كجاء زيد وأخوه قبله أو بعده إذ المعية توجب اتحاد الزمان ولا بعد مفرد خلافا للصيمري فإنه أجاز في نحو كل رجل وضعته وأنت وربك نصب ما بعد الواو مفعولا معه وخلافا للزمخشري أيضا فإنه أعرب أخاك في نحو حسبك وأخاك درهم مفعولا معه والصحيح أنه معطوف على الكاف وأنه جاء على لغة قصر الأخر أو هو مفعول به لمخدوف والتقدير حسبك وبحسب أخاك أي يكفيه ، ولا بعد ما فيه معنى الفعل

دون حروفه فلا يجوز النصب في نحو هذا لك وأباك بالباء الموحدة لأن في ها التثنية معنى أنه وفي
 ذا معنى أشير وفي لك معنى استقر لأنه ليس فيما قبل الفعل فعل ولا اسم فيه حروف الفعل، وأما قولهم
 ما أنت وزيدا وكيف أنت وزيدا وكيف أنت وقصة من تريد فالأكثر الرفع بالعطف وسمي النصب
 في ذلك بجعل الضمير فاعلا بمحذوف والأصل ما كنت وزيدا وكيف تكون وزيدا وكيف تكون
 وقصة من تريد محذوف الفعل وحده فبرز ضميره وانفصل وكان هذه تامة فما مبتدأ خبره الجملة اه
 وكيف نصب على الحال، وقيل إن كان ناقصة والضمير اسمها وما وكيف خبران لها، ومن أحكام المفعول
 معه أنه لا يتقدم على عامله والمصاحب معا فلا يقال وعمرا مررت بزيدا ولا على مصاحبه فقط فلا يقال استوى
 والخشبة الماء خلافا لابن جني في إجازته لذلك ولا يجوز فصله عن الواو ولو بظرف أو مجرور فلا يقال
 قام زيد واليوم عمرا لأنه وإن جاز الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها إلا أن هذه الواو نزلت
 منزلة الجار مع المجرور فلذلك امتنع الفصل بينها وبين المفعول معه، ثم لما كان بعض المواضع يجب فيها
 النصب على المفعول معه وبعضها يترجح وبعضها يمتنع وبعضها يكون مرجوحا بين حكم ذلك فقال
 (وقد يجب النصب على المفعولية) وذلك عند وجود مانع من العطف (نحو المثالين الأخيرين) وهما
 استوى الماء والخشبة وأنا سائر والنيل لما تقدم من أن العطف يفيد فساد المعنى المراد نعم أن فسرا استوى
 بمعنى تساوى لم يمتنع العطف لأن المعنى حينئذ تساوى الماء والخشبة في العلو بمعنى أن الماء ارتفع حتى
 بلغ الخشبة فليست الخشبة أرفع منه (ونحو لآتته عن القبيح وإتيانه) بالنصب وجوبا إذ لو جر بالعطف
 لكان المعنى لآتته عن القبيح وعن إتيانه وهو خلاف المعنى المراد وهذا اللفظ مأخوذ من قول الشاعر:

لآتته عن خلق وتأتى مثله عار عليك إذا فعلت عظيم

وإعرابه لآتته فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره
 وهو الألف وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت عن القبيح جار ومجرور متعلق بآتته وإتيانه الواو
 واو المعية إتيان مفعول معه وعلامة نصبه فتح آخره والماء في محل جر بالإضافة (ومات زيد وطلوع
 الشمس) بالنصب إذ العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت، وإعرابه
 مات فعل ماض زيد فاعل الواو واو المعية طلوع مفعول معه وعلامة نصبه فتح آخره والشمس
 مضاف إليه (وقوله تعالى - فأجمعوا أمركم وشركاءكم -) وإعرابه الفاء حرف عطف أجمعوا
 فعل أمر مبني على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل أمر مفعول به والكاف
 في محل جر بالإضافة والميم علامة الجمع وشركاءكم الواو للمعية شركاء مفعول معه والكاف ضمير
 متصل في محل جر بالإضافة أي مع شركائكم وليست الواو عاطفة لأن أجمع لا يقع على الشركاء
 لا يقال أجمعت شركائي لأن أجمع لا يتعدى إلى الأعيان إنما يقال جمعت شركائي بغير همز وأجمعت
 أمري بالهمز في أمره ويجوز أن تجعل الواو عاطفة ويقدر بعدها فعل عامل في شركاءكم والتقدير
 فأجمعوا أمركم بهمزة قطع واجمعوا شركاءكم بهمزة وصل لما تقرر من أنه يقال جمعت شركائي
 وعلى هذا فالمثال المذكور لا يكون مما يتعين فيه النصب على المعية وهو ما رجحه جمع (وقد
 يترجح) أي النصب مفعولا معه (على العطف) لأمر صناعي (نحو قمت وزيدا) بنصب زيدا
 على أنه مفعول معه وهو أرجح من رفعه عطفا على ضمير التكلم لأن العطف على ضمير الرفع
 المتصل لا يحسن إلا بعد توكيده بضمير منفصل نحو - لقد كنتم أتم وآباؤكم - أو بعد الفصل بينهما
 بأي فاصل كان نحو - ما أشركنا ولا آباؤنا - فأباؤنا معطوف على نا للفصل بينهما بلاء ورجحان
 النصب فيما ذكره المصنف هو مذهب الكوفيين وجزم به ابن هشام في التوضيح وجزم

وقد يجب النصب
 على المفعولية نحو
 المثالين الأخيرين ونحو
 لآتته عن القبيح
 وإتيانه و مات زيد
 وطلوع الشمس وقوله
 تعالى - فأجمعوا أمركم
 وشركاءكم - وقد يترجح
 على العطف نحو قمت
 وزيدا

ابن الحاجب في كافيته بوجوبه وكذا ابن هشام في القطر ، وقال إنه الأصح ، وقال غيره إنه الذي عليه الجمهور لأنه لما ترك عندهم مصحح العطف كان القصد من الواو التنصيص على المعية والفرق بين الرفع والنصب من جهة المعنى أن النصب يقتضى مشاركة زيد للتكلم في القيام في وقت واحد بخلاف الرفع فإن زيدا وإن شارك التكلم في القيام لا يلزم أن يكون قيامهما في وقت واحد ، قاله الفاكهي (وقد يترجح العطف عليه) أى على النصب وذلك (نحو المثال الأول) وهو جاء الأمير والجيش (ونحو جاء زيد وعمرو) برفع عمرو عطفًا على زيد (فالعطف فيهما) أى المثالين المذكورين (وفيما أشبههما) مما العطف فيه خال من ضعف في اللفظ والمعنى نحو كنت أنا وزيد كالأخوين (أرجح لأنه الأصل) في الواو وقد أمكن بلا ضعف ومع ذلك يجوز النصب على المفعول معه . قال الفاكهي وغيره ومحل رجحان النصب أو العطف إذا قطع النظر عن مراد التكلم لاختلاف معنى النصب والرفع أما إذا نظر إليه فإن قصد المعية نصا تعين النصب ، وإلا فالعطف فلا يتصور رجحان انتهى .

(تمة) يتمتع العطف والمعية في نحو * علقها تبنا وماء باردا * بل هو منصوب على اضمار العامل والتقدير علقها تبنا وسقيتها ماء باردا لأن الماء لا يعلف حتى يصح فيه العطف بل يسقى ولا يصح التبن وقت العلف حتى يصح نصبه على المعية بل يقع قبله أو بعده وكذلك نحو قوله :
إذا ما الغايات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا
أى وكلن العيون لأن العيون لا تزجج بل تسكحل ولا تصاحب الحواجب في التزجج وهو تدقيق الحاجبين وتحسينهما بل تصاحبهما في المكان وهو الوجه .

(فصل) وأما المشبه بالمفعول به وهو المنصوب بالصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد (فبحوزيد حسن وجهه بنصب الوجه) وإعرا به زيد مبتدأ حسن خبر وحسن صفة مشبهة باسم الفاعل تعمل عمل الفعل ترفع الفاعل وتنصب المفعول وفاعلها ضمير مستتر فيها جوازا تقديره هو يعود على زيد ليفيد تعميم الحسن له لأن من حسن وجهه حسن اسناد الحسن إلى جملة ولو رفع الوجه على أنه فاعل لسكان الحسن مسندا لوجهه فقط ووجه منصوب على التشبيه بالمفعول به وليس مفعولا به لأن الصفة المشبهة قاصرة لاتعدى كفاعلها الذى صيغت منه (وسياتى) أى المشبه بالمفعول به في باب الصفة المشبهة وأنه يتعين نصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة وإن كان نكرة جاز فيه النصب على التشبيه بالمفعول به والنصب على التمييز .

باب الحال

والفهامنقلبة عن واو قولهم في جمعها أحوال واشتقاقها من التحول وهو التنقل والأفصح تذكر لفظه وتأتي معناه كهذه حال لازمة ويجوز تذكرها كهذا حال لازم وتأتيشما كهذه حالة لازمة لاتأنيث لفظه مع تذكر معناه فيمتنع نحو هذا حالة لازم (هو الاسم) أى الوصف وهو ما دل على حدث وصاحبه أى على مصدر وذات قام بها المصدر كقام فإنه يدل على ذات اتصفت بالقيام وراكب دل على ذات اتصفت بالركوب فخرج نحو القهقرى في رجعت القهقرى فإنه وإن كان مينا للهيئة إلا أنه مصدر لا وصف وسواء كان الوصف صريحا كالأمثلة الآتية في التثنية أو مؤولا به لتدخل الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور إذا وقعت حالا فانها في تأويل الوصف (المنصوب) لفظا أو محلا بعامل صاحبه فقط ولا يعمل فيه غيره على الأصح ، ولهذا لا يأتى من المبتدأ على الأصح خلافا لسبويه

وقد يترجح العطف عليه نحو المثال الأول ونحو جاء زيد وعمرو فالعطف فيهما وفيما أشبههما أرجح لأنه الأصل .

(فصل) وأما المشبه بالمفعول به فنحو زيد حسن وجهه بنصب الوجه وسياتى .

(باب الحال) هو الاسم المنصوب

لأن الابتداء عامل ضعيف فلا يعمل في شيئين الحال وصاحبها ، فإذا دخل عليه ناسخ عمل في الحال
 وكان وكاد وأخواتهما وليت ولعل وكان على الأصح في الجميع وجاء منه (المفسر لما انبهم من
 الهيئات) أى هيئات ماهوله وصفاته التى هو عليها وقت صدور الفعل منه أو وقوعه عليه والهيئات
 جمع هيئة. وتكسر حال الشيء وكيفيته كذا فى القاموس . وقال ابن هشام فى حواشى التسهيل المراد
 بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو التبادر محققة كانت تلك الحال أو مقطرة ، وتسمى
 الأولى حالا محققة ، والثانية حالا مقطرة كررت برجل معه صقر صائدا به غدا أى مقطرة ذلك ومنه
 - ادخلوها خالد بن - أى مقترين خلودكم وجعل منه ابن هشام قوله تعالى - لتدخلن المسجد الحرام
 إن شاء الله آمنين مخلقين رءوسكم ومقصرين - . قال الدماميني وهو كذلك بالنسبة إلى مخلقين
 ومقصرين لا بالنسبة إلى آمنين فانها من قبيل المحققة لا المقطرة انتهى (إما) لبيان ما انبهم (من)
 هيئة (الفاعل) لفظا (نحو جاء زيد راكبا) فراكبا بالنصب حال من زيد مبين هيئته وقت مجيئه
 ومثله جاء زيد ضاحكا وطلع البدر كاسفا (وقوله تعالى - فخرج منها خائفا -) خائفا حال من فاعل
 خرج مبين هيئته وقت خروجه أو من الفاعل معنى كاسم كان وأخواتها ونحو - فلهم عن التذكرة
 معرضين - لأن المعنى فما يصنعون فمعرضين حال من الضمير باعتبار كونه فاعلا فى المعنى وما اسم استفهام
 مبتدأ وجملة لهم خبر المبتدأ وعن التذكرة متعلق بمعرضين ونحو أزيد فى الدار جالسا جالسا حال
 من الضمير المستتر فى الظرف وهو فاعل فى المعنى (أو) لبيان ما انبهم (من) هيئة (المفعول) لفظا
 (نحو ركبت الفرس مسرجا) فمسرجا حال من المفعول الذى هو الفرس مبين هيئته وقت الركوب
 عليه (وقوله تعالى - وأرسلناك للناس رسولا -) وإعراجه أرسل فعل ماض وناضمير متصل فى
 محل رفع فاعل والكاف ضمير متصل فى محل نصب مفعول به للناس جار ومجرور رسولا حال مؤكدة
 من الكاف فى وأرسلناك مبين هيئته وقت إرساله اه . أو من المفعول معنى نحو بحسبك محتاجا درهم
 إذ المعنى يكفيك محتاجا فجاءت الحال من الضمير حيث هو مفعول بحسب المعنى ونحو - هذا بعلى شيخا
 فان بعلى خبر عن المبتدأ وهو فى المعنى مفعول أى أنبه عليه أو أشير اليه شيخا (أو منهما) أى الفاعل
 والمفعول معا (نحو لقيت عبدا لله راكبا) فراكبا حال من عبد الله ومن التاء فى لقيت اه . والمعنى
 لقيت عبد الله حال كونه راكبا وكونه راكبا فان قلت لقيت عبد الله راكبا بالافراد احتمال كون
 الحال من الفاعل أو من المفعول والمراد من المفعول ما يعنى نائب الفاعل نحو ضرب زيد قائما وتجيء
 الحال أيضا من المجرور بالحرف نحو مررت بهند جالسة أو بالضاف بشرط أن يكون المضاف هو العامل
 فى الحال نحو - اليه مرجعكم جميعا - فجميعا حال من الكاف وناصبه مرجع أو يكون المضاف جزء المضاف
 اليه ليصح إسقاطه نحو - أحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا - فلحم بعض ما أضيف اليه ولهذا
 يصح إسقاطه بأن يقال أن يأكل أخاه أو يكون المضاف مثل جزء المضاف اليه فى صحة إسقاطه نحو - أن
 اتبع ملة إبراهيم حنيفا - فحنيفا حال من إبراهيم لأنه يصح أن يقال أن اتبع إبراهيم بحذف المضاف وأجاز
 الفارسي ك بعض البصريين مجيئه منه بلا شرط (ولا يكون الحال إلا نكرة) لثلا يشبه بالصفة فى
 نحو رأيت زيدا العاقل ، ولأن الأصل النكرة والمقصود بالحال تقييد الحكم للسند فقط فلا معنى
 للتعريف حينئذ فلا عرف وقع التعريف ضائعا (فان وقع) فى كلام بعض العرب (بلفظ المعرفة
 فمؤول بنكرة) محافظة على ما استقر للحال من لزوم التنكير (نحو جاء زيد وحده) فوحده معرفة
 لإضافته إلى ضمير وهو حال من زيد مؤول بنكرة من معناه (أى منفردا) ونحو رجع عوده
 على بدنه فعوده حال مؤول بنكرة من لفظه أى عائدا ومثله فعله جهده وطاقته أى جاهدا مطيقا ،

المفسر لما انبهم من
 الهيئات إمامن الفاعل
 نحو جاء زيد راكبا
 وقوله تعالى - فخرج
 منها خائفا - أو من
 المفعول نحو ركبت
 الفرس مسرجا وقوله
 تعالى - وأرسلناك
 للناس رسولا - أو
 منها نحو لقيت
 عبدا لله راكبا ولا
 يكون الحال إلا نكرة
 فان وقع بلفظ المعرفة
 فمؤول بنكرة نحو جاء
 زيد وحده أى منفردا

وما قاله المصنف هو مذهب سيبويه والجمهور ولا بعد أن يكون الشيء بلفظ المعرفة ومعناه النكرة بدليل قولهم مررت برجل مثلك ، فان مثلك صورته صورة المعرفة لأنه مضاف إلى الضمير وهو نكرة في المعنى لأنه لا يتعرف بالاضافة . قال الزمخشري ومن ذلك مررت بهم الجماء الغفير فإنه معرفة لفظا نكرة من حيث المعنى فهو حال كجاء واقضهم بقضيتهم على أحد استعماليه (والغالب) في الحال كونه منتقلا أي وصفا غير ملازم لصاحبه تارة يوجد وتارة يزول كجاء زيد راكبا وقد تكون لازمة ويجب ذلك إن كانت جامدة غير مؤولة بمشتق نحو هذه جبتك خزا أو كانت مؤكدة كيوم أبعث حيا فتبسم ضاحكا ، أو دل عاملها على تجدد نكح الإنسان ضعيفا وجاءت به أمه أكل والغالب (كونه مشتقا) من مصدر لأن المقصود منها الدلالة على الهيئة والبدال عليها حيث يكون مشتقا أكثر في كلامهم من غير المشتق وأفهم قوله غالبا أن ذلك غير لازم وهو كذلك ، فقد يقع الحال جامدا غير مؤول نحو هذا بسرا أطيبت منه رطبا خلافا لمن أوله ببسرا ومرطبا وقوله تعالى - فتمثل لها بشرا سويا - ونحو - أسجد لمن خلقت طينا - (وقد يقع) أي الحال جامدا (مؤولا بمشتق) كأن يدل على تشبيه (نحو) جاء زيد أسدا أي شجاعا و (بدت الجارية قمرا) فقمرها حال من الفاعل وهو حال مؤول بمشتق (أي مضينة) بالهمز ويجوز التشديد من الاضاعة وهي شدة الانارة وهي كناية عن فرط حسنها وجمالها أو دل على مفاعلة من الجانبين (و) ذلك نحو (بعته) البر (يدا بيد) فيداحل من الفاعل والمفعول و بيد بيان وفيه معنى المفاعلة (أي متقابضين) بفتح الضاد بصيغة التثنية أو دل على ترتيب (و) ذلك نحو (ادخلوا رجلا رجلا) وإعرابه ادخلوا فعل أمر مبني على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل رجلا حال وكذا رجلا الثاني (أي مرتبين) بكسر التاء بصيغة الجمع . قال الأزهرى وفي نصب الجزء الثاني خلاف ذهب الزجاج إلى أنه توكيد ، وذهب ابن جنى إلى أنه صفة الأول ، وذهب الفارسي إلى أنه منصوب بالأول . قال المرادي والمختار أن الجزء الثاني وما قبله منصوبان بالفعل لأن مجموعهما هو الحال فالحالية مستفادة منهما لا من أحدها ونظيره في الخبر هذا حاو حامض ولو ذهب ذاهب إلى أن نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء والمعنى رجلا فرجلا لكان مذهبا حسنا . ونص أبو الحسن على أنه لا يجوز أن يدخل حرف العطف في شيء من المكرر إلا الفاء خاصة اه . (ولا يكون) أي الحال (إلا) فضلا فلذا لا يقع إلا من (بعد تمام الكلام) لأنه في الحقيقة خبر عن صاحبها وحق الخبر أن يتأخر فسر التمام بقوله (أي) بأن يقع (بعد جملة تامة) متركبة من مبتدأ وخبر أو من فعل وفاعل فلا يكون ركنا للكلام نحو القائم زيد وزيد قائم (بمعنى أنه ليس أحد جزأى الجملة) وإن توقف حصول الفائدة عليه (وليس المراد تمام الكلام أن يكون الكلام مستغنيا عنه) كما وهم في ذلك بعضهم لأن الفائدة قد تتوقف عليه (بدليل قوله تعالى - ولا تمس في الأرض مرحا -) أي مستكبرا . وإعرابه لانهية تمس فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت في الأرض جار ومجرور مرحا حال من فاعل تمس وقوله تعالى - وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين - ألا ترى أن الكلام لاتم فائدته المقصودة بدون ذكر مرحا ولاعبين . واعلم أن للحال مع عامله ثلاث حالات : إحداها وهي الأصل أن يتأخر عنه كجاء زيد راكبا وأن يتقدم عليه كرا كبا جاء زيد ، وإنما يكون كذلك إذا كان العامل فيها فعلا متصرفا كما مثلنا أوصفة تشبه الفعل المتصرف في نحو زيد منطلق مسرعا فيجوز أن تؤخر مسرعا عن منطلق وأن تقدمه نحو مسرعا زيد منطلق قال الله تعالى - خاشعة أبصارهم يخرجون - . الثانية

والغالب كونه مشتقا وقد يقع مؤولا بمشتق نحو بدت الجارية قمرا أي مضينة وبعته يدا بيد أي متقابضين وادخلوا رجلا رجلا أي مرتبين ولا يكون إلا بعد تمام الكلام أي بعد جملة تامة بمعنى أنه ليس أحد جزأى الجملة وليس المراد تمام الكلام أن يكون الكلام مستغنيا عنه بدليل قوله تعالى - ولا تمس في الأرض مرحا -

أن يتقدم الحال على عاملها وجوبا وذلك ما إذا كان لها صدر الكلام نحو كيف جاء زيد لأن كيف لها صدر الكلام فكيف في موضع الحال من زيد وهل هي ظرف أو اسم وعلى القولين يستفهم بها عن الأحوال ، فعلى الأول يكون معناها في هذا المثال في أي حال جاء زيد ، وعلى الثاني يكون معناها على أي حال جاء زيد . قال ابن عنقاء وإنما يقع كيف خيرا مبتدأ ولو في الأصل فيما لا يستغنى عنها وحيث كانت فضلة تقع حالا كالمثال المذكور وقوله تعالى - كيف تكفرون بالله - أي على أي حال أو في أي حال تكفرون أو مفعولا مطلقا وتحتمله الآية والمثال . الثالثة أن يتأخر الحال عن عاملها وجوبا ويمتنع تقديمها وذلك فيما إذا كانت جملة مقرونة بالواو كجئت والشمس طالعة أو مؤكدة لعاملها كولى مدبرا أو لضمون جملة قبلها كزيد أبوك عطوفا أو كان عاملها مقرونا بلام قسم متصلة به كوالله لأقومن طائعا أو كان فعلا جامدا غير متصرف كفعل التعجب ونعم وبئس وليس أو غير فعل كاسم الفعل نحو هيات زيد راكبا أو صفة تشبه الاسم الجامد لعدم تصرفها كاسم التفضيل إذا لزم الأفراد والتذكير نحو هذا أفصح الناس خطيبا أو كان مصدرا مقترا بالفعل وحرف مصدرى نحو يعجبني ركوب الفرس مسرجا أو كان لفظا متضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الإشارة نحو - فتلك بيوتهم خاوية - فإن تلك عامل في خاوية لأن فيه معنى الفعل وهو أشبر دون حروفه والتنى نحو ليت زيدنا محسنا أخوك والترجى نحو لعله أميرا أبوك والتشبيه نحو كأنه مسفرا قمر والتنبيه كهذا بعلى شيئا وقيل لا يعمل فيها التنبيه وهو الأصح لثلاثي مختلف عامل الحال وعامل صاحبها والظرف المستقر نحو - فهاهم عن التذكرة معرضين - فمعرضين حال من هم المحرور باللام وناصبها مافيه من معنى الاستقرار فصاحبها إذن عاملها أو جزء عاملها وجاز ذلك لأن العامل حقيق هو المتعلق المحذوف والاستفهام نحو: يا جارتا ما أنت جارة ؟ جارة حال من أنت منصوب بما لما فيها من معنى التعظيم أي عظيمة أنت في حال الجوار أو هي تميز واسم الجنس المراد به التعظيم كأنك الرجل علما فعلا حال من الضمير المستتر في الرجل على الصحيح لأنه بمعنى الكامل لا من أنت ويحتمل التمييز بل هو أحسن ، وتسمى هذه عوامل معنوية لتضمنها معنى الفعل دون حروفه وكلا لا تعمل متأخرة لضعفها لا تعمل محذوفة بخلاف ما إذا كان العامل فعلا متصرفا أو صفة تشبه المتصرف ولا معارض مما مر فإنه يجوز حذفه لدليل حالي كقوله للمسافر راشدا مهديا أي تذهب وللقادم ماجورا أي رجعت وللحدث صادقا أي نطقت أو قالى نحو - أيحسب الإنسان أن لن نجوع عظامه بلى قادرين - أي نجوعها قادرين وكقولك مسرعا لمن قال كيف سرت ، وقد يجب في مواضع : الأول في الحال النائية عن الخبر كضربي زيدا قائما . الثاني في الحال الواقعة بدلا من التلغظ بالفعل في توبيخ نحو أقامنا وقد فقد الناس أي أتقوم قائما أو في غيره نحو عائدا بالله أي أعوذ عائدا . الثالث المينة لزيادة أو نقص بتدرج كتصدق بدرهم فصاعدا واشتريته بدرهم فسافلا وأخذته بدينار ثم رافعا وأعطته دينارا ثم نازلا ولا يعطف بغير الفاء وثم وهو من عطف الجمل أي ذهب الدرهم صاعدا أو صعد صاعدا أو سفل سافلا وذهب رافعا أو نازلا (ولا يكون صاحب الحال) وهو ما كانت الحال وصفاله في المعنى (إلا معرفة) أي في الغالب (كما تقدم في الأمثلة) لأنه محكوم عليه والحكم على الشيء إنما يتأني بعد معرفته ولثلاثي تشبه بالصفة في نحو قولهم رأيت رجلا راكبا . قال السيوطي في الأشباه والنظائر : وإذا اجتمع النكرة والمعرفة غلبت المعرفة فتقول هذا زيد ورجل منطلقين فنصب منطلقين على الحال تغليباً للمعرفة ولا يجوز الرفع ذكره الأندلسي في شرح المفصل اهـ . (أو نكرة بمسوغ) أي مجوز لمجىء الحال منها لأن ذلك المسوغ يقرب النكرة من المعرفة فيزول منها كثير من الإبهام كما يقع المبتدأ نكرة بمسوغ فصاحب

ولا يكون صاحب
الحال إلا معرفة كما تقدم
في الأمثلة أو نكرة
بمسوغ

الحال بمنزلة المبتدأ وهي بمنزلة الخبر، فمن السوغات أن يتقدم عليه الحال (نحو في الدار جالساً ورجل) وإعرابه في الدار جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر وجالساً حال من رجل وسوغ مجيئه منه تقدمه عليه . وقيل انه حال من الضمير المستكن في الظرف وهو أظهر لأنه يلزم على الأول مجيء الحال من المبتدأ وجواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح النع ومن السوغات أن يكون صاحب الحال مختصاً بإضافة (و) ذلك نحو (قوله تعالى - في أربعة أيام سواء-) فسواء حال من أربعة وهي نكرة لكنها تخصصت بإضافة إلى أيام أو يكون صاحبها مسبوقاً بنق (و) ذلك نحو (قوله تعالى - وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون -) وإعرابه مانافية أهلكنا فعل وفاعل من قرية من صلة قرية مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد إلا أداة حصر لها جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم منذرون مبتدأ مؤخر وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال من قرية وهي نكرة عامة لوقوعها في سباق النفي أو يكون صاحبها مختصاً بوصف وذلك نحو قراءة بعضهم وهو إبراهيم بن أبي عبلة بالباء الموحدة بعد العين المهملة (-) ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقاً - بالنصب) وهي قراءة شاذة ، وبقية القراء قرءوها برفع مصدق نعت لكتاب . وإعرابه لما رابطة لوجود شيء بوجود غيره جاء فعل ماض والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به والميم علامة الجمع كتاب فاعل وعلامة رفعه ضم آخره من حرف جر وعند مجرور بمن وعلامة جره كسر آخره ولفظ الجلالة مضاف إليه والظرف وما أضيف إليه شبه جملة في محل رفع نعت لكتاب مصدقاً حال من كتاب وهو نكرة ولكنه تخصص بنعته بظرف وهو قوله من عند الله ولا يتعين فيه ذلك بل يجوز أن يكون حالاً من الضمير المستكن في الظرف وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا بكسر الباء بلفظ الجمع وفي الحديث «فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعداً وصلى وراءه رجال قياماً» قال الفاكهي ولا يقاس عليه . وقال ابن عتقاء وقاسه سيبويه اه . وقال عبد الملك العصامي وفي القياس على ماورد من مجيء الحال من النكرة المحضة قولان ، والذي عليه سيبويه الجواز واختاره أبو حيان اه . (وتقع الحال ظرفاً) كما يقع الخبر ظرفاً (نحو رأيت الهلال بين السحاب) وإعرابه رأيت فعل وفاعل الهلال مفعول به بين ظرف مكان مفعول فيه وهو مضاف والسحاب مضاف إليه والظرف وما أضيف إليه شبه جملة في محل نصب على الحال من الهلال (وجاراً ومجروراً نحو - نخرج على قومه في زينته -) وإعرابه الفاء حرف عطف على قوله - إنما أوتيته على علم - وما بينهما اعتراض خرج فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو عائد على قارون على قومه جار ومجرور والهاء في محل جر بالإضافة والجار والمجرور في محل نصب مفعول لخرج متعلق به وقوله في زينته جار ومجرور ومضاف إليه في محل نصب على الحال من الضمير المستتر في خرج أي خرج كأننا في زينته أي متزيناً (ويتعلقان) إذا وقع كل منهما حالاً (بمستقر) إن قدراً في موضع المفرد (أو استقر) إن قنراً في موضع الجملة وعليه الأكثر كما قال الأزهري حال كونه مستقراً أو استقر (مخدوفين وجوبا) لكونهما كونا مطلقاً ، وأما قوله تعالى - فلما رآه مستقراً عنده - فالاستقرار فيه معناه عدم التزلزل والانتقال لأنه كونه مطلقاً ، فكأنه قال فلما رآه متمكناً عنده أو ما كشا عنده ثم ذلك الكون المخدوف هو الحال وحده حقيقة في الأصح ، وشرط الظرف والمجرور أن يكونا تامين كما تقدم في الخبر فلو كانا ناقصين لم يقعا حالاً ، فلا يجوز أن يقال هذا زيد اليوم ولا فيك قاله أبو حيان

نحو في الدار جالساً ورجل
وقوله تعالى - في
أربعة أيام سواء -
وقوله تعالى - وما
أهلكنا من قرية إلا
لها منذرون ، وما
جاءهم كتاب من عند
الله مصدقاً - بالنصب
وتقع الحال ظرفاً نحو
رأيت الهلال بين
السحاب وجراراً ومجروراً
نحو - نخرج على قومه
في زينته - ويتعلقان
بمستقر أو استقر
مخدوفين وجوبا

(ويقع) أي الحال (جملة) اسمية وفعلية ، وذلك أن الحال نكرة ، والجملة تقع مكان النكرات وإذا وقعت حالا حكم على محلها بالنصب (خبرية) أي محتملة للصدق والكذب فلا يجوز مجيء الانشائية حالا اتفاقا لأن الحال بمثابة النعت ، وهو لا يكون بجملة انشائية ولأنها قيد في عاملها ، والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشاء لا يخرج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد ولهذا لم يقع الانشاء شرطا ولا نعتا . ويشترط في الجملة الواقعة حالا أن تكون خالية من دليل استقبال كالسين وسوف ونواصب الفعل والتمنى والترجي ومن الفاء مطلقا ومن واو يليها مضارع مثبت أو منفي بلا ومن معنى التعجب واقعة موقع مفرد وأن تكون (مرتبطة) أي لا بد في الجملة إذا وقعت حالا من أن يكون لها رابط يربطها بمن هي له ، ثم أنها قد تكون مرتبطة (بالواو والضمير) معا وذلك في غير ما سيأتي مما يستأثر فيه الضمير فقط أو الواو فقط (نحو) ألم تر إلى الذين (خرجوا من ديارهم وهم ألوف) وإعرابه ألم حرف تقرير وجزم ترفعل مضارع مجزوم بألم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الألف وفاعل مستتر فيه وجوبا تقديره أنت إلى حرف جر الذين اسم موصول في محل جر بالي خرجوا فعل وفاعل ومن ديارهم متعلق به وجملة الفعل والفاعل وما تعلق به صلة الموصول والعائد واو الجماعة وهم الواو واو الحال هم ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ ألوف خبر وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال من الواو في خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم (أو) تكون مرتبطة (بالضمير فقط) دون الواو (نحو - اهبطوا بعضكم لبعض عدو -) وإعرابه اهبطوا فعل أمر مبني على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل بعضكم مبتدأ والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع وعدو خبر المبتدأ وقوله لبعض جار ومجرور متعلق بعدو وجملة المبتدأ والخبر وما تعلق به في محل نصب على الحال من الواو في اهبطوا : أي اهبطوا متعادين يظلم بعضكم بعضا وهي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف . قال الفاكهي : والرابط بالضمير وحده في الجملة الاسمية ضعيف : أي لعدم العلم في أول الأمر بكونها حالا وكلام المنفصل ظاهر في أن الرابط بالضمير وحده في الجملة الاسمية شاذ : أي بل لا بد فيها من الواو . وقال الدماميني : الاكتفاء بالضمير في الجملة الاسمية الحالية غير أولى . والشهور أن الأمرين جائزان وأنها فصيحان والكتاب العزيز يشهد بخلاف ما ذهب إليه الزمخشري وغيره من منع ذلك . قال تعالى - اهبطوا بعضكم لبعض عدو - وقال تعالى - والله يحكم لامعقب لحكمه - إلى غير ذلك من الآي ويقال جاء زيد لا عمامة على رأسه ولا قلنسوة اه والخطاب لآدم وحواء بدليل اهبطا منها جميعا وجمع ضميرها في هذه الآية لأنهما أصلا البشر فكأنهما جميع الجنس ، وقيل الضمير لهما ولا بليس والحية وصحح الزمخشري الأول (أو) تكون مرتبطة (بالواو) فقط (نحو - لئن أكله الذئب ونحن عصبة) وإعرابه اللام داخل في جواب قسم مقدر تقديره والله إن حرف شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه أكل فعل ماض في محل جزم فعل الشرط والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به الذئب فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ونحن الواو للحال ونحن ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ عصبة خبر وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال من الذئب والتقدير ولئن أكله الذئب غير منفرد والجملة مرتبطة بالواو فقط ولا مدخل لنحن في الرابط لعدم عوده إلى صاحب الحال وإنما جعلت الواو في باب الحال رابطة لأنها تدل على الجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها . فان قلت قال الفاكهي : قد استشكل بعضهم وقوع مثل هذه الجملة حالا مع أنها ليست مبينة

ويقع جملة خبرية
مرتبطة بالواو والضمير
نحو - خرجوا من
ديارهم وهم ألوف - أو
بالضمير فقط نحو
- اهبطوا بعضكم
لبعض عدو - أو
بالواو نحو - لئن أكله
الذئب ونحن عصبة -

لهيئة الفاعل أو المفعول بل لهيئة زمن الفعل ، وقد قالوا الحال ما بين هيئة الفاعل أو المفعول اه
 فما الجواب عن ذلك . قلت : قد كنت سئلت عن ذلك وأجبت عنه بأن النماميني ذكر في المنهل
 الصافي بأنه يجب عن ذلك بأن بيان هيئة الصاحب ثابت بالتأويل فيتأول هنا بأن يقال المعنى :
 لئن أكله الذئب غير ملتفت إلى تعصبناله إن جعلت الحال من الفاعل أو يقال المعنى لئن أكله
 الذئب محفوظا بنا أو بتعصبناله إن جعلت الحال من المفعول انتهى وللشيخ ابراهيم بن محمد الزنجاني
 في الجواب عن الاشكال الذي ذكره الفاكهي كراسة صغيرة سماها : رفع الاشكال عن مسألة
 الحال ، حكى فيها أجوبة مشايخه عن الاشكال المذكور . ومن أحسنها جواب شيخ شيخنا وجيه
 الاسلام عبد الرحمن بن سليمان رحمه الله تعالى فانه قال : القاعدة أن الجملة التي لها محل من الاعراب
 تحل محل المفرد ، ومن ذلك الجملة الحالية . ومن أمثلة ذلك كما ذكره الفاكهي جاء زيد والشمس
 طالعة : أي مقارنا طلوع الشمس فكذلك الآية - لئن أكله الذئب - مقارنا عصبتنا وجمعيتنا ،
 وبيان الهيئة كما هو حاصل في المثال الذي ذكره الفاكهي حاصل فيما ذكره وما عدا ذلك من
 بقية الأجوبة لا بأس به وقد من الله تعالى بالعمور على كلام النماميني الذي نقلناه فالأخذ به أولى
 والا فالنسب الظنية للفكر فيها مجال ، وهذا وحاصل ما ذكره في الجملة الحالية أنها لا بد أن تكون
 مشتملة على رابط بربطها وهو الضمير أو الواو أو اسم ظاهر نائب عن الضمير وهو قليل ، ثم إن
 بدئت بمضارع مثبت حال من قد كلاً تمنن تستكثر فتستكثر حال من فاعل تمنن أو منى بلا
 نحو - مالكم لاتناصرون - أو بما نحو : عهدتك ماتصوب ، أو بدئت بماض بعد إلا نحو ما جاء إلا
 قال خيراً أو قبل أو نحو لأضربنه ذهب أو مكث أو كانت مؤكدة كالخليفة أبو بكر قد علمه الناس
 أو اسمية معطوفة على حال أخرى نحو - فجاءها بأسنا بيانا أو هم قائلون - تعين الضمير في جميع
 ذلك وامتنعت الواو ، وإن بدئت بمضارع مقرون بقدرت الواو نحو - لم تؤذوني وقد تعلمون
 أتى رسول الله إليكم - فإن بدئت بغير ما تقدم جاز الربط بالواو فقط وبالضمير فقط وبهما معا كما
 تقدم في الأمثلة التي ذكرها المصنف . قال الفاكهي : وإذا وقعت الجملة التعليلية المصدرة بالماضي حالا
 فلا بد معها من قد ظاهرة أو مقدره نحو جاء زيد وقد ركب غلامه ، ونحو قوله تعالى - جاءكم
 حصرت صدورهم - أي وقد حصرت اه . قال ابن عنقاء : هكذا اشترطه الجمهور ، والأصح منع
 اشترطه كهذه بضاعتنا ردت إلينا ، ومنه على الأرجح - حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما -
 فاستطعما حال من ألف أتيا : أي أتيا مستطعمين أهلها اه . قلت : وما اشترطه الجمهور هو أولى
 بالاتباع لأن الآيتين المذكورتين يصلح فيهما تقدير قد .

﴿ تمة ﴾ قد علم مما ذكره في هذا الباب أن الحال لها أقسام كثيرة . الأولى المنقلة والراد
 بها غير اللازمة لصاحبها كجاء زيد راكباً . الثانية اللازمة نحو - خلق الإنسان ضعيفاً - . الثالثة
 المقصودة كجاء زيد ضاحكاً . والرابعة الموطئة والمقصود ما بعدها نحو - فتمثل لها بشرا سوياً - .
 الخامسة المقارنة في الزمان نحو - هذا بعلي شيخاً - . السادسة المحكية وهي الماضية نحو جاء زيد
 أمس راكباً . السابعة الحال المقدره وهي المستقبلية نحو - ادخلوها خالدين - أي مقبترين الخلود
 بعد دخولكم . الثامنة البينية وتسمى المؤسسة وهي ما لا يستفاد معناها إلا بها وهي الغالب وجميع
 الأمثلة السابقة صالحة لها ونحو ضربت اللص مكتوفاً . التاسعة المؤكدة نحو - وأرسلناك للناس
 رسولا - وقوله تعالى - ولا تعشوا في الأرض مفسدين - وقوله تعالى - لآمن من في الأرض كلهم
 جميعاً - العاشرة المنفردة وهي الغالب وجميع الأمثلة السابقة صالحة لها . الحادية عشرة المتعددة ،

وهي قسبان مترادفة ومتداخلة ، فالترادفة نحو جاء زيد را كبا متبسا إذا جعلنا را كبا ومتبسا حالين من زيد وعاملها جاء سميت مترادفة لترادفها أي تباها ، والمتداخلة كالمثال المذكور إذا جعلنا را كبا حالا من زيد وعاملها جاء وجعلنا متبسا حالا من الضمير المستتر في را كبا وعاملها الوصف وهو را كب لأنه اسم فاعل سميت متداخلة لدخول صاحب الحال الثانية في الحال الأولى ، وبما هو محتمل للترادف والتداخل من القرآن العزيز قوله تعالى - لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين لا تخافون - فآمنين ولا تخافون حالان من الضمير وهو الواو المحذوفة من تدخلن فهي على هذا مترادفة ، ويجوز أن يكون لا تخافون حالا من الضمير في آمنين فهي حينئذ حال متداخلة ، ومثله قوله تعالى - أخرج منها مئة وما مدحورا - وقوله تعالى - ولم يجعل له عوجا قبا - والتداخل في الحال المتعددة أولى من الترادف لمنع بعضهم ترادف الحال متضادة كانت أولا لكن الأصح جوازه كما قررناه .

باب التمييز

ويقال له التفسير والتبيين ، وهو لغة مصدر بمعنى اسم الفاعل أي الميز لما فيه من رفع الابهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد احتمالاته بفتح اليم . واصطلاحا ما ذكره المصنف بقوله (هو الاسم) الصريح الجامد غالبا والشتق قليلا (المنسوب) بالذات المبهمة إذا كان تمييز المفرد كتسعين في تسعين نعجة ، وكالرجل في أنت الرجل علما ، وبالمسند من فعل أو شبهه كالمصدر والوصف ولو جامدا مؤولا واسم الفعل إذا كان تمييز النسبة كتصيب في نحو نصب زيد عرقا وطاب في نحو طاب محمد نفسا (المفسر لما انهم) أي خفي وضعا (من الذوات) المفردة التامة نحو عشرون ورطل ومثقال (أو) من (النسب) الكائنة في جمل نحو طاب محمد نفسا أو شبهها نحو زيد طبيب دارا فطبيب صفة مشبهة فخرج بما ذكره الحال فانها ليست مفسرة لابهام ذات أو نسبة بل هي لبيان الهيئة كما سبق وخرج النعت فانه لم يقصد به رفع الابهام وإنما حصل به ضمنا وقد جعل ابن الحاجب تمييز النسب مفسرا للذات مقطرة . قال بعضهم وهو أيضا صحيح (والذات المبهمة) الرفع لابهامها التمييز (أربعة أنواع : أحدها العدد) وليس مراده كل عدد بل الأحد عشر فافوقها من الأعداد إلى المائة باخراج الغاية كما هو الأصل التعيين فيما بعد إلى عند فقد القرينة وهو قسبان صريح كالأمثلة التي سيذكرها المصنف وكناية وهو كم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وقسم المصنف هذا النوع لأن العدد أولى بالتمييز لأنه واجب النصب ولأنه يميز بالمقادير نحو أحد عشر رطلا أو قفيزا أو ذراعا (نحو اشتريت عشرين غلاما) واعرابه اشتريت فعل وفاعل عشرين مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه محمول على جمع المذكور السالم غلاما تمييز لأن عشرين عدد مبهم يتردد النظر في جنسه فيذكر التمييز يرتفع ذلك الابهام (وملكيت تسعين نعجة) واعرابه ملكيت فعل وفاعل تسعين مفعول به وعلامة نصبه الياء لأنه محمول على جمع المذكور السالم نعجة تمييز والنعجة الشاة وقد تستعار للمرأة (١) بجمع ما بينهما من الضعف كما في قوله تعالى - إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة - . قال الفاكهي وقد يكون التمييز واجب الجر بالإضافة كتمييز الثلاثة والمائة والألف وكم الخبرية كما سبأني فالنصب ليس صفة لازمة بخلاف الحال اه . قلت لكن ما سبق من تمييز أحد عشر إلى المائة يتعين نصبه ولا يجوز تمييزه بالإضافة أصلا ولا بمن إلا إن عرف مجموعا كما أحد عشر من الكواكب وتسع وتسعين من النعاج ذكره ابن علقم (والثاني المقدار) أي ما يعرف به قدر الشيء قال الرضي والمراد بأسماء المقادير إذا اتصبت عنها التمييز للمقدرات لا الآلة التي يقع بها التقدير فقولك عندى رطل زيتا المراد الموزون لا ما يوزن به وكذا الباقي

(باب التمييز)

هو الاسم المنسوب
المفسر لما انهم من
الذوات أو النسب
والذات المبهمة أربعة
أنواع : أحدها العدد
نحو اشتريت عشرين
غلاما وملكيت تسعين
نعجة . والثاني المقدار

(١) النعجة على ظاهرها
وسوى ذلك محدود
اه مسجحه

ومثلها في ذلك أسماء العدد اه وهو ثلاثة أقسام الأول السكيل (كقولك اشترت قفيزا برا) واعرابه اشترت فعل وفاعل قفيزا مفعول به برا تمييز منصوب بقفيزا والقفيز مكيال يسع ثمانية مكا كيك والمكوك كبتنور يسع صاعا ونصفا قاله في القاموس وعلى هذا فالقفيز مكيال يسع اثني عشر صاعا وهو ما قاله في التحفة وشرح الروض وغيرها وقال الجوهري المكوك مكيال وهو ثلاث كيلجات والكيلجة من وسبعة أثمان من والمن رطلان والرطل اثنا عشر أوقية اه (و) الثاني الموزون وذلك نحو اشترت (مناسنا) واعرابه اشترت فعل وفاعل منا مفعول به وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور منا تمييز لنا منصوب به ومنا بفتح الميم وتخفيف النون والقصر كعصا آلة للوزن يعرف بها مقادير الموزونات فيقال في ثنيتها منوان كما يقال في ثنية عصا عصوان ويقال فيه من بالتشديد كضب وثنيتها حينئذ منان بالتشديد كما يقال في ثنية ضب ضبان قاله في التصريح (و) الثالث المساحة بكسر الميم وذلك نحو اشترت (شبرا أرضا) فأرضا بالنصب تمييز لشبرا منصوب وعلامة نصبه فتح آخره (والثالث) من الأنواع الأربعة (شبه المقدار) وهي المقاييس التي لم تشتهر ولم توضع للتقدير تحقيقا بل تقريبا ومنه الأوعية وما يجري مجراها نحو عندي سقاء ماء ونحى سمناء ونحى بكسر النون واسكان الحاء المهملة بعدها ياء اسم لوعاء السمن ومن ذلك (نحو) مثقال ذرة خيرا - خيرا تمييزا لثقال ذرة) لأن مثقال ذرة شبه بما يوزن به وفي تفسير النيسابوري سبعون ذرة ترن جناح بعوضة وسبعون جناح بعوضة ترن حبة اه. ومما يشبه المساحة نحو ما في السماء موضع راحة سحابا. ومن هذا النوع ما دل على مماثلة نحو - ولو جئنا بعثله مددا - أو مغايرة نحو: إن لنا غيرها إبلاء، لأنهم يحملون الغير على المثل كما يحملون المثل على المثل (والرابع) من الأنواع الأربعة (ما كان فرعا للتمييز) غير أنه تغير بصيغة دخلت فيه فانتقل بسببها عن أصله (نحو هذا خاتم حديدا) واعرابه الهاء للتمييز وذا اسم إشارة في محل رفع مبتدأ خاتم خبر حديدا تمييز فالخاتم فرع الحديد لأنه مصوغ منه فيكون الحديد هو الأصل (و) هذا (باب ساجا) فالساجا فرع الساج والساج نوع من الخشب معروف (و) هذه (حبة خزا) فالحبة فرع الخز، والخز هو المنسوج من الحرير والصوف، وهذا النوع لا يتعين نيه النصب على التمييز بل يجوز نصبه كالأمثلة ويجوز جره بالاضافة وهو أكثر لما في خفضه بالاضافة من الخفة الحاصلة بسقوط التنوين مع حصول المقصود من رفع الإبهام، ويجوز رفعه على أنه عطف بيان، وهو الأحسن أو على البدل أو على أنه نعت وهو ضعيف لفقد الاشتقاق (والبين لابهام النسبة) نوعان محوّل وغير محوّل، فالمحوّل له ثلاث حالات لأنه (إما محوّل عن الفاعل نحو تصبب زيد عرفا) واعرابه تصبب فعل ماض زيد فاعل عرفا تمييز لابهام نسبة التصبب إلى زيد، وأصله تصبب: أي تحتر عرق زيد فقول الاسناد عن الفاعل إلى المضاف إليه فقيل تصبب زيد فحصل الاجمال في نسبة التصبب إلى زيد من أي جهة هو إذ ليس المقصود أن ذاته هي التصببة بنفسها بل شيء منها فأنبت بالفاعل المحذوف ونصبته على التمييز وإنما فعل ذلك للتأكيد والمبالغة لأن ذكر الشيء مجلا ثم مفصلا أوقع في النفس من ذكره مفسرا ابتداء (وتفقا بكر شحما) واعرابه تفقا فعل ماض بكر فاعل شحما تمييز لابهام نسبة التفقا إلى زيد وأصله تفقا شحما بكر فقول الاسناد عن الفاعل إلى المضاف إليه ثم جيء بالفاعل تمييزا لاجمال النسبة ومعنى تفقا امتلا كذا فسر الشارح كالأزهري وقال بعضهم قوله تفقا أي تشقق يقال تفقات السحابة عن ماها أي تشقت إذ هو على تفسير تفقا بامتلا لا يصح أن يقال امتلا شحما بكر لأن الشحما مالى لا علوى اللهم إلا أن يقال امتلا هنا بمعنى كثر وعظم. وأما على تفسيره بتشقق فهو مناسب لفظا ومعنى. ولما كان في المعنى الأول نوع خفاء ألحقه بعضهم بغير

كقولك اشترت قفيزا برا وماناسنا وشبرا أرضا. والثالث شبه المقدار نحو مثقال ذرة خيرا غيرا تمييز لثقال ذرة. والرابع ما كان فرعا للتمييز نحو هذا خاتم حديدا وباب ساجا وحبة خزا، والبين لابهام النسبة إما محوّل عن الفاعل نحو تصبب زيد عرفا وتفقا بكر شحما

المحوّل (وطاب محمد نفسا) وإعرابه ظاهر ونفسا تمييز لابهام نسبة الطيب إلى محمد ، والأصل طابت نفس محمد فحوّل الاسناد كما في الذي قبله (واشتعل الرأس شيبا) وإعرابه اشتعل فعل ماض والرأس فاعل شيبا تمييز لابهام نسبة الاشتعال إلى الرأس ، والأصل اشتعل شيب الرأس ففعل فيه ما سبق في الأمثلة قبله من تحويل الاسناد من المضاف وهو شيبا إلى المضاف إليه وهو الرأس فارتفع ثم جرى بالمضاف فضلة وتميزا ، وأصل الاشتعال للنار ولكنه استعير للشيب (وإما محوّل عن المفعول) وهذا أنكره الشاويين وتبعه تلميذه الأبدى وابن أبي الربيع ، وحجتهم أن سببويه لم يمثل بالمتقول عن المفعول وما ذهب إليه المصنف هو الذي عليه جمهور النحاة (نحو وفجرنا الأرض عيونا) وإعرابه فجرنا فعل وفاعل فجر فعل ماض وناضمير متصل في محل رفع فاعل الأرض مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره عيونا تمييز لابهام نسبة التفجر إلى الأرض ، والأصل وفجرنا عيون الأرض فحوّل الاسناد عن المفعول الذي هو المضاف وجعل تمييزا وأوقع الفعل على الأرض ، وتأول المانعون عيونا في الآية على أنها حال مقترنة لأنها حال التفجير لم تكن عيونا وإنما صارت عيونا بعد ذلك أو على بدل الاشتغال لا البعض على الأصح مع حذف الرابط : أي عيونها ، ومثل المفعول المحوّل عن نائب الفاعل نحو غرست الأرض شجرا أصله غرس شجرها فحوّل الاسناد إلى المضاف فاستتر ونصب النائب الأصلي تمييزا ومثله ضرب زيد رأسا ، ومنه قول المنهاج وتسق : أي صلاة الكسوف جماعة وإن التقدير وتسق الجماعة فيها ، والصواب أن نصبه على نزع الخافض الذي هو في التقدير وتسق في جماعة قاله ابن عنقاء (أو محوّل عن غيرها) أي الفاعل والمفعول بأن يكون محوّل عن المبتدأ وهو الواقع بعد اسم التفضيل (نحو - أنا أكثر منك مالا-) وإعرابه أنا ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ أكثر خبر منك جار ومجرور متعلق بأكثر مالا تمييز لابهام نسبة الأكثرية إلى المتكلم وأصله مالى أكثر منك حذف المضاف وانفصل المضاف إليه وأقيم مقام المضاف وارتفع فصار اللفظ أنا أكثر منك ثم جرى بالمحذوف تمييزا (وزيد أكثر منك أبا) وإعرابه زيد مبتدأ أكثر خبر منك جار ومجرور متعلق بأكثر وأبا منصوب على أنه تمييز لابهام نسبة الأكرمية إلى زيد وأصله أبوزيد أكثر منك (وأجمل منك وجهها) وإعرابه الواو حرف عطف أجمل معطوف على ما قبله ومنك جار ومجرور متعلق بأجمل ووجهها منصوب على أنه تمييز لابهام نسبة الأجملية إلى زيد وأصله وجه زيد أحسن منك . واعلم أن من شرط هذا التمييز الواقع بعد أفعال التفضيل أن يصلح للفاعلية بعد جعل اسم التفضيل فعلا كما في هذه الأمثلة والناصب له اسم التفضيل بخلاف ما إذا لم يكن فاعلا في المعنى وهو ما إذا كان أفعال التفضيل بعرضه نحو مال زيد أكثر مال فإنه يجب جره بالاضافة وعلامة ذلك أن يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة فتقول في مثالنا مال زيد بعض الأموال ولا يستقيم في هذا المثال أن يكون مال فاعلا معنى لفساد المعنى فلا يقال مال زيد كثير ماله لأنه يؤدي إلى أن المال له مال اه . والحاصل أن تمييز أفعال إن كان غير ما قبله وجب نصبه تمييزا كانت أعلى منزلا وكالمثالين اللذين ذكرهما المصنف وأجاز أبو بكر الأنباري خفضه أو نفس ما قبله في المعنى وجب خفضه إجماعا كانت أفضل فقيه وأجل عالم . قال ابن عنقاء : ومنه اللهم بلغ محمدنا صلى الله عليه وسلم أقصى رتبة وأعلى منزلة لصحة قولك اللهم بلغه بعض الرتب وبعض المنازل اه ولشيخه القصبى السكى مؤلف حسن في ذلك (أو غير محوّل) عن شيء أصلا وهو النوع الثاني (نحو امتلا الاناء ماء) لأن مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محوّل وبعضهم يجعل نحو هذا المثال من شبه المحوّل لأنه يصح إسناد مطاوع عامله إليه بفتح واو مطاوع ووجه

وطاب محمد نفسا
واشتعل الرأس شيبا،
وإما محوّل عن المفعول
نحو - وفجرنا الأرض
عيونا - أو عن غيرها
نحو - أنا أكثر منك
مالا وزيد أكثر منك
أبا وأجمل منك وجهها
أو غير محوّل نحو امتلا
الاناء ماء

شبه هذا المثال بالحوّل أن امتلاً مطاوع ملاً فكأنك قلت ملاً للماء الاناء مثلاً ثم حوّل الاسناد
فصار الماء تمييزاً بعد أن كان فاعلاً، وأكثر وقوع غير الحوّل بعد ما يفيد التعجب نحو أكرم بأبي
بكر أبا وما أشجعه رجلاً وما أعدله خليفة (ولله دره فارساً) وإعرابه لله جار ومجرور في محل رفع
خبر مقدم دره مبتدأ مؤخر وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالاصافة فارساً تمييزاً لبيان
جنس التعجب منه اللبهم في النسبة، وقيل حال، والمعنى أتعجب منه في حال كونه فارساً. قال
الدماميني: والتمييز أولى والدر بفتح الدال المهملة وتشديد الراء هو في الأصل مصدر در اللبن يدر
ويدر بكسر الدال وضمها درا ودرورا. كثر ويسمى اللبن نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل
المدحوح الصادر عنه وإنما أضاف فعله إلى الله قصداً لإظهار التعجب منه لأنه تعالى منشىء العجائب
فمعنى قولهم لله دره فارساً ما أعجب فعله، ويحتمل أن يكون التعجب من لبنه الذي ارتضعه من
ندى أمه: أي ما أعجب هذا اللبن الذي تربى به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة. والحاصل
أن هذا الكلام معناه التعجب لأن العرب إذا عظموا الشيء غاية الاعظام أضافوه إلى الله تعالى
إيداناً بأن هذا الشيء لا يقدر على إيجاده إلا الله تعالى وأكثر ما يمثل به النحويون إضافة در إلى
ضمير الغائب، ويجوز أن يضاف إلى ضمير المخاطب وإلى ضمير المتكلم. قال الأزهري: وكون
فارساً من ميم النسبة: أي كما شئ عليه المصنف إنما منشىء إذا كان الضمير المضاف إليه الدر معلوم
المرجع، أما إذا كان مجهولاً فهو من ميم المفرد كما مثل به الفصل والمرادى لأن الضمير يحتاج إلى
ما يميزه وحينئذ فكان الأولى للمصنف أن يمثل بقوله زيد لله دره فارساً ليكون مرجع الضمير
معلوماً معينا (ولا يكون التمييز بالانكسرة) لأنه لما كان الغرض منه التفسير وإزالة الإبهام وذلك
حاصل بالانكسرة التزموا تنكيره احترازاً من العبث والزيادة لغير غرض كافي الحال وأجاز الكوفيون
تعريفه مستدلين بقول الشاعر:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صدت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

وتأوله البصريون على زيادة أل (ولا يكون إلا بعد تمام الكلام بالمعنى المتقّم في الحال) أي بأن
يقع بعد جملة تامة سواء توقفت حصول الفائدة عليه أم لا وقد يقع قبل تمام الكلام نحو عشرون
درهما عندي (والناصب لتمييز الذات المبهمة) هو (تلك الذات) كعشرين في عشرين درهما
وصح عملها وإن كانت جامدة لشبهها باسم الفاعل لأنها طالبة له في المعنى فنحو عشرين درهما شبيه
بضار بين زيدا ورطل زينا شبيه بضارب عمرا في الاسم والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو
التنوين في الثاني والنون في الأول وقيل غير ذلك (و) الناصب (لتمييز النسبة) هو (الفعل
المسند) كطاب زيد نفساً أو شبيهه نحو متصبب زيد عرقاً وزيد أجمل منك وجهها وما شئ عليه
المصنف هو الأصح. وقال ابن عصفور: الناصب المبين النسبة هو الجملة التي انتصب عن مقامها
لا الفعل ولا ما أشبهه (ولا يتقدم التمييز) لذات أو نسبة (على عامله مطلقاً) أي سواء كان العامل
اسماً أو فعلاً جامداً أو متصرفاً فلا يقال عندي زينا رطل ولا رجلاً ما أحسنه ولا نفساً طاب محمد (والله
أعلم) وهذا مذهب الجمهور وذلك لأن المقصود من التمييز هو الإبهام أولاً ثم التفسير وإزالة الإبهام
وتقدمه على ذلك العامل يناق المقصود ولأن التمييز كالنعت في الإيضاح والنعت لا يتقدم على عامله
فكذلك ما أشبهه. قال الفارسي: واستحسنه ابن خروف وردّه ابن عصفور بما سيأتي من جواز
طاب نفساً زيد (١) قال لأن النعت لا يتقدم على النعت وأجاز الكسائي والمبرد والمازني، واختاره

ولله دره فارساً ولا
يكون التمييز بالانكسرة
ولا يكون إلا بعد تمام
الكلام بالمعنى المتقّم في
الحال. والناصب لتمييز
الذات المبهمة تلك الذات
ولتمييز النسبة الفعل
المسند ولا يتقدم التمييز
على عامله مطلقاً والله
أعلم.

(١) الرد ليس بظاهر
لأن هذا المثال لم يتقدم
فيه التمييز على عامله اه
مص

ابن مالك في شرح العمدة تقديمه على عامله المتصرف نحو نسا طاب زيد وعرقا نصيب بكرا
واستدلوا بقول الشاعر :

أتهجر ليلى بالفراق حبيها وما كان نسا بالفراق تطيب

وقول الآخر :

أنفسا تطيب ببسل المنى وداعى النون ينادى جهارا

وحمل الجمهور ما جاء من ذلك على الضرورة كما قاله في المعنى وغيره . قال الأزهرى : وافق الجميع
على جواز تقسم التمييز على المميز إذا كان العامل متقدما نحو طاب نسا زيد .

باب المستثنى

هو المذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها مخالفا لما قبلها نفيًا وإثباتًا ، كذا قال الفاكهي في شرحه
وقال الأزهرى : المستثنى هو المخرج تحقيقًا أو تقديرًا من مذكور أو متروك بالأو ما في معناها بشرط
الفائدة ، فالمخرج جنس يشمل المخرج بالبدل كما كتبت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو أعتق رقبة مؤمنة
وبالغاية نحو - وأتموا الصيام إلى الليل - وبالشرط نحو اقتل الذي إن حارب وبالاستثناء نحو
- فسر بوا منه إلا قليلا - وقوله بتحقيقًا يريد به الاستثناء المتصل ، وقوله أو تقديرًا يريد به الاستثناء
المنقطع ، وقوله من مذكور يريد به ما عدا المفعول وهو المسمى بالاستثناء التام وقوله أو متروك يريد
به المفعول وقوله بالأو ما في معناها يخرج به ما عدا المستثنى من البدل وغيره مما ذكرناه آنفا والذي
في معنى إلا هو جميع أدوات الاستثناء الآتية وقوله بشرط الفائدة احتراز عن نحو جاءني ناس إلا زيدا
وجاءني القوم إلا رجلا فإنه لا يفيد . وقال الشاطبي : ومعنى إخراجها أن ذكره بعد الإيبين أنه لم يرد
دخوله فيما تقسم فبين ذلك للسامع بتلك القرينة لأنه كان مرادًا للتكلم . ثم أخرجه هذا حقيقة
الإخراج عند أئمة اللسان سبويه وغيره وهو الذي لا يصح غيره اه (وأدوات الاستثناء) أي
آلاته والمراد الألفاظ التي يستخرج بها ما بعدها من حكم ما قبلها إيجابًا أو سلبًا (ثمانية) وهي
تنقسم إلى أربعة أقسام : الأول (حرف باتفاق وهو إلا) وبدأ بها لأنها أصل أدواته وإن كان
الأولى البداءة بما هو متعين النصب على كل حال كالمستثنى بليس ولا يكون كما فعل ابن هشام في
السنور (و) الثاني (اسمان باتفاق وهما غير) بالتنوين لأنها اسم معرب منصرف (وسوى بلغاتها)
الأربع (فانه يقال فيها سوى) بكسر السين والقصر (كرضى) بالتنوين وعدمه هذه اللغة هي
أشهر اللغات الأربع (وسوى) بضم السين والقصر (كهدي) بالتنوين وعدمه وتصور ألفه ياء
لأنه يقال في تثنيته هديان بالياء (وسواء) بفتح السين والمد (كساء) والرابعة (سواء) بكسر
السين والمد (كبناء) وهي أغربها وقل من ذكرها ونص عليها الفارسي في الحجة وابن الخباز
في النهاية ، وظاهر كلام النحويين أن الاستثناء بهذه اللغات الأربع مسموع كما يفيد كلام المصنف
وغيره (و) الثالث (فعلان باتفاق ، وهما ليس ولا يكون) قال الفاكهي : وذكر الاتفاق منتقد
أما ليس فالخلاف فيها مشهور ، فمنهم من ذهب إلى حرفيتها مطلقًا ، ومنهم من خص ذلك بما كانت
للاستثناء ، والأصح أنها فعل كالتقدم في صدر المقدمة وأما لا يكون فلا يحسن أن يعد فعلًا فضلًا عن
أن يعد متفقا على فعليته لأنه مركب من حرف وفعل والمركب منهما لا يكون فعلًا ومن عدّه فعلًا
فقد تجاوز في الكلام اه وقد يجاب عما قاله المصنف بأن مراده اتفاق الأكثر من علماء العربية
لأن القول بحرفية ليس صار كالمجهول في اصطلاح علماء العربية وأما لا يكون فان لا غير منظور

(باب المستثنى)

وأدوات الاستثناء
ثمانية حرف باتفاق
وهو إلا . واسمان باتفاق
وهما غير وسوى بلغاتها
فانه يقال فيها سوى
كرضى وسوى كهدي
وسواء كساء وسواء
كبناء . وفعلان باتفاق
وهما ليس ولا يكون

إليها لأنها ركبت مع الفعل وهي حرف غلبها الفعل لشرفه فسمى الجميع فعلا. والحاصل أن المصنف بين ما ذكره من الاتفاق على ما هو مشهور معروف في كتب العربية من فعلية اللفظين المذكورين (و) الرابع (متروك بين الفعلية والحرفية) فيستعمل تارة فعلا وتارة حرفا (وهو خلا) فإنها تستعمل فعلا تارة وحرفا تارة أخرى عند جميع النحاة (وعدا) تستعمل كذلك عند غير سيبويه وأما هو فلم يحفظ فيها إلا الفعلية فلا يميز الجربها (وحاشا) تستعمل كذلك عند المازني والمبرد والأخفش والزجاج والجري والفراء وذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف جر مطلقا، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها فعل دائما (ويقال فيها حاش) بحذف الألف الأخيرة (وحشى) بحذف الألف الأولى، كذا قال المصنف تبع لابن هشام في الأوضح وابن مالك في الألفية. قال بعضهم: وظاهره أن هاتين اللغتين في حاشا الاستثنائية وليس كذلك إنما هو في حاشا التي هي اسم للتنزيه قاله أبو حيان، ولكن قال المرادي في الخي الداني في حاشا الاستثنائية لغتان حاشا بآيات الألفين وحشى بحذف الألف الأولى كقول الشاعر:

حشى رهط النبي فإنهم بحور لا تكدرها الدلاء

قال وأما التنزيهية ففيها ثلاث لغات هاتان المذكورتان وحاش بحذف الألف الثانية، وزاد في التسهيل حاش باسكان الشين، وقد قرئ بالأربع اللغات في حاش لله. قرأ ابن عامر حاشا لله بآيات الألف الثانية، وقرأ باقي السبعة حاش لله بحذفها، وقرأ بعضهم حشى لله بحذف الألف الأولى، وقرأ الحسن حاش لله بالاسكان وفيه جمع بين ساكنين على غير حده، وظاهر كلام ابن مالك في الألفية أن اللغات الثلاث في حاشا الاستثنائية. ثم بعد أن فرغ من ذكر أدوات الاستثناء شرع في بيان حكم المستثنى بكل منها مبتدئا بحكم المستثنى بالقسم الأول فقال (فالمستثنى بالا) غير الصفة (ينصب) وجوبا (إذا كان الكلام) قبلها (تماما) أي غير محتاج لما بعد إلا (موجبا) بفتح الجيم: أي مثبتا إما لفظا ومعنى نحو قام القوم إلا زيدا أو معنى فقط وإن كان منقيا لفظا نحو ما جاء القوم ركبانا إلا زيدا إذ المعنى جاء القوم ركبانا إلا زيدا وسواء تأخر المستثنى عن المستثنى منه أو تقدم عليه (و) الكلام (انتم هو ما ذكر فيه المستثنى منه، والموجب هو الذي لم يتقدم عليه نبي ولا شبهه) أي كالنهي والاستفهام (نحو قوله تعالى - فشربوها منه إلا قليلا -) وإعرابه الفاء حرف عطف شربوها فعل وفاعل منه جار ومجرور متعلق بشربوها إلا حرف استثناء قليلا منصوب على الاستثناء لأن ما قبله وهو قوله فشربوها كلام تام ذكر فيه المستثنى منه وهو الواو في شربوها وموجب لعدم تقدم النبي أو شبهه عليه (وكقولك قام القوم إلا زيدا) وإعرابه قام فعل ماض القوم فاعل إلا حرف استثناء زيدا منصوب على الاستثناء لأن ما قبله كلام تام موجب (و) مثله (خرج الناس إلا عمرا) فينصب وجوبا المستثنى بالا إذا تقدمه كلام تام موجب (سواء كان الاستثناء متصلا) بأن كان المستثنى بعض المستثنى منه (كما مثلنا) وكقوله تعالى - إن الإنسان لني خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات - وقوله تعالى - لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالا - لأن الأصل في الاستثناء أن يكون متصلا. وقال الفاكهي تبعا لفهر الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع (أو منقطعا) بأن لم يكن المستثنى بعض المستثنى منه سواء كان من غير جنس ما قبله أو من جنسه ولكن لم يقصد عده منه ولا يكون المنقطع إلا بعد إلا وغير كقوله نجم الأئمة الرضى (نحو) - فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس - فإن إبليس ليس بعضا من الملائكة، وقولك (قام القوم إلا حمرا) وإعرابه ظاهر ولا بد في الاستثناء المنقطع من أن يكون ما قبل إلا دالا على ما بعدها كهذا المثال،

ومتروك بين الفعلية والحرفية وهو خلا وعدا وحاشا ويقال فيها حاش وحشى فالمستثنى بالا ينصب إذا كان الكلام تاما موجبا، وانتم هو ما ذكر فيه المستثنى منه والموجب هو الذي لم يتقدم عليه نبي ولا شبهه نحو قوله تعالى فشربوها منه إلا قليلا وكقولك قام القوم إلا زيدا وخرج الناس إلا عمرا سواء كان الاستثناء متصلا كما مثلنا أو منقطعا نحو قام القوم إلا حمرا

ولهذا لا يحسن قام القوم إلا تعباناً كما قاله الصير في وابن السراج وابن مالك وغيرهم وعبارة الدماميني في تعليق الفوائد إذا كان الاستثناء منقطعاً فلا بد أن يكون الكلام الذي قبله إلا دالا على المستثنى فإن لم يتناول به وجه من الوجوه لم يصح استعماله لعدم الفائدة فلا يصح نحو صهلت الخيل إلا البعير ولو قيل صوتت الخيل إلا البعير لجاز لأن التصويت استحضرت كوا الخيل وغيرها من المصوتات فكأن المستثنى في تقدير الداخل فيما قبله وإن لم يكن داخلاً حقيقة وبهذا يعلم أن المنقطع بعض من المستثنى منه مجازاً وذلك لأنه لا يكون إلا بما يستحضر بوجهه وهذا وإنما وجب نصب المستثنى بالاً إذا كان الكلام السابق تاماً موجباً لامتناع البديل حينئذ لأنه لو جاز وقوع البديل هنا لاقضى ذلك فساد المعنى لأن المبدل منه في حكم السابق فلو قلت قام القوم إلا زيد بالرفع على البدلية أوقام القوم الإحمار بالرفع أيضاً على البدلية وقدرنا المبدل منه الذي هو القوم في حكم الساقط كان تقدير المعنى حينئذ قام إلا زيد أوقام الإحمار وذلك لا معنى له إلا بتقدير زيادة إلا وهو خلاف الأصل أو بتقدير أنه استثناء مفرغ والتفريع لا يكون في حال الإنبات فتعين النصب . والنصب للمستثنى المتصل هو إلا عند ابن مالك ومن تبعه ، وقد قيل إنه مذهب سيبويه وهو الأصح ، وقيل ما قبل إلا من فعل أو شبهه بواسطة إلا وهذا القول قريب من الأول وإليه ذهب الفارسي والسيرافي . وأما المنقطع فالنصب له عند سيبويه ما قبله وأكثر التأخرين لما رأوا أن الإلغائية (١) بمعنى لكن قالوا هي الناصبة له نصب لكن للأسماء وغيرها محذوف في الغالب تقديره في المثال المتقدم قام القوم لكن حميراً لم يقم ، ومن هذا يعلم أن إلا في الاستثناء المنقطع تكون بمعنى لكن الاستدراكية .

وإن كان الكلام تاماً
غير موجب جاز في
المستثنى البسمل
والنصب على الاستثناء
والأرجح في المتصل
البديل أي يجعل المستثنى
بدلاً من المستثنى

(تنبيه) ما تقرر من وجوب النصب في الاستثناء من كلام تام موجب سواء كان متصلاً أم منقطعاً هو المشهور المعروف في كتب العربية وقد سمع الرفع متى توفرت الشروط كقوله صلى الله عليه وسلم « الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ذكر الله وما والاه أو عالم أومتعلم » وقوله صلى الله عليه وسلم « كل أمتي معافي إلا الجاهرون » وقرئ - فشربوها منه إلا قليل - بالرفع تقليل المرفوع في جميع ذلك بدل بعض من المستثنى منه لأن الإبدال بعد الكلام التام موجب لغة حكاه أبو حيان وخرج عليها القراءة المذكورة ، والأصح أن المرفوع مبتدأ حذف خبره لدلالة ما قبله : أي إلا ذكر الله الخ فليس بملعون ، والأصح أن الجاهرون ليسوا معافين ، والاقليل منهم لم يشربوها والجملة في ذلك كله استثناء منقطع فتحلها النصب ومجيء المستثنى جملة هو ما عليه ابن هشام تبعاً للقراء وابن خروف وغيرها وهو الأصح ، ومنه قوله تعالى - إلا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الأكبر - فمن مبتدأ خبره فيعذبه والجملة استثناء منقطع (وإن كان الكلام) الذي قبله إلا (تاماً) أي مذكوراً فيه المستثنى منه (غير موجب) يقتض الجيم بأن تقدمه نفي أو شبهه (جاز في المستثنى) متصلاً كان أو منقطعاً (البديل) أي بدل بعض عند البصريين ولم يصرح معه بضمير لأن قوة تعلق المستثنى منه نفي عن الضمير غالباً ، قاله الأزهرى وحينئذ فيعرب إعراب ما قبله من رفع ونصب وجر نحو ما قام القوم إلا زيد وما رأيت القوم إلا زيدا ومررت بالقوم إلا زيدا . وقال الكوفيون : إنه عطف نسق لأن إلا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها . قلت وكذلك بدل البعض يكون الثاني فيه مخالفاً للأول في المعنى . ألا ترى أنك إذا قلت رأيت القوم بعضهم فيكون قولك أولاً رأيت القوم مجازاً ثم بينت بعد ذلك من رأيت منهم (و) جاز فيه (النصب على الاستثناء) لأنه الأصل (و) لكن (الأرجح في المتصل البديل) لما فيه من حصول المشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه في الإعراب ثم فسر البديل بقوله (أي يجعل المستثنى بدلاً من المستثنى

(١) هذه تسمية
غريبة لالا استثنائية
أه مصححه

منه فيتبعه في إعرابه) على أنه بدل بعض وإنما تكون البدلية أرجح بشرط أن لا يكون مردودا به كلام تضمن معنى الاستثناء وأن لا يترأخى المستثنى عن المستثنى منه وأن لا يكون متقدما عليه فمثال ما جمع الشروط (نحو قوله تعالى - ما فعلوه إلا قليل منهم -) وإعرابه ما نافية فعلاؤه فعل وفاعل ومفعول بالأداة حصر قليل بدل بعض من كل منهم جار ومجرور في محل رفع صفة لقليل وليس في الإبدال ما يخالف المبدل منه نفيًا وإثباتًا إلا الإبدال في الاستثناء فانك إذا قلت ما قام أحد إلا زيد فقد نفيت القيام عن أحد وأثبتته لزيد وهو بدل منه وإذا تعذر الإبدال من اللفظ لما منع أبدل من المحل نحو لا أحد فيها إلا عمرو وما زاد شيئًا إلا شيء لا يعابأ به لأن ما ولا لا يقدران عاملتين بعد إلا لأنهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا، ومثل ذلك ما جاءني من أحد إلا أبرك بالرفع على أنه بدل بعض من محل أحد لأنه فاعل ومن زائدة ويمتنع خفضه على اللفظ لأن البديل في نية تكرار العامل فيكون التقدير جاءني من أيك فينضم عليه زيادة من في الإثبات وفي المعرفة وكلاهما ممتنع عند الجمهور، وقد يبذل من المحذوف كقول الملحة :

وقفة تقول ما الفخر إلا الكرم وهل محل الأمن إلا الحرم

أى ما الفخر شيء إلا الكرم وهل محل الأمن مكان إلا الحرم لأنه مثل به الإبدال لا للتفريغ .

(تنبيه) قال الرضى وجماعة ومن شرط هذا البديل: أى الواقع في باب الاستثناء أن يكون بعد الإلوان ويكون متصلا ومؤخرا عن المستثنى منه وأن يكون غير مردود به كلام يتضمن الاستثناء وأن لا يترأخى المستثنى عن المستثنى منه فخرج بقوله وأن يكون غير مردود به كلام الخ ما رده به كلام نحو ما قام القوم إلا زيدا بالنصب وجوبا ردا على من قال قام القوم إلا زيدا قصدا للتطابق بين الكلامين ولا يجوز الإبدال، وخرج المترأخى عن المستثنى منه نحو ما جاءني أحد حين كنت جالسا هنا إلا زيدا فان البديل فيه غير مختار لأن البديل إنما يختار لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر التطابق (والمراد بشبه النفي) ما هو نفي في المعنى وإن كان مثبتا في اللفظ فدخل في ذلك نحو القوم غير قائمين إلا زيد وقل رجل يقوله إلا زيد فقل فعل ماض جامد معناه النفي: أى لا رجل يقوله إلا زيد ورجل فاعله وجملة يقوله صفة لرجل وزيد بدل من رجل أو من ضميره المستتر في يقوله وقلما يقوله أحد إلا زيد فقل فعل ماض وما كافة له عن الفاعل على الصحيح وجملة يقوله أحد جملة مستأنفة وزيد بدل من أحد ودخل في ذلك الشرط المشرب معنى النفي والامتناع بلولا ولولا أن النفي من لازمها و (النهي نحو - ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك -) بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير. وإعرابه لانهية يلتفت فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه سكون آخره منكم جار ومجرور في محل نصب على الحال من أحد لأنه في الأصل نعت له فلما قدم عليه نصب على الحال على القاعدة المقررة من أن نعت النسكرة إذا تقدم عليها نصب على الحال أحد فاعل ليلتفت إلا أداة حصر وامرأة بدل من أحد بدل بعض من كل والكاف في محل جر بالاضافة وسيأتى توجيه قراءة النصب التي قرأ بها أكثر القراء (والاستفهام) أى الإنكارى لأنه الذى فى معنى النفي (نحو - ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون -) بالرفع في قراءة الجميع . وإعرابه من اسم استفهام فى محل رفع مبتدأ يقنط فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة الفعل والفاعل فى محل رفع خبر من رحمة جار ومجرور ورب مضاف إليه والهاء ضمير متصل فى محل جر بالاضافة إلا أداة حصر الضالون بدل من فاعل يقنط المستر بدل بعض من كل ولم يؤت معه ضمير لأن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تفنى عن الضمير كما قاله الفاكهى وابن عنقاء والعصامى وغيرهم . قال ابن عنقاء : ويجوز أن يكون قوله إلا الضالون استثناء مفرغا

منه فيتبعه في إعرابه
نحو قوله تعالى - ما فعلوه
إلا قليل منهم -
والمراد بشبه النفي النهى
نحو - ولا يلتفت منكم
أحد إلا امرأتك -
والاستفهام نحو - ومن
يقنط من رحمة ربه
إلا الضالون -

في الفاعل فلا ضمير في يقطر والرابط بالابتداء الهاء من ربه اه . والقنوط اليأس من رحمة الله وفي القاموس قنط كنصر وضرب وحسب وكرم قنوطا بالضم وكفرح قنطا وقنطرة يثس فهو قنط كفرح اه . والضالون هم الكافرون بالله تعالى .

(نبيه) لم يذكر المصنف حكم ما إذا قسم المستثنى على المستثنى منه وقد ذكر غيره أنه إذا قسم المستثنى على المستثنى منه وجب النصب في المتصل والمنقطع الموجب وغيره لتعذر البديل نحو قوله :
ومالي إلا آل أحمد شيعة ومالي إلا المذهب الحق مذهب

(والنصب في المستثنى المتصل عربي جيد) أي ليس برديء بل هو فصيح وإن كان الاتباع أجود منه وقد (قرئ به في السبع في قليل) من قوله تعالى - ما فعلوه إلا قليل منهم - فقرأ ابن عامر إلا قليلا بالنصب على الاستثناء (و) في (امراتك) في قوله تعالى - ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك - فقرأ غير أبي عمرو وابن كثير إلا امرأتك بالنصب على أنه مستثنى من أحد . وقيل من أهلك في قوله تعالى - فأسر بأهلك - لكن استشكل هذا بأن ذلك يمنع من الاسراء بها ، وقد أسرى بها كذا قال الفاكهي وقال غيره لما رأى صاحب الكشاف أكثر القراء على النصب في قوله تعالى - إلا امرأتك - قال إنه على قراءة النصب مستثنى من قوله تعالى - فأسر بأهلك - لا من أحد والرفع على الإبدال من أحد ، وما قيل من أن فيه تناقضا على هاتين القراءتين ، لأنه على تقدير النصب يقتضي أن يكون غير مسرى بها وعلى تقدير الرفع يقتضي أن يكون مسرى بها مدفوع بأن الاسراء مقيد بعدم الالتفات . والمعنى أسر بأهلك إسرائ لا التفات فيه إلا امرأتك فأسر بها إسرائ مع الالتفات اه . وفي حواشي الكرخي على الجلالين قوله : وفي قراءة أي سبعة بالنصب استثناء من الأهل أي إلا امرأتك فلا تسر بها وخلفها مع قومها لأن هواها اليهم ويصيبها العذاب معهم فهو استثناء من الاسراء بها فتكون من موجب وضعف معنى إذ يلزم أن لا يكون أسرى بها والالتفات يؤذن بكونها سرت معهم . وأجيب بأنه لم يسر بها هو بل تبعهم هي أو هو مستثنى من أحد كقوله تعالى - ما فعلوه إلا قليلا - (وإن كان الاستثناء منقطعا فالحجازيون يوجبون النصب) أي على الاستثناء وهو اللفظ العليا وبها جاء التنزيل (نحو) قراءة السبعة - وما لأحد عنده من نعمة تجزي إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى - وقوله تعالى (ما لهم به من علم إلا اتباع الظن) وإعراجه ما نافية لهم جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم به جار ومجرور في محل نصب على الحال من علم من زائدة ويقال لها صلة أدبا علم مبتدأ مؤخر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد إلا حرف استثناء اتباع منصوب على الاستثناء وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف والظن مضاف إليه (وتميم يرحم ربه) أي النصب (ويجيزون الاتباع) على جعل المستثنى بدلا من المستثنى منه (نحو ما قام القوم الإحمارا) بالنصب على الاستثناء (وإحمارا) بالرفع على أنه بدل من القوم وصح جعله بدلا من المستثنى منه مع أنه ليس بعضا منه كما يقتضيه كونه منقطعا لأنه بعض منه على سبيل المجاز بأن يتخيل فيه العموم قاله أبو حيان ، وقد أشار للجواب المذكور الشارح الفاكهي بقوله ويقرءون يعني بني تميم إلا اتباع الظن بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار المحل بدل بعض تنزيلا لما ليس من الجنس منزلة الجنس لكن محل جواز الوجهين حيث أمكن تسلط العامل على المستثنى أي إن صح أي من حيث المعنى جعل الاستثناء مفرغا كقول الشاعر :

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس

فأبدل اليعافير والعيس من الأنيس لأنه لو قيل ليس بها إلا اليعافير وإلا العيس لناسب المقام فإن لم يمكن

والنصب في المستثنى المتصل عربي جيد قرئ به في السبع في قليل وامراتك وإن كان الاستثناء منقطعا فالحجازيون يوجبون النصب نحو - ما لهم به من علم إلا اتباع الظن - وتميم يرحم ربه ويجيزون الاتباع نحو ما قام القوم إلا حمارا وإلا حمار

تسليط العامل على المستثنى وجب النصب إجماعاً نحو ما زاد هذا المال إلا ما نقص فلا حرف استثناء وما مصدرية ونقص فعل ماض والمصدر المنسبك من ذلك منصوب على الاستثناء ولا يصح تقديرها في محل رفع على الإبدال من الفاعل إذ لا يصح أن يقال ما زاد إلا النقص بل التقدير انتهى يستقيم به الكلام أن يقال ما زاد هذا المال لكن نقص وكذا كل استثناء منقطع يقتدر بلكن كما قاله البصريون والكوفيون يقترونه بسوى وما قدره البصريون أولى لأن الاستثناء المنقطع للاستدراك ودفع توهم دخول المستثنى في الحكم السابق وسوى لا يفيد الاستدراك بخلاف لكن فانها موضوعة له ، وقد سلك المفسرون طريقة البصريين فترامهم عند وقوع الاستثناء منقطعاً يقترون بعدها لكن كقوله تعالى - انى لا يخاف لدى المرسلون إلا من ظلم - الآية ، وقوله تعالى - لا يسمعون فيها لغوا إلا سلاماً - أى لكن من ظلم ولكن سلاماً لأن الاستثناء فى الآيتين منقطع (وإن كان الكلام) أى الذى قبله إلا (ناقصاً) أى غير مكف بنفسه (وهو الذى لم يذكر فيه المستثنى منه) أى مع نيته (ويسمى استثناء مفرغاً) بتشديد الراء المفتوحة سمي بذلك تسمية له باسم عامله لأن ما قبله إلا قد تفرغ للعمل فيما بعدها (كان المستثنى) حينئذ (على حسب) بفتح السين وإسكانها (العوامل) المقضية له أى الطالبة للعمل فيه ولا يبقى لكلمة إلا الاستثنائية عمل فى المستثنى بل العمل فيه لما قبلها (فيعطى) ذلك الاسم المستثنى من وجوه الاعراب (ما يستحقه لولم توجد إلا) فان كان ما قبلها يطلب مرفوعاً رفع ما بعدها نحو ما قام إلا زيد وإن كان يطلب منصوباً لفظاً نصب ما بعدها نحو ما رأيت إلا زيداً وإن كان يطلب منصوباً محلاً جر بجار يتعلق به نحو ما مررت إلا يزيد (وشرطه) عند النحاة (كون الكلام غير إيجاب) بأن يشتمل على نفي أو شبهه لأنه لا يتأتى التفرغ فى الإيجاب لأن ذلك يؤدى إلى إبطال الاستثناء فلا تقول رأيت إلا زيداً لأنه يلزم منه أنك رأيت جميع الناس إلا زيداً وذلك محال عادة ووجه لزوم ما ذكر أن الاستثناء المفرغ يقتدر فيه الاستثناء من اسم عام محذوف فتقدير ما قام إلا زيد ما قام أحد إلا زيد وعلى هذا فقس فلا يصح التفرغ فى الإيجاب لأنك لو قلت رأيت إلا زيداً يكون التقدير رأيت جميع الناس إلا زيداً وذلك غير صحيح فأما قوله تعالى - وبأبى الله إلا أن يتم نوره - فحمل أبى فى إفادة النفي على لا يريد لأن معناها النفي فهما بمعنى واحد فكأنه قال لا يريد الله إلا أن لا يتم نوره وقد مر أنه لا فرق بين أن يكون النفي فى اللفظ أو فى المعنى ، وقد يقع فى الإيجاب عند وجود قرينة تدل على أن المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعاً كقراءت إلا يوم الجمعة أى قرأت كل أيام الأسبوع إلا يوم الجمعة وهذا معنى صحيح (نحو ما قام إلا زيد) وإعرابه ما نافية قام فعل ماض إلا أداة حصر زيد فاعل وعلامة رفعه ضم آخره (وما رأيت إلا زيداً) فلا فيه أداة حصر وريداً مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره (وما مررت إلا يزيد) فلا أداة حصر يزيد جار ومجرور متعلق بمررت ، وهذه الأمثلة الثلاثة للنفي وأشار اليه بمثال من القرآن فقال (وكقوله تعالى - وما محمد إلا رسول -) وإعرابه الواو حرف عطف مانافية محمد مبتدأ إلا أداة حصر رسول خبر المبتدأ ولا يجوز إعمال ما هنا عمل ليس لبطان عملها بالا ، وتقدير الكلام وما محمد مخالف لسائر الرسل إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ، فسيخلو هو كما خلوا ويموت كما ماتوا (ولا تقولوا على الله إلا الحق) هذا المثال والذى بعده للنهي . وإعرابه لانهية تقولوا فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزئه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل فى محل رفع فاعل على الله جار ومجرور إلا أداة حصر الحق مفعول به لتقولوا لنضمه معنى ما ينصبه القول . وقيل إنه نعت مصدر محذوف ، والتقدير ولا تقولوا على الله إلا القول الحق . قال السمين : وهذا

وإن كان الكلام ناقصاً وهو الذى لم يذكر فيه المستثنى منه ويسمى استثناء مفرغاً كان المستثنى على حسب العوامل فيعطى ما يستحقه لولم توجد إلا وشرطه كون الكلام غير إيجاب نحو ما قام إلا زيد وما رأيت إلا زيداً وما مررت إلا يزيد وكقوله تعالى - وما محمد إلا رسول - ولا تقولوا على الله إلا الحق -

الثاني قريب في المعنى من الأول اه . (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن) وإعرابه لا ناهية تجادلوا فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل أهل مفعول به وهو مضاف والكتاب مضاف إليه إلا أداة حصر بالتي جار ومجرور الباء حرف جر التي اسم موصول في محل جر بالباء هي ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ أحسن خبر وعلامة رفعه ضم آخره وجملة المبتدأ والخبر صلة الموصول والعائد هي فما بعد إلا في هذا المثال إنما جر بالباء لأن ما قبلها يطلب مجرورا . ومعنى الآية ولا تجادلوا معاشر المؤمنين أهل الكتاب إلا بالمجادلة التي هي أحسن كاللجوء إلى الله بآياته والتنبيه على حججه قاله المحلى في تفسيره ، ومثال الاستغناء - فهل يهلك إلا القوم الفاسقون - ؟ .

(تنبيه) الاستثناء المفرغ من قبيل التصل ويكون في الظروف نحو - لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها - والصادر نحو - إن نظن إلا ظنا - والأحوال نحو ما جاءني زيد إلا وعلامة ركب ولا يأتي في المفعول معه فلا يقال لا تسر إلا والنيل وذلك لأن ما بعد إلا منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته لها نفيا وإثباتا والواو أيضا مؤذنة بنوع من الانفصال ، وأما التوابع فأما يقع التفريغ منها في البدل دون عطف النسق وعطف البيان والتأكيد وكذا التعت في المعنى لابن هشام فلا يجوز التفريغ في الصفات ، وأجازة الزمخشري وأبو البقاء قال وكلام النحويين يخالف ذلك وجميع ما ذكر مشروط بسبق ني أو شبهه مما مر وقد يحذف النبي كقول الشاعر * أرى الدهر إلا منجنونا بأهله * أي ما أرى الدهر إلا مستديرا بأهله من حال إلى حال لأن المنجنون العجلة التي يستقي عليها الماء (والمستثنى بغير) بالتنوين (وسوى) بالتنوين ويجوز تركه لأنه مقصور كعصى ورجي (بلغاتها) المتقدمة (مجرور) دائما (بالإضافة) أي إضافة غير وسوى إليه ملازمتهما للإضافة والأصل في غير أن يكون صفة بمعنى من غير نحو جاءني رجل غير زيد لكنها حملت على إلا واستعملت في الاستثناء كما حملت إلا عليها واستعملت صفة فيما إذا أتت بعد جمع منكر غير محصور غالبا لتعذر الاستثناء حينئذ نحو - لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا - أي لو كان فيهما آلهة غير الله وإلا حينئذ اسم بمعنى غير لكن ظهر إعرابها فيما بعدها لكونها بصورة الحرف كالموصولة على الأصح فيهما (ويعرب غير) لفظا (وسوى) تقديرا كعصا (بما) أي بالاعراب الذي (يستحقه المستثنى بالا) من الاعراب بتفصيله السابق لأنه لما جر بهما المستثنى اتقل إعرابه إليهما (فيجب نصبهما) بعد الكلام التام الموجب وذلك كافي (نحو) قاموا غير زيد) وإعرابه قاموا فعل وفاعل غير اسم استثناء منصوب على الاستثناء وعلامة نصبه فتح آخره وهو مضاف وريد مضاف إليه وما ذكرته من أنها منصوبة على الاستثناء هو الذي عليه ابن خروف وأهل الأندلس فانهم قالوا ناصبها الجملة التي انتصب عن تمامها على الاستثناء لكونها جاءت فضلة بعد تمامها وعند الفارسي أنها منصوبة على الحال من المستثنى منه وفيها معنى الاستثناء وأن الناصب لها ما في الجملة من فعل أو شبهه وعند السيرافي أنها منصوبة على التشبيه بالطرف المبهم لما فيها من الإبهام والناصب لها أيضا الفعل أو شبهه (أو سوى زيد) في نحو قام القوم سوى زيد . وإعرابه قام فعل ماض القوم فاعل سوى اسم استثناء منصوب على الاستثناء وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وزيد مضاف إليه ، والجمهور على أنها طرف مكان أبدا ، ولا تجعل اسما إلا في الضرورة والندور . وقال ابن مالك كالزجاج وابن فارس هي اسم أبدا كغير معنى وتصرفا . وقال ابن هشام كالرمانى وأبي البقاء وابن عصفور وأكثر الكوفيين ظرف كثيرا واسم قليلا وهو الأرجح ، فاذا أعربت ظرفا فهي منصوبة

- ولا تجادلوا أهل
الكتاب إلا بالتي هي
أحسن - والمستثنى
بغير وسوى بلغاتها
مجرور بالإضافة ويعرب
غير وسوى بما يستحقه
المستثنى بالا فيجب
نصبهما نحو قاموا غير
زيد أو سوى زيد

أبدا بالعامل قبلها أو اسما كغير فتعطي جميع أحكامها كما يفيد تمثيل المصنف (ويجوز الاتباع)
 أي للمستثنى منه في إعرابه (والنصب) أي على الاستثناء وذلك بعد الكلام التام المنقح (كافي نحو
 ما قاموا غير زيد أو سوى زيد) برفع غير وسوى على أنهما بدلان من الواو في قاموا ونصبهما على
 الاستثناء كما تقول ما قاموا إلا زيد بالرفع والزيد بالنصب والأرجح الاتباع في المتصل ويجب النصب
 في النقط عند الحجازيين نحو ما فيها أحد غير حمار بالنصب وجوز التيميون فيه الاتباع أيضا
 كالتصل (ويعربان) أي غير وسوى (بحسب العوامل) الداخلة عليهما وذلك بعد الكلام المنقح
 الناقص (في) الاستثناء المفرغ (نحو ما قام غير زيد وسوى زيد) برفع غير وسوى على أنهما
 فاعلان لقام كما تقول ما قاموا إلا زيد (وما رأيت غير زيد وسوى زيد) بنصبهما على أنهما مفعولان
 كما تقول ما رأيت إلا زيدا (وما مررت بغير زيد وسوى زيد) بجرهما بالباء كما تقول ما مررت إلا
 بزيد ويفارقان إلا في جواز تفرغهما مطلقا في الإيجاب كقام غير زيد وسوى زيد برفعهما مع
 امتناع قام إلا زيد وفي جواز كونهما تابعين في التام الموجب نحو قام القوم غير زيد وسوى زيد
 برفعهما بدلا من زيد ومررت بهم غير زيد وسوى زيد بالجر فيهما بدلا من الضمير المجرور والنصب
 في المثالين على الاستثناء وذلك لأنهما في معنى النقي فالكلام معهما كأنه غير موجب وما يفارقان
 فيه إلا أن تابع المستثنى بهما يجوز فيه رعاية المعنى ورعاية اللفظ فإذا قلت ما قام القوم غير زيد وعمرو أو
 سوى زيد وعمرو جاز وعمرو عطف على لفظ زيد ورفعه حمل على المعنى لأن المعنى ما قام إلا زيد وعمرو
 وهو من الاتباع على المعنى المسمى بالتوهم ومع إلا لا يجوز إلا مراعاة اللفظ فقط (وإذا مدت سوى)
 بأن قيل فيها سواء زيد بفتح السين والواو مع المد في آخرها وبكسر السين وفتح الواو مع المد
 كما مر في ذكر لغاتها (كان إعرابها) حينئذ (ظاهرا) في آخرها (فإذا قصرت) أي ترك المد
 فيها وضمت سبها أو كسرت (كان إعرابها مقدرًا على الألف) منع من ظهورها التعليل لأنه
 اسم مقصور (والمستثنى بليس ولا يكون منصوب لا غير) لأنه خبرها (نحو قام القوم ليس زيدا)
 وإعرابه قام فعل ماض القوم فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ليس فعل ماض ناقص معناه الاستثناء
 يرفع الاسم وينصب الخبر وزيدا منصوب على أنه خبرها واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره هو عائد
 على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق أي ليس القائم زيدا أو على البعض المفهوم من كل أي
 لا يكون بعضهم زيدا (ولا يكون زيدا) وإعرابه لانافية يكون فعل مضارع معناه الاستثناء مرفوع
 لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضم آخره ويكون متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم
 وتنصب الخبر وزيدا خبرها واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره هو عائد على اسم الفاعل المفهوم من
 الفعل السابق أي لا يكون القائم زيدا أو على البعض المفهوم من الكل أي لا يكون بعضهم زيدا
 قال الفاكهي وجملته الاستثناء هل هي حال فحلها النصب أو مستأنفة فلا محل لها قولان صحیح ابن عصفور
 الثاني اه وقال ابن علقمة جملة الاستثناء في ذلك كلمة مستأنفة من حيث الاعراب لا المعنى كما صححه
 ابن عصفور وجزم به أكثر المتأخرين ، وقال السيرافي وقوم الأرجح أنها حال واعتراض بأن
 الماضي لا يقع حالا إلا مع قد ولو مقدرة وقد لا تدخل على الجامد ، ويجب أن جمهور المحققين من
 المتأخرين على أن قد لا تلزم في ذلك لكثرة ورود الماضي حالا بدون قد اه (والمستثنى بخلا وعدا
 وحاشا) ولا يكون الاستثناء بهذه الأفعال إلا متصلا . قال أبو حيان فلا تقول ما في الدار أحد خلا
 حمارا (يجوز جره) بها لكن الجر بالأولين قليل ولذا لم يحفظه سيبويه في عدا (و) يجوز (نصبه
 بها) على أنه مفعول به ومحل جواز الوجهين ان تجردت من ما المصدرية كما يعلم من كلامه الآتي

ويجوز الاتباع والنصب
 كافي نحو ما قاموا غير
 زيد أو سوى زيد
 ويعربان بحسب
 العوامل في نحو ما قام
 غير زيد وسوى زيد
 وما رأيت غير زيد
 وسوى زيد وما مررت
 بغير زيد وسوى
 زيد وإذا مدت سوى
 كان إعرابها ظاهرا
 فإذا قصرت كان
 إعرابها مقدرًا على
 الألف والمستثنى بليس
 ولا يكون منصوب
 لا غير نحو قام القوم
 ليس زيدا ولا يكون
 زيدا والمستثنى بخلا
 وعدا وحاشا يجوز
 جره ونصبه بها

(نحو قام القوم خلا زيدا) بالنصب وإعرابه قام فعل ماض القوم فاعل خلا فعل ماض فيه معنى الاستثناء زيدا مفعول به وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره هو. قال ابن عنقاء: فاعل خلا وعدا وحاشا لا يكون في الاستثناء إلا ضميرا ملازما للأفراد والتذكير والاستثناء عائد على البعض المفهوم مما قبله أو على اسم فاعل مفهوم من السياق اه والتقدير هنا قام القوم خلا بعضهم وخلا القائم زيدا (وخلا زيد بالجر) على أن خلا حرف جر وزيد مجرور به (وعدا زيدا) بالنصب مفعول به (وعدا زيد بالجر بعدا) (وحاشا زيدا) بالنصب على أن حاشا فعل ماض وفاعله مستتر فيه وجوبا كفاعل خلا وعدا وزيدا مفعول به (وحاشا زيد) بالجر بحاشا (وإن جررت) بكل منها المستثنى (فهى حروف جر) واستثناء غير متعلقة بشيء لأنها للتجنية لا للتعدية ومحل مجرورها حينئذ نصب عن تمام الكلام فناسبه الجملة المتقدمة التي انتصب عن تمامها. وقال الجرجاني: هن معديات فمجرورهن في محل المفعول به كررت يريد ويتعلق بما في الجملة من فعل أو شبهه إلا أن تعديتهن على جهة السلب: أى على جهة النفي اه (وان نصبت) بكل منها (فهى أفعال) ماضية معناها الاستثناء وهي جامدة متعدية بنفسها وجملة الاستثناء مستأنفة من حيث الأعراب لا المعنى فلا محل لها كما أن جملة إلا زيدا من نحو قام القوم إلا زيدا لا محل لها، وقيل إنها حال فمحلها النصب والقول فيها كالقول في جملة ليس ولا يكون (إلا أن سيبويه) إمام النحاة (لم يسمع في المستثنى بحاشا إلا الجر) فالتزم حرفيتها وأوجب الجر بها ونفى النصب وغيره سمع النصب أيضا كقولهم: اللهم اغفر لي ولن يسمع حاشا الشيطان وأب الأصبغ فخره والثبت مقدم على النافي ولا يستثنى بها إلا فيما فيه تنزيه للاسم الذي بعدها من سوء ذكر في غيره أوفيه نحو ضربت القوم حاشا زيد بالجر، ولذلك لا يحسن صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه، كذا قال ابن الحاجب وجزم به الرضى وربما أرادوا تنزيه شخص من سوء فيبتدون بتنزيه الله سبحانه عن سوء ثم يبرئون من أرادوا تبرئته على معنى ان الله منزه عن أن لا يظهر ذلك الشخص مما يعيبه فيكون أكد وأبلغ وتكون حينئذ مستعانة للتنزيه فقط فتكون اسما مبنيًا نحو: قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء. قال الحبيصي وهي حينئذ اسم منتصب محلا انتصاب المصدر الواقع بدلا من الفعل وقد قرئ حاشا لله بالتنوين وهو مثل قولهم رعبا لزيد وحاشى الله بالاضافة فهو مثل سبحان الله اه وفي التسهيل وشرحه للدماميني وان وليها مجرور باللام اتفتت حرفيتها بالاجماع ولم تتعين الفعلية خلافا للبرد بل يتعين حينئذ اسميتها لجواز تنوينها كقراءة ابن السكيت حاشا لله بالتنوين فهذا مثل قولهم سقيا لزيد ورعبا لخالد وقرأ ابن مسعود حاشى الله بالاضافة فهذا مثل سبحان الله ومعاذ الله اه (وتتصل ما) أى ما المصدرية (بعدا وخلا فيتعين) حينئذ (النصب) بهما للمستثنى لأن المصدرية لا تدخل إلا على الفعل (ولا تتصل ما بحاشا) أى لا يجوز دخول ما المصدرية على حاشا كما نص عليه سيبويه خلافا لمن جوز اتصال ما بها وهو ما مشى عليه صاحب الآجرومية. قال ابن عنقاء دخول ما على حاشا رأى لابن مالك تبعا للقوم والصحيح وفاقا للجمهور أن ما لا تدخل على حاشا إلا في ضرورة أو شذوذ وهي حينئذ زائدة لا مصدرية وان نصب ما بعدها اه (تقول قام القوم ماعدا زيدا) بالنصب لا غير وقام الناس ما خلا عمرا. وإعرابه قام فعل ماض القوم فاعل مامصدرية ظرفية تسبك الفعل بعدها بمصدر عدا فعل ماض زيدا مفعول به ومثله ما خلا عمرا وفاعلهما ضمير مستتر فيهما وجوبا يعود على البعض والتقدير قام القوم ماعدا بعضهم زيدا وما خلا بعضهم عمرا أى مدة مجاوزة زيد ومدة مجاوزة عمرو قال في التصريح والقول بأن ما هنا مصدرية مع وجود خلا وعدا مشكل لأنها لا تدخل على فعل جامد كائن عليه في التسهيل وموضع ما وصلتها نصب بلا خلاف

نحو قام القوم خلا
زيدا وخلا زيد بالجر
وعدا زيدا وعدا زيد
وحاشا زيدا وحاشا
زيد وان جررت
فهى حروف جر وان
نصبت فهى أفعال
إلا أن سيبويه لم
يسمع في المستثنى بحاشا
إلا الجر وتتصل ما بعدا
وخلا فيتعين النصب
ولا تتصل ما بحاشا تقول
قام القوم ماعدا زيدا

فتقبل على الخالية، والتقدير قام القوم مجاوز قيامهم زيدا أو مجاوزا قيامهم زيدا أو خاليا بعضهم من زيد وقام الناس خلقا قيامهم عمرا أو خاليا قيامهم عمرا أو خاليا بعضهم من عمرو . قال ابن مالك ووقعت الحال معرفة لتأويلها بنكرة . قال ابن هشام في الغنى والتأويل خالين عن عمرو ومتجاوزين زيدا اه وقيل على الظرفية الزمانية على تقدير المضاف أى وقت خلوهم عمرا أو وقت مجاوزتهم زيدا وما تقرر من وجوب النصب بعدها هو مذهب الجمهور وذهب الكسائى وجماعة إلى جواز الجر بهما على تقديرهما حرفي جر وتقدير مازائدة . قال في اللغنى فان قالوا ذلك بالقياس ففسد لأن ما لا تزداد قبل الجار بل بعده نحو - عما قليل ، فما رحمة من الله - وإن قالوه بالسماح فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه اه . (وقال لبيد) بفتح اللام وكسر الموحدة ابن ربيعة العامري وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلم وحسن إسلامه ، وكان من فحول شعراء الجاهلية وكان من المعمرين عاش مائة وأربعا وخمسين سنة ولم يقل شعرا بعد إسلامه ، وكان يقول أبدلتى الله تعالى به القرآن . وقيل قال يتنا واحدا :

ماعتب المرء الكريم كنفه والمرء يصلحه القرين الصالح

(ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل)

هو من قصيدة للبيد لامية من الطويل أكثر من خمسين بيتا استشهد النحاة بكثير منها . اللغة : ألا حرف يفتح به الكلام لتنبية المخاطب وكل اسم موضوع لجميع الأجزاء إذا أضيفت إلى النكرة اقتضت عموم الأفراد وإذا أضيفت إلى المعرفة اقتضت عموم الأجزاء ، والباطل هو الزائل الفاتت من بطل الشيء بطلا و بطولا و بطلانا إذا ذهب ضياعا ، والنعيم ما أنعم الله به عليك وكذلك النعمة وقوله لا محالة بفتح الميم أى لا بد أو لا حيلة . الاعراب الأحراف استفتاح كل مبتدأ شيء مضاف إليه مامصدرية ظرفية تسبك الفعل بعدها مصدرا خلا فعل ماض معناه الاستثناء وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره هو عائد على البعض و باطل خبر المبتدأ والمصدر النسب من ما وما بعدها منصوب على الظرفية أى كل شيء باطل مدة خلوه أو وقت خلوه عن الله تعالى وكل مبتدأ و نعيم مضاف إليه لانافية للجنس تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر محالة اسمها مبنى معها على الفتح وخبر لا محذوف والتقدير لا محالة لنا زائل خبر كل شيء . والمعنى أن كل شيء غير الله تعالى زائل وفان لا يدوم وكل نعيم أى من نعيم الدنيا لأنه بصدد ذم الدنيا و بيان سرعة زوالها أو أعم من ذلك لأن لبيدا قال ذلك قبل إسلامه ، فيمكن أن يكون اعتقاده في ذلك الوقت أن الجنة لا وجود لها وحينئذ فيكون المراد من قوله صلى الله عليه وسلم «أصدق كلمة» أى قطعة من الكلام «قالها الشاعر كلمة لبيد : ألا كل شيء» الخ صدر البيت ، فان العجز وهو قوله وكل نعيم لا محالة زائل لا يمكن تصديقه فيه من حيث إنه شامل لنعيم الجنة وهو لا يزول ، ولذا جاء أن الصديق رضى الله عنه كذبه فيه وقال إن نعيم الآخرة لا يزول بل جاء بذلك مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وقال ابن حجر العسقلانى المراد بالبطلان فى البيت الفناء لا الفساد ، وكل شيء سوى الله تعالى جائز عليه الفناء لذاته حتى الجنة والنار وإنما يبقيان بإبقاء الله تعالى لهما وخلق الدوام لأهلها والحق على الحقيقة من لا يجوز عليه الزوال لذاته ، والشاهد فى خلا حيث ينصب ما بعده على أنه فاعل والفاعل مستتر والاسم المنصوب المفعول به .

﴿تمة﴾ بقيت أدوات يستثنى بها لم يذكرها المصنف للخلاف فيها بيد بالوحدة ، ويقال فيها بيد بالميم ويكون بمعنى غير اتفاقا فيستثنى بها فى الانقطاع فقط كقوله صلى الله عليه وسلم «نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا» ، وتأتى بمعنى أجل وبمعنى على كقوله

وقال لبيد :
ألا كل شيء ما خلا الله
باطل
وكل نعيم لا محالة زائل

صلى الله عليه وسلم « أنا أفصح من نطق بالضاد بيداني من قريش ورضعت في بني سعد » أي من أجل أنني من قريش ورضعت في بني سعد أو على أي من قريش الخ ، ويجوز أن تكون في هذا الحديث بمعنى غير منصوبة على الاستثناء ويكون من تأكيد المدح بما يشبه الذم وتلازم الإضافة إلى أن المصدرية وصلتها كالمثاليين المذكورين وشذ حذف أن بعدها فيقال في إعرابها بيد اسم استثناء بمعنى غير معني على الفتح والجملة بعدها في محل جر بالإضافة ، وقال ابن مالك في إعراب مشكل البخاري بيد حرف استثناء بمعنى إلا وعلى هذا فالجملة بعدها في محل نصب على الاستثناء المنقطع وقد مال الدماميني إلى هذه في شرح التسهيل . ومنها به بفتح الهاء أكثر من كسرهما عددها الكوفيون والبغداديون وغيرهم وأجازوا النصب بعدها كالأحرف قام القوم به زيدا . قال ابن عسقاء والأصح أنها تدل على أن ما بعدها زائد في الوصف على ما قبلها وأنها تكون اسما لا ترك كثيرا فينصب المفعول به كبه زيدا أي دعه ففتحته بناء ، وقيل مصدر وقع بدلا من فعل الأمر أي تركا زيدا ففتحته إعراب ، وقيل مصدر بمعنى الترك فيضاف إلى المفعول له ، وقال الفارسي لفاعله ففتحته إعراب أيضا واسما بمعنى كيف قليلا فيرفع ما بعده ففتحته بناء ، وبالثلاثة روى قول الشاعر :

تذر الجحام ضاحيا هاماتها به الألف كأنها لم تخلق

وتكون اسما بمعنى غير فتضاف للمستثنى نحو ما قاموا به زيد ففتحته إعراب وقد يجز بالحرف كحديث البخاري « أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من به ما اطلعتم عليه » أي من غير ما اطلعتم عليه . ومنها لاسيا وأكثر استعمالها بالواو قبلها وبالتشديد وقد تحذف الواو وقد تخفف . قال الرضي : وقد يقال فيها سيبا بحذف لا والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع اعتراضية عددها كثيرون من أدوات الاستثناء حتى رأوا ما بعدها مخالفا لما قبلها بالأولوية نحو قاموا لاسيا زيد والأصح أنها مجرد التثنية على أولوية ما بعدها بالحكم الذي نسب لما قبلها ولا فيها نافية للجنس تعمل عمل إن تنصب الاسم وترفع الخبر وسي بمعنى مثل اسما مبنى معها على الفتح وخبرها محذوف ويجوز فيما بعدها الجر بالإضافة إلى سي وما زائدة والفتحة في سي حينئذ إعرابية فيقال فيه وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وهو أرجح الوجوه والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف وجوبا لأنه كذلك مع وما حينئذ موصولة بمعنى الذي أو نكرة موصوفة بالجملة أي ولا مثل الذي أو مثل شيء هو زيد والنصب فإن كان نكرة فعلى التمييز لما وهي حينئذ نكرة تامة بمعنى شيء أو لسي وما كافة لها عن الإضافة والفتحة بناء مثلها في لارجل وإن كان معرفة فعلى حذف فعل ناصب مناسب وما كافة أو على أنه مفعول بسي نفسها لتأويلها باسم الفاعل وما كافة لها عن الإضافة أي ولا مساو زيدا فيهم وقيل ما كافة ولا سيبا منزل منزلة إلا في الاستثناء فالاسم المعرفة بعدها منصوب على الاستثناء المنقطع ، ولما كانت الوجوه الثلاثة متكيفة منع الجمهور نصب المعرفة بعدها قال في التسهيل وشرحه للدماميني وقد توصل بظرف كقولك بعجني الاعتكاف ولا سيبا عند الكعبة وأحب التنفل ولا سيبا يوم الجمعة ، قال الشاعر :

يسر الكريم الحمد لاسيا لذي شهادة من في خيره يتقلب

أو جملة فعلية نحو بعجني كلامك لاسيا تعظه ، وقال الشاعر :

قف الناس بالخير لاسيا ينيلك من ذي الجلال الرضا

وأما وصلها بالجملة الاسمية فذلك هو الغالب . قال الشارح وجاء بعد لاسيا الجملة الشرطية وعليه فما كافة وما يوجد في كلام المصنفين من قولهم لاسيا والأمر كذا تركيب غير عربي . قال الرضي ولا أعلم

من أين أخذوه وقد يحذف ما بعد لاسيا على جعله بمعنى خصوصا فكون منصوب المحل على أنه مفعول مطلق . فاذا قلت أحب زيدا ولا سيبا راكبا فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المتستر أي وأخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا تقول في أحبه ولا سيبا وهو راكب أو ولا سيبا إن ركب أي وخصوصا إن ركب . ومنها لما الشددة نحو - إن كل نفس لما عليها حافظ - في قراءة التشديد وإن نافية أي ما كل نفس إلا عليها حافظ فتقول في إعرابها لما إيجابية بمعنى إلا الاستثنائية ، ومن ذلك قولهم أنشدك الله لما فعلت وبالله لما أتيت أي ما سألك بالله إلا فعلا فلفظه اثبات ومعناه النفي المحصور والذي بعدها في تأويل مصدر حذف ساكنه استثناء مفرغا . قال الرضي قولهم نشدتك الله من قولهم نشدته كذا فأنشد : أي ذكرته فتذكر والمعنى ذكرتك الله بأن أقسمت عليك به وقلت لك بالله لتفعلن اه .

﴿ خاتمة ﴾ هي فائدة قال الشلبي في حاشية المطول ما لفظه قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ الشريف وهو قولهم اللهم إلا أن يكون الأمر كذا وكذا فيما في ثبوته ضعف كأنه يستعان في إثباته بالله تعالى اه وقال غيره اللهم إلا أن يكون الخ كلمة تذكر بعد استثناء نادر كأنه يستعان من الله في وقوعه (وأما خبر كان وأخواتها) نحو - وكان الله غفورا رحيما ، فأصبحتم بنعمته إخوانا . ليسوا سواء ، مادمت حيا - (وخبر الحروف المشبهة بليس) نحو - ماهن أمهاتهم ، ولات حين مناص - * تعز فلا شيء على الأرض باقيا *

إن هو مستويا على أحد * إلا على أضعف الجانبين

(وخبر أفعال المقاربة) نحو - عسى الله أن يأتي بالفتح ، وما كادوا يفعلون - (واسم ان وأخواتها) نحو - إن الله سميع بصير ، ولكن أكثركم للحق كارهون - (واسم لا التي لنفي الجنس) نحو لا إله إلا الله ، لا أحد أغبر من الله (فتقدم الكلام عليها في المرفوعات) استطرادا فلا حاجة إلى إعادتها (وأما التوابع) التي من جملتها تابع المنصوب المقصود بالذكري هنا (فسيأتي الكلام عليها) بعد الجوارم (إن شاء الله تعالى) وإنما أخرجها المصنف عن المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات والمجزومات لأنها تابعة لها والتابع من شأنه أن يتأخر عن المتبوع .

باب المخفوضات من الاسماء

وهي ما اشتمل على علم الاضافة وهو الجر ، سواء أكان بالكسرة أو بالفتحة أو بالياء ، وقوله من الأسماء لبيان الواقع لا للاحتراز لأن الحذف لا يدخل الأفعال (المخفوضات ثلاثة) فقط بدليل الاستقراء ، وأما الجر بالمجاورة ويكون في النعت نحو هذا جحر ضب جحر خرب بجحر مجاورته لضب مع أنه نعت لجحر ، وفي التوكيد كقوله :

يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم أن ليس وصل إذا انحلت عرا الذنب

بخفض كلهم لمجاورة الزوجات مع أنه توكيد لمفعول بلغ ، وفي عطف النسق نحو - وامسحوا برءوسكم وأرجلكم - بخفض أرجلكم لمجاورته لرءوسكم ومعه فيه جمهور النحاة وتأولوا الآية لزوال الجوار بحرف العطف فلا يحسن عنده قسما مستقلا لأن حركة الجوار مجرد إتباع فلا عامل لها ألبتة أو عاملها عامل جارها توسعا ، وعلى القولين فحركة الاعراب فيه مقترنة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجوار ، وأما الجر بالتوهم كقول الشاعر :

بدا لي أني لست مدرك ماضي ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

وأما خبر كان وأخواتها
وخبر الحروف المشبهة
بليس وخبر أفعال
المقاربة واسم إن
وأخواتها واسم لا التي
لنفي الجنس فتقدم
الكلام عليها في
المرفوعات، وأما التوابع
فسيأتي الكلام عليها
إن شاء الله تعالى .

﴿ باب المخفوضات من
الاسماء ﴾
المخفوضات ثلاثة

بخفض سابق على توهم أنه قال لست بمدرك بحرف الجر فلا يحسن عنده أيضا قسما مستقلا وذلك لأن عامله هو ذلك العامل التوهم لا التوهم نفسه لأن حركة إعرابه الأصلية مقترنة فيه الأول من الثلاثة (مخفوض بالحرف) قدمه لأنه الأصل ولا يكون هذا المجرور الا اسما مفردا صريحا كمررت يزيد أو مؤولا كعلمت بأنك قائم (و) الثاني (مخفوض بالاضافة) أي بسببها لأن الأصح أن المضاف عامل في المضاف إليه، ثم المضاف إليه قد يكون مفردا نحو غلام زيد وقد يكون جملة كهذا يوم لا ينطقون ، ويوم هم بارزون . إذ لا يضاف للجملة إلا اسم الزمان ولو غير ظرف وحيث وآية بمعنى علامة وريث بفتح الراء وسكون التحتية آخره ثاء مثلثة أي مقدار، والقول ومارادفه في المعنى كحديث « من غشنا فليس منا » وخبر « لا إيمان لمن لا أمانة له » والذي يلزم الاضافة إلى الجملة إذ باتفاق وإذا وحيث عند الجمهور (و) الثالث (تابع للمخفوض) بالحرف أو الاضافة وهذا مبنى على رأى السهيلي أن العامل فيه هي التبعية وهو ضعيف والأصح أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل فيرجع جر التابع إلى الجر بالحرف أو الاضافة ، وأما البدل فالعامل فيه محذوف (فالمخفوض بالحرف) أي بحرف الجر . قال ابن الحاجب : سميت هذه الحروف حروف الجر لأنها تجر معنى الفعل إلى الاسم . وقال الرضى : بل لأنها تعمل إعراب الجر كما يقال حروف النصب وحروف الجزم ويسمى الكوفيون حروف الاضافة لأنها تضيف الفعل أي توصل معناه إلى الاسم ونسبى أيضا حروف الصفات لأنها تحدث صفة للاسم من ظرفية أو غيرها ، وقيل لأنها تقع صفات لما قبلها (هو ما يخفض بمن) وهي لا ابتداء الغاية مكانا كقرأت من أول القرآن وزمانا نحو - من أول يوم - وغيرها نحو من محمد رسول الله ، ومنه عند سيبويه التي بعد اسم التفضيل كأنت أفضل منه والتي في نحو « أنت منى بمنزلة هارون من موسى » ولي من فلان صديق ، ويقال لها التجريدية وتكون للتبعيض وهي التي يصلح مكانها بعض كمنهم من كلم الله ، ولبيان الجنس ويصلح مكانها الذي هو نحو - فاجتنبوا الرجس من الأوثان - أي الذي هو الأوثان والتعليل نحو - يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق - والسببية نحو - يحفظونه من أمر الله - أي بأمره ، والظرفية نحو إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة - أي فيه ، والعندية نحو - لن نغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله - أي عنده ، والفصل وهي الداخلة على ثانی المتضادين نحو - والله يعلم المفسد من المصلح - والاستعلاء - كنصرناه من القوم - أي عليهم والتأكيد وهي الزائدة لغير غرض بشرط تقدم نفي أو نهي أو استفهام بهل وأن يكون مجرورها نكرة نحو - وما كان معه من إله . ما جاءنا من بشير . ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت - ثم الزائدة إن جرت اسم جنس نكرة كما جاءني من رجل فهي للتنصيص على العموم والاستغراق وإن جرت نكرة عامة فهي لتوكيد العموم وذلك نحو ما جاءني من أحد أو عريب بمهملتين أو ديار أو طوفى أو مصوات أو ذبيح وكلها بمعنى أحد وملازمة للنفي (و إلى) وهي لا انتهاء الغاية مكانا نحو إلى المسجد الأقصى وزمانا نحو - وآموا الصيام إلى الليل - وغيرها نحو إلى هرقل عظيم الروم وتكون للمصاحبة نحو - من أنضارى إلى الله - أي معه والظرفية نحو - هل لك إلى أن تزكى - أي في أن ، ولها معان أخرى (وعن) وهي للجائزة ولم يذكروا البصريون لها معاني غيرها والمراد بها بعد شيء عن المجرور بها بسبب مصدر الفعل العدى بها نحو سرت عن البلدة أي بعدت عن البلدة بسبب السير وأطعمته عن جوع وكسوته عن عرى أي جعلت الجوع والعرى مجاوزا له ومنه رميت السهم عن القوس لأن السهم يجاوزها وتكون للاستعلاء نحو - فأما يخل عن نفسه - أي عليها ومعنى من نحو - وهو الذي يقبل التوبة

مخفوض بالحرف
ومخفوض بالاضافة
وتابع للمخفوض .
فالمخفوض بالحرف
هو ما يخفض بمن
وإلى ، وعن

عن عباده - أي منهم (وعلى) للاستعلاء الحسى حقيقة نحو - وعليها وعلى الفلك تحملون - أو
عجازا نحو - أو أجد على النار هدى - أو المعنوي نحو - الرحمن على العرش استوى - وصلى الله
على محمد وآله ، وتكون للعية نحو - آتى المال على حبه - أي مع حبه ، والظرفية نحو - واتبعوا
ماتلوا الشياطين على ملك سليمان - أي فيه ، والتعليل نحو - لتكبروا الله على ما هذاكم - أي
لهدايته إياكم ، والاستدراك نحو قولهم : على أنه كذا وكذا ، ومن ذلك قول الشاعر :

بكل تداوينا فلم يشف ما بنا على أن قرب الدار خير من البعد
على أن قرب الدار ليس بنافع إذا كان من تهواه ليس بذى ود

أبطل بعلى الأولى عموم لم يشف ما بنا فقال بلى إن فيه شفاء ثم أبطل بالثانية قوله : على أن قرب
الدار خير من البعد . والأرجح أنها حينئذ خبر لمبتدأ محذوف : أي والتحقيق على كذا ، وقد يكون
اسما مبنيًا بمعنى فوق كترت من عليه (وفي) وهي للظرفية مكانا نحو - غلبت الروم في أدنى
الأرض - ومنه أدخلت الحاتم في أصبى غير أن فيه قلبا لأن الأصل أدخلت أصبى في الحاتم ،
وزمانا نحو - سيغلبون في بضع سنين - وتكون للاستعلاء كقوله تعالى - ولأصلبناكم في جذوع
النخل - أي عليها . قال الدمامي : ومنه حديث « أرواح الشهداء في أجواف طير خضر » أي عليها
(والباء) هي للتعدي : أي جعل الفعل متعديا وتحويله بأحداث معنى التصير في مفهومه من اللزوم إلى
التعدي ، وهذا المعنى مما انفردت به عن سائر حروف الجر وللتعدي معنى آخر وهو إيصال معنى الفعل
إلى شيء بواسطة حروف الجر ، وهذا جار في حروف الجر كلها . وباء التعدي وتسمى باء النقل هي المعاقبة
للهمزة في تصير الفاعل مفعولا وأكثر ما تعدي الفعل القاصر نحو - ذهب الله بنورهم - أي
أذهب وتكون للالصاق وهو معنى لا يفارقها ، ولذا اقتصر عليه سيبويه نحو مهرت يزيد : أي
التصق مهري بمكان يقرب منه والاستعانة وهي الداخلة على آلة الفعل ، ومنه كتبت بالقلم وقطعت
بالسكين ، وقوله تعالى - ترهبون به عدو الله - والتأكيد وهي الزائدة وكثرت زيادتها في فاعل
كفي نحو - كفى بالله شهيدا - ومفعول عرف وفي المبتدأ بعد إذا الفجائية نحو خرجت فاذا به
قائم : أي فاذا هو قائم وكيف نحو كيف بك : أي كيف أنت ، وفي الخبر المنفي نحو ما كنت بقائم
ولست بنائم ولزمت زيادتها في نحو - أسمع بهم وأبصر - في رأى الجمهور وشذت في الخبر المثبت
(واللام) وهي للملك نحو - لله ما فى السموات وما فى الأرض - والاختصاص : أي شبه الملك
كالجنة للمؤمنين ، والسرجه للفرس . والاستحقاق ، وتقع بين معنى وذات كالحمد لله ، والكافرين النار
أي عذابها والعانى الثلاثة متقاربة ، وقد يستغنى بذكر الاختصاص عن المعنيين الأخيرين وقد يعبر
بأحدها مكان الآخر وقد تكون للتعليل نحو - خلق لكم - ومنه لام كي وليبيان الحكمة نحو
- وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون - لأننا لو جعلناها للتعليل لزم عليه نسبة أفعاله تعالى
للأغراض والعلل وذلك محال على الله تعالى وتوكيد النفي وهي لام الجحود نحو - وما كان الله
ليعذبهم - ولانتهاء الغاية نحو - كل يجرى لأجل - أي إلى أجل والاستعلاء نحو - يخرون
للأدقان ، وإن أسأتم فلها - أي عليها ، والظرفية نحو - لا يجليها لوقتها إلا هو - أي في وقتها
(والكاف) وهي للتشبيه نحو زيد كالقمر وأخته كالشمس ، وتكون للتعليل كقوله تعالى - كما
أرسلنا فيكم رسولا - ، وقوله تعالى - ويكفأنه لا يفلح الكافرون - فوى اسم فعل بمعنى
أعجب والكاف للتعليل : أي أعجب لعدم فلاحهم ، وللتأكيد وهي الزائدة نحو - ليس كمثل
شيء - أي مثله . قال ابن عنقاء : والتحقيق أنها في الآية للتشبيه وإنما نفي الشيء بنفي لازمه وقد

وعلى وفي والباء واللام
والكاف

تأتي اسما بمعنى مثل اضطرارا عند الجمهور واختيارا عند ابن مالك كالأخفش فتقع مبتدأ وفاعلا ومفعولا ومجرورا باسم أو حرف وبقى للحروف المذكورة معان أخر مذكورة في المطولات (وحق) وهذيل تبدل جاءها عينا وهي لانتها الغاية مكانية نحو أكلت السمكة حتى رأسها ، وزمانية نحو - سلام هي حتى مطلع الفجر - ويجب في مجرورها إذا كان مسبوقة بذى أجزاء أن يكون آخرها كالمثال الأول أو متصلا بالآخر ، وذلك كالمثال الثاني فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها خلافا لابن مالك والغالب فيما بعد حتى الجارة أن يكون داخلها في حكم ما قبلها بخلاف ما بعد إلى فإن الغالب فيه عدم الدخول . قال العصامي : ومذهب المحققين أنه إذا لم يكن معها قرينة تقتضي الدخول أو عدم الدخول حكم لما بعدها بالدخول ويحكم في مثل ذلك لما بعد إلى بعدم الدخول حملا على الغالب في البابين لا لخلاف في حتى العاطفة في وجوب دخول ما بعد حتى لأن العاطف بمنزلة الواو (والواو) وهي للقسم كوالله والذي نفسي بيده ، ومنه - والنجم إذا هوى . والمرسلات عرفا . والسماء ذات البروج - ونحوها من السور المفتحة بالواو ، وقيل هي على حذف رب بفتح الراء مضافا إلى المجرور بعده : أي ورب النجم ورب المرسلات لأنه لا يحلف بغيره تعالى . وأجيب بأن المنع في حق العبد . وأما العبود فله أن يقسم بما شاء وفي الأقسام بها إيدان بعظمة ملكه وقوة سلطانه . قال الشيخ عبد الملك العصامي : ولا تتعلق إلا بمحذوف نحو - والقرآن الحكيم - فإن تلتها واو أخرى نحو - والسين والزيتون - فالثانية للعطف والإلاحتاج كل من القسمين إلى جواب قاله في المعنى (والثناء) المثناة فوق وهي للقسم أيضا والغالب دخولها على الاسم الأعظم نحو - تالله - قال بعضهم والأصل في حروف القسم الباء والواو بدل منها والثناء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب . قال الزمخشري في قوله تعالى - وتالله لأكيدن أصنامكم - كأنه يعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتيه مع عتو عمود وقهره اه ولم يذكر الصنف الباء الموحدة التي هي أصل حروف القسم اكتفاء عنها بقوله أولا وفي والباء فانها شاملة لباء القسم .

وحتى والواو والثناء

(تنبيه) بقي من حروف القسم حرفان الأول المهمزة وتختص بالاسم الأعظم وهو الجلالة وهي إما همزة مفتوحة يليها ألف وتسميها للغاربة مجازا همزة الاستفهام كقوله صلى الله عليه وسلم «آله ما أجلسكم إلا ذلك» أصله بالله فعوضت المهمزة عن الباء ، وإما همزة قطع مقصورة يقال والله لأخرجن فتقول أفالله أو فالله لتخرجن بقطع المهمزة أصله أفبالله فحذفت الباء وأبدل منها المهمزة والفاء عاطفة على كلام المخاطب والخفض بالهمزة نفسها عند الأخفش وأصحابه واختاره كثيرون وبحرف القسم المحذوف عند الكوفي واختاره ابن مالك . قال ابن عنقاء في حواشي البهجة وهو الأصح : والثاني ها عدها كنيه ون كابن عصفور وأبي حيان من حروف القسم وتسميها للغاربة ها التنبيه وتختص أيضا بالاسم الأعظم ولك في ألفها الأثبات والحذف وفي المهمزة القطع والوصل ، فالصور أربع ها الله ها الله ها الله ها الله وهي عوض عن واو القسم والأصح أن الجر بالواو المحذوفة ولا بد أن يجيء بلفظ إذا بعد القسم به لأن هاء من تمام اسم الإشارة لكونه حرف تنبيه قدم ليكون عوضا عن حروف القسم نحو ها الله ذا ، وعا بعضهم من حروف القسم الكاف نحو - كما أخرجك ربك - والصحيح أنها خذ من هذه . أي وذلك كما أخرجك ، والإشارة إلى ما فهم من سياق ما قبله : أي هذه الحالة في كراهيتهم إيها كما إخراجك للحرب في كراهيتهم له ، وأما أيمن المستعمل في القسم نحو أيمن الله لأنعلن بالصحيح أنه اسم مبتدأ محذوف الخبر : أي أيمن الله قسما وكذا وايم الله بهمزة وصل عند الجمهور فإنه اسم مبتدأ وخبره محذوف : أي وايم الله قسما . ويجاب القسم بغير السؤال باللام نحو

والله لزيد قائم، وبان نحو والله إن زيدا قائم وبما ولا النافيتين نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لقرينة نحو - تالله تفتؤ - أي تالله لانفتؤ، وأما قسم السؤال فلا يجاب إلا بما فيه معنى الطلب نحو بالله أخبرني وبالله هل قام زيد وقد يحذف جواب القسم إذا اعترض بين أجزاء الجملة نحو زيد والله قائم أو تقيمت عليه نحو زيد قائم والله لدلالة الجملة عليه (ورب) بضم الراء وفتحها وتشديد الباء مفتوحة ويجوز إلحاقها تاء التأنيت المفتوحة وهي للتقليل حقيقة إلا أنها استعملت في التكثير كثيرا حتى صار استعمالها فيه كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى قرينة وفعالها الذي تتعلق به يجب أن يكون ماضيا لأنها لتقليل ما ثبت نحو رب رجل كريم لقيته . وأما قوله تعالى - ربما يؤد الدين كفروا - فأنما دخلت رب على المستقبل لأن مثل هذا المستقبل في القرآن بمنزلة الماضي لتحقق وقوعه من حيث إنه من أخبار الله وهي صدق لا يختلف ، ولذا كثيرا ما ترد نظائره بلفظ الماضي كقوله تعالى - وسيق الذين اتقوا ، ونادى أصحاب الجنة - ونحو ذلك والمضى في المعنى كاف ، بل قيل إن دخولها على الماضي غالب لا واجب لوروده في القرآن كهذه الآية وأشعار العرب كقوله :

يارب قائلة غدا يالهف أم معاويه

(ومذ ومنذ) بضم الميمين . قال ابن مالك وكسر هاء لغة بني سليم ولا يجران إلا لزم معين غير مستقبل وها حينئذ بمعنى من الابتدائية إن كان الزمان ماضيا كقوله * أقوين مذ حجج * وقوله : * ورب عفت آثاره منذ أزمان * أي من حجج ومن أزمان وبمعنى في الظرفية إن كان حاضرا نحو ما رأيته مذ ليلتنا ومنذ يومنا : أي في ليلتنا وفي يومنا ، وبمعنى من وإلى معا إن كان معدودا نحو ما رأيته مذ أو منذ يومين : أي من أول هذه المدة إلى انتهائها أما الزمان المستقبل وغير المعين فلا يدخلان عليه لا يقال لا أراه مذ أو منذ غد ولا ما رأيته مذ أو منذ حين فإن أتى بعدها جملة حكم بظرفيتها وإضافتها إليها أو إلى زمان مضاف إليها نحو ما رأيته مذ جاءني أو منذ كان عندي أو أتى بعدها اسم زمان مرفوع كأم أراه مذ يومنا أو منذ يوم الاثنين فهما مبتدأ وما بعدها خبر أو بالعكس ومعناها الأمد : أي جميع المدة إن كان حاضرا أو معدودا ، وأول المدة إن كان ماضيا : أي مدة انتفاء الرؤية يومان أو أول مدته : أي انقطاعها يوم الاثنين ، وعلى هذا فالكلام جملتان مستأنفتان لأن جملة مذ ومنذ جواب لسؤال مقتر .

ورب ومذ ومنذ

(تنبيه) جملة ما ذكره أيضا من حروف الجر أربعة عشر حرفا وكلها مستوية في الاختصاص بالأسماء والسخول عليها وبقى على الصنف من حروف الجر حاشا وعدا وخلا ولعل اكنني بذكرها في الاستثناء ، ولعل في لغة عقيل كقول الشاعر :

قللت ادع أخرى وارفع الصوت ثانيا لعل أبي النوار منك قريب

ولولا الامتناعية إذا تلاها ضمير متصل نحو لولاي ولولاه ولولاك لكان كذا فهي حرف جر مختص بالضمير والأكثر أن يقال لولا أنا ولولا أنت ولولا هو . ومتى في لغة هذيل وتأني بمعنى من كأخرجها متى كه : أي من كه وبمعنى في الظرفية كوضعها متى كه : أي في كه . وكى التعليلية ولا تجر إلا ما الاستفهامية يقال جئتكم أمس فتقول كيمه : أي له والهاء للسكت وحذفت ألف ما لسخول حرف الجر عليها والغالب جرها لأن المصدرية وصلتها نحو جئتكم كي نكرمني إذا قدرت أن بعدها : أي جئتكم لا كرامك إياي وما المصدرية وصلتها نحو جاءكم زيد كياتكم مونه : أي لا كرامه . فان قلت كياتكم موه يحذف النون فما زائدة وكى حينئذ مصدرية ناصبة بنفسها وان قدرت النصب بأن مضمرة فكى تعليلية جارة .

﴿ تنبيه آخر ﴾ اعلم أنه لا بد لحرف الجر غالبا من متعلق يفتح اللام ولا بد أن يكون فعلا أو اسما يعمل عمله كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وفي تعلقه بالفعل الناقص نحو كان وأخواتها والجامد نحو نم وبس وعسى خلاف ، والأظهر أنه يتعلق به وقولنا غالبا للاحتراز عن الزائد فإنه لا يتعلق بشيء كالباء في كفى بالله شهيدا ، ومن في قوله تعالى - هل من خالق غير الله - لأن الزائد إنما جيء به للتقوية والتأكيد لا للربط بخلاف غير الزائد فإنه لما قصرت بعض الأفعال عن الوصول إلى الأسماء أعينت على ذلك بحروف الجر وفي معنى الزائد رب وفاقا لابن هشام وخلافا للجمهور كما سيأتي ولولا ولعل فإنهما كالزائد من حيث الاعراب لا المعنى فلا يتعلقان بشيء ومحل مجرورها رفع بالابتداء وقد سمع رفعه في لعل أبي المغوار ولا يتبع مجرورها إلا بالرفع حتى على القول بأنها معدية وإنما تتعلق بفعل محذوف وجوبا (فالسبعة الأولى) من حروف الجر التي ذكرها المصنف رحمه الله تعالى (تجر الظاهر) من الأسماء (والضمر) فهي مشتركة بينهما ولهذا قدمها. ثم شرع يمثل لها على الترتيب فقال (نحو منك ومن نوح) وإعرابه منك جار ومجرور ومن نوح كذلك . الأول مثال جر من للضمر . والثاني مثال لجرها للظاهر (إلى الله مرجعكم) مثال لجر إلى للظاهر . وإعرابه إلى حرف جر ولفظ الجلالة مجرور بالي وعلامة جره كسر الهاء تأديبا والجملة في محل رفع خبر مقدم مرجع مبتدأ مؤخر وعلامة رفعه ضم آخره والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة ، وكثيرا ما نسمع من يقرأ ولاخبرة له بالعربية بكسر العين والذي سهل لهم ذلك مجاورتها للجيء الكسورة فينبغي التفطن لذلك فإنه لحن (إليه مرجعكم) مثال لجر إلى للضمر وقوله (جميعا) بالنصب حال من الكاف (- لتركبن طبقا عن طبق -) مثال لجر عن للظاهر . وإعرابه اللام داخلة في جواب قسم مقدر تقديره والله لتركبن ، تركبن فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة تخفيفا وواو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين ضمير متصل في محل رفع فاعل والنون للتأكيد طبقا لمفعول به عن طبق جار ومجرور وجملة الجار والمجرور في محل نصب صفة لطبقا ، وعبارة الجلالين لتركبن أيها الناس أصله لتركبن حذف نون الرفع لتوالي الأمثال والواو لالتقاء الساكنين طبقا عن طبق حالا بعدد حال وهو الموت ثم الحياة وما بعدها من أهوال يوم القيامة اه . (رضى الله عنهم ورضوا عنه) مثال لجر عن للضمر ، وإعرابه رضى فعل ماضى الله فاعل عنهم جار ومجرور متعلق برضى ورضوا فعل وقاعل رضى فعل ماضى وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل عنه جار ومجرور متعلق برضوا . قال في الجلالين رضى الله عنهم بطاعته ورضوا عنه بشوابه اه . قال في حواشي الجمل قوله بطاعته أى قبولها أو بتوفيقهم لها وقوله بشوابه أى بانابته إياهم اه . وعبارة الخازن قيل معنى رضى الله عنهم رضى أعمالهم ورضوا عنه لما أعطاهم من الخير والكرامة انتهت وهذا بخلاف قولنا في حق الصحابي مثلا رضى الله عنه . فإن المراد من ذلك الدعاء له بالرضا (وعليها) مثال لجر على للضمر وهو عائد على الأنعام في قوله تعالى - الله الذي جعل لكم الأنعام - وقد قيل إن المراد من الأنعام هنا الأبل خاصة . وهذا القيل هو الظاهر لأنها التي توجد بها المنافع المحسنة في الآية (وعلى الفلك تحملون) مثال لجر على للظاهر . وإعرابه على حرف جر الفلك مجرور بعلى متعلق بتحملون وتحملون فعل مضارع مغير الصيغة وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع نائب الفاعل ولعل المراد بقوله تحملون حمل النساء والولدان عليها في المواضع وهذا هو السر في فصله عن الركوب في قوله تعالى - لتركبوا - وفي الجمع بينها وبين الفلك في الجمل لتأينهما

فالسبعة الأولى تجر
الظاهر والضمير نحو
- منك ومن نوح .
إلى الله مرجعكم . إليه
مرجعكم جميعا .
لتركبن طبقا عن طبق .
رضى الله عنهم ورضوا
عنه . وعليها وعلى
الفلك تحملون .

من المناسبة التامة حتى سميت سفن البر (وفي الأرض آيات) مثال جر في للظاهر . وإعرابه ظاهر ، والآيات جمع آية وهي العلامة الدالة على وحدانية الله تعالى (وفيها ما تشبيهه الأنفس) مثال جر في للضمير . وإعرابه فيها جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم ما اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر تشبهى فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستئصال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به الأنفس فاعل والضمير المجرور يني يعود على الجنة ، ملكنا الله إياها (آمنوا بالله) مثال جر الباء للظاهر . وإعرابه آمنوا فعل أمر مبني على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل بالله جار ومجرور متعلق بآمنوا (آمنوا به) مثال جر الباء للضمير . وإعرابه كاعراب الذي قبله (لله ما في السموات) مثال جر اللام للاسم الظاهر . وإعرابه لله جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم ما اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر في السموات جار ومجرور والجملة صلة الموصول متعلق بواجب الحذف تقديره استقر والعائد الضمير المستتر في استقر (له ما في السموات) مثال جر اللام للضمير . وإعرابه كاعراب الذي قبله (والسبعة الأخيرة) من حروف الجر التي ذكرها المصنف (تختص بالظاهر) أي ينخفض الاسم الظاهر (ولا تدخل على المضمير) أما الكاف فلسكراهة اجتماع الكافين عند دخولها على كاف الخطاب وحمل بقية المضمرات عليه ، لأن الباب واحد مع الاستغناء بمثل فانها تدخل على المظهر والمضمير ، وأما حتى فاكتفاء بالي فانها للغاية وتدخل على المضمير والمظهر خلافا للبرد فانه أجاز دخولها على المضمير كقوله :

أنت حتاك تقصد كل فج ترحى منك أنها لا تخيب (١)

وهذا عند الجماعة ضرورة ، وأما واو القسم وتاؤه فلأن القسم بالاسم المضمير قليل نخصوه بما أكثر فيه وهو المظهر ثم لما أكثر القسم بالله خاصة قصدوا إلى التخفيف فعوضوا عن الواو التي هي حرف علة حرفا صحيحا وهو التاء ولأن الباء التي هي أصلها تدخل على الظاهر والمضمير والفرع من شأنه أن يكون دون الأصل فلا يساويه ، وإنما حكم بأن الباء أصل الواو والتاء فرعان عنها لأنها هي الثابتة للالصاق في غير القسم ولم توجد الواو والتاء إلا في هذا الباب وأما رب فلأنها لا تجر إلا التكررات والضمير معرفة وكونها قد تجر الضمير لا ينافي ما ذكرنا لأن الضمير الذي جوزوا جر هاله هو في معنى النكرة لكونه لا يقصد رجوعه إلى شيء معين بل إلى مجهول ذهني وأما مذ ومنذ فللاستقراء (فمنها ما لا يختص بظاهر بعينه) بل يجر أي ظاهر كان (وهو) ثلاثة أحرف (الكاف وحتى والواو) مثال الكاف (نحو وردة كالدهان) وإعرابه وردة بالنصب خبر كان في قوله تعالى - فإذا انشقت السماء فكانت وردة - وعلامة نصبه فتح آخره وقوله كالدهان الكاف حرف جر الدهان مجرور بالكاف وعلامة جره كسر آخره وجملة الجار والمجرور في محل نصب صفة لوردة . قال في الجلالين فإذا انشقت السماء انفرجت أبوابا لنزول الملائكة فكانت وردة أي مثلها محمرة كالدهان كالأديم الأحمر على خلاف العهد بها وجواب إذا فما أعظم المول انتهى . قال العلامة سليمان الجمل في حواشيه قوله أي مثلها محمرة عبارة غيره محمرة مثلها وهي أظهر كما لا يخفى وقوله كالدهان يجوز أن يكون خبرا نائيا وأن يكون نعتا لوردة وأن يكون حالا من اسم كانت وقوله على خلاف العهد بها أي على خلاف لونها الذي نراه ونعنده وهو الزرقة وتلك المحمرة التي ظهرت فيها في ذلك الوقت هي لونها الأصلي لأن لونها الأصلي دائما هو المحمرة ، وإنما نشاهدنا زرقاء بسبب اعتراض الهواء بيننا وبينها كما يرى الدم في العروق أزرق والهواء هناك لا يمنع من اللون الأصلي قاله السكرخي والعمادي والكاظمي

وفي الأرض آيات .
وفيها ما تشبيهه
الأنفس . آمنوا بالله .
آمنوا به . لله ما في
السموات . له ما في
السموات - والسبعة
الأخيرة تختص
بالظاهر ولا تدخل على
المضمير فمنها ما لا يختص
بظاهر بعينه وهو
الكاف وحتى والواو
نحو - وردة كالدهان

(١) يقرأ بتخفيف
أن ليقزن البيت اه
مصححه .

والموردى . وقال القرطبي قال قتادة إنها اليوم خضراء وسيكون لها لون أحمر اهـ (وزيد كالأسد)
أى فى الشجاعة . وإعرابه ظاهر (وقد تدخل) أى الكاف (على الضمير فى ضرورة الشعر) كقول
العجاج من قصيدة مرجزة يصف بها الحمار الوحشى :

خلى الذنابات شمالا كشبا * وأم أوعال كها أو أقربا * ذات اليمين غير أن ينكبا
اللغة : خلى أى ترك ويروى نحى والذنابات بضم الدال كما يفيد كلام هطيل فى شرح المفصل وقال
انه موضع بعينه . وفى العيني والذنابات بفتح الدال المعجمة و بعد الألف باء موحدة و بعد الألف
الأخرى تاء مثناة من فوق أى آخر الحروف اسم موضع بعينه وشمالا بكسر الشين أى عن شماله
وكشبا بفتح الكاف والتاء المثناة والباء الموحدة أى فريرا وأم أوعال اسم هضبة أى صخرة كبيرة
بعينها وهى فى الأصل جمع وعل وهو ذكر الأروى وينكب أى يجور ويميل . الاعراب خلى فعل
ماض ومثله نحى على الرواية الأخرى تنصب مفعولين لأنها بمعنى ترك تتضمن معنى صبر وفاعله مستتر
فيه جواز تقديره هو الذنابات مفعولها الأول شمالا مفعول ثان كشبا نعت لشمالا أى شمالا قريبا وأم
أوعال إما بالنصب عطفًا على الذنابات وإما بالرفع على أنه مبتدأ وخبره جملة كها أى كالذنابات ، وقد
ذكر الوجهين العيني والدمامين وهطيل كها جار ومجرور الكاف حرف جر والهاء ضمير متصل فى
محل جر بالكاف أو حرف عطف أقرب معطوف على الهاء من كها من غير إعادة الجار والمعطوف
يتبع المعطوف عليه فى إعرابه تبعه فى جره وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم
لا ينصرف والمانع له من الصرف علتان فرعيتان من علل تسع وهى الصفة ووزن الفعل ، وألفه
للاطلاق ذات ظرف مكان وعلامة نصبه فتح آخره واليمين مضاف إليه غير اسم استثناء وعلامة
نصبه فتح آخره إن حرف مصدرى ونصب ينكب فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره
وألفه للاطلاق . والمعنى أن هذا الحمار الوحشى لما مضى فى عدوه جعل موضع الذنابات ناحية شماله
قريبة منه وجعل هضبة أم أوعال ناحية يمينه كها أى مثل الذنابات فى القرب منها فهما عن يمينه
وشماله مقدار ما بين كل منهما وبين طريقه واحد الا أن ينكب أى يجوز فى عدوه فتصير الذنابات
إن مال إليها فى العدو أقرب من أم أوعال وإن مال بالعدو إلى أم أوعال صارت أقرب إليه من
الذنابات ، والشاهد فى قوله كها حيث جرت الكاف للضمير وهو قليل (و) مثال حتى (نحو حتى
مطلع الفجر) وإعرابه حتى حرف غاية وجر مطلع مجرور بحتى وعلامة جره كسر آخره والفجر
مضاف إليه أى إلى مطلع الفجر (وقولهم) أى العرب (أكلت السمكة حتى رأسها) وإعرابه أكلت
فعل وفاعل السمكة مفعول به حتى حرف غاية وجر رأس مجرور بحتى والهاء فى محل جر بالاضافة أى
إلى رأسها (بالجر) إنما أتى به لأن ما بعد حتى فى المثال المذكور يجوز رفعه ونصبه أيضا كما سيأتى
فى باب العطف . قال الفاكهى وأتى بمثالين للإشارة إلى أن الجر بها تارة يكون واجبا وذلك إذا
كان ما بعده اسما غير داخل فيما قبلها كالأية ، وتارة يكون جائزا وذلك إذا كان جزءا مما قبلها ولم
يتعدر دحوه كالمثال وإنما امتنع العطف بحتى فى الآية لأنها إنما تعطف بعضا على كل كما سيأتى اهـ
والفجر فى الآية ليس بعضا من الليل (و) مثال الواو (نحو والله والرحمن) وإعرابهما ظاهر ولا
يجمع بينهما وبين فعل القسم بخلاف باء القسم ، فتقول أقسمت بالله ولا تقول أقسمت والله لأن
الواو بدل عن الباء عند حذف الفعل ، ولذا قيل هى عوض عن فعل القسم (ومنها ما يختص بالله)
أى بلفظ الجلالة وهو الغالب وعبارة المفصل ثم التاء مبدلة عن الواو فى تالله خاصة اهـ (و) لفظ
(رب) بفتح الراء حال يكون لفظ رب (مضافا للكعبة أو لىاء المتكلم) حكاه الأخفش ،

وزيد كالأسد وقد
تدخل على الضمير فى
ضرورة الشعر ونحو
- حتى مطلع الفجر -
وقولهم أكلت السمكة
حتى رأسها بالجر ونحو
والله والرحمن . ومنها
ما يختص بالله ورب
مضافا للكعبة أولياء
المتكلم

وهو شاذ كما قاله الزمخشري (وهو التاء) المثناة الفوقية: أي تاء القسم، ولا يجمع بينها وبين الفعل أيضا، ويشترط في جوابها كجواب الواو أن يكون خبريا، نحو: تالله لتقومن فلا يكون فيه استفهام فلا يجوز، نحو: تالله، أو: والله هل قام زيد، بخلاف الباء فإن جوابها تارة يكون خبريا، وتارة يكون استفهاميا، نحو: بالله هل جاءك أحد (نحو تالله) تقتو تذكر يوسف. وإعرابه التاء حرف قسم وجر، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالتاء، وعلامة جره كسر الهاء تأديبا، تقتو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره متصرف من فتي* من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر، واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره أنت، وجملة تذكر يوسف في محل نصب خبرها (وترب الكعبة) وإعرابه ترب جار ومجرور، التاء حرف قسم وجر، ورب مقسم به مجرور بالتاء، وهو مجرور وعلامة جره كسر الباء تأديبا، وهو مضاف، والكعبة مضاف إليه (وتربى) وإعرابه تربى، جار ومجرور، التاء حرف قسم وجر، وربى بالياء مقسم به وهو مجرور، وعلامة جره كسرة مقشدة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لا يناسبها إلا كسر ما قبلها وهو مضاف، والياء ضمير متصل في محل جر بالاضافة (وندر) خفضها لغير ذلك كما حكى سيبويه عن بعض العرب (تالرحمن) وإعرابه التاء حرف قسم، والرحمن مقسم به مجرور بالتاء (وتحياتك) وإعرابه التاء حرف قسم وجر، حياة مجرور بالتاء وعلامة جره كسر آخره وهو مضاف، والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة (ومنها ما يختص بالزمان) المعين غير المستقبل فلا يجزئ غيره (وهو) حرفان فقط (منذ ومنذ) كما تقدم (نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة) وإعرابه ما نافية، رأيت فعل وفاعل ومفعول، منذ حرف جر، يوم مجرور بمنذ، وعلامة جره كسر آخره وهو مضاف، والجمعة مضاف إليه (أو منذ يومين) وإعرابه مذ يومين جار ومجرور منذ حرف جر يومين مجرور بمنذ وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى (ومنها ما يختص بالنكرات غالبا وهو رب) بضم الراء، وذلك لأن وضعها لتقليل نوع من الجنس فوجب وقوع النكرة بعدها دون العرفه لحصول معنى الجنس بها وبدون تعريف، فلو عرفت العرفه لوقع التعريف زيادة ضائعة (نحو رب رجل في الدار) وإعرابه رب حرف تقليل وجر رجل مجرور برب وعلامة جره كسر آخره في الدار جار ومجرور وجملة الجار والمجرور في محل جر نعمت لرجل، وأشار الصنف بالمثال المذكور إلى أحكام تتعلق برب صرح بها غيره: الأول أن لها صدر الكلام من بين حروف الجر لأنها موضوعة لإنشاء التقليل أو التأكيد واستعمالها في الثاني كثير. والثاني أن مجرورها يوصف إذا كان اسما ظاهرا كالمثال، ثم اختلفوا هل وصفه غالب أو واجب ذهب إلى الأول جماعة وإلى الثاني أبو علي الفارسي وابن السراج ومن تبعهما، واختاره ابن الحاجب وعبارة بعضهم والنكرة الظاهرة يلزمها أن تكون موصوفة بمفرد نحو رب رجل جواد أو جملة فعلية نحو رب رجل جاءني أو اسمية نحو رب رجل أبوه كريم وذلك لتحصل الافادة بالنوع لأن الصفة تخصب الجنس المذكور أو لا فيصير بها نوعا اه. وقال الرضي بعد ذكر الخلاف في وجوب كونها موصوفة والأولى أنه يجب ذلك لأن رب مبتدأ على ما اخترنا لا خبر له لافادة صفة مجروره معنى الجملة كما في أقل رجل يقول ذلك اه وما قاله من أن رب مبتدأ مبني على القول بأنه اسم، وقد حكاه في شفاء الصدور عن الكوفيين والأخفش والرضي وهو ضعيف والأصح أنها حرف جر لكن الأصح أنها ليست معدية للفعل بل هي حرف زائد لا تتعلق بشيء فمحل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندي رفع على الابتداء وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية وفي نحو رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب لأنه من باب الاشتغال كما في نحو هذا لقيته ويجوز مراعاة محله في الاتباع كثيرا كرب رجل عالم وأخيه أو وأخوه

وهو التاء نحو تالله
وترب الكعبة
وتربى وندر تالرحمن
وتحياتك . ومنها
ما يختص بالزمان وهو
منذ ومنذ نحو ما رأيت
منذ يوم الجمعة أو منذ
يومين ومنها ما يختص
بالنكرات غالبا وهو
رب نحو رب رجل
في الدار

أقاما عندى ورب رجل فاضل وأخيه أو وأخاه لقيت . والثالث أن الفعل الذى تتعلق به يجب تأخره عنها وأنه يحى . محذوف فى الأكثر وإنما وجب تارة لأنها لانشاء التقليل وكل ما وضعه الانشاء فله صدر الكلام ، وأما حذفه فلأن المعنى معاروم بدونه (وقد تدخل) أى رب (على ضمير غائب) فى حكم النكرة من حيث أنه مجهول يوماً به من ضمير قصد إلى ظاهر معين ولذا سماه بعضهم نكرة مضمرة . قال ابن الحاجب ولا بد أن يتقدم ما يرشد إلى المفسر له فإذا قلت رب رجلاً فهو بتقدير أن يقول قائل هل من رجل كريم ؟ فيقال رب رجلاً فالمراد برجل رجلاً كريماً وأرشد إليه ذلك المقتر (ملازم) عند البصريين (للأفراد) وإن كان التمييز مثنى أو مجموعاً (والتذكير) وإن كان التمييز مؤنثاً وإنما التزم إفراده وتذكيره لرجوعه إلى مقتر فى الذهن كالضمير فى نعم رجلاً (والتفسير بتمييز بعده) منصوب متأخر عنه متصل به (مطابق) أى موافق (للمعنى) المراد منه المتكلم من أفراد أو ثنية أو جمع تذكير أو تأنيث (نحو قوله) :

ربه قتيبة دعوت إلى ما يورث المجد دائماً فأجابوا

هو من الخفيف . اللغة رب حرف تآنى للتقليل والتكثير واختلفوا فى الغالب منهما قيل هو التقليل بل قيل إنها موضوعة له ومن ثم قال بعضهم هى للتقليل على المشهور . وقال الكوفيون إنها للتقليل دائماً وقيل الغالب استعمالها للتكثير وهو الذى صححه ابن مالك . وقال الساماني إن مذهب سيبويه ومن ثم قال ابن عنقاء إنه الأصح . والفتية جمع فتى وهو الشاب السخى الكريم ، والمجد نيل الشرف والكرم ولا يكون إلا بالآباء أو كرم الآباء خاصة قاله فى القاموس وقوله دائماً بالباء الموحدة أى دائماً . الاعراب ربه جار ومجرور رب حرف تليل وجر والماء ضمير متصل فى محل جر بالباء قتيبة تمييز وعلامة نصبه فتح آخره دعوت فعل وفاعل إلى حرف جر وما اسم موصول بمعنى الذى فى محل جر بالى متعلق بدعوت يورث فعل مضارع وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو والمجد مفعول به وجملة الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول والعائد الضمير المستتر دائماً ظرف زمان مفعول فيه متعلق بيورث . وقال العيني دائماً بصفة مصدر محذوف أى إيراً دائماً الفاء عاطفة على دعوت أجابوا فعل وفاعل والمعنى رب قتيبة دعوتهم إلى ما يورثهم ويكسبهم شرفاً وغزاً دائماً فأجابوا إلى ذلك ، والشاهد فى ربه قتيبة حيث جىء بالضمير فيه مفرداً والتمييز جمعاً بناء على المشهور أن الضمير الذى يدخل عليه رب يفرد دائماً والتمييز بحسب قصد المتكلم ، وعند الكوفيين أن هذا الضمير يرجع إلى مذكور كأن قائله قال هل من رجل كريم فقيل ربه رجلاً أو ربه قتيبة فيثنى عندهم ويجمع ويؤنث على حسب بيمزه فيقال : ربهما رجلين وربهم رجلاً . قال ابن الحاجب والأولى ما قاله البصريون وقرر وجه ذلك فى شرحه على المفصل (وقد تحذف رب) وذلك إذا كان مجرورها نكرة ظاهرة بخلاف الضمير فلا تحذف معه (ويبقى) وجوباً بعد حذفها (عملها) وهو الجر وإن كان الشائع نصب الاسم بعد حذفها جارة وذلك (بعد الواو) العاطفة كما غير به ابن هشام فى المعنى وغيره لكن نقل المرادى فى الجنى الدانى من بعض النحويين وأقره أن واو رب فى نحو قول الشاعر :

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس

ينبنى أن يحمل على أنها واو الابتداء وفى الخبيصى وواوها أى واو رب هى الواو التى يتبدأ بها فى أول الكلام بمعنى رب اه . قال الساماني والعمل لها أى لرب مضمرة دون الواو وهذا هو الصحيح والواو للعطف ، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الجر بنفس الواو لا برب مضمرة فليست عاطفة واحتجوا باقتراح القوائد بها . وأجيب بجواز تقدير العطف على شىء فى نفس المتكلم ، ويوضح

وقد تدخل على ضمير غائب ملازم للأفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى نحو قوله : ربه قتيبة وقد تحذف رب ويبقى عملها بعد الواو

حكونها للعطف أن واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم اه (كقوله :
 وليل كموج البحر أرخى سدوله على بأنواع الهموم ليلتي
 قاله امرؤ القيس من قصيدته المشهورة من الطويل . اللغة موج البحر اضطراب موجه كذا في
 القاموس ، والبحر الماء الكثير أو الملح فقط ، والسدول الستور ، والهموم جمع هم وهو الحزن ،
 والابتلاء الاختبار . الاعراب الواو واو رب ليل مجرور برب وعلامة جره كسر آخره كموج جار ومجرور
 في محل جر صفة ليل يتعلق بواجب الحذف تقديره مستقر أو استقر والبحر مضاف إليه أرخى فعل
 ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ، سدول مفعول به والماء في محل جر بالإضافة على جار ومجرور
 متعلق بأرخى ، بأنواع جار ومجرور في محل نصب على الحال من سدوله متعلق بمستقر أو استقر و باؤه
 للمصاحبة والهموم مضاف إليه ليلتي اللام التعليل يبتلى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا
 بعد لام التعليل وعلامة نصبه فتح آخره وسكن لضرورة الشعر . والمعنى رب ليل يشبه ظلامه لهوله
 وصعوبته ونكادة أمره موج البحر في كثافة ظلمته أرخى على ستور ظلامه التي تحول ما بين
 البصر وإدراك المبصرات مقرونا ذلك ومصاحبا بأنواع الأحزان ليختبرني أصبر على الشدائد أم
 أجزع منها . والشاهد في ليل حيث حذف رب بعد الواو (و بعد الفاء) الجوابية خاصة على ما جزم به
 بعضهم لكن صرح أبو حيان بالتعميم وأشد بعضهم ما يأتي بالأثر (كثيرا) أي وأما بعد الواو
 فهو أكثر كافي التسهيل والمعنى وغيرها ، وقال في الشذور ويجوز حذفها فيجب بقاء عملها بعد الواو
 كثيرا و بعد الفاء و بل قليلا واتصاف كثيرا وكذا قليلا في قوله : و بعد بل قليلا على الحالية من رب
 أي تحذف في حال كثرة وفي حال قلة ويجوز أن تكون صفة لمصدر محذوف أي حذفها كثيرا و قليلا
 (كقوله : فملاك حبلي قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذي تمام محول
 قاله امرؤ القيس ، وهو من قصيدته المشهورة من الطويل . اللغة طرقتها أي أتيتها ليلا وألهيتها أي
 شغلتها والتأمم التعاويد واحدها تيممة وهي العوذة التي تعلق على الصبي وقاية من العين أو السحر ، وقوله
 محول من أحول الصبي إذا تم له حول أي سنة و يروى معيل يضم الميم وسكون العين وفتح الياء
 وهو المرضع وأمه حبلي . الاعراب الفاء حرف عطف قائمة مقام رب مثل مجرور برب وعلامة جره
 كسر آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة حبلي بدل من مثل بدل كل
 والبدل يتبع المبدل منه في إعرابه تبعه في جره وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه
 اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف علة تقوم مقام علتين وهي ألف التأنيث المقصورة قد حرف
 تحقيق طرقت فعل وفاعل والواو حرف عطف مرضع معطوف على حبلي وعلامة جره كسر آخره
 الفاء حرف عطف ألهيتها فعل وفاعل ومفعول عن حرف جر ذي مجرور بعن وعلامة جره الياء نيابة
 عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف وتأمم مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة
 عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف علة تقوم مقام علتين وهي صيغة منتهى
 الجموع محول صفة لدى . والمعنى رب امرأة مثلك حبلي ومرضع قد أتيتها ليلا فشغلتها عن ولدها
 المعلق عليه التأمم ، وخص الحبلي والمرضع بذلك لأنهما أزهدي النساء في الرجال وأقلهن شغفا بهم أي
 فمن عداهما من النساء فأنا لهن أشغل ، وهذا مدح لنفسه بحسن العشرة وشددة الفحولة . والشاهد في رب
 حيث حذف بعد الفاء و بقي عملها (و بعد بل قليلا كقوله : بل مهمه قطعت بعد مهمه) وهذا رجز
 نسب إلى رؤبة بن العجاج ولم يصح . اللغة المهمة بهاء من المفازة البعيدة الأطراف ومعنى قطعت
 أي جرت مسافرا . الاعراب بل حرف عطف قائم مقام رب مهمه مجرور برب وعلامة جره

كقوله :
 وليل كموج البحر
 أرخى سدوله :
 على بأنواع الهموم
 ليلتي
 . بعد الفاء كثيرا
 أقوله :
 فملاك حبلي قد طرقت
 ومرضع
 و بعد بل قليلا كقوله :
 بل مهمه قطعت بعد
 مهمه

كسر آخره قطعت فعل وفاعل بعد ظرف مكان ومهمه مضاف إليه وعلامة جره كسر آخره
واللغني رب مغازة طويلة قطعها بعد مغازة . والشاهد في رب حيث حذفت بعد بل وبقى عملها
وهو الجر وهو قليل (و) حذف رب وبقاء عملها (بدونهن) أي الواو والفاء وبل (أقل) منه
بعد بل (كقوله :

رسم دار وقفت في طلله) كدت أفضى الحياة من جلله

قاله جميل بن معمر من قصيدة من الخفيف . اللغة رسم الدار ما كان لاصقا بالأرض من آثارها
كالرماد ونحوه ، والطلل ماشخص من آثارها وارتفع ، وأفضى أي أموت ، ويروي بدل الحياة الغداة
وهي ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس وقوله من جلله بفتح الجيم أي من أجله ، وقيل من عظم
أمره في عينه والجليل العظيم . الاعراب رسم مجرور برب محذوفة وعلامة جره كسر آخره وهو
مضاف ودار مضاف إليه وقفت فعل وفاعل في طلل جار ومجرور وهو مضاف والهاء ضمير متصل في
محل جر بالإضافة كدت فعل وفاعل كاد فعل ماض من أفعال المقاربة تعمل عمل كان ترفع الاسم
وتنصب الخبر والتاء ضمير متصل في محل رفع اسمها أفضى فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب
والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستئصال لأنه فعل مضارع معتل
الآخر بالياء وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا الحياة مفعول به وجملة الفعل والفاعل والمفعول
في محل نصب خبر كاد من جلله جار ومجرور والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة متعلق بأفضى
والغني رب أثر دار وقفت في طلله كدت من أجله أي من عظم أمره في عيني . والشاهد فيه حيث
جر رسم برب المضمر ولم يتقدمها واو ولا فاء ولا بل .

و بدونهن أقل كقوله:
رسم دار وقفت في طلله

(تنبيه) قضية كلامه كغيره أن الحذف بعد الثلاثة الأحرف المذكورة جائز مطلقا وهو
كذلك وفي الهمع ادعى الرضي أن الحذف بعدها خاص بالشعر اه وما ادعاه الرضي جزم به هطيل
في شرح المفصل وقد سكت المصنف عن حكم بقية حروف الجر هل تجر في حال حذفها أولا وفي التسهيل
وشرحيه للدعائمي وابن عقيل ما حاصله ويجر بغير رب محذوفا في جواب ما تضمن مثله كأن يقال لك
أو بخير أصبحت فتقول خير بياء محذوفة في جواب ما تضمن مثلها أو في معطوف على ما تضمنه بحرف
متصل نحو وفي خلقكم وما يث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار الآية يجز
اختلاف بني مقدره لاتصاله بالواو وتضمن ما قبله إياها ، وقول الشاعر :

لك مما يداك تجمع ما تنفقه ثم غيرك المخزون

أي ثم غيرك ، أو منفصلا بلا كقوله :

ما لحب جلد أن يهجرأ ولا حيب رافة فيجبرا

أو منفصل بلونحو أن يقال جيء يزيد وعمرو لو أحدها وجوز سبويه في قولهم اتنى بدابة ولو حمار
الجر على ضعف وفي مقرون بالهمز بعد ما تضمن حرف الجر كأن يقول قائل مررت يزيد فتقول
أزيد بن عمرو أو بهلا كأن يقول بعث بدرهم فتقول هلا دينار أو إن أو الفاء الجزائيتين نحو ما حكى
يونس مررت برجل إن لاصالح فطالح على أن تقديره ان لا أمر بصالح فقد مررت بطالح . قال ابن
مالك وجعل سبويه اضمار الباء بعد إن لتضمن ما قبلها إياها أسهل من اضمار رب بعد الواو فعمل
بذلك اطراده عنده اه أي وان كان قد قال انه قبيح ويشبه ما رواه يونس ما في البخاري من قول
النبي صلى الله عليه وسلم «من عنده طعام اثنين فليذهب بثالث وان أربعة فخمسة أو سادس» ويقاس
على جميعها خلافا للفراء في جواب نحو بمن مررت . قال ابن مالك والصحيح جوازه لقوله صلى الله

عليه وسلم « أقر بهما منك بابا » بالجر جوابا لمن قالت إلى أيهما أهدي ، ولقول العرب خير لمن قال كيف أصبحت خذفت الباء وأبقى عملها لأن معنى كيف أي حال فإذا جعلوا معنى حرف الجر دليلا كان لفظه أولى اه فهذه الثمانية الموضع المتقدمة يجوز أن يقاس عليها عند ابن مالك . قال أبو حيان وينبغي أن لا يثبت في القياس عليها لأن أصحابنا نصوا على أنه لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا إذا عوض منه وذلك في باب القسم وفي باب كم على خلاف وجعلوا قول العرب خير عافاك الله من الشاذ الذي لا يقاس عليه وقد يجزى غير ما ذكر محذوفا كقول الفرزدق :

إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأصابع

أي إلى كليب ولا يقاس منه إلا على ما ذكر في باب كم من جر تمييز كم الاستفهامية بمن مضمرة إذا دخل عليها حرف جر نحو بكم درهم اشتريت عبدك أي بكم من درهم ، وفي باب كان كقول زهير :

بدالي أنى لست مدرك ماضى ولا سابق شيئا إذا كان جاثيا

أي ولا سابق بالباء وهذا من عطف التوهم وهو لا ينقاس وفي باب لا المشبهة بان كقول الشاعر :

ألا رجل جزاء الله خيرا يدل على محصلة تبين

بالجر بمن مقدرة أي ألا من رجل ، والصواب أن ذلك مسموع لا مقبس وما يذكروا في باب القسم من جر لفظ الجلالة بدون عوض حكى سيبويه الله لأفعلن بجر الجلالة يريد والله لأفعلن والرفع جائز ومنع بعضهم من جهة أنه لا خبر له ضعيف إذ يصح تقدير قسمي ويجوز كون قسمي مبتدأ والجلالة الخبر والنصب جائز على أنه مفعول لفعل محذوف . قال الفارسي تقديره أحلقب الله أي بالله وعند الزجاجي وجماعة أزم نفسى يمين الله ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه اه .

(فائدة) قد يفصل في الضرورة بين حرف الجر ومجروره بظرف كقول الشاعر :

ان عمرا لاخير في اليوم عمرو إن عمرو وخبر الأحران

أو جار ومجرور كقوله :

رب في الناس موسر كهديم وعديم يخال ذا يسار

وندر في النثر الفصل بالقسم بين حرف الجر والمجرور نحو اشتريت بوالله درهم ونحو رب والله رجل عالم لقيت والمضاف والمضاف إليه نحو هذا غلام . والله زيد (وتزاد ما كثيرا بعد من وعن والباء فلا تكفهن عن عمل الجر) وتكون ما حينئذ زائدة لا محل لها من الاعراب بدليل أن عمل حرف الجر تحطها إلى ما بعدها . قال هطيل ، وقيل انها في مثل ذلك نكرة وما بعدها بدل منها ومثل الثلاثة المذكورة اللام إلا أن زيادة ما بعدها قليلة كقول الأعشى :

إلى ملك خير أربابه فان لما كل شيء قدرا

يريد فان لكل شيء (نحو مما خطيآتهم) هذا مثال لزيادة ما بعد من وإعرابه من حرف جر وما زائدة خطيآت مجرور بمن وعلامة جره كسر آخره والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة (عما قليل) مثال لزيادة ما بعد عن ، وإعرابه عن حرف جر وما زائدة قليل مجرور بعن وعلامة جره كسر آخره (فما نقضهم) مثال لزيادة ما بعد الباء وإعرابه الفاء جرف عطف الباء حرف جر ما زائدة نقض مجرور بالباء والهاء في محل جر بالاضافة والأمثلة المذكورة لسخولها على المفرد فان دخل شيء من هذه الأحرف المقترنة بما على فعل أو جملة اسمية أولت ما بأنها موصول حرفي والجملة صلتها قاله في التصريح (وتزاد) أي ما (بعد الكاف ورب والغالب) أي الكثير (أن تكفهما عن العمل) أي عمل الجر لأنهما يصيران مع ما بمنزلة كلمة واحدة وقد يحدث

وتزاد ما كثيرا بعد من وعن والباء فلا تكفهن عن عمل الجر نحو مما خطيآتهم عما قليل ، فبما نقضهم وتزاد بعد الكاف ورب ، والغالب أن تكفهما عن العمل

في الكاف المكفوفة معنى التقليل كما في التسهيل (فيدخلان حينئذ على الجمل) الاسمى والفعلية والغالب على رب المكفوفة أن تدخل على فعل ماض في اللفظ كالكيت الآتي لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول ماض في المعنى نحو - ربما يودّ الذين كفرا - لأنه لما كان محقق الوقوع نزل منزلة الماضي كما تقدّم ، وتدر دخولها على الجملة الاسمى كقول الشاعر :

ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيح ينهسّ النهار

و (كقوله أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كاسيف عمرو لم تخنه مضاربه)

قاله نهشل بن حري يرى أخاه مالكا وهو من الطويل . اللغة الماجد من المجد ، وهو الشرف والكرم ولم يخزني من الخزي وهو اللذ والهوان ويوم مشهد أراد به يوم صفين لما قتل أخوه مالك بها وأراد بعمرو عمرو بن معديكرب وسيفه هو الصمصامة ، والشهد مصدر ميمى ومضاربه جمع مضرب بكسر الراء ومضرب السيف نحو شبر من طرفه وجمعه على حد شابت مفارقة وإنما للإنسان مفرق واحد ، والعرب يقدرون تسمية الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد ، وخيانة السيف النبوة عند الصرب به . الاعراب أخ مبتدأ وهو نكرة ، وإنما تخصص بالصفة أعني ماجد ولم حرف نفي وجزم يخز فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء والنون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر ، ويجوز أن يكون أخ خبر مبتدأ محذوف : أي هو أخ وماجد نعت له وجملة لم يخزني نعت ثان يوم ظرف زمان مفعول به متعلق بيخزني وهو مضاف ومشهد مضاف إليه وقوله كما الكاف حرف تشبيه وجر وما كافة زائدة لا محل لها من الاعراب وفي السمين ما في ربما يحتمل وجهين : أحدها دخولها على الأفعال . والثاني أن ما نكرة موصوفة بالجملة الواقعة بعدها والعائد على ما محذوف تقديره رب شيء يودّ الذين كفروا - اه وما ذكره يأتي مثله في ما المتصلة بالكاف سيف مبتدأ وعمرو مضاف إليه لم حرف نفي وجزم تخن فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به مضاربه فاعل والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة . والمعنى أخى كريم الأصل ما أهانني ولا أدلني يوم صفين كما سيف عمرو قد وفي له وما بناء بل أصاب المقتل ففيه مدح لكل من المقتول وآلة القتل التي هي سيف عمرو . والشاهد في قوله كما سيف عمرو حيث كفت ما الكاف عن عمل الجر .

(وقوله : ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبى شمالات)

قاله جذيمة الأبرش ، ومن نسبة إلى تأبط شرا فقد غلط ، وهو من اللديد . اللغة أوفيت : أي تزلت والعلم الجبل كذا قال الأزهرى والعينى وفي القاموس أوفى عليه أشرف اه . وفي شرح أبيات الخبيصى المراد أوفيت على مكان عال في جبل لأن الرائي للقوم يرقب على أعلى الأما كن اه وعلى هذا فني بمعنى على : أي ربما أوفيت على جبل . وقد جاء في صحيح البخارى أوفى رجل على جبل سلع . قال شراح الحديث : أي صعد وارتفع اه وترفعن يسكون النون أصله ترفع زيدت فيه نون التوكيد الحقيقية . وشمالات بفتح الشين جمع شمال وهي الريح التي تهب من ناحية القطب . الاعراب رب حرف تقليل وجر وما كافة أوفيت فعل وفاعل في علم جار ومجرور

فيدخلان حينئذ على
الجمل كقوله :
أخ ماجد لم يخزني يوم
مشهد
كما سيف عمرو لم تخنه
مضاربه
وقوله :
ربما أوفيت في علم
ترفعن ثوبى شمالات

متعلق بأوفيت ترفعن فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ثوبى مفعول
مقدم شمالات فاعل . والمعنى كثيرا من الأوقات أشرفت على مكان عال من جبل لأنظر إلى العدو
ما صنع لأرجع إلى قومي فأخبرهم فيه وصف نفسه بالشجاعة وأنه كثيرا ما يكون ريشة
لقومه وطلبة لهم ، وفيه وصف له بالقوة والجلادة أيضا من حيث انه بالغ في الارتفاع على جبل
حتى رفعت ربح الشمال ثوبه . والشاهد في قوله ربما فان ما دخلت على رب وكفتها عن
العامل ودخلت على الجملة الفعلية (وقد لا تكفهما) ما بدخولها عليهما فيبقى عملهما الجر معها
(كقوله :

ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء)

قاله عدى بن أبي الدغفاء الغساني من قصيدة من الحفيف . اللغبة السيف الصقيل وانصقول :
المجاو ، وبصرى بضم الموحدة بلدة بالشام كرسى حوران قاله الأزهرى والعينى ، وفي التاموس
بصرى كجبل بلدة بالشام اه وهي التي أضاءت قصورها للنور الذي ظهر ليسة المولد النبوى ،
والنجلاء بالجيم والمد الواسعة البينة الاتساع . الاعراب رب حرف تقليل وجر وما زائدة غير
كافة ضربة مجرور برب وعلامة جره كسر آخره بسيف جار ومجرور صقيل صفة بين ظرف
مكان وبصرى مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم
لا ينصرف والمانع له من الصرف علة تقوم مقام علتين وهي ألف التانيث المقصورة وأضيفت
بين إلى بصرى لاشتغالها على أما كن أو على تقدير مضاف أى أما كن بصرى وقوله وطعنة بالجر
معطوف على ضربة وعلامة جره كسر آخره ونجلاء صفة لطعنة . والمعنى كثيرا ما باشر الحروب
وكان منه بين جهات بصرى ضربة بالسيف أو طعنة واسعة بالزحج ، يصف نفسه بالشجاعة والاقدام
والتمبير للعدو . والشاهد في ربما ضربة حيث دخلت ما على رب ولم تكفها عن عمل الجر ،
وهو قليل (وقوله :

وتنصر مولانا ونعلم أنه كما الناس مجرور عليه وجارم)

قاله عمرو بن البراقة النهى بالنون المكسورة من قصيدة من الطويل . اللغة المولى له مغان نحو
العشرين وأقر بها هنا أن يكون بمعنى الصاحب أو المالك لأمره كالوالى والمجروم من الجرم وهو
الائم والظلم ، ويروى مظلوم عليه وظالم . الاعراب الواو حرف عطف تنصرف فعل مضارع وفاعله
مستتر فيه وجوبا تقديره نحن مولى مفعول به وعلامة نصبه فتحة مقترنة على الألف منع من
ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور ونا ضمير متصل في محل جر بالاضافة ونعلم معطوف على تنصر
أن بفتح الهمزة حرف توكيد ونصب الهاء اسمها الكاف حرف جر وما زائدة غير كافة الناس
مجرور بالكاف في محل نصب على الحال من مجرور متعلق بواجب الحذف تقديره كائنا ومجرور
بالرفع خبر أن وهو اسم مفعول يرفع نائب الفاعل وعليه جار ومجرور في محل رفع نائب الفاعل وجارم
معطوف على مجرور . والمعنى تنصر مستولى أمرنا في الحروب ونحن نعلم أنه مظلوم وظالم كالناس
في عدم العصمة . والشاهد في كما الناس حيث دخلت ما على الكاف ولم تكف عملها فلها جرت الناس .
(فصل) في الثانى من المنفوضات (وأما المنفوض بالاضافة) وهي لغة مطلق الاسناد .

قال امرؤ القيس :

وقد لا تكفهما
كقوله :

ربما ضربة بسيف
صقيل

بين بصرى وطعنة
نجلاء

وقوله :

وتنصر مولانا ونعلم أنه
كما الناس مجرور عليه

وجارم

(فصل) وأما المنفوض
بالاضافة

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كل حارى جديد مشطب

أى أسندنا ظهورنا إلى كل رجل منسوب للحبرة مخطط فيه طرائق . واصطلاحا : اسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثانى من الأول منزلة التنوين . وفي حواشى التسهيل لابن هشام الاضافة لغة الامالة ، يقال : أضفت ظهري إلى الحائط : أى أملت إليه ، وهذا خير من قول بعضهم الاسناد تمسكا بقول الشاعر وذكر البيت إذ ليس يمتنع أن يفسر باملنا ويمتنع أن يفسر بالاسناد قولهم تضيفت الشمس للغروب وتسمية الضيف ضيفا اه وعلى هذا فمعناها عرفا ضم اسم إلى آخر بتزيله من الأول منزلة التنوين (فنحو غلام زيد) فزيد مخفوض باضافة غلام إليه ، ويسمى الأول مضافا والثانى مضافا إليه ، وقضية كلامهم أن المضاف إليه مجرور مطلقا . وأما نحو - واسأل القرية - فانه لما حذف المضاف وهو مفعول اسأل تاب المضاف إليه منابه فاتصبا بتصابه (ويجب) عند إرادة الاضافة (تجريد المضاف من التنوين) ظاهرا كان (كما فى غلام زيد) إذ أصله غلام لزيد ، فلما قصدت إضافة الغلام لزيد أزلت التنوين وحذفت اللام وصار غلام زيد ، أو مقتدرا نحو كم عبد ملكت ، ونحو هذه دراهم زيد فكم مبنية ودرهم غير منصرف فلا ينونان ، فاذا أضيفا كما فى المثالين فالتنوين فيهما مقدر (و) يجب أيضا تجريد المضاف (من نونى التثنية والجمع) المذكور السالم لأنهما يشبهان التنوين من حيث أنهما يلبان علامة الاعراب كالتنوين ، وذلك (نحو غلاما زيد) وإعرابه غلاما خبر مبتدا محذوف تقديره هذان وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى وزيد مضاف إليه (وكاتبو عمرو) وإعرابه كاتبو خبر مبتدا محذوف تقديره هؤلاء وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم وعمرو مضاف إليه ، ومثل التثنية والجمع ما حمل عليهما نحو ائنا زيد وعشرو عمرو بخلاف نون المفرد وجمع التكسير نحو هذا بستان زيد وهؤلاء شياطين الانس فانها لا تحذف للاضافة لاتقاء مشابهتها للتنوين ، وإنما وجب تجريد المضاف من التنوين والنون المذكورة لأنهما يدلان على كمال الاسم والاضافة تدل على نقصانه ، والنون الواحد لا يكون كاملا وناقصا فى حالة واحدة ولأن الاضافة تدل على الاتصال ، والتنوين يدل على الانفصال فلا يجمع بينهما ، وما أحسن قول بعضهم :

كأنى تنوين وأنت إضافة فحيث ترانى لا تحل مكانيا

وأحسن منه قول الآخر :

وكنا خمس عشرة فى الثمام على رغم الحسود بغير آفه

فقد أصبحت تنويننا وأضحى حبيبي لا تفارقه الاضافه

والطف منهما قول الآخر :

علمته باب المضاف تفاعلا ورقبه يعسره بالتنوين

وقد سمع اثبات النون فى ضرورة الشعر كقوله * هم القائلون الخير والأمرونه *

(تنبيه) يجب أيضا تجريد المضاف من الألف واللام ، فلا يقال الغلام زيد بالاضافة إلا إذا كان المضاف صفة مثناة أو مجموعة جمع مذكر سالما كالضارب زيد والضاربو زيد أو مضافا إلى ما عرف بالألف واللام كالضارب الرجل أو إلى مضاف إلى ما فيه الألف واللام نحو الضارب رأس الرجل فانه يجوز حينئذ اثبات الألف واللام فى المضاف ، ومن ذلك قوله تعالى

فنحو غلام زيد
ويجب تجريد المضاف
من التنوين كما فى غلام
زيد ومن نونى التثنية
والجمع نحو غلاما زيد
وكاتبو عمرو .

- والمقيمي الصلاة - . وأما ما أجازته الكوفيون من الثلاثة الأثواب والحسنة السراهم والمائة الدينار فضعيف قياسا واستعمالا . وأما قوله صلى الله عليه وسلم « بالألف الدينار » فليس الدينار فيه مضافا إليه بل بدلا (والاضافة على ثلاثة أقسام : منها ما يقتدر باللام) المفيدة للملك أو الاختصاص (وهو الأكثر) في كلامهم لأنها الأصل في الاضافة بدليل أن كل إضافة امتنع جعلها بمعنى من أو في تكون بمعنى اللام ، ولذلك اقتصر عليها الزجاجي ، ثم تارة تكون بمعنى اللام تحقيقا ، وذلك حيث يمكن النطق بها (نحو غلام زيد وثوب بكر) أي غلام لزيد وثوب لبكر ، وتارة بمعنى اللام تقديرا ، وذلك حيث لا يمكن النطق بها لكون المضاف لا يفارق الاضافة نحو ذو مال وعند زيد ومع بكر ، واختبار هذا بأن يوثى مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه كصاحب ومكان ومصاحب فإنه يتأتى فيه معنى اللام أو لفظها ظاهرا .

﴿ تنبيه ﴾ لا يقتضى كون الاضافة بتقدير أحد معاني الأحرف الثلاثة أن يكون معناها مع ذكر الحرف ، فليس معنى غلام زيد غلام لزيد كما يوهمه قولهم هنا في مثل غلام زيد أنه بتقدير غلام لزيد كما نبه عليه الرضى قال : ولا يلزم فيها هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها بل تكفى إفادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام ، فقولك : طور سينا و يوم الأحد بمعنى اللام ، ولا يصح إظهار اللام في مثله اه . قال الدماميني : فليس قولهم معنى غلام زيد غلام لزيد تفسيراً مطابقاً من كل وجه ، لأن معنى المعرفة غير معنى النكرة قطعاً ، وإنما قصدوا إلى تفسير معنى الاضافة خاصة من جهة الملك والاختصاص لا من جهة أخرى اه (ومنها ما يقتدر بمن) البيانية (وذلك كثير) إن حسن تقديرها مع صحة الاخبار عن الأول والثانى وكان الأول فيه بعض الثانى (نحو ثوب خز وباب ساج وخاتم حديد) فإن الثوب بعض الخبز والباب بعض الساج والخاتم بعض الحديد ، ويصح أن يقال فيه ثوب من خز وهذا الثوب خز وباب من ساج وهذا الباب ساج وخاتم من حديد وهذا الخاتم حديد ، فخرج نحو زيد فان تقدير من فيه وإن كان يحسن لكن الاضافة فيه بمعنى اللام ، لأنه لا يصح الاخبار بزيد عن يده ، إذ لا يقال هذه اليد زيد ، فاضاقتها من إضافة الجزء إلى كله . قال ابن مالك : ومن هذا النوع : أى الذى على معنى من إضافة الأعداد إلى المعدودات والمقادير إلى المقدرات ، وحكى غيره أن ابن السراج يقول فى إضافة العدد إلى المعدود إنها بمعنى من ، والفارسي يقول : هى بمعنى اللام ، وإنما اتفقا فى إضافة عدد إلى عدد أنها بمعنى من (ويجوز فى هذا النوع) أى المقتدر بمن (نصب المضاف إليه على التمييز) فتقول : هذا خاتم حديدا وثوب خز وباب ساج لأن المضاف إليه فيه فرع عن التمييز (كما تقدم فى باب) أى التمييز . وقيل إنه منصوب على الحال ، ويلزم عليه وقوع الحال جامدة لازمة : أى غير منتقلة ، ويلزم عليه أيضا مجيئها من النكرة ، وكل ذلك خلاف الغالب فيها (ويجوز رفعه على أنه تابع للمضاف) إما نعت له بتأويله بالمشتق أو بدل منه بدل كل أو عطف بيان عليه بناء على جريانه فى النكرات كما يأتى . ويؤخذ من كلامه أرجحية الاضافة على غيرها (ومنها ما يقتدر بنى) الظرفية كما ذهب إليه ابن الحاجب والجرجاني واختاره ابن مالك وقال : أغفل أكثر النحويين هذه الاضافة ، وهى ثابتة فى الفصحى بالنقل الصحيح ولا يصح غيره فى شواهدا إلا بتكلف (وهو قليل) أى لكون الجمهور من النحويين لم يذكروه . قال الأزهرى : لأنه لم

والاضافة على ثلاثة أقسام . منها ما يقتدر باللام وهو الأكثر نحو غلام زيد وثوب بكر ومنها ما يقتدر بمن وذلك كثير نحو ثوب خز وباب ساج وخاتم حديد ، ويجوز فى هذا النوع نصب المضاف إليه على التمييز كما تقدم فى بابيه ويجوز رفعه على أنه تابع للمضاف . ومنها ما يقدر بنى وهو قليل

يذكره إلا ابن مالك تبعاً لطائفة قليلة اه وضابط الاضافة التي تكون بمعنى في أن يكون الثاني وهو المضاف إليه ظرفاً للأول وهو المضاف ، سواء كان زماناً أم مكاناً ، فالزمان (نحو بل مكر الليل) فالليل ظرف للمكر ، والتقدير مكر في الليل . وإعرابه بل حرف إضراب وعطف مكر فاعل لفعل محذوف تقديره بل صدنا مكر الليل والليل مضاف إليه وعلامة جره كسر آخره ويجوز أن يكون مكر خبراً لمبتدأ محذوف : أي سبب كفرنا مكرهم أو بالعكس : أي مكرهم سبب كفرنا ولكن الأول أولى ، وفي أبي السعود ما لفظه بل مكر الليل والنهار إضراب عن إضرابهم وإبطال له ومكر فاعل فعل محذوف : أي بل صدنا مكرهم بنا في الليل والنهار حذف المضاف إليه وأقيم مقامه الظرف اتساعاً وجعل ليلهم ونهارهم ما كرين على الاسناد المجازي ، وقوله - إذ تأمروتنا - ظرف للمكر : أي بل مكرهم الدائم وقت أمرهم لنا اه وفي السمين إضافة المكر إلى الليل والنهار إما على الاسناد المجازي كقولهم ليل ما كركم فيكون مصدراً مضافاً لرفوعه وإما على الاتساع في الظرف فجعل كالمفعول به فيكون مضافاً لمنصوبه ، وهذا أحسن من قول من قال إن الاضافة بمعنى في : أي في الليل لأن ذلك لم يثبت في غير محل النزاع اه (و) المكان نحو (يا صاحبي السجن) فالسجن ظرف للصاحبين والتقدير يا صاحبي في السجن . وإعرابه يا حرف نداء صاحبي منادى مضاف وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى وهو مضاف والسجن مضاف إليه ونفي جمهور النحاة هذا القسم قالوا وما أوهم معنى في فهو محمول على أن الاضافة فيه بمعنى اللام مجازاً كحديث «فلا تجدون أعلم من عالم المدينة» وقول العرب في عثمان شهيد الدار، وفي الحسين قتيل كربلاء ، وقوله تعالى - تربص أربعة أشهر - وغير ذلك من الشواهد التي ذكرها البدر بن مالك رحمه الله تعالى . قال الرضي : فالأولى أن تقول في نحو ضرب اليوم وقتيل كربلاء أنها بمعنى اللام كما قاله باقي النحاة ولا تقول إضافة الظروف إلى الظرف بمعنى في لأدنى ملابسة واختصاص تكفي في الاضافة بمعنى اللام كقول أحد حاملي الحشبة لصاحبه خذ طرفك ونحو كوكب الخرقاء لسهيل وهي التي يقال لها الاضافة لأدنى ملابسة فنقول كلما لم يكن المضاف إليه جنس المضاف من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام وكل إضافة كان المضاف إليه فيها جنس المضاف فهو بتقدير من ولا ثالث لهما اه (والاضافة نوعان لفظية) أي منسوبة للفظ لا فادتها أمراً لفظياً كسيأتي (ومعنوية) أي منسوبة إلى المعنى لا فادتها أمراً معنوياً في المضاف كما سيأتي أيضاً ثم عبارته تقتضي أن اللفظية كالمعنوية في جريان التقدير بالحرف وليس كذلك وإنما هو في الاضافة المعنوية خاصة كما قاله أبو حيان في شرح التسهيل وغيره قال : وذهب بعضهم إلى أن الاضافة اللفظية تقتدر بمعنى اللام لظهورها في نحو - فعال لما يريد ، مصدقاً لما معهم - وردت بعدم اطرادها إذ لا يسوغ في الصفة المشبهة ، ونقل الشاطبي القول بالتقدير فيها عن ابن جني . وقال الشلوبين إنه لا بد منه وأن ظاهر كلام النحاة متأول لكن الذي جنح إليه الفاكهي واقتضاه كلام ابن هشام في متن القطر هو ما قاله أبو حيان (فاللفظية ضابطها أمران) أمر في المضاف وأمر في المضاف إليه ، فالأول (أن يكون المضاف صفة) تشبه المضارع في كونها للحال أو الاستقبال (و) الثاني (أن يكون المضاف إليه) قبل الاضافة وإلا فكل إضافة المضاف إليه فيها معمول للمضاف حال الاضافة على الأصح (معمولاً لتلك الصفة) إما فاعلها في المعنى وذلك في الصفة المشبهة أو نائب فاعلها وذلك في اسم المفعول أو مفعولها وذلك في اسم الفاعل (والمراد بالصفة اسم الفاعل) المضاف لمفعوله (نحو ضارب زيد)

نحو - بل مكر الليل ،
ويا صاحبي السجن -
والاضافة نوعان لفظية
ومعنوية فاللفظية
ضابطها أمران : أن
يكون المضاف صفة
وأن يكون المضاف إليه
معمولاً لتلك الصفة
والمراد بالصفة اسم
الفاعل نحو ضارب زيد

وإعرابه ضارب خبر مبتدأ محذوف : أى هذا ضارب وضارب اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع
 الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وهو مضاف ومفعوله مضاف إليه ولا بد
 من تقدير الآن أو غدا للماسيأتي في بابه وحذفه المصنف اتكالا على ماسيأتي (واسم المفعول) المضاف
 لمفعوله (نحو مضروب العبد) وإعرابه مضروب خبر مبتدأ محذوف : أى هذا مضروب العبد
 ومضروب اسم مفعول يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول وهو مضاف ونائب
 الفاعل مضاف إليه ولا بد من تقدير الآن أو غدا كما في الأول (والصفة المشبهة) باسم الفاعل المضافة
 لفاعلها في المعنى (نحو حسن الوجه) وإعرابه حسن خبر مبتدأ محذوف : أى هذا حسن وحسن
 صفة مشبهة باسم الفاعل تعمل عمل الفعل ترفع الفاعل وتنصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا
 تقديره هو وهو مضاف والوجه مضاف إليه (و) الإضافة (المعنوية ما اتنى فيها الأمران) أى
 كون المضاف صفة وكون المضاف إليه معمولا لها قبل الإضافة (نحو غلام زيد) وإعرابه غلام
 خبر مبتدأ محذوف : أى هذا غلام وزيد مضاف إليه (أو) اتنى (الأول) وهو كون المضاف
 صفة (نحو إكرام زيد) وإعرابه إكرام خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا إكرام زيد وإكرام
 مصدر يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وهو مضاف ومعموله مضاف إليه إذ يحتمل
 أنه من إضافة المصدر لفاعله وأنه من إضافة المصدر لمفعوله ويكون التقدير إكرامه زيدا . ثم ما جزم
 به المصنف من أن إضافة المصدر معنوية هو الذى جزم به الأزهرى وغيره لأنه ليس صفة خلافا
 لابن طاهر وابن الطراوة وابن الدهان ويدل لما ذكره المصنف نعتة بالمعرفة في قول الشاعر :

إن وجدى بك الشديد أراى عاذرا فيك من عهدت عدولا

فوصف وجدى وهو مصدر مضاف لياء التكلم بالشديد (أو) اتنى (الثانى فقط) وهو كون
 المضاف إليه معمولا لتلك الصفة (نحو كاتب القاضى) فكاتب وإن كان صفة لكنها غير مضافة
 لمعمولها ، لأن قولك ضارب زيد فى قوة قولك يضرب زيدا وهذا ليس فى تقدير يكتب القاضى
 وإنما هو فى تقدير كاتب للقاضى فأضافته معنوية ومثله هذا ضارب زيد أمس لأن اسم الفاعل
 لا يعمل إذا كان بمعنى الماضى ، وكذا نحو هذا مضروب زيد لأن المضاف ليس معمولا للمضاف
 ومن الإضافة المعنوية إضافة الظرف مطلقا كعندك و - يوم هم بارزون - وإضافة المصدر للمفعول
 له كزرتك إكرامك ، وإضافة الموصوف لصفته كسجد الجامع وبيع الأول وبقلة الحقاء ودار
 الآخرة وصلاة الأولى ، وإضافة الصفة لموصوفها كجرد قطيفة وكرام الناس ، وإضافة اسم التفضيل
 نحو زيد أفضل القوم لأنه لا يشبه الفعل عند الأكثرين خلافا لابن السراج ونحو مررت برجل
 أفضل القوم لا ينافى ما ذكر لأن أفضل بدل من رجل لانعت له ثلاثا يزم عليه وصف النكرة بالمعرفة
 (وتسمى هذه الإضافة محضة) أى خالصة من تقدير الانفصال لأن قولنا غلام زيد ليس فى تقدير
 غلام لزيد بخلاف الإضافة اللفظية فانها فى تقدير الانفصال كما سيأتى وتسمى الإضافة المحضة إضافة
 معنوية لأنها تفيد أمرا معنويا كما قال (وتفيد تعريف المضاف) بالمضاف إليه (إن كان المضاف
 إليه معرفة نحو غلام زيد) مشارا به إلى غلام معين لأن هيئة التركيب الإضافى موضوعة للدلالة
 على معلومية المضاف ومحل ما قاله المؤلف إذا لم يكن المضاف شديدا لا بهام كغير ومثل وخذن وشبه
 ونظير وترب وحسب فهذه كلها لا تفيد التعريف لتوغلها فى الإبهام ولأن إضافتها للتخفيف لأنها
 تشبه اسم الفاعل فان غيرك بمعنى مغايرك ومثلك بمعنى مماثلك والأصح أنها إذا أضيفت فأضافتها
 معنوية مفيدة للتخصيص ، وقضية إطلاق الجمهور أن غير ومثل لا تعرف بالإضافة وإن وقعت بين

واسم المفعول نحو
 مضروب العبد والصفة
 المشبهة نحو حسن
 الوجه . والمعنوية ما اتنى
 فيها الأمران نحو غلام
 زيد أو الأول نحو
 إكرام زيد أو الثانى
 فقط نحو كاتب القاضى
 وتسمى هذه الإضافة
 محضة وتفيد تعريف
 المضاف إن كان المضاف
 إليه معرفة نحو غلام
 زيد

ضدين وهو الأصح . وقال ابن مالك : غير ومثل قديني بها مغايرة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما وأكثر ما يكون إذا وقعت بين ضدين كقوله تعالى - غير المغضوب عليهم - ومثل ذلك ما كان موضعه مستحقا لنكرة لا تقبل التعريف كجاء وحده ورب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها ولا أباه وكلته فاه إلى في هذه المضافات إلى المعرفة يجب تأويلها بنكرة ، لأن الحال ومجرور رب وكم ومعمول لا التافية لا تكون معارف فلا يعرف المضاف بالمضاف إليه في هذه المسئلة ولا في التي قبلها ، هذا وفي إعراب نحو لا أباه ولا أخاه مذاهب أحسنها ما أشار إليه ابن هشام في الشذور أن أبا مضاف إلى ما بعد اللام والخبر محذوف واللام زائدة بين المتضامين تحسينا للفظ ورفعها لوقوع اسم لا معرفة في الظاهر ، والدليل على زيادتها أنها قد جاءت محذوفة في قول الشاعر :

أبالموت الذي لا بد أني ملاقي لأباك تخوفيني

قال العصامي : وهذا مذهب سيبويه والجمهور (و) تفيد (تخصيص المضاف) بالمضاف إليه (إن كان المضاف إليه نكرة نحو غلام رجل) فغلام قبل الإضافة نكرة خالية عن التخصيص فلما أضيف إلى النكرة تخصص بها ، والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فإن غلام رجل أخص من غلام ولكنه لم يميز بعينه كما يميز غلام زيد بالتخصيص حينئذ لتقليل الاشتراك الكائن في النكرة فغلام قبل إضافته يحتمل أن يكون غلام رجل وغلام امرأة فإذا أضفته إلى أحدهما خرج الآخر والتعريف رفع الاشتراك الكائن فيها وتكون هذه الإضافة المحضة مفيدة للتعريف أو للتخصيص ويجب تجريد المضاف من التعريف إن كان معرفة فإن كان ذالام حذفت لامه كما تقدم في شرح قول المتن ويجب تجريد المضاف من التنوين الخ فلا يقال الغلام زيد وإن كان علما نكر أي قصد فيه الشيع كالنكرة نحو هذا زيدنا وذلك عمركم فلا يصح ذلك إلا إن قدر كون زيد وعمرو واحدا من المسمين بذلك الاسم . وأما الضمرات والموصولات وأسماء الإشارة فيمتنع إضافتها لاستحالة سلب التعريف عنها فلا يمكن تقدير الشيع فيها ولا يجوز إضافة المعرفة إلى النكرة لأن الإضافة إلى النكرة تفيد التخصيص فلو أضيفت المعرفة إلى النكرة لكان المطلوب الأدنى الذي هو التخصيص مع وجود الأعلى وهو التعريف فتكون الإضافة فيه لغوا .

(تنبيه) من الأسماء ما تجب إضافته إما لفظا ومعنى كلبيك وشذت إضافتها للظاهر والضمير الغائب وقصارى وقصار ومعناها غاية الشيء ولدى وييد وسوى وعند وحيث وذى بمعنى صاحب وأولات وكلا وكلتا ومع ولدن . وإمام معنى فقط بأن يجوز حذف المضاف إليه مع نية معناه كبعض وكل وسبحان وإذ وغير ومثل وقبل وبعد وحسب ودون والجهات الست غالبا ، وإذا حذفت المضاف من هذه كلها خلفه المضاف إليه في الإعراب وغيره (وأما الإضافة اللفظية) وهي إضافة الوصف إلى معموله (فلا تفيد) المضاف (تعريفا) بدليل وقوع المضاف فيها صفة للنكرة في نحو قوله تعالى - هديا بالغ الكعبة - فهديا نكرة منصوبة على الحال وبالغ نعتها ولو كانت إضافته مفيدة للتعريف لما صح جعله نعتا لهديا وحالا في قوله تعالى - ثأني عطفه - فتأني بالنصب حال من الضمير المستتر في يجادل من قوله تعالى - ومن الناس من يجادل في الله بغير علم - والحال واجب التنكير ، والأصل عدم التأويل ولشؤل رب عليه في قول الشاعر :

يارب غابطنا لو كان يطلقكم لاقى مباحدة منكم وحرمانا

(ولا) تفيد المضاف أيضا (تخصيما) بدليل أن أصل قولك ضارب زيد بالجر ضارب زيدا بالنصب

وتخصيص المضاف إن كان المضاف إليه نكرة نحو غلام رجل . وأما الإضافة اللفظية فلا تفيد تعريفا ولا تخصيصا

فالاختصاص بالمعمول موجود قبل الاضافة فلم تحدث الاضافة تخصيصا (وإما تفيد) هذه الاضافة اللفظية أمرا لفظيا وهو (التخفيف في اللفظ) لأن الأصل في الصفة أن تعمل النصب ولكن الحذف أخف منه إذ لا تنوين معه ولا نون قاله في المعنى فينشد فقواك ضارب زيد بالحذف أخف من قولك ضارب زيد بالنصب وضاربو زيد بالحذف أخف من قولك ضاربون زيد بالنصب وكلاهما جائز ولكن هذه الاضافة تفيد التخفيف فقط ، وجاز نحو الضارب بازيد والضاربون بكر لوجود التخفيف وامتنع نحو الضارب زيد لعدم وجود التخفيف خلافا للفراء في إجازته إضافة الوصف المحلى بأل إلى المعارف كلها سواء كان تعريفها بالعلمية أم الإشارة أم غيرها كالضارب زيد والضارب هذا (وتسمى) هذه الاضافة أيضا (غير محضة) أي غير خالصة لأنها في نية الانفصال لأن نحو ضارب زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيد فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا قاله الأزهرى . وقال العصامي لأنها في نية الانفصال لأن أصل ضارب زيد مثلا ضارب زيد (والصحيح) من أقوال ثلاثة للنحاة في الجار للمضاف إليه (أن المضاف إليه مجرور بالمضاف) لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل إلا بعامله (لإبلاضافة) على ما هو المشهور بين العربيين ، فأنهم يقولون في نحو غلام زيد غلام مضاف وزيد مضاف إليه مجرور بالاضافة ويقولون في نحو غلامه الهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة ، وإما ضعف كونها عامل الجر في المضاف إليه لأنها معنى والمضاف لفظ واللفظ أقوى . وقيل ان الجر بالحرف المقدر ورد بأن إضمار الجار ضعيف ولأن معنى غلام زيد غير معنى غلام لزيد كما تقدم (وتابع المحفوض) من نعت وغيره (يأتى في التوابع) إن شاء الله تعالى وهي النعت وعطف البيان والتوكيد والبدل وعطف النسق كمررت بأخيك الكريم أبي محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر .

باب إعراب الأفعال

أي المضارعية فآل في الأفعال للعهد إذ لا يعرب من الأفعال غيرها (تقدم) أي في صدر هذه المقدمة (أن الفعل) أي من حيث هو (ثلاثة أنواع) لارابع لها (ماض وأمر ومضارع) وتقدم (أن الماضي والأمر مبنيان) على ما تقدم فيهما (وأن العرب من الأفعال هو المضارع) لكن إنما يعرب (إذا لم يتصل بنون الاناث) فان اتصل بها بنى على السكون نحو النسوة يقمن والوالدات يرضعن (ولا نون التوكيد المباشرة له) من غير فاصل لفظي ولا تقديري فان اتصل بها بنى على الفتح نحو لينبذن لأكيدن (و) تقدم (أن الفعل) أي المضارع (يدخله من أنواع الاعراب) الأربعة التي هي الرفع والنصب والحذف والجزم (ثلاثة) لا غير (الرفع) بحركة نحو يقوم أو حرف نحو يفعلان (والنصب) بحركة نحو لن يقوم أو حرف نحو لن يفعلا (والجزم) بحذف حركة نحو لم يقوم أو بحذف حرف نحو لم يفعلا (إذا علم ذلك) أي إذا علمت ذلك أيها الطالب (فالاعراب) المذكور الذي هو الرفع وما بعده (خاص بالمضارع) فلا يدخل الماضي ولا الأمر (وهو مرفوع أبدا) إجماعا إذا تجرد من الناصب والجارم وسلم من نوني التوكيد والاناث ، وإنما اختلفوا في تحقيق الرفع له ما هو على أقوال وأصحاها ما هو جار على السنة العربيين أن الرفع له تجرده من الناصب والجزم ، وبه قال الفراء وغيره من حذاق الكوفيين واعتمده ابن هشام وابن مالك وغيرهما ويستمر رفعه (حتى يدخل عليه ناصب فينصبه) ومثل ذلك ما إذا عطف على منصوب فإنه ينتصب (أو) يدخل عليه (جزم فيجزمه) ومثل ذلك ما إذا عطف على مجزوم فإنه يجزم (نحو - إياك نعبد وإياك نستعين) هذا مثال المضارع المرفوع لتجرده عن الناصب والجارم . وإعرابه إيا ضمير منفصل في محل نصب مفعول مقدم والكاف حرف خطاب

وإنما تفيد التخفيف في اللفظ وتسمى غير محضة والصحيح أن المضاف إليه مجرور بالمضاف لإبلاضافة . وتابع المحفوض يأتى في التوابع .

(باب إعراب الأفعال) تقدم أن الفعل ثلاثة أنواع ماض وأمر ومضارع وأن الماضى والأمر مبنيان وأن العرب من الأفعال هو المضارع إذا لم يتصل بنون الاناث ولا نون التوكيد المباشرة له وأن الفعل يدخله من أنواع الاعراب ثلاثة الرفع والنصب والجزم إذا علم ذلك فالاعراب خاص بالمضارع وهو مرفوع أبدا حتى يدخل عليه ناصب فينصبه أو جزم فيجزمه نحو إياك نعبد وإياك نستعين

لا محل له من الاعراب نعبس فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن وإياك نستعين مثله، وما جاء مجزوما مع تجرده عن الناصب والجازم فلما أن يخرج على حذف، لام الطلب كقول أبي طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم .

محمد فقد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء نبالا

أي وبالا والتقدير لتفد، أو على حذف الضمة للضرورة كقول امرئ القيس :

فاليوم أشرب غير مستحقب إنما من الله ولا واغل

فليس قوله أشرب مجزوما وإنما هو مرفوع ولكن حذف الضمة للضرورة وحذف كل من لام الطلب وحركة الاعراب في المضارع جائز في الشعر خاصة على الصحيح عند الجمهور (والنواصب) التي تنصبه (قسمان قسم ينصب) المضارع (بنفسه) وهذا القسم متفق عليه بين البصريين والكوفيين (وقسم ينصب) المضارع لا بنفسه بل (بأن مضمرة بعده) إضمارا واجبا أو جائزا كما سيأتي . قال الفاكهي وفي عبارته تجوز من جهة تسمية غير الناصب ناصبا اه ، ولعل الذي سهل له ذلك إرادة الجمع بين قول البصريين إن النواصب أربعة فقط ، وقول الكوفيين إن النواصب عشرة فينبى بما ذكره

أن ما زاد على الأربعة المذكورة النصب فيه بأن مضمرة ومن أطلق عليه اسم النصب فعلى سبيل الجواز (فالأول أربعة أحدها أن) بفتح الهجزة وسكون النون أي المصدرية وهي أم الباب ، ولذا عملت ظاهرة ومضمرة وتدخل على الفعل المتصرف مطلقا فنصب العرب لفظا والمبني محلا قاله ابن عنيان . وقال الفاكهي وتصل بالماضي وكذا بفعل الأمر على الأصح وإن لم تؤول بالمصدر لفوات معنى الأمر وخرج بالمصدرية المخففة كما سيأتي قريبا والمفسرة والزائدة فانها لاتنصب المضارع والمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو - فأوحينا إليه أن اصنع الفلك - أي اصنع - وانطلق الملائمهم أن امشوا - أي امشوا ، فان لم يتقدمها جملة نحو - وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين - فليست أن مفسرة بل هي حينئذ مخففة من الثقيلة والزائدة هي الواقعة بعد لما الحينية نحو - فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه - أو بين الكاف ومجروها كقوله :

* كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم * على رواية جر الظبية ، أو بين القسم ولو نحو أقسم بالله أن لو يأتي زيدا لأكرمه ، ثم ذكر شروط النصب بأن في قوله (إن لم تسبق بعلم ولا ظن) لأن أن الناصبة علم الاستقبال فما بعدها غير معلوم التحقق فلا تقع بعد العلم ولا بعد الظن المؤكد به ثم إن المصدرية تقع في موضعين : أحدهما بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع على الفاعلية نحو - ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله - أي خشوع قلوبهم أو في موضع نصب على المفعولية (نحو - يريد الله أن يخفف عنكم) وإعراجه يريد فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره الله فاعل أن حرف مصدرى ونصب يخفف فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مفعول به والتقدير يريد الله التخفيف عنكم أو في موضع جر نحو - من قبل أن يأتي يوم لا يسع فيه ولاخلة - . الثاني أن تقع في الابتداء فتكون في موضع رفع على الابتداء نحو (وأن تصوموا خير لكم) وإعراجه أن حرف مصدرى ونصب تصوموا فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة والواو فاعل والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مبتدأ والتقدير صومكم ، خير خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره لكم جار ومجرور متعلق بخبر .

(تنبية) ربما أهملت أن حملا على ما للمصدرية كقراءة ابن محيصن الراوى عن عطاء فقراءته من الشواذ لمن أراد أن يتم الرضاعة برفع يتم وقول الشاعر

والنواصب قسمان :
قسم ينصب بنفسه .
وقسم ينصب بأن
مضمرة بعده . فالأول
أربعة : أحدها أن
إن لم تسبق بعلم ولا
ظن نحو - يريد الله أن
يخفف عنكم - وأن
تصوموا خير لكم -

أن تقرأ على أسماء ويحكى مني السلام وأن لا تشعرا أحدا
كما عملت ما الصدريه قليلا حملا على أن فيها روى عنه صلى الله عليه وسلم من قوله « كما تكونوا
يولى عليكم » ذكره ابن الحاجب وتبعه الفاكهي وغيره . قال المرادى وظاهر كلام ابن مالك في
الألفية أن إهمال أن مقيس اه . ومن العرب من يحزم بها نحو قول الشاعر :
إذا ما غدوننا قال ولدان أهلنا نعالوا إلى أن يأتنا الصيد نختطب

(فإن سبقت بعلم) أى بلفظ دال على اليقين وإن لم يكن بلفظ علم (نحو علم أن سيكون) وإعرابه
علم فعل ماضٍ تنصب مفعولين وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير
الشان محذوف تقديره أنه والسين حرف تنفيس ويكون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضم
آخره متصرف من كان الناقصة واسمها مرضى وخبرها جملة منكم والمصدر المنسبك من أن وما بعدها
ساذ مست مفعولى علم ، والتقدير علم كون مرضى منكم ، ومثل هذه الآية قوله تعالى - أفلا يرون
أن لا يرجع اليهم قولا برفع يرجع لأن أن هذه ليست مصدرية بل هي كالمقال (فهي مخففة من) أن
(الثقيلة) التي تنصب الاسم وترفع الخبر (واسمها ضمير الشأن محذوف) وجوبا (والفعل) بعدها (مرفوع)
لتجرده عن الناصب والجازم (وهو فاعله) مرفوع المحل على أنه (خبرها كما تقدم في باب النواسخ)
وليس من شروط أن المخففة أن تسبق بعلم بل الغالب وقوعها بعد علم كما صرح بذلك الأزهرى في
التصريح وإلا فقد تكون مخففة وإن لم تسبق كقوله تعالى - وآخر دعوانى أن الحمد لله رب
العالمين - وقضية قوله وهو فاعله خبرها أن يكون هنا تامة ، وقد سبق في الشرح في باب النواسخ
احتمال كونها تامة ويؤيده أنها بمعنى يوجد أو يحصل وذلك من علامة تمامها (فإن سبقت بظن)
والمراد به ما يدل على الظن سواء كان بلفظ الظن أم لا (فوجهان) فيه جائزان النصب على أنها ناصبة
والرفع على أنها مخففة من الثقيلة (نحو - وحسبوا أن لا تكون فتنة قرى في السبعة بالنصب) وهي
قراءة غير أبي عمرو وحمزة والكسائى إجراء للظن على أصله من غير تأويل لأنه باعتبار دلالة على
عدم الوقوع يلائم أن الناصبة الدالة على الرجاء والطمع . وإعرابه حسبوا فعل وفاعل حسب فعل ماضٍ
من أخوات ظن تنصب مفعولين والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل أن حرف مصدر ونصب ولا
نافية تكون فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتح آخره متصرف من كان الناقصة بمعنى
تحصل فتنة فاعل والمصدر المنسبك من أن وما بعدها ساذ مست مفعولى حسب ، والتقدير وحسبوا
عدم كون أى حصول فتنة (والرفع) وهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائى على تنزيل الحسبان منزلة
العلم فيلائم أن المخففة الدالة على التحقق وتكون حينئذ مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف
والجملة المنفية بلا في محل رفع خبرها . قال الفاكهي وغيره والنصب أرجح لأن التأويل خلاف الأصل
ولهذا أجمعوا على النصب في - ألم أحسب الناس أن يتركوا - وإنما لم يقرء وافية بالرفع لعدم وجود الفاصل
بين أن والفعل بخلاف - وحسبوا أن لا تكون فتنة - فإنه وجد الفصل بين أن والفعل بلا النافية .
(والثاني) مما ينصب بنفسه (لن) وهي حرف بسيط وليس أصلها لا النافية فأبدلت ألفها نونا خلافا
للفراء ولأصلها لا أن حذفت الهمزة تخفيفا خلافا للخليل والكسائى وهي لنى ماسي فعل أى لنى الفعل
المستقبل إما إلى غاية تنتهى نحو - لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى - وإما إلى غير
غاية نحو - لن يخلقوا ذبابا - أى دائما مستمرا ولا تكون بذلك مفيدة للتأييد لأن التأيد في الآية
المذكورة لأمر خارجي لا من مقتضيات لن وقول الزمخشري في أمودجه أنها مفيدة للتأييد قال ابن
هشام في الغنى دعوى بلا دليل وقال ابن مالك الحامل به على التأيد اعتقاده في لن ترانى أن الله لا يرى

فإن سبقت بعلم نحو علم
أن سيكون فهي مخففة
من الثقيلة واسمها
ضمير الشأن محذوف
والفعل مرفوع وهو
وفاعله خبرها كما تقدم
في باب النواسخ فإن
سبقت بظن فوجهان
نحو - وحسبوا أن
لا تكون فتنة - قرى
في السبعة بالنصب
والرفع . والثاني لن

وهو باطل اه فقد ثبت في الحديث المتواتر أن أهل الجنة يرونه تعالى ، والأصح أنه يقع الفعل بعدها للدعاء كما يقع بعد لا . قال الشاعر :

لن تزالوا كذلكم ثم لازلت لكم خالدا خلود الجبال

وقد سمع الجزم بها في لغة لكنها شاذة (نحو لن نبرح عليه عا كفين) وإعرابه لن حرف نفي ونصب نبرح فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتح آخره متصرف من برح من أخوات كان ترفع الاسم وتنصب الخبر واسمها مستتر فيها وجوبا تقديره نحن عليه جار ومجرور عا كفين خبر نبرح وهو منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم (والثالث) مما ينصب بنفسه (كي الصدرية وهي) التي تؤول مع الجملة بعدها بمصدر ، وفسرها المصنف كغيره بأنها (المسبوقة باللام) أي التعليلية (لفظا نحو لكيلا تأسوا) أي لثلاث تخزنوا (وإعرابه) اللام حرف تعليل كي حرف مصدرى ونصب ولا نافية تأسوا فعل مضارع منصوب بكي وعلامة نصبه حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل والمصدر المنسبك من كي وما بعدها مجرور بلام التعليل والتقدير لعدم أساكم أي حزنكم ، ففي القاموس والأسى الحزن ، فكي هاهنا لا يجوز جعلها حرف تعليل وأن مضمرة بعدها لثلاث يدخل الجار على مثله وهم لا يجيزونه (أو) المسبوقة باللام (تقديرا نحو جئت كي تكرمني) فتكرمني منصوب بكي إذا قدرت أن الأصل لكي وأنت حذف اللام استغناء عنها بنيتها والمصدر المنسبك من كي وما بعدها مجرور باللام المقترنة ، والتقدير جئت لا كرامك إياي (فإن لم تقتر اللام) قبلها (فكي جارة) مفيدة للتعليل (والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها وجوبا) لا تظهر إلا في الشعر ، كقول الشاعر :

قالت أكل الناس أصبحت ما تحا لسانك كما أن نغر وتخدعا

ونغر بفتح أوله وضم العين المعجمة ، وقد أفاد كلامه أن كي حرف مشترك بين الناصبة والجارية وهو مذهب الجمهور وتعين للمصدرية إن سبقتها اللام نحو - لكيلا تأسوا - لثلاث يدخل الجار على الجار وتعين للتعليل إن ظهرت أن المصدرية بعدها نحو : جئت كي أن تكرمني أو اللام نحو : جئت لكي تكرمني إذ لا يجوز جعلها حينئذ مصدرية فإن لم تظهر أن بعدها ولا سبقتها اللام أو وحدا مع جاز الأمران : المصدرية والتعليلية ، نحو - كيلا يكون دولة - وقول الشاعر :

أردت لكيما أن تطير بقربي فتتركها شنا بيدياء بلقع

(والرابع) مما ينصب المضارع بنفسه (إذن) هكذا رسمها بعضهم بالنون والأصح رسمها بالألف كما يوقف عليها ، لكن قال ابن عنقاء المختار خلافا للجمهور أن تكتب في غير القرآن بالنون ، وبها يوقف عليها اه أي وأما في القرآن فالتبع رسم المصحف الامام وهي حرف بسيط لامركب من إذ وأن وهي غير مختصة بالمضارع ولكن الأصح أنها ناصبة له بنفسها لا بأن مضمرة ، وقد ذكر المصنف كغيره لعملها النصب ثلاثة شروط : الأول (إن صدرت في أول الكلام) الذي وقع جوابا لكلام قبلها لأنها حينئذ في أشرف مخالفا فان وقعت حشوا في الكلام بأن اعتمد ما بعدها على ما قبلها أهملت ، وذلك في ثلاثة مواضع : أحدها أن يكون ما بعدها خبرا عما قبلها ، نحو : أنا إذا أكرمك . الثانية أن يكون ما بعدها جوابا لشرط قبلها ، نحو : إن تأتني إذن أكرمك . الثالثة أن يكون جواب قسم قبلها ، نحو : والله إذن لا أخرج ، وقول الشاعر :

لئن عادلى عبد العزيز بمنزلها وأمكنى منها إذن لا أقبلها

لأن التقدير والله لئن فإن كان السابق عليها وواو أو فاء جاز النصب باعتبار أن ما بعد العاطف جملة

نحو - لن نبرح عليه
عا كفين - والثالث
كي الصدرية وهي
المسبوقة باللام لفظا
نحو - لكيلا تأسوا -
أو تقديرا نحو جئت
كي تكرمني فإن لم
تقتر اللام فكي
جارة والفعل منصوب
بأن مضمرة بعدها
وجوبا . والرابع إذن
إن صدرت في أول
الكلام

مستقلة والفعل فيها بعد إذن غير معتمد على ما قبلها والرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله والغالب الرفع وبه قرأ السبعة في قوله تعالى - وإذا لا يلبثون خلافاً إلا قليلاً - وقوله تعالى - فإذا لا يؤتون - والشرط الثاني المذكور في قوله (وكان الفعل بعدها مستقبلاً) قياساً على بقية النواصب فانها لا تعمل في الحال فيجب الرفع في نحو إذن تصدق جواباً لمن قال أنا أحب زيداً لأنه حال ولا مدخل للجزاء في الحال (و) الثالث كونه (متصلاً بها أو منفصلاً عنها بالقسم أو بلا النافية) فان فصل بينها وبين الفعل المضارع بغير ما ذكر أهملت ووجب رفع الفعل بعدها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها وإنما اغتفر الفصل بالقسم لأنه زائد جيء به للتأكيد فلم يمنع النصب وبلا النافية لتزليلها منزلة العدم لأن النافي كالجزء من المنفى (نحو إذن أكرمك) هذا مثال ما استوفت الشروط وإعرابه إذن حرف جواب وجزاء ونصب أكرم فعل مضارع منصوب بإذن وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به (وإذن والله أكرمك) هذا مثال الفصل بالقسم (وإعرابه) إذن حرف جواب وجزاء ونصب الواو حرف قسم وجر ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو وعلامة جره كسر آخره أكرم فعل مضارع منصوب بإذن وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به (وإذن لا أجيئك) هذا مثال الفصل بلا النافية (وإعرابه) إذن حرف جواب وجزاء ونصب لا نافية أجيء فعل مضارع منصوب بإذن وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به (جواباً لمن قال أنا آتيك) هذا متعلق بالأمثلة الثلاثة (وتسمى) إذن (حرف جواب) لوقوعها في كلام مجاب به كلام آخر سواء أوقعت في صدره أو حشوه أو آخره غير أنها لا تنصب إلا إن وقعت في صدره (وجزاء) لأن مضمون ما هي فيه جزء لمضمون كلام آخر ثم ما ذكره المصنف من أن الفصل بلا النافية لا يمنع إذن من عمل النصب كالفصل بالقسم هو الذي صرح به ابن هشام وإن أهمل ذكرها كثيرون حتى أنها قانت التسهيل على كثرة جمعه . قال الفاكهي في شرح القطر واغتفر ابن بابشاذ الفصل بالنداء وابن عصفور الفصل بالظرف وشبهه وإلى ذلك أشار بعضهم حيث قال وفيه أيضاً ذكر الشروط الثلاثة :

أعمل إذن إذا أتتك أولاً وسقت فعلاً بعدها مستقبلاً
واحذر إذا عملتها أن تفصلاً إلا بحلف أو نداء أو بلا
وافصل بظرف أو مجرور على رأي ابن عصفور رئيس النبل
وإن تجيء بحرف عطف أولاً فأحسن الوجهين أن لا تعمل

أه لكن الأصح أنه إذا فصل بينها وبين الفعل بغير القسم ولا النافية فانها لا تنصب كما يفيد كلامه في الفواكه (والثاني) من قسمي النواصب (ما ينصب الفعل) المضارع باضمار أن بعدها) الضمير عائذ على معنى ما فكأنه قال : الثاني من الأشياء التي تنصب المضارع باضمار أن بعدها (وهو قسمان) لا ثالث لهما (ما يضم) أي يقتدر (أن بعده جوازا) ولو ظهرت في الكلام لجاز (وما يضم) ان بعده وجوبا) وذلك لامتناع إظهارها (فالأول خمسة) أي من الحروف (وهي لام كي) أي اللام التعليلية وأضيفت إلى كي لأنها تخلفها في إفادة التعليل عند حذفها ويقال لها لام الجر لأن المصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل مجرور بها لفظاً . وشرط جواز إضمار أن بعدها أمران : الأول أن لا تسبق بكون ماض ناقص منق. والثاني أن لا يقرن الفعل بلا نحو جئت لك لأزورك فان سبقت بالكون المذكور وجب إضمار أن بعدها كما سيأتي في لام الجحود ، وإن اقرن الفعل بلا النافية أو الزائدة

وكان الفعل بعدها مستقبلاً ومتصلاً بها أو منفصلاً عنها بالقسم أو بلا النافية نحو إذن أكرمك وإذا والله أكرمك ، وإذا لا أجيئك جواباً لمن قال أنا آتيك وتسمى حرف جواب وجزاء . والثاني ما ينصب المضارع باضمار أن بعدها وهو قسمان : ما يضم أن بعده جوازا وما يضم أن بعده وجوبا فالأول خمسة وهي لام كي

وجب اظهار أن نحو - لئلا يكون للناس عليكم حجة - بادغام النون في لا النافية ونحو - لئلا يعلم أهل الكتاب - بادغام النون في اللام الزائدة للتأكيد، ثم لام كي تصدق بلام التعليل كقوله تعالى - ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر - ولام الحكمة نحو - وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون - بكسر نون الوقاية، وإنما لم تكن هذه اللام لام التعليل لأن أفعاله سبحانه وتعالى منزهة عن العلل والأغراض، ولام العاقبة وهي التي ما بعدها نقيض لمقتضى ما قبلها نحو - فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً - فالتقاطه إنما كان ليكون قررة عين لهم فصار عاقبة أمره عدواً ولام التأكيد وهي الزائدة وتأتي بعد فعل متعد والغالب وقوعها بعد أمر نحو - وأمرت لأعدل بينكم - أصله أمرت أن أعدل فزيدت اللام وأضمرت أن، ومثله عند بعضهم (نحو - وأمرنا لنسلم لرب العالمين) وإعرابه أمر فعل ماضٍ مغير الصيغة وناضمير متصل في محل رفع نائب الفاعل نسلم اللام مؤكدة ويجوز أن يقال فيها اللام لام التعليل على جهة المجاز كما يجوز ذلك في لام الحكمة والعاقبة نسلم فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد اللام، وإنما أضمرت أن بعد اللامات المذكورة ليكون حرف الجر داخل على الاسم، وفي الجيد لنسلم اللام لام كي ومفعول أمرنا الثاني محذوف أي أمرنا بالاخلاص لكي تنقاد، وقال الزمخشري هي تعليل للأمر أي قيل لنا أسلموا لأجل أن نسلم، وذهب ابن عطية إلى أنها زائدة وأن نسلم في موضع المفرد ونسبه إلى سيبويه وليس كذلك بل الكسائي والفراء ذهبوا إلى أن لام كي تقع في موضع ان في أردت وأمرت، وأما سيبويه وأصحابه فذهبهم أن اللام تتعلق بمحذوف والفعل قبلها يراد به المصدر أي الإرادة للبيان والأمر للاسلام وهما مبتدأ وخبر وقيل اللام بمعنى الباء أي أمرنا بأن نسلم اه وذكر السمين الوجه المذكورة وزاد وجهاً خامساً وهو أن اللام وما بعدها مفعول الأمر واقعة موقع أن أي أنهما يتعاقبان تقول أمرتك لتقوم وأن تقوم اه (والواو والفاء وثم وأو العاطفات) فإن الفعل ينصب بعدها باضمار أن جوازا بشرط أن تكون عاطفات للفعل الذي دخلت عليه (على اسم خالص أي ليس في تأويل الفعل) ويقال له الاسم الصريح وذلك كالمصدر لأنه لا يقصد به معنى الفعل فخرج بذلك الاسم الذي هو في تأويل الفعل كالاسم الواقع صلة للألف واللام نحو الطائر فيغضب زيد الباب فإنه يجب فيه رفع يغضب لأن الاسم الذي هو الطائر في تأويل الذي يطير. ثم شرع في التمثيل للأربعة الأحرف مبتدأ بالواو فقال (نحو قوله) قال الفاكهي: الأولى قولها اه أي لأن البيت المذكور لامرأة، وقال الأزهرى وقوله أي الشخص المسمى ميسون الكلابية زوج معاوية بن أبي سفيان رضى الله عنه وأم ابنه يزيد اه قال السجاني: وميسون بفتح الميم فثناة تحتية ساكنة فسين مهملة غير منصرف للعامة والتأنيث:

(ولبس عباءة وتقر عيني) أحب إلى من لبس الشفوف

وهو من قصيدة من الوافر أنشدتها ميسون بنت بحدل الكلابية زوج معاوية تذكر فيها ضيق نفسها واستيلاء الهم عليها حين تسرى عليها معاوية وعدل عنها وقال أنت في ملك عظيم وماتدري قدره، وقيل أنشدتها حين نقلها من البدو إلى الشام فكانت تكثر الحنين إلى آباؤها والتذكر لمسقط رأسها فسمعها ذات يوم، وهي تنشد هذه القصيدة، وهي:

ليت تخفق الأرواح فيه	أحب إلى من قصر منيف	ولبس عباءة وتقر عيني
أحب إلى من لبس الشفوف	وأكل كبيرة في كسر بيتي	أحب إلى من أكل الرغيف
وأصوات الرياح بكل فج	أحب إلى من نقر الدفوف	وكلب ينبج الطراق دوني
أحب إلى من قط ألوف	وخرق من بني عمي نحيف	أحب إلى من علج عنيف

نحو - وأمرنا لنسلم لرب العالمين - والواو والفاء وثم وأو العاطفات على اسم خالص: أي ليس في تأويل الفعل نحو قوله: ولبس عباءة وتقر عيني.

فقال معاوية رضي الله عنه : مارضيت حتى جعلتني علجا عنيفا فطلقها . ثم الصواب رواية البيت المذكور بالواو عطفًا على قوله قبله : لبيت تحقق الأرواح فيه . ومن رواء باللام بلفظ اللبس فقد وهم كاتبه عليه ابن هشام في شرح بانت سعاد . اللغة الأرواح بالواو جمع ريح والمنيف العالي ، والعبادة بالمد نوع معروف من الأكسية ، وتقر بفتح التاء والقاف كما في الاسعاف من قولهم : عين قريرة ، أي باردة من البرد الذي هو النوم ، وقيل هي ضد الحرارة ، وقيل من القرار وهو السكون لأن العين إذا قرت سكنت عن الطموح إلى غيره ، وقال بعضهم قرار العين كناية عن الفرح والسرور ، والشفوف بضم الشين جمع شف بفتحها وكسرهما ، وهو الثوب الرقيق ، وكسر البيت جانب الحباء الذي يلي الأرض والفتح الطريق الواسع ، والشفوف بضم الدال جمع دف وهو الآلة التي يضرب بها ، والخرق بكسر الخاء المعجمة السخي ، والنحيف الهزيل ، والعلاج الرجل من كفار العجم ، والعنيف الذي لا رفق فيه ويروي عجل عليف باللام بدل النون . الاعراب الواو حرف عطف لبس مبتدأ عباءة مضاف إليه وتقرأ الواو حرف عطف على لبس تقرأ فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الواو العاطفة وعيني فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لا يناسبها إلا كسر ما قبلها وهو مضاف وياء النفس مضاف إليه والمصدر المنسبك من أن وما بعدها معطوف على لبس عباءة ، والتقدير ولبس عباءة وقررة عيني ، أحب خبر وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وأحب أفعل تفضيل يعمل عمل الفعل يرفع نائب الفاعل وينصب المفعول ونائب الفاعل مستتر فيه وجوبا تقديره هو ، إلى جار ومجرور متعلق بأحب ، وقد بينت في أول الشرح وجه كون أحب يرفع نائب الفاعل مع أن اسم التفضيل يرفع الفاعل ، من لبس جار ومجرور ، والشفوف مضاف إليه : والمعنى ولبس كساء من شعر على عادة أهل البادية وقررة عيني : أي سروري بأهلي أحب إلى مما أنا فيه من لبس الشفوف : والشاهد في قوله وتقر عيني حيث نصب الراء التي هي آخر الفعل بأن مضمرة جوازا بعد عاطف مسبق باسم خالص من التقدير بالفعل ، وهو لبس (و) مثال الفاء نحو (قوله :

لولا توقع معتر فأرضيه) ما كنت أوتر أترابا على ترب

لم أقف على اسم قائله ، وهو من البسيط . اللغة توقع الشيء ترجى حصوله ، والمعتر بالعين المهملة والتاء المثناة فوق : المتعرض للعزوف ، والأتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء ، وترب الرجل من يولد في الوقت الذي ولد فيه فيساويه في سنه ، وقوله على ترب بكسر التاء المثناة وفتح الراء جمع ترب بكسر التاء أيضا . الاعراب لولا حرف امتناع لوجود توقع مبتدأ وهو مضاف ومعتر مضاف إليه فأرضيه الفاء حرف عطف على توقع ، أرضى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الفاء العاطفة والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، مانافية ، كنت كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء ضمير متصل في محل رفع اسمها أوتر فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، أترابا مفعول به على ترب جار ومجرور متعلق بأوتر وجملة أوتر إلى آخر البيت في محل نصب خبر كان . والمعنى لولا توقع من يتعرض لفعل المعروف وإرضائه ما آثر الشاعر المساوي لغيره في السن على المساوي له في سنه . والشاهد في قوله فأرضيه حيث نصب بأن مضمرة بعد الفاء العاطفة على اسم خالص وهو توقع لأنه ليس في تأويل الفعل والتقدير لولا توقع معتر فأرضى إياه قاله الأزهري ، ومثال ثم نحو (قوله :

إني وقتلي سليكًا ثم أعقله) كالثور يضرب لما عافت البقر

وقوله :

لولا توقع معتر فأرضيه

وقوله :

إني وقتلي سليكًا ثم

أعقله

قاله أنس بن مدركة الخثعمي، وهو من البسيط. اللغة سليك بالتصغير اسم رجل يقال له سليك ابن سلكة كما في حياة الحيوان، وأعقله من عقلت القليل: أعطيت دينه، والثور معروف وهو الذكر من البقر لأن البقر تتبعه فإذا عاف الماء عاقته فيضرب ليرد الماء فترد معه، وقيل المراد بالثور نور الطحلب وهو الذي يعاوى على الماء فيصد البقر عن الشرب فيضربه صاحب البقر ليتفرق عن الماء فتشربه، والمناسب للتشبيه الأول لأن الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره، وعافت من عاف الرجل الطعام أو الشراب يعافه عيافا إذا كرهه فلم يشرب. الاعراب إن حرف توكيد ونصب والياء ضمير متصل في محل نصب اسمها الواو حرف عطف على اسم إن قتلى معطوف والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه تبعه في نصبه وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدره على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن الياء لا يناسبها إلا كسر ما قبلها وقتل مصدر يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وهو مضاف وفاعله وهو ياء المتكلم مضاف إليه، سليكا مفعول به لقتلى، ثم حرف عطف على قتلى، أعقل فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد ثم العاطفة وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا والمصدر المنسبك من أن وما بعدها معطوف على قتلى، والتقدير إني وقتلي سيكا ثم عطف إياه، كالثور جار ومجرور في محل رفع خبر إن يضرب فعل مضارع مغير الصيغة ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو، نا رابطة لوجود شيء بوجود غيره، عاف فعل ماض والتاء علامة التأنيث، البقر فاعل. والمعنى مثلي في قتلي لسليك بن سلكة ثم إعطائي لديته كالكذبة من البقر يضرب إذا امتنعت من شربها الماء، وكانت العرب من عاداتها إذا أوردوا البقر فلم تشرب إما لسكورة الماء أو لقله العطش لا تضرب لأنها ذات لبن، وإنما يضرب الثور فيقتحم الماء وتتبعه البقر فتشرب فسكانه يقول: فعل بي ما ذكر لتخويف غيري. والشاهد في قوله ثم أعقله حيث نصب بعد ثم العاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل وهو قتلى (و) مثال «أو» نحو (قوله تعالى) - وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب (أو يرسل رسولا) في قراءة غير نافع بنصب يرسل باضمار أن بعد أو عطفا على وحيا. وإعرابه ما نافية كان فعل ماض ناقص لبشر جار ومجرور في محل نصب خبرها مقدم أن حرف مصدرى ونصب يكلم فعل مضارع منصوب بأن والهاء مفعول به الله فاعل والمصدر المنسبك من أن وما بعدها اسم كان وخبرها جملة لبشر والتقدير وما كان تكليم الله كأننا لبشر، إلا أداة حصر ووحيا حال في تأويل موحيا أو حرف عطف من وراء جار ومجرور في موضع نصب على الحال والتقدير أو موصلا ذلك إليه من وراء حجاب وهو مضاف وحجاب مضاف إليه أو حرف عطف على وحيا يرسل فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد أو والتقدير إلا وحيا أو إرسال ووحيا ليس في تقدير الفعل وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو، رسولا مفعول به، وقرأ نافع وابن عامر برفع يرسل بتقدير هو أي أو هو يرسل، وقوله تعالى - فيوحى بأذنه ما يشاء - مرفوع على قراءة نافع وابن عامر ومنصوب على قراءة الباقيين لأنه معطوف على يرسل (والثاني وهو ما تضرع أن بعده وجوبا ستة) من الحروف. أحدها (كي الجارة) التعليلية (كما تقدم) قريبا وهي التي لم تدخل اللام عليها لفظا ولا تقديرا نحو جئتكي كي تكبرني إذا لم تقدر أن الأصل لكي تكبرني فتقول حينئذ في إعرابها كي حرف تعليل وجر، أو تأخرت عنها اللام كقول الشاعر:

كي لتقضي رقيصة ما وعدتني غير محتمل

وقوله تعالى - أو يرسل رسولا - والثاني وهو ما تضرع أن بعده وجوبا ستة: كي الجارة كما تقدم

قالنصب بعدها بأن مضمرة وجوبا لأنها حينئذ حرف جر كما إذا أتت بعد أن المصدرية كقوله :
 كما أن تفر وتخدعا * (و) ثانيها (لام الجحود) وهي السبوقة بكون ناقص ماض لفظا
 ومعنى أو معنى فقط منى الأول بما أو إن على قول بعضهم ، والثاني بلم دون غيرها من أدوات
 النفي . مثال الأول (نحو - وما كان الله ليعذبهم -) وإعرابه ما نافية كان فعل ماض
 ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر الله اسمها مرفوع بها وعلامة رفعه ضم آخره ليعذب اللام لام الجحود
 يعذب فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد لام الجحود وعلامة نصبه فتح آخره والهاء
 ضمير متصل في محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو والمصدر المنسبك من
 أن وما بعدها مجرور بلام الجحود متعلق بمحذوف وجوبا هو خبر كان والنفي متسلط عليه .
 والتقدير وما كان الله يريدنا لتعذيبهم ، ومثال الثاني - وإن كان مكرم لتزول منه الجبال -
 فإن نافية وكان فعل ماض ناقص ومكر اسمها واللام لام الجحود متعلقة بمحذوف وجوبا وتزول
 فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا ، والتقدير وإن كان مكرم موجبال لزوال الجبال منه .
 ومثال الثالث - لم يكن الله ليغفر لهم - فيمكن وإن كان مضارعا في اللفظ لكنه ماض في المعنى
 واللام فيه متعلقة بمحذوف وجوبا أيضا هو خبر كان . والتقدير لم يكن الله يريدنا لغفرانهم .
 وسميت لام الجحود للازمتها الجحد وهو النفي من تسمية العام بالخاص لأن الجحد لغة : انكار
 ما تعرفه لامطلق الانكار قاله الفاكهي ، وما ذكرته من أن خبر كان محذوف هو مذهب
 البصريين ، وعند الكوفيين أن اللام زائدة فلا متعلق لها والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة
 وعلى هذا فما بعد اللام هو خبر كان والنفي متسلط عليه وهو مؤول بمصدر مؤول بالوصف : أي
 وما كان الله معذبا لهم ولم يكن الله غافرا لهم وإن كان مكرم منيلا للجبال (و) الثالث (حق)
 وهي الجارة وإنما ينصب المضارع بعدها باضمار أن (إن كان الفعل بعدها مستقبلا) بالنسبة
 لما قبلها (نحو) - لن نبرح عليه عاكفين (حق يرجع إلينا موسى) فرجوع موسى
 عليه السلام مستقبل بالنسبة إلى ما قبل حتى وهو زمن عكوفهم على عبادة العجل . وإعرابه
 حتى حرف غاية ونصب يرجع فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد حتى لا يحق نفسها
 لأنها ثبت جرها للأسماء فوجب نسبة العمل هنا لأن مضمرة لأن عوامل الأسماء لانكون عوامل
 في الأفعال لأن ذلك ينفي الاختصاص قاله الفاكهي في شرح الملحة ، إلينا جاز ومجرور موسى
 فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة للتقدير لأنه اسم مقصور والمصدر المنسبك من أن وما بعدها
 مجرور بحق . والتقدير إلى رجوع موسى والغالب في حق أن تكون للغاية كهذه الآية وعلامتها
 صلاحية إلى في موضعها وتكون للتعليل نحو أسلم حتى تدخل الجنة ، وعلامتها صلاحية كي
 في موضعها . وقد أفهم كلامه أن الاستقبال شرط لاتصاف الفعل بعدها . ثم إن كان استقباله
 بالنظر لزمن التكلم فالنصب واجب حينئذ كالأية السابقة ، ونحو - فقاتلوا التي تبني حتى تفر -
 مستقبل باعتبار زمن التكلم بالأمر بالقتال وإلقائه إلى المخاطب به وإن كان مستقبلا بالنسبة إلى
 ما قبلها خاصة من غير اعتبار تكلم فوجهان النصب والرفع ، وبه قرئ في السبعة في قوله تعالى
 - وزلزلوا حتى يقول الرسول - فإن قول الرسول مستقبل بالنسبة إلى زمن زلزالهم وإن كان
 ماضيا بالنسبة إلى زمن التكلم وهو زمنه صلى الله عليه وسلم فإن اتنى الاستقبال بأن أريد بما
 بعدها الحال تحقيقا أو حكاية فهي حرف ابتداء لاجارة وما بعدها حينئذ يجب رفعه لتجرده
 عن الناصب والجازم ، ويجب مع ذلك أن يكون ما قبلها سببا لما بعدها لأنه لما بطل الاتصال

ولام الجحود نحو
 - وما كان الله
 ليعذبهم - وحق إن
 كان الفعل بعدها
 مستقبلا نحو - حتى
 يرجع إلينا موسى -

اللفظي بينهما : أى بين ما قبلها وما بعدها وذلك تمام الكلام قبل حتى وجب عند ذلك تحقيق الاتصال المعنوي لكون ما بعدها مسببا عما قبلها لتحقيق الغاية التي هي مدلولها نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه الآن فلا يرجونه حال لأنه في قوة قولك وهو الآن لا يرجى ومسبب عما قبلها لأن عدم الرجاء مسبب عن المرض ، وفضلة لأن الكلام تم قبله بالجملة الفعلية (و) رابعها (أو) العاطفة . قال ابن عنقاء : هي على بابها لأحد الشئيين أو الأشياء عاطفة لمصدر منسبك من أن ومدخولها على مصدر مفهوم مما قبلها ولهذا وجب تقدم فعل أو وصف أو ظرف عليها اه (بمعنى إلى) أى - لبح في موضعها إلى وذلك بأن كان الفعل قبلها مما ينقض شيئا فشيئا (أو بمعنى إلا) الاستثنائية بأن صلحت مكانها وذلك حيث يقصد أن الأول ينتفي عند حصول الثاني (كقوله : لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلا لصابر)

لم أقف على قائله ، وهو من الطويل . اللغة يقال استسهل أمره إذا غدده سهلا ، والصعب العسر يقال : استصعب الأمر إذا صار صعبا لا يقدر عليه بسهولة ، والمنى بضم الميم مقصور جمع منية ، وهي : ما يتمناه الانسان : أى يطمع في حصوله ، والآمال بمد الهمزة جمع أمل وهو الرجاء والمراد هنا الأموال ، وانقيادها حصولها وموافقها للراد وحيثها على حسبه ، والصابر ضد المستعجل . الاعراب اللام داخلة في جواب قسم مقدر تقديره والله ، لأستسهلن فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة وفاعله مستتر فيه وجو بالتقديره أنا ، الصعب مفعول به أو حرف عطف بمعنى إلى أدرك فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجو بعد أو التي بمعنى إلى وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه وجو بالتقديره أنا ، المنى مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور والمصدر المنسبك من أن وما بعدها مرفوع معطوف على مصدر مأخوذ مما تقدم ، والتقدير ليكونن استسهال منى أو إدراك للمنى وإنما احتاجوا إلى هذا التأويل ليفرقوا بين أو التي تقتضى مساواة ما قبلها لما بعده أى الشك وبين أو التي تقتضى مخالفة ما قبلها لما بعدها قاله السجاني ، فما انقادت الفاء حرف تعليل مانافية انقاد فعل ماض والتاء علامة التانيث ، الآمال فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره إلا أداة حضر ، لصابر جار ومجرور متعلق بانقادت . والمعنى لأزال أعد الأمور الصعاب سهلة فأسى في تحصيلها إلى أن أدرك ما يتمناه لأن الآمال لم تنقد إلا للصابر على محاولة حصولها . والشاهد في قوله أو أدرك حيث جاءت أو فيه بمعنى إلى واتنصب الفعل بعدها بأن مضمرة كما في لأزمنك أو تقضيني حتى (وقوله :

وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيا)

قاله زياد الأعجم من الوافر . اللغة الغمز بالعين العجمة والزاي الجس والعصر باليد ، والقناة الرمح إذا ركب فيها السنان وجمعها قنات مثل حصاة وحصى ، وكعوب الرمح النوائى : أى المرتفعة في أطراف الأنابيب جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب ، والاستقامة ضد الاعوجاج . الاعراب الواو حرف عطف كنت فعل وفاعل كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء ضمير متصل في محل رفع اسمها ، إذا ظرف لما استقبل من الزمان والعامل فيه كسرت كذا قال بعضهم والذي عليه المحققون أن الناصب لها شرطها وعليه فالناصب لها هنا غمزت وغمز فعل ماض والتاء ضمير متصل في محل رفع فاعل قناة مفعول به وقوم مضاف إليه كسرت فعل وفاعل كعوب مفعول به والهاء في محل جر بالاضافة أو حرف عطف بمعنى إلا تستقيا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجو يبعد أو العاطفة التي بمعنى إلى وعلامة نصبه فتحة آخره وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هي وألفه للاطلاق والمصدر

وأو بمعنى إلى أو بمعنى
إلا كقوله :
لأستسهلن الصعب أو
أدرك المنى
فما انقادت الآمال إلا
لصابر
وقوله :
وكنت إذا غمزت
قناة قوم
كسرت كعوبها أو
تستقيا

للمنسب من أن وما بعدها مرفوع معطوف على مصدر متعبد من الفعل المتقدم ، والتقدير :
ليكونن كسر مني لكعوبها أو استقامة منها . والمعنى إذا اشتد على جانب قوم رمت نلينهم حتى
يستقيموا ، ومن لا تصلح له الملاينة عاملناه بالخاشنة إلا أن يستقيم ، فالعزم كناية عن اللين .
قال الدماميني : وفيه استعارة تمثيلية حيث شبه حاله إذا أخذ في إصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف
عن حسم المواد التي نشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم بحاله إذا غمز قناة معوجة حيث يكسر
ما ارتفع من أطرافها ارتفاعاً مانعاً عن اعتدالها ولا يفارق ذلك إلا أن يستقيم اه . والشاهد
في قوله أو تستقيما حيث جاءت أو فيه بمعنى إلا في الاستثناء فانتصب المضارع بعدها باضمار أن كما
في لأقتلن الكافر أو يسلم (و) خامسها (فاء السببية) وهي التي يقصد بها كون ما قبلها سبباً
لما بعدها ، وهل هي حينئذ عاطفة أم لا ؟ قال الجمهور : نعم ، وقال الرضي لا ، محتجاً بأن فاء العطف
لاتفيد السببية إلا إذا عطفت جملة على جملة وذا مفقود هنا لأن الجمهور قالوا : التقدير في نحو زرنى
فأكرمك ليكن منك زيارة فأكرم مني فعطفوا المصدر المنسب من أن وصلتها على مصدر متعبد
من الفعل السابق فلذلك ادعى الرضي أنها لمحض السببية وأن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا
والتقدير عنده زرنى فأكرمك ثابت ، وردّ بأنه يلزم عليه حذف الخبر وجوبا من غير شيء يستد
مسته وهو ممنوع (و) سادسها (واو المعية) وهي التي تفيد معنى مع ويكون ما قبلها وما بعدها
واقعين في زمان واحد ، والجمهور على أنها للعطف مع قصد المعية ، وأن التقدير في نحو لا تأكل
السّمك وتشرب اللبن لا يكن منك أكل سمك وشرب لبن : أى مع شرب لبن بمعنى نهيه عن
الجمع بين الأمرين معا لا عن كل منهما على الانفراد ، واختار الرضي كون الواو حالية وما بعدها
مبتدأ محذوف الخبر وجوبا والجملة في محل نصب على الحال : أى لا تأكل السمك وتشرب اللبن
حاصل : أى لا تأكل في هذه الحالة فتفيد المعية وردّ عليه بما مر وتفيد الفاء بالسببية والواو بالمعية
لاخراج العاطفتين على صريح الفعل إذا لم يشعر بالسببية ولا معية والاستثنائيتين . ومثال الفاء العاطفة
على صريح الفعل نحو - ولا يؤذن لهم فيعتذرون - فعطف يعتذرون على لفظ يؤذن فهو شريك
له في رفعه وفي النفي الداخل عليه كأنه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون . ومثال الفاء الاستثنائية
كقول الشاعر : * ألم تسأل الربيع القواء فينطق * برفع ينطق لأنه خبر مبتدأ محذوف تقديره
فهو ينطق والفاء للاستئناف . ومثال الواو العاطفة لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن . ومثال الواو الاستثنائية لا تأكل
النهي عن كل منهما وأن التقدير لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن . ومثال الواو الاستثنائية لا تأكل
السمك وتشرب اللبن برفع تشرب على أن تكون نهيته عن الأول فقط وأبحت له الثاني وكأنك قلت
لا تأكل السمك ولك تشرب اللبن : ثم ذكر المصنف شرط النصب بعد الفاء والواو فقال (مسبوقتين بنى
محض) أى خالص من معنى الاثبات كالمثال الآتي بخلاف النفي المنتقض بالانحوا وما تأيننا لإفتحدثنا
والنفي المتلو بنى نحو ما تزال تأيننا فتحدثنا أو النفي التالي لاستفهام تقريرى نحو ألم تأتني فأحسن
إليك فإنه يمنع النصب في هذه كلها ، وأورد على الاستفهام التقريرى قول الشاعر :

ألم أك جاركم ويصكون بيني وبينكم السودة والابناء

بنصب يكون . وأجاب عنه ابن عنقاء وغيره بأنه إذا أريد الاستفهام حقيقة عن النفي فالنصب
عن جواب الاستفهام كما في البيت (أو طلب بالفعل) أى بصيغته لأصالته في ذلك نخرج الطلب غيره فإنه
يمنع معه النصب سواء كان باسم الفعل نحو صه فأحسن إليك أو بالمصدر نحو سقيا فير ويك الله أو
بلفظ الخبر نحو حسبك حديث فينام الناس . ثم شرع المصنف في التمثيل لما جمع الشروط فقال :

(نحو)

وفاء السببية وواو
المعية مسبوقتين بنى
محض أو طلب بالفعل

(نحو - لا يقضى عليهم فيموتوا -) هذا مثال الفاء بعد النفي المحض . وإعرابه لانهية يقضى فعل مضارع مغير الصيغة وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقترنة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالألف ، عليهم جار ومجرور في محل رفع نائب الفاعل فيموتوا الفاء فاء السببية يموتوا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية وعلامة نصبه حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل والمصدر المنسب من أن وما بعدها معطوف على المصدر المتصيد من الفعل السابق والتقدير لا يكون قضاء منا عليهم فموت منهم : أي بل هم أحياء فيها : أي النار لأن الآية واردة في وعيد الكافرين ، وقد قال تعالى في وصف الكافر في النار - لا يموت فيها ولا يحيى - (ويعلم الصابرين) هذا مثال الواو بعد النفي المحض لأن صدر الآية - ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم - وإعرابه لما حرف نفي وجزم يعلم فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين الله فاعل الذين اسم موصول في محل نصب مفعول به جاهدوا فعل وفاعل منكم جار ومجرور في محل نصب على الحال ويعلم الواو المعية يعلم فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هو ، الصابرين مفعول به وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم والمصدر المنسب من أن وما بعدها معطوف على المصدر المفهوم من الفعل السابق ، والتقدير ولما يجتمع علمه تعالى بالمجاهدين وعلمه بالصابرين قاله ابن علقمة (لا تطغوا فيه فيجعل عليكم غضبي) هذا مثال الفاء بعد الطلب بالفعل . وإعرابه لانهية تطغوا فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل فيه جار ومجرور متعلق بتطغوا الفاء فاء السببية يحل فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية وعلامة نصبه فتح آخره عليكم جار ومجرور متعلق بيحل غضبي فاعل وعلامة رفعه ضمة مقترنة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والياء مضاف إليه والمصدر المنسب من أن وما بعدها معطوف على المصدر المتصيد من الفعل السابق ، والتقدير لا يكن منكم طغيان فيه فإول غضب عليكم (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) هذا مثال الواو بعد الطلب بالفعل . وإعرابه لانهية تأكل فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت السمك مفعول به وتشرب الواو واو المعية تشرب فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد واو المعية وعلامة نصبه فتح آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والمصدر المنسب من أن وما بعدها معطوف على المصدر المفهوم من الفعل السابق ، والتقدير لا يكن منك أكل سمك وشرب لبن : أي مع شرب لبن ، وقد اقتصر المصنف من أمثلة الطلب على مثال واحد وهو يشمل ثمانية أشياء ، وتسمى مع النفي الأجوبة التسعة وقد نظمها بعضهم مع النفي فقال :

مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم تمن وارج كذلك النفي قد كلا

فالامر نحو زرنى فأكرمك أو وأكرمك ، والنهي كلاترم علما وترك التعب : أي لا يجتمع لك العلم وترك التعب ، والدعاء كاطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا : أي ليسكن منك طمس وشد فعدم إيمان ، والسؤال المراد به الاستفهام نحو - هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا - والعرض : أي الطلب بالطلب ويكون بالألطف غالباً نحو ألا تنزل عندنا فتصيب خيرا ، والتجسس : أي الطلب بحث ويختص بهلا ويكثر بلولا نحو - لولا آخرتني إلى أجل قريب فأصدق - والتنى نحو

نحو - لا يقضى عليهم
فيموتوا ، ويعلم
الصابرين ، لا تطغوا فيه
فيحل عليكم غضبي -
لا تأكل السمك
وتشرب اللبن

- ياليتنى كنت معهم فأفوز فوزا عظيما - والترجى نحو - لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع - في قراءة من نصب أطلع - وقوله تعالى - لعله يزكى أويذكر فتنبه الذكري - بنصب تنفع ، والبنى نحو قوله صلى الله عليه وسلم « ما اغبرت قدما عبد في سبيل الله فتمسه النار » أى لا يكون اغبرار قدم فمس النار له . قال ابن عنقاء : ولم يسمع نصبه : أى المضارع بعد الواو في الدعاء والرجاء والعرض والتحضيض ، وأجاز سيبويه النصب بعد الفاء في جواب الشك بفعل الشك كظننته يشتمنى فأنب عليه إذا لم يقع الوثوب بل بمعنى لو شتمنى لو ثبت عليه و بعضهم في جواب الحصر بانما وعليه خرج قوله تعالى - فأنما يقول له كن فيكون - فيمن نصب يكون .

﴿ فائدة ﴾ لا يجاب الشئ الواحد بجوابين : أى لا يكون لواحد من الأشياء التسعة جوابان لا تقول مثلاً اتنى فأكرمك فأعطيك على أن الثانى ليس معطوفا على الأول بل جوابا مستقلا لذلك الواحد من الأشياء التسعة ، وقوله تعالى - فتطردم فتكون من الظالمين - ليس من باب الاتيان لشيء واحد بجوابين ، بل قوله تعالى - فتطردم - جواب للنفي الواقع قبله في قوله تعالى - ما عليك من حسابهم من شيء - وقوله تعالى - فتكون - جواب للنهي السابق ، وهو قوله تعالى - ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي - قال الزجاج شري : ويجوز أن يكون قوله تعالى - فتكون - عطفا على قوله - فتطردم - على وجه التسبب لأن كونه ظالما مسبب عن طردم .

﴿ تسمية ﴾ قال في المنهل الصافي : وضعف إضمار أن مع بقاء عملها بدون هذه الأمور المتقدمة لأنها عامل ضعيف لا يقوى على العمل مع حذفه إلا بقيام مقوله عليه ، وإنما وجد الاستقراء في تلك المواضع المتقدمة لمناسب هو مفقود فيما عداها ، وفي التسهيل ولا تنصب أن محذوفة في غير المواضع المذكورة إلا نادرا وفي القياس عليه خلاف اه . وفي التصريح مع التوضيح ما ملخصه : ولا ينتصب الفعل بأن مضمرة في غير هذه المواضع إلا شاذا كقول بعضهم تسمع بالمعدي خير من أن تراه بنصب تسمع باضمار أن ، والذي حسن حذفها من تسمع ذكرها في أن تراه ، وقول الآخر خذ اللص قبل يأخذك بالنصب ، وقراءة بعضهم - بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه - بنصب يدمغه ، وقراءة الحسن - تأمروني أعبد - بالنصب فحذفت أن فيهن . والجميع شاذ ، وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين إلى أنه لا يقاس عليه اه (والجوازم) للمضارع (ثمانية عشر) جازما وترجع إلى خمسة عشر باسقاط ألم وألما لخطوطها تحت لم ولما ، والطلب ، لأن الأصح أن الجزم بان مقدرة كما سيأتي ، ولذا قال في شرح الشذور : الجازم محصور بحسب الاستقراء في خمسة عشر (وهي نوعان جازم لفعل واحد) أى بالأصالة وإلا فقد يتعد الجزوم به بالتبعية بعطف أو غيره وكذا يقال في مقابله وهو قوله (وجازم لفعاين) هذا مبنى على الأعم الأغلب وإلا فقد يجزم فعلا وجملة (فالأول) أى الذى يجزم فعلا واحدا (سبعة) وكلها لاختلاف في حرفيتها (وهو لم) وهى حرف تجزم المضارع وتنق معناه وتقلبه ماضيا (نحو - لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد -) وإعرابه لم حرف نفي وجزم يلد فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره وقاعله مستتر جوازا تقديره هو ولم يولد لم حرف نفي وجزم يولد فعل مضارع بغير الصيغة مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره ونائب الفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو ولم يكن الواو حرف عطف لم حرف نفي وجزم يكن فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر كفوا خبر ما مقدم منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره أحد اسمها مؤخر وحسن تأخيره لوقوعه فاصلة وله جار ومجرور متعلق بكفوا على تأويله بمكافئا : أى ولم يكن أحد كفوا له وقدم للاهتمام به لاشتماله على ضمير

والجوازم: ثمانية عشر
وهي نوعان: جازم لفعل
واحد، وجازم لفعلين
فالأول سبعة، وهو لم نحو
- لم يلد ولم يولد ولم يكن
له كفوا أحد -

البارى تعالى ، وأجاز أبو البقاء أن يكون حالا من كفوا لأنه نعت في الأصل فقدم عليه فصار حالا (ولما) وهي كما في الفصل لم ضمت إليها ما يعني أنها في الأصل كلمتان إحداهما لم والأخرى ما الزائدة لا النافية فازدادت في معناها فمن ثم شاركت لم في أمور الحرفية والاختصاص بالمضارع ونفيه وجزمه وقلب معناه ماضيا وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما وفارقتهما في أمور: الأول أن لما لا تقترن بأداة الشرط فلا يقال إن لما بخلاف لم نحو - فان لم تفعلا - الثاني أن نفيها مستمر إلى زمن الحال فلا تقول لما يقيم ثم قام بل تقول لما يقيم وقد يقوم بخلاف مني لم فإنه قد يكون مستمرا كآلية السابقة وقد يكون منقطعا نحو - هل آتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا - أي وقد كان بعد ذلك شيئا مذكورا . الثالث أن منفيها متوقع الثبوت بالنسبة إلى المستقبل نحو - بل لما يذوقوا عذاب - لأن المعنى أنهم ما ذاقوا العذاب في الماضي واستمر نفيه إلى زمن الحال ولكن ثبوته متوقع لأنهم سيدوقونه في الآخرة ، ومن هنا فهم من قوله تعالى - ولما يدخل الإيمان في قلوبكم - أن الأعراب المذكورين لم يموتوا إلا وقد دخل الإيمان في قلوبهم ، وإنما أفادت لما توقع ثبوت منفيها في المستقبل بخلاف لم لأن قولك لم يفعل نفي فعل ولما يفعل نفي (١) قد فعل . الرابع أنه يجوز حذف مجزومها وأن يسبكت عليها دون لم وذلك نحو قولك خرجت ولما : أي ولما تخرج ويقال هل دخلت البلد فتقول قاربتها ولما : أي ولما أدخلها وقد جاء ذلك في لم في ضرورة الشعر كقوله :

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعراب إن وصلت وإن لم

والخامس أن لما لا يلتقي بها القسم أصلا ولم قد يلتقي بها على الأصح نحو والله لم يقم زيد . والسادس أنها لا تنفصل عن مجزومها بحال ولم قد تنفصل عنه بظرف في ضرورة الشعر كقوله :

فأضحت مغائبا قفارا رسومها كأن لم سوى أهل من الوحش توهل

والسابع أنه لا يجوز رفع الفعل بعدها بخلاف لم فقد جاء رفع الفعل بعدها في لغة كقول الشاعر :

لولا فوارس من نعم وأسرهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

(نحو - لما يقض ما أمره) وإعرابه لما حرف نفي وجزم يقض فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو . ما اسم موصول بمعنى الذي في محل نصب مفعول به أمر فعل ماض والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو . وجملة أمره من الفعل والفاعل والمفعول صلة الموصول لا محل لها من الأعراب والعائد محذوف كما قال أبو البقاء والكسختي وغيرهما ، والتقدير كلاً لما يقض ما أمره به ربه وهو مشكل من حيث أن العائد المجزوم لا يحذف إلا إذا جر بما جربه الموصول نحو مهتت بمن

مهتت : أي به . ثم رأيت السجاعي أشار للجواب بقوله - لما يقض ما أمره - أي لم يفعل الذي أمره به ربه فما موصول والعائد محذوف فيقدر متصلا لأن أمر يتعدى بنفسه ولا يقال يلزم عليه اتصال الضمير مع اتحاد الرتبة وهو ممنوع لأن محل المنع في الملفوظ به لا المقدر لزوال القبح اللفظي أو يقدّر منفصلا ، ولا يقال إن العائد المنفصل ممتنع حذفه لأن محله إذا حصل اللبس ولا لابس هنا

أفاده الشنواني اه قلت : فإذا قدرناه منفصلا كان التقدير ما أمره بإياه ربه وإذا قدرناه متصلا كان التقدير ما أمره بهذين الأولى عائدة إلى الإنسان والثانية عائدة على ما الموصولة ، وإذا قلنا بما ذكره أبو البقاء وغيره فالباء زائدة ولكونها زائدة لم تنظر حيث لكون الموصول لم يجر بما

جر به العائد المحذوف لأن الحرف الزائد كالمعدوم (والم) والجازم إنما هو لم والهمزة إنما دخلت لتفيد التقرير فلا مدخل لها في العمل (نحو - ألم نشرح لك صدرك) أي ألم نفسحه

مصححه

ولما نحو - لما يقض
ما أمره - والم نحو
- ألم نشرح لك صدرك -

(١) قوله لأن قولك لم
يفعل الخ ، لعل هذا
الكلام فيه سقط
والتقدير لأن قولك لم
يفعل نفي فعل شير
متوقع فعله ولما يفعل
نفي فعل قد يفعل بعد
كما يفهمه سابقه اه
مصححه

بالنبوة حتى وسع مناجاة الحق ودعوة الخلق وألم نوسعه بما أودعناه من الحكم بعد شق جبريل له
مرات . وإعرابه ألم حرف تقرير وجزم أى شرحنا لك ولذا عطف عليه الماضى وهو - وضعنا
عنك وزرك - لأن الاستفهام التقريرى إذا دخل على منى قرره فصار المعنى قد شرحنا، نشرح فعل
مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون آخره ، وأما قراءة ألم نشرح بفتح الحاء فتقول فيها نشرح
فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة المجتزأ عنها بالفتحة كما قاله ابن
مالك وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن لك جار ومجرور متعلق بنشرح صدر مفعول به والكاف
مضاف إليه (وألم) وأصلها لما قرنت بها همزة الاستفهام التقريرى كما فى ألم (كقوله :

على حين عابت المشيب على الصبا وقلت ألما أصح والشيب وازع)

قاله النابغة الديباني من قصيدة من الطويل . اللغة : قوله عابت يروى بعين مهملة بعدها ألف و بعد
الألف تاء مشناة من فوق و بعدها موحدة ساكنة من العتاب أى لت و يروى عابت بياء تحتية
بعد العين بعدها نون ساكنة من العيان بمعنى الرؤية أى شاهدت والمشيب والشيب بمعنى واحد ضد
الشباب والصبا بكسر الصاد المهملة الميل إلى الجهل ويقال صبا يصبو صبا وصبوة والصحو الافاقة من
السكر والوازع المانع : الاعراب على حرف جر حين مجرور بعلى مبنى على الفتح على الأرجح لكونه
مضافا إلى مبنى أصالة وهو عابت ويروى على حين بالخفض على الاعراب قاله الأزهري وغيره . قال
العيني وعلى الأول هي ظرف كفى قوله تعالى - ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها - أى وقت غفلة
والمعنى فى وقت عابت وعلى الثانى للتعليل أى لأجل الصبا كفى - ولتكبروا الله على ما هداكم -
عابت فعل وفاعل والمشيب مفعول به على الصبا جار ومجرور وعلامة جزمه كسرة مقدرة على الألف
منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وقلت فعل وفاعل ألما حرف تقرير وجزم أصح فعل
مضارع مجزوم بألم وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الواو وقوله والشيب
الواو واو الحال الشيب مبتدأ وازع خبر . والمعنى أن الشاعر المذكور بكى لأجل صوته وميله إلى محبوه
ثم رجع على نفسه بالملامة على الانهماك فى سكر الصبوة ووبخها على عدم الصحو منه مع وجود
المانع عن التلبس بذلك وهو الشيب الذى لا يليق بصاحبه التلطف بأدناس الشهوات لأن البياض
قليل الحمل للدنس ، قاله السامى . والشاهد فى قوله ألما حيث عملت الجزم فى أصح (ولام الأمر)
وهى التى يطلب بها الفعل (و) مثلها لام (الدعاء ، وهى) فى الحقيقة لام الأمر ، ولكن سميت بذلك تأدبا
بناء على الرجح فى الأصول من أنه لا يشترط فى الأمر والنهى علو ولا استعلاء . وقيل انه يشترط
فيهما ذلك ، وعليه فإن كان الطلب بهما من هودونك فهو أمر نحو - لينفق ذو سعة من سعته .
ولا تقربوا الزنا - وإن كان الطلب بهما من هوفوقك فهو دعاء نحو - ليقتض علينا ربك ، ربنا
لا تؤاخذنا - وإن كان الطلب بهما من هو نظيرك فهو التماس كقولك لمن لا تتعين عليه طاعتك
لتعن بحاجتى ، لا تفعل كذا (نحو - لينفق ذو سعة) هذا مثال لام الأمر . وإعرابه اللام لام الأمر
ينفق فعل مضارع مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه سكون آخره ذو فاعل وهو مرفوع وعلامة
رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف وسعة مضاف إليه (ليقتض علينا ربك)
هذا مثال لام الدعاء . وإعرابه اللام لام الدعاء يقض فعل مضارع مجزوم بلام الدعاء وهو مجزوم
وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء علينا جار ومجرور ، رب فاعل وهو
مضاف والكاف فى محل جر بالاضافة . وقد استفيد من المثالين أن لام الطلب محركة بالكسر
تشبيها لها بلام الجر ، وسليم تفتحها ، وإسكانها بعد الواو والفاء العاطفتين أكثر من تحريكها

وألم كقوله :
على حين عابت المشيب
على الصبا
وقلت ألما أصح
والشيب وازع
ولام الأمر والدعاء نحو
- لينفق ذو سعة .
ليقتض علينا ربك -

نحو - فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي - وقد تسكن بعد ثم نحو ثم ليقتضوا ثقتهم في قراءة الكوفيين وقالون، وفي ذلك رد على من قال أنه خاص بالشعر. قال الفاكهي: وتدخل بمعنى لام الطلب على فعل الغائب والتكلم والمخاطب المجهول دون المعلوم استغناء عنه بأفعل اه. وقال غيره وإذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلا مخاطبا استغنى عن الكلام بصيغة افعل غالبا نحو قم واقعد، وتجب اللام إن انتفت الفاعلية بنحو لتعن بحاجتي، ودخول اللام على فعل التكلم قليل سواء أكان التكلم مفردا كقوله صلى الله عليه وسلم « قوموا فأصل لكم » أو معه غيره كقوله تعالى - ولنحمل خطاياكم - وأقل منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة - فبذلك فلتفرحوا - وقوله صلى الله عليه وسلم « لتأخذوا مصافكم ». قال السامري: ولا ينقاس عند البصريين، وعبرة ابن عنقاء: وشذ دخولها في أمر المخاطب المعلوم نحو:

ولتقم أنت يا بن خير قریش ولتقص حوائج المسلمين (١)

وقرى به شذوذا اه، وقد تحذف اللام ويبقى عملها وذلك في ضرورة الشعر كقوله:

ولا تستطل منى بقائى ومدتى ولكن يكن للخير منك نصيب

وقاسه ابن مالك بعد القول وجعل منه قوله تعالى - قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة - أى ليقيموا وقال غيره. ان يقيموا مجزوم في جواب الطلب وهو قل: قال العصامى ولا تفصل لام الطلب عن معمولها بمعموله ولا يغيره (ولا) المستعملة (في النهى) وهى التى يطلب بها ترك الفعل (و) مثلها لا المستعملة (في الدعاء) وهى لا الناهية فى الحقيقة، وإنما سميت دعائية تأديبا كما تقدم فى لام الأمر (نحو لا تحزن) هذا مثال لا فى النهى. وإعرابه لانهية تحزن فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون آخره وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت (لا تؤاخذنا) هذا مثال لا فى الدعاء. وإعرابه لادعائية تؤاخذ فعل مضارع مجزوم بلا الدعائية وعلامة جزمه سكون آخره وناضم متصل فى محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، واحترز بلا الناهية والدعائية عن لا النافية فانها لا تجزم إذ لا طلب فيها، بخلاف لا الناهية فانها تقيضة لام الأمر أو نظيرتها والشئ يحمل على تقيضه ونظيره. قال التفتازانى: وقد يجزم بلا النافية إن صح معها كى كجنته لا يكن له على حجة ويمكن تخريجه على حذف الشرط وأداته أى ان أجته لا يكن له على حجة، وتستعمل لا فى نهى الغائب والمخاطب كثيرا، ولا تصحب فعل التكلم لأن التكلم لا ينهى نفسه إلا على سبيل المجاز وتنزيلها منزلة الأجنبي، وعلى هذا يحمل ماورد من ذلك كقول الشاعر:

إذا ما خرجنا من دمشق فلانعد بها أبدا مادام فيها الجراضم

بضم الجيم: الأكل الواسع البطن، وفضلها من معمولها ضرورة كقول الشاعر:

ولا إذا حق قومك تظلم أى ولا تظلم حق قومك (والطلب) فانه يجزم المضارع على قول ضعيف

(إذا سقطت الفاء من المضارع) الواقع (بعده) أى بعد الطلب المحض (وقصد به) أى بالفعل الذى

سقطت منه الفاء (الجزاء) للطلب السابق عليه أى قدر مسببا عنه كما أن جزاء الشرط مسبب عن

الشرط (نحو - تعالوا أتلى) وإعرابه تعالوا فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة ضمير

متصل فى محل رفع أتلى فعل مضارع مجزوم بجواب الطلب وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره

وهو الواو، وإنما جزم أتلى لأنه فعل مضارع تقدمه طلب وهو تعالوا وقصد به الجزاء وهو كون التلاوة

مسببة عن إتيانهم فجزم بالطلب كما قاله الخليل وسيبويه والفارسي والسيرافي ومن تبعهم لتضمنه معنى

حرف الشرط، لأن التقدير فى المثال المذكور إن تأتوني أتلى عليكم. وقيل لنيابته مناب الجازم

ولا فى النهى والدعاء
نحو لا تحزن، لا تؤاخذنا
والطلب إذا سقطت
الفاء من المضارع بعده
وقصد به الجزاء نحو
- تعالوا أتلى -

(١) لام الأمر تحرك
وتشبع الضاد ليتزن
البيت اه مصححه

ومذهب الجمهور أن الجزم بأداة شرط مقترنة هي وفعل الشرط دل على ذلك الطلب المذكور والتقدير
تعالوا فان تأتوني أنل عليكم . قال الفاكهي وابن عنقاء : وهذا هو الأصح . وقال الأزهرى هو
الأرجح لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا في كونهما خلاف الأصل لكن في التضمين أى الذى
يقوله سيبويه والتحليل وأتباعهما يعتبر معنى الأصل ولا كذلك الحذف اه ، واحترز بقوله وقصد
به الجزاء عن نحو قوله تعالى - خذ من أموالهم صدقة تطهرهم - برفع تطهرهم باتفاق السبعة لكونه
ليس مقصودا به معنى إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم ، وإنما أريد به خذ منهم صدقة مطهرة لهم بخمالة
تطهرهم صفة صدقة ولو قرى بالجزم على معنى إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم لم يمتنع فى القياس لكن
القراءة سنة متبعة ، ومثل ذلك قوله تعالى - فهب لى من لدنك وليا يرثنى - فإنه قرى بالرفع بتقدير
جملة يرثنى صفة لوليا لا جوابا لهب أى هب لى من لدنك وليا وارثا لى ، وقرى بالجزم على تقدير يرثنى
جوابا لهب ، والتقدير إن تهب لى من لدنك وليا يرثنى (وقوله :

(قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فومل)

هذا البيت من قصيدة من الطويل ، قاله امرؤ القيس بن حجر بضم الحاء بن الحرث الكندى الشاعر
الجاهلى المشهور ، وهو أول من قصد القصائد ، وأول شعر قاله أنه لما راهق الحلم ولم يقل شعرا قال
أبوه ليس هذا بابنى إنه لو كان كذلك لقال شعرا ، فقال لائنين من أصحابه خذاه واذهبا به إلى مكان
كذا وكذا فاذبحاه واتقيانى بدمه . فمضيا به حتى وصلا الحبل المعين فشرعا ليذبحاه ، فبكى وقال : قفا
نبك من ذكرى حبيب ومنزل . البيت فرجعا به إلى أبيه وقال له هذا أشعر من على وجه الأرض ، فقد
وقف واستوقف وبكى واستبكى ونى الحبيب والمنزل فى نصف بيت ، فقام اليه واعتنقه ، وقال أنت
ابنى حقا . اللغة : قفا أمر من الوقوف وهو القيام والخطاب إما لندبيه أولنفسه وهواه على سبيل
التجريد تحسرا وتندما أو على أن المراد بالثنوية الواحد على جهة التأكيد على ما جرت به عادة
العرب من أنهم يخاطبون الواحد مخاطبة الاثنين كقوله تعالى - ألقيا فى جهنم - فإنه خطاب للمالك
خازن النار ، والعلة فى ذلك أن أقل أعوان الرجل فى ماله وإبله الاثنان وأقل الرفقة ثلاثة . والبصريون
ينكرون لهذا ، قال الزجاج فى الآية إنه خطاب للملكين ويكون حينئذ قوله قفا خطابا لصاحبيه ونبك
أمر من البكا والذكرى والذكر بمعنى والسقط بكسر السين منقطع الرمل حيث يدق واللوى حيث
يلتوى ، وفى القاموس اللوى ما التوى من الرمل أو مستدقه والدخول بدال مهملة مفتوحة أو
مضمومة خفاء مهملة أو معجمة فلام وحومل بحاء مهملة أيضا موضعان من منزل كلب . الاعراب قفا
فعل أمر مبنى على الفتح . لانصالة بنون التوكيد الحفيفة المنقلبة ألفا للوقف ، وهذا إن لم يجعل
الخطاب لائنين وإلا فهو مبنى على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وألف التثنية فاعل نبك
فعل مضارع مجزوم فى جواب الطلب وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو
الياء ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن من ذكرى جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقترنة
على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وهو مضاف ، وحيب مضاف اليه ومنزل
معطوف على حبيب بسقط جار ومجرور والجملة فى محل جر صفة لمنزل واللوى مضاف اليه وعلامة
جره كسرة مقترنة على الألف لأنه اسم مقصور بين ظرف مكان ، والجملة فى محل نصب على الحال
من سقط أو من منزل والدخول مضاف اليه والفاء حرف عطف بمعنى الواو كما قال العينى . وقال
فى العقد السكلى المعنى بين أجزاء الدخول فومل ، فصير الدخول كاسم الجمع مثل قوم ورهط ،
وإلا لم تصح الفاء لاشتراط التعقيب فى معطوفها على ما قبله من غير مهملة بينهما ، فلولا يقتدر

وقوله :

قفا نبك من ذكرى

حيب ومنزل

بسقط اللوى بين

الدخول فومل

أن السقط من أجزاء الدخول امتنع عطف حومل عليه بالفاء كما لا يخفى على متأمل . وفي شرحي على شواهد شرح القط كلام قريب من هذا فراجعه . والمعنى قفايا صاحبي ولا تعجلا على ذبحي وساعداني في البكاء على ذكرى حبيب ومنزل كائنين عند منقطع الرمل بين أجزاء الدخول فحومل . والشاهد في نيك حيث جزم لأنه جواب الأمر وذلك لأنه خلا عن الفاء وقصد به الجزء أي إن نفقا نيك فالبكاء مسبب عن وقوفهم .

(تنبيه) الطلب في كلامه شامل للأمر كما مثل ، والنهي نحو لا تدن من الأسد تسلم ، والدعاء نحو رب اغفر لي أدخل الجنة ، والاستفهام نحو هل نكرمني أكرمك ، والتعجب نحو ليت لي مالا أنفقه والترجي نحو لعل زيدا يقدم البلد أكرمه ، والعرض نحو ألا تنزل عندنا تصب خيرا ، والتحضيض نحو لولا تأيينا تحدثنا ، ولا يشترط في الطلب أن يكون هنا بالفعل بل يجزم الفعل في جوابه وإن كان بغير الفعل نحو أين بيتك أزرك وحسبك حديث نيم زيد ، وقال الشاعر : * مكانك تخمدي أو تستريحي * وشرط غير الكسائي من النحويين لصحة الجزم بعد النهي صحة وقوع إن لا في موضعه مع صحة المعنى فمن ثم جاز لا تدن من الأسد تسلم بالجزم لصحة قولك إن لا تدن من الأسد تسلم لأن السلامة مسببة عن عدم الدنو ووجب الرفع في نحو لا تدن من الأسد يأكلك لعدم صحة قولك إن لا تدن من الأسد يأكلك لأن الأكل لا يتسبب عن عدم الدنو وإنما يتسبب عن الدنو وخالف الكسائي في هذا الشرط فجوز الجزم في المثال المذكور محتجا بقوله صلى الله عليه وسلم «من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدا يؤذنا» أي بريح الثوم ، وقوله صلى الله عليه وسلم «لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض» على رواية من جزم يضرب لأنه لا يصح تقدير إن لا في الحديثين مع أنه ورد مجزوما وأجاب الجمهور عن ذلك بأن الجزم في الحديثين على إبدال الفعل من الفعل بدل اشتغال لا على الجواب للنهي لعدم صحة إن لا يقرب يؤذنا ، وإن لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض ، وأما قوله تعالى - ولا تمنن تستكثر - فقراءة الجمهور برفع تستكثر إذ لا يصح أن يقول إن لا تمنن تستكثر ، وأما قراءته بأسكان تستكثر فيمكن أن يجاب عن ذلك بأنه سكنه وقفا ووصله بنية الوقف والذي حسن ذلك مناسبتة للأفعال المذكورة معه وهي فكبر فظهر فاهجر ولا يحسن جعله بدلا مما قبله لاختلاف معنيهما لعدم دلالة الأول على الثاني (والثاني) أي النوع الثاني من جوازم الأفعال (وهو ما يجزم فعلين) مضارعين - كان تعودوا نعد - أو ماضيين لفظا نحو - إن عدتم عدنا - أو معنى نحو من لم يجتهد لم ينل العلم ، أو ماضيا مضارعا نحو - من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه - أو مضارعا ماضيا وهو قليل كقوله صلى الله عليه وسلم «من يتم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له» وهو بعد لم يجزوم بها لفظا وبأداة الشرط محلاتم الفعلان إن كانا مضارعين فالجزم للفظهما أو ماضيين فالجزم لمعنيهما أو مختلفين ماضيا ومضارعا فلكل واحد منهما حكمه (أحد عشر) جازما وتسمى أدوات الشرط والجزاء لافادتها أن ما يليها شرط وسبب لما يليه فهي موضوعة لتعليق معنى جملة الجزاء بمعنى جملة الشرط بحيث تكون الأولى سببا للثانية والثانية مسببة عنها والصحيح أن الأداة هي الجازمة لفعل الشرط وجوابه (وهو إن) وهي أم الباب ومن ثم قدمها وهي حرف باتفاق موضوع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط أي فلا تدل على معنى آخر ، وإنما تدل على الشرط المشكوك في وقوعه (نحو إن يشأ يذهبكم) وإعرابه إن حرف شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه يشأ فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وقاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو يذهب جواب الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وقاعله مستتر فيه جوازا

والثاني وهو ما يجزم
فعلين أحد عشر وهو
إن نحو إن يشأ يذهبكم

تقديره هو والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به، وقد تدخل على المقطوع به لغرض كإنباهم زمان الشرط ونحو ذلك كقوله تعالى - أفان مت فهم الخالدون - وقد تدخل على المقطوع بانتفائه واستحالته للتبكيث وغيره، والأصل كون شرطها وجزأها مضارعين مستقبلين كهذه الآية ولا يخالف ذلك لفظاً إلا لسكنة كإبراز غير الحاصل في صورة الحاصل أو التفاؤل وإظهار الرغبة في وقوع الشرط والغالب مجيء شرط إذا بلفظ الماضي لدلالته على الوقوع المناسب للجزم (وما) وهي اسم موضوع للدلالة على ما لا يعقل على جهة العموم ثم ضمن معنى الشرط (نحو - وما تفعلوا من خير يعلمه الله) وإعرابه ما اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ تفعلوا فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة فاعل وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر ما من خير جار ومجرور متعلق بتفعلوا يعلم جواب الشرط والهاء مفعول به ولفظ الجلالة فاعل، وما ذكرته من أن جملة الشرط خبر عن اسم الشرط هو الأصح، وقيل خبره جملة الجواب، وقد أثبت ابن مالك وغيره مجيء ما الشرطية ظرفاً زمانياً بأن تدل على اسم زمان منصوب بتقدير في قال في المعنى ظاهر قوله تعالى - فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم - أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم فهي هنا اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية الزمانية. قال ابن عسقاء: وقد تأتي زماناً محضاً بأن تدل على اسم زمان ليس منصوباً على معنى في نحو - فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن - أي مدة استمتعتم بهن آتوهن أجورهن فهي هنا في محل رفع مبتدأ وخبرها فعل الشرط كما في آية اللين (ومن) هي اسم موضوع لمن يعقل على جهة العموم (نحو من يعمل سوءاً يجزبه) أي كل إنسان، وإعرابه من اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه في محل رفع مبتدأ يعمل فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو سوءاً مفعول به وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر من يجز جواب الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الألف ونائب الفاعل مستتر فيه جوازاً تقديره هو به جار ومجرور (ومهما) وهي اسم بسيط لامركب من وما الشرطية على الأصح موضوع لغير العاقل ثم ضمننت معنى الشرط كقوله:

أغرك مني أن حبك قاتلي (وأنت مهما تأمرى القلب يفعل)

قاله امرؤ القيس، وهو من قصيدة قفا نيك. اللغة أغرك بكسر الكاف خطاب للوث وهو استفهام إنكار وتوبيخ أي حملك على الغرة، وهي فعل من لم يجرب الأمور والقتل الامانة وتأمرى بالياء لأنه خطاب للوث أيضاً وحذفت لالتقاء الساكنين. الاعراب الهمة للاستفهام غر فعل ماض والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به أن حرف توكيد ونصب حب اسمها والكاف في محل جر بالإضافة قاتلي خبرها وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والياء مضاف إليه والمصدر المنسبك من أن وما بعدها فاعل والتقدير أغرك مني قتل حبك لي أي إمانته لي وأنتك الواو حرف عطف أن حرف توكيد ونصب والكاف اسمها مهما اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه تأمرى فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وياء المؤنثة المخاطبة ضمير متصل في محل رفع فاعل القلب مفعول به وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر يفعل جواب الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسر لقافية الشعر. والمعنى قد غرك أي خدعك مني ككون حبك قاتلي

وما نحو وما تفعلوا من
خير يعلمه الله، ومن
نحو من يعمل سوءاً
يجزبه، ومهما كقوله:
وأنتك مهما تأمرى
القلب يفعل

وكون قلبي مطيعا لك بحيث إنك مهما تأمرى القلب به من شئ يفعله . والشاهد في مهما حيث جزمت الفعلين .

(تنبيه) يجوز لك في ما ومن ومهما مراعاة لفظها وهو الافراد والتذكير ، وهذا هو الغالب ومراعاة معناها وهو قليل نحو - ومن يفت منسكن لله ورسوله وتعمل صالحا - فذكر رعاية للفظ ثم أنت رعاية للمعنى ونحو من يقوم ما أقم معهما: أى كل اثنين يقومان ، ومن يقوموا أقم معهم: أى كل جمع رجال يقومون (وإذا ما) وهي حرف على الأصح مركب من إذ الظرفية وما الزائدة موضوع لجر: تعليق الجواب على الشرط ولا محل لها من الاعراب ، وقيل انها ظرف وان محلها نصب بفعل الشرط ورجحه ابن هشام في القطر وشرحه (نحو إذا ما تقم أقم) وإعرابه إذ ما حرف شرط جارم وتقم فعل الشرط وأقم جواب الشرط وأجاز الفراء الجزم بها مع حذف ما فينشد يكون ظرفا بلا خلاف (وأى) بالتشديد وهو اسم موضوع بحسب ما نضاف إليه فتسكون لمن يعقل في نحو أيهم يقم أقم معه ولما لا يعقل في نحو أى الدواب تركب أركب ، وللمكان بمعنى أين في نحو أى مكان تجلس أجلس فيه وللزمان بمعنى متى نحو أى يوم نصم أصم معك وقد تضم إليها ما الزائدة (نحو - أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى) وإعرابه أي اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه مفعول مقدم لتدعوا وهي هنا لما لا يعقل لأن التقدير أى الاسمين تدعوا من اسمه الله أو اسمه الرحمن لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول يا الله يارحمن ، فقال المشركون أيها نانا أن نعبد إلهين وهو يدعوا إليها آخر معه فنزلت - قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن - الآية ردا عليهم ، وما زائدة ويقال فيها أذبا صلة تدعوا فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل فاعل فله الفاء رابطة لجواب الشرط له جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم الأسماء مبتدأ مؤخر الحسنى صفة والصفة تتبع الموصوف في إعرابه تبعه في رفعه وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ، وأى المصنف بمثال ليس الجواب فيه فعلا إشارة إلى أن ذلك غير لازم (ومتى) وهو اسم موضوع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط قاله الفاكهي ، وقال ابن عنقاء هي ظرف لتعميم الأزمنة وقد تشدد تأوها ويجب معها اتحاد زمان الشرط والجزاء فيمتنع متى زرتنى اليوم زرتك غدا ، ومثال ما اتحد فيه زمان الشرط والجزاء (كقوله):

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا (متى أضع العمامة تعرفونى)

البيت من الوافر مطلع قصيدة لسحيم بن وثيل الرياحى بالياء التحتانية ، وهو شاعر مخضرم مشهور في الجاهلية والاسلام ، أنشد القصيدة التى منها البيت المذكور ، حين جاء رجل من بنى رياح إلى الأيرد وابن عمه الأحوص يطلب منهما هداء ، فقالا: إن بلغت عنا سحيم بن وثيل هذا الشعر أعطيناك ، فقال قولاه فأنشدها :

ان بداهنى (١) وجرا حول لبوشق على الحطم الحزون

فأتى الرجل سحيا ، وأنشده البيت فأخذ سحيم عصاه ، وجعل ينهدج فى الوادى يقبل فيه ويدبر ويهمهم بالشعر ، ثم قال اذهب وقل لهما : أنا ابن جلا البيت ، وبعده :

وان مكاتنا من حميرى مكان الليث من وسط العرين

وفيهما يقول : وماذا تبغى الشعراء منى وقد جاوزت حسد الأربعين

اللغة . ابن جلا من جلا الأمور كشفها وأوضحها فجلا فعل حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، وقيل جلا علم غلب على آيينه . قال فى الصحاح جلا اسم رجل تسمى بالفعل الماضى ، وأنشد البيت

وإذا ما نحو إذا ما تقم أقم
وأى نحو أياما تدعوا
فله الأسماء الحسنى ،
ومتى كقوله :
متى أضع العمامة
تعرفونى

ثم حكى عن عيسى بن عمر أنه قال إذا سعى الرجل بقتل وضرب ونحوها لا ينصرف واستدل بهذا وقال غيره يحتمل البيت وجهها آخر وهو أنه لم ينوّه كأنه أراد الحكاية كأنه قال ابن الذي يقال له جلا الأمور وكشفها فلذلك لم يصرف وطلاع مبالغة في طالع ، والثنايا جمع ثنية ، وهي ما علا من الأرض وغلظ ، ويقال هي العقبة والطريق بين الجبلين ، وفلان طلاع الثنايا إذا كان شاميا لمعالى الأمور وصاحبها قاصدا لعظائمتها كما يقال طلاع أنجد ، وقوله متى أضع العمامة يحتمل متى أضع على رأسى عمامة الحرب ، وهي البيضة أو المغفر ، تعرفونى : أى تعرفوا شجاعى وإقدامى ، ويحتمل أن يكون المراد متى أضع العمامة على وجهى الساترة له تعرفونى ولا تجهلونى لشهرتى . الاعراب أنا ضمير منفصل في محل رفع مبتدا ابن خبره وهو مضاف وجلا مضاف إليه محكى على ما هو عليه ، ويجوز أن يعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل بناء على أنه علم منقول من الفعل وحده وطلاع بالجر عطفا على جلا ، ويصح رفعه عطفا على ابن ويكون خبرا بعد خبر كما ذكره الدمليجى في حاشية الأزهرية والثنايا مضاف إليه وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور متى اسم شرط جازم تجزم فعالين الأول فعل الشرط والثانى جوابه في محل نصب على الظرفية الزمانية والعامل فيه أضع وأضع فعل الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين ، ويجوز أن يقال فيه وعلامة جزمه سكون مقدر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين ، وهكذا نظائره كما يفيد ما مر في مباحث الاعراب وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا العمامة مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره ، تعرفونى جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة وروا الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل والنون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به . والمعنى أنا ابن من جلا الأمور وركب الصعاب متى أضع العمامة يعرفنى من رأى بالصفة المذكورة وإن كنت بلا عمامة أو متى أضع عمامة الحرب ، وهي البيضة على رأسى تعرفونى إذا حاربت عرفت بإقدامى وشجاعى . والشاهد في متى حيث جزمت فعلين (وأيان) بفتح الهمزة وكسر همزته لغة سايم ، وبها قرئ في الشواذ وهو اسم موضوع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط كنى إلا أن بينهما فرقا من وجوه . الأول أن متى أكثر استعمالا حتى قال الرضى : كتب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط ، وأجاز ذلك بعض المتأخرين ولقلة استعمالها شرطا . قال ابن مالك : ولما يجازى بها ، ولهذا لم يحفظه سيبويه . قال الدمامينى : والثانى أن أيان تآتى غالبا في موضع التفخيم نحو - يسألونك عن الساعة أيان مرساها ، يسأل أيان يوم القيامة - بخلاف متى فانها تستعمل في موضع التفخيم وغيره ، والثالث أن أيان تختص بالمستقبل كما جزم به ابن مالك وجماعة بخلاف متى فانها تستعمل للماضى والمستقبل ، لكنه في الايضاح والمفتاح أطلق بها للزمان ومثلاه بأيان جئت وهو كالصريح في أنها تستعمل للماضى ومع ذلك هو قليل (كقوله) :

إذا النعجة الغراء كانت بقفرة (فأيان ما تعدل به الريح تنزل)

قاله أمية بن عائدة العمري شاعر مخضرم . وقيل إنه شاعر إسلامى من شعراء الدولة الأموية . اللغة النعجة الواحدة من الضأن والجمع نعاج ونعجات والغراء بالمد : أى البيضاء ، ويروى الادماء من الأدمة وهي السمرة وهي غالب ألوان نعاج العرب والغفر مغازة لانبت فيها ولاماء والجمع قفار ذكره الصبحاح . الاعراب إذا ظرف لما استقبل من الزمان النعجة فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل بعده لأن الأصح أن إذا لا تدخل إلا على الجمل الفعلية الغراء صفة النعجة وعلامة رفعه ضم آخره كان فعل ماض

وأيان كقوله :
فأيان ما تعدل به الريح
تنزل

والثاء علامة التأنيث واسمها مستتر فيها جوازا تقديره هي بقفرة جار ومجرور في محل نصب خبر كان الفاء حرف عطف أيان اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه في محل نصب على الظرفية الزمانية ، والعامل فيه تعدل وما زائدة تعدل فعل الشرط وعلامة جزمه سكون آخره به جار ومجرور الريح فاعل تنزل جواب الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسر لضرورة الشعر . والمعنى إذا كانت النعجة الحسنة بمفازة بعيدة في أي وقت تعدل به الريح تنزل . والشاهد في قوله أيان حيث استعملت شرطا وجزمت فعلين (وأين) وهو اسم موضوع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط (نحو أينما تكونوا يدرككم الموت) أي في أي مكان تكونوا يدرككم الموت . وإعرابه أين اسم شرط جازم تدل على العموم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه في محل نصب على الظرفية المكانية والعامل فيه تكونوا وما زائدة على سبيل الجواز كما قال السمين . قال أبو البقاء : دخول ما على أين يقوى معناها في الشرط ويجوز حذفها وتكونوا فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة متصرف من كان التامة والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل ويدرك جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه سكون آخره والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به والموت فاعل وقرى يدرككم برفع الكافين وخرجه ابن جني على حذف فاء الجواب : أي فيدرككم ، أو على أنه كلام مبتدأ وأينما تكونوا متصل بقوله - ولا تظلمون قليلا - والمراد من ذلك اتصال معنى لا اتصال عمل كما قاله جماعة ، ورأيت بعض من حشى الأزهرية أعرب جملة يدرككم في محل نصب خبر تكون وهو وهم ، والصواب أنها تامة لأنها بمعنى الحصول . وقد راجعت السمين وغيره فلم أجد من صرح بأن جملة يدرككم خبر تكون ، فان قدرنا كون ناقصة فغيرها الظرف قبلها وهو أينما كما هو ظاهر (وأنى) وهو اسم موضوع للمكان ثم ضمن معنى الشرط كأين ، وقيل للزمان كمتى ، وقيل للحال فكيف ، وقيل للثلاثة . وقد جوزت في قوله تعالى - فأتوا حرثكم أنى شئتم - أي من أين شئتم أو في أي وقت شئتم أو كيف شئتم إذا كان اللأنى واحدا وهو محل الحرث الذي هو القبل دون الدبر (كقوله :

فأصبحت أنى تأتها نستجر بها تجدد حطبا جزلا ونارا تأججا)

قاله لييد بن ربيعة ، وهو من الطويل ، ويروى بلفظ :

متى تأتسا تلم بنا في ديارنا تجدد حطبا جزلا ونارا تأججا

وهو غير بيت الخطيئة :

إذا جئتنا تلم بنا في ديارنا تجدد خير نار عندها خير موقد

اللغة تستجر : أي تطلب الاجارة بمعنى الأمن والراحة ، والحطب الجزل القوى الغليظ ، والمراد بالنار نار القرى لأنها المتبادرة عند الاطلاق ، والتأجج الاشتعال ، وألفه إما للتشنية ، والضمير للحطب والنار على التغليب ، فانه يقال تأججت النار التهب ، وتأجج الحطب وقعت فيه النار ، وأصله أن التأجج قائم بهما وما هذا شأنه جاز إسناده إلى المجموع وإلى كل واحد منهما وإما للاطلاق والضمير إما للحطب وحده أو للنار وحدها ، والتذكير إما على تأويل النار بالقبس أو الشهاب ، وإما على أن أصل تأجج مضارع حذف منه إحدى التاءين كما في تلظى ثم أكد بالنون الخفيفة ثم قلبت في الوقف ألفا وجز ذلك في غير الطلب شدودا ووصف الحطب بالجزل إشارة إلى قوة النار وكثرة الضيقان

وأين نحو - أينما
تكونوا يدرككم
الموت - وأنى كقوله :
فأصبحت أنى تأتها
تستجر بها
تجد حطبا جزلا ونارا
تأججا

وفرط الاهتداء إلى النار . الاعراب الفاء حرف عطف أصبح فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر والتاء ضمير متصل في محل رفع اسمها أي اسم شرط جازم تجزم فعلين : الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه في محل نصب على الظرفية المسكانية ثنأت وثنأت فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء والهاء مفعول به وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت تستجر بدل اشتغال من ثأت ، والبدل يتبع المبدل منه في إعرابه تبعه في جزمه وعلامة جزمه سكون آخره تجد جواب الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وحجلة الشرط وجوابه في محل نصب خبر أصبح وتجد متصرف من وجد ينصب مفعولين وفاعل مستتر فيه وجوبا تقديره أنت حطبا مفعولها الأول جزلا صفة ونارا معطوف على حطبا تأججا فعل وفاعل تأجج فعل ماض مبني على الفتح وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع فاعل وحجلة الفعل والفاعل في محل نصب مفعول ثان لتجد ، والمعنى فصرت من أي مكان تأتها مستجيرا بها مما تخافه تجد حطبا قويا ونارا تأججا فتهتدي بهما لمحل القرى والضيافة ، والضمير في تأتها على هذا المعنى يعود على قبيلة الشاعر وعشيرته أو حلتته أو نحو ذلك ، بخلافه في قول الشاعر :

فأصبحت أني تأتها تشتجر بها كلاما مركبها تحت رجلك شاجر

فانه يعود إلى الداهية المشككة والواقعة الهائلة ، وتشتجر في هذا البيت بالشين المعجمة ، وفي البيت الذي ذكره المصنف بالسين المهملة ، وإنما نهت عليه لأنه قد يلتبس أحدهما بالآخر على بعض الطلبة ، وقد أحسن ابن عنقاء حيث ذكرهما معا في هذا الموضوع في شرح العمريطية ، ولعله فعل ذلك لدفع الوهم وإلا فأحدهما يعني عن الآخر . والشاهد في قوله أني تأتها حيث جزمت أني الفعلين (وحيثما) وهو اسم موضوع للدلالة على المكان ويضمن معنى الشرط إذا اتصلت به ما ، وأجاز الأخصس استعمالها بمعنى الزمان (كقوله :

حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الأزمان)

هو من الحفيف ولم أعرف قائله . اللغة تستقم من الاستقامة وهي الاعتدال ، النجاح بفتح النون مصدر أنجح الرجل إذا ظفر بحاجته ، والغابر بالعين المعجمة اسم فاعل من غبر بوزن قعد إذا بقي ، وقد يستعمل فيما مضى فيكون من الأضداد ، والمراد هنا الأول ، والأزمان جمع زمن يطلق على الوقت القليل والكثير . الاعراب حيثما اسم شرط جازم تجزم فعلين : الأول فعل الشرط والثاني جوابه في محل نصب على الظرفية الزمانية كما قاله ابن هشام في المغني ، تستقم فعل الشرط وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت يقدر جواب الشرط لك جار ومجرور متعلق بيقدر الله فاعل نجاحا مفعول به في غابر جار ومجرور ، الأزمان مضاف إليه . والمعنى في أي زمن تعدل ولا تعوج تظفر بحاجتك في باقي الأيام فلا تياس من الظفر إن أبطأ . والشاهد في حيثما حيث جزمت فعلين (وهذه الأدوات الاحدى عشرة) الجازمة للفعلين (كلها أسماء) حتى مهما على الأصح (الإين وإذما فانهما حرفان) الأول باتفاق والثاني على الأصح ، وإذا كان ما عداها أسماء فلا بد له من محل من الاعراب : إما النصب أو الرفع لأن أسماء الشرط معمولة لفعل الشرط أو للابتداء لا غير فما كان منها اسم زمان أو مكان فهو في محل نصب على الظرفية بفعل الشرط وما كان غير ذلك فهو في محل رفع بالابتداء وخبره فعل الشرط وحده على الأصح ، هذا إن كان فعل الشرط غير متعد نحو من يقيم أقم معه ، من يعمل سوءا يجزبه - وإن كان فعل الشرط متعديا ووقع عليه نحو من يضرب أضرب أو على ضميره أو متعلقه نحو من رأته أو أخاه فأكرمه فهو في محل نصب ، ويجوز في هذا المثال الرفع على الابتداء لأنه من

وحيثما كقوله :
حيثما تستقم يقدر
لك الله
نجاحا في غابر الأزمان
وهذه الأدوات الاحدى
عشرة كلها أسماء إلا
إن وإذما فانهما حرفان

باب الاشتغال . قال الفاكهي : وأفهم كلامه أن الجزم بحيث وإذ مخصوص باقتران ما بهما كما لفظ به
وأما غيرها فهو فسمان : قسم لا يصحبه ما وهو من ومهما وما وأنى ، وقسم يجوز فيه الأمران وهو
الباقي اه (ويسمى) الفعل (الأول) من الفعلين الجزومين بأحد هذه الأدوات (شرطا) لتعليق
الحكم عليه ولأنه علامة على وجود الفعل الثاني والعلامة تسمى شرطا ولا يكون الشرط إلا جملة
فعلية خبرية فعلها متصرف غير مقرون بقدر أو حرف تنفيس أو نافية غير لا ولم ، ولا يكون ماضى
المعنى بل مستقبلي وإن كان ماضى اللفظ لأنه مفروض حصوله في المستقبل فيمتنع مضيه لا تقول إن
قام زيد أمس ، وأما قوله تعالى - إن كنت قتله فقد علمته - فالمعنى إن تبين أنى كنت قتله ،
ولا يكون فعلا جامدا كعسى وليس (ويسمى الثاني) منهما (جوابا) لترتبه على الأول كترتب
الجواب على السؤال ويسمى جزءا أيضا تشبيها له بجزء الأعمال لأنه يقع بعد وقوع الشرط كما يقع
الجزء بعد الفعل المجازى عليه وهو كالشرط فيكون جملة فعلية بجميع أقسامها ويكون جملة اسمية
ولا يكون ماضى المعنى لأن حصوله معلق على حصول الشرط في المستقبل ويمتنع تعليق الحاصل الثابت
على حصول ما يحصل في المستقبل . وأما قوله تعالى - إن كان قميصه قد من قبل فصدقت - فقد
أولت بأن المعنى إن ثبت ذلك فقد ثبت صدقها . وقال الخضر اوى : كان الأستاذ أبو الحسن بن
خروف يرى في نحو - إن يمسككم قرح - الآية أن الجواب محذوف اكتفاء بسببه ، ومثله إن
يهنك فقد أهنته ، قاله ابن هشام في حاشية التسهيل وفي المجيد إعراب القرآن المجيد قوله تعالى - إن
يمسككم - جواب الشرط محذوف : أى فتأسوا - فقد مس القوم قرح مثله - ومن زعم أن جواب
الشرط فقد مس فهو غلط لأن الماضى معنى يمتنع أن يكون جوابا للشرط اه . قال السكرخى وللنحويين
في مثل هذا تأويل وهو أن يقدروا شيئا مستقبلا لأنه لا يكون التعليق إلا في المستقبل كما مررت
الإشارة إليه اه وذلك التأويل هو التبيين أى فقد تبين مس القرح للقوم اه قاله السمين : أى والتبيين
مستقبل وتأويل المعنى أولى من تقدير الجواب محذوفاً ومن يقدّره محذوفاً له أن يؤول كلامهم بأنه لما
كان دالاً على الجواب وقائماً مقامه سمي جواباً ، ففى قوله تعالى - قالوا إن يسرق - يقدّر الجواب فلا
تعجبوا فقد سرق أخ له ، ونسكون الفاء للتعليل وهكذا يقدّر في كل موضع بما يناسب السياق أو
تكون الفاء الداخلة على ما هو جواب في الظاهر للتعليل (وإذا لم يصلح الجواب أن يجعل شرطا) بأن
كان أحد الأمور التي لا تصلح شرطا بأن كان جملة اسمية أو فعلية فعلها طلي أو منى بغير لا ولم (وجب
اقترانه بالفاء) ليحصل الربط بين الجواب وشرطه لأن الجواب الحاصل به الربط مفقود وخصت الفاء
بذلك لما فيها من معنى السببية ولما نسبتها للجزاء من حيث أن معناها التعقيب فلا فصل كما أن الجزاء
يتعقب على الشرط كذلك فإذا كان الجواب ماضى اللفظ والمعنى اشترط مع الفاء اقترانه بقدر لفظاً وتقديراً
نحو - إن يسرق فقد سرق أخ له - (نحو - وإن يمسككم بخير فهو على كل شيء قدير) هذا مثال الجملة
الاسمية . وإعرابه إن حرف شرط جازم ويمسك فعل الشرط وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو
والكاف مفعول به بخير جار ومجرور متعلق بيمسك والباء رابطة لجواب الشرط وهو ضمير منفصل في
محل رفع مبتدأ على كل جار ومجرور متعلق بقدير وشيء مضاف إليه قدير خبر المبتدأ وجملة المبتدأ والخبر
في محل جزم جواب الشرط . فان قلت قدير صفة مشبهة فكيف تقدم معمولها عليها . قلت لأن عملها
في الظرف والجار والمجرور لما فيها من رائحة الفعل وذلك لا يمنع التقديم به عليه الأزهرى في التصريح
(إن كنتم تحبون الله فاتبعوني) هذا مثال الفعلية التي فعلها طلي . وإعرابه إن حرف شرط جازم
تجزم فعلين كان فعل ماضى في محل جزم فعل الشرط وهى ناقصة والتاء ضمير متصل في محل رفع اسمها

ويسمى الأول شرطا .
ويسمى الثاني جوابا
وإذا لم يصلح الجواب
أن يجعل شرطا وجب
اقترانه بالفاء نحو وان
يمسك بخير فهو على
كل شيء قدير . إن كنتم
تحبون الله فاتبعوني

والميم علامة الجمع تحبون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون والواو فاعل، الله منصوب على التعظيم وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب خبر كان فاتبعوني الفاء رابطة لجواب الشرط واتبعوا فعل أمر مبني على حذف النون وواو الجماعة فاعل والياء مفعول به وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل جزم جواب الشرط ، وقس على هذا المثال بقية أنواع الطلب من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر والعرض والاستفهام والتحضيض والتخي والتعجب . قال الأزهرى : ولا نطيل بأمثلتها فالد كي ينال بالمثال الواحد ما لا يدركه النبي بألف شاهد (وماتفعلاوا من خير فلن تكفروه) هذا مثال التي فعلها مقرون بناف غير لم ولا ، وإعرابه الواو وحرف عطف ما اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه في محل رفع مبتدأ تفعلاوا فعل الشرط وعلامة جزمه حذف النون وواو الجماعة فاعل وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر ما من خير جار ومجرور متعلق بتفعلاوا فلن الفاء رابطة لجواب الشرط لن حرف نفي ونصب تكفروا فعل مضارع مغير الصيغة منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع نائب الفاعل والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به فالفاء في هذه الأمثلة ونحوها واجبة الذكر لا يجوز تركها إلا في الضرورة أوندور كحديث البخارى في اللقطة «فان جاء صاحبها وإلا استمتع بها» وقول الشاعر :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشرب بالشر عند الله مثلان .

أراد فأنه يشكرها ثم الفاء متعينة للربط فيما عدا الاسمية أما فيها فلا تتعين الجملة له بل يجوز الربط بها (أو باذا الفجائية) أى المنسوبة إلى الفجاءة بضم الفاء والمد، وهى ملاقاته الشئ بفتحة، وإنما اكتفى بالربط بها لأنها تشبه الفاء في كونها لا يبتدأ بها ، لأن الغرض من ذكرها إنما هو الدلالة على أن ما بعدها حصل بعد وجود شئ ، فلا بد من تقدم ذلك الشئ ، ولأنها لا تقع إلا بعد ما هو معقب بما بعدها فلذا قامت مقامها (نحو - وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) معنى الآية وإن تصبهم : أى كفار مكة وغيرهم سيئة : أى شدة وبلاء بما قدمت أيديهم من الكفر والعصيان إذا هم يقنطون يياسون من الرحمة ، ومن شأن المؤمن أن يشكر عند النعمة ويرجو ربه عند الشدة ولا يقنط . وإعرابه إن حرف شرط جازم نصب فعل الشرط والهاء مفعول به والميم علامة الجمع سيئة فاعل بما جار ومجرور الباء حرف جر وما اسم موصول بمعنى الذى فى محل جر بالياء قدم فعل ماض والتاء علامة التأنيث أيدي فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستئصال لأنه اسم منقوص والميم علامة الجمع وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد محذوف تقديره قدمته إذا فجائية وهى حرف على الأصح لا محل لها من الاعراب هم ضمير منفصل فى محل رفع مبتدأ يقنطون فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون والواو فاعل والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ وجملة المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط .

﴿ تنبيه ﴾ يعتبر فى الجملة المقرونة باذا أن لا تكون إنشائية نحو إن عصى زيد فويل له وأن لا تقترن بأداة نفي نحو إن قام زيد فما بكر قائم ولا بان نحو إن قام زيد فإن عمرا قائم فهذه المواضع الثلاثة يتعين فيها الفاء ولا يجوز فيها إذا ، ولم يذكر المصنف الشروط المذكورة استغناء عنها بالمثال لأنه جامع لها ، وأفهم قول المصنف : وإذا لم يصلح الجواب الخ أنه إذا صلح أن يجعل الجواب شرطا لا يجب اقترانه بالفاء بل يجوز ، وبه صرح ابن الحاجب فيما إذا كان المضارع مثبتا أو منفيا بلا . وقال الرضى : إن كان مما يصلح أن يقع شرطا فلا حاجة إلى رابطة بينه وبين الشرط لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه ، وعلى ما قاله ابن الحاجب

وماتفعلاوا من خير فلن تكفروه - أو باذا الفجائية نحو - وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون

جرى (١) (وذكر صاحب الجرومية) بفتح الجيم وتشديد الراء مضمومة نسبة لمؤلفها ابن أجروم كما سبق في أول الكتاب (في الجوازم كيفما) وهي اسم موضوع لتعميم الأحوال (نحو كيفما تفعل أفعل) وإعرابه كيفما اسم شرط جازم تجزم فعلاين الأول فعل الشرط والثاني جوابه في محل نصب على الحال من فاعل فعل الشرط أي على أي حال تفعل أفعل ، ويجوز إعرابه مفعولا مطلقا ، ولا يبعد جواز إعرابه مفعولا به مقدما لتفعل ، والتقدير أي فعل تفعل أفعل وتفعل فعل الشرط وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، أفعل جواب الشرط وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا (والجزم بها مذهب كوفي) وبه قال من البصريين قطرب وهو شاذ لاستحالة المعنى فانها لازمة لعموم الأحوال فاذا قلت كيفما تصنع أصنع كان معناه على أي حال تصنع أصنع ، وهذا المعنى متعذر لأن رعاية مثل ذلك أمر صعب ، ولا يتقيد الجزم بها عند الكوفيين باتصال ما بها ، والصحيح عند البصريين أنها تقع شرطا ولكنها لا تجزم ، وإنما يجازى بها معنى لا عملا . قالوا ويجب اتفاق فعلها لفظا ومعنى كالمثال الذي ذكره الصنف ونحو كيفما تزر أزر ، وأما قوله عز وجل - ينفق كيف يشاء - فجوابه محذوف لدلالة ما قبله أي كيف يشاء ينفق (ولم تقف لها على شائد في كلام العرب) يستدل به على الجزم بها والغالب مجيئها استفهاما عن حال الشيء وصفته ، فاذا قلت كيف زيد أي على أي حال وصفة هو ، وشذ دخول حرف الجر عليه نحو قولهم على كيف تبيع الأحمرين أي اللحم والحمر ، ويلزم في جوابها التنكير كصالح في جواب كيف زيد . قال الحبيصي : ولا يقع مرجعا للضمير ولا مبتدأ ، وإنما يقع خبر مبتدأ في الحال أو في الأصل . فالأول نحو كيف أنت . والثاني نحو كيف كنت وكيف ظننت زيدا وكيفما كنت كنت كذلك وكيفما ظننته كذلك ، أو حال نحو - جئت على أي حال راكبا أم ماشيا ؟ أو مفعولا مطلقا نحو كيف فعل ربك ؟ أي أي فعل فعل ، وهي عند الجمهور ظرف فمحلها نصب أيذا وتقديرها على أي حال أو في أي حال ، وعند الأخفش والسيرافي اسم فمحلها رفع مع المبتدأ نصب مع غيره (وقد يجزم باذا) الظرفية الدالة على المستقبل لأن فيها معنى الشرط غالبا ولذا اختير بعدها الفعل ، والعامل فيها ما هو جواب لها ، وإنما يجزم بها (في ضرورة الشعر كقوله :)

استغن ما أغناك ربك بالغنى (وإذا تصبك خصاصة فتجمل)

هو من قصيدة لعبد القيس بن خفاف بن عمرو بن حنظلة إسلامي ، والقصيدة المذكورة من بحر الكامل وكلها حكم ووصايا وهي بضعة عشرين بيتا أنشدها يوصي بها ابنه . اللغة : الغنى بكسر الغين والقصر غنى المال ، والخصاصة الحاجة والشدة ، وقوله فتجمل يروي بالجيم أي أظهر الجمال بالتعفف أو كل الجمال أي التبحر المذاب ، ويروي بالحاء المهملة أي تكلف المشقة واصبر على الشدة . الإعراب استغن فعل أمر مبني على حذف حرف العلة من آخره وهو الياء وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ما مصدرية ظرفية تسبك الفعل بعدها مصدرا أغنى فعل ماض والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعولا به رب فاعل والكاف ضمير متصل في محل جر بالإضافة بالغنى جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقترنة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور متعلق بالفعل قبله وإذا اسم شرط جازم تجزم فعلاين الأول فعل الشرط والثاني جوابه في محل نصب على الظرفية تصب فعل الشرط والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به خصاصة فاعل ، وقوله فتجمل الفاء رابطة لجواب الشرط تجمل فعل أمر مبني على السكون وحرك بالكسرة لقاوية الشعر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت وجملة الفعل والفاعل في محل جزم جواب الشرط . والمعنى أظهر الغنى ما أغناك ربك ، وإذا تصبك فاقة وفقر فأظهر الجمال حتى لا يطلع أحد بما أصابك من الحاجة . والشاهد فيه حيث جازمت

وذكر صاحب الجرومية في الجوازم كيفما نحو كيفما تفعل أفعل والجزم بها مذهب كوفي ولم تقف لها على شاهد في كلام العرب وقد يجزم باذا في ضرورة الشعر كقوله : وإذا تصبك خصاصة فتجمل

(١) هكذا بياض بالأصل لعل المؤلف تركه ليضع به موافق ابن الحاجب فغنى اه مصححة .

إذا في الشعر لتصبك وهو شاذ لأن كلمات الشرط إنما تجزم لتضمنها معنى إن التي هي موضوعة للشك والابهام وكلمة إذا موضوعة للتحقق فهي منافية لان الشرطية فكيف تعمل عملها . وعبارة التسهيل لابن مالك مع شيء من شرحه للدماميني إذا للوقت المستقبل متضمنة معنى الشرط غالباً لكنها لما تيقن كونه أي حصوله نحو إذا طلعت الشمس جئتك أو رجح نحو إذا قدم الحاج أكرمتك بخلاف إن فإنها للستحيل غير الراجح بل المساوي أو المرجوح فلذا أي لكون إذا لما تيقن أو رجح لم تجزم لأنها خالفت بذلك أدوات الشرط فلم تجزم إلا في الشعر اه .

﴿ تمة ﴾ أسماء الشرط ما كان منها ظرفاً فحله نصب على الظرفية بفعل الشرط إلا إذا كان العامل فيها جوابها على قول الأكثر ، وعند المحققين العامل فيها شرطها ، وما أريد به الحدث أي المصدر كهما تكرم زيداً أكرمه بمعنى أي إكرام فنصب على المفعول المطلق بفعل الشرط أيضاً ، وما عداها إن كان الفعل مسنداً إلى ضميره كمن نحو - من يعمل سوءاً يجز به - أو إلى سببه نحو من ضم أخوه فقد أهين فمبتدأ لا غير وخبره فعل الشرط وحده على الأصح ، وإن كان الفعل واقعاً عليه نحو - من يضل الله فلا هادي له ، ونحو أياماً تدعوا - فمفعول به لا غير ، وإن كان واقعاً على ضمير مشتغلاً به عنه نحو - مهما تأتينا به من آية - فمبتدأ على الأرجح أو مفعول به على الاشتغال ويقدر العامل فعلاً بعد اسم الشرط أي مهما تحضر تأتينا به ، ولا يجوز تقديره قبله لأن أداة الشرط لها صدر الكلام ، ولهذا لم يجز تقديم شيء من معمولات الشرط والجزاء عليها .

باب النعت

هذا شروع من المصنف رحمه الله في الكلام على ما يعرب تبعاً لغيره ، وهو خمسة أشياء : النعت ، وعطف البيان ، والتوكيد ، والبدل ، وعطف النسب هكذا ترتب إذا اجتمعت ، وبدأ منها بالنعت ، ويقال له الوصف والصفة ولا فرق بينهما عند النحاة ، وأما عند غيرهم فقبل النعت ما يمكن زواله عن محله كاللون العارض وعدم العالمية في الخلق . والصفة ما لا يزول إلا بزوال محله كاللون الخلق والعالمية . قال ابن عنقاء والحق أن الوصف أعم عند النحاة لأنه يقال الحال والخبر وصف معنى . ولا يقال نعت معنى (النعت هو التابع) أي التالي لما قبله فلا يتقدم عليه ، والعامل فيه على الأصح نفس عامل متبوعه . وقيل العامل فيه التبعية استقلالاً وعليه الأخفش ونسبه أبو حيان لسبويه وأكثر المحققين . ثم قوله التابع جنس يشمل جميع التوابع ، وقوله (المشتق أو المؤول به) فصل مخرج لغير النعت من بقية التوابع ما عدا التابع المشتق للكرار به لفظ المتبوع نحو زيد قائم قائم فإنه مخرج بقوله (البين لفظ متبوعه) بخلاف قائم الثاني في المثال المذكور فإنه غير مبين لمتبوعه بل مساو له في لفظه (والمراد بالمشتق) ما دل على حدث وصاحبه وتضمن معنى فعل وحروفه وهو (اسم الفاعل كضارب) وما في معناه كأمثلة البالغة كضارب (واسم المفعول كضروب والصفة المشبهة كحسن واسم التفضيل (كأعلم) تقول هذا رجل ضارب وهذا عبد مضروب ورأيت رجلاً حسن الوجه ومررت برجل أعلم منك ، وإنما نعت بها لأن كلا منها مأخوذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب إلى المنعوت مخرج من ذلك ما اشتق لزمان أو مكان نحو رمى لزمان الرمي أو مكانه أو آلة نحو مفتاح فإنه لا ينعت بها فلا ترد نقضاً على قولهم المشتق (والمراد بالمؤول بالمشتق) الجامد الذي يفيد من المعنى ما يفيد المشتق وتضمن معنى فعل دون حروفه فأشبه المشتق في أداء معناه مجرى مجراه ، وهو إما جار مجراه باطراد فينقاس أو جار مجراه في حال دون حال فلا ينقاس ، فالأول أنواع : الأول (اسم الإشارة) غير

﴿ باب النعت ﴾

هو التابع المشتق أو المؤول به البين لفظ متبوعه ، والمراد بالمشتق اسم الفاعل كضارب واسم المفعول كضروب والصفة المشبهة كحسن واسم التفضيل كأعلم والمراد بالمؤول بالمشتق اسم الإشارة

الظرف المكاني وهو ثم وهنا فانه لا يوصف به فلا تقول مررت برجل هنا أو ثم على أنه نعت لرجل لتعلقه بمحذوف هو الصفة في الحقيقة بل يوصف بغيره مما معناه الحاضر أو المشار إليه ، وذلك (نحو مررت بزيد هذا) أي الحاضر . وإعرابه مررت فعل وفاعل بزيد جار ومجرور الهاء للتنبية وذا اسم إشارة في محل جر نعت لزيد . (و) الثاني (اسم الموصول) الذي معناه المجهول أو المعلوم بخلاف من وما وأي وذا فانه لا يوصف بها فلا تقول مررت بزيد من جاءك بل يوصف بالذي ونحوه (نحو مررت بزيد الذي قام) أي المعلوم قيامه . وإعرابه مررت فعل وفاعل بزيد جار ومجرور الذي اسم موصول في محل جر صفة لزيد قام فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوارزا تقديره هو . (و) الثالث (ذو معنى صاحب) أي يوصف بها (نحو مررت برجل ذي مال) أي صاحب مال . وإعرابه مررت فعل وفاعل برجل جار ومجرور ذي نعت لرجل والنعت تابع للنعوت في إعرابه تبعه في جره وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف ومال مضاف إليه ومثلها ذو الطائفة فانه يوصف بها تقول جاءني زيد ذو قام أي الذي قام . (و) الرابع (أسماء النسب) بفتح النون وينعت بها المعارف نحو مررت بالرجل دمشقي ، والنسب (نحو مررت برجل دمشقي) أي منسوب إليها ونظرت إلى رجل تمار أي منسوب إلى التمر . وإعرابه مررت فعل وفاعل برجل جار ومجرور دمشقي نعت والنعت تابع للنعوت في إعرابه تبعه في جره وعلامة جره كسر آخره (ومن ذلك) أي المؤنث بالمشتق وهو النوع الخامس (الجملة) فانه ينعت بها بشرط كونها خبرية مشتملة على ضمير ولو مقترنا يربطها بالموصوف ليحصل بها تخصيصه وإلا لكانت أجنبية عنه ، فان وردت بلفظ الإشارة أولت بحذف القول العامل فيها كأنت رجل جعلت فداه جملة الدعاء صفة لرجل على تقدير مقول فيه جعلت فداه ويمتنع اقترانها بالآ أو الواو خلافا للزحشرى (وشرط النعوت بها) أي بالجملة وكذا شبه الجملة وهو الظرف والمجرور وشرط النعوت به (أن يكون نكرة) لأنها في حكم النكرة لتأويلها بالمفرد النكرة فلا يجوز أن ينعت بها المعرفة ثم إما أن يكون النعوت بها نكرة لفظا ومعنى (نحو) ليوم لا ريب فيه ونحو (واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله) وإعرابه اتقوا فعل أمر مبني على حذف النون وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع فاعل يوما مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ترجعون فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع نائب الفاعل فيه جار ومجرور متعلق بترجعون إلى الله جار ومجرور وجملة ترجعون في محل نصب نعت ليوما وهي مؤولة بغير الجملة ، والتقدير اتقوا يوما راجعين فيه إلى الله ، وقد يكون النعوت بها نكرة معنى فقط على الأصح كقوله تعالى - كمثل الحمار يحمل أسفارا - جملة يحمل أسفارا نعت للحمار لأنه ليس المراد به حمارا بعينه ، فهو وان كان معرفة لفظا لكنه نكرة من حيث المعنى فجاز أن ينعت بالجملة نظرا لعناه . وقيل إن الجملة في مثل هذا تتعين للحال ، ومن ذلك قول الشاعر :

ولقد أمر على اللثيم يسبني فأعف ثم أقول لا يعينني

ويجب أيضا كون منعوت الجملة مذكورا ما لم يكن مرفوعا وهو بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في كذا ظعن ومنا أقام أي فريق ظعن وفريق أقام . النوع السادس ما يدل على الكمال كأي نحو زيد رجل أي رجل . والثاني من قسمي المؤنث بالمشتق وهو ما لا ينقاس أنواع : الأول منها مذكور في قول المصنف (وكذلك المصدر) أي ينعت به كثيرا ولكنه مع ذلك سمعا ثم إن أردت المبالغة فلا تأويل والافهم مؤنث عند البصريين على حذف مضاف في جاءني رجل عدل التقدير جاءني رجل

نحو مررت بزيد هذا
واسم الموصول نحو
مررت بزيد الذي قام
وذو بمعنى صاحب نحو
مررت برجل ذي مال
وأسماء النسب نحو
مررت برجل دمشقي
ومن ذلك الجملة وشرط
النعوت بها أن يكون
نكرة نحو - واتقوا
يوما ترجعون فيه إلى
الله - وكذلك المصدر

ذو عدل ، وعند الكوفيين مؤول بالوصف : أى عادل (و) على كل حال (يلزم) فيه أمور (أفراده وتذكيره) لأن الصدر من حيث هو لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث . فأجروه على أصله ، وكونه غير مسمى ، وكونه مصدر ثلاثى كعدل ورضا (تقول) فى الذكر (مررت برجل عدل) أو رضا (و) تقول فى المؤنث مررت (بامرأة عدل) أو رضا (و) تقول فى المثنى مررت (برجلين عدل) أو رضا (و) تقول فى الجمع (مررت برجال عدل) أو رضا ، فتقول فى عدل نعت ، وعلامة جره كسر آخره ، ورضا كذلك نعت وعلامة جره كسرة مقابلة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور . والنوع الثانى : العدد ، نحو مررت بـجب ثمانين قامة : أى عميق ، وبأبل مائة أى كثيرة . والثالث المقدار نحو عندي برقفيز أى مكيل به وسمن رطل : أى موزون به ويجوز إعراب هذا النوع بدلا أو عطف بيان . الرابع مقام به معنى ينزل منزلة المشتق نحو هذا رجل أسد أى شجاع وهذا ماء عسل أى طعمه حلو (والنعت) حقيقيا كان أو سببيا (يتبع النعوت) فى اثنين من خمسة (فى رفعه) إن كان مرفوعا (ونصبه) إن كان منصوبا (وخفضه) إن كان مخفوضا وهذا حكم النعت غير الجملة ، وأما هى فهى بمنزلة عن هذا البحث كما قاله العصامى (وفى تعريفه) إن كان معرفة (وتنكيره) إن كان نكرة فلا تنعت معرفة بنكرة ولا نكرة بمعرفة وإن تخصصت النكرة على الأصح ، نعم إن كان النعت مقطوعا جازت مخالفتها لنعوته تعريفيا وتنكيريا كجاءنى رجل كريم أخا التوم ، ويحتمله قوله تعالى - ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا - ومن لم يجعله نعتا مقطوعا أعرب الذى بدلا ، ولا يكون النعت أعرف من منعوته بل مساويا له أو دونه لأن الموصوف هو المقصود بالنسبة والمقصود بالنعت إنما هو الدلالة على المعنى الذى فى الذات فنحو صاحبك فى مررت برجل صاحبك بدل من الرجل ، أو عطف بيان عليه لا نعت له لأن صاحبك مضاف للضمير فهو أعرف من الرجل المرف بالالف واللام (ثم إن رفع) أى النعت (ضمير النعوت المستتر فيه) أو وقع موقع ما يرفعه كاسم الإشارة واسم الموصول وذى معنى صاحب فإنها لا تحتمل الضمير ولسكنها لما كانت واقعة موقع ما يرفعه الضمير جعلت كأنها واقعة ويسمى حينئذ نعتا حقيقيا لجر يانه على صاحبه حقيقة (تبعه) أى تبع النعت النعوت (أيضا) فى اثنين من خمسة (فى تذكيره) إن كان النعوت مذكرا (وتأنيثه) إن كان مؤنثا (وفى أفراده) إن كان مفردا (وتثنيته) إن كان مثنى (وجمعه) إن كان جمعا فيصير بهسده مع مامر مطابقا لنعوته فى أربعة من عشرة (تقول) فى النعت الجارى على من هو له مع التذكير والأفراد والتعريف حالة الرفع (قام زيد العاقل) وإعرابه قام فعل ماض زيد فاعل العاقل نعت والنعت يتبع النعوت فى إعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه ضم آخره (و) تقول فى حالة النصب (رأيت زيدا العاقل) فى حالة الخفض (مررت بزيد العاقل) وإعرابهما ظاهر (و) تقول مع التأنيث والأفراد والتعريف حالة الرفع (جاءت هند العاقلة) وإعرابه جاء فعل ماض هند فاعل العاقلة نعت والنعت يتبع النعوت فى إعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه ضم آخره (و) تقول فى حالة النصب (رأيت هند العاقلة) فى حالة الخفض (مررت بهند العاقلة) وإعرابهما ظاهر (و) تقول مع التنكير والأفراد والتذكير فى حالة الرفع (جاء رجل عاقل) فى حالة النصب (رأيت رجلا عاقلا) فى حالة الخفض (مررت برجل عاقل) وإعرابهما ظاهر (و) تقول مع التثنية والتذكير والتعريف فى حالة الرفع (جاء الزيدان العاقلان) فالعاقلان نعت للزيدان تابع له فى رفعه وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى (و) تقول فى حالة النصب (رأيت الزيدان العاقلين) فالعاقلين

و يلزم أفراده وتذكيره
تقول مررت برجل
عدل وبامرأة عدل
وبرجلين عدل
ومررت برجال عدل
والنعت يتبع النعوت
فى رفعه ونصبه وخفضه
وفى تعريفه وتنكيره
ثم إن رفع ضمير
النعوت المستتر فيه تبعه
أيضا فى تذكيره وتأنيثه
وفى أفراده وتثنيته
وجمعه تقول قام زيد
العاقل ورأيت زيدا
العاقل ومررت بزيد
العاقل وجاءت هند
العاقل ورأيت هند
العاقل ومررت بهند
العاقل وجاء رجل عاقل
ورأيت رجلا عاقلا
ومررت برجل عاقل
وجاء الزيدان العاقلان
ورأيت الزيدان العاقلين

نعت للزبدین تابع له في نصبه وهو منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى (و) في حالة الخفض (مررت بالزبدین العاقلین) فالعاقلین نعت للزبدین تابع له في جره وهو مجرور وعلامة جره الياء لأنه مثنى (و) تقول مع التثنية والتذكير والتنكير في حالة الرفع (جاء رجلان عاقلان و) في حالة النصب (رأيت رجلين عاقلين و) في حالة الخفض (مررت برجلين عاقلين) واعرابه كاعراب الذي قبله لأن كلا منهما مثنى (و) تقول مع الجمع والتذكير والتعريف في حالة الرفع (جاء الزيدون العاقلون) فالعاقلون نعت للزيدون والنعت تابع للمنوع في إعرابه تبعه في رفعه وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم والنون زيدت عوضاً عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد (و) تقول في حالة النصب (رأيت الزيدین) بكسر الدال لأنه جمع (العاقلين) بكسر اللام فالعاقلين نعت للزيدین تابع له في نصبه وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم (و) في حالة الجر (مررت بالزبدین العاقلین) فالعاقلین نعت للزبدین تابع له في جره وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم (و) تقول مع التثنية والتأنيث والتعريف في حالة الرفع (جاءت الهندان العاقلتان و) في حالة النصب (رأيت الهندین العاقلتين و) في حالة الخفض (مررت بالهندین العاقلتين) وإن كان للتبوع منكرات قلت جاءت امرأتان عاقلتان في حالة الرفع وفي حالة النصب رأيت امرأتين عاقلتين وفي حالة الخفض مررت بامرأتين عاقلتين (و) تقول مع الجمع والتأنيث والتعريف في حالة الرفع (جاءت الهندات العاقلات و) في حالة النصب (رأيت الهندات العاقلات و) في حالة الخفض (مررت بالهندات العاقلات) وهذا مثال الجمع المؤنث العرف . ومثال المنكر جاءت نساء عاقلات ورأيت نساء عاقلات ومررت بنساء عاقلات ، وتقول في الجمع المكسر جاني رجال عقاء برفع عقاء بلا تنوين ورأيت رجلاً عقاء بنصب عقاء بلا تنوين ومررت برجال عقاء بالخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف ألف التأنيث الممدودة فالنعت في ذلك كله رافع لضمير المنعوت وتابع لمنعوته في أربعة من عشرة وهذا هو الغالب في النعت الحقيقي والال فقد يتبع منعوته في ثلاثة من ثمانية بأن لزم التذكير فقط أو التأنيث فقط كالوصف الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث كهذا رجل مطعم وامرأة مطعم ورجل ربعة وامرأة ربعة ورجل همزة وامرأة همزة وقد يتبعه في اثنين من خمسة بأن لزم الافراد والتأنيث كهذا رجل عصبة لفلان وامرأة عصبة وهذان رجلان عصبة وامرأتان عصبة وهؤلاء رجال عصبة ونسوة عصبة أو لزم الافراد والتذكير نحو مررت بامرأة عدل ورجل عدل وامرأتين عدل وبرجلين عدل ونسوة عدل ورجل عدل (وإن رفع النعت الاسم الظاهر) الملابس لضمير يعود على المنعوت (أو) رفع (الضمير البارز) المنفصل العائد إلى غير المنعوت ، ويسمى هذا النعت بالسببي لجر يانه على غير صاحبه مع ما بينهما من الملابس نحو جاءتني امرأتان كريم أبوها وجاءني غلام امرأة ضاربه هي ، وهذا القسم (لم يعتبر) فيه (حال المنعوت في) الأحوال الخمسة الأخيرة أي (التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع بل) رتبع منعوته في اثنين من خمسة في واحد من أوجه الاعراب الثلاثة وفي واحد من التعريف والتنكير و(يعطى النعت) أي النعت السببي فيما عدا ذلك (حكم الفعل) الذي حل هو محله لمساواته له في المعنى والعمل إذ معنى قولك جاءتني امرأتان كريم أبوها كريم أبوها فيعطى حيثن ذلك الفعل فيجب موافقته لما بعده في التذكير والتأنيث لا موافقته متبوعه فيهما ، ويجب إفراده كالفعل ولهذا قال (فان كان فاعله) أي النعت (مؤنثاً أنت) أي النعت نظراً لفاعله (وان كان المنعوت به) أي بذلك النعت (مذكراً) نحو مررت برجل حسنة أمه لحسنة نعت لرجل وانما أنت لأن فاعله

ومررت بالزبدین
العاقلين وجاء رجلان
عاقلان ورأيت رجلين
عاقلين ومررت برجلين
عاقلين وجاء الزيدون
العاقلون ورأيت
الزيدین العاقلين
ومررت بالزبدین
العاقلين وجاءت
الهندان العاقلتان
ورأيت الهندین
العاقلتين ومررت
بالهندین العاقلتين
وحاءت الهندات
العاقلات ورأيت
الهندات العاقلات
ومررت بالهندات
العاقلات وإن رفع
النعت الاسم الظاهر
أو الضمير البارز لم يعتبر
حال المنعوت في التذكير
والتأنيث والافراد
والتثنية والجمع بل
يعطى النعت حكم
الفعل فان كان فاعله
مؤنثاً أنت وان كان
المنعوت به مذكراً

مؤنث وهو أمه (وان كان فاعله مذكرا ذكر) أي النعت (وان كان المنعوت به) أي بذلك النعت (مؤنثا) نحو مررت بامرأة قائم أبوها فقائم نعت لامرأة وانما ذكر لأن فاعله مذكر وهو أبوها (ويستعمل) أي النعت حينئذ (بلفظ الافراد) وجوبا لحالوه محل النعت (ولا يشئ ولا يجمع) وان كان معنونه مثنى أو مجموعا كما هو اللغة الفصيحة في الفعل ويجوز جعله تابعا لمعنونه في التثنية والجمع على لغة أكلوني البراغيث (تقول) في التعريف والافراد (جاء زيد القائمة أمه) بتأنيث النعت كما تقول قامت أمه . وإعرابه جاء فعل ماض زيد فاعل القائمة نعت والنعت تابع للمعنوت في إعرابه تبعه في رفعه وهو مرفوع وعلامة رفعه ضم آخره وقائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول أم فاعله والماء ضمير متصل في محل جر بالاضافة (وجاءت هند القائمة أبوها) بتذكير النعت كما تقول قام أبوها . وإعرابه جاء فعل ماض والتاء علامة التأنيث هند فاعل القائمة نعت تابع للمعنوت في رفعه وعلامة رفعه ضم آخره وقائم اسم فاعل أبو فاعل وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف والماء في محل جر بالاضافة (وتقول) في التنكير والافراد (مررت برجل قائمة أمه) كما تقول قامت أمه (وبامرأة قائم أبوها) كما تقول قام أبوها (و) تقول في التثنية والجمع مع التنكير (مررت برجلين قائم أبوها) بإفراد النعت كما تقول قام أبوها . وإعرابه مررت فعل وفاعل برجلين جار ومجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى قائم نعت والنعت تابع للمعنوت في إعرابه تبعه في جره وعلامة جره كسر آخره وقائم اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول أبو فاعل وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والماء في محل جر بالاضافة والميم والألف حرفان دالان على التثنية (و) تقول في الجمع مع التنكير (مررت برجال قائم أبواؤهم) كما تقول قام أبواؤهم فقائم نعت لرجال وهو اسم فاعل وآباء فاعل وعلامة رفعه ضم آخره والماء في محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع (إلا أن سيبويه) استثنى من كونه كالفعل في الافراد مسألة واحدة فانه (قال فيما إذا كان الاسم المرفوع بالنعت جمعا كالتال الأخير فالأحسن) أي الأرجح كما عبر به ابن هشام (في النعت) حينئذ (أن يجمع جمع تكسير) فيقال مررت برجال قيام أبواؤهم) بخفض قيام نعت لرجال وهو جمع تكسير لقائم وأبواؤهم فاعل بقائم (ومررت برجل تعود غلماناه) بخفض تعود نعت لرجل وهو جمع قاعد ، وغلماناه فاعل بقعود (فهو) أي جمع التكسير (أفصح من) قولك مررت برجال (قائم أبواؤهم) بالافراد (و) مررت برجل (قاعد غلماناه بالافراد) للنعت وأن كان ذلك هو القياس في النعت ، إذ لو قيل فيه جاءني رجل قعدوا غلماناه لم يجز ذلك إلا على لغة أكلوني البراغيث وهي ضعيفة (والافراد) أي في المجموع جمع تكسير (كما تقدم أفصح من جمع) النعت جمع (التصحيح) ثم مثل لجمع التصحيح بقوله (نحو مررت برجال قائمين أبواؤهم ورجل قاعدين غلماناه) فذلك ضعيف لا فصيح لأنه يشبه يقومون أبواؤهم ويقعدون غلماناه ، وهو ضعيف لاختصاصه بلغة طيء (هذه أمثلة النعت الرفع للاسم الظاهر) المتصل بضمير المنعوت ويسمى بالنعت السببي (ومثال النعت الرفع للضمير البارز) العائد إلى غير المنعوت (قولك جاءني غلام امرأة ضاربتة هي) وإعرابه جاء فعل ماض والنون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به غلام فاعل وهو مضاف وامرأة مضاف إليه ضاربتة نعت لغلام والنعت يتبع المنعوت في إعرابه تبعه في رفعه وعلامة رفعه ضم آخره وضاربتة اسم فاعل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وهو مضاف ومفعوله وهو الماء في محل جر بالاضافة وهي ضمير منفصل في محل رفع فاعل كما

وان كان فاعله مذكرا ذكر وان كان المنعوت به مؤنثا ، ويستعمل بلفظ الافراد ولا يشئ ولا يجمع تقول جاء زيد القائمة أمه وجاءت هند القائمة أبوها وتقول مررت برجل قائمة أمه وبامرأة قائم أبوها ومررت برجلين قائم أبوها ومررت برجال قائم أبواؤهم إلا أن سيبويه قال فيما إذا كان الاسم المرفوع بالنعت جمعا كالتال الأخير فالأحسن في النعت أن يجمع جمع تكسير فيقال مررت برجال قيام أبواؤهم ومررت برجل تعود غلماناه فهو أفصح من قائم أبواؤهم وقاعد غلماناه بالافراد ، والافراد كما تقدم أفصح من جمع التصحيح نحو مررت برجال قائمين أبواؤهم ورجل قاعدين غلماناه هذه أمثلة النعت الرفع للاسم الظاهر . ومثال النعت الرفع للضمير البارز قولك جاءني غلام امرأة ضاربتة هي

تقول ضربته هي (وجاءني أمة رجل ضاربها هو) فهو فاعل ضاربها كأنقول ضربها هو (وجاءني غلام رجال ضاربه هم) فهم فاعل ضارب وأفرد كما يورد الفاعل في نحو ضربه هم (و) النعت (فأئدته) حقيقيا كان أو سببيا (تخصيص المنعوت إن كان نكرة نحو مررت برجل صالح) فصالح نعت لرجل محض له أي رافع عنه احتمال الشركة (وتوضيحه) أي توضيح المنعوت (إن كان معرفة نحو جاء زيد العالم) فالعالم نعت موضح لزيد أي مخرج له من الإبهام ومظهر للراد به فيما إذا كان هناك زيدان أو زيود فالولم يوصف بالوصف المذكور التباس بغيره ولم يميز بالتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرة على سبيل الوضع فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة فإذا قلت جاءني رجل تناول كل ذكر بالغ من بني آدم بطريق الوضع فاذا قلت صالح أخرج من ليس بصالح فالنعت أخرج ما تناوله معنى المنعوت والتوضيح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق فهو يجري مجرى بيان المجهول فإذا قلت جاء زيد تناول لفظ زيد لسكل من تسمى بهذا الاسم وتناوله لذلك من حيث اللفظ لا من حيث الوضع ، فاذا قلت العالم مثلا أخرج من ليس عالما فالنعت أخرج ما تناوله لفظ المنعوت كما هو ظاهر .

﴿ تنبيه ﴾ الأشبه أن يكون وصف المعرفة بلام العهد الذهني نحو قول الشاعر :

﴿ ولقد أمر على التميم يسبني ﴾ للتخصيص دون التوضيح قاله عصام الدين في شرح السكاكية (وقد يكون) أي النعت لغير التخصيص والتوضيح بل (لمجرد المدح) أي مدح المنعوت أي الثناء عليه ببيان صفة كاله وذلك فيما إذا تعين المنعوت عند المخاطب بدون النعت (نحو بسم الله الرحمن الرحيم) فالرحمن والرحيم نعتان للجلالة لغرض المدح لله تعالى ، ومثل ذلك جميع صفات الباري جل وعلا نحو الحمد لله رب العالمين (أو لمجرد النعم) للمنعوت ، وهذا أيضا إذا استغنى المنعوت في تعينه عن النعت (نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) فالرحيم بالحذف نعت للشيطان بمعنى المرجوم أي الطرود عن رحمة الله تعالى ووصف الشيطان بذلك ليس لغرض التخصيص والتوضيح بل لمجرد النعم (أو الترحم) على المنعوت (نحو اللهم ارحم عبدك المسكين) وإعرابه الله منادى حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم ارحم فعل دعاء مبني على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت عبد مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره والكاف في محل جر بالاضافة المسكين نعت لعبد وليس الغرض عادة من الوصف بذلك مدحه ولا ذمه بل استعطاف السامع عليه (أو للتأكيد) أي لتوكيد المعنى الذي علم من المنعوت (نحو تلك عشرة كاملة) فإن كلمة نعت لعشرة ، ومعنى النعت مفهوم من لفظ عشرة لاشتراكه عليه ضمنا وفائدة ذكر النعت تأكيد ذلك المعنى . قال بعضهم ، وقد يكون النعت للتعميم نحو : يحشر الله عباده الأولين والآخرين ، أو للتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي ، أو الإبهام نحو تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة ، أو اعلام المخاطب بأن التكلم عالم بحال المنعوت كأن يقال رأيت فقيها ، فيقال رأيت فقيه بلدكم العالم العامل ، أو للتفسير وتسمى الصفة الكاشفة وهي التي يراد بها الكشف عن الماهية كقولنا الله قديم لا ابتداء له والجسم الطويل العريض العميق حادث قطعا والفرق بين النعت الكاشف والنعت المؤكد أن الأول مفسر والثاني مقرر والفرق بين التفسير والتقرير بين ، وقيل الفرق بينهما أن النعت المؤكد بعض مفهوم المنعوت والكاشف يبين تمام ماهية المنعوت . واعلم أن الأصل في النعت أن يكون للايضاح أو التخصيص وكونه لغيرها إنما هو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشيء في غير ما وضع له على أنه قد يكون موضحا أو مخصصا وفيه مدح أو ذم أو غير ذلك من المعاني السابقة (وإذا كان المنعوت معلوما) أي السامع

وجاءني أمة رجل
ضاربها هو وجاءني
غلام رجال ضاربه هم
وفأئدته تخصيص
المنعوت إن كان
نكرة نحو مررت
برجل صالح وتوضيحه
إن كان معرفة نحو
جاء زيد العالم وقد
يكون لمجرد المدح
نحو بسم الله الرحمن
الرحيم أو لمجرد النعم
نحو أعوذ بالله من
الشيطان الرجيم أو
الترحم نحو اللهم ارحم
عبدك المسكين أو
للتأكيد نحو تلك
عشرة كاملة وإذا
كان المنعوت معلوما

(بدون النعت) حقيقة نحو بسم الله الرحمن الرحيم أو ادعاء بأن نزل المجهول منزلة المعلوم كمررت يزيد
التاجر إذا ادعيت تعين زيد بدون الصفة (جاز في النعت الاتباع) لما قبله في إعرابه وهو الأصل
(والقطع) عنه لعدم احتياجه للنعت ومحل جواز الأمرين إذا لم يكن النعت مؤكداً نحو رميته رمية
واحدة أو ملتزماً نحو نظرت إلى الشعري العبور وإلى السماك الأعزل أو جارياً على اسم الإشارة نحو
مهرت بهذا العالم فإن كان النعوت غير معلوم بدون النعت لم يجز القطع لأن النعوت حينئذ محتاج
إلى النعت لتبينه وتمييزه له ولا قطع مع الحاجة (ومعنى القطع أن يرفع النعت على أنه خبر مبتدأ
محذوف) أي إن كان النعوت مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً (وينصب) أي النعت إن كان
النعوت مرفوعاً أو مجروراً ويكون نصبه مفعولاً (بفعل محذوف) مناسب كما يعلم مما تقرر فيقطع
من الجر إلى النصب أو الرفع ومن الرفع إلى النصب أو الرفع ومن النصب إلى الرفع فقط فيصير في
نعت كل من المرفوع والمجرور ثلاثة أوجه ، وفي نعت للنصب وجهان فقط إلا أن ابن علقمة قال
إنه يجوز قطع المنصوب إلى النصب فيما يظهر إذ لا مانع منه (نحو الحمد لله الحميد) أما الحمد لله
فإعرابه الحمد مبتدأ والله جار ومجرور في محل رفع خبر المبتدأ متعلق بواجب الحذف والتقدير
الحمد كائن لله ، وأما الحميد فقد (أجاز فيه سيبويه) ثلاثة أوجه (الجر على الاتباع) للفظ الجلالة
وهو الأصل ، ومعنى الحميد في صفاته الحمود (والرفع بتقدير هو) على أنه مبتدأ فالحميد خبره
(والنصب) على المفعولية (بتقدير) فعل محذوف مناسب للمقام كأعنى وأريد في التوضيح وأخص
في التخصيص وأمدح في المدح وأذم في الذم وأرحم في الترحم ، فلذا قال المصنف في تقدير الفعل
العامل في الحميد (أمدح) لأن الحميد لم ينعت به للتخصيص ولا للتوضيح ، وهذا كله عند قصد
معنى منها مخصوص للتخصيص عليه وإلا فالمقدر في كلها عموماً حال النصب هو أعنى نحو الحمد
لله أهل الحمد رفعا ونصبا ، والجملة المقطوعة لا محل لها من الإعراب بل هي مستأنفة استئنافاً بيانياً
لأنها في تقدير جواب سؤال بل هي مجرد المدح ، وقد ذكر المحقق الرضوي أنه لا يجوز اظهار المقدر
إلا في نعت التخصيص والتوضيح ، وقال ابن هشام : في أوضح المسالك ، وإذا كان النعت
المقطوع مجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدأ والفعل ، وإن كان النعت المقطوع لغير
ذلك جاز ذكره نحو مهرت يزيد التاجر : أي هو التاجر ثم لافرق في جواز القطع بين اتحاد النعت
وتعددته فالمتحد قد سبق مثاله (وإذا تكررت النعوت) أي تعددت (لواحد فإن كان النعوت
معلوماً) ولو ادعاء (بدونها) بأن استغنى عن جميعها (جاز اتباعها كلها وقطعها كلها) جاز
(اتباع البعض) منها (وقطع البعض) لكن (بشرط تقديم المتبع) من النعوت على النعت
المقطوع ومتبع بضم الميم وسكون التاء وفتح الباء ، وإنما اشترط تقدم المتبع لأن الاتباع بعد
القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والنعوت بجملة أجنبية ، ولما فيه من الرجوع إلى
الشيء بعد الانصراف عنه ، أو لما فيه من التصور بعد الكمال لأن القطع أبلغ في المعنى ، ولذا قال
غير واحد قطع النعوت في مقام المدح والذم أقوى من إعرابها ، وقال الفارسي : إذا تكررت
صفات في معرض المدح والذم ، فالأحسن أن يخالف في إعرابها لأن المقام يقتضي الاطناب ، فإذا
خولف في الإعراب كان المقصود أكمل ، لأن المعاني عند الاختلاف تنوع وتتفنن ، وعند الاتحاد
تكون نوعاً واحداً (وإن لم يعرف) مسماها (إلا بمجموعها) أي جميعها (بأن احتاج إليها) كلها
في تخصيصه أو توضيحه (وجب اتباعها كلها) لتزيلها منزلة الشيء الواحد نحو مهرت يزيد التاجر
الفقيه الكاتب إذا كان زيد الموصوف بهذه الصفات يشاركه في اسمه ثلاثة من الناس اسم

بدون النعت جاز في
النعت الاتباع والقطع
ومعنى القطع أن يرفع
النعت على أنه خبر
مبتدأ محذوف
وينصب بفعل
محذوف نحو الحمد لله
الحميد أجاز فيه
سيبويه الجر على
الاتباع والرفع بتقدير
هو والنصب بتقدير
أمدح وإذا تكررت
النعوت لواحد فإن
كان النعوت معلوماً
بدونها جاز اتباعها
كلها وقطعها كلها
واتباع البعض وقطع
البعض بشرط تقديم
للمتبع وإن لم يعرف
إلا بمجموعها بأن
احتاج إليها وجب
اتباعها كلها

كل واحد منهم زيد وأحدهم تاجر كاتب ، والآخر تاجر فقيه ، والآخر فقيه كاتب فلا يتعين زيد الأول من الآخرين إلا بالنعوت الثلاثة فيجب اتباعها كلها (وان تعين بعضها) بأن استغنى عن بعضها دون بعض (جاز فيما عدا ذلك البعض) الذي تعين به النعوت (الأوجه الثلاثة) الاتباع والقطع إلى الرفع أو النصب و قطع بعض واتباع بعض بشرط تقدم المتبع ، وأما البعض الذي تعين به النعوت فيتعين فيه الاتباع ، نعم إن كان النعوت نكرة وجب في نعته الأول الاتباع لأجل التخصيص و جاز فيما عداه القطع وان لم يتعين بدونه ، لأن المقصود من النعت بما التخصيص ، وقد حصل بتبعية الأول .

(تنبيه) هذا الحكم الذي ذكره المصنف هو حكم ما إذا تعددت النعوت وكانت لواحد ، فان تعددت لغير واحد فان كان النعوت مثنى أو مجموعا واتحد معنى النعت ولفظه استغنى بالتثنية والجمع عن تفريقه بالعطف نحو جاءني رجلان فاضلان ورجال فضلاء وان اختلف معنى النعت ولفظه كالعاقل والكريم أو لفظه دون معناه كالمنطلق والذاهب وجب التفريق بالعطف بالواو كقولك مررت برجل شاعر وكاتب وفقيه وان تعددت النعوت مع تفريق النعوت ، فان كان العامل فيها واحدا فان اتحد العمل فالاتباع سحر مررت بزيد وعمرو العاقلين ومررت بشيخ وطفل وعجوز جلوس وان اختلف عمل العامل في النعوت نحو ضرب زيد ومررت بعمرو الظريقين فالقطع وان كان العامل متعددا واتحد لفظ النعت فان اتحد معنى العامل وعمله جاز الاتباع نحو ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان ، وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان وجاء زيد وآتى عمرو الظريقان وهذا زيد وذلك عمرو العاقلان وان اختلف العاملان في المعنى والعمل كجاء زيد ورأيت عمرا الفاضلين أو اختلف المعنى فقط كجاء زيد ومضى عمرو الكاتبان أو اختلف العمل فقط كهذا مؤلم زيد بالجبر وموجع عمرا بالنصب الشعيران وجب القطع ، لأن الاتباع يؤدي إلى تسليط عاملين مختلفي المعنى أو العمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على أن العامل في النعوت هو العامل في النعت وهو الصحيح .

(تمة) يجوز عطف بعض النعوت على بعض بجميع حروف العطف إلا بأم وحتى ، وإذا اجتمعت النعوت متنوعة فالأحسن الاتيان بالمفرد الحقيقي حقيقة فجازا فالسبي فالظرف فالجرور فالجملة الاسمية فالجملة الفعلية كهذا رجل عاقل فاضل الأب كريم أخوه عندي من قریش أباه فضلاء يقوم الليل ، وفي التنزيل - وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه - .

باب العطف

هو لغة الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه (والعطف) اصطلاحا نوعان (عطف بيان) بغير حرف (وعطف نسق) وهو ما كان بحرف (فعطف البيان) أي المعطوف للبيان ، وقيل ليس العطف هنا بمعنى المعطوف لأنه حقيقة في التابع المخصوص كالنعت والتوكيد فلا حاجة إلى تأويله وسمى هذا العطف بيانا لأنه تكرر للأول بمرادفه لزيادة البيان فكأنك عطفته على نفسه بخلاف النعت والتوكيد والبدل والكوفيون يسمونه الترجمة ولم يحتج إلى حرف لأنه عين الأول والصحيح أن عامله عامل متبوعه (هو التابع) لما قبله وهذا جنس يشمل التوابع وقوله (المشبه للنعت) فصل أخرج به النعت فان شبه الشيء غيره وأخرج بما بعده بقية التوابع لكونها غير موضحة ولا مخصصة (في توضيح متبوعه إن كان معرفة) لكن النعت يوضح متبوعه

وان تعين بعضها
جاز فيما عدا ذلك
البعض الأوجه
الثلاثة .

(باب العطف)

والعطف نوعان عطف
بيان وعطف نسق
فعطف البيان هو التابع
المشبه للنعت في توضيح
متبوعه إن كان معرفة

بحسب معنى فيه وعطف البيان بوضوح متبوعه بحسب الذات ، وبهذا يعلم أن النعت يدل على معنى في متبوعه كالمندح أو الدم أو غير ذلك مما سبق ، وعطف البيان لا يدل على معنى في متبوعه (نحو) قول الشاعر :

(أقسم بالله أبو حفص عمر) ما مسها من نقب ولادبر

هذا بيت من مشطور الرجز قال ابن يعيش قاله رؤبة وهذا خطأ لأن وفاة رؤبة سنة خمس وأربعين ومائة ولم يدرك عمر بن الخطاب رضى الله عنه ولا عده أحد من التابعين ، وإنما قاله أعرابي . قال الرضى وغيره : وقصة هذا الشعر أن قائله أتى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فقال إن أهلى بعيد وإنى على ناقة عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فقال كذبت وأبى أن يحمله وحلف على ذلك ، فانطلق يحمل بعيره ، ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشى خلف بعيره :

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولادبر فاعفروه اللهم إن كان فجر

وعمر رضى الله عنه مقبل من أعلى الوادى ، فجعل يقول إذا قال فاعفروه اللهم إن كان فجر اللهم صدق حتى التقيا ، فأخذ بيده فقال ضع عن راحلتك ، فوضع فإذا هي نقباء عجفاء ، فعمله على بعير وزوده وكساه . وقال هطيل في شرح المفصل : روى أن أعرابيا احتكم إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى ناقة اشتراها وأراد ردّها ، فادّعى أن بها نقبا ، فعرضها على عمر وكان أعرف بذلك ، فقال له يا أبا العرب ما بها قلبه ، فراجعه ، فقال بالله ما بها من نقب فانصرف الأعرابي وهو يقول وذكر الأبيات ، قال فسمعه عمر ، فقال اللهم اغفر لعمر اه . اللغة : أقسم أى حلف وأبو حفص كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب والنقب من نقب البعير ينقب بكسر القاف فى الماضى وفتحها فى المضارع إذا رقى خفه والنقب بفتحيتين مصدره . قال الأزهري والادبر بفتحيتين أيضا مصدر دبر بكسر الباء إذا حصلت له جراحة ، ودبر البعير إذا حنى فكأنه تفسير للنقب ، وفجر إذا حنت فى يمينه ، وهو بمعنى قول بعضهم كذب ومال عن الصدق ، وأمير المؤمنين رضى الله عنه لم يكذب ، لأنه إنما حلف على غلبة ظنه ومن حلف كذلك لا يكون كاذبا ولا يعدّ حائثا إذا أخطأ ظنه ، وقول أمير المؤمنين صدق من باب هضم النفس ، ولأن جسنات الأبرار سينات المقربين . الاعراب أقسم فعل ماض بالله جار ومجرور الباء حرف قسم وجر ولفظ الجلالة مقسم به وعلامة جره كسر الهاء تأديبا أبو فاعل وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف وحفص مضاف إليه عمر بالرفع عطف بيان لأبو حفص ما نافية مس فعل ماض والهاء ضمير متصل فى محل نصب مفعول به من زائدة ونقب فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرّة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ولادبر الواو حرف عطف لانافية ودبر معطوف على نقب ويجوز أن تقدره مرفوعا عطفا على محل نقب ومجرورا عطفا على لفظه لأنه نكرة فيجوز دخول من الزائدة عليها بخلاف ما لو كان المعطوف على مدخول من الزائدة معرفة ، فإنه يتعين عطفه على المحل كما صرحوا به وقوله فاعفروا فصيحة اغفر فعل أمر وأدبا مع البارى عز وجل يقال فيه فعل دعاء مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت له جار ومجرور اللهم منادى مفرد حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم إن حرف شرط جازم كان فعل ماض ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر فى محل حزم فعل الشرط واسمها مستتر فيها جوازا تقديره هو فجر فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كان وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله ، والتقدير إن كان فجر فاعفروه اللهم . والمعنى ظاهر من قصة الشعر المذكور . والشاهد فيه

نحو :
أقسم بالله أبو حفص
عمر

أن متبوعه وقع معرفة فوق موضحاله ووقوع عطف البيان موضحا هو الأغلب ، وإلا فقد يكون للمدح كما جعل الزمخشري البيت الحرام في قوله تعالى - جعل الله الكعبة البيت الحرام - بيانا للكعبة على جهة المدح . قال أبو حيان وليس كاذكر لأنهم شرطوا في عطف البيان الجمود والجامد ليس فيه إشعار بمدح إنما يشعر بمدح المشتق إلا أن يقال إنه لما وصف عطف البيان بقوله الحرام اقتضى المجموع المدح فيمكن ذلك اه . وقال المولى عصام: القول بمجيء عطف البيان للمدح رأى أهل المعاني دون النحويين اه (و) في (تخصيصه) أي تخصيص التبوع (إن كان نكرة) بناء على جواز مجيئه في النكرات وهو الأصح ، ومن ثم اختاره الزمخشري وابن مالك وصححه ابن هشام ومنع ذلك جمهور البصريين ، وتأولوا ما جاء من ذلك على أنه بدل (نحو هذا خاتم حديد بالرفع) أي الحديد على أنه عطف بيان لخاتم ذكر لتخصيصه . قال الفاكهي فانما قال بالرفع لأنه يجوز فيه النصب والجر أيضا كما تقدم اه . أما النصب فعلى التمييز ، وأما الجر فعلى الإضافة (ويفارق) أي عطف البيان (النعته في كونه) أي عطف البيان (جامدا غير مؤول بمشتق والنعته مشتق) نحو جاءني زيد الفاضل (أو مؤول بمشتق) نحو مرت زيد القرشي أو التمار أي المنسوب إلى قريش أو إلى بيع التمر لأن المشتق يدل على معنى منسوب إلى غيره والجامد لادلالة له على ذلك بالوضع ويختلف النعت أيضا بأنه قد يكون أعرف من متبوعه بل أوجه ابن عصفور تبعا لظاهر كلام الزمخشري والجرجاني ، والصحيح أن شرطه كونه أجلي عند المخاطب وإن لم يكن أعرف منه (ويوافق) أي عطف البيان (متبوعه) كالنعت الحقيقي (في أربعة من عشرة) والظاهر جواز القطع فيه كما يجوز في النعت والبدل (في واحد من أوجه الاعراب الثلاثة) الرفع والنصب والخفض . وأما قول ذي الرمة في رجزه :

إني وأسطار سطران سطران لقائل يا نصر نصر نصرا

فنصر الثاني عطف بيان على الأول على اللفظ والثالث عطف بيان على الأول أيضا على المحل لأن النادى للبنى على الضم محله النصب (وفي واحد من التذكير والتأنيث وفي واحد من التعريف والتشكيك وفي واحد من الأفراد والتثنية والجمع) وهذه العشرة هي التي مرت في النعت وليس في كلام المصنف ما يشعر بأن عطف البيان لا يكون بلفظ متبوعه . وفي المتن ذهب ابن الطراوة إلى أن عطف البيان لا يكون بلفظ الأول ، وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه وحجتهم أن الشيء لا يبين نفسه وفيه نظر لأن اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول أتجه كون الثاني بيانا لما فيه من زيادة البيان اه . وقال ابن عنياء الأصح أنه لا يكون بلفظ متبوعه إلا إذا اشتمل على زيادة بيان اه (ويصح في عطف البيان أن يعرب) عطف بيان وأن يعرب (بدل كل) من كل نظرا لكونه مقصودا بالاسناد إليه ، وجيء بالأول توطئة له مبالغة في الاسناد (في الغالب) أي في غالب استعمالهم بجواز إعراب عطف البيان بدلا ، وخرج بالغالب حالتان : الأولى ما إذا وجب ذكره نحو قولك هند قام زيد أخوها فأخوها عطف بيان لزيد ، ولا يصح إعرابه بدلا منه لأن البدل في نية تكرار العامل فيصير من جملة أخرى فيخلو المبتدأ من رابط إذ لو قيل قام أخوها خلت جملة الخبر من رابط . والثانية أن يمنع إحلاله محل الأول نحو يازيد الحرث فالحرث عطف بيان لا بدل إذ لا يحل محل الأول لاستلزامه اجتماع ال وحرف النداء وهو ممنوع إذ لا يقال يا الحرث ، وما ذكرناه من استثناء هاتين الحالتين هو الذي عليه عامة النحاة المتأخرين وقال ابن عنياء والحق جواز إعرابه بدلا مطلقا في هذا وغيره حتى على رأي الجمهور القائمين بأن عامل البدل مقدر من جنس عامل المبدل منه لأنهم يفتفرون في التوابع ما لا يفتفرون في غيرها نعم يتعين البيان إذا دخلت عليه أي التفسيرية نحو هذا عسجد أي ذهب ، فيتعين البدل ويمتنع عطف

وتخصيصه إن كان نكرة نحو هذا خاتم حديد بالرفع ويفارق النعت في كونه جامدا غير مؤول بمشتق والنعت مشتق أو مؤول بمشتق ويوافق متبوعه في أربعة من عشرة في واحد من أوجه الاعراب الثلاثة وفي واحد من التذكير والتأنيث وفي واحد من التعريف والتشكيك وفي واحد من الأفراد والتثنية والجمع ويصح في عطف البيان أن يعرب بدل كل في الغالب

البيان في حالتين الأولى إذا كان الأول أوضح من الثاني نحو قرأ قالون عيسى فعيسى بدل لاعطف بيان لأن البيان لا يكون دون مبينه في الايضاح بل مثله أو أوضح منه ، قاله الفاكهي وابن هشام في الشذور وشرحه ، وخالف ذلك في التوضيح فقال اشترط كون البيان أوضح من متبوعه مخالف لقول سيبويه وهو صريح في جواز كون عطف البيان دون متبوعه في الوضوح ويؤخذ منه جواز كونه مساويا لمتبوعه وكونه أوضح يوافقه قول ابن مالك في شرح التسهيل الصحيح جواز الثلاثة لأنه بمنزلة النعت وهو يكون في الاختصاص فائقا ومفوقا ومساويا فليكن العطف كذلك انتهى ، والراجح ما قاله الفاكهي لأن القصد من عطف البيان الايضاح والبيان . والحالة الثانية إذا كان التابع أعرف من المتبوع نحو قوله تعالى - فيه آيات بينات مقام إبراهيم - فيمتنع كون مقام إبراهيم عطف بيان على آيات ويتعين إعرابه بدلا منه لأن النكرة لا تبين بالمعرفة وجمع المؤنث لا يبين بالمفرد والمذكر إجماعا ، وقول الزمخشري إن مقام إبراهيم عطف بيان مخالف لاجماع البصريين والكوفيين فلا ينعت به . قال أبو حيان : ويخالف عطف البيان البديل أيضا في غير هاتين الحالتين . منها أن عطف البيان لا يكون جملة بخلاف البديل نحو قوله تعالى - ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لنو مغفرة - إلى آخر الآية . وهو أوضح الأقوال في قولهم عرفت زيدا أبو من هو . ومنها أن لا يكون تابعا لجملة بخلاف البديل نحو قوله تعالى - اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا - ونحو - أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين - ومنها أنه لا يكون فعلا ولا تابعا لفعل بخلاف البديل نحو قوله تعالى - ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب - ومنها أنه لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمرا لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتقات وهم الزمخشري فجعل جملة - أن اعبدوا الله ربي وربكم - بيانا للضمير في أمرتي به . وأما البديل فيكون تابعا لمضمرا بالاتفاق نحو قوله تعالى - ونزهه ما يقول - وقوله تعالى - وما أنسانيه إلا الشيطان أن أذكره (وأما عطف النسق) أي العطف بالحرف عطف نسق بفتح السين والنسق ما جاء على نظام واحد ، يقال هذا على نسق هذا : أي على نظمه فسمى التابع المذكور نسقا لأن ما بعد حرف العطف على نظم ما قبله في إعرابه قال الفاكهي والتعبير بعطف النسق هو اصطلاح الكوفيين وهو للتداول وسبويه وأصحابه يسمونه باب الشركة لأن هذه الحروف تفيد تشريك ما بعدها لما قبلها في الإعراب (فهو التابع) هذا جنس يتناول جميع التوابع وما بعده مخرج لما عدها (الذي يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من هذه الحروف العشرة) والمراد بتوسط الحرف أن تكون تبعية الثاني للأول بواسطة الحرف فلا ترد الصفة العطفية على مثلها ولا الجملة المقرونة ثم يؤكد بها جملة أخرى نحو - كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون - لأن التبعية فيهما حصلت بغير الحرف فأطلق العطف عليهما مجاز فنحو جاءني زيد العالم والعامل باقي على ما كان عليه من الوصفية وإنما حسن دخول العاطف بنوع من التشبيه بالعطوف لما بينهما من التباين وتقييد الحروف بالعشرة لإخراج ما عدها مما قيل أنه من حروف العطف نحو أي التفسيرية من نحو قولك مررت بفضنفر أي أسد فان أسدا تابع لفضنفر بتوسط حرف التفسير وهو : أي وليس هو من حروف العشرة فليس هو عطف نسق وإنما هو عطف بيان بالأجلى على الأخفى ، وذهب الكوفيون إلى أن أي حرف عاطف وهو خلاف ما عليه الأكثر ، وما ذكرته يعلم أن حقيقة عطف النسق تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه تتوسط بينهما تلك الحروف العشرة وعامله عامل متبوعه بواسطة الحروف . فإذا قلت جاء زيد وعمرو فعمرو قصد لنسبة المجيء إليه كما قصد

وأما عطف النسق فهو
التابع الذي يتوسط
بينه وبين متبوعه
حرف من هذه
الحروف العشرة

نسبته إلى زيد والعامل فيه هو العامل في زيد وهو جاء (وهي الواو والفاء وثم وحتى) في بعض المواضع (وأم وأو وإما) بكسر الهمزة في رأي ضعيف (وبل ولاولكن) على الأصح خلافاً ليونس ووافقه ابن مالك في التسهيل وعبارته وليس منها لكن وفاقاً ليونس . ثم اعلم أن هذه الحروف قسمان لأنها إما أن تقتضي التشريك في الاعراب والمعنى أو في الاعراب فقط (فالسبعة الأولى) وهي الواو وإما وما بينهما (تقتضي التشريك) بين التابع والتبوع في اللفظ وهو الذي عبر عنه المصنف بقوله (في الاعراب) لأن ما بعدها يتبع ما قبلها في أوجه الاعراب من رفع وغيره (والمعنى) لأن ما قبلها إن كان مثبتاً فما بعدها كذلك وإن كان منفيًا فما بعدها كذلك (والثلاثة الباقية) وهي بل ولاولكن (تقتضي تشريك الاعراب) فيكون المعطوف بها مشاركاً للمعطوف عليه في اللفظ فقط : أي دون المعنى وكذا أم وأو إن اقتضيا إضراباً بأن كان المعنى بل فانهما يشتركان في اللفظ دون المعنى (فإن عطفت بها على مرفوع) لفظاً أو تقديرًا من اسم وفعل (رفعت) ذلك المعطوف لفظاً أو تقديرًا (أو على منصوب) لفظاً أو تقديرًا (نصبت) ذلك المعطوف لفظاً أو تقديرًا (أو على اسم مخفوض) نلفظاً أو تقديرًا (خفضت) ذلك المعطوف لفظاً أو تقديرًا (أو على مضارع مجزوم) بالسكون أو بالحذف (جزمت) ذلك المعطوف كذلك فعطف النسق يتبع في جميع وجوه الاعراب لأنه يدخل الأسماء والأفعال والجملة وشبهها بخلاف النعت وما شابهه فإنه لا يدخل فيه الجزم لاختصاصه بالأسماء فيعطف الاسم على الاسم والفعل على الفعل والاسم على الفعل وعكسه ، قاله ابن عنقاء وشرط عطف الفعل على مثله اتحاد زمانهما في الاستقبال والمضي سواء اتحد نوعهما في الفعلية أو اختلف كان أبتك تكرمي أزرك وأكرمك ، وشرط عطف الاسم على الفعل وعكسه كون الاسم في معنى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة نحو - فالمغيرات صبحا فأثرن - أي اللاتي أغرن فأثرن - يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي - .

وهي الواو والفاء وثم وحتى وأم وأو وإما وبل ولاولكن فالسبعة الأولى تقتضي التشريك في الاعراب والمعنى والثلاثة الباقية تقتضي تشريك الاعراب فإن عطفت بها على مرفوع رفعت أو على منصوب نصبت أو على مخفوض خفضت أو على مجزوم جزمت

(تنبيه) العطف على أقسام : الأول العطف على اللفظ وهو الأصل وشرطه إمكان توجه العامل فلا يجوز في نحو ما جاءني من امرأة ولا زيد إلا رفع زيد على محل امرأة لأن من الزائدة لا تدخل المعارف على الصحيح . نعم إن ارتفع المتعاطفان والعامل فعل أمر كاذب أنت وربك أو مضارع لم تكلم كلاً خلفه نحن ولا أنت أو مخاطب كتقوم أنت وأخوك أو مؤنث والمعطوف مذكر نحو قوله تعالى - لا تضار والده بولدها ولا مولود له بولده - أو بالعكس نحو لا يقيم زيد وأمه لم يشترط فيه ذلك كالأمثلة المذكورة . الثاني العطف على المحل وشرطه إمكان ظهور ذلك المحل في النصيح فيمتنع مررت بزيد وأباك ، ووجود الطالب لذلك المحل فيمتنع إن هذا وأبوه قائمان خلافاً للأخفش لأن الطالب لرفع أبوه هو الابتداء الذي هو عبارة عن التجرد والتجرد قد زال بدخول إن ولهذا كان الصحيح في نحو إن زيدا قائم وأبوه رفع أبوه بالابتداء حذف خبره أو بالعطف على الضمير المستتر في خبر إن لا بالعطف على محل اسم إن ولا على محلها مع اسمها خلافاً لمن زعمه ، والأصح جواز هذا : أعني عطف المرفوع على المنصوب بعد استكمال الخبر في أن المفتوحة ولكن ، وأجازه الفراء في ليت ولعل وكان بعد استكمال الخبر قبله . قال ابن عنقاء : والحق جوازه بعد استكمالها في كل ما وقد يمتنع العطف على اللفظ والمحل كما زيد قائماً لكن أو بل قاعد برفع قاعد على إضراب مبتدأ ويمتنع عطفه على لفظ قائماً لأن ما لا تعمل في المثبت وعلى محله لأن فيه اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ . الثالث العطف على التوهم ويسمى العطف على المعنى وشرطه صحة دخول ذلك العامل التوهم على المتعاطفين وشرط حسنه كثرة دخوله : أي ذلك العامل التوهم هناك نحو ليس

زيد قائما ولا قاعد بحر قاعد بالعطف على قائم لتوهم أنه قال ليس زيد بقائم بزيادة الباء لكثرة زيادتها في خبر ليس ، ونحو قوله تعالى - لولا أخرجتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين - أكن عطف على أصدق وهو وإن كان منصوبا لكن معنى لولا أخرجتني فأصدق ومعنى إن أخرجتني أصدق بحذف الفاء والجزم واحد فتقول في إعرابه الواو حرف عطف أكن معطوف على فأصدق لأنه في معنى إن أخرجتني أصدق وأكن (نحو - صدق الله ورسوله) هذا مثال عطف الاسم على الاسم في حالة الرفع . وإعرابه صدق فعل ماض الله فاعل ورسوله الواو حرف عطف رسول معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه تبعه في رفعه والهاء في محل جر بالاضافة (ومن يطع الله ورسوله) هذا مثال عطف الاسم على الاسم حالة النصب . وإعرابه من اسم شرط جازم يطع فعل الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين ورسوله الواو حرف عطف ، ورسوله معطوف على لفظ الجلالة والهاء في محل جر بالاضافة ، وجواب الشرط جملة - فقد فاز فوزا عظيما - (آمنوا بالله ورسوله) هذا مثال عطف الاسم على الاسم في حالة الخفض . وإعرابه آمنوا فعل أمر مبني على حذف النون وواو الجماعة فاعل بالله جار ومجرور الواو حرف عطف رسول معطوف على ما قبله تابع له في جره والهاء في محل جر بالاضافة ومثال عطف الفعل على الفعل في الرفع نحو - تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون - وفي النصب - لنحبي به بلدة ميتا ونسقيه - (و) في الجزم (نحو - وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم) وإعرابه إن حرف شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه تؤمنوا فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف النون والواو ضمير متصل في محل رفع فاعل والواو حرف عطف تتقوا معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه تبعه في جزمه وعلامة جزمه حذف النون والواو فاعل يؤت جواب الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو وهو متصرف من آتى بمد الهزمة بمعنى أعطى تنصب مفعولين والكاف مفعولها الأول والياء علامة الجمع أجور مفعولها الثاني والكاف في محل جر بالاضافة والياء علامة الجمع والواو حرف عطف لانافية يسأل معطوف على يؤتكم والمعطوف يتبع للمعطوف عليه في إعرابه تبعه في جزمه وعلامة جزمه سكون آخره وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو ويسأل متصرف من سأل تنصب مفعولين والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعولها الأول والياء علامة الجمع أموال مفعولها الثاني والكاف في محل جر بالاضافة والياء علامة الجمع . ومعنى الآية وإن تؤمنوا معشر المخاطبين بالله تعالى وتتقوا فتؤدوا ما أمرتم بأدائه وتنتهوا عما نهيتم عنه يؤتكم : أي يعطكم الله أجوركم : أي جزاءها ولا يلتكم من ذلك شيئا ولا يسألكم أموالكم : أي لا يأمركم سبحانه بأخراجها جميعها في الزكاة ، بل إنما أمركم بأخراج البعض ، وقيل لا يسألكم أموالكم وإنما يسألكم أمواله ، وقيل لا يسألكم محمد أموالكم أجرا على تبليغ الرسالة - قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة في القربى - ثم شرع للمصنف في بيان معاني حروف العطف وذكره بعد ما سبق إشارة إلى أنها وإن اجتمعت في إفادة معنى الجمع إلا أن لكل واحد منها بعد ذلك معنى يخصه فقال (والواو) أي العاطفة (لمطلق الجمع) بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الذي للمعطوف عليه بمعنى أنه ليس فيها تعرض بتقديم ولا تأخير ولا معية لا على سبيل الظهور ولا على سبيل الاشتراك بل هي أجنبية عن ذلك وإن كان المعبر عنه في الخارج لا ينفك عن ذلك والأكثر الأرجح عطفها للنهي على مصاحبه نحو - فأتجنيها ومن معه - ويكثر عطفها له على سابقه نحو

نحو صدق الله ورسوله
ومن يطع الله ورسوله
آمنوا بالله ورسوله
ونحو - وإن تؤمنوا
وتتقوا يؤتكم أجوركم
ولا يسألكم أموالكم
والواو لمطلق الجمع

- كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده - وقوله تعالى - ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم - ويقل عطفها له على لاحقه نحو قوله - كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله - فإن قلت : جاء زيد وعمرو فيحتمل مجيئهما معنا وسبق زيد لعمرو بمهلة وبدونها والعكس ومن ثم جاز (نحو جاء زيد وعمرو قبله أو معه) فهي لمطلق الجمع ولهذا استعملت فيما استحال فيه الترتيب وهو كل ما لا يقوم إلا بآئين نحو المال بين زيد وعمرو واصطف هذا وابني وهذا هو مذهب سيبويه . وقال بعض الحنفية : هي للعية فقط ، وقال قطرب والريبي والفراء وثلعب والعلامة أبو عمرو الزاهد ونقل عن الكسائي والفراء هي للترتيب مطلقا ، وعزى إلى الامام الشافعي ، والحق أنه لا يرى ذلك كما يدل له سائر احتجاجاته وإنما أوجب الترتيب في الوضوء لدليل خارجي وهو الاتباع لأن الأحاديث مصرحة بأن النبي صلى الله عليه وسلم واظب عليه مدة عمره (١) من ارتكاب ما ينافيه باللسان والأركان وقد ترد للتقسيم نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وهي فيه أحسن من أو .

(تنبيه) تختص الواو دون أخواتها بنيف وأربعين حكما استوفها بعض المتأخرين وسندكر بعضا منها لكثرة دوراته . الأول احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة كما سبق . الثاني اقترانها بأما نحو - إما شاكرا وإما كفورا - الثالث اقترانها بلا المقيدة نفي الفعل عن المتعاطفين بشرط أن تسبق بنفي نحو - فلارفت ولا فسوق ولا جدال - ما قام زيد ولا أبوه ، أو بمؤول بنفي نحو - غير الغضوب عليهم ولا الضالين - أو بنهي نحو - لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام - فلا يجوز قام زيد ولا بكر . قال ابن هشام : والنحاة يسمون لاهذه زائدة وليست ألته زائدة ، إذ لو قيل ما جاء زيد وأخوه احتمل نفي مجيئهما مطلقا في كل حال ونفي مجيئهما في حال اجتماعهما فقط ومع لا يصير الكلام نفا في المعنى الأول اه قال ابن عنقاء : وهو الحق وكأنهم لقبوها زائدة لاعتراضها بين العاطف والمعطوف ، وقد مر بعض هذا في مبحث لا النافية للجنس . الرابع اقترانها بلسكن كقوله تعالى - ولكن رسول الله - فلكن حينئذ حرف ابتداء واستدراك على الأصح والمفرد بعدها معمول لمحذوف : أي ولكن كان رسول الله . الخامس عطف ما لا يستغنى عنه نحو اختصم زيد وعمرو . والسادس والسابع عطف العام على الخاص وعكسه ، فالأول نحو - رب اغفر لي ولوالدي ولن دخل بيتي مؤمنا - الآية . والثاني نحو - وإذا أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح - ويشاركها في هذا الحكم الأخير حتى نحو مات الناس حتى الأنبياء ، بل قال ابن عنقاء إن عطف الخاص على العام يكون بالواو جوازا نحو - حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى - وأما حق العاطفة فانها ملازمة لعطف الخاص على العام لأن من شرطها كون معطوفها بعض ما عطف عليه حقيقة أو حكما ولا شك أن الجزء أخص من الكل . الثامن عطف الشيء على مرادفه نحو - شرعة ومنهاجا ، إنما أشكو بثي وحزني إلى الله ، عوجا ولا أمنا - وزعم ابن مالك كشعب أن أو تشاركها في ذلك ، وأن منه قوله تعالى - ومن يكسب خطيئة أو إثما ، عذرا أو نذرا - التاسع جواز حذفها وحدها إذا أمن اللبس ولو في السعة على الأصح كقوله عليه الصلاة والسلام « تصدق رجل من ديناره من درهمه من ثوبه من صاع بره من صاع تمره » رواه مسلم . وتصدق خاص بمعنى الطلب : أي ليتصدق . العاشر العطف التلقيني كقوله تعالى - إني جاعلك للناس إماما - قال أي إبراهيم - ومن ذريتي - أي وبعض ذريتي عطف على الكاف من جاعلك مع وقوعها في كلام غيره كما تقول وزيدا لمن قال سأكرمك ويجوز أن يكون ما بعد الواو معمولا لمحذوف دل عليه ما قبله : أي واجعل من ذريتي وأكرم زيدا . الحادي عشر عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق :

إن الحزبية لارزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد

نحو جاء زيد وعمرو
قبله أو معه

(١) لعل هنا حذفاً
تقديره بدون إخلال
بما يدل على وجوبه
من الخ اه مصححه

وقول أبي نواس بضم النون وتخفيف الواو :

أقمنا بها يوماً ويوماً وثالثاً ويوماً له يوم الترحل خامس

فالأيام ثمانية وإيراد بيت أبي نواس تمثيل لاستشهاد لأن المولدين لا يخرج بشعرهم إلا في نحو البديع (والفاء) للجمع بين المتعاطفين في الحكم كما قاله الفاكهي تبعاً لابن هشام في السذور ، و (للترتيب) بأن يكون المعطوف بها متأخراً عن المعطوف عليه (والتعقيب) بأن يكون المعطوف واقعاً عقب المعطوف عليه متصلاً به بلا تراخ ولا مهلة بينهما (نحو - أماته فأقبره) وإعراجه أمات فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به الفاء حرف عطف أقبر فعل ماض والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو عائد على الله أي أمات الله الإنسان فأقبره ، وعدّ الاماتة من النعم لأنها وصلة في الجملة إلى الحياة الأبدية والنعم المقيم ، وعدّ الاقبار من النعم لما فيه من ستر الميت وعدم إلقاء جثته للطير والسباع . وقال أقبره ولم يقل قبره ، لأن القابر هو الدافن بيده ، والمقبر هو الله تعالى . يقال قبر الميت إذا دفنه بيده ، وأقبره إذا أمر غيره أن يجعله في قبره . ثم التعقيب في كل شيء بحسبه يقال تزوج فلان فولد له إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة الحمل مع لحظة الوطء وإن كانت مدته متطاولة ، وتقول دخلت مكة فالمدينة إذا لم تقم بمكة ولا بين البلدين ، ولا يعترض على الترتيب بقوله تعالى - أهلكتنا هاهنا هاهنا - لأن المعنى أردنا إهلاكها فمجيء البأس متأخر عن إرادة الإهلاك ، ولا يعترض على التعقيب بقوله تعالى - الذي أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى - فإن الجعل غثاء أحوى أي يابساً أسود لا يعقب إخراج المرعى ، والجواب عنه من وجهين : أحدهما أن جملة جعله غثاء أحوى معطوفة على جملة محذوفة والتقدير فمضت مدة جعله غثاء أحوى . الثاني أن الفاء في ذلك نيابة عن ثم كما جاء عكسه قاله ابن هشام في التوضيح . وقال ابن عنقاء تأتي الفاء بمعنى ثم عند كثيرين وبمعنى إلى عند بعضهم وتأتي للسببية ، وذلك غالب في العاطفة للجمل نحو - فوكزه موسى ففضى عليه - وللصفات نحو - لا كلون من شجر من زقوم فمالتون منها البطون - الخ ، وقد تمحض للسبب كفاء الجزاء فلا يقال فيها عاطفة . وقال ابن جنى إنها العاطفة ، ومثلها الفاء الفصيحة ، وهي التي تعطف الانشاء على الخبر نحو - إنا أعطيناك السكوثر فصل لربك وانحر - لأنه لا يجوز أو لا يحسن على الخلاف في ذلك عطف الانشاء على الخبر وعكسه ، وقد تأتي في الجمل لغير السببية نحو قوله تعالى - فراغ إلى أهله فجاء بعجل ممين فقربه إليهم - وقد تزداد على الأصح وهي في نحو خرجت فإذا الأسد زائدة لازمة عند اللزني والفراسي ، وقد تأتي للاستئناف فيقدر بعدها ضمير مبتدأ نحو - فأنما يقول له كن فيكون - بالرفع أي فهو يكون ولا تعطف بكراءة الرفوع في قوله تعالى - فيغفر لمن يشاء - قاله ابن عنقاء في شرح العمريطية . وقال في حاشية البهجة نقلاً عن المعنى التحقيق أنها عاطفة ، وأن المعتمد بالعطف هو الجملة ، وإنما يتقرون بعدها هو ليبينوا أن المعتمد بالعطف ليس هو الفعل بل الجملة ، وقد نظم بعضهم معاني الفاء العاطفة فقال :

والفاء للتفريع جاءت إن يكن ما قدموه علة لللاحق

والعكس للتعليل وهي فصيحة مهما أتت لجواب شرط سابق

وإذا أتت من بعد إجمال فالتفصيل فاحفظه بنظم رائق

(تنبيه) الأصل في الفاء أنها للترتيب العنوي وهو أن يكون وقوع الثاني بعد زمن وقوع الأول وقد تكون للترتيب اللدكري بأن يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب اللفظ والدكر

والفاء للترتيب والتعقيب
نحو - أماته فأقبره -

فقط لأن حصول الثاني وقع بعد زمان حصول الأول ، وأكثر ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل هو هو في المعنى نحو توضع ففصل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه وعطف المفصل على المجمل يختص بالفاء كما صرحوا به (وتم) وقد تبدل ثاؤها فاء وتلحقها التاء ، فيقال تمت بتاء ساكنة ومفتوحة ، فإذا لحقها التاء اختصت بعطف الجمل وهي للجمع بين التعاطفين في الحكم وهي (للترتيب) بينهما (والتراخي) أي المهمة بأن يكون المعطوف بها متراخياً زمن وقوعه عن زمن وقوع المعطوف عليه (نحو) فأقبره (ثم إذا شاء أنشره) وإعرابه ثم حرف عطف إذا ظرف لما استقبل من الزمان شاء فعل ماض وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هو أنشر فعل ماض وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هو والماء مفعول به ومفعول المشيئة محذوف أي إذا شاء إنشأه أنشره أي بعثه وعبر بأذا شاء إشعاراً بأن وقت المشيئة غير معلوم ، وأما سائر الأحوال المذكورة قبله فأنها تعلم أوقاتها من بعض الوجوه فلم تفيض إلى مشيئته تعالى ولا يرد على الترتيب قوله تعالى - ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم - لأن التقدير ولقد خلقنا أباكم آدم ثم صورناه ثم قلنا للملائكة خذوا المصاف ونسب الخلق والتصوير إليهم لأنهم فرعه ، والنعمة الحاصلة للأصل حاصلة للفرع ، وقد تتخلف عن التراخي تقول ما صنعت اليوم ، ثم ما صنعت أمس أعجب لأنها في ذلك لترتيب الاخبار ولاتراخي بين الاخبارين وتأتي للترتيب في الذكر كقوله تعالى - فإذا أفضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام واذكروه كما هداكم وإن كنتم من قبله لمن الضالين ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس - فتم هنا للترتيب في الذكر لافي الزمان لتعذره ، وهذا بناء على أن الأفاضة من عرفات ، وقيل هي على بابها من الترتيب الزمني والأفاضة المأمور بها هنا هي الأفاضة من - إلى منى ، وهذا القول رجحه الطبري وقال بعضهم انه الذي يقتضيه ظاهر القرآن ، وذكر الزمخشري أن ثم أشار بها هنا لتفاوت ما بين الأفاضة ، وأن إحداها صواب وهي التي من عرفات والأخرى خطأ وهي التي كان يفيضها المشركون من جمع ، ومن جئها للترتيب في الذكر لافي الزمان قول الشاعر :

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جدّه

وقال ابن عصفوران الراد أن الجد أتاه السودد من قبل الأب والأب أتاه من قبل الابن كما قال ابن الرومي :

قالوا أبو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمرى ولكن منه شيبان

وكم أب قد علا بآب ذوى حسب كما علت برسول الله عدنان

(والعطف بحتى قليل) في كلامهم وأنكره الكوفيون بالكلية وسموا نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيت القوم حتى أبك ومرت بالقوم حتى أبيت على أن حتى فيه ابتدائية وأن ما بعدها على إضمار عامل وهي للجمع بين التعاطفين والغاية والتدرج أي أن ما قبلها ينقض شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ الغاية وهو الاسم المعطوف بها ، ولذلك وجب أن يكون المعطوف بها جزءاً من المعطوف عليه . واختلف في إفادتها للترتيب والأصح كما قال ابن مالك إنها لا تفسد الترتيب ، وعليه اقتصر ابن هشام في المعنى . وقال ابن عسقاء التحقيق أنها للترتيب في الدهن من الأضعف إلى الأقوى أو العكس أي لا للترتيب في الخارج وبهذا يجمع بين قول من قال إنها تفسد الترتيب ومن قال إنها لا تفسد الترتيب (و) العطف بها (يشترط فيه) أربعة أمور : الأول (أن يكون المعطوف بها اسماً) فلا يعطف بها الفعل خلافاً لابن السيد فإنه أجاز نحواً كرمت زيدا بكل ما أقدر عليه حتى أتمت نفسي خادماً له . والثاني أن يكون الاسم (ظاهراً) فلا يعطف بها الضمير فلا يقال قام الناس حتى أنا قال الفاكهي وكونه ظاهراً لم يشترطه إلا ابن هشام الحضراوي قال في المعنى ولم أقف عليه لغيره اه . لكن القياس على مجرورها يؤيده ومن ثم جرى

وتم للترتيب والتراخي
نحو ثم إذا شاء أنشره
والعطف بحتى قليل
ويشترط فيه أن يكون
المعطوف بها اسماً ظاهراً

عليه المصنف وغيره (و) الثالث أن يكون (بعضاً من المعطوف عليه) ليفيد قوة أو ضعفاً ، سواء كان بعضاً حقيقة نحو جاء الحجاج حتى المشاة ، وكذلك الذي ذكره المصنف ، أو حكماً نحو أعجبتني الجارية حتى كلامها لأن الكلام في عدم استقلاله بنفسه واحتياجه إليها كجزء منها لما بينهما من التعلق الاشتقائي ، وامتنع نحو أعجبتني الجارية حتى ولدها وجاء الرجال حتى النساء لأن ما بعد حتى ليس جزءاً فيهما مما قبلها . والضابط أنه حيث صح الاستثناء بالمتصل صح دخول حتى وإلا فلا (و) الرابع أن يكون المعطوف (غاية له) أي للمعطوف عليه ، ومعنى الغاية آخر الشيء سواء كان غاية له في زيادة أو نقص حسين كفلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف والمؤمن يجزي بالحسنات حتى مثقال الذرة ، أو معنويين نحو مات الناس حتى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وهلك الناس حتى النساء . ومن النوع الأول (نحو أكلت السمكة حتى رأسها بالنصب) لما بعد حتى بتقديرها عاطفة ، ويقال فيها حينئذ حرف غاية وعطف ورأس معطوف على ما قبله وعلامة نصبه فتح آخره والماء في محل جر بالإضافة ، ولا خلاف حينئذ في وجوب دخول ما بعدها فيما قبلها (ويجوز الجرله) أي لما بعدها (على أن حتى) في المثال (جارة) ويقال فيها حينئذ حتى حرف غاية وجر ورأس مجرور بحتى وعلامة جره كسر آخره والماء في محل جر بالإضافة (كما تقدم في المحفوضات) وفي دخول الغاية حينئذ فيما قبلها احتمالان كما يعلم مما مر في المحفوضات (ويجوز الرفع له) أي لما بعدها (على أن حتى) فيه (ابتدائية) وما بعدها مستأنف لاتعلق له بما قبله من حيث الأعراب (ورأسها مبتدأ والخبر محذوف : أي حتى رأسها ما كول) وإنما جاز فيها ذلك لأن ما بعدها جزء ما قبلها ولم يتعذر دخوله فيما قبله ، وإذا عطف حتى على مجرور حسن إعادة الجار كما قال ابن عصفور ، وأوجب ذلك ابن الحجاز وتبعه ابن مالك ، وقيده بما إذا لم يتعين العطف لما في ذلك من الفرق بينها وبين الجارة ، تقول : مررت بالقوم حتى يزيد بالباء ، فإذا تعين العطف لم تجب إعادة الجار لانتفاء مقتضيه ، نحو عجبت من القوم حتى بنهم . وقال ابن هشام : يظهر لي أن الذي لحظه ابن مالك أن الموضع الذي يصح أن تحل فيه إلى محل حتى العاطفة فهي محتملة للجارة فتحتاج حينئذ إلى إعادة الجار عند قصد العطف نحو اعتكفت في الشهر حتى في آخره بخلاف المثال : أي فانه لا تحل إلى فيه محل حتى ، إذ لا يقال عجبت من القوم إلى بنهم (وأم) حرف عطف موضوع (لطلب التعيين) من المخاطب لأحد الشئيين ، وإنما يكون كذلك (إن كانت) واقعة (بعد همزة داخلية على أحد المستويين) في الحكم في ظن المتكلم بعد ثبوت أحدها عنده غير معين ، فيطلب بها وبأم تعيين المحكوم عليه منهما ، فإذا قيل : أزيد عندك أم عمرو فهو عالم بأن أحدها عندك لكنه جاهل بعينه وسؤاله بأم والهمزة عن تعيينه ، فيقال في الجواب عن ذلك بالتعيين ، فيقال في الجواب عن السؤال المذكور زيد ، أو يقال عمرو ، ولا يقال لا ولا نعم ولا أحدها عندي ، فان لم تقع أم بعد الهمزة المذكورة لم تكن لطلب التعيين غير أنها تكون عاطفة أيضاً لكن إن وقعت بعد همزة التسوية ، وليس المراد الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها كما قد يتوهم بل المراد بها الواقعة بعد كلمة سواء وما أبالي ولا أدري وليت شعري ونحوها مع وقوع أم بين جملتين اسميتين أو فعليتين أو مختلفتين في تأويل المفرد : أي يصح حلول المصدر محلها نحو - سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم - أي استغفارك وعدمه سواء . وقال الشاعر :

ولست أبالي بعد فقدى مالكا أموتى ناء أم هو الآن واقع

و بعضاً من المعطوف عليه وغاية له نحو أكلت السمكة حتى رأسها بالنصب ويجوز الجرله على أن حتى جارة كما تقدم في المحفوضات ويجوز الرفع له على أن حتى ابتدائية ورأسها مبتدأ والخبر محذوف أي حتى رأسها كقول وأم لطلب التعيين إن كانت بعد همزة داخلية على أحد المستويين

أى لا أبالي بعد موتى ووقوعه الآن . والفرق بين أم الواقعة بعد همزة التسوية وبين أم التي بعد الهمزة التي يطلب بها التعيين كما يفيد كلامهم أن المسبوقة بهمزة التعيين لا تقع إلا بين مفردين غالبا ، نحو - أأتم أشد خلقا أم السماء - أى أيكما أشد - وإن أدرى أقریب أم بعيد ما توعدون - أى وما أدرى أى الأمرين القرب والبعد كائن ، أو بين جملتين ليستا في تأويل المفرد ، نحو - إن أدرى أقریب ما توعدون ، أم يجعل له ربي أمدا - أى ما أدرى أى الأمرين حاصل ، والكلام معها إنشاء لأنه استفهام حقيقة فتستحق جوابا ، وهو التعيين . ومن علاماتها أن نفي عنها وعن الهمزة : أى الاستفهامية وأن المسبوقة بهمزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين في تأويل المصدر ، والكلام معها خبر لأن المعنى ليس على الاستفهام ، فلا تستحق جوابا ، وتسمى أم فهما متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى أحدهما عن الآخر ومعادلة لمعادلتها الهمزة في إفادة التسوية في الثانى وإفادة الاستفهام في الأول وهى عاطفة فهما ، وأما أم المنقطعة فهى الخالية عن ذلك كله ، ومعناها الاضراب : كسبل ، وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين ، وهى حرف ابتداء على الأصح : أى تبدأ بعدها الجملة ، فلا تدخل على المفرد ولا يعطف بها ، وإذا وقع بعدها مفرد قدر له ما يتم به جملة نحو إنها لا بل أم شاء : أى بل أمى شاء اسم جمع شاة ، ثم هى قد تكون للاضراب المحض نحو - أم هل تستوى الظلمات والنور - أى بل هل ، وقول الشاعر :

قلت سليمان فى المنام ضجيعتى هنالك أو فى جنة أم فى جهنم

أى بل ضجيعتى فى جهنم وقد تقتضى مع استفهاما حقيقيا كقولهم انها لا بل أم شاء : أى بل أمى شاء . أو استفهاما انكاريا نحو - أم له البنات - أى أله البنات إذ لو قدر محض الاضراب لزم إثبات البنات له سبحانه وتعالى والله منزه عن ذلك (وأو) موضوعة لأحد الشيتين أو الأشياء مبهما وتأتى مع ذلك لأمر فهى (للتخيير) بين المتعاطفين (أو الاباحة) لهما بحسب الفعل أو بحسب العرف لا الاباحة الشرعية وهى التى لا إلزام فيها بالفعل ولا حرج فيها بالترك كذا قاله الشمنى راداً به على الدمامينى فى قوله ان المراد الاباحة الشرعية التى هى أحد الأحكام الخمسة . وعلل الشمنى ما قاله بأن الكلام فى معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع وما قاله الدمامينى لا بعد فيه لأن الشرع يبنى فيه أكثر الأحكام على اللغة . ولولا ذلك لما كان الاشتغال بعلم اللغة من المقاصد الشرعية (بعد) صيغة (الطلب) وإن لم يكن هناك طلب حقيقة . إذ لا طلب فى الاباحة والتخيير . ثم هى للتخيير أو الاباحة بعد الطلب مطلقا على الأصح : أى سواء امتنع الجمع بين ما قبلها وما بعدها كالمثال أو لم يمتنع كالمثال الثانى . وقيل هى مختصة بالتخيير إن امتنع الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه (نحو تزوج هنداً أو أختها) وإعرابه تزوج فعل أمر مبنى على السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت هنداً مفعول به أو حرف عطف أخت معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه فى إعرابه تبعه فى نصبه وعلامة نصبه فتح آخره والهاء فى محل جر بالاضافة . ومن التخيير آيتا الكفارة والصدقة لأن الجمع وإن أمكن فليس متعلقه الاطعام والكسوة والتحرير اللاتى كل منهن كفارة ولا الصيام والصدقة والنسك اللاتى كل منهن فدية بل إن وقع الجمع بينهما وقعت واحدة منهن كفارة أو فدية وكان الباقي قرينة مستقلة خارجة عن ذلك . وإيس الكلام فى الجمع من هذه الحيثية فإنه ممكن وإنما الممتنع هو الجمع بينهما على أن كلا منها هو الكفارة (و) مختصة بالاباحة حيث جاز الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه

وأول للتخيير أو الاباحة
بعد الطلب نحو تزوج
هنداً أو أختها و

نحو (جالس العلماء أو الزهاد) وإعرابه ظاهر، والعماء في عرف الشرع أصحاب علوم الشرع من تفسير وحديث وفقه وآلاتها كالنحو والتصريف، والزهاد المتقاولون من الدنيا المقبولون على الآخرة من الزهد وهو ترك الشبهات مع ترك فضول الحلال خوفاً من الوقوع في الحرام.

(تنبيه) ما ذكر من كون أو بعد الطلب للتخيير أو الإباحة مختص بالطلب بصيغة الأمر. إذ يكون المعنى حينئذ على منع الجمع، وذلك في التخيير، أو على منع الخلو من الأمور به، وذلك في الإباحة لأنه إذا لم يجالس أحد هذين الصنفين لم يكن آتياً بالأمور به أمر إباحة. وأما بقية أقسام الطلب فالاستفهام لا يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة نحو أزيد عندك أو عمرو، والتخصيص كالأمر في احتمال الإباحة أو التخيير نحو هلا تتعلم الفقه أو النحو وهلا تتزوج هنداً أو أختها. والتمني قال الرضي: الظاهر فيه جواز الجمع، إذ الغالب عادة أن من تمنى أحدهما لا ينكر حصولهما معاً نحو لبت لي فرساً أو حميراً. ثم اعلم أنه لما كثر استعمال أو في الإباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو نحو - ولا يبدن زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن - الآية قاله ابن مالك تبعاً للسيرافي فإنه قال في شرح كتاب سيبويه ومما تقع فيه الواو بمعنى أو ما كان من التخيير بمعنى الإباحة فإنك إذا قلت جالس الحسن وابن سيرين بالواو فهي للجمع بين التعاطفين في معنى العامل وهو إباحة المجالسة كأنه قيل أبحث لك مجالستهما، ومن أبحاث له المجالسة لم تلزمه ولم يمتنع عليه أفراد أحدهما ولا الجمع بينهما، لأن معنى كون الشيء مباحاً أنه يستوى طرفاه فعلاً وتركاً ولا حرج فيه وإذا دخلت عليها لا الناهية امتنع فعل الجميع نحو - فلا تطع منهم آثماً أو كفوراً - أي لا تطع واحداً منهم لأن لا تدخل للنهي عما كان مباحاً، وكذا حكم النهي الداخل على التخيير فأو في الآية ليست بمعنى الواو بل باقية على وجهها للإباحة والتعميم لم يجزئ منها وإنما جاء من جهة النهي الذي فيه بمعنى النفي (وللشك) من المتكلم وشك المخاطب ناشئ عن تردد المتكلم (أو الإبهام) بالباء الموحدة أي التعمية على السامع مع كون المتكلم عالماً بالواقع من الأمرين أو الأمور ويعبر عنه بالتشكيك أي يقع السامع في الشك (أو التفصيل) بعد الإجمال وقد يعبر عنه بالتفريق والتقسيم كما قال ابن عنقاء وصنيع الشارح الفاكهي يعطى أن التقسيم خلاف التفصيل، والظاهر ما قاله ابن عنقاء، ثم إفادتها لأحد المعاني الثلاثة إنما هو إذا كانت (بعد الخبر) فمثال الشك (نحو لبتنا يوماً أو بعض يوم) وإعرابه لبتنا فعل وفاعل لبت فعل ماض ونا ضمير متصل في محل رفع فاعل يوم ظرف زمان وعلامة نصبه فتح آخره أو حرف عطف بعض معطوف على ما قبله وعلامة نصبه فتح آخره ويوم مضاف إليه. ثم ما جنح إليه المصنف من كون أو في هذه الآية للشك هو الذي مشى عليه الأكثرون، وقيل إنها بمعنى بل: أي بل بعض يوم لأن الله أماته في أول النهار وأحياه قبل الغروب فلما قاله - كم لبت - ظن انقضاء النهار فقال يوماً، فلما نظر إلى ضوء الشمس وكانت باقية على رعوس الجدران قال أو بعض يوم فلا يكون قوله أولاً يوماً كذباً لأنه قاله على حسب ظنه فلا يؤاخذ به كأهل الكهف لما قالوا ذلك ومثال الإبهام نحو - (وإنا أو إياكم) لعل يهدى - وإعرابه إن حرف توكيد ونصب نصب الاسم وترفع الخبر ونا المدغمة ضمير متصل في محل نصب اسمها أو حرف عطف إيا ضمير منفصل في محل نصب معطوف على ما قبله والكاف حرف خطاب لا محل له من الأعراب والميم علامة الجمع واللام لام الابتداء على هدى جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف لأنه اسم مقصور وجملة الجار والمجرور متعلق بواجب الخذف في محل رفع خبر إن واقتصار المصنف على هذا الشق من الآية لأن الشاهد في أو الأولى وهي المذكورة هنا وهو الذي قاله ابن هشام في المتن وقال

جالس العلماء أو الزهاد
وللشك أو الإبهام أو
التفصيل بعد الخبر نحو
- لبتنا يوماً أو بعض
يوم، وإنا أو إياكم -

الساميني ان الشاهد في الثانية ، وهي قوله تعالى - أو في ضلال مبين - لأن الشرط تقدم كلام خبري وهو إنما يتحقق بقوله - لعلى هدى - لافي الأولى لأن ما قبلها ليس كلاما اه ، وفي المجيد إعراب القرآن المجهد ما يشهد لما قاله ابن هشام ، فانه قال : وإنا أو إياكم أو لأحد الشيثين على موضوعها وخبر وإنا أو إياكم جملة لعلى هدى أو في ضلال مبين ولا حاجة إلى حذف ، لأن المعنى إن أحدنا لفي أحد هذين كقولك زيد أو عمرو في القصر أو في المسجد أي أحد هذين في أحد هذين اه ومثال التفصيل (كونوا هودا أو نصارى) أي قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى ، وإعرابه كونوا فعل أمر مبني على حذف النون متصرف من كان الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر وواو الجماعة ضمير متصل في محل رفع اسمها هودا خبرها وأو حرف عطف نصارى معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه تبعه في نصبه وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور هذا وقد تأتي أو للتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف والاضراب كبل عند سيبويه بشرط تقدم نفي أو نهي وإعادة العامل نحو لا يقيم زيد أو لا يقيم بكر ، وعند آخرين مطلقا ، ومنه عندهم وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون أي بل يزيدون ، ولطلق الجمع كالواو كقول الشاعر : * لنفسي تقاها أو عليها فجورها * أي وعليها ومنه قوله تعالى - أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم - وقد تأتي لبعض هذه الأشياء بعد الطلب .

كونوا هودا أو نصارى
وإما بكسر الهمزة
مثل أو بعد الطلب
والخبر نحو تزوج
إما هندا وإما أختها
وبقية الأمثلة واضحة

(فائدة) لا تأتي أو بعد همزة التسوية لأنها لأحد الشيثين أو الأشياء والتسوية تقتضي شيئين فصاعدا فلا يقال سواء أكان كذا أو كذا . قال ابن هشام : وقد أوع به الفقهاء وهو لحن والصواب الاتيان بأو ، وفي الصحاح سواء على أمت أو قعدت وهو سهو ، وفي الكامل أن ابن محيصن قرأ أو لم تنذرهم وهو من الشذوذ بمكان ، قال : وأما همزة الاستفهام فيعطف بعدها بأو نحو أزيد عندك أو عمرو اه ، وفي البديع قال سيبويه : إذا كان بعد همزة الاستفهام فلا بد من أم اسمين كأننا أو فعلين تقول سواء على أزيد في الدار أم عمرو وسواء على أمت أم قعدت فإذا كانا فعلين من غير ألف الاستفهام عطف على الثاني بأو تقول سواء على قمت أو قعدت وإن كانا اسمين بلا ألف عطف على الثاني بالواو نحو سواء على زيد وعمرو . قال الساميني : وبذلك يتبين صحة قول الفقهاء وكأن ابن هشام توهم أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في أول جملتها وليس كذلك اه وفي حواشي السجاعي على شرح القطر قوله امتنع أن يقال سواء على أمت أو قعدت الخ محله ان وجدت الهمزة فإن لم توجد الهمزة جاز العطف بأو كما نص عليه السيرافي ، ومنه قول الفقهاء سوا كان كذا أو كذا خلافا للمصنف (وإما بكسر الهمزة) وهي لغة أهل الحجاز ومن جاورهم وهي الفصحى وقد تبدل ميمها ياء مع كسر الهمزة وفتحها وأصلها ان ضمت إليها ما وهي حرف عطف إذا كانت مسبوقه بمثلها أي غالبا (مثل أو) أي في معناها فترد لما ترد له أو من المعاني فتفيد (بعد الطلب) التخيير أو الإباحة (و) بعد (الخبر) الشك أو الإبهام أو التفصيل (نحو تزوج إما هندا وإما أختها) هذا مثال التخيير وقد مر إعرابه قريبا (وبقية الأمثلة) أي الإباحة والشك والإبهام والتفصيل (واضحة) مثال الإباحة تعلم إما فقها وإما نحو أو مثال الشك نحو جاء إما زيد وإما عمرو إذا لم تعلم الجائي منهما ، ومثال الإبهام قام إما زيد وإما عمرو إذا كنت تعلم القائم منهما وإنما أردت الإبهام على السامع ومثال التفصيل إما شاكرا وإما كفورا واتصباهما على الحال من الماء في هديناه . والمعنى بيناه الطريق وأوضحناه فالحال مقدرة لأن المراد بالشكر العمل بما بين له والعمل ليس مقارنا للعامل وكذلك الكفر فاحتج

للحكم لكون الحال أو مقدره (وقيل) انها غير عاطفة كالأولى و (إن العطف إنما هو بالواو) لثلا يلزم اجتماع حرفي عطف يكون أحدهما لغوا (وان إما حرف تفصيل) آتى به لافادة المعاني المذكورة في أو (كالأولى فانها حرف تفصيل) لاحرف عطف باتفاق ، وهذا القيل هو الأصح واختاره ابن مالك (وبل) موضوعة (للاضراب) أى الاعراض عما قبلها موجبا كان أو غير موجب كقولك جاءنى زيد بل عمرو وما جاءنى بكر بل خالد ، وهذا معناها (غالبا) وإلا فقد تجبى ترك الشئ إلى الأهم نحو وجهك النجم بل البدر بل الشمس ، ومنه قوله تعالى في سورة الأنبياء - بل قالوا أضغاث أحلام ، بل افتراء ، بل هو شاعر - وهم في كل واحدة من هذه مبطاون والمبطل رجاع يتلون ألوانا ولا يثبت على حالة واحدة (نحو قام زيد بل عمرو) وإعرابه قام فعل ماض زيد فاعل بل حرف اضراب وعطف عمرو معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه وعلامة رفعه ضم آخره وهذا مثال العطف ببل بعد الاثبات ويعطف بها بعد الأمر نحو أكرم زيدا بل عمرا ومعناها بعد هذين نقل حكم ما قبلها لما بعدها و يصير ما قبلها كالمسكوت عنه ففى مثال المتن يصير زيد مسكوتا عنه فكأنه لم يجز عليه حكم لا بالقيام ولا بعدمه والاختبار عنه بالقيام ابتداء لم يكن عن قصد فلذا أضرب عنه ببل ويعطف بها بعد النفي والنهي نحو ما جاءنى زيد بل عمرو ولا تضرب زيدا بل عمرا ومعناها حينئذ تقرير حكم ما قبلها واثبات نقيضه لما بعدها ، وقد أشعر مثال المتن أن المعطوف بها شرطه الافراد وهو الذى صرح به الفاكهى فى الشرح ، وقال غيره انه الصحيح فإذا تلتها جملة فهى حرف ابتداء لا عاطفة لها على الصحيح ، ومعنى الاضراب فيها حينئذ إما الابطال نحو - وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون - أى بل هم عباد ، ونحو - أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق - وأما الانتقال من غرض إلى آخر قال ابن هشام : وهم ابن مالك اذ زعم فى شرح كافيته أن بل لاتقع فى التنزيل إلا على هذا الوجه ومثاله - قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا - ونحو - ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم فى غمرة من هذا - وتزاد لاقبل بل فى الايجاب لتوكيد الاضراب نحو قول الشاعر :

وجهك البدر لابل الشمس لولم تقض للشمس كسفة وأقول

وفى السلب لتوكيد تقرير ما قبلها كقول الشاعر :

وما هجرتك لابل زادنى شغفا هجر و بعد تراخ لا إلى أجل

(ولكن) الساكنة النون موضوعة (للاستدراك) وشرط العطف بها أفراد معطوفها ووقوعها بعد نفي أو نهي وعدم اقترانها بالواو وهى كبل تنفيذ تقرير ما قبلها واثبات نقيضه لما بعدها (نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح) أى لكن مررت بطالح وهو ضد الصالح وإعرابه ظاهر وهذا مثال النفي ومثال النهى لايقم زيد لكن عمرو فان وقعت بعدها جملة فهى حرف ابتداء واستدراك لا عاطفة ويجوز حينئذ أن تستعمل بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين وان وقعت بعد أمر أو إثبات فهى حرف ابتداء واستدراك أيضا نحو قام زيد لكن أبوك ونحو اضرب زيدا لكن عمرا وأجاز ذلك الكوفيون والنقول عن البصريين أنه لايجوز فى الاختيار قام زيد لكن عمرو بل لابد من ذكر الخبر فنقول لكن عمرو لم يقم وان اقترنت بالواو فهى حرف ابتداء واستدراك أيضا وإذا كان ما بعدها مفردا قدر معه ماتم به الجملة نحو - ما كان محمد أبأ أحد من رجالكم ولكن رسول الله - أى ولكن كان رسول الله وأجاز يونس فى مثل هذا أن تكون لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفردا على مفرد (ولا) موضوعة (لنى الحكم) الثابت للمعطوف عليه (عما بعدها) وقصره على المعطوف عليه

وقيل إن العطف إنما هو بالواو وإن إما حرف تفصيل كالأولى فانها حرف تفصيل وبال للاضراب غالبا نحو قام زيد بل عمرو ولكن للاستدراك نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح ولا لنى الحكم عما بعدها

إذ لا يعطف بها إلا بعد الإثبات أو الأمر أو النداء كما نص عليه سيبويه ونص عليه ابن هشام في الأوضح وغيره (نحو جاء زيد لا عمرو) وإعرابه جاء فعل ماضٍ زيد فاعل لا حرف نفي وعطف عمرو معطوف على ما قبله فالجاء في هذا المثال ثابت لزيد مني عن عمرو ومثال الأمر نحو اضرب زيدا لا عمرا وكالأمر التخصيص نحو هلا تكرم زيدا لا عمرا والنداء نحو غفر الله للسلم للكافر ومثال النداء نحو يا ابن أخي لا ابن عمي وشرط العطف بها أفراد معطوفها باتفاق وتقدم مامر، وتعاند متعاطفها بأن لا يصدق أحدهما على الآخر كالأمثلة التي ذكرناها فيمتنع جاء رجل لزيد لأن زيدا يصدق عليه أنه رجل، وللدماميني كلام طويل يفيد أنه لا يشترط تعاند متعاطفيه ولكن النحويون على خلافه وعدم اقترانها بعاطف، فإن اقترنت به نحو جاء زيد لأبل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة أو ماجاء زيد ولا أبوه فلا لتوكيد النفي .

باب التوكيد

بالواو ويقال فيه التأكيد بالهمزة وبإبدالها ألفا ولكنه بالواو أفصح وبه جاء القرآن - ولانقضوا الأيمان بعد توكيدها - وهو مصدر بمعنى المؤكد بكسر الكاف من إطلاق المصدر مرادا به اسم الفاعل . وعرفه ابن مالك بأنه تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره وعامله عامل متبوعه بعينه وقيل التبعية (والتوكيد ضربان) أي قسمان (لفظي) منسوب إلى اللفظ لحصوله من تكرره وإنما يؤتى به عند إرادة المتكلم أن يدفع غفلة السامع أو ظنه بالمتكلم الغلط (ومعنوي) منسوب إلى المعنى لحصوله من ملاحظته (فاللفظي) بدأ به لأنه الأصل ، ولذا يقدم على المعنوي إذا اجتمعا ويجرى في كل لفظ (إعادة اللفظ الأول بعينه) وذلك كالأمثلة الآتية أو بمرادفه : أي موافقه في المعنى نحو - فاجا سبلا - لأن معنى الفجاج والسبل واحد وإن اختلفا في اللفظ . قال الساميني : وبموافق له في الزنة يحصل به مع التقوية ترين اللفظ وإن لم يكن له في حال الأفراد معنى نحو حسن بسن وشيطان ليطان وعفريت نفریت ، فهذه الألفاظ ونحوها ليست من المرادف معنى كما في أصول ابن الحاجب بدليل أن الثاني منها لا يفرّد إذ لا معنى له حال إفراده وكل من المترادفين يصح إفراده وسمى النحويون مثل هذا إتباعا ، ومن شرطه أن لا يكون مع العطف لأنه نوع من التوكيد ، ثم التوكيد اللفظي يجري في الألفاظ كلها ولذا قال المصنف (سواء كان) أي اللفظ المعاد (اسما) معربا أو مبنيا مفردا أو مركبا إضافيا أو مزجيا (نحو جاء زيد زيد) وإعرابه جاء فعل ماضٍ زيد فاعل زيد الثاني توكيد لفظي والتوكيد يتبع المؤكد في إعرابه تبعه في رفعه وعلامة رفعه ضم آخره (أو فعلا) خاليا من الفاعل (نحو) قول الشاعر :
فأين إلى أين النجاء ببغاتي (أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس)

هو من الطويل . اللغة : النجاء بالمد الاسراع والخلاص واللاحقون يروى بالنون ويروى بالكاف بدل النون وهو الذي في أكثر النسخ وهو من لحق من باب تعب بمعنى أدرك واحبس أمر من الحبس بمعنى المنع ، والمراد الكف عن السير . الإعراب فأين الفاء للعطف أين اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بمحذوف تقديره فأين تذهب ومعناه لا مذهب لك ، ومثله قوله تعالى - فأين تذهبون - إلى أين جار ومجرور خبر مقدم متعلق بواجب الحذف تقديره كأين والنجاء مبتدأ مؤخر وهو مصدر نجوت نجاء وقوله ببغاتي جار ومجرور مضاف إلى الياء متعلق بالنجاء أي فعل ماضٍ والكاف في محل نصب مفعول به وأتاك الثاني توكيد لفظي للأول وهو من توكيد المفرد ، ولما كان المحض التوكيد لم يطلب عاملا ولذا لم يحصل بينه وبين الأول تنازع في اللاحقون ، اللاحقون فاعل وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكّر سالم وهو مضاف والكاف ضمير متصل

نحو جاء زيد لا عمرو
(باب التوكيد)
والتوكيد ضربان
لفظي ومعنوي
فاللفظي إعادة اللفظ
الأول بعينه سواء كان
اسما نحو جاء زيد زيد
أو فعلا نحو :
أتاك أتاك اللاحقون
احبس احبس

في محل جر بالاضافة ، وسقطت نون الجمع لأجل الاضافة احبس فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت واحبس الثاني وفاعله المستتر توكيد لفظي وهو من توكيد الجملة ومفعول احبس محذوف تقديره احبس نفسك . والمعنى في أي محل أنجو وإلى أي محل تكون النجاة والخلص يبغيتي من الأعداء وقد أدركني اللاحقون منهم ، فليس لي حينئذ إلا الكف عن الفرار والامساك عن السير . والشاهد في قوله أذاك أذاك حيث كرر الفعل الأول بعينه . قال السجاعي : وأما احبس احبس فليس محل الشاهد لأنه من توكيد الجملة اهـ . (أو حرفا نحو قوله :

لا لا أبوح بحب بئنة إنها أخذت على موثقا وعهودا

هو من الكامل . اللغة : أبوح مأخوذ من باح بسره بمعنى أظهره وأفشاءه وبئنة بفتح الباء الموحدة وسكون التاء المثناة وفتح النون اسم محبوبة الشاعر والمواثق جمع موثق كمواعد وموعد بمعنى ميثاق وأصل موثقا موثقا فحذفت الياء تخفيفا وعهودا جمع عهد عطف تفسير على موثقا . الاعراب لا نافية ولا الثانية توكيد لفظي أبوح فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا بحب جار ومجرور متعلق بأبوح وهو مضاف وبئنة مضاف اليه وهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسر لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث اللفظي إن حرف توكيد ونصب والهاء ضمير متصل في محل نصب اسمها أخذ فعل ماض والتاء علامة التأنيث وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هي على جار ومجرور موثقا مفعول به وعهودا عاطف ومعطوف . والمعنى لا أظهر حب معشوقتي بئنة لأنها أخذت على العهد والميثاق أن لا أظهر حبها . والشاهد في قوله لا لا حيث أكد الحرف بمثله (أو جملة) اسمية أو فعلية والأكثر اقترانها بالعاطف نحو - كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون - وقد يحذف في نحو قول الشاعر :

أيا من لست أقلاه ولا في البعد أنساء
لك الله على ذلك لك الله لك الله

وقد يتعين تركه إذا توهم التعدد (نحو ضربت زيدا ضربت زيدا) فجملة ضربت زيدا الثانية توكيد للأولى ولو جيء بالعاطف بينهما لأوهم تكرار الضرب ، وليس مرادا ونحو طلقت فلانة وما ذكر يعلم أنه يشترط اتفاق معنى التوكيد والتأنيث اللفظي فنحو أنت طالق أنت طالق إذا قصد بالثانية والثالثة التوكيد فلا جائز أن يكونا خبريتين لأن الجملة الخبرية غير الانشائية والجملة الأولى إنشائية وشرط التأنيث أن يكون من جنس الأول فهما لانشاء التوكيد ولا يقع بهما شيء ، وإنما تقع طلاقة واحدة بالأولى وليستا لانشاء الايقاع وإلا لحصل بهما طلقتان .

(تنبيه) ليس من التوكيد اللفظي - دكا دكا . وصفا صفا - خلافا لسكثير من النحويين لأنه جاء في التفسير أن معنى دكا دكا ، دكا بعد دكا وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباء منبثا ، وأن معنى صفا صفا أنه تنزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفا بعد صفا محذوقين بالجن والانس ، وعلى هذا فليس الثاني منهما توكيدا للأول على أن المراد به التكرير كما تقول علمته الحساب بابا بابا قاله ابن هشام في الفطر وشرحه وجزم به المولى عصام الدين في شرح الكافية ، وجعل من ذلك قول العلماء كل فرد فرد . وقيل إنه توكيد وجرى عليه أكثر النحاة ، ووافقهم ابن هشام في الشذور في دكا دكا . قال الفارسي في شرح الألفية انه من التوكيد لأن الدك في القيامة مرة واحدة بدليل قوله تعالى - وحملت الأرض والجبال فدكتا دكة واحدة - . وقال النمامي في إعراب علمته الحساب بابا بابا قال الزجاج انتصب الثاني على أنه توكيد والحال هو الأول فكأنه رأى أن الأول بمعنى مرتبا فجعل الثاني توكيدا اهـ . (فائدة) قال العز بن عبد السلام في قواعد اتفاق الأدباء أن التوكيد في لسان العرب إذا وقع

أوحرفا نحو قوله :
لا لا أبوح بحب
بئنة إنها
أخذت على موثقا
وعهودا
أو جملة نحو ضربت
زيدا ضربت زيدا

بالتكرار لأزيد على ثلاث مرات . قال وأما قوله تعالى في سورة الرسالات - ويل يومئذ للكافرين - في جميع السورة فذلك ليس بتوكيد بل كل آية قيل فيها ويل يومئذ للكافرين في هذه السورة ، فالمراد المكذبون بما تقدم ذكره قبيل هذا القول ، ثم يذكر الله بمعنى آخر ويقول ويل يومئذ للكافرين أي بهذا فلا يجتمعان على معنى واحد فلا توكيد وكذلك - فبأي آلاء ربكما تكذبان - في سورة الرحمن اه . وجزم بما ذكره غير واحد (و) التوكيد (المعنوي) وهو ما يقرر أمر متبوعه عند السامع أي يجعله ثابتا مقررا عنده إما في النسبة بأن يرفع توهم الاسناد إلى غير المتبوع ، وإما في الشمول بأن يرفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم فخرج بقولنا يقرر أمر متبوعه النعت والعطف والبدل . فان قيل النعت التوكيدي مقرر لأمر متبوعه . أجيب عنه بأن تقريره في المعنى الافرادى لافى النسبة والشمول قاله بعضهم . قال العصامى وهو ظاهر (وله) أي التوكيد المعنوي (ألفاظ معلومة) تحفظ ولا يقاس عليها ألفاظ أخرى وهي الألفاظ التي سيذكرها بمقال الأندلسي التوكيد المعنوي على ضربين لأنه إما أن تكون ألفاظه محصورة أولا . والثاني كثير واسع مثل غرايب سود فالغرايب هي السود في المعنى الافرادى لافى النسبة والشمول ، ومنه - فيما نقضهم ميثاقهم - ونحوه تلك عشرة كاملة وغير ذلك مما يراد من اللفظ لتمسك المعنى ، ومنها الألفاظ الموضوعه لهذا المعنى مثل إن ولام التوكيد لأنها نائبة عن تكرير الجملة بلفظها ، ومنها تأكيد المصدر لأنه نائب عن تكرير الجملة فهذا كله من التأكيد المعنوي ، وهو مما أغفل النحاة ذكره في باب التوكيد ثم إنهم يقولون مازائدة للتأكيد وإن حرف توكيد اه . (وهي النفس والعين) ويؤكد بهما لرفع توهم الاسناد إلى غير المتبوع فان قولك جاء زيد ظاهره نسبة المجيء إلى زيد وهو الحقيقة ، ويحتمل أن يكون الجائي أصحابه أو متاعه أو خبره أو كتابه ونسبة المجيء إليه مجاز . فاذا قلت جاء زيد نفسه أو عينه ارتفع الاحتمال المجازي وثبت الفعل حقيقة للتوكيد . وقال ابن عصفور انه يضعف احتمال المجاز ولا يرفعه ألبتة . قال بعض المتأخرين وهو وجيه (وكل وجميع وعامة وكلا وكتا) وهذه يؤكد بها لرفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم ، فانك إذا قلت جاء أهل مكة فظاهره مجيء كلهم ويحتمل أنك أردت بهذا اللفظ العام معنى خاصا ، فأردت مجيء أشرافهم أو عامتهم أو غالبهم لأن استعمال العام في بعض أفراده مجاز شائع فيقولك كلهم ونحوه ارتفع المجاز وعلم أن المراد جميعهم حقيقة وإنه لم يتخلف منهم أحد وكذا إذا قلت جاء الزيدان كلاهما والمهندان كلتاها ، فاذا ذكرت كلا وكتا ارتفع احتمال أن الجائي أحد الزيدين أو إحدى المرأتين . قال الفاكهي والتوكيد بجميع وعامة غريب اه . وهو كما قال إلا أن المصنف تبع ابن مالك ، فانه ذكر في التسهيل أنه يؤكد بكل منهما كما قال وذكر مع كل جميعا وعامة كما فعل سيبويه وأغفل ذلك عامة النحاة سهوا أو جهلا فيقال جاء القوم جميعهم أو عامتهم كما يقال جاءوا كلهم . والمعنى واحد ، وفي الافصاح أن المبرد يفسر عامة بأكثر لا بجميع وانه خالف سيبويه في ذلك فعلى هذا يكون بدل كل لا توكيدا ويفيد تخصيصا لا تعميما والتاء فيها بمنزلة في نافلة فتصلح مع المؤنث والمذكر (ويجب اتصالها) أي جميع ألفاظ التوكيد (بضمير مطابق للتوكيد) بفتح الكاف إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنثا ليرتبط به وليدل على من هو له (نحو جاء الخليفة نفسه أو عينه) وهند نفسها أو عينها والقوم كلهم أو جميعهم أو عامتهم والقبيلة كلها أو جميعها أو عامتها والزيدان كلاهما والمهندان كلتاها ، وليس ما ذكر من إضافة الشيء إلى مثله بل من باب إضافة العام إلى الخاص ولا يكفي نية الضمير بل لا بد من ذكره ، وبهذا يعلم أنه ليس من التوكيد نحو جاء الناس عامة أو قاطبة أو كافة وإن كان فيها معناه لفقد الضمير بل هي منصوبة

والمعنوي وله ألفاظ معلومة ، وهي النفس والعين . وكل وجميع وعامة وكلا وكتا ويجب اتصالها بضمير مطابق للتوكيد نحو جاء الخليفة نفسه أو عينه

على الحال المؤكدة لصاحبها في الأصح أو على للفعول للطلق مع أنها غير تابعة لما قبلها في إعرابه
 وجميعا في قوله تعالى - هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا - حال من ما مؤكدة لها خلافا لابن
 عقيل وكلا في قوله تعالى - إنا كلا فيها - في قراءة من نصب بدل من اسم إن خلافا للزمخشري
 وليس من التوكيد أيضا نحو جاء الناس بأجمعهم لأن أجمع وأخواته لا يضاف بل هو حال مؤكدة
 لصاحبها (ولك أن تجمع بينهما) أي النفس والعين (بشرط أن تقدم النفس) أي على الأصح على العين
 كجاء زيد نفسه عينه بخلاف عكسه ، لأن النفس هي الذات حقيقة والعين مستعارة من الجارحة
 المخصوصة (ويجب إفراد النفس والعين مع المفرد) المذكور والمؤنث إذا أكد بهما كالمثال الذي في
 المتن (و) يجب (جمعها) جمع قلة (على) وزن (أفعل) بضم العين احتراز بذلك عن جمع الكثرة نحو
 نفوس وعيون وعن جمع القلة على غير أفعل كأعيان جمع عين فلا يؤكد بشيء منهما (مع المثني)
 المذكور والمؤنث أو ما في معناها (و) مع (الجمع) كذلك (تقول) في ثنية المذكور (جاء الزيدان) أو
 زيد وعمرو (أنفسهما أو أعينهما) فكان التباس نفساها أو عينها ، لكنهم عدلوا عن ذلك في
 اللغة الفصحى كراهة اجتماع ثنيتين فيما هو كالشيء الواحد (و) تقول في جمع المذكور (جاء الزيدون)
 أو جاء زيد وعمرو وبكر (أنفسهم أو أعينهم) بالجمع قال الفاكهي وجمعهما على أفعل مع الجمع
 واجب ، ومع المثني راجح لا واجب كما هو قضية كلامه بل يجوز معه إفرادها وثنيتها نحو جاء
 الزيدان نفسهما أو أعينهما ونفساها أو عينها اه . قلت وما اقتضاه كلام المصنف من وجوب جمع
 النفس والعين في توكيد الاثنين هو الذي صرح به ابن مالك في التسهيل وجزم به ابن هشام في القطر
 وقال في الجامع وشرحه صرح ابن مالك وولده بثنية النفس والعين في توكيد الاثنين نحو قام الزيدان
 نفساها أو عينها ومنع ذلك أبو حيان ، وقال إنه غلط لم يقل به أحد من النحويين اه ، لكن قال
 في شرح الشذور إذا أكد المثل بالنفس أو العين ، ففيها ثلاث لغات أفصحها الجمع ودونه الافراد
 ودون الافراد الثنية وهي الأرجح الجائزة في قطعت رموس الكبشين اه . قال العصامي وإنما اختير
 الجمع على الافراد لأن الثنية جمع في المعنى ، ومسئلة قطعت رموس الكبشين ذكرها النحويون ،
 فقال ابن مالك في التسهيل يختار في المضاف لفظا أو معنى إلى متضمنها لفظ الافراد على لفظ الثنية
 ولفظ الجمع على لفظ الافراد اه . وقال في الجمع ما أنصف إلى متضمنه وهو مثني لفظا نحو قطعت
 رأس الكبشين أو معنى كفاغرى الأفواه عند عربين اه أي كأسدين فاغرين فاهما عند
 عربينهما فان ذلك ورد فيه الجمع والافراد والثنية اه . والحاصل أن جمعها على أفعل مع الجمع واجب
 ومع المثني أفصح فافرادها فثنيتها ، ويجوز أن تزد الباء فيهما كجاء زيد بنفسه أو بعينه ولا يجوز
 ذلك في غيرها من ألفاظ التوكيد وأما جاءوا بأجمعهم فليس من التوكيد كما مر وخرج بعضهم على
 زيادة الباء قوله تعالى - يتر بصن بأنفسهن - قال قالبا فيه زائدة وأنفسهن توكيد وردّه بعضهم
 بأن التوكيد هنا ضائع لأن الأمور بالتر بص لا يذهب الدهن إلى أن الأمور غيرهن بخلاف جاء
 زيد نفسه وإنما ذكرت النفس لزيادة البعث على التبرص لاشعاره بما يستنكف منه من طموح
 النفس إلى الرجال على أن مما يمنع كون بأنفسهن تأكيدا قاعدة ان حق الضمير المرفوع المتصل
 المؤكد بالنفس أو العين أن يؤكد أولا بالمنفصل نحو قتم أتم أنفسكم أو يفضل بينه وبين المؤكد
 بفصل ما نحو جئتم يوم الجمعة أنفسكم . قال الساميني فيمكن أن يقال هنا اكتفى في الفصل بالباء
 الزائدة كما يكتفى بلا الزائدة في العطف على الضمير نحو قتم ولازيد (وكل وجميع وعامة يؤكدها)
 أي بكل منها (المفرد) المذكور والمؤنث إن تجزأ بعامله نحو اشترت العبد كله والأمة جميعها لأنها

راك أن تجمع بينهما
 بشرط أن تقدم النفس
 ويجب إفراد النفس
 والعين مع المفرد
 وجمعها على أفعل مع
 المثني والجمع تقول جاء
 الزيدان أنفسهما أو
 أعينهما وجاء الزيدون
 أنفسهم أو أعينهم
 وكل وجميع وعامة
 يؤكد بها المفرد

لرفع إرادة الخصوص بمآظاهرة العموم والعبد والأمة كل منهما يتجزأ باعتبار الشراء وان لم يتجزأ باعتبار ذاته فلا يجوز جاء زيد كله لأنه لا يتجزأ بذاته ولا بعامله (و) يؤكد بها (الجمع) المذكور والمؤنث لأنه يتجزأ بذاته فكل واحد من أجزائه يصح وقوعه موقع الآخر (ولا يؤكد بها النثنى) استثناء عنها بكلا وكتنا (تقول جاء الجيش كله أو جميعه أو عامته وجاءت القبيلة كلها أو جميعها أو عامتها وجاء الرجال كلهم أو جميعهم أو عامتهم وجاءت النساء كلهن أو جميعهن أو عامتهن) فهذه الأمثلة كلها جامعة للشروط وقس بها ما أشبهها (وكلا وكتنا يؤكد بهما النثنى) خاصة لأنهما مثنيان معنى فلا يستعملان في المفرد والجمع وإنما يؤكد بهما النثنى إن صح حاول المفرد محله لا مكان توهم إرادة البعض بالكل (نحو جاء الزيدان كلاهما) وإعرابه جاء فعل ماض الزيدان فاعل وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى كلاهما وتوكيد يتبع التوكيد في إعرابه تبعه في رفعه وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنه محمول على النثنى والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة والميم والألف حرفان دالان على التثنية (وجاءت الهندان كتناهما) وإعرابه كاعراب الذي قبله ولا يقال اختصم الزيدان كلاهما إذ لا يحتمل إرادة أحدهما لأن الاختصاص لا يكون إلا من اثنين ولا بد مع ذلك أيضا أن يتحد معنى المسند إلى المؤكد فلا يقال مات زيد وعاش عمرو كلاهما . ثم المراد بالنثنى هنا ما دل على اثنين فيدخل نحو جاء زيد وعمرو كلاهما وجاءت زينب وهند كتناهما (وإذا أريد تقوية التأكيد) أي عند احتياج المقام إليه (فيجوز أن يوثى بعد كله) أي بعد لفظة كله (بأجمع) بوزن أفعل (و بعد كلها بجمعاء) بوزن فعلاء (و بعد كلهم بأجمعين و بعد كلهن بجمع) بوزن عمر وزحل فالثلاثة ممنوعة من الصرف للتعريف المقدر فيهن ووزن الفعل في أجمع والتأنيث في جمعاء والعدل في جمع (قال الله تعالى - فسجد الملائكة كلهم أجمعون) وإعرابه الفاء حرف عطف سجد فعل ماض الملائكة فاعل كلهم توكيد معنوي والهاء في محل جر بالإضافة أجمعون توكيد ثان والتوكيد يتبع المؤكد في إعرابه تبعه في رفعه وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه محمول على جمع المذكور السالم والنون زيدت عوضا عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد . قال بعضهم فائدة ذكر أجمعون بعد كلهم رفع توهم من يتوهم أنهم لم يسجدوا في وقت واحد بل سجدوا في وقتين مختلفين فكل تفيد رفع احتمال التخصيص وأجمع تفيد رفع احتمال التفرق ، ورد بقوله تعالى - لأغوينهم أجمعين - إذ الأغواء لا يختص بوقت واحد فلا دلالة لأجمع على اتحاد الوقت ، وقد يقال هي دالة في لأغوينهم أجمعين على اتحاد الوقت ، لأن المراد به في الآية جميع أيام الدنيا بدليل قوله تعالى بعده - إلى يوم الوقت معلوم - فجعل أيام الدنيا كلها بمنزلة وقت واحد ، ومن ثم قال بدلالة أجمعين على اتحاد وقت الفعل الفراء والمازني والمبرد (ويقال جاء الجيش كله أجمع) فأجمع توكيد بعد توكيد لغرض زيادة التقوية (والقبيلة كلها جمعاء) بالمد بمعنى جميعا وقد يرادف جمعاء مجتمعة فلا تفيد توكيدا ، في الحديث « كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء » أي سليمة من العيوب مجتمعة الأعضاء كاملتها لا جدع بها (والنساء كلهن جمع) بضم الجيم وفتح الميم ، وقد استفيد من تمثيله أنه لا يثنى أجمع ولا جمعاء فلا يقال أجمعان ولا جمعوا وان ، وهذا مذهب جمهور البصريين وهو الصحيح لأنه لم يسمع ، وأجاز الأخفش والكوفيون تثنيتها فيقال جاء الزيدان أجمعان والهندان جمعوا وان وهذا الخلاف جار فيها وازنهما نحو أكتع وكتعاء . ثم لما كان الغالب في هذه الألفاظ أن لا يؤكد بها إلا بعد كل جىء بها غير مضافة إلى ضمير المؤكد كما مثل (وقد يؤكد بأجمع وجمعاء وأجمعين وجمع) أي بكل منها استقلالا (بدون كل) وهو وإن كان كثيرا في نفسه إلا أنه قليل بالنسبة

والجمع ولا يؤكد بها
النثنى تقول جاء الجيش
كله أو جميعه أو عامته
وجاءت القبيلة كلها أو
جميعها أو عامتها وجاء
الرجال كلهم أو جميعهم
أو عامتهم وجاءت النساء
كلهن أو جميعهن أو
عامتهن وكلا وكتنا
يؤكد بهما النثنى نحو
جاء الزيدان كلاهما
وجاءت الهندان كتناهما
وإذا أريد تقوية
التأكيد فيجوز أن
يوثى بعد كله بأجمع
و بعد كلها بجمعاء و بعد
كلهم بأجمعين و بعد
كلهن بجمع قال الله
تعالى - فسجد الملائكة
كلهم أجمعون - ويقال
جاء الجيش كله أجمع
والقبيلة كلها جمعاء
والنساء كلهن جمع وقد
يؤكد بأجمع وجمعاء
وأجمعين وجمع بدون
كل

إلى التوكيد بها مع كل بل وقع لابن هشام في المعنى أنه قال : إنما يؤكّد بأجمع وأخواته بعد التوكيد بكل نحو - فسجد الملائكة كلهم أجمعون - لكن قال الدماميني هذا سهو منه . قال تعالى - لأغوينهم أجمعين - وقال تعالى - ولو شاء لهداكم أجمعين - ومثله في التزييل كثير ، وفي الجمع الجمهور على أنه لا يؤكّد أجمع دون كل اختيارا والختار كما قاله أبو حيان جوازه لكثرة وروده في القرآن والكلام الفصيح كقوله تعالى - وإن جهنم لموعدهم أجمعين - وفي الصحيح « فله سلبه أجمع » انتهى (نحو - لأغوينهم أجمعين) وإعرابه اللام داخله في جواب قسم مقدر تقديره والله ، أغوين فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا والهاء مفعول به والميم علامة الجمع أجمعين تأكيد للهاء والمؤكّد يتبع المؤكّد في إعرابه تبعه في نصبه وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتح لأنه محمول على جمع المذكور السالم ومن يرى منع استعمال أجمع مفردة عن كل يعرب أجمعين في الآية حالا . قال ابن عنقاء : أجاز ابن درستويه إعراب أجمعين حالا . قال المجد اللغوي وهو الصحيح وعليه نكون قد خرجت عن موضوعها وهو التعريف بتقدير الشيوخ فيها ولكن هذا ضعيف والأصح منع إعرابها حالا (وقد يؤتى بعد أجمع بتوابعه) لزيادة تقوية التأكيد ونقل عن سيبويه أنه لا يرتفع المجاز حتى يؤتى بجميع ألفاظ التأكيد (وهي أكتع) مأخوذ من تكتع الجلد إذا اجتمع أو من قولهم حول أكتع : أي تام (وأبصع) بالصاد المهملة مأخوذ من البصع وهو العرق المجتمع (وأبتع) مأخوذ من البتع وهو طول العنق (نحو جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون) وإعرابه جاء فعل ماض القوم فاعل كل توكيد والهاء في محل جر بالاضافة والميم علامة الجمع أكتعون وما بعده توابع لكل تابعة له في الرفع وعلامة الرفع فيها الواو لأنها محمولة على الجمع المذكور السالم والأصح أنها توكيد للمؤكّد السابق كالصفات المتوالية ، وقيل كل منها توكيد لما قبله (وهي) أي ألفاظ التوكيد المعنوي (بمعنى واحد) أي متحدة المعنى (ولذلك لا يعطف بعضها على بعض) بل تورد متتابعة من غير عطف كقوله صلى الله عليه وسلم « لتدخلن الجنة أجمعون أكتعون » لأن العطف يفيد تعدد المعاني وهذه معناها واحد فلا يحسن عطف بعضها على بعض (لأن الشيء الواحد لا يعطف بعضه على بعض) بخلاف الصفات فانها يجوز عطف بعضها على بعض لتعدد معانيها ، وقد أفهمت عبارته أنه لا يجوز تقديم توابع أجمع عليه وهو كذلك لأنه أدل على المقصود وهو الجمعية والجمهور على أنه لا يؤكّد بما بعد أجمع دونه لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية ، بل قيل لا معنى لها في حال الافراد ، وأجازة الكوفيون وابن كيسان واستدلوا بنحو قول الشاعر :

* تحملني الدلفاء حولا أكتعا * وحمله الجمهور على الضرورة على أن فيه توكيد النكرة وهو ضعيف كما سيأتي . واعلم أنه كما يؤتى بعد أجمع بما ذكر يؤتى بعد جمعاء بكعاء وبصعاء وبتعاء وبعد جمع بكتع وبصع وبتع ، والأصح وجوب الاينان بها على هذا النمط فتقدم مادة أكتع ثم أبصع ثم أبتع ، وقيل هو راجح لا واجب وحزم به ابن مالك في التسهيل ، وقيل لا ترتيب بين أبصع وأبتع خاصة فيجوز تقديم أيهما شئت وعليه ابن هشام كابن عصفور والأصح أنه لا يجوز استعمال شيء من أجمع وأخواته في غير التأكيد وإذا اجتمعت ألفاظ التوكيد كلها بدأت بالنفس فالعين فكل فأجمع فأكتع فأبصع فأبتع فإن حذف النفس أثبت بما بعدها مرتبا أو العين فكذلك أو كلا فكذلك أو حذف أجمع لم تأت بأكتع وما بعده لأن ذلك توكيد لأجمع فلا يؤتى به بدونها كما مر .

(فوائده) لا يجوز حذف المؤكّد بفتح الكاف عند الأخفش والفارسي وابن جنى وشعلب وموافقهم وهو الأصح وأجازة الخليل وسيبويه والمأزني وابن طاهر وابن خروف وجعلوا منه قوله

نحو - لأغوينهم أجمعين -
وقد يؤتى بعد أجمع
بتوابعه وهي أكتع
وأبصع وأبتع نحو جاء
القوم كلهم أجمعون
أكتعون أبصعون
أبتعون وهي بمعنى
واحد ولذلك لا يعطف
بعضها على بعض لأن
الشيء الواحد لا يعطف
بعضه على بعض

صلى الله عليه وسلم « فصاروا جلوبا أجمعين » على أن أجمعين توکید لضمير منصوب وأن التقدير أعينكم أجمعين ولا يجوز أن يفصل بين التوكيد بكسر الكاف والتوكيد بفتحها بما بكسر الهمزة خلافا للفراء فإنه أجاز مررت بقومك إما أجمعين أو بعضهم ولا يلي العامل شيء من ألفاظ التأكيد وهو باق على حاله في التأكيد إجماعا وعمامة مطلقا: أي الابتداء أو غيره فتقول جميعهم أو عامتهم يتحدثون ومررت بجمعهم وعاتمهم، وذلك لقلة استعمالهما في التوكيد والإلا كل وكلا وكلا في الابتداء بكثرة نحو - وكلهم آتية يوم القيامة فردا - وعن بعض العرب كلاهما بالغان، وفي التنزيل - كلتا الجنين أنت أكلها - وقال الرازي - كلتاها قد قرنت بزائد - ومع غير الابتداء بقلة وذلك بأن ترد فاعلا أو مفعولا أو مجرورا ويلزم تابعة كل بمعنى كامل وإضافته إلى مثل متبوعه مطلقا نعتا لا توكيدا نحو أطعمنا شاة كل شاة، وقول الشاعر:

فان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد

ويجب اعتبار المعنى في خبر كل مضافا إلى نكرة لامضافا إلى معرفة فتقول كل رجل قائم وكل امرأة قائمة وكل رقيقين متعاونان وكل غلمان اشترتهم صالحون وكل إماء اتخذتهن صواح فان كان ما أضيف إليه كل معرفة لم تجب مراعاة المعنى بل لك اعتبار اللفظ واعتبار المعنى نحو كلهم قائم وكلهم قائمون وفي هذه المسئلة مؤلف للعلامة التقي السبكي سماه «أحكام كل وما عليه تدل» (والتوكيد) أي التوكيد بكسر الكاف (تابع للتوكيد) بفتحها (في رفعه) إن كان مرفوعا (ونصبه) إن كان منصوبا (وخفضه) إن كان مخفوضا (وتعريفه) إن كان معرفة ولم يقل وتنكيره لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف لاضافتها لضمير التوكيد لفظا وما لم يضاف منها هو معرفة بنية الاضافة أو بالعلمية الجنسية وعبارة ابن عنقاء والأصح أن تعريف أجمع وأخواته بالعلمية على جنس الاحاطة والشمول فمنع أجمع وتوابعه بالعلمية والوزن وجمع وتوابعه بالعلمية والعدل، وقيل شبه العلمية ببناء على أنها تعرفت بنية الاضافة فأشبهت العلم في التعريف بغير أداة ظاهرة اه (و) لهذا (لا يجوز توكيد النكرة) بألفاظ التوكيد المعنوية (عند البصريين) مطلقا: أي سواء أفاد توكيدها أم لا وذهب الكوفيون والأخفش إلى جواز توكيدها إن أفاد بأن كانت النكرة محدودة كيوم وليلة وشهر وحول مما يدل على مدة معلومة المقدار وكان التوكيد من ألفاظ الاحاطة ككل واختاره ابن مالك في جميع كتبه لصحة السماع به ولأن فيه فائدة لأن من قال صمت شهرا قد يريد جميع الشهر وقد يريد أكثره في قوله احتمال يرفعه التوكيد. قال ابن هشام في الأوضح: وهذا المذهب هو الصحيح واستدل عليه بقول عائشة: ما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا كله إلا رمضان، وقول الشاعر:

لكنه شاقه أن قيل ذارجب ياليت عدة حول كله رجب

وقد أنشد ابن مالك وجماعة هذا البيت بلفظ ياليت عدة شهر كله رجب قال ابن هشام وهو تحريف. قال الأزهري لأن المعنى يفسد عليه لأن الشاعر تمنى أن يكون عدة الحول من أوله إلى آخره رجب قال لما رأى فيه من الخيرات، ولا يصح فيه أن يتمنى عدة شهر كله رجب لأن الشهر الواحد لا يكون بعضه رجب وبعضه غير رجب حتى يتمنى أن يكون كله رجب اه قال العصامي وقد تضمن تعبيره رجب منونا أنه منصرف وهو الظاهر إذ لا يظهر فيه سوى العلمية وبذلك صرح بعض الأئمة لكن جزم العلامة التفتازاني بأنه غير منصرف للعلمية والعدل عن الرجب كأس في لغة من منعه من الصرف، وعلى هذا فصرفه في البيت للضرورة اه وقد يفرق بينه وبين أمس بأن ذلك سمع فيه منع الصرف وفيه العلمية إذ هو اسم لليوم الذي قبل يومك بخلاف هذا فإنه لم يسمع في أشعار العرب منع صرفه وبأنه يستعمل نكرة فان أريد به معين وقد رنا فيه العدل امتنع.

والتوكيد تابع للتوكيد
في رفعه ونصبه وخفضه
وتعريفه ولا يجوز
توكيد النكرة عند
البصريين

باب البدل

والتعبير به اصطلاح البصريين ، والكوفيون يسمونه الترجمة والتبيين والتكرير (هو) لغة : العوض . قال تعالى - عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها - . واصطلاحا (التابع) هذا جنس شامل لجميع التوابع (المقصود بالحكم) أى دون متبوعه ، وهذا مخرج لبقية التوابع ما عدا العطف ببل بعد الاثبات فان النعت والتوكيد ونعطف البيان ليست مقصودة بالحكم ، بل المقصود به متبوعها وهى مكملات للمقصود والعطف بلا بعد الايجاب وببل ولكن بعد النفي ليس مقصودا بالحكم الواقع قبله بل المقصود به هو ما قبله . وأما العطف ببقية أحرف العطف فليس هو المقصود بالحكم فقط بل المقصود بالحكم هو العطف والمعطف عليه بخلاف البدل فانه هو المقصود بالحكم فقط (بلا واسطة) بينه وبين متبوعه فخرج العطف ببل بعد الاثبات فانه مقصود بالحكم لكن بواسطة . وظاهر التعريف المذكور أن البدل منه ليس مقصودا بالحكم ، وإنما ذكر توطئة ومقدمة للبدل لأن ذكر المقصود بالنسبة بعد التوطئة لذكره يفيد توكيد الحكم وتقريره ولهذا كان فى حكم تقرير العامل عند الجمهور ولا ينوى بمتبوعه الطرح وقول كثيرين البدل منه فى حكم الطرح إنما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز نحو ضربت زيدا رأسه إذ لو لم يعتد بزيد أصلا لم يكن للضمير ما يعود إليه قاله ابن علقم . ثم البدل يدخل الأسماء والأفعال ، وحكمه التشريك فى الأعراب ، ولهذا قال (وإذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه فى جميع إعرابه) من رفع ونصب وخفض وجزم ، وعامله مقترن من جنس عامل متبوعه ، ويظهر كثيرا إن كان حرف جر ، وقيل عامله نفس عامل متبوعه وليس على نية تكرار العامل أصلا واختاره ابن مالك وآخرون وكانهم نظروا لتسميته تابعا . إذ لا يصدق عليه ذلك حقيقة إلا إذا كان عامله هو عامل متبوعه (والبدل على أربعة أقسام) على المشهور (الأول بدل الشئ من الشئ) أى بدل شئ من شئ مساو له فى المعنى بأن تكون ذات البدل عين ذات المبدل منه ويكون المراد منهما واحدا وإن اختلف مفهومهما (ويقال بدل الكل من الكل) وسماه ابن مالك البدل المطابق : أى الموافق لمعنى البدل منه . قال لأن هذه العبارات صالحة لكل بدل يساوى البدل منه فى المعنى بخلاف قول النحويين بدل الكل من الكل فانها لا تصدق إلا على ذى أجزاء وهذا البدل يقع فى اسم الله تعالى والله سبحانه منزه عن الأجزاء . فالعبارة الجيدة أن يقال بدل موافق من موافق أو بدل الشئ من الشئ أو البدل المطابق . ثم ادخال المصنف أ ل على كل مبنى على ما وقع لكثيرين وهو معترض بقول بعض الأئمة لا يجوز ادخال أ ل على كل و بعض عند الجمهور . قال ابن خالويه فى كتاب ليس يغلط كثير من الخواص بادخال أ ل على كل و بعض . وليس من لغة العرب لأنهما معرفتان فى بية الاضافة وبذلك نزل القرآن اه لكن نقل بعضهم عن الأزهرى أنه قال ، أجاز النحويون ادخال الألف واللام فى كل و بعض وإن أباه الأصمى لأن مذهب العرب عدم جواز دخول الألف واللام عليهما لأنهما مضافتان ألبتة إما ظاهرا وإما مضمرا . وفى القاموس : وكل و بعض معرفتان لم تجب عن العرب بالألف واللام وهو جائز اه (نحو جاء زيد أخوك) وإعرابه جاء فعل ماض زيد فاعل أخو بدل كل من كل والبدل يتبع المبدل منه فى إعرابه تبعه فى رفعه وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة والكاف فى محل جز بالاضافة فزيد وأخوك يصدقان على ذات واحدة ومفهومهما مختلف

(باب البدل)

هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة وإذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه فى جميع إعرابه . والبدل على أربعة أقسام : الأول بدل الشئ من الشئ ويقال بدل الكل من الكل نحو جاء زيد أخوك

(قال الله تعالى - اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين) وإعرابه اهد فعل دعاء مبني على حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ينصب مفعولين . والأصل فيه أن يتعدى إلى ثاني مفعوله باللام أو بالياء ، يقال هداه لكذا أو الى كذا ، وقد ينسج فيه فيتعدى بنفسه كما في هذه الآية ، وفاعله مستتر فيه وجوبا تقدره أنت ، ونا ضمير متصل في محل نصب مفعولها الأول . الصراط مفعول ثان . المستقيم نعت للصراط بدل كل من كل والذين اسم موصول في محل جر بالاضافة . وفائدة التبديل التوكيد والتوضيح ، والمراد بالصراط المستقيم طريق الحق وهو دين الاسلام . ولما كان في قوله الصراط المستقيم بعض ابهام بينه بقوله - صراط الذين أنعمت عليهم - أي من الأنبياء والملائكة والصديقين والشهداء والصالحين (وقال تعالى - إلى صراط العزيز الحميد الله - في قراءة الجر) وهي قراءة غير نافع وابن عامر فالاسم الكريم بدل من العزيز بدل الشيء من الشيء ، ولا ينبغي أن يقال بدل الكل من الكل لأن الكل يطلق على ذي أجزاء كما مر ، تعالى الله عن ذلك وقد يقال لا محذور في ذلك لأن قولهم بدل الكل من الكل قد صار علما بالعلبة على البديل المطابق . ثم هذا البديل لا يحتاج إلى رابط يربطه بالمبديل منه اتفاقا لأحدهما (الثاني بدل البعض من الكل) وهو بدل الجزء من كله بأن يكون مدلول الثاني بعضا من مدلول الأول (سواء كان ذلك البعض قليلا) أي دون النصف (أو كثيرا) أي فوق النصف أو مساويا خلافا لمن زعم كالكسائي وابن هشام أن لا يكون إلا فيما دون النصف (نحو أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه) وإعرابه أكلت فعل وفاعل الرغيف مفعول به ثلثه بدل بعض من كل وكذا نصفه وثلثيه والهاء في الجميع في محل جر بالاضافة (ولا بد من اتصاله) أي بدل البعض (بضمير يرجع منه للمبديل منه) ليحصل به الربط بينهما وهذا ما عليه الجمهور . وخالف في ذلك ابن مالك فجعل اتصاله به كثيرا لاشترطا (إماما مذكور) ذلك الضمير أي ملفوظ (كالأمثلة) المذكورة ، ونحو ضربت زيدا رأسه (أو مقدر كقوله تعالى - ولله على الناس حج البيت من استطاع) وإعرابه لله جار ومجرور خبر مقدم على الناس جار ومجرور في محل نصب على الحال حج مبتدأ مؤخر والبيت مضاف إليه من اسم موصول في محل جر بدل من الناس بدل بعض من كل لأن الناس يع المستطيع وغيره فهو عام مخصوص بالمستطيع استطاع فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوارزا تقديره هو وجملة الفعل والفاعل صلة الموصول والعائد الضمير المستتر . وقال ابن برهان : هو بدل كل لأن المراد بالناس المستطيع دون غيره فهو عام أريد به الخصوص وعليه لا يحتاج لتقدير الرابط . وقال الكسائي من شرطية حذف جوابها : أي من استطاع فليحج ويقويه مجيء الشرط عقبه في قوله تعالى - ومن كفر فإن الله غني عن العالمين - وحسن المعنى لأن قضيته أن الناس يلزمهم عموما إحياء البيت كل سنة بالحج وهو فرض كفاية ويلزم المستطيع خصوصا أن يحج بنفسه وهو فرض عين ويدخل فيه حينئذ الملائكة بناء على أنه صلى الله عليه وسلم مرسل إليهم وهو الأصح وعلى القول بأن من بدل بعض لا يدخل الملائكة لأن الناس يع الانس والجن فقط كذا قرره بعض المحققين وعلى القول بالبديلية أيضا فالضمير العائد على المبديل منه مقدر (أي منهم) يعني من الناس (الثالث بدل الاشتغال) ويقال له بدل انتقال وهو أن يكون بينه وبين المبديل منه ملازمة بغير الجزئية والكلية سمي بذلك لاشتغال معنى الكلام عليه لأن العامل في التبوع يشتمل على معناه بطريق الاجمال سواء اشتمل الأول على الثاني نحو - يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه - أو الثاني على الأول نحو سلب زيد ثوبه أو لم يشتمل أحدهما على الآخر نحو سرق زيد فرسه

قال الله تعالى - اهدنا
الصراط المستقيم
صراط الذين - وقال
تعالى - إلى صراط
العزيز الحميد الله -
في قراءة الجر . الثاني
بدل البعض من الكل
سواء كان ذلك البعض
قليلا أو كثيرا نحو
أكلت الرغيف ثلثه
أو نصفه أو ثلثيه
ولا بد من اتصاله بضمير
يرجع منه للمبديل منه
إماما مذكور كالأمثلة
أو مقدر كقوله تعالى
- ولله على الناس حج
البيت من استطاع -
أي منهم . الثالث بدل
الاشتغال

قسمة مثل هذا بدل اشتغال من حيث اشتغال المتبوع على التابع لكن لا كاشتغال الطرف على المظروف كما
 قد يتوهم بل من حيث كونه دالاعليه إجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تنق النفس متشوقة عند ذكر
 الأول إلى ذكر ثان منتظرة له فيجيء الثاني ملخصا لما أجمل في الأول ومبيناه (نحو أعجبنى زيد
 علمه) وإعرابه أعجب فعل ماض والنون للوقاية والياء ضمير متصل في محل نصب مفعول به زيد
 فاعل علم بدل اشتغال والهاء في محل جر بالاضافة ومثله سلب زيد ثوبه ورأيت درجة الأسد برجه
 لأن البرج عبارة عن مجموع الدرجات ونظرت إلى القمر فلعله لأن الفلك ملابس للقمر بغير الجزئية
 والكلية، ولا بد في بدل الاشتغال من أمور ثلاثة: الأول أن تبقى النفس عند ذكر الأول متشوقة
 إليه: أي إلى البدل ومنتظرة له نحو سلب زيد ثوبه فانك قبل أن تذكر الثوب تصير النفس
 متشوقة إلى بيان الشيء السلوب إذ من الظاهر أنه لم تسلب نفسه بل شيء منه وحينئذ فالإسناد
 إلى الأول لا يكتفى به من جهة المعنى، وإنما أسند إليه على قصد غيره مما يتعلق به ويلابسه بغير
 الجزئية والكلية ويكون المعنى مختصا بالأول كأعجبنى زيد حسنه أو كلامه أو فهمه فإن الإعجاب
 مشتمل على زيد مجازا وعلى حسنه وكلامه وفهمه حقيقة وكذا سرق زيد ثوبه أو فرسه فان زيدا
 مسروق مجازا والفرس حقيقة فخرج بهذا الشرط نحو قتل الأمير سيفه، فلا يجوز مثل هذا الإبدال
 أصلا لفقد الشرط المذكور لأن الأول غير محتمل إذ يستفاد عرفا من قولك قتل الأمير أن القاتل
 سيفه قاله الساماني. الثاني لا بد فيه كما قال ابن مالك وتبعه الفاكهي وغيره من إمكان فهم معناه عند
 حذفه، ومن حسن الكلام بتقدير حذفه ولأجل ذلك جعل نحو أعجبنى زيد أخوه بدل اضراب لعدم
 صحة الاستغناء عنه بالأول وكذلك نحو أسرجت زيدا فرسه لأنه وإن فهم معناه في حال الحذف
 لكن لا يحسن استعمال مثله بل لا يستعمل لأن الأسراج لا يكون إلا للخيل فان سمع شيء محتمل
 على الاضراب والغلط. قال ابن عنقاء: وقد يخرج بهذا الشرط نحو نظرت إلى القمر فلعله فتأمل اه
 وليس كذلك فان إسناد النظر إلى القمر، والمراد فلعله مما يحسن ويسمع (و) الثالث (لا بد من
 اتصاله) أي البدل (بضمير) يرجع إلى البدل منه (إمامة كور كالنار) المذكور (أو مقدر كقوله
 تعالى - قتل أصحاب الأخدود النار) أي لعن أصحاب الأخدود أي الشق في الأرض الذي جعلوه للمؤمنين
 وأوقدوا فيه النار وألقوا فيها المؤمنين وقصة أصحاب الأخدود مستوفاة في كتب التفسير وفي صحيح
 مسلم بنجران قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم بنحو سبعين سنة وإعراب الآية قتل فعل ماض
 مغير الصيغة وأصحاب نائب فاعل والأخدود مضاف إليه النار بدل اشتغال من الأخدود والضمير العائد
 إلى البدل منه مقدر عند الجمهور (أي فيه) وعند الكوفيين وجماعة نابت عنه أل والأصل ناره
 وعند ابن مالك لا حذف أصلا، وقال الفراء وابن الطراوة بدل كل ولا حذف، وابن خروف بدل
 لضراب والأصح ما ذكره المصنف (الرابع البدل المبين) أي للبدل منه بحيث لا يشعر به ذكر البدل
 منه بوجه: أي بأن لا يكون مطابقا له ولا جزءا منه ولا ملابسا له (وهو ثلاثة أقسام بدل الغلط)
 وهو الذي لم يقصد متبوعه بل سبق إليه اللسان (وبدل النسيان) وهو ما قصد ذكر متبوعه ثم
 تبين فساد قصده (وبدل الاضراب) وهو ما قصد فيه كل من البدل والمبدل منه قصدا صحيحا
 وأنكر قوم منهم المبرد الثلاثة وخرجوا ما أومر ذلك على حذف العاطف وهي الواو المفيدة للتقسيم
 (نحو رأيت زيدا الفرس) هذا المثال يصلح لكل واحد من الثلاثة (لأنك أردت أن تقول)
 ابتداء (رأيت الفرس فغلطت) أي سبق لسانك لغيره (فقلت زيدا) من غير قصد ثم نطقت بالصواب
 فقلت الفرس (فهذا بدل الغلط) بالاضافة: أي بدل عن اللفظ الذي هو العاطف فالمبدل منه هو الغلط

نحو أعجبنى زيد علمه
 و لا بد من اتصاله
 بضمير إما مذكور
 صكالمثال أو مقدر
 كقوله تعالى - قتل
 أصحاب الأخدود
 النار- أي فيه. الرابع
 البدل المبين وهو
 ثلاثة أقسام بدل
 الغلط وبدل النسيان
 وبدل الاضراب نحو
 رأيت زيدا الفرس
 لأنك أردت أن تقول
 رأيت الفرس فغلطت
 فقلت زيدا فهذا
 بدل الغلط

لا البدل ويسمى التابع هنا ببديل الغلط من حيث إن سبب الاينان به هو الغلط في ذكر البدل منه ولم يرد أن البدل نفسه غلط وكيف يكون غلطاً وهو المقصود بالنسبة وقضية كلام المصنف كغيره أن بدل الغلط يصح في النثر وهو قول سيبويه والأكثرين ، وقال بعضهم إنه يجوز في الشعر دون النثر وعكسه بعضهم ، قال آخرون ان بدل الغلط لم يقع في نظم ولا نثر واستدل المثبتون له بقول ذي الرمة :
لمياء في شفتيها حوة لعس وفي اللثات وفي أنيابها شنب

قال الحوة السوداء، والعس سواد مشرب بحمرة ، وفي الوافي وشرحه ما حصله ، وقد يكون البدل منه متغالطاً فيه لا غلطاً : أي يظهر التكلم من نفسه أنه غلط فيه لغرض الإبهام وليس غلطاً في نفس الأمر بل ذكره أولاً عن قصد وتعمد لكنه أومأ أنه غلط لغرض المبالغة والتفنن في الفصاحة وهذا يستعمله الشعراء كثيراً وشرطه أن يرتقى من الأدنى إلى الأعلى كهند نجم بدر شمس لأنك وان كنت قاصداً لذكر النجم توهم من نفسك الغلط وأنت لم تقصد في الأول إلا تشبيهها بالبدر ثم تفعل كذلك منتقلاً إلى الشمس وهو فصيح دون الغلط ولا أدري لأي معنى جزموا بأن بدل الغلط غير فصيح مع أن النسيان لا ينافي الفصاحة اللهم إلا أن يكونوا تتبعوا كلام الفصحاء فلم يجدوا بدل الغلط فاشيا فيه فحكوا بأنه غير فصيح نظراً إلى هذا المعنى وليس المراد أن الانسان إذا سبق لسانه إلى ذكر ما لم يقصده فتنبه فذكر المقصود يحكم بأن لفظه المذكور على سبيل السهو غير فصيح اه (وان قلت رأيت زيدا) قاصداً للاخبار عن رؤيته (ثم لما نطقت تذكرت أنك) لم ترد زيدا (إنما رأيت فرسا فأبدلته) أي لفظ الفرس (منه) أي من زيد بأن قلت رأيت زيدا الفرس (فهذا بدل نسيان) أي بدل ذكر شيء نسيانا وهذا كالذي قبله . قال الكهني : لا يقع في فصيح الكلام ومتعلقه الجنان وبدل الغلط متعلقه اللسان وبعض التحويين لم يفرقوا بينهما بل معوها بدل الغلط (وان أردت الاخبار أولاً بأنك رأيت زيدا ثم بدلك أن) تضرب : أي تعرض عن ذلك وان (تخبر بأنك رأيت الفرس) ويكون الأول في حكم التروك (فهذا بدل الاضراب) ويسمى أيضا بدل البداء بالبدال المهملة والمدلان المتكلم يخبر بشيء ثم يبدوله أن يخبر بآخر من غير إبطال للأول فكل من التابع والتبوع فيه مقصود قصداً صحيحاً ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم «إن الرجل ليصلي الصلاة ما كتب له نصفها ثلثها ربعها خمسها سدسها سابعها ثمنها تسعها عشرها» فثلثها وما بعده بدل اضراب من نصفها أو كل واحد بدل مما قبله وهو اضراب انتقال لا اضراب إبطال والأحسن في هذه الثلاثة أن يعطف فيها التابع فيكون من عطف النسق لأن بل تشعر بأن ما قبلها ذكر عن قصد إلا أنه أضرب عنه فيخرج الكلام عن كونه صدر عن غلط أو نسيان ، ولأن بذكر بل يندفع توهم كون البدل في ذلك صفة لما قبله كما في قولك رأيت رجلاً حماراً إذ بمحتمل أن تكون أردت بقولك حماراً جاهلاً أو بليداً .

(فائدة) قال الفاكهني ذكر بعض النحاة قسماً خامساً وهو بدل كل من بعض واحتج له بقول الشاعر :

رحم الله أعظماً دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

فيمن رواه بنصب طلحة على أنه بدل من أعظماً ، وأجيب بأنه على تقدير مضاف أي أعظم طلحة أو على أن المراد بها اللغات من باب تسمية الكل بالجزء وعلى كل فهو من بدل الكل اه وقال غيره : قيل ومنه :
* كأي غداة البين يوم تحملوا * فيوم بدل من غداة بدل كل من بعض ويحاج بأنه بدل كل من كل على حذف مضاف أي غداة يوم تحملوا أو على أن المراد باليوم مطلق الوقت لا اليوم المحدود اه ونحو ذلك في الوافي وشرحه ، وقال أبو حيان ذكر بعضهم بدل كل من بعض نحو لقيته غدوة يوم

وان قلت رأيت زيدا
ثم لما نطقت تذكرت
أنك إنما رأيت فرسا
فأبدلته منه فهذا بدل
نسيان ، وان أردت
الاخبار أولاً بأنك
رأيت زيدا ثم بدت
لك أن تخبر بأنك
رأيت الفرس فهذا
بدل الاضراب

الجمعة لأن يوم الجمعة لا يكون ظرفاً ثانياً لأن العامل لا يعمل في نوع من العمولات إلا في واحد منها إلا على طريق الاتباع ولا يكون غلطاً لأن الملقى لا يكون في كل اليوم بل في بعضه . قال السيوطي : وقد وجدت له شاهداً في التنزيل وهو قوله تعالى - فأولئك يدخلون الجنة ولا يظاهون شيئاً جنات عدن - اهـ ويمكن الجواب عن الآية بأن المراد بالجنة جنس الجنات فيكون جنات حيثئذ يدل كل من كل لا يدل كل من بعض وعن المثال بأنه غير مسموع بل المسموع لقيته يوم الجمعة غدوة لأن سبويه يجيز تعدد الظرف من نوع إذا كان الثاني أخص من الأول (ومثال) إبدال (الفعل) من الفعل قوله تعالى (ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له العذاب) وإعرابه من اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه في محل رفع مبتدأ يفعل فعل الشرط وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو وجملة الفعل والفاعل في محل رفع خبر، ذلك اسم إشارة في محل نصب مفعول به يلق جواب الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الألف وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو أثاماً مفعول به يضاعف بدل كل من يلق لأن مضاعفة العذاب هي لقي الأثام والبدل يتبع المبدل في إعرابه تبعه في جزمه وعلامة جزمه سكون آخره وهو مغير الصيغة وله جار ومجرور والعذاب نائب الفاعل وعلامة رفعه ضم آخره وقد أجرى الشاطبي الأقسام الأربعة في الفعل كما هو مقتضى عبارة المتن فبدل الكل كاملاً وبدل البعض من الكل إن تصل تسجد لله يرحمك وبدل الاشتمال نحو من يصل إلينا يستعن بنا يعن ، وبدل العاطف نحو إن تأتانا نسألكم ومثل بعضهم بقوله تعالى - ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف - على تقدير بل ومنع بعضهم في الفعل ما عدا بدل الكل وشرط ابن مالك لا بدال الفعل من الفعل الموافقة في المعنى مع زيادة بيان وقدح فيه بعضهم بأن ذلك ليس بشرط ولكن الأصح ما قاله ابن مالك قال غيره فان لم يكن الثاني راجح البيان على الأول كان تأكيدها قال الفاكهي وكابدل الفعل من الفعل تبدل الجملة من الجملة إذا كانت الثانية أوفى بتأدية المقصود من الأولى نحو - أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين - جملة أمدكم بانعام بدل بعض من الأولى لأن ما اشتملت عليه بعض ما تعلمون من نعمه ونحو إني جزيتهم اليوم بما صبروا إنهم هم الفائزون على قراءة حمزة والكسائي بكسر إنهم جملة إنهم بدل كل أو بدل اشتمال من جملة إني جزيتهم اليوم الخ ويجوز إبدال الجملة من المفرد كقول الشاعر :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان

جملة كيف يلتقيان بدل اشتمال من حاجة وأخرى ، وهما مفردان ، وقول الشاعر :

* أقول له ارحل لا تقيم عندنا * (ويجوز إبدال النكرة من المعرفة) ويجب في بدل الكل وصف النكرة نحو - لنسفاً بالناصية ناصية كاذبة خاطئة - لأنها هي في المعنى فلا يمكن أن يؤتى بالمقصود من غير زيادة . قال أبو علي في كتابه الحجة يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البديل ما ليس في البديل منه واختاره الرضي ، وقال انه حق وذلك كقول الشاعر :

لا وأبيك خير منك إني ليؤذيني التحمحم والصهيل

رنحو قوله تعالى - إنك بالواد المقدس طوى - فطوى بدل كل من الوادي إذا لم يجعل طوى اسم الوادي بل من الطي لأنه قدس مرتين فكأنه طوى بالتقديس وإذا لم يفسد إلا ما أفاد الأول لا يجوز لأنه إنما يكون أيها بعد التفسير ولا فائدة فيه وإن كان غير بدل الكل من الكل جاز إبدال النكرة من المعرفة غير الموصوفة اكتفاء بالضمير الراجع إلى البديل منه (نحو - يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) فقتال نكرة وهو بدل اشتمال من الشهر وهو معرفة وقضية كلامه أنه إذا أبدل اسم من اسم لا يجب موافقة البديل المبدل منه في التعريف والتسكير فيجوز إبدال المعرفة من المعرفة

ومثال الفعل - ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له العذاب - ويجوز إبدال النكرة من المعرفة نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه

كما في الأمثلة السابقة ، ومن النكرة نحو - إلى صراط مستقيم صراط الله - والنكرة من النكرة نحو - مفازا حدائق - ولا تجب موافقته له أيضا في الاضمار والاظهار فيجوز ابدال الظاهر من الظاهر كما مر ، ومن المضمرة نحو رأيت زيدا ، والمضمرة من المضمرة الموافق له نحو رأيتك إياك . ومن الظاهر نحو رأيت زيدا إياه ، ومنع ابن مالك وقوع الضمير بدلا وجعل نحو رأيتك إياك توكيدا ورأيت زيدا إياه من وضع النحويين : أي انه لم يسمع من العرب ، وشرط ابدال الظاهر من ضمير التكلم ، والمخاطب عند الجمهور بدل كل إفادة البديل الاطاعة نحو هذا لكم صغيركم وكبيركم ، وقوله تعالى - تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا - ، ونذر نحو قول الشاعر :

بكم قريش كفيينا كل معضلة وأم نهج الهدى من كان ضليلا

بجرح قريش بدلا من كاف بكم وتجب موافقة البديل للبديل منه في تذكيره وتأنيته وإفراجه وجمعه وتثنيته ، وإنما يجب ذلك في بدل الكل من الكل . قال بعضهم : ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع بكون أحدهما مصدرا أو قصد به التفصيل فالأول نحو - مفازا حدائق وأعنايا - والثاني نحو ما في الحديث «أذن لها بنفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف» وفيه نظر لأن المراد بالمطابقة أعم من أن يكون بحسب اللفظ أو بحسب المعنى ففي الأول المصدر يطلق على الاثنين والجماعة ولهذا يوصف به الجمعان وفي الثاني البديل هو المجموع لا كل واحد من شقي التفصيل . وأما الأبدال الأخر فلا يلزم موافقتها للبديل منه في الافراد والتذكير وفروعهما .

(تمة) قد يحذف في الصلة البديل منه استغناء بالبديل كقوله تعالى - ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب - أي تصفه . والكذب بدل من الهاء المحذوفة . وقد يحذف البديل لحاول دليله محله كقوله صلى الله عليه وسلم « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدي ثلاث : الثيب الزاني . وقتل النفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة » أي بثوبه الزاني . ويجوز رفع الثيب خيرا محذوف : أي هم الثيب والضمير يعود للذين يحل قتلهم المفهوم مما قبله . وقد يقطع البديل للرفع مبتدأ وللنصب مفعولا لفعل محذوف تقديره أعنى مع جواز اظهار المحذوف ويحسن مع الفصل نحو - بشر من ذلكم النار - أي هي النار . وإذا كان البديل تفصيلا ، فإن كان وافيًا بما في المفصل من الأعداد جاز الاتباع والقطع نحو قوله تعالى - قد كانت لكم آية في فئتين التقافتة - أي منهم فئة ، وإن لم يف تعين القطع نحو قوله صلى الله عليه وسلم « اتقوا الموبقات : الشرك والسحر » ومحل وجوب القطع إن لم ينو معطوف محذوف ، فإن نوى معطوف يحصل به منضما إلى المذكور الوفاء بالتفصيل لم يتعين القطع بل يجوز القطع والابدال . وقد روى الحديث المذكور بالرفع على القطع وهو ظاهر . وروى بالنصب على البديل ونية معطوف محذوف كأنه قال اجتنبوا الموبقات : الشرك والسحر وأخواتهما ، وقد ثبت تفصيل حديث السبع في حديث آخر وإذا أبدل من اسم الاستفهام وجب في البديل التفصيل والهمزة بعديلتها نحو من رأيت أزيدا أم عمرا وكم مالك أثلاثون أم عشرون أو من اسم شرط وجب التفصيل وإن نحو مهما تصنع إن خيرا وإن شرا تجزبه ، فإن استفهمت أو شرطت بالحرف كهل وإن لم يجب التفصيل ولم تأت بالهمزة نحو هل جاء أحد رجل أو امرأة وإن تكرم أحدا زيدا أو همرا أكرمه وأن تكرم أحدا رجلا أو امرأة أكرمه .

باب الأسماء العاملة عمل الفعل

فترفع الفاعل وتنصب المفعول ويتعلق بها الظرف والمجرور (اعلم أن الأصل في العمل) أن يكون (للافعال) وما عمل من الأسماء فلشبهه بالفعل (ويعمل عمل الفعل من الأسماء سبعة) المصدر واسم الفاعل وأمثلة المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الفعل ، وقد ذكرها المصنف على هذا الترتيب ، ولم يتعرض المصنف لعمل اسم المصدر لندور أعماله ، بل البصريون ينعون أعماله نظرا إلى أن أصل وضعه بغير المصدر وأولوا ما أوهم ذلك ولا الظرف والمجرور المعتمدين للاختلاف في إعمالهما قاله الفاكهي . وقال غيره : إنما لم يذكر اسم المصدر مع أنه يعمل عمل الفعل لرجوعه إلى المصدر ولا الظرف والجار والمجرور لرجوعهما إلى اسم الفعل فلا حاجة إلى عتتها عشرة كما فعل صاحب الشذور وهذا الاعتذار أولى لأن اسم المصدر إذا كان مبدوءا بهم زائدة لغير المفاعلة كضرب ومقتل فإنه يعمل باتفاق بشروط المصدر الآتية لأنه مصدر حقيقي ، ويسمى المصدر الميمى ويكون من الثلاثي على مفعول بفتح ميمه وعينه بكاست مجلسا : أى جالوسا ما لم يكن فاؤه واوا مع صحه آخره فكسر عينه وقد تفتح كوعده موعدا ووهبه موهبا أى عدة وهبة وهو مقبس مطرد ، ومنه قول الشاعر :

أظلم إن مصابكم رجلا أهدى السلام تحية ظلم

وما كان منه اسم جنس لغير حدث ثم نقل إلى الحدث كالكلام والصلاة والثواب والعتاء والغسل والوضوء انتهى مصدر اغتسل وتوضأ فنع البصريون إعماله وحماوا ما جاء منه على حذف عامل من مصدر الاسم المذكور والأصح وفاقا لأكثر التأخرين جوازه بشروط المصدر الآتية نحو أعجبنى كلامك هندا وثوابك زيدا وعطاؤك بكرا ، ومنه - ألم نجعل الأرض كفاتا أحياء وأمواتا - أى تكفتهم . وأما الظرف والجار والمجرور فالأصح أنه يجوز إعمالها بشرط اعتمادها على نبي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو مخبر عنه أو ذى حال ويتعلقان حينئذ بكون عام واجب الحذف كالاستقرار والحصول والكون والوقوع والثبوت ، ويسميان بالظرف المستقر بفتح القاف لتعلقهما بالاستقرار وهو الكون العام للاستقرار الضمير فيهما لأن قضيته أنهما إذا رفا الاسم الظاهر لا يسميان بذلك وعملهما كاستقر فيرفعان الضمير المسمى بضمير الاستقرار في نحو زيد في الدار وعندك ، والظاهر في نحو - أفي الله شك - وزيد عندك أبوه وهو أى مرفوعهما فاعل والأصح أنهما الرفعان لا نياتهما عن المحذوف لأنه يجوز كونه مبتدأ مؤخرًا وهما الخبر (الأول) من السبعة التي تعمل عمل الفعل (المصدر) وهو اسم الحدث الجارى على الفعل : أى المشتمل على جميع حروفه لفظا أو تقديرا فخرج اسم المصدر لخلوه عن بعض حروف الفعل لفظا ، وبدأ به لأنه أصل الفعل في الاشتقاق ولأنه يعمل عمل فعله ماضيا أو حالا أو مستقبلا تقول أعجبنى ضرب زيد عمرا أمس أو الآن أو غدا فيرفع الفاعل وينصب المفعول لكن (بشرط أن يحل) بضم الحاء (محله) أى فى محله (فعل مع أن) المصدرية إن أريد به المضى أو الاستقبال (أو) فعل (مع ما) المصدرية إن أريد به الحال وذلك لأجل أن يشابه الفعل ، فالأول (نحو يعجبنى ضربك زيدا) غدا أو أمس . وإعرابه يعجب فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول به ضرب فاعل وعلامة رفعه ضم آخره وضرب مصدر يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب المفعول وهو مضاف وفاعله مضاف إليه زيدا مفعول به والمصدر فى تقدير الفعل (أى) يعجبنى

باب الأسماء العاملة
عمل الفعل
اعلم أن الأصل في
العمل للافعال ويعمل
عمل الفعل من الأسماء
سبعة : الأول المصدر
بشرط أن يحل محله
فعل مع أن أو مع ما نحو
يعجبنى ضربك زيدا
أى

(أن تضرب زيدا) غدا وإن ضربته أمس (و) الثاني (نحو يعجبني ضربك زيدا) الآن ،
 فضرب فيه مصدر في تقدير الفعل (أى) يعجبني (ما تضربه) الآن : أى الضرب الذى تضربه
 الآن ، ولا يصح حلول أن محله إذا كان بمعنى الحال لأن أن الصدرية إذا دخلت على المضارع
 خلصته للاستقبال ، وإن دخلت على الماضى فإنه يبقى معها على الماضى فهى متمتعة مع الحال جائزة
 مع غيره بخلاف ما الصدرية فإن كلام الجماعة في هذا الموضع يوهم أنه لا يجوز تقدير ما مع الماضى
 والمستقبل وليس كذلك بل يجوز مطلقا ، وعبارة الدمامينى في المنهل الصافى ، ولك تقدير المصدر
 في جميع الحالات بالفعل مع ما لأنها تدخل على الأفعال الثلاثة نحو أعجبني ما صنعت أمس وما تصنع
 الآن وما تصنع غدا ، ولك تقدير أن مع غير الحال كما مر انتهت ، فخرج ما إذا لم يحل محله فعل
 أو حل محل الفعل وحده بدون أن وما فإنه حينئذ يكون مفعولا مطلقا فلا يعمل شيئا بل العمل
 للفعل ، إذ لا يجوز إعمال الضعيف مع وجود الأقوى سواء كان مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا
 أو محذوفا نحو ضربا زيدا خلافا لابن مالك فى الثانى ، ووجه ما قاله أنه لما صار بدلا من الفعل قام
 مقامه ، فإن كان بدلا من الفعل بأن حذف فعله حذفًا واجبا وصار المصدر بدلا عنه نحو سقيا له
 وشكرا وحمد له فإنه يجوز أن يكون العمل له لا للصدرية بل لنيابته عن الفعل وهذا هو الأصح
 وإليه ذهب سيويوه والأخفش ولفعله بالأصالة ، ورجحه السيرافى ، وارتضاه الرضى ، وحينئذ فإذا
 قلت سقيا زيدا فزيدا منصوب بسقيا من حيث أنه قام مقام اسق لامن حيث كونه مصدرا ثم هل
 نيابة المصدر عن الفعل المحذوف من الأمور القياسية أو لا نقل أكثر المتأخرين عن سيويوه أنه
 غير مقبس بل يقتصر فيه على ماسم ولا يتعدى . وقال ابن مالك : أنه قياسى فى الأمر نحو :

أن تضرب زيدا
 ونحو يعجبني ضربك
 زيدا أى ما تضربه

* فنذرا زريق المال نذل الثعالب * يعنى انذل يا زريق المال : أى اختلس ، والدعاء
 كقوله : * يا قابل التوب غفرانا ما آمننا * والاستفهام كقوله :
 أعلاقة أم الوليد بعدما أفنان رأسك كالثغام الخلس
 (تنبيه) اتصرت المصنف رحمه الله تعالى من شروط إعمال المصدر على هذا الشرط وإلا فله
 شروط آخر ، منها أن لا يكون مصغرا ، فلا يقال أعجبني ضربيك زيدا لأن التصغير من خصائص
 الأسماء فيبعد به المصدر عن شبه الفعل . قال ابن هشام : وهذا الشرط مجمع عليه ولا مضمرا فلا
 يقال ضربنى زيدا حسن وهو عمرا قبيح بنصب عمرا مفعولا للضمير ، وأجاز ذلك الكوفيون ،
 ولا محدودا بالثناء والتثنية والجمع ، فلا يقال أعجبني ضربتك ولا ضربتاك ولا ضربانك زيدا لأن
 الفعل يصدق على القليل والكثير ، والمصدر إنما عمل لأنه أصل الفعل ونائب عنه فروعى أن لا يبعد
 عنه بالتحديد بما ذكر ، وما ورد فى كلامهم مما يخالف ذلك فشاذا لا يقاس عليه ، وأن لا يتبع
 بنعت أو غيره قبل العمل ، فلا يقال أعجبني ضربك الشديد زيدا ولا سوقك العنيف الأبل لأنه
 مع معموله كالموصول مع صلته . فلا يفصل بينهما بفصل ولا مفصولا من معموله بأجنبي ، فلا
 يقال ان يوم من قوله تعالى - يوم تبلى السرائر - معمول لرجعه للفصل بينهما بالخبر بل هو
 معمول لفعل محذوف دل عليه المصدر : أى يرجعه ، وأن لا يكون مؤخرا عن معموله ، فلا يقال
 زيدا أعجبني ضربك ولا أعجبني زيدا ضربك . وأجاز بعضهم تقديمه إذا كان ظرفا أو جارا
 ومجرورا لأنهم توسعوا فيهما مالم يتوسعوا في غيرها . واستدل لذلك بقوله تعالى - ولا تأخذكم بهما
 رأفة - وقوله تعالى - أكان للناس عجا - ، وقول كعب بن زهير :

ضخم مقلدها فعم مقبدها فى خلقها عن بنات الفحل تفصيل

قال ابن هشام في شرحه لهذه القصيدة . عن بنات الفحل متعلق بتفصيل وإن كان مصدرا لأنه ليس بمنجول لأن والفعل ، ومن ظن أن المصدر لا يتقدم معموله مطلقا فهو واهم انتهى ، وكرر في المعنى القول بجواز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل جازما به والمصدر الذي لا ينحل هو الذي لا يكون للفاعل ولا نائبه ذكر في الترتيب أصلا لأنه يلزم على تأويله بالفعل بقاء الفعل بلا فاعل ولا نائب وما ذكره ابن هشام يوافق مذهب ابن مالك من أن تقدير المصدر بان والفعل إنما هو أغلبي . وقال الجمهور : هذا التقدير يكون دائما (وهو) أي المصدر باعتبار أحواله التي يكون عليها في وقت عمله (ثلاثة أقسام : مضاف) لما بعده (ومنون) أي لتجرده من ال والاضافة (ومقرون بأل) سواء كانت معاقبة للضمير نحو إنك والضرب خالدا المسمى : أي وضربك خالدا أولا نحو عجبت من الضرب زيدا خلافا لمن أعمل المصدر معها في القسم الأول دون الثاني (فاعمله مضافا) إلى الفاعل مع ذكر المفعول وتركه أو إلى المفعول مع ذكر الفاعل وتركه (أكثر) في كلام العرب (من إعمال القسمين) يعني بهما المنون والمقرون بأل وعمله مضافا للفاعل أكثر من عمله مضافا للمفعول لأن نسبة الحدث لمن وجد منه أكثر من نسبتته لمن وقع عليه (كالمثالين) المتقدمين في المتن (وكقوله تعالى - ولولا دفع الله الناس) أي ولولا أن يدفع الله الناس أو إن دفع الله الناس . وإعرابه لولا حرف امتناع لوجود دفع مبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره ودفع مصدر يعمل عمله يرفع الفاعل وينصب المفعول وهو مضاف وفاعله مضاف إليه وهو مجرور وعلامة جره كسر الهاء تأديبا ، الناس مفعول به للمصدر وعلامة نصبه فتح آخره ، وهذا مثال إضافة المصدر للفاعل ومثال إضافته للمفعول قوله تعالى - لا يسأم الانسان من دعاء الخير - وقديضاف المصدر إلى الظرف توسعا فيعمل فيما بعده الرفع والنصب نحو عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمرا . ثم إن أضيف إلى الفاعل انتصب بعده المفعول كالمثال الذي في المتن وإن أضيف إلى المنصوب فالأكثر حذف الفاعل كقوله تعالى - لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه - وقد يذكر بعده الفاعل مرفوعا كحديث « وحج البيت من استطاع إليه سبيلا » وقراءة ابن عامر - ذكر رحمة ربك عبده زكريا - برفع عبده وخرج على ذلك ابن السيد ولله على الناس حج البيت من استطاع فجعل من فاعلا بحج ، والمعروف في أكثر كتب العربية أنها بدل من الناس . ثم ما أضيف إليه المصدر إن كان فاعلا فهو مجرور اللفظ مرفوع المحل وإن كان مفعولا فهو مجرور اللفظ منصوب المحل فلك في تابع الفاعل الجرحلا على اللفظ والرفع حملا على المحل نحو عجبت من ضرب زيد الظريف بالجر والظريف بالرفع وفي تابع المفعول الجر أيضا على اللفظ والنصب على المحل نحو عجبت من أكل اللحم والخبز بالجر وإن شئت قلت والخبز بالنصب فإن كان مفعولا به ليس بعده مرفوع بالمصدر نحو عجبت من شرب العسل الصرف جاز في تابعه كالصرف في هذا المثال الجر على الاتباع اللفظ والرفع على أن يكون المصدر مقدرا بفعل مغير الصيغة : أي أعجبتني أن شرب العسل الصرف والنصب على أن يكون المصدر مقترا بفعل مبني للفاعل : أي عجبت من أن تشرب العسل الصرف (وعمله) حال كونه (منوناً أقيس) أي أقوى في القياس من عمله مضافا أو مقرونا بأل لأنه إنما عمل لشبهه بالفعل وبالتشكيك يقوى شبهه به لأن الفعل نكرة في المعنى (نحو - أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيا) وإعرابه أو حرف عطف على قوله تعالى - فك رقبة - إطعام معطوف على ما قبله والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه تبعه في رفعه وعلامة رفعه ضم آخره وإطعام مصدر يعمل عمله يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله محذوف ، والتقدير أو إطعامه يتيا والضمير للانسان المذكور بدليل قراءة فك رقبة

وهو ثلاثة أقسام : مضاف ، ومنون ، ومقرون بأل فاعمله مضافا أكثر من إعمال القسمين كالمثالين وكقوله تعالى - ولولا دفع الله الناس - وعمله منوناً أقيس نحو - أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيا -

أو اطعم بصيغة الفعل في يوم جار ومجرور متعلق باطعام ذي نعت ليوم وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف ومسغبة : أي جماعة مضاف إليه يتيها مفعول به للمصدر وعلامة نصبه فتح آخره (وعمله) حال كونه (مقرونا بأل شاذ) أي قليل قياسا واستعمالا لبعده من مشابهة الفعل باقترانه بأل وكان القياس أن لا تدخل عليه لأنه مؤول بالفعل، والفعل لا تدخل عليه أل لكنه لما كان على صورة الاسم ساغ ذلك وإنما لم تبعده الإضافة عن شبه الفعل مع أن المضاف كالمعرف بأل لأنها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون بأل ولذا وقع المصدر المضاف في القرآن عاملا ولم يأت فيه المقرون بأل عاملا في فاعل ولا مفعول . نعم جاء فيه معدي بحرف الجر كقوله تعالى - لا يحب الله الجهر بالسوء - إلا أن يقال إن من ظلم فاعل المصدر لكن القراءة لا تخرج على الوجوه الشاذة وقد ورد عمله في الشعر (كقوله :

ضعيف النكايه أعداءه يخال الفرار يراخي الأجل)

هذا البيت من أبيات الكتاب من التقارب . اللغة النكايه مصدر نكيت في العدو إذا قتلت منهم وجرحت ويخال : أي يظن ، ويراضي : أي يؤخر والأجل مدة الشيء . الاعراب ضعيف خبر مبتدأ محذوف : أي هو ضعيف وهو مضاف والنكايه مضاف إليه والنكايه مصدر يعمل عمله يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله محذوف وأعداءه مفعول به ، والتقدير ضعيف نكايته أعداءه يخال فعل مضارع وعلامة رفعه ضم آخره وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو متصرف من خال من أخوات ظن تنصب مفعولين الفرار مفعولها الأول يراخي فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقترنة على الياء منع من ظهورها الاستئصال لأنه فعل مضارع معتل الآخر بالياء وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو الأجل مفعول به ، وجمله يراخي من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب مفعول ثان ليخال ، والمعنى أن هذا الشخص لا يصيب من أعدائه إلا إصابة ضعيفة لقلته إقدامه لأنه يظن أن فراره من العدو يطيل بقاءه في الدنيا فلا ينال من أعدائه منالا ينكبهم به ، والشاهد في قوله النكايه فانه مصدر معرف باللام وقد عمل عمله فعله .

(تنبيه) قد استفيد من الأمثلة أنه لا يلزم ذكر فاعل المصدر بل يجوز حذفه لأن طلبه للفاعل ليس بوضي بخلاف الفعل فان طلبه للفاعل وضوي ، فلذلك امتنع حذف فاعله وقيس بالفعل اسم الفاعل واسم المفعول لأنهما عملا المشابهتهما الفعل فأجريا مجراه والصفة المشبهة أشبهت اسم الفاعل فعملت عليه في امتناع حذف المرفوع ، ولكن المصدر يقبل التثنية والجمع بخلاف الفعل ويغير الفاعل الذي يرفع به بخلاف الصفة كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة إذ ليس مدلولها يغير مدلول فاعلها فلا يضر فيه الفاعل لئلا يزدحم تثنيتان أو جمعان عند إرادة تثنيته أو جمعه وأما حيث لا يزدحم بأن يكون الفاعل مفردا فترك إضماره بالحمل على ذلك ، ومن الضعيف قول صاحب العباب يجوز أن يتحمل المصدر ضمير التثنية والجمع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل وإذا تقرر أن فاعل المصدر لا يضر بل يكون إما مذكورا أو مخدوفا ، فاعلم أن لك أن تقدره بصيغة الضمير المتصل كما تقدمناه في إطعامه ونكايته ولك أن تقدره ضميرا منفصلا ، وعبارة هطيل في شرح المفصل قوله عز اسمه - أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيها - التقدير أو أن يطعم والضمير للإنسان بدليل القراءة الأخرى فك رقبة أو أطمع ، ولو ظهر لقليل أو إطعام هو ، ويجوز أن يكون التقدير أو إطعام أنت أو أتم أو أحدكم اتهمت . وقال في الحفيد من دعاء الخير دعاء مصدر مضاف إلى المفعول والفاعل محذوف : أي دعاء الخير هو اه (الثاني) من الأسماء التي تعمل عمل الفعل (اسم الفاعل) ولو كان مثنى أو مجموعا

وعمله مقرونا بأل شاذ
كقوله :
ضعيف النكايه أعداءه
يخال الفرار يراخي
الأجل
الثاني اسم الفاعل

وهو اسم لذات قام بها الفعل مشتق من مصدر فعل موضوع ذلك الفعل لمن قام الفعل به على معنى الحدوث بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل فانهما اشتقا لمن قام به الفعل لاعلى معنى الحدوث بل على معنى الثبوت ولا يرد على اعتبار الحدوث في حد اسم الفاعل ما كان في حد اسم الفاعل للثبوت كالرازق والعالم ونحوهما من أسماء الله تعالى لأنه مبني على التجريد من الحدوث المعتبر في وضع الصفة والاستمرار ليس مدلولاً للفظ بل مستفاد من العلم بأن كل ما هو صفة له تعالى مستمر له ، ومن قال الدلالة على الثبوت عارضة فقد ألزم ما عنه مندوحة ، قاله المولى عصام الدين (كضارب ومكرم) مثل بمثالين للإشارة إلى أن اسم الفاعل إن كان من فعل ثلاثي جاء على وزن فاعل وهو أكثر ما يبنى منه وإنما قيل له اسم فاعل ولم يقل له اسم مفعول بوزن مكرم (١) ، وإن كان من فعل غير ثلاثي كرباعي وخماسي وستاسي جاء على صيغة المضارع المعلوم بوضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر ككريم ومنطلق ومستخرج (فإن كان) أي اسم الفاعل (مقرونا بأل) أي الموصولة لأنها متى قدرت للتعريف اقتضى القياس أن لا تعمل شيئاً نص على ذلك أصحاب الأخصي سعيد ، قال ابن هشام في شرح اللجة : وهو الحق لمن تأمل ، وجزم في المعنى في الكلام على ال الموصولة بإبطال المعرفة للعمل اه (عمل مطلقاً) أي سواء كان ماضياً أو حالاً أو استقبالياً وسواء اعتمد على ما سيأتي أو لم يعتمد (نحو هذا الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا) وإعرابه الهاء للتنبيه وذا اسم إشارة في محل رفع مبتدأ ضارب خبر وعلامة رفعه ضم آخره والضارب اسم فاعل يعمل عمل فعله يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هوز يدا مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره أمس ظرف زمان مفعول فيه مبني على الكسر وعمله النصب والآن ظرف زمان مفعول فيه مبني على الفتح وعمله النصب وغدا ظرف زمان مفعول فيه وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره وإنما عمل اسم الفاعل مع أل مطلقاً : أي من غير شرط لأنه حينئذ صلة للموصول الذي هو أل فهو فعل بحسب المعنى وإن كان اسماً بحسب الصورة ، ومن ثم جاز عطف الفعل عليه (وإن كان مجرداً من أل) الموصولة (عمل) عمل فعله متعدياً كان أولازماً (بشرطين) لأنه بالأول منهما يتم له مشابهة الفعل لفظاً من جهة موافقته له في الحركات والسكنات ، ومعنى من جهة اقتران حدثه بأحد الزمانين المذكورين وبالتالي تقوى مشابهته له ، لأن مقتضى كونه وصفاً أن يكون له موصوف ، فقياسه أن لا يقع إلا مع صاحبه إذ ذكره بدونه يخرج عن أصل وضعه ويلحقه بالجوامد فلا يعمل ، وإنما اشترط عند فقدان اعتماده على صاحب أن يخلفه حرف النفي أو الاستفهام لأنهم قصدوا به قصد الفعل فجرى مجراه ، وقد علم بالاستقراء أنهم لا يستعملون الوصف قائماً مقام الفعل إلا مع النفي أو الاستفهام . الأول من الشرطين (كونه) أي اسم الفاعل (للحال) حقيقة نحو أنا ضارب زيدا الآن أو حكاية نحو - وكلهم باسط ذراعيه بالصيد - فذراعيه معمول لباسط وهو وإن كان ماضياً لكنه لحكاية الحال الماضية فيقدر التكلم بذلك كأنه موجود في ذلك الزمان أو يقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن فالجملة حالية والواو فيه واو الحال ويدل عليه عطف ونقلهم عليه ولم يقل وقلبتهم (أو الاستقبال) لا بمعنى الماضي خلافاً لابن هشام والكسائي فانهما أجازا عمله بمعنى الماضي (و) الثاني (اعتماده على) واحد من أمور أربعة (نفي) بحرف أو اسم أو فعل نحو ما أو غير أوليس ضارب زيدا الآن أو غدا (أو استفهام) بحرف أو اسم نحو أضراب أو كيف ضارب زيد عمرا الآن أو غدا (أو مخبر عنه) أي على مبتدأ مخبر عنه باسم الفاعل سواء كان مبتدأ في الحال نحو زيد ضارب عمرا الآن أو غدا أو في الأصل نحو ظننت زيدا ضارباً عمرا الآن أو غدا وأعلمت زيدا عمرا ضارباً بكراً الآن أو غدا

كضارب ومكرم فإن كان مقرونا بأل عمل مطلقاً نحو هذا الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا وإن كان مجرداً من أل عمل بشرطين كونه للحال أو الاستقبال واعتماده على نفي أو استفهام أو مخبر عنه

(١) هنا كلام محذوف ولعل تقديره لكثرة وزن فاعل عن غيره اه مصححه

(أو موصوف) لفظا نحو جاء رجل ضارب عمرا الآن أو غدا أو معنى نحو جاءني زيد راكبا جملا لأن الحال وصف في المعنى ولا يشترط في المعتمد عليه من التني وما بعده أن يكون ملفوظا به ، بل يكفي أن يكون مقتررا نحو مهين عمرو زيدا أم مكرمه : أي أمهين ، ولا يقدر من أدوات الاستفهام إلا الهمزة ونحو - مختلف ألوانه - أي صناب ، ومنه نحو ياطالعا جبلا ، أم رجلا طالعا ، وقول ابن مالك إنه اعتمد على حرف النداء فهو منه لأنه مختص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل ، قاله ابن هشام ثم سرد المصنف أمثلة ما مضى على الترتيب فقال (نحو ما ضارب زيد عمرا) الآن أو غدا هذا مثل ما اعتمد على التني . وإعرابه ما نافية حجازية تعمل عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر ضارب اسمها وعلامة رفعه ضم آخره وضارب اسم فاعل يعمل عمل الفعل زيد فاعل سد مسد الخبر عمرا مفعول به ، ويجوز أن تجعل ما تسمية وضارب مبتدأ وزيد فاعل به سد مسد الخبر الآن ظرف زمان مفعول فيه مبني على الفتح أو حرف عطف غدا ظرف زمان معطوف على ما قبله وهو منصوب وعلامة نصبه فتح آخره (و) نحو (أضارب زيد عمرا) الآن أو غدا هذا مثال ما اعتمد على الاستفهام وإعرابه الهمزة للاستفهام ضارب مبتدأ وهو اسم فاعل وزيد فاعل سد مسد الخبر عمرا مفعول به (و) نحو (زيد ضارب عمرا) الآن أو غدا هذا مثال المعتمد على الخبر عنه وإعرابه ظاهر (و) نحو (مررت برجل ضارب عمرا) الآن أو غدا هذا مثال المعتمد على الموصوف وإعرابه ظاهر . ثم الشرطان المذكوران يعتبران في اسم الفاعل لعماله في النصب كما في المعنى ، فإذا وجدنا فلا يتعين عمله بل تجوز إضافته إلى مفعوله الذي يليه تحقيقا نحو هذا ضارب زيد الآن أو غدا بخفض زيد بالإضافة وإن شئت نصبته . قال ابن هشام في المعنى : النصب أولى لأنه الأصل . وقال أبو حيان : يظهر لي أن الجر أولى ، وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى - إن الله بالغ أمره - فإن اقتضى مفعولا آخر تعين نصبه نحو أنت كاس زيدا ثوبا الآن أو غدا ، وبما نقرر يعلم أن اسم الفاعل المجرد من آل الصالح للعمل يضاف للمفعول جوازاً إن كان المفعول ظاهراً نحو - هديا بالغ الكعبة - ووجوباً إن كان ضميراً نحو هذا مكرمك وهذان مكرماك وهم مكرموك فالكاف في هذه الأمثلة وشبهها في محل جر عند سيبويه والأكثر وهو الأنصح ، وشذ فصل المضاف بمفعول كقراءة بعضهم - فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله - بجر رسله بالإضافة لمخلف ونصب وعده ، وقد أفهم كلام المؤلف أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي أو لم يعتمد على ما عمل به لم يعمل بل لم يجب إضافته لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه .

(تنبيه) ذكر غير المصنف لأعمال اسم الفاعل في المفعول شرطين : أحدهما أن لا يكون مصغراً . والثاني أن لا يكون موصوفاً لأن كلام التصغير والوصف يزيل شبهه بالفعل فلا يقال جاء رجل ضوئرب زيدا ولا رأيت ضاربا مسيئا زيدا ، وأجاز السكوفيون ما خلا الفراء والنحاس أعمال المصغر مطلقاً ، وأجاز البصريون والفراء أعمال الموصوف بعد العمل ، وصححه ابن هشام في المعنى وهو الأصح ، ومنه قوله تعالى - ولا آمين البيت الحرام ينتخون - جملة ينتخون نعت لآمين لاحال منه خلافاً لآني البقاء (الثالث) أي من الأسماء العاملة عمل الفعل (أمثلة المبالغة) فإنها تعمل عمله ولو كانت مشناة أو مجموعة ، وإعنا عملت مع فوات المشابهة اللفظية للمضارع لما فيها من المبالغة في المعنى فقامت مقام المشابهة وعدها قسماً ثالثاً على تقدير أن تكون صيغة المبالغة خارجة عن اسم الفاعل (وهي ما) أي اسم فاعل حوّل عن صيغته للمبالغة والتسكير في الفعل حتى (كان) أي صار (على وزن فعال) بتشديد العين حكى سيبويه . أما العسل فأنا شراب . وقال الشاعر :

أو موصوف نحو
ما ضارب زيد عمرا
وأضارب زيد عمرا
وزيد ضارب عمرا
ومررت برجل ضارب
عمرا . الثالث أمثلة
المبالغة ، وهي ما كان
على وزن فعال

✽ مقدفا على الحرب خوفاً إليها الكنائس ✽ (أو فعول) بفتح الفاء . قال الشاعر :

ضروب بنصل السيف سوق ممانها إذا عدموا زادا فانك عاقر

ومع من كلامهم إن الله غفور ذنب العالمين وإن الله سموع دعاء من دعاه (أو مفعال) بكسر الميم كقول بعضهم يصف آخر بالجود ✽ وإنه لمنحار بوائكها ✽ أي ممانها (أو فعيل) بفتح الفاء وكسر العين وسكون الياء نحو إن الله سميع دعاء من دعاه (أو فعل) بفتح الفاء وكسر العين كقول الشاعر :

حذر أمورا لا تضر وآمن ما ليس منجيه من الأقدار

(وهي كاسم الفاعل) في العمل وشروط عمله حتى عدم التصغير والوصف قبل العمل وأكثرها استعمالا فعال وفعول ثم مفعال ثم فعيل ثم فعل وإعمال هذه الأمثلة قول سيبويه وأصحابه وحجتهم في ذلك السماع كما قدمنا ، والقياس على أصلها الذي هو اسم الفاعل لأنها محمولة عنه لقصد المبالغة والتكثير لأنها كلها تقتضي تكرار الفعل فلا يقال ضراب لمن ضرب مرة واحدة ، ولم يجوز الكوفيون إعمالها كلها لخالفها لأوزان المضارع ومعناه ، ومتى وجدوا بعدها شيئا منصوبا قدروا له فعلا ، ومنع أكثر البصريين إعمال فعيل وفعل ، والأصح ما قاله سيبويه وأصحابه من إعمالها كلها (فما كان) منها (صلة لأل) بأن كان معرفا بها (عمل مطلقا) أي ماضيا كان أوحالا أو مستقبلا معتمدا على شيء أولا (نحو جاء الضراب زيدا) أمس أو الآن أو غدا . وإعراجه جاء فعل ماض الضراب فاعل ، وضراب من أمثلة المبالغة يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول وفاعله مستتر فيه جوازا تقديره هو زيدا مفعول به (وإن كان) كذا في النسخ والأولى وما كان ليناسب ما قبله (مجردا منها) أي من آل (عمل بالشرطين) السابقين في اسم الفاعل عدم المضي والاعتماد على أحد الأمور الأربعة السابقة (نحو ماضراب زيد عمرا) فضراب عامل في عمرا النصب لاعتداده على النبي ، ويجرى في هذه الأمثلة ما قدمناه في اسم الفاعل من أن وجود الشرطين المذكورين لا يوجب عمل هذه الأمثلة بل يجوز إعمالها وإضافتها إلى مفعولها ولا تضاف إلى فاعلها كما أن أصلها وهو اسم الفاعل لا يضاف إلى فاعله بخلاف المصدر لأنها أقوى منه شبهها للفعل والفعل لا يضاف . الرابع من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم المفعول) ولو مثنى أو جموعا وهو اسم اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه (نحو مضروب ومكرم) نبه بالمثاليين على أن اسم المفعول إن بنى من الثلاثي فهو على صيغة مفعول كضروب وما كول ومضروب ، وإن بنى من غيره فهو على صيغة المضارع المجهول بأبدال حرف المضارعة ميامضومة وفتح ما قبل آخره كمكرم ومنطلق ومستخرج بفتح ما قبل الآخر في الجميع وهذا ما لم يستغن بمفعول عن مفعول بفتح العين وذلك مثل محزون ومحموم ومجنون ومزكوم فإن اسم المفعول فيها لم يقولوا فيه محزن ولا محم ولا مجنن ولا مزك مع أن أفعالها سمعت ثلاثية ورباعية فدل على أنهم استغنوا بمفعول عن مفعول ، وقد ينوب في الدلالة لافي العمل عن مفعول بقلة فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو ذبح بمعنى مذبح وفعل بفتح الفاء والعين نحو قبض بمعنى مقبوض وفعلة بضم الفاء وسكون العين نحو أكلة ولقمة وغرفة بمعنى مأكولة وملقومة ومغروفة وبكثرة فعيل كجريح وقتيل وصريع ، وقد ينوب عن مفعول بضم الميم وفتح العين فعيل نحو أعقدت العسل فهو عقيد أي معقد وأعالت المريض فهو عليل فهذا كله في الدلالة لافي العمل فلا يقال مررت برجل ذبيح كبشه (ويعمل عمل الفعل المبني للمفعول) فيرفع المفعول لقيامه مقام الفاعل ، فإن كان من متعدداً لاثنين أو ثلاثة رفع واحداً ونصب ماسواه (وشرط عمله كاسم

أو فعول أو مفعال أو
فعيل أو فعل وهي كاسم
الفاعل فما كان صلة
لأل عمل مطلقا نحو
جاء الضراب زيدا
وإن كان مجردا منها
عمل بالشرطين نحو
ماضراب زيد عمرا .
الرابع اسم المفعول نحو
مضروب ومكرم ،
ويعمل عمل الفعل
المبني للمفعول وشرط
عمله كاسم

الفاعل) أي كشروطه فان كان صلة لأل عمل مطلقا (نحو جاء المضروب عبده) أمس أو الآن أو غدا . وإعرابه جاء فعل ماض المضروب فاعل وهو اسم مفعول يعمل عمله برفع نائب الفاعل وينصب المفعول عبد نائب الفاعل والهاء في محل جر بالإضافة كما تقول زيد ضرب عبده وإن كان مجردا عمل بشرط أن يكون حالا أو استقبالا وأن يعتمد على واحد ماض ولو تقديرا (و) ذلك نحو (زيد مضروب عبده) الآن أو غدا (فعبده) مرفوع باسم المفعول (نائب عن الفاعل في المثالين) ونحو هذا معطى أبوه درهما الآن أو غدا كما تقول يعطى أبوه درهما ويجوز لك أن تجريه مجرى الصفة المشبهة بأن تحوّل إسناده عن مرفوعه إلى ضمير موصوفه ثم تضيفه إلى مرفوعه معنى أو تنصبه تقول زيد مضروب العبد بخفض العبد أو نصبه لأنك أسندت اسم المفعول إلى ضمير زيد كما تفعل في الصفة المشبهة . (الخامس) من الأسماء العاملة عمل الفعل (الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى إلى واحد) من حيث إنها تفي وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل ولهذا عملت عمله وإن كان أصلها أن لا تعمل لمباينتها الفعل من حيث كونها تدل على الثبوت ولكونها مأخوذة من فعل قاصر أي لازم أو متعد منزل منزلة اللازم بحذف مفعوله اختصارا أو بنقله إلى فعل بضم عينه كالراحم القلب واقتصر في عملها على واحد لسكونه أدنى درجات التعدى ، والمراد بها كل صفة صح تحويل إسناده عن مرفوعها إلى ضمير موصوفها على سبيل الثبوت (كحسن وظريف) فان كلا منهما صفة مشتقة من الحسن والظرف اللذين كل منهما مصدر فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت إذ معنى زيد حسن ثبوت الحسن له واستمراره له في سائر أوقات وجوده لأنه متجدد حادث ، فإذا أريد الحدوث حوّل إلى بناء اسم الفاعل . وقيل حاسن بكسر السين وعلى القياس فرح وفارح وجرع وجازع والظرف بفتح الظاء والراء من ظرف ككرم ظرفا وظرافة . وفي القاموس الظرف في اللسان أو هو حسن الوجه والهيئة أو يكون في الوجه واللسان أو البراعة وذكاه القلب أو الحذق أو لا يوصف به إلا اللتان الأزوال والفتيات الزولات لا الشيوخ والابادة ، ومما ذكرناه يعلم أن الصفة المشبهة تختص بالحال الدائم أي الماضي المستمر إلى زمان الحال فلا تكون للماضي المنقطع وللستقبل بخلاف اسم الفاعل (ولعمولها) الذي تعمل فيه عمل الفعل ويشترط لصحة عملها إذا تجردت من الالتماس على واحد مما سبق لالحال والاستقبال لما تقر من أنها للثبوت فلامعنى لاشرط ما ذكر لأن ما لا يدل على حدوث لاتعلقه بالزمان ويشترط لعملها أيضا أن لا يفصل بينها وبين معمولها بظرف أو عديله عند الجمهور بخلافه في اسم الفاعل فيجوز بالاتفاق (ثلاث حالات) لا يتخلو عن واحد منها : الأولى (الرفع على الفاعلية) وهذا الوجه متفق عليه ، وحينئذ فالصفة خالية عن الضمير إذ لا يكون للشيء فاعلان أو على البديلية من ضمير مستتر في الصفة يعود على موصوفها بدل بعض من كل ، وهذا الوجه نقله ابن هشام عن الفارسي وترده حكاية الفراء مهترت بامرأة حسن الوجه لأنه لو كان الوجه بدلا من ضمير مستتر في حسن لوجب تأنيثه لأن المسند إذا رفع ضمير مؤنث وجب تأنيثه كذا قال بعضهم (نحو مهترت برجل حسن وجهه وظريف لفظه) وإعرابه مهترت فعل وفاعل برجل جار ومجرور حسن نعت لرجل ، وحسن صفة مشبهة باسم الفاعل يعمل عمله برفع الفاعل وينصب المفعول ، وجهه فاعل وعلامة رفعه ضم آخره ، والهاء في محل جر بالإضافة ، وظريف مغطوف على حسن وهو صفة مشبهة ، ولفظه فاعل ، ويجوز إعراب كل من وجهه ، ولفظه بدلا ، ويكون فاعل الصفة ضميرا مستترا يعود على رجل . (و) الحالة الثانية (النصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفا) بال أو بالإضافة (نحو مهترت برجل حسن الوجه) حسن نعت لرجل وهو صفة

الفاعل نحو جاء المضروب عبده وزيد مضروب عبده فعبده نائب عن الفاعل في المثالين . الخامس الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى إلى واحد كحسن وظريف . ولعمولها ثلاث حالات : الرفع على الفاعلية نحو مهترت برجل حسن وجهه وظريف لفظه والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفا نحو مهترت برجل حسن الوجه

مشبهة وفاعلها مستتر فيها جواز تقديره هو الوجه منصوب على التشبيه بالمفعول به (أو) مررت
 برجل (حسن وجهه) بنصب وجهه على التشبيه بالمفعول به والفاعل مستتر في حسن جواز تقديره
 هو (أو على التمييز إن كان نكرة نحو مررت برجل حسن وجهها) فحسن صفة مشبهة وفاعلها مستتر
 فيه جواز تقديره هو وجهها تمييز وظاهر كلام المصنف أنه لا يجوز في النكرة النصب على التشبيه
 بالمفعول به ، وهو ما اقتضاه كلام غيره لكن قال ابن هشام في الجامع وشرح القطر وشرح اللحة
 بنجوز الوجهين في النكرة أي التمييز والتشبيه بالمفعول به ، ولكن النصب على التمييز أرجح .
 (و) الحالة الثالثة (الجر على الإضافة نحو مررت برجل حسن الوجه) وإعرابه مررت فعل وفاعل
 برجل جار ومجرور حسن نعت لرجل وهو صفة مشبهة وفاعلها مستتر فيه جواز تقديره هو وهو
 مضاف والوجه مضاف إليه نعم تمتنع الإضافة إذا كانت الصفة مقرونة بأل ومعمولها عار عنها لأن
 ما فيه أل من الوصف لا يضاف إلا إلى ما فيه أل أو إلى مضاف إلى ما هي فيه فلا يقال زيد الحسن
 وجهه ولا زيد الحسن وجه بالجر ، وإنما جاز إسناد الصفة المشبهة إلى ضمير موصوفها في حالتها الجر
 والنصب في الأمثلة السابقة ، ولم يجز ذلك في اسم الفاعل نحو زيد ضارب أبوه لأن تحويل الاسناد
 فيه إلى ضمير الموصوف يوم أن الموصوف مفعول بخلافه في الصفة المشبهة ، فان إسنادها إلى ضمير
 الموصوف لا يوم ما ذكر فلا يمتنع ولا يوجب أيضا لأن من حسن وجهه حسن أن يسند الحسن إلى
 جملته مجازا (ولا يتقدم معمول الصفة) أي الصفة المشبهة ، والمراد بمعمولها ما هو فاعل في المعنى فلا
 تتقدم (عليها) لأنها فرع اسم الفاعل الذي هو فرع الفعل في العمل فقصرته عنه فلم تعمل في متقدم
 فلا يقال زيد وجهه حسن وحينئذ لا يجوز أن يكون معمولها أجنبيا (بل لابد من اتصاله بضمير
 الموصوف) أي بضمير يعود على موصوفها (إما لفظا نحو زيد حسن وجهه أو معنى) أي تقديرا كما
 عبر به غيره (نحو مررت برجل حسن الوجه) أي منه ، وهذا قول الصريين . وقال الكوفيون
 لا حذف قال فيه خلف عن الضمير المضاف إليه ، والأصل وجهه وردت بسماع التصريح بالضمير مع أل
 فخرج نحو زيد حسن عمرا فلا يجوز ذلك لعدم اتصال معمول بالضمير . (السادس) من الأسماء
 العاملة عمل الفعل (اسم التفضيل) ويقال له أفعال التفضيل . قال ابن هشام ولو سمعوه بأفعال الزيادة
 لكان أولى لأنه قد يبنى لما لا تفضيل فيه نحو أبخل وأجهل ، ويمكن أن يجاب بأن هذه العبارة
 في الاصطلاح صارت اسما للدال على الزيادة ، وهو الوصف المبني على أفعال تحقيقا أو تقديرا لزيادة
 صاحبه على غيره في الحدث المشتق هو منه فدخل في ذلك خير وشر لكونهما في الأصل أخير وأشر
 فحذفت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال بدليل ظهورها في قراءة أبي قلابة سيعلمون غدا من
 الكذاب الأشر بفتح الشين وتشديد الراء وقوله * بلال خير الناس وابن الأخير * وقد عرف
 ابن هشام اسم التفضيل بأنه الصفة الدالة على المشاركة والزيادة وهو يقتضى منع نحو زيد أعلم من الجدار
 وعمرو أكثر من الشعر إلا أن يجاب بأن ما جاء من نحو ذلك فاسم التفضيل فيه مخرج عن معناه
 التفضيلي إلى التجاوز والبعد الذي يلزمه ، فان التفضيل يستلزم بعد المفضل عليه فكأنه قيل زيد
 بعد عن الجدار وعمرو بعد عن الشعر ، ونظير ذلك قول العلماء هذا أظهر من أن يخفى فليست
 من متعلقة بأفعال بل متعلقة بالبعد المفهوم من التفضيل أي هذا أظهر من كل ما عداه بعيد من
 الخفاء قاله العصامي في شرح الكافية ثم أفعال التفضيل لا يبنى إلا من فعل ثلاثي مجرد من الزيادة
 ليس بلون ولا غيب سواء كان ذلك الفعل لازما (نحو أكرم وأفضل) فان كلا منهما اسم تفضيل الأول
 من كرم والثاني من فضل بمعنى صار ذا كرم وذا فضل أو متعديا كأعلم وأضرب (ولا ينصب المفعول به)

أوحسن وجهه أو على
 التمييز إن كان نكرة
 نحو مررت برجل
 حسن وجهها والجر على
 الإضافة نحو مررت
 برجل حسن الوجه
 ولا يتقدم معمول
 الصفة عليها بل لابد
 من اتصاله بضمير
 الموصوف إما لفظا نحو
 زيد حسن وجهه أو
 معنى نحو مررت
 برجل حسن الوجه .
 السادس اسم التفضيل
 نحو أكرم وأفضل ولا
 ينصب المفعول به

فلا يقال زيد أشرب الناس عسلا ولا المفعول له ، فلا يقال زيد أعلى الناس اجتهدا ولا معه فلا يقال أنا أسير الناس والنيل ولا المفعول المطلق فلا يقال زيد أحسن الناس حسنا ولا المشبه بالمفعول به (اتفاقا) أى إجماعا لأنه التحق بالأفعال الغريزية نعم يصل إلى المفعول بواسطة حرف الجر فيعمل فيه بلا تقوية نحو هو أوعى للعلم وأبذل للمعروف وأعلم بزيد وأجهل بعمرو ، فإن كان الفعل يتعدى لاثنتين نصبت الآخر بفعل مقدر نحو هو أكسى للفقراء الثياب فالثياب مفعول لفعل محذوف أى يكسوهم الثياب وأما نحو قوله تعالى - إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله - فمن ليست مفعولا بأعلم بل هي اسم موصول مفعول لفعل محذوف دل عليه أعلم أى يعلم من يضل عن سبيله أى يعلم المضلين ، ويحتمل أن تكون من استفهامية في محل رفع مبتدأ ويضل خبره والجملة في محل نصب علق عنها العامل والاستفهام للتعجب من شأن الضال التسبب للظن الكاذب .

(تنبيه) ما ذكره المصنف من الاتفاق على منع عمل اسم التفضيل في المفعول به تبع فيه ابن هشام في شرحه على القطر وابن مالك في شرح السكافية وفيه نظر ، فقد نقل في المعنى عن بعضهم جواز نصبه للمفعول به . وقال ابن عنقاء في الدرر البهية وبعضهم ينصب باسم التفضيل إن أول بما لا تفضيل فيه ، وبعضهم ينصب به مطلقا انتهى . ونقل في شرح التسهيل عن محمد بن مسعود أنه قال غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى - فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلا - وليس تمييزا لأنه ليس فاعلا في المعنى كما في زيد أحسن وجهها ، وقول العباس بن مرداس * وأضرب منا بالسيوف القوانسا * انتهى وظاهره تجويز عمله فيه مطلقا نعم قد يجب بأنه نزل الخلاف المذكور منزلة العدم لامكان تأويل ما ذكر بأنه على تقدير فعل وإن سبيلا تمييز محمول عن المبتدأ والأصل بمن سبيله أهدى ويرفع الفاعل المستتر (ولا يرفع) الفاعل (الظاهر) ولو ضميرا منفصلا فلا يقال جاءني رجل أحسن منه أبوه أو هو إذ ليس له فعل بمعنى في الزيادة واقع موقعه ولأنه يشبه فعل التعجب وزنا وأصلا (إلا في مسألة الكحل) فإنه يجوز فيها رفعه للفاعل الظاهر إجماعا ، لأنه حينئذ يصح أن يحل محله فعل من مادة لفظه وأن يراد معنى التفضيل حقيقة لأنه يصح أن يقال مارأيت رجلا أحسن في عينه الكحل كحسه في عين زيد ، وسميت بذلك لأن أشهر مثلها مارأيت رجلا أحسن في عينه الكحل كحسه في عين زيد (وضابطها أن يكون) اسم التفضيل صفة في المعنى لاسم جنس ، وذلك بأن يكون (في الكلام نفي) أو شبهه من نهى أو استفهام (و بعده اسم جنس) عام (موصوف) معنى (باسم التفضيل) بأن يكون نعتا أو غيره كالحال والخبر (و بعده اسم) مرفوع أجنبي عن الموصوف أى خال عن ضميره مكتنف غالبا بضميرين (يفضل) أى ذلك الاسم (على نفسه باعتبارين) مختلفين (نحو) قول العرب (مارأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) وإعرابه ماناقية رأيت فعل وفاعل رجلا مفعول به أحسن نعت لرجلا وهو اسم تفضيل يعمل عمل الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول في عينه جار ومجرور في محل نصب على الحال من الكحل قدمت عليه الكحل فاعل وعلامة رفعه ضم آخره منه جار ومجرور متعلق بأحسن لأنه ظرف لغو بخلاف في عينه فإنه ظرف مستقر في عين جار ومجرور في محل نصب على الحال من الضمير في منه وزيد مضاف إليه ، فهذا المثال جمع الشروط التي ذكرها المصنف فإن رجلا اسم جنس تال لنفي وموصوف باسم التفضيل و بعده اسم مرفوع وهو الكحل وهو أجنبي عن الموصوف لأنه لم يتصل بضميره ومكتوف بضميرين وهما لها أن ومفضل على نفسه باعتبارين مختلفين إذ الكحل باعتبار كونه في عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من

اتفاقا ولا يرفع الظاهر
إلا في مسألة الكحل
وضابطها أن يكون
في الكلام نفي و بعده
اسم جنس موصوف
باسم التفضيل و بعده
اسم يفضل على نفسه
باعتبارين نحو مارأيت
رجلا أحسن في عينه
الكحل منه في عين
زيد

الرجال ومعنى المثال حينئذ ما رأيت رجلا أحسن الكحل كائنا في عينه منه أي من الكحل كائنا في عين زيد ولو لم يعرب المرفوع في هذا المثال فاعلا بل أعر بناء مبتدأ ورفعنا أفعال التفضيل بالحبرية لزم الفصل بين أفعال ومن بأجنبي وهو الكحل ، وهكذا المثال قوله صلى الله عليه وسلم «مامن أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة» فالصوم نائب فاعل أحب لأنه هنا بمعنى يحب مبنيا للمفعول (ويعمل) أي اسم التفضيل: (في التمييز نحو - أنا أكثر منك مالا) وأعز نفرا - لأن التمييز ينصبه ما يتخاو عن معنى الفعل نحو عندى رطل زيتا (وفي الجار والمجرور والظرف) لأنهما تكفيهما رائحة من الفعل (نحو زيد أفضل منك اليوم) وإعرا به زيد مبتدأ أفضل خبره وأفضل اسم تفضيل يعمل عمل الفعل منك جار ومجرور متعلق به واليوم ظرف زمان مفعول فيه متعلق بأفضل وفاعل أفضل مستتر فيه جوازا تقديره هو ويعمل أيضا في الحال نحو زيد أحسن الناس متبسا .

﴿تمة﴾ اسم التفضيل لا يستعمل إلا مع من نحو زيد أفضل من عمرو أو اللام نحو زيد الأفضل أو الإضافة نحو زيد أفضل رجل لأن الغرض منه الزيادة على غيره ، وهو حاصل بأحدها فلا يجوز استعماله باثنين منها ، وشذ الجمع بين الإضافة ومن في قول الشاعر :

نحن بفرس الودى أعلمنا منابر كص الجياد في السدف

قال أبو حيان يريد أعلم منا ولم يعتد بالإضافة للضمير وخرجه ابن جني على أن نانا تأكيد للضمير المستتر في أعلم وهو نائب عن نحن فحله رفع ولا إضافة ألبته ، واختلف في من الداخلة على المفضول ، فقال الجمهور هي لا ابتداء الغاية أي غاية الارتفاع في نحو زيد أفضل من عمرو ، ولا ابتداء الانحطاط في نحو زيد خير من عمرو . قال سيبويه وفيها معنى التبويض ويجب تقديم المفضول مجرورا بمن إذا كان اسم استفهام أو مضافا إليه نحو ممن أنت أعلم ومن أي رجل أنت أكرم وذلك لأن اسم الاستفهام له صدر الكلام ، وما أحسن قول الأمين المحلى :

عليك بأرباب الصدور فمن غدا مضافا لأرباب الصدور تصدرا
وإياك أن ترضى صحابة ناقص فتنحط قدرا من علاك وتحقرا
فرجع أبو من ثم خفض مزمل يبين قولي مغريا ومخذرا

فالإشارة بقوله أبو من إلى قولك علمت أبو من زيد بحق أبو زيد النصب بعلمت لكونهما رفعا بالابتداء والخبر لا كتساب أبو الصدارة بإضافته لمن الاستفهامية ، فمنع أن يعمل ما قبله فيها بعده وزيد في هذا المثال هو المبتدأ وأبو من خبره ، وأشار بقوله مزمل إلى قول امرئ القيس :

كان ثيرا في عرائين وبله كبير أناس في بجاد مزمل

وذلك لأن مزمل صفة لكبير فكان حقه الرفع لكنه لما جاور الخفوض وهو بجاد خفض ويجوز حذف المفضول مع من نحو - والآخرة خير وأبقى - أي من الأولى . ثم اسم التفضيل إن كان معرفا بأل طابق وجوبا من هوله نحو زيد الأفضل والزيدان الأفضلان وهكذا وإن كان مجردا من آل والإضافة وهو المقرون بمن الجارة للمفضول أو مضافا لنكرة أفرد وذكر وجوبا فيهما نحو زيد أفضل من عمرو وهند أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو وهكذا وإن كان مضافا لمعرفة جاز فيه وجهان : المطابقة ، والافراد نحو الزيدان أفضل الرجال وأفضل الرجال والزيدون أفضل الرجال وأفضل الرجال ، فإن استعملت أفعال لغير التفضيل وجبت المطابقة كقولهم الناقص والأشج أعدلا بنى مروان أي عادلام إذ ليس

ويعمل في التمييز نحو
أنا أكثر منك مالا
وفي الجار والمجرور
والظرف نحو زيد
أفضل منك اليوم .

منهم عادل غيرهما حتى يقصد التفضيل . (السابع) من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم الفعل) وهو ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا بمعنى أنه عامل أبدا غير معمول ولا فضلة ، واختلف النحاة في مدلول اسم الفعل على القول باسميته وهو الأصح ، فقيل مدلوله لفظ الفعل فسه مثلا اسم لاسكت وهو الأصح وقيل مدلول المصدر فسه اسم لقولك سكوتا . واختاره ابن الحاجب وقيل مدلوله مدلول الفعل وهو الحدث والزمان إلا أن دلالة الفعل على الزمان بالصيغة ودلالة اسم الفعل عليه بالوضع فسه اسم لمعنى الفعل ، وعليه جرى المؤلف رحمه الله تعالى ونسب هذا القول إلى ظاهر قول سيديويه والجماعة ثم على القول بأن مدلوله مدلول المصدر فوضعه نصب بفعله النائب عنه وعلى القول بأن مدلوله مدلول الفعل فوضعه رفع بالابتداء وأغنى مرفوعه عن الخبر ، وعلى القول الأصح أن مدلوله لفظ الفعل فلا موضع له من الاعراب (وهو ثلاثة أنواع :) الأول (ما هو بمعنى الأمر وهو الغالب) ولهذا قدمه (كسه) فهو اسم فعل أمر (بمعنى اسكت) فإذا قلت صه فكأنك قلت اسكت لأن أسماء الأفعال موضوعة بأزاء الأفعال من حيث انه يراد بها معانيها (ومه) فهو اسم فعل أمر (بمعنى انكف) لا بمعنى اكف لأن مه غير متعد واكف متعد ، فالأحسن تفسيره بغير المتعدى وهو انكف فإذا قلت مه فكأنك قلت انكف (وأمين) بفتح النون فهو اسم فعل أمر (بمعنى استجب) فإذا قلت آمين فكأنك قلت استجب . وقد قيل آمين اسم مرياني لأن هذا الوزن ليس إلا من أوزانه كهليل وقايل فجعل اسم فعل (وعليك زيدا) فهو في الأصل جار ومجرور ثم نقل وصار اسم فعل أمر (بمعنى الزم) فإذا قلت عليك زيدا فكأنك قلت الزم زيدا قال الله تعالى - يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم - فعليكم اسم فعل أمر بمعنى الزموا وأنفسكم مفعول به ومثله عليكم به أى الصق به والباء زائدة كما قاله ابن هشام والسماعيني نقلا عن الرضى ونظر فيه بعضهم بأن الزيادة خلاف الأصل وقد أمكن جعله بمعنى فعل متعد بالباء وهو استمسك فلا معدل عنه (ودونك) وهو فى الأصل ظرف مكان مضاف إلى ضمير المخاطب ثم نقل عن ذلك وصار اسم فعل أمر (بمعنى خذ) فإذا قلت دونك بكرا فكأنك قلت خذ منه اليك بمعنى تنح وراءك أى تأخر وأمامك أى تقدم وهيا مثقلا ومخففا أى اسرع وحى أى أقبل كحى على الصلاة وإيها بالتنوين أى انكف عن حديثك وإيه بالتنوين وعدمه أى امض فى حديثك ورويد فى أحد استعماليه نحو رويد زيدا أى امهله وبله زيدا بمعنى دعه. قال ابن هشام ومن الغريب أن فى البخارى فى تفسير سورة الم السجدة يقول الله تعالى : أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطعمت عليه فاستعملت بمن خارجة عن المعانى الثلاثة يعنى التى تستعمل عليها بله وهى كونها اسم فعل أو مصدرا أو اسم استفهام وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر وبهذا يتقوى من بعدها من ألفاظ الاستئناس . (و) الثانى (ما هو بمعنى الماضى) وهو أكثر من الذى بعده (كهيات) مثلثة التاء عند الحجازيين وبكسرها عند التميميين وبضمها عند جماعة ، وفيها قريب من أر بعين لغة على ما قيل ، بل قيل تذف على الأر بعين ، وكالها يقال فيها اسم فعل ماض (بمعنى بعد) بضم العين ثم من فتح التاء وقف عليها بالهاء ومن كسرها وقف بالياء ومن ضمها ، فقيل يقف بالهاء . وقيل بالياء (وشتان) بفتح أوله وتشديد ثانيه وفتح النون آخره ، وحكى عن الفراء كسرها اسم فعل ماض (بمعنى افترق) كذا أطلقه الجمهور وقيده الزمخشري بأن يكون الافتراق فى المعانى والأحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم . قال فلا يستعمل فى غير ذلك لا تقول شتان الحصان عن مجلس

السابع اسم الفعل وهو ثلاثة أنواع. ما هو بمعنى الأمر وهو الغالب كسه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكف وآمين بمعنى استجب وعليك زيدا بمعنى الزم ودونك بمعنى خذ. وما هو بمعنى الماضى كهيات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق .

الحكم ولاشتان المتبايعان عن محل العقد قاله في التصريح ، ومنه مخ بلغاته : وبه أى عظم ، وفيه تعجب ومدح ، وأولى لك : أى هلكت أو دانك الهلاك ، واللام للتبيين (و) الثالث (ما هو بمعنى المضارع) وهو أقل من الذى قبله بل اسم الفعل بمعنى المضارع إنما هو رأى ابن مالك ومن تبعه . وأما ابن الحاجب فلا يرى ذلك لأن أسماء الأفعال مبنية لمشايتها فعل الأمر والماضى ولو كانت بمعنى المضارع لأعربت فأوّه عنده بمعنى توجعت ، وأف عنده بمعنى تشجرت مرادا بهما الانشاء ، لكن قد سبق أنها إنما بنيت لمشايتها الحرف في كونها عاملة غير معمولة ، لا لما يقوله ابن الحاجب (نحو أوّه) بفتح الهمزة وتشديد الواو وبالحرركات الثلاث ، وفيه ثلاث عشرة لغة كما يستفاد من القاموس . ومن جعلتها أوّه ، وكلها يقال فيها اسم فعل مضارع (بمعنى أوجع) بصيغة المضارع (وأف) بضم الهمزة وتشديد الفاء ، وفيها أربعون لغة ، وكلها يقال فيها اسم فعل مضارع (بمعنى أفضج) قال الله تعالى - فلا تقل لهما أف - ومنه أخ وكخ بتشديدهما بمعنى أنكره وأتقذر وقد وقط بلغاته : أى يكفى . قال الفاكهى : وقد أفهم كلامه أن اسم الفعل قسمان : ما وضع من أول الأمر كذلك نحو هيات وشتان ، وما نقل من غيره كعليك ودونك (ويعمل اسم الفعل عمل الفعل الذى هو بمعناه) فيرفع الفاعل ظاهرا أو مستترا ويتعدى إلى المفعول بنفسه وبحرف الجر ، ومن ثم عدى حيهل بنفسه لما كان بمعنى انت في نحو حيهل الثريد وبالبناء لما كان بمعنى عجل في نحو إذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر ، وبعلى لما كان بمعنى أقبل في نحو حيهل على كذا (فلا يضاف) اسم الفعل كما أن مسماه الذى هو الفعل لا يضاف ، ولذا قالوا في نحو بله زيد ورويد زيد بالجر إنهما مصدران والفتحة فيهما : أى في بله ورويد فتحة إعراب (ولا يتقدم معمولة عليه) بل يجب تأخيره عنه لأنه ضعيف في العمل ، فلا تقول زيدا دونك خلافا للكسائى فإنه يجوز ذلك قياسا على أصله الذى هو الفعل فإنه يجوز أن تقول زيد أخذ ، واستدل على ذلك من التنزيل بقول الله تعالى كتاب الله عليكم زاعما أن معناه عليكم كتاب الله بمعنى الزموه . وأجيب عنه بأن كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف ، وعليكم متعلق به أو بالعامل المحذوف ، والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم حذف الفعل وأضيف المصدر إلى فاعله على حد قوله تعالى - صبغة الله - واستفيد من منع تأخيره عن معمولة منع عمله محذوفاً وبه جزم ابن هشام في المعنى وغيره . وأما قول سيبويه في زيدا فاقتله وفي شأنك والحج إن التقدير عليك زيدا وعليك الحج فاعما أراد تفسير المعنى لا الإعراب ، وإنما التقدير الزم زيدا والزم الحج ، وأجاز ابن مالك إعماله محذوفاً (وما تؤن منه) أى من اسم الفعل (فهو نكرة وما لم ينون) منه (فهو معرفة) ثم بعضه ملتزم تنكيره كواها وويها فلا بد من تنوينه ، وبعضه ملتزم تعريفه كنزال ودراك ونحوها فلا يجوز تنوينه ، وبعضه جاء بالوجهين : التعريف ، والتنكير كما وصه وأف فهو في حال تنوينه نكرة ، وفي حال عدم تنوينه معرفة ، فسه مثلا إذا نويت به اسكت سكوتا مما تؤته وحكمت عليه بأنه نكرة ، أو السكوت المعين تركت تنوينه وحكمت عليه بأنه معرفة .

وما هو بمعنى المضارع نحو أوّه بمعنى أوجع وأف بمعنى أفضج ويعمل اسم الفعل عمل الفعل الذى هو بمعناه فلا يضاف ولا يتقدم معمولة عليه وما تؤن منه فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة .

(باب التنازع في العمل)

باب التنازع في العمل

ويسمى أيضا باب الاعمال ، والتنازع لغة : التخاصم والاختلاف ، وسمى به هذا الباب إما للخلاف بين البصريين والكوفيين في المختار إعماله من العاملين أو العوامل أو تشبيها للعاملين

بالتنازعين من جهة أن كلا منهما يطلب العمل في المعمل وهذا الثاني أقرب (وحقيقته) اصطلاحاً (أن يتقدم عاملان) فعلان متصرفان أو اسمان يشبهانها في التصرف أو فعل متصرف واسم يشبه نحو - هاؤم اقرءوا كتابيه - نخرج الفعل الجامد والحرف فلاننازع بينهما فلا يقال في لعل وعسى زيد أن يخرج أنه من باب إعمال الثاني (أو أكثر) منهما اتفاقاً في العمل أو اختلافاً فيه بشرط أن يكون بين العاملين أو العوامل ارتباط إما بعاطف كما في قاما وقعد أخواك أو أعمل أولهما في ثانيهما نحو - وأنه كان يقول سفيهاً - أو كان ثانيهما جواباً للأول . إما جوابية الشرط نحو قوله تعالى - تعالوا يستغفر لكم رسول الله - وأما جوابية السؤال نحو - يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة - أو نحو ذلك من أوجه الارتباط . أما إذا لم يكن ارتباطاً ألبته فإنه يمنع التنازع فلا يجوز قام قعد زيد على أنه من ذلك (ويتأخر) عنهما أو عنهما (معمولاً أكثر) نخرج المعمل المتوسط بين العاملين نحو ضربت زيدا وأكرمت والمتقدم عليهما نحو زيداً ضربت وأكرمت لتعين المعمل في الصورتين أن يكون للعامل الأول ومعمل الثاني محذوف لدلالة الأول عليه وليس هذا يمتنع عليه فقد أجاز بعض المغاربة التنازع في المتقدم مستدلاً بقوله تعالى - بالمؤمنين رءوف رحيم - ولا حجة له في ذلك لا مكان تقدير معمل للثاني ومآله بعض المغاربة قال به الرضى فقال وقد يتنازع العاملان فيما قبلهما إذا كان منصوباً نحو زيداً ضربت وقتلت وبك قتت وقعدت وتعقبه البدر الدماميني فقال يلزم عليه عند إعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممنوع في غير همزة الاستفهام . أما فيها فيجوز نحو - أفلم يسروا في الأرض - فإن الهمزة واقعة في الأصل بعد العاطف ولكنها قدمت عليه لفظاً (ويكون كل واحد من العاملين المتقدمين أو العوامل (المتقدمة يطلب ذلك المتأخر) بحسب المعنى أن يكون معمولاً له ، والطلب إما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية أو فيهما معاً أومع التخالف فيهما (نحو قوله تعالى - آتوني أفرغ عليه قطراً) فآتوني يطلب قطراً مفعولاً ثانياً وأفرغ يطلبه مفعولاً به فإعمال الثاني فيه والأول في ضميره وحذفه لسكونه فضلة والأصل آتوني ولو أعمل الأول لقليل أفرغه . وإعراب الآية آتوا فعل أمر مبني على حذف النون بمعنى أعطوا ينصب مفعولين وواو الجماعة فاعل والنون للوقاية والياء مفعول أول والمفعول الثاني محذوف ، والتقدير آتوني أفرغ فعل مضارع مجزوم في جواب الطلب وعلامة جزمه سكون آخره وفاعله مستتر فيه وجواباً تقديره أنا عليه جار ومجرور في محل نصب على الحال من الضمير قطراً مفعول به لأفرغ ، وهذا من قول ذي القرنين يخاطب به القوم الذين وجدهم بين السدين بمنقطع بلاد الترك ، والقطر النحاس المذاب أفرغ النحاس المذاب على الحديد الحمى فدخل بين زبره فصار شيئاً واحداً ، وهذه كرامة له من حيث إن العملة لم يتألموا من حرارة النار مع كثرة الايقاد أفاده الخازن (و) قولك (ضربني وأكرمت زيدا) وإعرابه ضربني فعل ومفعول وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على زيد ، وهو إضمار قبل الذكر وقد جاء كثيراً ، وأكرمت فعل وفاعل وزيدا مفعول لأكرمت ، وقد تنازعه كل من الفعلين (و) نحو (اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد) وإعرابه اللهم منادى مفرد حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم . صل فعل دعاء مبني على حذف حرف العلة من آخره وهو الياء ، وفاعله مستتر فيه تقديره أنت ، وسلم فعل أمر مبني على السكون وفاعله مستتر فيه وجواباً تقديره أنت ، وبارك فعل أمر مبني على السكون وفاعله مستتر ، على سيد جار ومجرور ونا في محل جر بالإضافة محمد بدل من سيدنا وعلى سيدنا متعلق ببارك ، وقد تنازعه كل من الثلاثة الأفعال . وقد علم مما تقرر أنه لا تنازع بين حرفين ولا بين حرف وغيره ولا بين جامدين

وحقيقته أن يتقدم عاملان أو أكثر ، ويتأخر معمول فأكثر ويكون كل واحد من المتقدمة يطلب ذلك المتأخر نحو قوله تعالى - آتوني أفرغ عليه قطراً - وضربني وأكرمت زيدا ، واللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد

ولا جامد وغيره ولا في معمول متقدم أو متوسط ولا فيما إذا كان أحد العاملين مؤكدا للآخر لأن الطالب للمعمول إنما هو الأول ويعلم منه أيضا امتناع التنازع فيما إذا كان المعمول ضميرا متصلا (ولا خلاف) أي بين البصريين والكوفيين (في جواز إعمال أي العاملين أو العوامل شئت) في الاسم المتنازع فيه ، وحكى بعضهم فيه الإجماع لكن لم يسمع من كلامهم إعمال الثاني من الثلاثة . قال أبو حيان : ولم يوجد التنازع فيما راد على الثلاثة فيما استقرى (وإنما الخلاف في الأولى) بفتح الهمزة وسكون الواو أي الأرجح من العاملين (فاختار البصريون) بفتح الموحدة وكسرها قاله الدماميني قال في غاية التحقيق والقياس الفتح وكأن الكسر لا يقع الفرق بين المنسوب إلى المدينة وبين المنسوب إلى البصرة بمعنى الحجارة اهـ (إعمال الثاني لقربه) من المعمول وكثرة استعماله في كلام العرب نثرا ونظما (واختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه) وللأختار من الاضمار قبل الذكر وإذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث ويتردد النظر في المتوسط هل يلحق بالأول لسبقه على الثالث أو بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة إلى الأول أو يستوى فيه الأمران قاله الفاكهي وسبقه إليه الأزهرى في التصريح ، وقال لم أر في ذلك نقلا ، وقال الدماميني في شرح النسيب على قول ابن مالك والأحق بالعمل الأقرب لا الأسبق خلافا للكوفيين ، وما أحسن تعبير المصنف بالأقرب والأسبق لكونه مع إفادته الحكم شعرا بشبهة كل من أهل البلدين ولشموله لما إذا كان التنازع بين أكثر من عاملين وإن كان هذا بصد ذكر العاملين على الخصوص اهـ ولعله يشير بهذا إلى إلحاق المتوسط بالأول لأنه بعيد عن المعمول ، ولأن إعمال الثالث يقتضى اضمار الفاعل فيه فان أعملناه كان الحكم كما إذا أعملنا الأول (فان) تنازع اثنان و(أعملت الأول) منهما في التنازع فيه على اختيار الكوفيين (أعملت الثاني) الذي أهملته (في ضمير ذلك الاسم المتنازع فيه) مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا لأن مرجع الضمير وان تأخر لفظا متقدم رتبة لأنه معمول للأول فيجوز عود الضمير إليه ولأن المعنى عليه فكان أدل على المعنى وأنى للالتباس وجوز بعضهم حذف غير المرفوع كالمنصوب والمجرور قال لأنه فضاة . قال الفاكهي وهو ضعيف ولا حجة له في قول عائكة بنت عبد المطلب :

بعكاظ يعثنى الناظرين إذا هو لمحو شعاعه

وجه الاستشهاد به أنها أعملت الأول وهو يعثنى فرفعت شعاعه وأعملت لمحو في ضميره وحذفته والتقدير لمحوه لأنهم أجابوا عنه بأنه ضرورة فلا يصلح الاحتجاج به (فتقول قام وقعدا أخواك) بإعمال الثاني في الضمير المرفوع المحل وهو ألف التثنية الراجع إلى أخواك التأخر عنه لتقدمه رتبة فتقول قام فعل ماض وقعدا فعل وفاعل قعد فعل ماض وألف التثنية ضمير متصل في محل رفع فاعل لقام وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثني (وضربني وأكرمته زيد) فزيد فاعل ضربني والتاء من أكرمته فاعل أكرم والهاء مفعوله فهذا مثال اضمار المنعول (وضربني وأكرمتها أخواك) بإعمال الثاني أيضا في الضمير المنصوب المحل الراجع إلى أخواك لأن مرجع الضمير متقدم رتبة (ومررت ومررت بهما أخواك) وإعرابه مر فعل ماض في جار ومجرور متعلق بمر ومررت فاعل بهما جار ومجرور متعلق بمررت وأخواك فاعل بالفعل الأول وهو مررت وهذا مثال اضمار المجرور (واللهم صل وسلم عليه وبارك عليه على محمد) وهذا مثال أيضا لاضمار المجرور لأنه أعمل الثاني والثالث في الضمير المجرور المحل العائد لما بعده وحينئذ فتقولنا اللهم صل وسلم وبارك على محمد من غير اضمار كما هو المشهور مبنى على قول البصريين من إعمال الثاني

ولا خلاف في جواز إعمال أي العاملين أو العوامل شئت وإنما الخلاف في الأولى فاختار البصريون إعمال الثاني لقربه واختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه فان أعملت الأول أعملت الثاني في ضمير ذلك الاسم المتنازع فيه فتقول قام وقعدا أخواك وضربني وأكرمته زيد وضربني وأكرمتها أخواك ومررت ومررت بهما أخواك واللهم صل وسلم عليه وبارك عليه على محمد

وحذف ما احتاجه الأول إن كان فضلة كالمنصوب والمجرور كما استفاد من قول المصنف (وان أعملت الثاني) في الاسم المتنازع فيه على اختيار البصريين وهو الراجح (فان احتاج الأول) الذي أهملته (إلى مرفوع أضمرته) وجوبا أي جئت به ضميرا مطابقا للتنازع فيه فان كان مفردا استتر في الفعل وان كان مثنى أو مجموعا برز ولا يجوز حذفه لامتناع حذف العمدة وان لزم منه الاضمار قبل الذكر أي لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو ممتنع لكنه مسموع في غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونم رجلا وهذا في الباب نثرا وشعرا كقول العرب ضربوني وضربت قومك حكاة سبويه ، وقال الشاعر :

جفوني ولم أجف الاخلاء إنني لغير جميل من خليلي مهمل

وأوجب الكسائي وابن هشام حذفه هربا من الاضمار قبل الذكر (تقول قاما وقعد أخواك) وإعرابه قام فعل ماض وألف التثنية فاعل وقعد فعل ماض أخواك فاعل وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى (وان احتاج) أي الأول (إلى منصوب أو مجرور حذفته) وجوبا ان استغنى عنه (كآلية) المتقدمة وهي قوله تعالى - آتوني أفرغ عليه قطرا - (وقولك ضربت وضربني أخواك ومردت ومربى أخواك) فلا يجوز اضمار المنصوب في الأول بأن تقول ضربتهما وضربني أخواك ولا اضمار المجرور في الثاني بأن تقول مردت بهما ومربى أخواك لأنه فضلة مستغنى عنه فلا حاجة لاضماره قبل الذكر وإنما جاز ذلك في الفاعل لكونه عمدة فان كان المنصوب أو المجرور غير مستغنى عنه بأن كان العامل من باب كان أو من باب ظن نحو كنت ، وكان زيد صديقا إياه وظننتني وظننت زيدا قائما إياه أو كان حذفه يوقع في لبس نحو استعنت واستعان علي زيد به وجب اضماره مؤخرا عن المتنازع فيه لكون المنصوب في المثالين الأولين عمدة في الأصل وان لزم عليه الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ولخوف اللبس في المثال الأخير .

باب التعجب

أي باب الكلام في صيغة التعجب ، والتعجب انفعال يحدث في النفس عند شعورها بأمر خفي سببه بأن خرج عن نظائره أو قلت نظائره ، ولهذا قيل إذا ظهر السبب بطل العجب ، فلا يجوز على البارئ سبحانه لأنه لا يعزب عن علمه شيء ، وأما قوله جل ذكره - فما أصبرهم على النار - فهو وارد باعتبار حال المخاطب : أي يجب أن يتعجب من حالهم في تلبسهم بموجبات النار من غير مبالاة منهم (وله) أي التعجب صيغ كثيرة تدل عليه نحو - كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم - سبحانه الله ان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا ، لله دره فارسا ، وناهيك به ، ويا لك رجلا ، وويل امه رجلا ، وقاتله الله من شاعر ، ولائله عرشه . وأكثر هذه الصيغ منقولة إلى التعجب من الدعاء أو الاستفهام أو غيرها وليس كل فعل أفاد هذا المعنى بطريق اللزوم يسمى فعل التعجب بل المصطلح عليه الميؤب له في النحو (صيغتان) وضعتا لانشاء التعجب لا طرادهما في كل معنى يصح التعجب منه فما في الشذور من جعلها ثلاث صيغ عد منها فعل بفتح الفاء وضم العين كشرف وحسن خلاف الاصطلاح كما أشار إلى ذلك الرضي لأن القصد من شرف وحسن الاخبار بشرفه وحسنه ويلزم منه التعجب منهما بخلاف ما أحسن زيدا وأحسن به فإنه ليس القصد منه إلا انشاء التعجب ويخرج أيضا عجت وتعجت لكونه خبرا لانشاء والصيغتان المذكورتان لازمتان لصيغة الماضي

وان أعملت الثاني
فان احتاج الأول إلى
مرفوع أضمرته تقول
قاما وقعد أخواك وان
احتاج إلى منصوب
أو مجرور حذفته
كآلية وقولك ضربت
ومردت ومربى أخواك
(باب التعجب)

وله صيغتان

وإن كانت الثانية بصورة صيغة الأمر كما سيأتي (إحداها ما أفعل زيدا) أي ماجاء على هذا الوزن (نحو ما أحسن زيدا وما أفضله) وما أكرمه وما أعلمه وإذا أردت إعرابه (فما مبتدأ) لأنها مجردة عن العوامل اللفظية للاستناد إليها وهي نكرة موصوفة بمحذوف ولهذا قال (بمعنى شيء عظيم) وإنما قدر الوصف لأن استعمالها غير موصوفة نادر ولم ترد مع ذلك مبتدأ ومن لم يقدر الوصف قال ابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب ، ومع ذلك لا حاجة لتقدير الوصف لأن المسوق للابتداء بالنكرة حينئذ هو معنى التعجب (وأفعل) أي في قولك ما أفعل زيدا (فعل ماض) بدليل اتصال نون الوقاية به في نحو ما أفقرني إلى عفو الله فإن النون فيه لازمة لا يستغنى عنها بغيرها ففتحه ناء كالفتحة في نحو زيد ضرب عمرا . وقال بعض الكوفيين : هو اسم والفتحة فيه فتحة إعراب وهو جبر عن ما تقول العرب ما أحسنه وما أميلحه والتصغير من خصائص الأسماء . وأجيب بأنه شاذ حتى حكى الجوهري أنه لم يسمع تصغير أفعل إلا في أحسن وأملح . لكن استدرك عليه بعضهم بأحليل في قول الشيخ شرف الدين عمر بن الفارض * ورضابه ياما أحيلاه يني * وليس بشيء لأن مراد الجوهري بسماع التصغير في كلام العرب المحتج بكلامهم (وفاعله) أي فاعل أفعل (ضمير مستتر فيه وجوبا) لأنه لا يمكن حلول الظاهر محله (يعود إلى ما) ولهذا أجمعوا على اسميتها لأن الضمير لا يعود إلا إلى الأسماء (والاسم المنصوب) بعد أفعل (المتعجب منه) وهو زيد في المثال السابق (مفعول به) لأفعل لتعديده إليه بهمزة النقل (والجملة) الفعلية وهي جملة أفعل زيدا في محل الرفع على أنها (خبر ما) والتقدير شيء عظيم حسن زيدا وهذا هو مذهب سيويه والجمهور ، وقيل ما استفهامية والجملة بعدها خبر . قال الرضي : وهو قوي من حيث المعنى كأنه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه قالوا وهو ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام إلى التعجب ، والنقل من إنشاء إلى إنشاء مما لا يثبت (والصيغة الثانية أفعل زيد) بكسر العين : أي ما كان على هذا الوزن (نحو أحسن زيد وأكرم به) فإن أردت إعرابه (فأفعل) فعل باتفاق خلافا لمن شذ كابن الانباري فقال إنه اسم . ثم قال جمهور البصريين (لفظه لفظ الأمر) وليس بفعل أمر إذ لا معنى للأمر هنا (ومعناه التعجب) فتقول في إعرابه أحسن فعل تعجب مبني على السكون وكأنك قلت ما أحسن زيدا (وليس فيه ضمير) لأنه لو كان فعل أمر لكان فيه ضمير يعود على المخاطب بل الاسم بعده وهو (زيد فاعله) والباء زائدة وجوبا (وأصل قولك) أي في التعجب (أحسن زيد) بصيغة الأمر (أحسن زيد) بصيغة الماضي والهمزة فيه لصيرورة للنقل (أي صار ذا حسن نحو أوراق الشجر) أي صار ذا ورق وأزهر النبات : أي صار ذا زهر ، وأغد البعير : أي صار ذا غدة (ثم غيرت صيغته) أي فعل التعجب من الماضي (إلى صيغة الأمر) مع بقاء المعنى الخبري لأن في الأمر تعظيما والتعظيم يناسب معنى التعجب (فصح إسناده) وهو بصيغة الأمر (إلى) الاسم (الظاهر) لأن صورة أمر الواحد المذكور لا يجوز إسنادها إلى الاسم الظاهر (فزيدت الباء في الفاعل) صونا للفظ عما هو قبيح غير جائز ولهذا وجبت زيادتها إلا إن كان الفاعل المتعجب منه أن وصلت نحو قوله

* وأحب إلينا أن تكون المقدما * أي بأن تكون دون أن الشدة وصلتها لعدم السماع وبعضهم ألحق الشدة بالخففة . قال بعضهم : قول البصريين في أحسن زيد يلزم عليه شذوذ من أوجه : أحدها استعمال الأمر بمعنى الخبر وهو غير معهود بل المعهود مجيء الماضي بمعنى الأمر نحو اتق الله أمر وفعل خبرا يجب عليه . ثانيها استعمال أفعل بمعنى صار ذا كذا وهو قليل . ثالثها وقوع الظاهر فاعلا لصيغة الأمر بغير لام . رابعها حذف الفاعل في نحو - أسمع بهم وأبصر - خامسها زيادة الباء

إحداها ما أفعل زيدا
نحو ما أحسن زيدا
وما أفضله فمبتدأ بمعنى
شيء عظيم وأفعل فعل
ماض وفاعله ضمير
مستتر فيه وجوباً يعود
إلى ما والاسم المنصوب
المتعجب منه مفعول به
والجملة خبر ما . والصيغة
الثانية أفعل زيد نحو
أحسن زيد وأكرم به
فأفعل لفظه لفظ الأمر
ومعناه التعجب وليس
فيه ضمير زيد فاعله
وأصل قولك أحسن
زيد أحسن زيد أي
صار ذا حسن نحو أوراق
الشجر ثم غيرت صيغته
إلى صيغة الأمر فصح
إسناده إلى الظاهر
فزيدت الباء في الفاعل

في الفاعل اه ، ولكن لما يؤيده أنه خير على صورة الأمر إبراز الضمير في نحو أحسن بك ، لأنه بمعنى أحسنت ، والضمير يبرز معه ، وآتى مكان التاء بالكاف لما جرى بياء الجر ، فلو لم يكن بمعنى الماضي لوجب الاستتار ولم يجز الاظهار .

« (تمة) جرى لفظ صيغة التعجب مجرى المثل فلذا لا يغير بل يحافظ عليه كما يحافظ على المثل فلا يغير ذلك اللفظ من تكبيره وإفراده وتثنيته وجمعه عند استعماله كذلك فلا يتصرف فيهما بتغيير ولا بتقديم للمعمول ، فلا يقال ما زيدا أحسن ولا يزيد أحسن ، ولا يفصل بين العامل والمعمول ، نعم يقتصر الفصل بالظرف والجار والجرور لثبوتة نظما وثرا كقول عمرو ابن معد يكرب : ما أحسن في المهيجاء لقاءها وأكرم في الزبات عطاءها وأثبت في الكرمات بقاءها . وقول الآخر : ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وجوز الجري وهشام الفصل بالحال نحو ما أحسن مقبلا زيدا ، وأجاز بعضهم الفصل بالنداء لما روى أن عليا رضي الله عنه مر بعمار بن ياسر رضي الله عنه فمسح التراب عن وجهه ، وقال : أعزز على أبا اليقظان أن أراك صريعا مجندلا ، وفيه شاهد على جواز حذف الباء الداخلة على فاعل أفعل لأن الفاعل التعجب منه أن وصلتها وهو جائز قياسا مطردا .

باب العدد

أى باب بيان حكم ألفاظه من حيث التذكير والتأنيث ، والعدد ما يقع جوابا لكم فيندرج فيه الواحد والاثنتان ، إذ لو قيل لك كم عندك لصح أن تقول واحد أو اثنتان ، وأهل الحساب لا يرون الواحد من العدد لأن العدد عندهم هو الزائد على الواحد (اعلم أن ألفاظ العدد) أى الألفاظ الموضوعية بأزاء الكميات الموضوعية للعدد (على ثلاثة أقسام . الأول ما يجرى) أى دائما (على القياس) أى على الأصل (فيذكر مع المذكور ويؤنث مع المؤنث ، وهم الواحد والاثنتان وما كان) من ألفاظ العدد (على صيغة فاعل) كالثان ورابع وخامس إلى عاشر (تقول في المذكور) من ذلك (واحد واثنتان وثان وثالث) وهكذا (إلى عاشر) بإدخال الغاية (و) تقول في (المؤنث واحدة واثنتان أو ثنتان وثانية وثالثة) وهكذا (إلى عاشر) بإدخال الغاية أيضا ، وهكذا حكمها إذا كانت مفردة (وكذا) الحكم (إذا ركبت) هذه الألفاظ (مع العشرة أو غيرها) وذلك بعد مجاوزة العشرين فانها تجرى على القياس (إلا أنك تأتي بأحد وإحدى) بإبدال الواو همزة فيهما في مكان واحد وواحدة (وحادى وحادية) بوزن فاعلة (فتقول في المذكور عندى أحد عشر) رجلا بتذكير الجزئين وبنائهما على الفتح (و) تقول عندى (اثنا عشر) رجلا بتذكيرها أيضا وإعراب الأول وبناء الثانى على الفتح (و) تقول عندى (حادى عشر) رجلا بتذكير الجزئين أيضا وبنائهما على الفتح لأن ياء حادى مفتوحة (و) تقول عندى (ثانى عشر) عبدا بتذكير الجزئين أيضا وبنائهما على الفتح ويجوز في حادى وثانى أن تعربهما بإعراب المنقوصين فتكون عشر حينئذ مضافا إليه مبنيا على الفتح ومحلله الجر (و) عندى (ثالث عشر) غلاما بتذكير الجزئين أيضا وبنائهما على الفتح وهكذا (إلى تاسع عشر) بتذكير الجزئين وبنائهما (و) تقول (في المؤنث) عندى (إحدى عشرة) أمة بتأنيث الجزئين وبنائهما (واثنتا عشرة) جارية بتأنيثهما ، وإعراب الجزء الأول إعراب المثني وعشرة نائب مناب النون (وحادية عشرة وثانية عشرة وثالثة عشرة) وهكذا (إلى تاسعة عشرة) بتأنيث الجزئين وبنائهما ، ولك

باب العدد

اعلم أن ألفاظ العدد على ثلاثة أقسام . الأول ما يجرى على القياس فيذكر مع المذكور ويؤنث مع المؤنث وهو الواحد والاثنتان وما كان على صيغة فاعل تقول في المذكور واحد واثنتان وثالث إلى عاشر وفي المؤنث واحدة واثنتان أو ثنتان وثانية وثالثة إلى عاشر وكذا إذا ركبت مع العشرة أو غيرها إلا أنك تأتي بأحد وإحدى وحادى وحادية فتقول في المذكور عندى أحد عشر واثني عشر وثالث عشر إلى تاسع عشر وفي المؤنث إحدى عشرة واثنتا عشرة وحادية عشرة وثانية عشرة وثالثة عشرة إلى تاسعة عشرة

في الشين من العشرة الاسكان والكسر . واعلم أن واحدا اسم فاعل من وحد يحمد واحدا
 ووحدة : أي متفردا ، فالواحد بمعنى المنفرد : أي العدد المنفرد ، وأحد يستعمل بعد نفي أو نهي
 أو استفهام للعموم في أهل العلم ، ويلزمه الافراد والتذكير تقول ما جاءني من أحد ، وقال تعالى
 - لستن كأحد من النساء - وقد يستغنى بنفي ما قبله عن نفي ما بعده إن تضمن ضميره نحو
 إن أحدا لا يقول كذا ، وإذا وقعت في إيجاب لا يراد بها العموم ، ويستعمل واحد للعموم في غير
 إيجاب ويؤنث نحو ما لقيت واحدا منهم ولا واحدة منهم . قال الرضي همزة أحد بدل من الواو
 مطلقا ، فمعنى ما جاءني أحد ما جاءني واحد اه (وتقول) إذا جازوت العشرين في المذكر أحد
 وعشرون غلاما وعندى اثنان وعشرون رجلا وعندى الجزء (الحادى والعشرون و) الجزء
 (الثانى والعشرون) وهكذا (إلى التاسع والتسعين) بالتذكير لأن العدود مذكر (و) تقول في
 المؤنث عندى (إحدى وعشرون) أمة (واثنان وعشرون) جارية (و) عندى المقامة (الحادية
 والعشرون والثانية والعشرون) وهكذا (إلى التاسعة والتسعين) بتأنيث العدد لأن العدود مؤنث
 (و) القسم (الثانى ما يجرى على عكس القياس) أى على خلاف الأصل (فيؤنث مع المذكر
 ويذكر مع المؤنث وهو) أى الجارى على عكس القياس (الثلاثة والتسعة وما بينهما) من ألفاظ
 العدد كالأربعة والخمسة والستة والسبعة والثمانية (سواء أفردت) عن العشرة (نحو عندى
 ثلاثة رجال) بالثناء (وثلاث نسوة) بتكرها (وقوله تعالى) - سخرها عليهم - (سبع ليال
 وثمانية أيام حسوما) وإعرابه سبع ظرف زمان متعلق بسخرها وليال مضاف إليه وعلامة جره
 كسرة مقدرة على الياء المحذوفة المعوض عنها التنوين منع من ظهور الحركة فيه الاستئصال لأنه اسم
 منقوص وثمانية الواو حرف عطف ثمانية معطوف على سبع وأيام مضاف إليه حسوما حال من الهاء
 في سخرها ، ومعنى حسوما متتابعة شبه هبوب الرياح في الشدة وعدم الخفة بتتابع فعل الحاسم في إعادة
 السكى على الداء كرة بعد كرة ، ويجوز إعراب حسوما مصدر على أن الناصب له فعل مضمرة والتقدير
 تحسبهم حسوما بمعنى تستأصلهم استئصالا أو على أنه مفعول لأجله : أى سخرها عليهم لأجل الاستئصال
 (أوركبت مع العشرة) نحو عندى (ثلاثة عشر) غلاما (وأربعة عشر) وهكذا (إلى تسعة
 عشر رجلا) في المذكر (و) تقول في (المؤنث ثلاث عشرة) أمة (وأربع عشرة) جارية
 وهكذا (إلى تسع عشر امرأة) بإدخال الغاية في جميع ذلك (أوركبت مع العشرين وما بعده)
 بالعطف (نحو عندى ثلاثة وعشرون رجلا وهكذا إلى تسعة وتسعين) غلاما في المذكر (وثلاث
 وعشرون أمة) وهكذا (إلى تسع وتسعين) جارية في المؤنث . قال ابن مالك وإنما حذف الثناء من
 عدد المؤنث وأثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة
 وفرقة ، والأصل أن يكون بالثناء لتوافق نظائرها فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم رتبته
 وحذفت مع المؤنث للفرق اه . وقال بعضهم : ولأن المذكر خفيف فلحقته الثناء والمؤنث ثقيل
 فحذفت منه ، وهذه المسئلة حل ما ألغز به الحريري في مقاماته حيث قال : أين يلبس الذكران
 براقع النسوان ، ونبرز ربات الحجال بعمائم الرجال ، ومحل ما تقرر حيث لم يقصد بالثلاثة
 والعشرة وما بينهما العدد المطلق ، فان قصد بهن العدد المطلق كانت كلها بالثناء ألتة نحو ثلاثة
 نصف ستة . قال بعضهم وهي في هذه الحالة غير مصروفة لأنها أعلام خلافا لبعض النحويين اه
 وبما قاله جزم ابن هشام في الجامع ومثله في التسهيل ، ومحل ما تقرر أيضا حيث كان العدد
 مذكورا فان كان محذوفا جاز حذف الثناء مع المذكر . حكى السكسائي صمنا من الشهر خمسا ،

وتقول الحادى
 والعشرون والثانى
 والعشرون إلى التاسع
 والتسعين وإحدى
 وعشرون واثنان
 وعشرون والحادية
 والعشرون والثانية
 والعشرون إلى التاسعة
 والتسعين . والثانى
 ما يجرى على عكس
 القياس فيؤنث مع
 المذكر ويذكر مع
 المؤنث وهو الثلاثة
 والتسعة وما بينهما
 سواء أفردت نحو ثلاثة
 رجال وثلاث نسوة ،
 وقوله تعالى - سبع
 ليال وثمانية أيام
 حسوما - أوركبت
 مع العشرة نحو ثلاثة
 عشر وأربعة عشر إلى
 تسعة عشر رجلا
 وثلاث عشرة وأربع
 عشرة إلى تسع عشرة
 امرأة أوركبت مع
 العشرين وما بعده نحو
 عندى ثلاثة وعشرون
 رجلا إلى تسعة وتسعين
 وثلاث وعشرون أمة
 إلى تسع وتسعين

وحكى الفراء أفطرتنا خمسا ، وفي الحديث «وأتبعه بست من شؤال» . قال في التصريح والفصيح إثبات التاء . قال بعضهم وما يجوز فيه الوجهان إذا كان لفظ العدد مذكرا ومعناه مؤنثا أو بالعكس (و) القسم (الثالث) من أقسام العدد الثلاثة (ماله حالتان وهو) لفظ (العشرة إن ركبت) أي مع الآحاد (جرت على القياس) فتذكر مع المذكر وتؤنث مع المؤنث (نحو) عندي (أحد عشر رجلا واثنا عشر) غلاما (وثلاثة عشر) عبدا وهكذا (إلى تسعة عشر) بتذكير العشرة لأنها ركبت مع المذكر (و) تقول (عندي إحدى عشرة) أمة (واثنتا عشرة وثلاث عشرة) جارية وهكذا (إلى تسع عشرة) بتأنيث العشرة لأنها مركبة مع المؤنث (وإن أفردت) أي العشرة عن التركيب (جرت على خلاف القياس) فيؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث (نحو) عندي (عشرة رجال) بالتاء (وعشرون سنة) بتركها ، وعلى هذا جاء التنزيل قال الله تعالى - والفجر وليال عشر - وقال - فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة - فأنت العشرة في هذه الآية مع المذكر وهو الأيام وذكرها في الآية الأولى مع المؤنث وأما قوله تعالى - من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها - فعلى حذف مضاف أي عشر حسنات أمثالها ، فالعدد في الحقيقة الموصوف المحذوف وهو مؤنث أو اكتسب المضاف من المضاف إليه التأنيث .

والثالث ماله حالتان :
وهو العشرة إن ركبت
جرت على القياس
نحو أحد عشر رجلا
واثنا عشر وثلاثة
عشر إلى تسعة عشر
وعندي إحدى عشرة
واثنا عشرة وثلاث
عشرة إلى تسع عشرة
وإن أفردت جرت على
خلاف القياس نحو
عشرة رجال وسنة
سنة .
(باب الوقف)
يوقف على النون
الرفوع والمجرور
محذوف الحركة والتنوين

(تمت) ألقاها العدد بالنسبة إلى الاعراب وعدمه أقسام: الأول ما يعرب بحركات ظاهرة مطلقا لصحة آخره وهو ما عدا إحدى واثنتين واثنتين . الثاني ما يعرب بحركات مقترنة مطلقا كالتقصير وهو إحدى . الثالث ما يعرب بحركة ظاهرة نصبا ومقترنة رفعا وجرا كالتقصير وهو واحد وثان وإذا ركبا فتح آخرها بناء أو سكن تخفيفا . الرابع ما يعرب تارة كالتقصير وتارة كالصحيح وهو ثمان فان أثبتت ياءه وهو الأصل فهو كالتقصير نحو عندي ثمانى نسوة وممرت ثمانى نسوة بسكون الياء ورأيت ثمانى نسوة بفتحها ونحو عندي ثمانى وممرت ثمان بكسر النون منقونة ويقتر الاعراب على الياء المحذوفة ورأيت ثمانيا وإن حذفها لزيادتها جعلت آخرها النون فكالصحيح كعندي ثمان ورأيت ثمانا وممرت ثمان ، وإذا ركبته فلك في الياء إثباتها فتفتح أو تسكن وحذفها فيفتح النون أو يكسر . الخامس ما يعرب كالثنى وهو اثنتان واثنتان فيعربان بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا في المشهور كما مر في باب الثنى فاستفد ما ذكرته فانه مهم .

(فائدة) تتعلق بألفاظ العدد الواقعة في التاريخ يؤرخ بالليالي لسبقها لأنهم لا يعرفون دخول الشهر إلا باستهلاله وهو في أول الليالي ، فيقال في أول ليلة من الشهر كتب لأول ليلة منه أو لغرته أو لمستله ، وفي اليوم الأول لليالي خلت ثم الليالي خلت ثم ثلاث خلون وهكذا إلى العشر ثم لأحدى عشرة خلت وهكذا إلى النصف من كذا وهو أي النصف من كذا أجود من خمس عشرة خلت أو بقيت ثم بعد النصف تقول كتب لأربع عشرة بقين أو لست عشرة مضت إلى عشر بقين وهكذا إلى ليلة التاسع والعشرين فتقول لليالي بقيت ثم في ليلة الثلاثين منه تقول لآخر ليلة منه أو سلخه أو انسلخه ، وقد يخلف التاء النون وبالعكس فيقال في موضع خلون خلت وفي موضع بقين بقيت وفي موضع خلت وبقيت خلون وبقين .

باب الوقف

وهو قطع النطق عند إخراج آخر الكلمة وفيه وجوه مختلفة في الحسن والحل وهو أحد عشر نوعا مذكورة في المطولات (يوقف على) الاسم (النون الرفوع والمجرور محذوف الحركة والتنوين) من غير إبدال

وذلك (نحو جاء زيد ومرت يزيد) باسكان الدال . وإعرابه جاء فعل ماض زيد فاعل وعلامة رفعه ضمة مقترنة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون اوقف وكذا يعرب في مرتت يزيد وقولهم من غير إبدال احترازاً عن لغة الأزد فانهم يبدلون مكان الضمة واوا ومكان الكسرة ياء فيقولون جاء زيد ومرت يزيد (و) يوقف (على المنون المنصوب بإبدال التنوين ألفا) في لغة غير ربيعة (نحو رأيت زيدا) فزيدا مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره إذ ليس في إبداله ألفا ثقل بخلاف المرفوع والمجرور ، وأما ربيعة فيقفون على المنصوب بحذف التنوين كما يقفون على المرفوع والمجرور فيقولون رأيت زيد بالاسكان ، قال الشاعر :

ألا حبذا غنم وحسن حديثها لقد تركت قلبي بها هائماً تدف

قال السامعي والجمهور يخصصون ذلك بالشعر .

(تنبيه) كالصحيح في إبدال التنوين ألفا في النصب وحذفه في الرفع والجر المقصور المنون فإذا قلت هذه عصا وضربت بعصا فالألف الموجودة لام الكلمة والتنوين محذوف وإذا قلت كسرت عصا فالألف الثابتة بدل من التنوين والأصلية محذوفة لالتقاء الساكنين (فكذلك) أي كما يبدل تنوين المنصوب ألفا في الوقف (تبدل نون إذا) الجوابية (ألفا في الوقف) تشبيهاً لآذا باسم منون ، واختار ابن عصفور تبعاً لبعضهم أن الوقف عليها بالتنوين قياساً على لن واحترزوا بالجوابية عن الظرفية فإن الوقف عليها بالألف اتفاقاً (وكذلك نون التوكيد الخفيفة) إذا تلت فتحة تبدل ألفا في الوقف ما لم يحصل لبس (نحو - لتسفا) أي لتجرن بنصية الكافر إلى النار ، فيقال في حالة الوقف لتسفا بغير تنوين . وإعرابه اللام داخلة في جواب قسم مقدر تقديره والله لتسفا فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة الثقيلة ألفا للوقف وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن فإن كان قبل نون التوكيد ضمة أو كسرة فأنها إذا وقف عليها تحذف ويرد ما كان حذف لأجل لحاقها للفعل كقولك في نحو اخرجن يا هؤلاء واخرجن يا هذه اخرجوا واخرجي ، وكذا إن أدى إبدالها ألفا إلى اللبس فلا يوقف عليها بالألف ولا ترسم القابل يوقف عليها بالتنوين وترسم كذلك تحو قولك مخاطباً لواحد اضر بن عمرا ولا تضربن زيدا فانك لو كتبت ووقفت عليه بالألف لا تلبس بأمر الاثنين وتبهما (و) كما يوقف على المنون المنصوب وإذا نحو لتسفا (يكتب كذلك) إذ الأصل في كتابة كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ، ولهذا كتب أنا زيد بالألف لأن الوقف عليه كذلك . قال الفاكهي ومن النحاة من يكتب إذن بالتنوين لأنها من نفس الكلمة كتون من وعن وهو الأولى للفرق بينها وبين إذا التي للظرفية اه (و) يكتب نحو (رحمة) من كل مفرد أو جمع مؤنث بناء التانيث الاسمية المحرك ما قبلها لفظاً كقائمة وشجرة أو تقديراً كصلاة وزكاة ومناة وشفاة وتوراة (بالهاء) بدلا عن التاء لأن الوقف عليها كذلك أما التاء التي لغير التانيث نحو التابوت فلا تقلب هاء في الوقف ومن قلبها فعل ذلك وصلا ووقفاً وشذوقهم قدنا على القراءة أي القرات وتاء التانيث الفعلية والحرفية كقامت وربت وتمت لا تبدل هاء وتاء التانيث الاسمية التي لم يتحرك ما قبلها كتبت وأخت كذلك لا تقلب هاء بل يوقف عليها بالسكون كما سيأتي (ويوقف على المنقوص التنوين في) حالتي (الرفع والجر) يحذف يائه نحو جاء قاض ومرت قاض) باسكان آخرها مراعاة للأصل . وإعرابهما جاء فعل ماض قاض فاعل وعلامة رفعه ضمة مقترنة على الياء المحذوفة العوض عنها التنوين المحذوف للوقف ويقال مثل ذلك مرت قاض (ويجوز إثباتها) أي الياء كقراءة ابن كثير ولكل قوم هادي - وما لهم من دونه من والي ، وما عند

نحو جاء زيد ومرت
زيد وعلى المنون
المنصوب بإبدال
التنوين ألفا نحو
رأيت زيدا فكذلك
تبدل نون إذا ألفا في
الوقف وكذلك نون
التوكيد الخفيفة نحو
- لتسفا - ويكتب
كذلك ورحمة بالهاء
ويوقف على المنقوص
التنوين في الرفع والجر
بحذف يائه نحو جاء
قاض ومرت قاض
ويجوز إثباتها

الله باقى - ويوقف على المنقوص التنوين (فى) حالة (النصب بإبدال التنوين ألفا) ولا تحذف ياؤه
 (نحو رأيت قاضيا) فهو مفعول منصوب وعلامة نصبه فتح آخره ومثله ما سقط تنوينه لتنع
 الصرف نحو رأيت جوارى وقضية عبارة التسهيل جواز الوجهين وأن الاثبات أجود قاله ألفا كهى
 وقال اللغامي بعد ذكره لتلك وليس كذلك فقد نص الشيخ يعنى ابن مالك على وجوب الوقف
 بالياء فى ذلك فتأمل اه (وان كان) أى المنقوص (غير منون) نحو القاضى (فالأصح) فى حالى
 الرفع والجر (الوقف عليه باثبات الياء) إذ لا موجب حذفها لأن الحذف يقتضى السكون وذلك
 حاصل مع اثباتها (نحو جاء القاضى وممرت بالقاضى) باثبات الياء (ويجوز) حذفها على قلة فرقا
 بين الوصل والوقف فيقال جاء القاضى وممرت بالقاضى وعليه قراءة غير ابن كثير الكبير المتعال
 لينتري يوم التلاق (وان كان منصوبا) أى المنقوص غير التنوين (في الاثبات) أى للياء الساكنة
 وقف عليه نحو رأيت القاضى (لا غير) بالبناء على الضم كقبيل وبعد وهو اسم لا التبرئة وخبرها
 محذوف أى لا غير ذلك جائز. قال ألفا كهى: واستعمال لا غير فى كلام الصنفين كثير وله مستند
 وان قال فى المعنى إنه لحن، وفى شرح الشذور إن العرب لم تكلم به اه. ثم اعلم أن كلام الصنف
 يقتضى أن العرف منه بالاضافة نحو جاءنى قاضى مكة كالعرف منه بأل فيوقف عليه باثبات الياء
 وكلام غيره يشعر بأن الحذف أرجح فيه من الاثبات (ويوقف على ما فيه تاء التانيث فان كانت
 ساكنة لم تغير) عما كانت عليه قبل الوقف فعليه كانت (نحو قامت) أو حرفية نحو ربت وتمت
 ولا تبدل هاء فى الوقف لثلاث تلتبس بهاء الضمير (وان كانت متحركة فان كانت فى جمع) المؤنث
 (السالم) نحو المسلمات والمهندات أو فى ألق به كأذرعان وعرفات (فالأصح الوقف بالتاء) من
 غير إبدال لئلا تها على التانيث والجمعية معا وفى إبدالها هاء إبدال صورتها الدالة على ما ذكر (وبعضهم)
 أى العرب (يقف) على ذلك (بالحاء) أى بإبدال التاء هاء كقول بعضهم فى دفن البنات من المكرمات
 دفن البنات من المكرمات بالهاء، وحكى قطرب كيف الأخوة والأخوات ومثل جمع المؤنث هيئات وولات
 فانه يوقف عليهما بالتاء وبعضهم بالهاء وبهما قرئ فى السبع (وان كانت) أى تاء التانيث
 (فى مفرد فأصح الوقف بالهاء) أى بإبدال تاء التانيث هاء (نحو رحمة وشجرة) من كل اسم آخره
 تاء التانيث قبلها متحرك ولو تقديرا فانه يوقف عليه بالهاء فرقا بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة
 للفعل فان كان ما قبل التاء ساكنا صحيحا كأخت و بنت وقف عليها من غير إبدال كاللاحقة
 للفعل والحرف (وبعضهم) أى العرب (يقف) على نحو رحمة وشجرة (بالتاء) على الأصل من غير أن
 يلقبها هاء وهى لغة فصيحة وبها رسم فى الصحف قوله تعالى - إن شجرت الزقوم - وقوله تعالى
 - أمم يهيمون رحمت ربك (وقد قرأ به بعض السبعة) وهم نافع وعاصم وحزمة وابن عامر - وإنما
 وقفوا بالتاء اتباعا للرسم والباقيون وقفوا بالهاء بدلا من التاء المرسومة (فى قوله تعالى - إن رحمت
 الله قريب من المحسنين) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وتوقع الخبر رحمت اسمها
 منصوب بها وعلامة نصبه فتح آخره ولفظ الجلالة مضاف إليه قريب خبر إن من المحسنين جار ومجرور
 وعلامة جره الياء تباينة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم والجار والمجرور متعلق بقريب لأنه صفة
 مشبهة باسم الفاعل معصومة من قرب ضد بعد وفاعله مستتر فيه جواز تقديره هى لأن الرحمة فى الأصل
 رقة تقتضى التفضل والاحسان إلى المرحوم وهى فى حق الله سبحانه وتعالى عبارة عن الافضال والانعام
 على عباده وإيصال الخبر إليهم أو عن إرادة فعل ذلك فالمراد منها على كلا الجانبين الثواب الحاصل للمحسنين
 فلذا ذكر قريب نظرا لمعنى الرحمة الذى هو الثواب دون لفظها وقيل إن تانيث الرحمة ليس حقيقيا

فى النصب بإبدال
 التنوين ألفا نحو
 رأيت قاضيا وان كان
 غير منون فأصح
 الوقف عليه باثبات
 الياء نحو جاء القاضى
 وممرت بالقاضى ويجوز
 حذفها ، وإن كان
 منصوبا في الاثبات
 لا غير، ويوقف على
 ما فيه تاء التانيث فان
 كانت ساكنة لم تغير
 نحو قامت وان كانت
 متحركة فان كانت فى
 جمع نحو المسلمات
 فأصح الوقف بالتاء
 وبعضهم يقف بالهاء
 وإن كانت فى مفرد
 فأصح الوقف بالهاء
 نحو رحمة وشجرة
 وبعضهم يقف بالتاء
 وقد قرأ به بعض
 السبعة فى قوله تعالى
 إن رحمت الله قريب
 من المحسنين

وما كان كذلك يجوز فيه التأنيث والتذكير عند أهل اللغة ، وإنما كانت الرحمة قريبة من المحسنين لأن الانسان في كل ساعة من الساعات في إقبال عن الدنيا وإقبال على الآخرة وإذا كان كذلك كان الموت أقرب إليه من الحياة ، وليس بينه وبين رحمة الله تعالى التي هي الثواب في الآخرة إلا الموت فهو قريب من الاحسان .

قال المؤلف - نفع الله به وأعاد علينا وعلى جميع المسلمين من بركاته - : هذا آخر ما يسره الله تعالى من الفوائد المضبوطة على متممة المقنعة الآجرومية ، وقد بذلت جهدي في تسهيل العبارة ، وسلكت طريق التصريح لتوضيح الاشارة ، مقتطفا من الفواكه اليانعة ، وطاوييا في غضون مباحثه المفصل والجامع ، فجاء بحمد الله تعالى فاتقا لكثير من الأسفار ، مغنيا طالبيه بما حواه من الأحكام والأشعار . وأسأل الله تعالى أن ينفع به من قصده ونجاه ، وأن يبلغه في الدارين أعلى ما تمناه ، وأن يرحمني ويغفر لي ولوالدي ومنايحي في الدين ، وأتباعي وجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات .

وفرغ من تسويده ثلث ليلة الجمعة لليلتين خلتا من شهر جمادى الآخرة من شهر سنة ١٢٨٨ ألف ومائتين وثمانية وثمانين .

والحمد لله رب العالمين حمدا يوافق نعمه ويدافع نقمه ويكافي من يده ، ياربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ، سبحانك لأنحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ، فلك الحمد بعد الرضا ، ولك الحمد إذ رضيت عنا دائما أبدا يارب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

تم بحمد الله تعالى - طبع كتاب « الكواكب الدرية » شرح الشيخ محمد بن أحمد ابن عبد الباري الأهدل على « متممة الآجرومية » تأليف الشيخ محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب مصححا بمعرفة

أحمد سعد علي

من علماء الأزهر الشريف ورئيس لجنة التصحيح

(القاهرة في يوم السبت ٢٧ ذوالقعدة سنة ١٣٥٦ هـ - الموافق ٢٩ يناير سنة ١٩٣٨ م)

مدير الطبعة
رستم مصطفى الحلبي

ملاحظ الطبعة
محمد أمين عمران

فهرس

الجزء الاول

من الكواك السرية على منعمة الأجرومية

	صفحة
خطبة الكتاب	٢
الكلام	٦
باب الاعراب والبناء	١٤
باب معرفة علامات الاعراب	١٩
فصل جميع ما تقدم من العربات قسمان	٣٢
فصل في بيان ما إعرابه تقديري	٤٠
فصل في موانع الصرف	٤٣
باب النكرة والمعرفة	٥١
فصل في بيان المضمرة وأقسامه	٥٣
فصل في بيان الاسم العلم	٥٧
فصل في بيان أسماء الإشارة	٦٢
فصل في بيان الاسم الموصول وصلته	٦٤
فصل في بيان المعرف بآلة التعريف	٧٣
باب المرفوعات من الأسماء	٧٥
باب الفاعل	
باب المفعول الذي لم يسم فاعله	٨١
باب المبتدأ والخبر	٨٦
باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر	٩٧
فصل في النوع الأول من النواسخ	٩٨
فصل فيما ألحق بليس في رفع الاسم ونصب الخبر	١٠٧
فصل في النوع الثاني من النواسخ	١١٦
فصل في الكلام على لا العاملة عمل إن	١٣٠
فصل في الكلام على النوع الثالث من النواسخ	١٣٦

فهرس

الجزء الثاني

من الكواكب السريعة على متممة الأجرومية

صحيفة

٢	باب النصبوات
٣	باب المفعول به
٥	باب الاشتغال
١٠	فصل في ذكر شي من أحكام النادى المضاف ليا التكم
١٣	باب المفعول المطلق
١٦	باب المفعول فيه
٢١	باب للمفعول من أجله ويسمى المفعول لأجله
٢٣	باب المفعول معه
٢٦	فصل وأما المشبه بالمفعول به
	باب الحال
٣٣	باب التمييز
٣٧	باب الستنى
٤٨	باب المنفوضات
٦٢	فصل في الثانى من المنفوضات
٦٨	باب إعراب الأفعال
٩٤	باب النعت
١٠١	باب العطف
١١٥	باب التوكيد
١٢٢	باب البدل
١٢٨	باب الأسماء العامة عمل الفعل
١٤٠	باب التنازع فى العمل
١٤٣	باب التعجب
١٤٥	باب العندد
١٤٧	باب الوقف